

نسخة التأليف والترجمة والنشر

فانسخ

المسألة المصرية

١٨٧٥ — ١٩١٠

EGYPT'S RUIN

تأليف

فيودور رنشتين

وبه تمهيد بقلم ولعمرد اسكاون بلنت

وترجمه إلى العربية

عبد الحميد القباري و محمد تيسران

« سبدي : لا يزال في مصر خير ، ولا يزال فيها قوم يريدون أن يتخلوا عما هم
زعموا . أولئك الذين أن يحبط الله أعمالهم ، وأن سبي لهذا البلد الطيب الكرم ، وأهله
الأقوياء السالين العامين ، أبداً بعيداً من أيامه السالمة ، وسعادة ابن أمنا والذي دعاة »
(السير مسنين كشفه في مجلس العموم)

« حقوق الطبع محفوظة »

[الطبعة الثانية]

طبعة في التأليف والترجمة والنشر

١٨٢٩ — ١٨٥٥

بجدة التأليف والترجمة والنشر

فانح

الميناء المصيرية

١٨٧٥ — ١٩١٠

EGYPT'S RUIN

تأليف

تيودور رتشين

وبه تمهيد بقلم والفرد اسكاون بلنت

وترجمه إلى العربية

عبد الحميد العبادي و محمد بدري

« يسمى : لا يزال في مصر خير ، ولا يزال فيها قوم يرضون أن يجهنوا أعمالهم
بدعوا . أولئك أريدوا أن يحيط الله بهم ، وأن يبي لنا الله الطيب الكرم ، ولأمة
الأولاد للساكنين العالمين ، أيتها خيراً من أيتها السابقة ، وسيدة أبي أسد وأقوى دعة »
(البر لستين كيف في مجلس السوم)

« حقوق الطبع محفوظة »

[الطبعة الثانية]

طبعة كتابات محمد بدري
١٩٣٦ — ١٩٥٥

فهرس الكتاب

صفحة	صفحة
٩٣ الفصل السابع : الانقلاب السياسي	٥ مقدمة الترجمة
١٠٩ الفصل الثامن : مصر في عهد للراقة الثانية	ز تحييد بقل ولقرء اسكاون بلسن
الباب الثاني	ص وعود إنجلترا
احتلال مصر	الباب الأول
١٢٧ الفصل التاسع : ثورة سبتمبر عام ١٨٨١	انتهاب مصر
١٤٣ الفصل العاشر : وقعة إنجلترا من السلم والحرب	٣ الفصل الأول : بداية الاعتناء
١٦١ الفصل الحادي عشر : دساتير التدخل	١٨ الفصل الثاني : مصر في قبضة حملة السندات
١٧٨ الفصل الثاني عشر : السياسيون يخوضون عل الإجرام	٤٣ الفصل الثالث : « المالية السيا »
١٩٤ الفصل الثالث عشر : « مذبحه الإسكندرية للذبرة »	٤٦ الفصل الرابع : حملة السندات في ميدان العمل
	٦٩ الفصل الخامس : الوزارة الأوربية والقنة الأولى
	٧٢ الفصل السادس : سقوط الوزارة الأوربية

٢٨٩ الفصل التاسع عشر : سياسة	مهمة
الوارد كروم الاقتصادية	٢٠٩ الفصل الرابع عشر : سياسة
٣١١ الفصل العشرون : الآثار الأدبية	للدافع الضخمة
للإدارة البريطانية	٢٢٣ الفصل الخامس عشر : الاستيلاء
الباب الرابع	على مصر
ثلاث سنين من عهد جديد	الباب الثالث
٣٣٥ الفصل الحادي والعشرون :	إدارة مصر
سياسة الدين للمزوج بالثقة	٢٤١ الفصل السادس عشر : أعمال
٣٥٣ الفصل الثاني والعشرون : الحركة	الوارد كروم المالية
الرجعية والإرهاب	٢٥٦ الفصل السابع عشر : أعمال الورد
٣٧٥ تذييل : تقرير لجنة الجمعية	كروم المالية (تمتة)
العربية	٢٧٤ الفصل الثامن عشر : إنشاء
٤١٦ دليل الكتاب	السيرة والكرباج

مقدمة الترجمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على نبينا الكريم وعلى سائر أنبيائه وأصفيائه

أما بعد ، فقد ترجمنا هذا الكتاب إلى اللغة العربية لأمرين ، أولهما كون العصر الذي تناول صاحبه فيه الكلام عليه ، عظيم الخطر شديد الاتصال بمصرنا التي نعيش فيه ، قليل المصادر العربية مع ذلك قلّة يضيق لها صدر الباحث المحب للاطلاع ؛ وثانيهما كون الكتاب ماعلاً بالمعلومات التاريخية ، منسق هذه للمعلومات تنسيقاً عالياً فنياً لا نعرف له مثيلاً في كتب التاريخ العربية

هذان وحدهما هما الأمران اللذان بشا فينا الرغبة في ترجمة هذا الكتاب ، ولئن مد الله في حياتنا ومنعنا صحة الجسم وراحة البال لتبين ترجمته هذه بترجمة كتاب « مصر الحديثة Modern Egypt » للورد كرومر ، فكنا بتنا تكفل بتقصه والرد عليه في مواطن كثيرة ؛ والكتابان يكمل بعضهما بعضاً ، ويوضح كل منهما ما غرض من جوانب الآخر

ولقد كان منحنى في الترجمة التقيد الشديد بالأصل ، فلم نشذ عنه إلا في اسم الكتاب ، وإلا في حواش أعضاها من عندنا . فأما الاسم فلم ترجم الأصل الإنجليزي Egypt's Ruin ، وإنما اخترعنا بدل من نفس الكتاب اسماً آخر أخف على السمع وأقرب للمعنى فسمي « تاريخ الساقطة المصرية من ١٨٧٥ إلى ١٩١٠ » . وأما الحواشي التي أتينا بها ، عندنا فهي ما أعضاه للوضع من استخراج الإصلاح على غريب ، أو إيضاح ، أو ترجمة تاريخية غامضة ، أو ترجمة علم

من الأعلام قد يخفى على أوساط القراء . هذا وقد عنيّا بإيراد النصوص العربية الأصلية لما ساهم المؤلف في كتابه مترجماً إلى الإنجليزية ، وقد كلفنا ذلك شيئاً من العناء في مراجعة السجلات الرسمية والصحف القديمة فلمنا بما تحسبنا من جهد ومشقة في ترجمة هذا الكتاب ، نكون قد قمنا ببعض ما يجب علينا نحو وطننا وفتنا . على أننا نحب في هذا المقام أن نعلن أن الفضل في ظهور هذا الكتاب بالعربية راجع بـالله إلى لجنتنا للباركة « لجنة التأليف والترجمة والنشر » فهي التي قررت طبعه ونشره ، وهي التي أمدتنا بأكثر نفقاته ، سدد الله خطى القائمين بأمرها وألهمهم ما فيه رفع شأنها ورفع وطننا المحبوب .

عبد الحميد العبادي محمد بورحمه

القاهرة في ١٥ يونيه سنة ١٩٣٣

مقدمة الطبعة الثانية

خلفت نسخ الطبعة الأولى من هذا الكتاب من عهد بعيد ، وصغر اقتداد الناس له ، وسؤاله عنه ، وغدت الحاجة إلى طبعة جديدة ظاهرة واضحة . وقد أغرى خطو المكاتب من الكتاب المذكور بعض المتأدبين فأقدم — سألهم الله — على استعمال مقدار عظيم من ترجمتنا ونشره باسمه ، فلم تردد في رفع الأمر إلى الحاكم ، وقد قضت لنا ، والحمد لله . من أجل ذلك طلبنا إلى لجنتنا الجليلة إعادة طبع الكتاب ، فأجابت طلبنا . وها نحن أولاء نقدم إلى الجمهور للتحف الطبعة الثانية منقحة بعض عباراتها تنقيحاً يسيراً اقتضته إعادة النظر .

ورجأؤنا أن تلقى هذه الطبعة من ناشئة الجيل الجديد قبولاً حسناً كالذي لقيته سابقتها من ناشئة الجيل السابق ، والله اللوفيق .

للتزجنان

القاهرة في ٢٤ يوليه سنة ١٩٣٦



بقلم المستر والفرد لسكاون بلنت

لقد ألف للمستر غلادستون ، منذ جيل من الزمان ، أت يسوع ضرب الإسكندرية بقوله : إن « واجباً يقضى به الشرف » هو الذى يحمله على القحط إلى مصر ، ذلك الواجب هو الوفاء بعهود ارتباطها ولاية الأمور من قبله . ولكنه مع هذا كان يصرح بأنه متى أعيد النظام إلى نصابه أسرع إلى سحب جنوده في أقرب وقت ممكن (لأن ذلك واجب يقضى به الشرف أيضاً)

والآن وقد مضى على ذلك ثمان وعشرون سنة ، ترى السير إدورد غراي الذى خلف المستر غلادستون يردد لفظي الواجب والشرف ، مسوغاً بهما ما أعلنه الإنجليز من صرحهم على البقاء في مصر أبداً الفهم . وحجته في ذلك ، على ما يمكن أن يفهم منها ، أننا قد أقمنا في مصر زمناً طويلاً نعمل على استعادة النظام وإدارة شئون البلاد لمحضر المصريين ، فلم نطلع في حملهم على الرضا بمقامنا أو إسداء حق الصنيعة لنا ؛ فن « الصار » أن نتخلى عن واجبنا وتركهم « والفوضى » التى ستحب عملنا هذا لا محالة

أرى أن هذا التفسير الجديد ، إن لم يلق احتجاجاً صريحاً من الأحرار أشياح السير إدورد غراي في مجلس الموم ، فلا أقل من أن يقوم في أحرار الإنجليز والاسكتلنديين نفر قليل شريف يرى أن ليس من السهل أن يوفق بين هذا التفسير وبين مبادئه السياسية ؛ وأن لا بد من مضى في هذه الحجة التريية ، حجة ما يقضى به الشرف نحو قوم ليس بينهم وبين الإمبراطورية البريطانية صلة

معتزف بها ، وليس لإنجلترا في بلادهم مركز مشروع ، ثم هم يملنون على رؤوس
 الأتهاد أنهم قد أصبحوا منذ أمد بعيد في غنى هنا ، وينادون أن اخرجوا من
 ديارنا . ولقد يتسائل هؤلاء الأحرار ، أحرار للذهب القديم — وقد أصبحت
 للسألة مسألة واجب — أى دافع أخلاقي يدفعنا إلى حكم المصريين رغم أنوفهم ؟
 وعلام يفتنوننا ذلك الوقت كله إذا كنا حقيقة قد أوليناهم الجليل تلك السنين
 الطوال ، ولا تزال نوليهم إياه ؟ ولم يحرصون على أن نخرج من ديارهم إذا كنا
 قد أخذناهم ولا تزال نتقدم من أسباب الاختلال والتوضي ؟ وفوق هذا كله ،
 ما الذى يضطرنا إلى أن نعامل المصريين معاملة الأمم للقاهرة لا معاملة الأصلاء
 كما نزم ، لتحفظ بنظام أرغناهم على قبوله ؟ لقد قضينا على حرية محققهم بعد
 أن احتلنا بلادهم طويلاً ، وأبينا أن نبرحنا وعدناهم به من ترقية نظمهم ، وبسطنا
 عليهم من جديد سلطان الحكم المطلق ، وسلطنا عليهم شرطة سرية جديدة ،
 لا نألوهم نجساً وكباً للدور واحتمالاً ونهياً وسجناً كما كان يفعل بهم في أسوأ
 أيامهم الأولى . فإذا ما طالبونا بالجللاء عن بلادهم وفاء بيهودنا ، عدنا ذلك
 « تمرداً » منهم ، وأغدرناهم بأن نرجع بهم ، إذا لم يند هذا النشط القليل ، إلى
 الحكم السورى المصرى .

هذا الكتاب ، على ما أعتقد ، بطلنا الحل الصحيح لهذا المسمى الذى حير
 الأكياب . لقد وضعه رجل ليس بالإنجليزى ، ولكنه لعلول مقامه بيتنا قد اتخذ
 إنجلترا وطناً له ، وأصبح ينظر على شرفها ؛ ولن يندح في غيره هذه أن يرى
 بنى وطننا قد طال أمد ضلالم في السألة المصرية خاصة ، وأنهم يوشكون أن
 يورثوا أنفسهم منها مورداً وبيتاً لا صدر لم عنه ، ولا يشرفهم وروده . هذا
 الكتاب ثمرة جهد عظيم بذله عقل شديد للإلمام لموضوعه ، لما طبع عليه من
 الحققة للتأعية ، ولا حاطه بالبرامل الخفية التى تسيطر على الشؤون المالية

الأوربية ، والتي تنفر إنجليترا بزوال ملكها . ومؤلف الكتاب يروى هذه الحلال
المرحلة إلى الجمل ، ثم إلى قلة الوقت التي تمحصه أمة كثيرة الشواغل لخطر
في أمور غيرها ، مما يجعلها تفرط في الثقة بحكمة وزرائها الذين يصرفون شئونها
الخارجية ، والذين ليسوا بأعلم منها بها . وهو يعتقد أنه لو كشف النظام عن
حقيقة ذلك الترويج الأسود ، تاريخ تصرفنا المالي والسياسي في مصر ، لكان
محالاً أن يظل أحرار الإنجليز مغدوعين مما يروى لهم عما أصاب مصر من الخير
السيم يتدخل إنجليترا في شئونها في الماضي ، ولأجراً أن يتقدم دعاوى البرلمانيون
في هذه الطريق التي لا تألف مع الحرية في شئ .

وإني لأواقفه فيما ذهب إليه من جهل الشعب الإنجليزي وجهل وزرائه
وأهملاته هذا كله ؛ وأذكر أنه في صيف عام ١٨٨٢ عندما كان السير جوشاب
سيمور يطلق نيران مدافعه على الإسكندرية (لأمر لا يظلمها بالحقه إنسان)
ظهرت نشرة صغيرة عنوانها « السطو على المصريين » ، قصة فاسحة ، أورد فيها
كاتبها ببساطة جلية مستمداً من الكتب الزرقاء ، مجل دسيسة الفاتنين ، وكيف
أدت إلى انهيار الحكومة الإنجليزية إلى دائتي مصر ضد المصريين ، وعددها قصبة
هؤلاء الفاتنين قصبة لها . وأذكر أيضاً ما قاله ذلك الحر للتطرف الطيب القلب ،
لرحوم السير ولقد لوصن عندما قرأ هذه النشرة « لو نشرت هذه منذ شهر
لما أقر الشيخ الجليل^(١) هذا الخيف قط » وهو قول صحيح . وقد طبعت النشرة
للد كودة ست مرات في نحو ستة أسابيع ، وأغصت كل حر صادق الحرية لاطم
عليها وأثارت أسفه . غير أن ذلك الأسف الذي جاء بعد فوات الوقت ولم يكن
ليقف الحرب ، قد دسم حكومة ذلك العصر بميم اللار وجعلها تعان أهما متعوض
للمصريين مما خسروه ؛ وقد جر ذلك إلى تلك الوعود الخطيرة التي كورتها لهم

(١) لستر غلامسون (الترجمان)

والتي أمتناها في آخر هذا التوحيد ، والتي تعهدت فيها بأن تحترم حقوقهم من حيث هم أمة حرة ، وتعيد إليهم شيئاً من حريتهم الدستورية .
وقد درج على ذلك العهد ثمانية وعشرون عاماً ، وتعدت من زمن عهد
قشرة للشرسوركي ، وعفت ذكراها إلا من أذهان نمر قليل جداً من الناسة
الذين أذكروا يوسها ولا يزالون على قيد الحياة . كذلك أسست جميع الحفائق للآلية
التي دأبنا والتي لم يستطع أحد دفعها أو تقصها سبباً مفسياً ، حتى ليحبل إلى أن
فيس في الوزارة الحاضرة ، إذا جاز أن فسقني اللورد مورلي ، وزير واحد يمكنه
أن يبين لنا كيف نشأ تدخلنا في مصر . وفي اعتقادي أن نفس السير إدورد فري
بجمل هذا التاريخ كله جهلاً شديداً ، وأنه لم يبق في مجلس العموم عضو مستقل
الرأى يستطيع أن يأتي فناء تلك القشرة من ذاكرة الخاصة . ثم قد يستطيع ذلك
السير تشارلس ديكنز ، ولكن السير تشارلس ديكنز لأمر ما قد التزم جانب
الصمت . وليس في البرلمان عضو قد ير شعاع يستطيع الكلام في المسائل المصرية
غير اللورد جون ديبلون ، وهو ليس بنائب عن دائرة إنجليزية ، ولكنه إيرلندي
مطالب بالحكم الذاتي

وقد كان من وراء هذا الجمل العام أن راجت على الجمهور في هذا البلد من
علاقتنا بمصر سلسلة خرافات شبه دسمة تحالف الواقع كل المخالفة ، كما كان من
ورائه أن خلا الجو الذين يهيم من الوجة لثالثة دوام الاحتلال الإنجليزى ،
فأخفوا يمتقون نعتنا القومة تآ كيدم أن للامى كان كله مباركا أبيض للصبيعة
وأن المستقبل حقيق بأن يكون كذلك . والمرأة التي حازت القبول العام هي أن
أول ظهور إنجلترا بمصر كان لمصر خيراً عما ، وأن إنجلترا لم تكن مسئولة عما
تورطت مصر فيه من الدين بل هي التي استغنتها من الإفلاس فاستغنتها من
الخراب ، وأنها ما برحت موقفة في إدارة النيابة المصرية ، وأن ليس في شرفها

الرسمى مطن لطلعن ، وأن ما أصاب البلاد من خير فالعمل فيه لا يشكر الإنجليز ،
وأن نصيب الفلاح للمصري من الرخاء ليس له فيما مضى مثيل ، وأنه إن تكفر
مصر الحديثة بنسة إنجلترا ، كما سلن السير إدورد مرأي ، وليس ذلك لفاتحة
لرفكتها إنجلترا ، ولكن لقصور فاكورة النيل للمصري الحديث ، ولما عرف من
الشوب من كفر النسة وفكر النيل

قد يكون السير إدورد مرأي مستقدا صحة هذه الظواهر في صورتها هذه
ولكن اعتقاده لا يرفع من قيمتها . ولقد أرحو أن يكون في هذا الكتاب
قائده وعلى الأخص لزمالة الوراء الغير م أسهل بالأمر منه . وستكون أكبر
فوائد هذا الكتاب لم ولنبرم من الأحرار أن يمد على مسامعهم ذكر تلك
النشره التي عمت من الأدهن ، فيفصل لم ما أجمله ، ويصيف إليها من الحقائق
ما يصل بها إلى وقتنا الحاضر ، وبذا كرم بما أصاب مصر من الأدنى في أول الأمر
على يد إنجلترا من حيث هي أمه دانه تفررها القوة الخرية ، ثم يجلو لم حقيقة
مركز مصر للمالي في الوقت الحاضر . وسيعين الكتاب لنبر رجال الحكومة من
الأحرار القلاء حفصة تاريخ مصر للمالي في الأربعين سنة الماضية ، دون أن يحشمهم
خوض غمار الأورلى الرسمية ، فيسحو من أذهانهم ما رمتخ بها من الأباطيل
التاريخية ، تلك الأباطيل التي جعلت ضائر الأمة ترعى عما حاق بمصر من العلم
الإجرامى على يد طائفة من كتابها الرسميين ، منهم اللورد كرومر وهو أقل من
يوثق به منهم

سوف لا يجلدون في هذا الكتاب ما يملك شرهنا القومى ، ولكنهم سيجلدونه
أهلى لم من غيره ، ودر بما كان لم منه عون على أن تسرد سائرهم ما فندته من
قوة التميز بين الخير والشر . وإنى لقليل الثقة بأن موثقى وزارة الخارجية القلاء بين
الذين يمدون الوزر بر بما يحتاج إليه من الحقائق سيتأثرون بما يناد على مسامعهم

من أغلاطهم الماضية ، فتصحبوا الوزير بالتابع سياسة أشرف من سياستهم الأولى ،
ولكن مع هذا لا أدري أظن أنه لن يجيب الخلية كلها من يستند إلى مبادئ
الشرف والعدل في معالجة الدولة محتمة . وسها يكن من شيء بأنه لا يصح أن
يتروك السعي في هذه السبل ، وإني ليسرني أن يقرن اسمي مكتاب هذا غرضه .
ولما كانت الشئون المالية مما لا أمل إليه ، فقد كنت عاصراً عن البحث في مالية
مصر في كتب خاص . ولكن طول حيرتي بأصول المسألة المصرية نجبرني
أن أعترف دون تردد بالرأي العظيمة لما جاء في هذا الكتاب . وسيعتد القاري
فيه الحق وانما صحيح السند صادق الرواية مطروحة لم أعهد لها من قبل مثيلاً
وإلى القاري أثبت ما يصححه هذا الكتاب مما في التلويح الرسمى للكاذب
من أغلاط مقبولة قولاً عاماً

(١) أن مصر قبل تدخلنا في شئونها كانت بلداً هجياً يخيم على أهلها الجهل
ولا يعرف فيه سوى القانون والنظام ، وليس فيه للملكية ولا للعبادة حمان
(٢) أن تدخلنا لم يكن باختيارنا ، بل أرعنتنا عليه حوادث لم يكن في
مقدورنا تجنبها
(٣) أننا قد أرعنتنا على البقاء بمصر حوادث من قبيل الحوادث السابقة
لم يكن في طوقنا تجنبها

(٤) أن مصر مدينة للإنجلترا بكل ما تفضل فيه اليوم من حلال السعادة للادية
(٥) أنها يجدر بها أن تشكر لنا خاصة أن آمحيتها من الإفلاس
(٦) أن إدارتنا مالياتها كانت ولا تزال ناجحة قوية من العيوب
(٧) أن واجبنا نحوها ونحو أنفسنا يقتضي علينا بالاستمرار في إدارتها
(٨) أن المصريين لا يستطيعون أن يعرفوا وجه الظاهر لأنفسهم
(٩) أننا إذا جازوا عن مصر عادت إلى القوضى

(١٠) وأخيراً ، إننا قد جرتنا في مصر منذ عهد قريب فظلم الحكم القاتل فكان يصير القتل ، ومن البت بناء على ذلك أن نسير في هذه السيل ، فلا يصلح لمصر غير حكومة مستقلة يديرها الأجانب

ليس في هذه الراعم زعم واحد إذا اجتبره وحده صادق الخير . ومع ذلك قليل جداً من الإنجليز من يعلم بالهفة موضع القتل والكذب منها أو يجد متسعاً من الوقت يستقير فيه بالرجوع إلى المصادر الموثوق بها . أولئك سيحدثون في هذا الكتاب شيئاً كثيراً مقتضياً من هذه المصادر . وأرجو أن يحمل بعض من يقرؤه من أسماء البرلمان ، إن لم يكن كلهم ، على أن يعمروا في وجه من يديم مقاليد السياسة المصرية ، فيجهروا بالاعتراض على استمرار تلك السياسة في طريق ليس في مصلحه ما يأنف من الشرف والحريه ، ولا يبشر مستقبله بحسن العاقبة . وإنني أحيل هؤلاء بوجه أخص على الفصول الأخيرة من هذا الكتاب ، حيث يجتهدون البحث في مالية مصر في ست السنين التي أعقبت إلغاء صندوق الدين ، وإلى الكلام على ما استغلته السودان من مال مصر لمصلحة الإنجليز ، ثم إلى النزاع الذي قام أخيراً بشأن امتياز قناة السويس . وعلى ذكر المسئلة الأخيرة سيحدثون في دليل هرفا الكتاب نص التقرير الشهير الذي وضعته لجنة الجمعية العمومية ، والذي تعتمد عليه إدورد مرادى زمناً طويلاً لعدم عرضه على البرلمان ، وقيل أنه دليل على غير الجمعية العمومية ، مع أنها أظهرت فيه بالحجج النافذة والبراهين القاطعة ما كان يراد أن يضحى به في مشروع الاتفاق من المصالح المصرية . وإن إحياء ذلك التقرير عن مجلس المصوم طول دور انتقاده الملمس ، مع أن عليه ينبغي حكماً على طلب المصريين الحكم القاتل ، قليل على سوء نية وزارة خلو جيتنا ونخب طويتها . وقد يكون إحياء هذا التقرير أكبر حقة في سلسلة المخادعات والأضاليل التي استمرت بها علاقة تلك الوزارة بمصر في الأربعين سنة الماضية . أهمل القول ثم أعيد بأن هذا ما يجب أن يستفيد الأحرار من هذا

الكتاب . أما الاستعماريون « الذين يتولى لديهم الحق والباطل » والذين يرون واجب إنجلترا في هذه الدنيا إنما هو بسط سلطانها واستتاف كل ما تستطيع من خيرات البلاد الشرقية التي يقصى عليها بحس طالتها بالوقوع في قبضة يدها ، فإن أسلك بهم سبيلا أخرى في البحث أهدى إلى النرض ، وهي لا تخفى من قائمة الأحرار متى قرنت بالحبة الأولى ، حبة العدالة والشرف . إن طول أمد احتلالنا المستعمرى لمصر قد حمل القوم يرون مصر من ممتلكات إنجلترا ، ويمسبون أن لنا فيها حقوقاً ومصالح دأمة يعترف بها العالم اليوم وسيظل متروكاً بها . تلك أبعاً خرافة كاذبة مخيفة نشأت بينا لجهلنا بالسياسة الأوروبية وأحوال الدول البرية الكبرى ومطامعها^(١) . إن من يكلف نفسه النظر إلى خارطة العالم القديم وموقع مصر منها وسيطرتها على الطريق الأعظم الواصل بين البحر الأبيض المتوسط والبحار الهندية ، ليعرف أنه مما تكن قيمة هذا الموقع لنا لوقوعه على طريقنا إلى الهند (مع أنها دولة بحرية تاذية لنا طريق بحرى آخر) ، فإنه أعظم قيمة وأجل خطراً للدول الأوروبية الأخرى التي لها ثور بالقرب من مصر على البحر الأبيض المتوسط ، وأن هذه القبة العظيمة مترداد على مر السنين ونفوق تجارة هذه الدول على تجارتنا . ثم إنه ليس من شك في أن ألمانيا ستصبح يوماً ما

وليس ذلك اليوم بعيد دولة من دول البحر الأبيض المتوسط ؛ وليس مقولا بالرة أنها إذ دأك ستغلل هي وطيعتهاها النمسا وإيطاليا ، بما هي عليه من طوح تجارى وحلف سياسى ، غير مكترفات لحل مصر السياسية ، فأركلتها لإنجلترا القوية التي تنافست في تجارتهم أشد المنافسة ، والتي ليس لها حق في امتلاكها ، وليس لها فيها مصالح مباشرة تطل ما لمن . والحق أنه ليس من بين هذه الدول دولة واحدة اعترفت بجهنا في احتلال وادى النيل احتلالاً دائماً ، وليس فيهن من

(١) ينظر في الحرب الأوروبية الكبرى هبت وجه ما ذهب إليه الكتاب في هذه الأمور والفرع الثانيين

توضي يقاء الإنجليز في هذا الوادي إذا رأيت أن ذلك ليس من مصلحتها ، أو إذا
 حلز الوقت الذي ترى فيه أن لا نأجى إلى تأجيل مطالبتنا بالجلالة . وبقيني أن
 مرسا نفسها ، وإن كانت انتفت معنا كتابة منذ ست سنوات على السألة المصرية
 نظير اتفاقا معا على السألة للراكية ، لن ترضى صم مصر إلى أملا كنا ،
 أو ببسط أى نوع من أنواع الحماية المأنة عليها

وأقل احتيالا من ذلك أن يعزل لنا الباب العالي أو السلطان سيد مصر
 الشرعى عن أى حق قائم في احتلال مصر ، أو يسمع بالتعرض لحقوقه عليها من
 حيث هى جزء من الدولة الشامة غير منفصل عنها . ثم قد تكون حكومة الأمانة
 المأنة واذبة كل الرغبة في المأنة على ما بيننا وبينها من علاقة ودية ، ولكن
 هذه الرغبة لن تعطى تأجيل ساعة القرار الأخير

لذلك كان من السخف أن توقع أن تعبر مصر يوما ما ملكا لنا من طريق
 القانون أو الساسة (من طريق « التصحر أو الشراء » كما قال للمتر فلدستون
 قديما) وكان حقا على الاستماريين من الإنجليز أن يطرحوا هذه الآمال ، فإن
 يجهز لنا إنسان يهه أمر مصر أن مسها إلى أملا كنا . قد سمع بأن نحتفظ
 بضع سنين أخرى بمركزنا المأنة في مصر ، مركز المأنة لولاية عثمانية احتلالا
 غير مألف (كما وصفه للمتر بقور) ؛ ولكن آخر أيام هذا السماح هو اليوم الذي
 يرى فيه السلطان أو الدول الأوربية أن ليس من مصلحتها إطالة أمده ، أو هو
 اليوم الذي لا نستطيع فيه قوتنا الحربية إدغام العالم على الرما يبقانا في وادي النيل
 وبعد فاني أتنم إلى من يصرون على الاحتفاظ بمصر « بالحق أو بالباطل »
 أن يتصوروا موقفنا إذا حلت ساعة الحساب الأخير . لقد لبث القوم في عهد
 اللود كرومر اثني عشرة سنة أو أكثر يظنون أننا مستدرج للصريين إلى أن
 يرضوا مع الانهاج بالاحتلالنا بلادهم حرييا وإطرييا ، وكانوا يمتنعون في ذلك بأن
 ما تتم به مصر من قلة الأمن والرخاء ، وما تتم به من العدل في ظل أظمة

قصائية ثابتة ، ومن حرية صحفية ، ونظام يشبه النظم النيابية من بعد ، بأن هذا كله بالنفاس إلى ما كانت فيه البلاد النيابية من القوضى وسوء الحال ، كلف لبقاء الرأي العام في جاسا إنا ما استمرت نار الحرب بيننا وبين دولة كبرى ، وقد كانت الحرب بيننا وبين السلطان كما كان يظن اللورد كرومر . ثم أمست فرنسا عن معارضتها الطويلة لنا في سنة ١٩٠٢ فوثق اللورد كرومر بحسن وقع هذا الظفر من نفوس المصريين ثقة جعلته يقترح على وزارة حريتنا سحب حامية القاهرة والاتصاف بما يثقف عليها في وجوه أخرى بعد أن أصبحت غير ضرورية . ولكن سرعان ما انقضى هذا الحلم اللئيم ، فإنه لم يكده يمدى عام واحد على هذا حتى انبرى اللورد كرومر يتارع السلطان في أمر احتراؤه على الظهور بمظهر للناصح من حقوق مصر اللئيم ، وما كان أشد دهشته عند ما رأى المصريين على نكرة أربهم قد وقفوا في وجهه حتى لبخل إليه أب في الأمر إحدى مهامات الحامية الإسلامية . ثم حارب حادثة دنشواي فأظهر ما كمن في صدور المصريين من الحقد على الإنجليز ، وقصت على ما تبقى في نفس اللورد كرومر من وهم وانحداع . وما حل عام ١٩٠٦ حتى أقبل اللورد كرومر يلج في تقرير الحامية التي أراد التخلص منها في عام ١٩٠٤ . ونحن الآن أوثق ما يكون بأن المصريين يمارسون في ثقتنا ملادهم . ذلك بأن ما رأوه من ثورة الآستانة ، ومفاجأة ارتفاع تركيا حقوقها وانبياراتها ، وتقرير الحكم المستورى فيها ، كل ذلك قد بث في نفوس المصريين قوة وأملاً . قوة على العمل لإنجات شخصيتهم وأملاً في إدراك النجاح . ولم يبق من شك في أننا سنضطر إلى أن نامل مصر معاملة الملوك اللود يوم تنشب الحرب بيننا وبين أوروبا

ومانا عسى أن يكون موقفنا الأدبي بآراء العالم إذا جاء ذلك اليوم ؟ ليس لنا في مصر حق شرعي حتى ولا حق المرأة الفاتحين ، فإننا ومصر في سلم من الوجهة الإسلامية (لأننا في مصر أصدقاء سيدنا وضيوفه) فنستظر إذن إلى خرق

قوانين لادنية تحتفظ بالوقف الباطل الذي نصير إليه ؛ ولئن فسطح في ذلك الحين أن نرى أنفسنا ونفدح صهارنا بأننا نصل الخير الإنسانية ، وسيحقق بنا ، كبرنا الشيء الذي طال أمده . وأكبر خلقنا أننا صدم على الانسحاب من مصر وسط ذلك « النار » الذي يمل السير إدورد غراي حرمه على تجنبه . وليت شعري أية فائدة ولو استعاريه نجيبها من بقائنا في مصر ؟ لا تكاد إنجلترا تفني من مصر فائدة إذا صرفنا النظر عن المناصب القليلة التي يتمتع بمرتباتها المصحة أبناء الطبقة الحاكمة منا . لقد أدركنا شؤون البلاد هو ثلاثين سنة مما خطوا خطوة واحدة في سبيل استعاريها ؛ وإن الجالية الإنجليزية لأقل عدداً بمصر من الجالية الفرنسية أو الإيطالية أو اليونانية ؛ ولولا الحماية العسكرية وبضع مئين من الماطلين لأوشك وادي النيل أن يغلو من الإنجليز قاطبة . ثم إننا ليس لنا بمصر مزايا تجارية ليست للأمة الأخرى ، ولا يكاد يوجد بين ملاك الدكا أو متاجر القاهرة مالك أو منجر إنجليزي واحد . وليس من يتفزع بقماس في مصر خير قليل من الموظفين والمواطنين الإنجليز (وأعطيهم يهود) وقر من أصحاب المصارف والقوانين ومهارة الشركات . أمن أجل هذا نفر القليل ونجر الاستعمار ظل نعرض أنفسنا للحسرة وللمار لا ينبغي أبد الدهر ؟ لسرى لقد أعطينا من محصاً وحرسنا على زهدنا ؟

ونفرد اسطوره بنيت

٢٥ أغسطس سنة ١٩١٠

حاشية — أدبل هذا التمهيد بيان وجير لأشهر الوعود والتصرحات التي قطعها باسم إنجلترا ممثلوها الرسميون والتي تمس القضية من الوجهتين الأدبية والقانونية ، وإني أنعت إليهم من أول الأمر أنظار القراء الذين لا يودون أن يكفروا أنفسهم هناك قراءة هذا التاريخ كله ، أو الذين قست قلوبهم فأصبحوا لا يتأثرون بوعود عشرين بل ثلاثين سنة لم تنفذ بعد . ولست أخال هذه الوعود إلا بحركة لغزائم

وعدود انجلترا

« إن سياسة حكومة جلالة الملكة بالنسبة لمصر لا ترمى إلى غير سعادة هذه البلاد وتمتعها التام بما نالت من الحرية بمقتضى القرارات السلطانية بالتواليه . . . وأريد أن يتضح لكل إنسان وضوحاً لا يتصوره حفاء أن إنجلترا لا ترغب في أن تكون بمصر وزارة مشايعة لها . إن حكومة جلالة الملكة ترى أن وزارة مشايعة تعتمد على مودة دولة أجنبية ، أو على النفوذ الشخصي لمشتد دبلوماسي أجبي ، لا يمكن أن تقيد الدول التي تحكمه ولا الدول التي قد يقطن أسباً فاعمة لمصلحته »
(رسالة اللورد مرغل في ١ نوفمبر سنة ١٨٨١ - مرسوم رقم ١ (١٨٨٢ م ١٠٢))

« سأستحلم مفوضى في المحافظة على الحقوق التي قررت من قبل ، سواء أ كانت قراراتها القرارات السلطانية أم الاتفاقات الثمنية . وسكون ذلك بدوح حب الخير لحكومة البلاد ، وترقية نظمها ترقية مقرونة بالحرز والحكمة »
(خطة الملكة مذكوريا في البرلمان في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢)

■

« تتعهد الحكومات التي يمثلها الموصون على هذا ، بأنها في كل نسوية يتتبعها عملها المشترك لتنظيم شؤون مصر ، لا تسعى إلى امتلاك شيء من أرضها ، أو أي إذن بأي امتياز خاص ، أو أية سزية قهلية لرعاياها غير التي يمكن أن تتلها أية دولة أخرى » (عهد البرامنة التي وقع عليه اللورد دورن مع حبة عملي الهول المحس الكبير في ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٢ ، مرسوم رقم ١٧ (١٨٨٢ م ٢٢))

■

« أنا أمير الأسطول البريطاني أرى الفرصة سانحة لأنت أسرع فأؤكد

لنسمح مرة أخرى أن حكومة بريطانيا العظمى لا تتوى فتح مصر ، ولا التمرض
لذين المصريين وحريتهم بحال من الأحوال ، وأن مرضها الوحيد هو أن نحس
سحوك وللمصريين من الصحة « رسالة السيد بوشاب سيمور إلى الخديو توفيق ، الإسكندرية
في ٢٦ يولييه سنة ١٨٨٢ . وقد نشرت بالمرجة الرسمية في ٢٨ يولييه)

« إن ردة حكومة جلالة الملكة هي أن تترك المصريين وشأنهم بعد أن
تخلص مصر من الطغيان العسكري ونحن نشق بأنه حذر لا يجهدوا ولمصر
أن تقوم في مصر حكومة حرة لا حكومة مستبدة نحن لا نريد أن نأخذ
مصريين نظم تختارها لها ، بل نريد أن ندعها تختار ما تشاء وليسنا نرغب
في احترام النظم الحاضرة بحسب ، بل نرغب كذلك في دفع كل ما قد يوقد في
ذلك النظم رقياً مقروناً بالحكمة لا يسعى مدحنا إلى إثارة مصر الداخلية أو منع
المصريين من أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم إلا بجدل ما تقتضيه الضرورة . إن
الشرف ليقضى علينا بأن نحترم مبادئ النظم الحرة التي نفخر بها » (السيد تشارلس
ديلك في مجلس السوم ، ٢٥ يولييه سنة ١٨٨٢)

« لقد سألت السيد الفاضل ، هل في بيتنا أن يحتل مصر احتلالاً غير محدود ؟
وقد أذهب في جوابه شيئاً فأقول إنها بها نأت من شيء ، فلا شك في أننا نأى
هنا إنه مناص لمبادئ حكومة جلالة الملكة وآرائها مناقضة مطلقة ، مناقض
لعهودها التي خلتها لأوروبا ، ويمكنني أن أقول إنه مناقض لآراء أوروبا كلها »
(الرايت أوراي و . ١٠ غلامتون في مجلس السوم - أغسطس سنة ١٨٨٢)

« لقد قلت لكل من سألني رأيي في السلطة المصرية ، إننا نيمت لنا أدنى
رغبة في الاحتفاظ بالسلطة التي آلت إلينا بهذه الطريقة لقد كانت بيتنا أن

تكون علاقتنا بالمصريين بحيث تعلمهم بسلوتنا طيبة الخال خير أصدقائهم ونصحتهم . ولكننا لم نقرر في سبل ذلك أن نرلم على آرائنا أو نحبر عليهم حبراً يستثير حفاظهم » رسالة الورد دوغرين في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٧ . مصر ، رقم ٢ (١٨٨٣) ص ٢٠)

« يجب أن تبلغ الحكومة المصرية أن رغبة حكومة جلالة الملكة هي أن تسحب الجنود من مصر متى سمحت الأحوال بذلك ، وأن هذا السحب قد يكون على دعوات مختلفة الزمن وفق ما تسمح به سلامة البلاد ، وأن حكومة جلالة الملكة ترجو أن يكون لقاء كل القوة الحاضرة قصيراً جداً » الورد بيرغل ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ . مصر ، رقم ٢ (١٨٨٢) ص ٢٢)

■

« لقد اعتُرف بأن بلاد الخديو واقعة خارج مناطق الحروب الأوربية والمنافسات الدولية » (رسالة الورد دوغرين ، ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ . مصر ، رقم ٦ (١٨٨٢) ص ٤١)

« لا يمكن أن ندير لندن شؤون وادي النيل فإن حاولنا شيئاً من هذا عرضنا أنفسنا في الحلال لحقد المصريين وسوء ظنهم ، وأصبحت القاهرة بؤرة لا يكاد لنا من المساس وللؤامرات الأجنبية . وسرعان ما نجد أنفسنا محكرمين إما على التخلي من دعواتنا في ظروف سرية بالشرف ، أو الشروع في محاولة امتلاك البلاد امتلاكاً تاماً . أما إذا قمنا بالحد الأوسط من السود ، وأصعنا المصريين أننا بدلاً من أن نفي حملهم على قبول حكم استبدادي غير مباشر ، فصل بإحلاس على إضدادهم لحكم أنفسهم في حماية صداقتنا الثابتة الصائم ، فإنهم لا يسمون أن يملوا أننا من جهة أول الأم اعتماداً بأنهم وراثةيتهم ، ومن جهة

— ش —

أخرى أننا أرعد الأمم في أن يجعل ما أولنا الحوادث من النفوذ يسقط إلى أن يكون مظهر سلطة من شأنها إثارة النفوس وأحاسناتها ، والقضاء على مسيحيي الوطنية والحرية اللتين تفخر بإيمانهما حيث نزلنا » (الرسالة السابعة ، ص ٥٠)

« بقي فوق ذلك نظام واحد ضروري لجعل النظم التي تقدم وصفها ممكنة مشعة ، ذلك هو الصحابة الحرة » (الرسالة السابعة ، ص ٥٠)

« لو كنت بدت لتنظم شؤون مصر على الأساس القوي قوم عليه ولاية هدية تابعة لنا لتغيرت وجهة النظر . إذن لأسفقت يد للتمد القدرة كل شيء لإرادته ، ولأستطنا في حسن معنى أن تزيد ثروة البلاد المادية ورفاهيتها توسيع نطاق الأراضي الزراعية وما مترتب على ذلك من تعظم المخل ، وبلقضاء على السخرة والاسرقاق منى القضاء إن لم يكن كله ، و تقرير العدل وإصلاحات أخرى نافعة . لكن المصريين إذ ذلك كانوا يرون بحق أنهم قد اشترىوا هذه الزاياتهم غال هو استقلال بلادهم . زد على ذلك أن حكومة جلالة الملكة قد وعدت مالا تنحو هذا النحو » (الرسالة السابعة ، ص ٨٢)

« إن في نفس منحا مصر نظاما نيابة لئلا على أننا برآء من الطامع . ولو كنا نريد أن تظل حكومتها تحت سيطرتنا لكان ذلك آخر ما ننتجها ، لأنه مهما علم سلطان الدولة الحامية على حكومة مستبدة ضعيفة ، فإن هذا السلطان لا يكون له أثر مع وجود مجلس يابى أهلى » (الرسالة السابعة ، ص ٨٢)

« إن الملوك الأوروبية الأخرى ... تعلم حق العلم ما تصبره الحكومة

الإمبيريّة من المقاصد العامة ، وهي مقاصد قد تطلّى بالطبع حقها من مراعاة الظروف ؛ ولكنها صدرت واحتفظ بها ، لا على أنها بلاغات لحسب ، بل على أنها فوق ذلك عقود ومواثيق » (السند ملاحظون في مجلس السوم . ٦ أغسطس سنة ١٨٨٢)

إن الشك الذي يحار الرأي العام سببه رغبة منهم في احتلال مصر احتلالاً مؤبداً وإدماجها في هذه الإمبراطورية . وتلك غاية نحن معصبون على مدافعتها وعلى ألا نلقى إليها مجال من الأحوال . نحن نقول هذا المبدأ مسلماً القسم ، نحن نقاوم كل شيء يشبهه أو يقرب منه ، نحن نقاوم كل قول يدعو إلى توقيفه ، قناومه لأنه مناف لمصلحة إنجلترا ، قناومه لأنه يخل بواجبنا نحو مصر ، قناومه من أجل تلك اللوائيق المصرية الخطيرة التي كتبناها على أنفسنا أمام العالم أكثر ما نكون جفا في الأمر ، وفي أخرج ما يكون من الظروف ، تلك اللوائيق التي أكتسقت ثقة أوروبا عامة في حوادث غاية في الخطر والخرج ، وتقضى علينا بأن نرعى لهذه المسألة حرمة خاصة لو أن ميثاقاً أشد إخراجاً وأكثراً حرمة من ميثاق آخر . ونحن نحس أن الاحتلال إذا تعدى أجله حداً معيناً قد ينعى إلى القسم ولعلك ستحرص الحرم كله على ألا يأخذ الاحتلال بالتدريج صفة الدوام والاستمرار ثم إنا لا نستطيع أن نسرّب أحلاماً لبلد ولا أن نتعهد بذلك ، ولكتنا لن نألو جهداً في حل هذا الأجل أقرب ما يكون . أما الشروط التي شتمكنا من أن نخلوع البلاد فهي التي وصفها المورد جرميل — إعادة النظام في البلاد وتنظيم الوسائل اللازمة لحفظ سلطة الخديو . . . إن السيد الرايت أونورابل (السير س . نورثكوت) يظن أننا نتوى القاء في مصر حتى نصنع لها نظاماً غاية في السكال . لس هذا الذي نبتى . . . إني أقول ثقة بنفسها كل الناس إنا نريد أن نهيء لمصر أسباب النهوض ؛ فإذا ما ضمت لها النظام ،

— ث —

وأوحدا فيها قوة مدمرة وحرمة كامية لحفظ هذا النظام ، مع رجل فوق مرشها
ثق ببلده وبره ، ونظام قصائي يديره رجال كفالة تحت رقابة مستنيرة — وإذا
ما وصنا بها أساساً مسولاً لنظم تشريعية مرست فيها بعض مذور الحرية ، إذا
ما ملنا هنا كله فقد يظن أن قد تم واحسنا « (المشرع لادسترون في مجلس السوم .
٩ أغسطس سنة ١٨٨٣)

« إن حكومة جلالة الملكة تريد أن يكون سحب المنود في أول عام
١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول الأوروبية إذ ذاك أنه لا يحتسب من هذا السبل على
السلم والنظام » (رسالة اللورد مرغل ، ١٦ يويه سنة ١٨٨٤ . مصر ، رقم ٢٣ (١٨٨٤)
ص ١٢)

« لم يبرح أذهاننا من أول الأمر أن يحكون احتلالنا مصر مؤقتاً غير بعيد
الأجل . . . نحن لا نفكر مطلقاً في أن يكون ذلك الاحتلال مؤبداً لقد
عاهدنا هذا البلد وعاهدنا أوروبا على ذلك . فإذا ما اتبعت سياسة تخالف هذا العهد
قلن تكون لنا مد فيها » (اللورد دورن في مجلس الأعيان ، ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٥)

« لم يكن في وسعنا أن نبسط حمايتنا على مصر ، لأن حكومة جلالة الملكة
قد أحضت على نفسها العهد غير مرة مالا تعمل ذلك ولقد أطلال صديق
التفاصيل القول في هذا العهد ونطق بالحق عند ما قال إنه لا يرال على اللوام
ماتلا بأذهاننا وبما لا مزية فيه أن وجودها بمصر ، وهو الأمر الذي لم يشترط
به أي اتفاق ، قد جعل رعايا السلطان يرتابون في ماتنا . على أن ذلك يرتاب
لا تمتدحه » (اللورد ساليسبرى في مجلس الأعيان ، ١٠ يويه سنة ١٨٨٧)

■

« عندما يطلب إلينا صديقي للتبيل . . . أفنتحتيل من أوصياء إلى ملاك . . . وأن سأل أن قادم مصر أبدي . . . فقد أراقى مضطرا إلى أن أقول إن صديقي الفاضل لا يندر حرمة تلك اليهود التي كبتها حكومة حلالة للسلطة على نفسها ، والتي لا بد لها من التبيل بها - إتفاق مثل هذه اللوائح لا يجب علينا أن نبحث عن أى السبل أسهل أو أحلى علينا ، بل يجب أن نبحث عن السبل التي تقضى علينا باتباعها عهودنا والقوانين الأوربية » (اليهود مالدس في مجلس الأعيان ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٦)



« لا أستطيع الآن إلا أن أوافق روجه عم . . . على أن احتلالنا مصر عبء ومشكلة معاً ، وأن احتلالنا احتلالاً آمدياً يتأخر سياستنا المأثورة ولا تألف مع حسن نياتنا نحو الدولة صاحبة السيادة على مصر ، في حين أنه منافع لقوانين أوروبا . . . إن أكون الرجل القوي يصعب مداه أنا استكتفينا واحياً يمكنك في حل من اليهود وللواتيق التي كتبناها على أعصاب بعض اعتبارها . . . إن الأمر القوي لا يعلم منه شرقاً من الأدنى هو أن نذكر أننا مبطون يهود فحظر علينا أن نذكر في احتلال مصر احتلالاً غير محدود ، وأن نقرر ذلك الاحتلال غير المحدود تفسيراً يحول لامتازات عرقية دون نفاذ ما كتبتناه على أحسننا من اليهود » (السرد غلامستوف في مجلس الصوم - أول مايو سنة ١٨٩٣)



« تولى حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها لا ترغب تغيير حل مصر السياسية » (نى الاتفاق الإنجليزي الفرنسي للشرق ٨ أبريل سنة ١٩٠٤)



« هناك عقبات لا يمكن التغلب عليها تحول دون سيطرة الحماية البريطانية على

مصر ، فإن تلك الحماية تتضمن تغييراً في « حال مصر السياسية » وقد أعلنت الحكومة الإنجليزية بصرح البشارة في السادة الأولى من الاتفاق الإنجليزي الفرنسي للورخ ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ أنها لا ترغب تغيير حال مصر السياسية « (تقرير القورد كرومر ٢ مارس سنة ١٩٠٢ - مصر ، رقم ١ (١٩٠٢) ص ١٢)

« يقال إن بريطانيا المظني تنوي عما قريب أن تسيطر الحماية على مصر أو تصممها إلى الإمبراطورية الإنجليزية . هل يسمح لي السيد إلفن غورست أن أسأله أصادقة هذه الإشاعة أم كاذبة ؟ »

« ليس هذه الإشاعة أساس ما ، وفي وسعك أن تكتشفها مكنياً ثانياً . إن بريطانيا المظني قد اوسطت مع تركيا والبول الأوربية باتفاقات رسمية تقضي باحترام سيادة السلطان على مصر ، وسعحت إنجلترا جهدها التي أعادتها في سنة ١٩٠٢ عند توقيع الاتفاق الإنجليزي الفرنسي ، فقد أخذت إنجلترا على نفسها في هذا الاتفاق ألا تغير حال مصر السياسي ، ولا ترغب الأمانة الإنجليزية ولا حكومتها في نقص هذه العقود « (حديث السيد إلفن غورست مع الدكتور فارس ، في مجلد « النظام » ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٨ . وقد اعترف السيد إدوارد غراي في مجلس الصوم بأن هذا الصريح رسمي)

« من بين الطبقات الأكثر تربية طبقة قليلة البلد ولكنها تزداد على مر الأيام . هذه الطبقة تهتم بكل ما يتعلق بحكومة البلاد وإدارتها ، وهي تأمل بحق أن تعاون في تقرير ذلك اليوم الذي تستطيع فيه مصر أن تحكم نفسها دون مساعدة خارجية . ولا كان ذلك هو الغرض الذي ترمي إليه السياسة الإنجليزية ، فلا تمارض في المنأ بين عناصر الإصلاح المصرية وعناصر الإصلاح الإنجليزية (تقرير السيد إلفن غورست ٢٧ مارس سنة ١٩٠٩ - مصر ، رقم ١ (١٩٠٩) ص ١)

— ض —

« لم تنفيو السياسة التي ارتفعتها الحكومة الإنجليزية منذ احتلت مصر .
ومبدأ هذه السياسة إعداد للعربين لحكم أنفسهم بأنفسهم ، وإعانتهم في الوقت
نفسه على التجمع عزايا الحكومة القوية » (التقرير السابق للسيد محمد غورست ص ٤٨)



لا تختلف سياسة إنجلترا في مصر أي اختلاف عن سياستها في جميع البلاد
الخاصة لتفوذها . ومرعى هذه السياسة وهما الأول هو إسعاد أهل تلك البلاد «
تقرير السيد محمد غورست ، ٢٦ مارس سنة ١٩١١ . مصر ، دلم (١٩١٠) ص ٤٩)



حقاً إنه ليس في تاريخ جميع إجراءات إنجلترا الاستعمارية جهود كهذه .
بذلك تم قصت

الباب الاول

انتهاج مصر

« المال ، المال ، يا مولاي » ١

للفردريك هوبس في « اrial مال غريت »

٧ يونيو سنة ١٨٨٧

خراب مصر

تاريخ مالي وإداري

الفصل الأول

بداية الاعتداء

يبتلى تاريخ مصر للسالى من حيث علاقته للباشة بالمجتمرا ، من أواخر حكم الخديرو إسماعيل وأوائل التتلفد الاقتصادي الكبرى التي نزلت برعيته لا نراع في أن مصر كانت في عهد سعيد باشا التي خلفه إسماعيل أكثر البلدان الشرقية رخاء ، فقد كانت تحت مند عهد طويل نيران حروب محمد علي التي كان يؤخذ لها الفلاحون عنوة من تهلوم ، وكانت ضريبة الأراعى حصفة للغاية لا تتكاد تبلغ ثلث للضريبة المحاصرة ، وبلغت حاجات المعيشة من الرخص حفا لا يتصوره العقل حتى كانت أجرة العامل العادي اليومية ، وهي قرش واحد^(١) تقوم من سعة بحاجة أسرة قروية بأسرها ، وكان العدل في الأشمال الساسة الكبرى ، كالمحكك الحديدي والقناطر الخيرية الشهيرة التي بدئت في عهد محمد علي وجلس الأول سائراً بهمة عظيمة ، حفرت قرح جديدة ، وأدخلت في مصر لأول مرة الأسلاك البرقية والآلات البخارية الراصة ، ومنح السيودى لمسس

(١) جند وسمب بنس

إجلة إنشاء قناة السويس - ولما قامت الحرب الأهلية الأمريكية انضم زراع
القطن المصريون هذه القزعة القيمة السابعة فضاعفوا صادراته في سنتين ، وبلغوا
بضحو ثلاثة أمثال سعرها الأول

فلما تولى إسماعيل عام ١٨٦٣ كانت توليته إيداعاً بتخزين حديد ، ذلك بأن
استواءه على أريكة محمد علي جاء في الوقت الذي كانت فيه فرنسا : فرسة هوسبان
وأوفياخ^(١) و « السالبة العليا » والفساد والتبذير التملتين في جميع مروع الإدارة
العامه ، قد بلغت تحت حكم نابليون الثالث دروة الحضارة الأوربيه ، صادت
ذلك الحال هوى في نفس إسماعيل الذي كان بطعه معيداً للقال متلاقاً له عجا
للظهور ، فأراد من أول عهده أن يتعدله من فرنسا نموذجاً يقتدى على مثاله ،
وأن يجعل من نفسه تاوليوناً ثالثاً في الشرق ، وشرع يعمل لهذا الغرض بحمية
وعزيمة ما كان أخفقها أن توجها إلى خير من هذه الوجوه ، وما هي إلا عشية
أو ضحاها حتى طعت الحافقين تهره بلاطه ، وقصوره ، وحلاته ، وحظياته ،
ومطامحه ، ومخزون ميرة ، وأعجب الناس جميعاً ببقرينه وسخائه ولما احتفل
عام ١٨٦٩ بافتتاح ذلك السبل المجيد ألا وهو قناة السويس ، هرع إلى الاحتمال
حل ملوك أورما وفيهم فرسيس جوريف ملك هنسرج الرقيع الثأن ، وولى
عهد روسيا ، والإمبراطورة يوجيني ، مصحهم حاشيتهم وساستهم وعطاؤهم
والقاترون من رجالهم . وأحدث صحف العالم نصف صروب التكريم الرائبة التي
أقامها عزيز مصر لمسيوفه (وكان منها أن مثلت لأول مرة « عابدة » التي وضها
فرسى^(٢) لهذا الطرف خاصة)

ولما كان هذا الاسراف يقتضى بطبيعة الحال للقال ، وكانت أسعار القطن

(١) بللون مرمضان من محطى باريس الفرنسيين طاش من عام ١٨٠٩ إلى عام ١٨٩١
ولما يكأوفياخ فرسى من أصل لثاني فرسى طاش من عام ١٨٩٢ إلى ١٨٨٠ (الترجان)
(٢) مؤلف موسيقى لطلال طاش من ١٨٩٣ إلى ١٩٠١ (الترجان)

قد انضمت في ذلك العهد مد أن وضعت الحرب الأمريكية أوزارها ، قد انضطر
إسجمل إلى طرد أبواب الاستانة من لندن خاصة حيث كان دائماً يجد
مصرف فركنج وحوش مستطاً لإقراضه ما يحتاج إليه ، وهو المصروف الذي
أقرض سيد باشا عام ١٨٩٢ ما يزيد على ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عائدة لا بأس بها
هي ٨٪ ، وكانت ديون إسجمل في أول أسرها شخصية الصفة لأن سلطته لم
تكن مطلقة بل مفيدة بشروط تولىته على مصر ، فلم تكن له قوة مشروعة تغير
له أن يترهن دخل الحكومة بأية صورة قسوة . لذلك كانت الشروط التي تقدم
بها إليه الأموال إذا فورت بنيرها باعطة تبلغ حد الربا الفاحش . ويمكن أن
يقال إنه لم يدخل عام ١٨٩٨ أى قبل أن يعمى على تولىته خمس سنين حتى كان
قد أقل كاهله بديون متنوعة المصاحرتبلغ ٢٩,٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، وتراوح فادتها
الإسمية بين ٧٪ و ١٢٪ أما فادتها الحقيقية فتراوح بين ١٢٪ و ٢٦٪^(١)
وسرعان ما استولى القرع على الحكومة المتأنيه لما عساه أن ينجم عن هذه
الديون ، فخطرت على إسجمل أن يتقد أى فرص جديد ، ولكن إسجمل على دغم
ذلك قد عقد في عام ١٨٧٠ قرصاً آخر يزيد على ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه سمان
الأراضي الأميرية وطلقة (حقيقية) باعطة تزيد على ١٣٪ هناك كتب الباب
الحالى رأساً إلى الحكومة الإنجليزية من حيث هي القوة المثلثة لحظم اللانين
« محتج متعماً على كل اتفاق مالى بمس دخل مصر بالقات أو بالواسطة ، ولا
يكون قد أقره صاحب الجلالة الشاهانية السلطان »^(٢)

هنا يبدأ الطور الأول من أطوار مسئوليه إيجترا فهو مصر لقد كانت
السياسة الإنجليزية طوال القرن التاسع عشر ترمى إلى أن تكون إيجترا جماً

(١) حصر ، رقم ٢ (١٨٧٦) تقرير السن كلف من ٥

(٢) المصيفة الجلالية (١٠٠) ١٨٧٠ من ٦

وهو كما مع البطل بعد الاستقلال التي كانت تشهده مصر لنفسها من حين
 لآخر بفتح جميع فرنسا^(١) - من فرنسا وإن كانت أرغمت على الجلاء عن مصر
 عام ١٨٠١ فإنها كانت لا يزال لها بمصر نفوذ أدبي عظيم ، وهي التي كانت تعد
 ولايتها بالمستشارين على احتلالهم ، والتي كانت مدارسها مستعصم العديد الأكثر
 من شباب مصر ، يتقنون فيها أصول الحصار القوية ، ولم يكن ثمة شك في أن
 طبقة للمصريين والحكام المصريين على أقل تقدير كانت تنفرد على مر الزمن
 وإن المصريين هذه السياسة الفرنسية كانوا يرون أنفسهم يسط الحاية الفرنسية
 على مصر يوماً ما من طريق « التدخل السلي » - وهذا هو السرفي تشجيعهم
 ولاية مصر على السرفي في التحرر من وصاية الباب العالي ، وهو السرفي أن المظهر
 من جهة أخرى كان تلوم كل تلك المخلولات - وكانت المجلدات أياماً قد أخطت
 تتم بحكومة للأحرار^(٢) فلم يكن يهمل أن توسع حدود سلطتها الاستعماري وإنما
 كانت تقع بحماية مصر من عدوان فرنسا ، وذلك بقلتها داخل الفاترة الزهومة
 التي تضم أجزاء الإمبراطورية العثمانية^(٣) فكان يحظر وإخافة هذه من الحكومة
 البريطانية عند ما استعان بها السلطان على كبح جماح إسماعيل ، أن تذكر إسماعيل
 بما يجب عليه من طاعة السلطان ، وتحظر في الوقت نفسه للضاريين الإنجليز

(١) انظر رأي اللورد بيرستون في المصيفة البرلانية (٢٠٦) عام ١٨٣٩ من ٦٤٤ ،
 ومجموعة الأوراق الخاصة بالترامات للنموذج لجديوى مصر في مواضع متفرقة في مصر ،
 رقم ٢ (١٨٧٩)

(٢) كتب اللورد بيرستون وقتئذ يقول : « دريد أن تدمر مع مصر ، وأن تكون أمين
 في غمونا ورواحنا بمصر ، ولكنا لا نريد أن تتصل حكم مصر . . . فنسبل على إصلاح هذه
 البطان بتعودنا التجارى العام ، ونزراً أمتسنا أن نشب في حرب يكون الفرنسي منها الفتح
 والظلم (سيرة اللورد بيرستون تأليف أ . أ . اشلي - المجلد الثاني من ١٢٥)

(٣) « لقد كانت سياسة إنجلترا القديمة أن تحفظ جهدها دائماً بين تركيا ومصر من
 صلا ، وأن تمنح تلك فرنسا أن يكون لها نفوذ كبير في القاهرة » من رسالة لورد إدوارد
 دويس لفرنسا في باريس ، ٢٥ أغسطس ١٨٧٩

عاقبة عملهم . غير أن مصالح الناشئين كانت إذ ذلك راجعة للشود بور وزارة الخارجية فلم يجب لنساء السلطان ، وتمكن إسماعيل باشا الباشا الباشا التي فتح بها الصدر الأعظم أولاً والسلطان ثانياً ، أن يحصل على إذن بتقد قرض جديد يبلغ ٣٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، وأن يستعمل عام ١٨٧٣ فرماً عاماً يطلق يده في جميع شؤون مصر من ديون وغنود ومنع امتيازات . وسرعان ما ذهب السير هنري البورت مفوض إنجلترا بالأساقفة يتراف^(١) بأن « ما ناله (الوالي) من حرية مطلقة في الإدارة الداخلية لا قيمة له إذا لم تطلق له الحرية في غشيان الأسواق الأجنبية للحصول على الأموال التي يحتاج إليها في الشروط التامة الضرورية لتنمية موارد بلاده الطبيعية تنمية تامة »

هذا القرار احتمال دفعة واحدة ما كان من قبل دياً شخصياً على الخديو إلى دين على الحكومة المصرية . ويجدر عن يدهم كفر طلع من بنمة إدارته انجقرا ما بينهم أن يذكروا هذه الحقيقة الواحة وهي أن هذا الدين قد أتى على كامل مصر تناقض الحكومة الإنجليزية إلى لم يكن يقشجتها

ولم يحس على ذلك غير قليل من الزمن حتى حان الوقت الذي وحب أن تصبح فيه مسئولة انجقرا أمرح وتدخلها في الشؤون المصرية ، سياسية كانت أو مالية ، أشط — أو أشد اعتناء . لا شك في أن اللصائب التي حلت بفرنسا على يد ألمانيا سنة ١٨٧٠ ، والتي أصغنت من تودها في أنحاء العالم ، قد أثبتت حاسة الانجليز بيد وقوعها على أن لا يكتفوا بما جرت عليه سياسهم التقليدية من مقاومة النفود الفرنسي في الشرق ، وأن يفكروا في مشروعات شرقية جليطة . وقد وضع ذلك التطور في عملهم التاريخي الذي هو شراء أسهم قناة السويس . وبيان ذلك أن شؤون مصر كانت أيا منذ على الرغم من ديون إسماعيل ، أو على

الأصح بسببها ، تزدد فساداً على فساد ، وكان إسماعيل قد اضطره دائره سنة ١٨٧٢ إلى خطة مالية حرجية تعرف « بالقبالة » وهي أن يتزل لملك الأراضي الزراعية عن نصف القيمة المقررة عليهم نزولاً دائماً على أن يدعوا إليه في أجل معلوم سنة أمثل هذه القيمة ككذلك عرض سنة ١٨٧٤ قلثة دائمة قدرها ٩٪ كل سنة لكل من يكتب في قرض داخلي^(١) غير محدود ببلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه . ومع ذلك لم يحمل صيف عام ١٨٧٥ حتى اشتملت حاجة الخديو إلى المال يشع به نهم دائته ، فزم على أن يبيع حصته (أو حصة مصر) في شركة قناة السويس وقدرها ١٧٦,٦٠٢ سهم من مجموع أسهم الشركة التي تبلغ ٤٠٠,٠٠٠ سهم . مبلغ ذلك مساهم المستر دزرنيل ، رئيس الحكومة الإنجليزية وقتئذ ، فأصرح من هوربه إلى شراء الأسهم المذكورة مستعيناً في ذلك بمصرف آل وتشيلد بلندن فاشترت في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ بـ ٤,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات

ذلك أمر لم يسبق للحكومة الإنجليزية أن أتمت مثله . فهو من جهة مصارفة من أشد المضاربات خطراً ، لأنه وإن يكن قد عاد على إنجلترا آخر الأمر بالرجع الجزيل (فالأسهم تسوى الآن في سوق السندات ما يقرب من ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه) لم يكن الحكومة أن تلقى بأموال الأمة في مشروعات قد تقضى إلى الخسارة ، وقد صنف غير واحد من الإنجليز المستر دزرنيل على عمله هذا تقيفاً شديداً . ومن جهة أخرى فإن اشتراك الحكومة البريطانية في مشروع مها بلغ من أسره فهو مشروع تجاري خاص ، وإقدامها على ذلك من غير رضا البرلمان ومعه مصرف مستقل ، إن هذا الاشتراك خروج ظاهر على جميع البادئ للثبة . إلا أنا إذا شئتنا تفسر هذا العمل للنقطع التظير فعلياً أن ترجع

(١) هو القروض يدي « الدراسة » (للترجمة)

إلى ما أخذت حكومة الشرق درونلي نيته مصر من النيات السياسية بعد أن لم يجد لقرناً شأن يستد به ككتبت « التيس » ناسا سأل دوى الأعمال بلندن في عددها القى صدر في ٢٦ نوفمبر من عام ١٨٧٥ والذى أعنت فيه شراء الأسهم قول « إن الجمهور في هذا البلد وصير سينظر إلى هذا العمل كإظهار القى قامت به الحكومة الإنجليزية من نواحيه السياسية لا التجارية - سيعد مظهرة وثبتاً أكثر من مظهرة ، سيعد إعلاناً لنياتنا وشروعاً في العمل على تحقيقها . إن من المستحيل أن نكر في شراء أسهم قناة السويس منفصلاً عن علاقة إنجلترا المستقلة مصر ، أو أن نكر في مصير مصر منفصلاً عما يحوم حول الدولة الثمانية من المخاوف . . . فإذا أدت الفلافل أو الاعتناء الخارجي أو قساد الإدارة الداخلي إلى انهيار الدولة الثمانية مالياً أو سياسياً ، فقد نصطر إلى أن نختار للمحافظة على سلامة ذلك الحزم من أملاك السلطان القى تربطنا به علاقة قوية » تلك هي الصراحة صبا . وما أكبر الفرق بين هذا القول وبين ما يقوله الاحتلاليون المتأخرون القين يجهلون في إظهار التدخل البريطاني بمظهر « قضاء مبرم » دوفع حتى النهاية ولم يدعن له إلا بهمك سرورة قاهرة وحوادث كان يستحيل أن يحسب لها قيل وقومها حساب ^(١)

لم يبق إذاً على الحكومة الإنجليزية إلا أن ترقب ساعة انهيار الدولة الثمانية السالى إن لم يكن السلى فضع يدنا على مصر ، كما توقعت « التيس »

(١) يقول القورد كرومر في كتابه القى ظهر حديثاً « لقد بنت السياسة البريطانية جهتها في أن تقى عن كاملها حب مصر ولكن المواقف كانت أقوى من أن ينفذ نيارها عمل سياسى - لقد نمر لمصر أن تكون من نصيب الانجليز ، وقوى ذلك كانت من نصيبهم على الرغم من أن السلى كان ملو في دعاهم إليها والبعض لايجهه لذهبوا إليها أم لم يذهبوا ، ولم يكن ثمة من ع غب في دعاهم رغبة شديدة ، أما لم فلم يكفهم عدم رغبتهم في القلق بل قاموا مقاومة شديدة شريفة كل ما من شأنه أن يضطرهم إلى القلق » (مصر الحديثة ، المجلد الأول ص ١٢٠)

فكان حالها التصريح . ولقد ظهر أن هذه الساعة غير بعيدة . فقبل أن تشتري الحكومة الإنجليزية أسهم قناة السويس بجنة أساميع أرمسية فقط أي في ٥ أكتوبر عام ١٨٧٥ نشرت « التيس » في صدر أخبارها برقية وردت عليها من مراسلها بالآستانة هذا نصها : « قرر الباب العالي أنه في السنوات الخمس التي تتعدى من أول يناير المقبل سيدفع نصف أرباح سنوات الدين العام وقسط استهلاكه قداً والنصف الآخر سنوات ذات حصة في المائة » . فكان هذا الخبر بحد ذاته إعلان للإفلاس الحكومة الثمانية اضطرت له سوق سندات لندن اضطراباً فظيماً ، وتعدى تأثيره السندات الثمانية إلى السندات المصرية الخاصة بديون إسماعيل . قالت « التيس » في هذا العدد عيته في معالها المالية : « لقد اضطربت اليوم سوق السندات الأجنبية ، ولم تمنح فيها شرة البنك الثاني بالإمبراطورية الخاصة بالدين التركي إلا منتصف النهار . وما كاد ظهر يذيع حتى أخطت السندات الحركة ثم السندات المصرية في زول شديد بلغ حد الإزعاج وأثقلت السوق من غير أن تتحسن أثمان السندات ، واستمرت السندات المصرية بعد إقفال السوق في زول مستمر » . ومصر الكتائب هذه الحال بقوله « لم يصل خبر ما عن حال مصر ، ولكن ارتباط البريد بعضها ببعض في أدهان الجمهور يجعل الحكم عليها واحداً » . والحقيقة أنه لم تتحسن سوق السندات المصرية في اليوم الذي تلا هذا الإعلان ولا اليوم الذي جاء بعده بل ظلت في زول مستمر على الرغم من كل ما أكنوه من أن مصر جرد من الموهبة الثمانية بالاسم فقط ، وأن مآلتها لا تتأثر أدنى تأثر بحال المالية الثمانية . لقد كان العالم كله يعلم علم اليقين أن مالية مصر ليست دون مالية الموهبة الثمانية خلافاً واعتلالاً وأنه لا يبعد وقد أعلنت هذه إفلاسها أن تظل تلك إفلاسها أيضاً . وإلا فإنا نرى أن يصنع إسماعيل وقد بلغت ديونه ٢٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه اقترضها بفوائد فحشة

وتوضيحات مذهبة ما بين سميرة ونصم وبحر ذلك ؛ إلا أنه لا يجب إذ نزلت
سندات عام ١٨٦٨ بعد هذا الإعلان بأسبوعين إلى ٥٧ ، وسندات عام ١٨٧٣
إلى ٥٧ ١/٢

لا شك في أن شراء أسهم قناة السويس كان الباعث عليه توقع ما يؤدى
إليه إعلان تركيا إفلاسها ، ألا وهو انهيار تركيا ومصر معاً ، غير أن كل إنسان
سلم جيداً أن هذا التوقع لم يصلق على الأقل فيما يتعلق بتركيا ، لأن حرف القول
الأوربية بصها بعملاً قد منع كلاهما أن تفصل فيما بينها وبين الباب المالي ،
وبذلك استطاع الباب المالي أن يخرج من صراعه مع دائنيه مأزماً مستمراً ،
وامطر حلة السندات التركية وهم حاضرون أن يضعوا ما قليل الخدي قسم لم ، غير
أن القضاة التي لم يجر بما كانوا يتوقعوه لتركيا قد عزموا على أن يجرؤ على
الأقل بما توقعوه لمصر . وعلى ذلك لم تكذب إنجلترا تشتري أسهم قناة السويس
حتى ومع أول تدخل لها صريح في شؤون مصر الخارجية

والمحذات المالية نفسها وسيلة للاعتداء كما هو الشأن في الشروعات الاستعمارية
فلم تنقض ثلاثة أسابيع على ما وردت به مصر من نزول سندات في السوق المالية
حتى أحبر الحبر إلى استانبول فتصل إنجلترا بالأمم بالقاهرة للورد دري بما أظهره له
الخديو منذ أيام قلاقل « من حاجته إلى موظف قدير عليم بالنظم المتبعة في مالية
حكومة حلافة الملك لتعاون ناظر المالية المصرية في سد الخلل الذي يترتب
بسموه في هذه النظرة »^(١) ، وأجد هذا الطلب كتابة مد أسبوع من ذلك ،
ولكن مد أن علل وحلل طلب استشارة سدين « بشرط أن على المحلل والمخرج
حاضرين لإرشاد ناظر المالية وأمره » ، ويكون أحدهما على الأقل « ملماً
بموضوعات علم الاقتصاد السياسي التي أوجت للناس في المصور الحديثة المادية »

المصحيحة التي بها تنمو موارد البلدان ^(١) ، ولم يكن في هذا الطلب ما يسترهب
فلن الحكومة الإنجليزية قد أعارت الخديو من قبل رجلين هما المستر بتل والمستر
آ كتن اللذان ولفنا في نظارة التجارة التي كان الخديو أنشأها وقتئذ حديثاً والذان
رضى الخديو عنهما الرحا كله ^(٢) ، وكل ما يستوقف النظر في الطلب المذكور هو
أن الموظفين طلبوا لنظارة المالية وهو أمر قد يكون طبعياً في تلك الظروف

ومع ذلك فقد اتفق أكثر من ثلاثة أسابيع دون أن ترد الحكومة
البريطانية على هذا الطلب ، ثم جاء الرد فكان عجباً بعض الشيء ، فبدلاً من أن
يبادر اللورد دربي إلى إرسال الكاتبين اللذين طلبهما الخديو أقبل يستشير وزارة
المالية المرة بعد المرة ، ثم أخيراً لجنرال استانتون في ٢٩ نوفمبر أن الحكومة ترى
أن ترسل إلى مصر « بعثة خاصة تنظر في الخديو فيها يأله سمعه من النصيح في
التشؤون المالية » ^(٣) . كان ذلك من غير شك قلعاً في ميدان العمل ، فإن الخديو
لم يطلب قط نصيحاً ، وإنما طلب موظفين للحكومة يكونان طوعاً إرشاداً فانظر
المالية وأمره . فقول اللورد دربي ذلك الطلب قوة واتخذوا إلى طلب نصيح ،
ورأى أن يستبدل بالموظفين بعثة مالية خاصة . ومع ذلك فقد رضى الخديو بما
مرض عليه . ولست نعلم أكان وصاه بحاجة في نفسه أم لسوء فهمه الأمر ، وما
هو إلا أسبوع واحد حتى ألفت « البعثة » من خمسة من كبار موظفي الحكومة
يرأسهم للمستر ^(٤) كيف ورئيس الصياغة وقتئذ . وكسب اللورد دربي إلى المستر
كيف في ٦ ديسمبر ^(٥) رسالة شرح فيها تاريخ طلب الخديو والأمور التي دعت

(١) المصدر السابق

(٢) من رسالة اللورد ماركسكون ، المصوب بالبرلمان في ١١ مارس ١٨٧٦

ص ١٨٧٦

(٣) مصر ، رقم ٤ (١٨٧٦) ص ٤ (٤) (السيد استيفين فيا بعد)

(٥) مصر ، رقم ٤ (١٨٧٦) ص ٦

الحكومة إلى إرسال هذه البينة . وبما قلنا في هذه الرسالة « ولما كان نجاح مالية
أى قطر من الأقطار يتوقف على الحكمة في حد التزاماته ونفقاته ، كما يتوقف على
إنهاء موارده أو إدارته الاقتصادية ، فإنه يجب أن توضح حكومة الخديو مكاتبة
السيد (الطوبى) وسلطتهما . ولما كان من الصعب الوصول إلى نظام من
طريق التراسل فقد رأينا أن نرسل « رجلاً تثق به حكومة جلالة الملكة مشهوداً
له بالكفاية في الشؤون المالية والإدارية ليعاوض الخديو وحكومته في إدارة مصر
ومركزها المالي ، وبذلك تكون حكومة جلالة الملكة بناء على قراره أقدر على
مد الخديو بالمعونة التى يريدونها » ثم استأنف بقول « ولا تشك حكومة جلالة
الملكة في أن الخديو سيكون على غاية الصراحة في معاملته لكم ، وأنه سيسهل
لكم كل التسهيل الوقوف على حقيقة شؤون مصر المالية وبذلك تستطيعون أن
تقرضوا إليها قرضاً وافياً »

من المستحيل أن تقرأ هذه الرسالة الرسمية المهمة ، ولا تحرك أنت الوزارة
البريطانية بولسافا أحد رحلتها إلى مصر كانت ترمى إلى أكثر من البحث عن
أى الكتاب يريد إسماعيل . فيما الخديو يتكلم على ضرورة إنهاء ثروة بلده حتى
يزيد دخله ، إذا بالورد درى يلح في وجوب تقصى البحث في نفقات مصر
وإدارتها . وبينما الخديو يريد أن يكون المواطن طوعاً أمراً تانظر المالية إذا بالورد
درى يتكلم على « الوقوف على حقيقة » حال المالية المصرية وإسداء « النصيح »
لخديو . لقد كانت هذه الفضة من الورد درى تطفلاً وتفتيشاً كما أجاد منهم
ومها في مجلس الموم^(١) ، وقد قالت التيس عما فيها بعد^(٢) « ليس لدينا أقل
دليل على أنه (أى الخديو) كان يريد مطلقاً كثيراً بخص حساباته ، ويزجر

(١) هو لستر لوى ، في « المخطوط سنة ١٨٧٦ » ، مطبوع بالبرلن ، الجزء ٢٣١ ،

١٨٧٦ ص ٢٢٩ وما يليها (٢) التيس في ٢١ مارس سنة ١٨٧٦

خلفه ، ويسطى النصح إليه ، ويجبر السلم أجمع من موطن إقلاص بخديو مصر ،
إن كان ثمة إقلاص »

لقد بين وزير المالية إذ ذاك سبب هذه الصلة الغريبة التي ألتها الحكومة
عند ما سئل عنه فقال : إنه بينا الحكومة تمكر هيمن على أن ترميه إلى الخديو
إجابة لطلبه إذ صرحت للبيع أسهم قناة السويس فاشتريناها^(١) ، ذلك هو الحق
لا ريب فيه . ، فقد ظهر للورد دربي كما رأيت إلى الجفرال استاذن في ٢٧ نوفمبر
برقية أخيرة فيها بزم الحكومة على إرسال بثة خاصة إلى مصر ولم يكن مضمون
على شراء الأسهم غير يومين اثنين ، فكان ذلك دليلاً على ما بين الحادئين من
الاتصال ، ولم يكن شراء الأسهم إذاً إلا عملاً سياسياً قصد به أن يكون للامجلير
حق قوى غير منازع يسرع لهم امتلاك مصر إذا ما انحلت أحوال القوة الثمانية
كما كان محتملاً آنسند ؛ كما لم يكن إرسال « البثة » من ناحية امجلير إلا سحاً
وراء هرير هذا الحق بأسرع ما يمكن لتشغيل الخديو نظير صبيها عنده على قبول
إرشاده في شكل رقابة مالية أياً كان نوعها

ثم إن الورد دربي قد اعتمد على السر كعب و رسالته الرسمية التي اتجسنا
مها للمسارة السابقة « أن يجوز على ألا يعطع عليها (أى الحكومة) بنصح
أو غيره عنها يصحى بأى عمل يشرأنها ترعب التدخل في شؤون مصر الداخلية فوق
ما ينبغي لها »^(٢) ، ولكن هذا طمس فإنه لا يصح أن تذكر السواعث الحقيقية
التي بعثت الحكومة على إرسال البثة في مستند رسمي قد يظهر للعالم يوماً ما .
ومع ذلك فقد اهتم الورد دربي في هذه الرسالة عنها بالتلميح إلى ما قد تقوم به
البثة من جلائل الأعمال^(٣) قال : « ولو أن الترض الأول من بشك هذه هو

(١) مصابيح البرلمان ، المجلد ٢٣٩ (١٨٧٦) ص ٦٢٩ ، ٦٢٢

(٢) مصر ، رقم ٤ (١٨٧٦) ص ٥

(٣) المصدر السابق

الإنفاق مع الخديو على السوية الإدارية التي يريد حاسمها ، فذلك لا يمكن أن يتحدد
مطلوبات كثيرة جهة التمتع لمصر ولهذا البلد « وحتم الرسالة بقوله : « ولا ترى
حكومة جلالة الملك حاجة إلى أن تصدر إليك تعليمات مفصلة ، فإنها تفصل أن
تقرأ بقدر الإمكان شؤون المعنة لحكمتك »

وكان الرأي العام وقتئذ يعتقد اعتقاداً راسخاً أن سعر المستر كلف إنما هو
للمعاوضة في سطر الحماية الإنجليزية على مصر ، أو على الأقل لتقرير الرقابة
الإنجليزية على مآليتها لقاء مساعدة مالية كبيرة ؛ فلما شاع في ٤ يناير ١٨٧٦ أن
المستر كلف قد تنازع هو والخديو وأمه راحم أذراحه من غير أن يفهم مما عهد
به إليه اضطرت سوق للسندات اضطراباً شديداً^(١) ، وبعد بضعة أسابيع عادت
« التيمس » وقد عرفت شيئاً من أسرار الحكومة تبحث في مركز مصر المالي
فكانت مستبشرة مما مضى^(٢) . « والنتيجة أن لاشئ ، أصعب لسلامة مصر من القيام
بتغيير أساسي في الحكومة المصرية ومآلها ، ولا شك أنه لو كانت الثقة بمصر
فيما مضى أشد من الثقة بها اليوم لاستطاعت أن تتفق مع قائمها على خير من
الشروط التي انضمت وإمام عليها ، فلماذا إذاً كيف تفوز مصر هذه الثقة ؟ الظاهر
أن كل ما يقال في هذا الموضوع قائم على الاعتقاد بأن الخديو سينضم بطريقه ما
صامراً للإرشاد الإنجليزي ، وأنه سيجهل إلى العجزاً بإدارة مالية مصر ، وأنه
سيحول إلى مصر بعض الثقة بالبحر ، فتتمكن من تحويل^(٣) ديونها وقصص
أنماطها السنوية قصصاً كبيراً ، ولكن لابد فاك من علاقة بين الحكومتين
ليس ثقة أي صلح لها ، ولا بد من عطف من وإلى مصر لا ترى على وجوده

(١) ولجميع « القلة المالية » في التيمس ، ٥ يناير سنة ١٨٧٦

(٢) « التيمس » ٢٩ يناير ١٨٧٦

(٣) أي نفس مآلها (للرجوع)

دليلاً ما . في هذا القول ما يدل دلالة واضحة على استعداد إنجلترا لأن تحرم
إدارة المالية المصرية نظير خضوع الخديو « لأرشاد إنجلترا » ؛ ومع أن هذه
الجرعة أصبحت بعد شهرين تهرأ بهذا الاتصال وتعدده أضر ضرورب التفاصيل^(١)
فإنها كانت شديدة الرغبة فيه وفيما كان المستر كيف بمصر

ومن سوء حظ المستر دزرنيل وحملة السندات أن أسفقت بشة المستر كيف
الإعفاق كله . وكان إحقاقها راجعاً بصفة إلى الخديو ، ووجهه إلى المستر كيف ،
وسمه الآخر إلى الحكومة الفرنسية . فأما الخديو فقد سمح على كره^(٢) منه أن
يصحح المستر كيف ماله مصر ، وقبل ما عرض عليه من أن يستبدل بالكاتين
الخاصين لناظر المالية مستشار على هو المستر^(٣) وسن التقى كان المراقب العام
لقلم الدين الأعلى مانجلترا ، وكان ذلك رضامته بتعطيل جديد من جانب الحكومة
الإنجليزية . ولكن الخديو لم يسمح بأكثر من ذلك . أما المستر كيف فربما لم
يكن السليمى لئى يليق من كل الوجوه لهذا الأمر الخطير الذى نذبه له المستر
دزرنيل وذلك لما كان عليه من شرف النفس ومهارة الخاق . على أن السبب
الأكبر فى القتل هو أن الحكومة الفرنسية لم تكند تسع « بالبنة » حتى قررت
لومال مندوب من قبلها إلى مصر يقاوى للمستر كيف فيما عمله أن يرضه باسم
الحكومة الإنجليزية وحملة السندات الإنجليزية^(٤) . وكان ذلك المندوب هو السيو

(١) « التيس » فى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦

(٢) « التيس » من التيسم به أن الخديو لم يعرف ما جاء من أملة المستر كيف ، وأنه
استشاط غضباً عند ما عرف ما اتفق عليه للوقوف الخطير نفسه من حق التخب فى شؤون
مصر « التيس » فى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦

(٣) (والسير رفرز ليا بعد)

(٤) انظر القرينة التى وردت على التيس من باريس فى ٢١ يناير سنة ١٨٧٦ . وكان
للسيو ده بوليتيه مراسل التيس فى باريس طول هذه الأزمة على اتصال تام بحملة السندات
الفرنسية ، وكان كذلك صديقا حيا للمسترونس وبني كبار طبقة المديرو منهم ولربنا

أوتري الذي كل من قل قصلا غاما في القاهرة . وقد قام واجبه حير قيلم ،
حتى أن الحديو عند مارأي وحطين يتباريان في توضيه أفهم التر كيف أنه يستطيع
الاستثناء عن « إرشاد المجترة »

وهكذا أمجل الإخبار من ملوع الناية في أول سعي لم للاستيلاء على مصر ،
وبما يوسف له أن مؤرجينا المحققين^(١) لم يكلفوا أنفسهم إخبارنا بالتفصيلات التي
ذكرناها آنفاً . بل نراهم يستحقون كلامهم بذكر ما جرى به القلم من قصاء ،
ويحتمونه بشقاد ذلك القصاء ؛ فأما ما بين هذين من الأطوار فإنهم لم ينعوا ذكره
بل عوا بانعاله

(١) انظر بحث القورد كروم في عظم سرية « الخلة في الرواية » وأخطار « أبحاث
لغات » حيث يقول : « أغنى أدبي بحث أني في مركزه من حيرة فطنة من حيث الوصول
إلى لغات » الفصل اليهودي لكاتب « مصر الحديثة » ص ٣٠٢

الفصل الثاني

مصر في قبضة حملة السندات

غادر المنركيف القاهرة في أول برير تاركاً الخديو منهمكاً في معاوضاته مع السيواوتري وضر من المولين الفرنسيين برأسهم المسوي يستريه العصورى الشركة للآلية الانجليزية للمصرية . وكان عرضهم إنشاء مصرف « وطنى » لمصر يديره مندوبون دوليون نصيبهم فرنسا وانجلترا وإيطاليا ، ويكون عملهم تمويل الدين المصرى السائرة ^(١) إلى دين واحد بمائة ٩٠٠ وصال السكك الحديدية المصرية ، ويقوم وجه عام بتسلم الإيرادات ودمج الكورومات وتبادل الأعمال السالية مع الخزانة ، وما إلى ذلك . وكانت الحكومة الفرنسية حريصة على أن تشترك انجلترا في إنشاء هذا المصرف ، وقد اقترح وزير خارجيتها اللوق ديكار رسمياً على اللورد دربي وجوب عمل الحكومتين فى للسائل المصرية بمضمون عهد متافستين ^(٢) ولكن اللورد دربي أى أن يعنى إلى هذا الاقتراح لأمرين أولهما أن الخديو كان لا يجب أن يرى مالىته تحت رقابة وكلاء من الأجانب ، وثانيهما أن الوقت كان غير ملائم لحرص اقتراحات جديدة فقد كان « المستر

(١) كانت ديون اساميل ثلاثة أنواع : سائرة وداخلة وعلائره Floating debts جات من أعمال تم لاساميل ولم تدفع أحمرها غداً بل بقيت ديناً عليه ، والناحة funded debts عللره عن قروس اقترضها اساميل من المصارف الأوربية هناك ثابت كدخول بسى مبلغ الحكومة مثلاً . والداخلة Internal debts عبارة من ديون مصرى عمة قطعها لاساميل عندما تضر عتد القروغر السائرة والناحة ، ومثلها دين الرزيلة الآن ذكره فى القى (المرجلن)

(٢) مصر ، رقم ٨ (١٨٨٦) ص ١

ديفيد ويلسن وهو السيد المقدم إلى الخديو لتنظيم ماله على جناح السفر إلى مصر^(١) وكان السيد ويلسن إذ ذاك يدير على انقراض السرى القى يكتفه المستر كيف عن المالية المصرية^(٢) ، وقد اتضح له بظرة واحدة أن ماتريده الحكومة الرسمية من اشتراك الحكومة الانجليزية معها في مشروع المصرف المصري ليس في صالح حملة السندات الانجليزية ، لأن معظم هؤلاء من حملة سندات الدين الموحد وليس من مصلحتهم أن صاف إلى هذا الدين معظم ديون الخديو السائرة التي كان حطها مستعداً من المصارف الرسمية وفي شهر مارس حذر مكاتب «التبليس» الروسى الحكومة الانجليزية أن توافق على الاشتراك الذى يريد أوتري ومقترحه بحجة أن ذلك يتفص من قيمة السندات التى يأخذى الانجليز^(٣) . بعد ثلاثة أيام من ذلك التحذير ، أى في ٦ مارس رد اللورد كروى على ما حمله الخديو غير مرة من تعيين مندوب انجليزى للبنك أن الحكومة الانجليزية لن يكون ما بهذا المشروع أية علاك ، وشجع ذلك القول هذه الكلمات الطويلة : «أما إذا كان ثم خطه عليه لتكوين لجنة تتسلم المخل وتستخدمه في أداء الدين المصرى ، فإن حكومه جلالة الملكة تعير هذه الخطة حاب رعايتها» . فكان الحكومة الانجليزية كما صرح المستر دزرتيل في مجلس العموم^(٤) لم تكن مستعدة للتفكر في وضع نظام مصرف شعبه بالمصارف الخاصة ، ولم يجب أن تمتح في شئ غير إنشاء لجنة فعليه للراية المالية^(٥) ولكن الخديو لم يسمع ذلك الزأى وآثر أن يهمل المشروع كله .

(١) المصدر السابق المذكور ص ٢

(٢) مصر دقم ٧ (١٨٧٦) تقرير للمستر كيف ص ١

(٣) «التبليس» ٢ مارس سنة ١٨٧٦

(٤) مصابيح البرلمان المجلد ٢٢ ص ١٤١٨

(٥) خوله اللورد كروى في رواة تاريخ المفاوضات التى صرف بشأن المصرف الوطنى

ولشد ما سر المالين الانجليز بهذا الإعمال فقد كتبت ال « أ كروميست »^(١) .
 تقول : « يسرنا جدا حيوط مشروع القرض المرسى واللجنة الفرنسية . إن
 أسوأ ما يجر إليه نجاح أى هذين المشروعين هو أن يصبح الفرنسيون حكام مصر ،
 وهو الأمر الذى حمل اللورد بلرستون على المعارضة فى حرة قناة السويس ،
 والذى حصلنا تنفق من أموالنا أربعة ملايين من الجنيهات خشية أن تصح أسهم
 الخديوى فى القناة أسهماً فرنسية »

يبد أن الأمر لم ينف صد هذا الحد . فإن الحكومة الفرنسية عند ما رأت
 إحقاق نالين الفرنسيين فى مشروعهم أبت أن تحلى الجوكلة للانجليز ، وأرسلت
 على الفور من قبلها إلى مصر مستشاراً مالاً هو للسيو فيليه الذى كان مقشاً علماً
 للمالية . أرسلته « مساعد » الخديوى فى تعليم ماليته من جديد^(٢) وكان ذلك منها
 حركة سياسة مبارحة لإرسال المستر ولس ارتاع لما اللورد درى نظير إلى الجبرال
 استأنس برجه يتعلم إليه فيها أن ينصح للخديوى بألا يتسرع فى أى أمر ، وأن
 ينتظر على الأقل وصول المستر وفروز ولس^(٣) إلى مصر ؛ وكان الخديوى حريصاً
 على العمل بهذه النصيحة ، إذ صرح للجبرال استانتين^(٤) « أنه يفتى مع الإتيهاج
 مكل رأى يصره المستر ولسن ويسمل » متى كان حيراً لمصر مما تعرضه جماعه
 الفرنسيين « ولكن المستر ولسن عند ما قدم مصر أخذ يلح فى تكوين لجنة
 لمراقبة المالية نظير توحيد الدين كله وتقص قاعدته ، فى حين أن للسيو فيليه قد

(« مصر الحديثة » المجلد الأول من ١٢) « إن فرنسا وإيطاليا اختصا أب ترسل ممتلكات
 متدوبا ، لكن اللورد درى لم يبقا المفضل فى شؤون مصر المالية وأب أن يمين متدوبا
 انجليزياً » حقا « إن القلة فى الرواية لمرة عظيمة »

(١) قلته عنها جريدة « التيس » فى عدد ١٢ أبريل سنة ١٨٧٦

(٢) مصر ، رقم ٤ (١٨٧٦) من ١٢

(٣) للمصر عنه من ١١

(٤) للمصر عنه

جاء مشروع صاعه حملة السندات الفرنسية بالاشتراك مع الحكومة الفرنسية وقد أعمل الفرنسيون في هذا المشروع إنشاء للصرف الذي كان محل خلاف في المشروع السابق واستدلوا به تأليف لجنة خاصة للذين المصري وحده نمين أعضاءها حكومات متنوعة ويكون واجبها تسلم الإيرادات التي تخصص لأداء الكوربات . وكان للمشروع يرى فوق ذلك إلى توحيد جميع الديون السائرة والثابتة على شروط معلومة وضمانها ببعض مولود دخل الحكومة المصرية . فلما سمع اللورد دري بهذا المشروع طلب على الفور الإطلاع على مصلحته ^(١) . فلما وصلته رآها مما لا يمكن قبوله ، لأن الحقنة لن تكون لها سيطرة عليه على المالية وإما قصارها أن تتولى تسلم المال مائة عن المائتين هذا إلى أن شروط تحويل الدين السائر إلى دين ثابت ضارة بحملة سندات الدين الموحد . ولما لاح أن الخديو يحيل إلى تنفيذ المشروع فقد عرمت الحكومة البريطانية على أن ترجمه عنه قوة واتجاراً

ففي ٢٠ مارس ناعت اللورد دري إسماعيل سره على نشر تقرير اسنر كيف ^(٢) تلك غيرة ليس لها من مثل . لقد أدن للسنة كيف بالتفتيش في إدارة مصر ومالياتها على فكرة أن تقريره سظل سرا مكتوماً بين الخديو والحكومة البريطانية ، وألا يتحد غير فاعلة لتقديم ماتس إليه حاجة الخديو من المساعدة المالية . ولكن هاهي الحكومة البريطانية توشك أن تنشر التقرير بمصلحة أن الجمهور يريد الإطلاع عليه وهو أمر إذا وقع ظن تكون له غير نتيجة واحدة هي التمساء الجرم على الثقة بالخديو وقد احتج إسماعيل بطبيعة الحال على نشر التقرير أشد احتياج يستطيعه وقال ^(٣) : « إن اللطومات التي قدمت إلى المسنة كيف سرية

(١) مصر ، رقم ٨ (١٨٧٦) ص ٢٥

(٢) المصدر حجة ص ١٥

(٣) المصدر حجة

محضة ، وليس الفرض منها إلا أن نطلع عليها حكومة جلالة الملكة » . فإذا نشر التقرير « قبل أن يتم الاتفاق مع المالبين الانجليز وقبل أن يمين مندوب انجليزى (استلوق الدين) أصبح كل بحث فى ماله مصر صاراً لا محالة » . وقد أصفت الحكومة البريطانية إلى احتياجه هذا ورجعت عن صرحها ، ولكنها عملت ما هو أدهى وأمر . وذلك أنه عند ما مثل المستر دزوثيل فى البرلمان عن موعد نشر تقرير المستر كيف لم يجب بأن التقرير وضع على ألا ينشر بل قال إنه لا يجانح أمداً فى نشره ولكن انخدو يمرض فى ذلك أشد المارضة ^(١) . فكان هذا القول نليماً ظاهراً إلى أن تقرير المستر كيف تقرير غير جميل وقد ظهر أثر ذلك القول على النور ، إذ هوب أثمان السدان المصرية وساد الفرع الأسولق المالية فلما رأى الخديو حرج موقفه صمغ بنشر التقرير المنشوم مد عشرة أيام من تصريح المستر دورتلى قائلاً ^(٢) إنه لم ير التعديل ولكنه يرجع فى نشره لثقته بأن المستر كيف قد مرر الحبيبه ، ولكنه أن نشره يند شكوك الجمهور الخاطئة . ولكن سبق السبب الذل فتح أن تقرير المستر كيف لم يكن من الرداءة بالدرجة التى أشار إليها المستر دورتلى ضد أى الجمهور أن يحس الظن بمحابة مصر . وكان كل ما علقه إسماعيل المسكين على هذه الصلة الخفيه التى أنها الحكومة البريطانية أن قال « لقد احمرروا إلى القبرا ! » Is ont creusé ma fosse ! ولم يسع المستر كيف نفسه إلا أن ينفرف بأن « مشه قد أهلت باب السوق المالية فى وجه الخديو بل أن تساعده على الاقتراض » ^(٣)

ولم يكن أمام اسماعيل باشا وقتئذ إلا أن يقر بإفلاسه . وذلك الذى كان . فقد نشر تقرير المستر كيف فى ٣ أبريل وبعد أربعة أيام من نشره أعلن الخديو

(١) « مناسبات البرلمان » . المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ من ١٢٩

(٢) مصر ، دلم ٨ (١٨٧٦) من ٢٨

(٣) « مناسبات البرلمان » المجلد ٢٣٦ سنة ١٨٧٦ من ٦٢٢ . ٦٦٩

بحره من أداء سندات الخزينة سرحاً ذلك ثلاثة أشهر . وقد كتبت التيسر على أثر ذلك ^(١) قول : « نحن الذين جعلنا زول السندات المصرية أعظم مما كان يكون لو أمسكتنا جملة عن التدخل في مالية مصر . ولو أشير على المدير بأن يكتب إلى وزارة خارجيتنا يصفها ويقول إن تدلب سياسة اجتثرا الخارجية هو الذي أضف الثقة في جميع أسواق أوروبا المالية حتى أصبح علماً عن تسوية ديونه السائرة ، وكلنا لا نسحر بها لولا تدخلنا ، لو كان ذلك لما وسنا إلا أن قررنا على تسيفه » ^(٢)

على أن الحال كانت صعبة من اليأس والقسوط . فقد قال المسير كيف في تقريره بعد أن حلل المالية تحليلاً مفصلاً ^(٣) : « يتضح من هذا الحساب أن مولود مصر إذا أحسنت إدارتها تكفي لأداء ما عليها من الالتزامات ، ولكن لما كانت كل الموارد التي يمكن الانتفاع بها محصنة لأداء أرباح القروض الحاضرة كان لا بد من تسوية جديدة تحول الدين السائر القادح الحاضر إلى دين ثابت ذي قائمة مستقلة : . إن في وسع مصر أن تحصل جميع ديونها الحاضرة من كانت ذات قائمة مدفوعة ، ولكن ليس في وسعها أن تغطي في اقتراس ديون سائرة جديدة قائمة ٢٥٪ وعقد قروض بقائمة ١٢٪ أو ١٣٪ لأداء هذه الديون الجديدة » . وقد تابع المسير كيف في رأيه هذا مالي آخر هو السيد جورج اليوت الذي دناه بإسبيل قبل هذا الوقت لتحصن المالية المصرية فحفاً دقيقاً

(١) « الخيس » ٢٦ أبريل سنة ١٨٧٦

(٢) قال هذا برواية القرد كرومر : « لقد ظهر قليل حلول الكثرة السائلة أن مختلف اسبيل في إدارة مالية البلاد لا بد مؤد إلى انوار على ملل أو آمل . ولقد وقع الخبور في ٨ أبريل إذ أعمل المدير أداء سندات الخزنة » « مصر الحديثة » ، المجلد الأول من ٩٢ ، ولم يذكر القرد كلمة واحدة عن القود التي طبت « الحكومة البريطانية » كانه لم يمل في تهمة كتابه : « إن أول سبيل الخطأ في الطرخ أن تذكر الخافتي نقصة غير كاملة »

(٣) مصر رقم ٢ (١٨٧٦) من ١٢

بعض مولود الحكومة ، وهي ضرائب أربع من أعق مديريات مصر ودخوليات
القاهرة والإسكندرية ورسوم الجمارك والمدخان وغير ذلك مما يبلغ دخله في العام
٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، ويضاف إلى هذه الموارد أرامى الحديد الخاصة المروفة
بالقارة السية والمستحق عليها دين يبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه والتي يلزم حسابها
٦٨٤,٠٠٠ جنيه

لقد كان هذا تصرفاً حسناً ، حسناً فلنأتين لا المصريين الذين حملوا قائمة
مصريين من حملها^(١) قدرها ٧٪ وقد ظهر على الحكومة البريطانية هبة من
الزمن شبه استمداد للمعاصرة على أساس هذا المشروع بشرط أن يشترط في
عملت التحويل آل رشيد الذين ساعدوا المستر نورتيلي في شراء أسهم قلة
السويس ، وبلغ الأمر أن ذهب السيد ثايل رشيد إلى باريس ليتحقق من
إمكان هذا الاشتراك^(٢) فلما جاءها وجد ما كان متوقفاً من قبل ، وجد أن
قائمة المشروع قائمة الدين السائر من الفرنسيين أكبر مما ينبغي إذ يبلغهم
سويصاً قدره ٢٥٪ وبقدر قائمة المشروع لمؤلا وحظ ضرره للإنجليز حاملي
سندات الدين الثابت الذي يبلغ ٩١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . ووجد فرق ذلك أن
متدوى صندوق الدين لن يخلوا سلطة استثنائية بل يكونوا طوع أمر الحديد
لذا شاء مرهم وإذا شاء أقام ، وبذلك « يظل » انخدبو كما قالت اليمس بحتها
المهودة « على نحو ما كان عليه من السيطرة على شؤون مصر »^(٣) من هنا
تصح أن الانجليز لم يكونوا يقنعوا بأقل من خصوع إسماعيل خضوعاً تاماً
« للإرشاد الإنجليزي » وكتبت هذه الصحيفة التي هي لسان حال ذوي الأعمال

(١) وقد قيل في المقالة المالية التي نشرها « التيس » في ٢٨ أبريل سنة ١٨٧٦ عن
هذه القائمة بأنها « تحرب من معنى ما تستطيع مصر بسهولة في حالتها الحاضرة »

(٢) يردية من بورس إلى التيس ٨ أبريل سنة ١٨٧٦

(٣) التيس « مايو سنة ١٨٧٦

بلندن تقول^(١) : « لا بد من أحد أمرين ، فإما أن تقوم حكومة موالية الخديو
تخدم إليه يد مساعنتها جبهة نظير قبورها صلتها الخامية ، وإلا فليأت الخديو
عشروع من عنده » فلما رفض الخديو أشد الرفض أن يقبل « السلطة الخامية »
« الحكومة الموالية » الإنجليزية ، وكان مشروعه مما لا يسر آل رشيد أو القدر
حزبيلي فقد كتب اليهود حربي في ٢٦ مايو إلى الجلال استأقن يقول إن في
الشرع « صبح قط مرمعة النقد الشديد » وإيهم ذلك « لا يستطيعون أن
يتحملوا تسعة تعيين مندوب لصديق الدين »^(٢)

وظهر الموقف قبيحاً جداً ، فهما الأمران العاليان اللذان صدرا في مايو ،
وهما في ثلاث حكومات من الحكومات الأربع التي طلب إليها تعيين مندوبها
في صندوق الدين قد أعاتت الدعوة ، وها قد ظهر فوق ذلك أن الخديو
بمالة فرنسا سيهمل آخرة الأمر مطالب الانجيز كل الإعمال ويحيرهم بين
اثنين ، فإما أن يصلوا مشروعه أو يصلوا ما بدا لهم . وأشد القلق يشتد في سوق
سندات لندن ، ووالى حملة السندات المصرية الاجتماع واحتجوا على ملك الخديو
« الاسبندادى » وصنف سياسة الحكومة الإنجليزية ، وأنهالت الرسائل على
الصحف طاللة إلى الحكومة إيجاد مجلس من هذه الورطة . وبما جاء صتا على
إبالة أن القدر وقرر ويلسن الذى كان في التنة تنصته « مستشاراً ملجأ » قد عدد
إلى أورما لأنه رأى كما قال مراسل التمس الإسكتلوى والأسف^(٣) « ما لم
« استدالة الغاء في مصر بيد أن قبل الخديو مشروعا غرض فيه مدرعة قوبة
ورفضته الحكومة البريطانية رفضاً شديداً » وأخيراً رأت الحكومة البريطانية

(١) التيس في ٢ أبريل سنة ١٨٧٦

(٢) مصر ، رقم ٤ (١٨٧٦) من ٢٢ — ٢٩

(٣) « التيس » في ٥ جوية سنة ١٨٧٦

أن تدل على حكم الظروف فتترك من أجل حملة الصناعات مشروعاتها الأثيرة لحياتها ،
وظهر لها أنه ما دام الأمر مالى المصبة على روح فرنسا فاشرة على القضاء على
أقصى ما تبدل لجل إسماعيل على قبول حمايتها ، وأنه إذا كان الأمر كذلك فلا
مصلحة من أن تدل عن مطالعها زمناً ما ونسوى الأمور مع فرنسا حتى تحفظ
على الأقل مصالح الثائنين الابعير . لا شك أن اضطراب المستر دزرتيل إلى ذلك
كان شديد الوقع عليه ، ولكن ما إذا يصح وحيلة السطات لا بألوه صمطاً من
جهة والبعض الآخر الأنتا المنكر قد فشلنا من جهة أخرى فشلاً يرثى له ؟ إلا أنه
لم يكن أمام المستر دزرتيل للمخلص من هذه الورطة غير سلوك هذه السبل
غير أن الضرورة كانت تقضى مع ذلك بالترام حاسب الحكمة والاحتياط .

لكن الحكومة الفرنسية كل من السهولة النسبية الاطلاق معها ، وربما كان ما قام
به أول أف دوني وقتئذ من زيارة القوق ديكاز وزير الخارجية الفرنسية كايلاً
لوضع قاعدة عمل مرسمة ^(١) . ولكن الأمر لم يكن كذلك مع المدير ، فان
الرسالة الأخيرة التي كتبها وزير الخارجية البريطانية إلى السكولويل امتنعت
لم يكن مدادها قد جف بعد ، ولو أن أول أف دوني أراد سحبها لمد ذلك منه
عملة اعتراف صريح بالهزيمة . لذلك ظهر أن لا بد من أن مدعن الخلدو صم
الإذعان القيداً الذي يثبت به البريطانيون ، وأن يوافق هؤلاء موافقة غير
رسمية على ما يتفق عليه هو ودائشود ، ولكن من الرجل الذي يقول هذه
الناوصات الخطيرة ؟ ذلك المشكل الخطير قد حل بظهور المستر ^(٢) غوشن على
سرح العمل

كان للمستر غوشن في ذلك الوقت من أعضاء البرلمان الثائنين من دائرة
نوى الأعمال بلندن ، وكان قبل ذلك عسواً في وزارة الأحرار السابقة ، ثم هو

(١) برقية من باريس « الحبس » في ١١ أبريل ١٨٧٦

(٢) القورد ما بعد

فريك في مصرف فرحاتج وعوش الذي أقرص إسماعيل باشا ديون الأولى . هو
يستطيع أن يعمل بصفة رسمية لمصلحة حملة السندات ويعمل بصفة غير رسمية
لمصالح إنجلترا السياسية ، أي بعد رغبت الحكومة من غير أن يحملها بقعة عملة .
لذلك استقبل ظهوره بفرح للسود والانتهاج . وكان أول ما عمل أن اختلف إلى
باريس بصح مرآت فافص فيها حملة السندات الفرنسية . وقد نجح آخر الأمر
في إرجاعهم عن مشروعهم وحصلهم يفلون مشروعاً آخر أسسه التوفيق بين
الطرفين . كان هذا التشريع الجديد ربي إلى أن يحول الدين السائر إلى دين ثابت
مع خص التحويل الذي يسطه حله سدانه إلى ١٠ ٪ ، وألا يدخل دين الثائرة
الدية الخاص بالخليد في هذا الدين الثالث بل يسم إلى الدين السائر ويكون معها
دين واحد فائدة الإسمية ٥ ٪ ، وألا يدخل كذلك في الدين الثابت العام قروض
سوى ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ لاعتبارات فنة كما قيل (والحقيقة لمصلحة فرحاتج
وعوش) بل نقل فائدة هذه الديون ما بين ١٠ ٪ و ١٢ ٪ . وبهذه الوسائل
نزل الدين الثالث المعلق إلى ٥٠٠,٠٠٠ جنيه ونصيح فائدته ٢ ٪ من
قيمت الاسمة . وأنه لاجراء هذا التحويل يعقد قرض بمئات حليد فله
١٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وفائدته ٥ ٪ ؛ وبذلك كله نصير الأموال المخصصة بمدة
الديون والتي يكون على مصر أدائها سواء ٥٦٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه أي نحو ٦٦ ٪
من دخلها الرسمي

هذا من الوجهة المالية المحة ، ولصان هذه الأموال الطائلة قد اتفق على
قبول الموارد التي عرضها إسماعيل في مشروعه ، ولكن اشترط لصان هذه الموارد
غسباً أن يعين مراقبات عامان غير هيئة صندوق الدين أحدهما لمراقبة دخل
الحكومة والآخر لمراقبة خرجها ، ويشتركان في إعداد الميزانية ولو لم يملكوا حق
التدخل في أعمال النظار ، وكان تشجيعهما ومعلمهما يد الخديو . ذلك هو الجانب

السياسي من مشروع المستر عوش . وكان الغرض منه التوفيق بين مطالب الحكومة الانجليزية والمخطة السلبيه التي سلو عليها الخديو حتى ذلك الوقت . فظهر هذا المشروع يوم بخلوه من الغرض فن الخديو هو الذي ينصب المراقبين ويرزها ولكنه في الحقيقة كان خطوة إلى الأمام واسعة المدى ، فقد أدخل في الإدارة المصرية أجناب يعملون لأجانب ووضع الإدارة المصرية تحت الرقابة العليا الأوروبية . فقد كان ذلك شرارة صميرة نهضت فيما بعد للحطب والنفع فاستطاع لها شيئاً فشيئاً حتى أنهم سلطة الخديو وأحل محلها سلطة آخرين

فلما دأب أن المستر عوشن وحملته الستات الفرنسيين قد وثقوا بين المصالح الانجليزية والمصالح الفرنسية أحدثت الحامية من سوى الستات كل مأخذ . وفي مستهل أكتوبر عام ١٨٧٦ أصبح المستر عوشن على جناح السعر فأقام حملة وداع للهايتين أقسم فيها « ليحصل لجنة الستات أكبر ما يمكن تحصيله »^(١) على أساس ثابت غير مزعزع « وما هي إلا أيام فلانل حتى خرج يريد مصر مصحبه الموسيو جويير ممثل المصالح المالية الفرنسية ، فكأنما هو هر كيول حديث يبط به تطهير المالية المصرية كما فيط من هل بهر كيول التمدد تطهير الاصطوانات الاوجية »^(٢)

سافر للمستر عوشن وتظاهر أسره أنه مندوب خاص يمثل الهين من حملة الستات البريطانيين . قال حبيب الحكومة^(٣) بعد ذلك في مجلس العموم : « لقد ساعدت الحكومة البريطانية هؤلاء السادة (المستر عوشن وأبباعه) بعض الساعدة كما تقصى عليها المهافة بمساعدة أي انجليزى يترب عن ملاده ولستكم في مهمتهم

(١) « الخميس » ١٠ أكتوبر ١٨٧٦

(٢) « كان الذي على عوشن بتثبيته هر كيول هو رافيل « اليس » الاسكندري .

« الخميس » ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٦

(٣) مضاعف البرلمان . المجلد ٩٤٣ عام ١٨٧٦ ص ١٦٢٦ و ١٦٢٧

إيما كانوا يسعون على عهدتهم « هذه بالطبع إحتى الأكاديب كثيرة التي كثيراً ما استجبرها الوزراء لمنفعة العامة ، أما الحقيقة فهي أن الحكومة الإنجليزية لم تكلم بالمساعدة « المعتادة » للستر عوشن بل تقدمت إلى فصلها العام بالقاهرة في أن يعهم إسماعيل أقدر الرجال الذين سيصل بهم ، وألا ينسى أن يذكر له أن للستر عوشن وزير قديم من رتبة أعضاء مجلس الوزراء وأنه لا شك عائد إلى كرسي الوزارة يوماً ما ^(١) ، والواقع أن الستر عوشن كان أسد ما يكون عن تولي المفاوضات على عهده ، بأن القنصل البريطاني العام كان يساعد في جميع الأمور أكبر مساعدة عليه . وكان هذا بالطبع تنبهاً للنطة التي رسمت من قبل ولا صلة بينه وبين أمور « إحيائه »

ثم يقوم ضرب ساحل من التلاعب بالمساومة من جهة والوعيد من جهة أخرى يسفر عن مأساة غامضة ^(٢) كان إسماعيل أكبر ممثلها ولكن مدير بها الحصين لا يزالون حتى يومنا هذا محتجين لا يخرجون على الظهور . لقد كان متوقفاً ألا يطول أمد مقاومة إسماعيل حملات عوشن وجويير . بين سلامته حتى هذه الساعة كانت قائمة على ما كان من تنافس بين حملة السندات الفرنسيين وحملة السندات الانجليز فلما عس الفريقان أيديهما في حفنة واحدة وأصبحا ألبا عليه لم يكن له مد من إجابتهما إلى ما كانا يطلبين . حتى أنه كان إلى جانبه ناظر من نظاره القداماء يحرص في أي إحتقان من الخديو لقوش وجويير : ذلك هو إسماعيل حديق ماشا ناظر السالية الذي صورته التقاة الذين لم يكن ثابداً من الاحقاد عليهم في كل ما خسرته عنه ، والذين هم كلهم أصدقاء الستر عوشن وحملة السندات ، صوره مثلاً ماشا الشرق ، قالوا إنه رجل فائد الصبر ، حليط القاب خوان متعصب

(١) مصر ، رقم ٢ (١٨٧٩) من ٢ و ٤

(٢) يلاحظ حول الوقت « مأساة غامضة » (الترجمة)

قد لا يكون امهاعيل صديق من الحصة بحيث أنزله الدين كان يقف بينهم وبين
أمرهم السافكة ، ومما يكن من أمره فإن موقفه وقتئذ كان الموقف الحق من
جميع الوجوه . كان يقول إنه إذا وصل الأمر إلى اتفاق مع العائنين فتتبع السافكة
أن يكون أسس الاتفاق ٧٠٪ قال ٥٠٪ هي أقصى ما تستطيع معمر أدائه من غير
أن يمر على نفسها الخراب ، وأما الرضا ومسع رقابة على المالبه هي في الواقع رقابة
على الإدارة فكان في رأيه محض سعى لإسلام البلد للأحاسب ، وهو أمر لا يختص
من الحماية العظمى في شيء . وقد أوعد الخديو بأنه إذا ما قبل هذا الشرط من
رصاص^(١) عوش وجوبير ثارت عليه اللاد نورة عامة . ولدينا من الأسباب
ما يحملنا على أن نتفق أنه هو نفسه كان لا يقصد عن ملل حده في تنفيذ وعيده
هذا . هناك فخرجت الأمور وكتب مراسل « التيمس » الإسكندرية^(٢) إلى
حريته يقول « ينبغي أن نعترف بأن المشروع الجديد سيقبض من سلطة الخديو
المطلقة فضلاً يذكر . . . هناك كل قبوله موضع شك . إنه إذا ترك الأمر للخديو
فلن له من الحرية . . . ما يحيط به في حكم الظروف . . . ولكن الحزب القوي
استعاد كثيراً من النظام القديم . . . قوى جداً ، وزعيمه باظر بالمالة شليد السلطان
على عقل مولاه »

فكان التخلص من باظر المالبه والحالة هذه يكاد يكون مسافة حياة أو موت
خلة « النظام الجديد » . قال هذا المراسل عنه : « متظاهراً بالانخلاص^(٣) » سواء

(١) اتهمت وكالة روتر في تطراف نشره جريدة « التيمس » في ١٣ نوفمبر إسماعيل باشا
عش ما « يظهر الخديو يظهر من بيع مصر إلى المسيحيين وغير شعور التوم الدين على
الأمور التي اقترحتها عوش وجوبير » . إن من عائلة الأوربيين القسدين إن ما لمر عيب
إسلام على معروفتهم الاستتالية أن يرموا ذلك الشعب بالنصب الدين

(٢) « التيمس » في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦

(٣) « التيمس » في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦

أكان سقوطه خطأ أم صواباً فهو أمر يحرم من عليه حرصاً شديداً ، وليس شيء أدعى إلى رواج ورصة الإسكندرية الكاسدة من إشاعة سقوط المنش (أي ناظر المالية) التي ترددتها الألسن كثيراً . ولقد مال القوم ضيقهم مدسى كثير فإنه لما كان إسماعيل لا يستطيع الصبر على إوراق المستر غوشن وإرعاده ، ولا يجسر على حمل المنش القوي القديم بالطريقة المعتادة ، فقد دعا المنش ذات يوم لفتنه معه ثم أمره بقتل غدرًا . وعلى أثر ذلك طير مراسلو الصحف إلى بلادهم بأ سقوط « عدو الإصلاح » الملقوت ، وكتب الفصل العام إلى الحكومة يقول : « لقد قوى الأمل كثيراً في نجاح بعثة المستر غوشن والمسيو جويير عقب سقوط ناظر المالية السابق ، فقد ظل تحقيق هذا الأمل بمدة أيام معلقاً بين اليأس والرجاء لعداء ذلك الناظر وحساته »^(١) . ولما بلغ ما هذه الجريمة مسامع القوم لم ترتفع منهم صيحة استنماع واستنكار ، كما أن الذين نصبوا أنفسهم فيما بعد لكشف مساوي الخديو لم يهتموا بلطائفة كثيراً وطروا عنها كشمًا ، مع أنهم لم يثادروا في خلق^(٢) إسماعيل أدنى ممر إلا أظهروه وأنتهوه . لا بل حدث ما هو عكس ذلك ، فإنه لم يكذبني هذا الخبر السار إلى ورصة الاسكندرية حتى ارتفعت الستائر المصرية ثلاثة بوط في ساعة ونصف ساعة . وكتب مراسل « التيمس » إلى جريدته جديلاً مسروراً^(٣) يقول « إنه »^(٤) بعد حاقه نظام عتيق لقد كان إسماعيل صديق زعيم حزب يقاوم النفوذ الأوربي وكل تقدم للدينية في البلاد . إن سقوط المنش الذي يقال أنه كان أحد مشروعاته موارضاً لبعد من أقوى دواعي النجاح ، والحق أنه لم يمس على وقوع تلك الجريمة أسبوع

(١) مصر ، ولم ٢ (١٨٧٩) ص ٢٩

(٢) ليس في كتاب اللورد كرومر عن هذه الحكاية كلها غير ملحوظة واحدة موجزة

(٣) رسالة من الاسكندرية « التيمس » ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٧٩

(٤) أي المنش من صديق

واحد حتى أعلن إسماعيل إلى غوشن وجوهر قبله مشروعهما^(١) وأصبحت
« المدينة » في وادي النيل أمراً مقعياً ، ثم ظهرت إنجلترا وفارس يتقدمها
القاتلون مطهر المخلصين الأوفياء ، كأن لم يصلوا إلى هذا المظهر فوق شدة تلحمت
نيابهم بدمائها^(٢) . ألا سمعت الحادثة بداية حكم قام على العنف ، وبالعنف نجا ،
وبالعنف تنقلب أخيراً على كل الصواب

(١) قسم الحديو على إسماعيل صديق في ١٠ نوفمبر ، وقبل رسمياً اتفاق غوشن وجوهر
في ١٨ نوفمبر

(٢) أورد للترجمة في كتابه « التاريخ السري لاحتلال البريطانيين مصر » من صفحة
٣٩ إلى صفحة ٤١ رواه من مثل بلتش رواها له السير ريتشارد ويلس . وقرأى حيد
أرواه أن إسماعيل أسر قتل القنصل حنة أن يوح غوشن وجوهر بما أتاه الحديو من
خروب الفش والتروير في الحسابات التي لعب إلى هذين السديس ، على أن السير ريتشارد ويلس
ليس في القالب الرحلي الذي يورد هذه الحكاية على حقيقتها . فقد كان رئيس لجنة التحقيق
للحولية التي كانت تبحث عن علة قتل اغلاق غوشن وجوهر ، ومع أن هذه العلة كانت واضحة
كل الوضوح — إذ لا يشك بل فيها أوثق من القنصل الذي يخص لأحد ، ديه ٦٦ من
إبراهيم السوي — فإن اللجنة استطاعت أن تتعطل سبباً آخر هو ما كان يجب أن مسائلته
إسماعيل من الأخطاء ، على أن من يكلف منه غناء البحث فيها كتب في ذلك العهد سواء كان
رسمياً أو غير رسمي لا يخرج إلا بهذه المفكرة وهي أن الجريمة إن لم تكن اتفقت بتصر
للإلين مباشرة فيها كانت على أقل تقدير نتيجة غلظتهم على إسماعيل ، وأن نفس الإيعاز الذي
كتبته في التقرير الرسمي عن هذه الحادثة ليحت على الحرية في كنه هذه للأسباب الضمنية ،
كتب النكولويل تشارلس ليج في الـ « سيني ستار » التي تصدر في واشنطن أثناء عمله
كتاب الورد كروس شول : « إن الورد (للتر في ذلك الوقت) قبض (تفصل انجلترا العام
في القاهرة) على ما جرفته الكابشر شخصياً — قد قل الحكاية مفضلة إلى ولاية الأمور الشفق
أما في مصر فإن الشخص الذي عا إليه الورد فيبين الجريمة قد رقى إلى رتبة الفرسان وأسم
عليه لقب « سير » ، فليت رسالة الورد فيبيان تنشر ليعرف الناس من هو هذا الشخص

الفصل الثالث

المالية العليا^(١)

أما وقد بلغت طورا حديدا من أطوار هذه القصة التلويحية ، قد يكون من المفيد قبل استئناف الحديث أن نلقي نظرة عامة على حال مصر الاقتصادية ، لتكون أكثر على فهم حقيقة ذلك « القساء » الذي بدأ بإسماعيل وتنتهى عصر فاوود كلاً منها مورد الخلف والملك

كتب بعض من عاينوا مصر في الوقت الذي بلغت فيه حكومة إسماعيل غاية التوس^(٢) ، أي عام ١٨٧٦ ، يقول : « إن مصر مثل الرق عجيب ؛ لقد أدركت من التقدم في سمين عاماً ما لم تدركه أم كثيرة أخرى في حسبان عام » قد يبدو هذا القول غريباً لمن ألفوا تاريخ نهضة هذا البلد النعس من يوم أنت احتله البريطانيون . ولكنه مما يظهر عليه من تناقض حكم عادل جد العدل ، مطبق على عصر إسماعيل حتى عام ١٨٧٥ انطباعه على أي عصر سبقه ؛ فمن الثابت للقر^(٣) أنه فيما بين عامي ١٨٦٣ و ١٨٧٥ قد أنشئت قناة السويس وحفرت ١١٢ ترعة طولها ٨٤٠٠ ميل ، وريد طول السكك الحديدية من ٢٧٥ ميلا إلى ١١٨٥ ميلا

(١) يطلق اسم « المالية العليا » La haute finance في أوروبا على جامعة كلر
الذين الماينيين على لزلة الشؤون المالية في بلادهم (الرجان)

(٢) فهي هذا الكتاب لإلا مراسل « التيس » الاسكندري (٦ يناير سنة ١٨٧٦)
التي صار فيها بعد عدو إسماعيل اللود

(٣) انظر مثلا مجلة « المالية المصرية » لكتبتها م ، ج ، ملهول والتي نشرت في
كتيبوري وفيو ، أكتوبر ، ١٨٨٢ من ٥٣١ ، و « مصر ومحتل الأخي » لبارون
نون ملوردي عام ١٨٨٢ من ١٤٤ و ١٢٣ ١٢٤ ، و « مصر » لكتبتها . و
عام ١٨٨٤ من ١٩ وموضح خرفة من تحرير لستوكيف

ومد ما يريد على ٥٠٠٠ ميل من خطوط الأسلاك البرقية ، وعقد ٤٣٠ جسراً منها جسر الجزيرة التي ظل رمزاً طويلاً مهدوماً من أحسن جسور العالم ، وأنشئ مرافق الاسكتلندية ، وآلات جلب المياه إلى الاسكتلندية والقاهرة ، وسيت أحواض السويس ، ونصفت ١٥ منارة و ٦٤ معمل السكر ، وأدخلت فوق ذلك تنظيمات عظيمة على شوارع القاهرة وغيرها من المدن . وقد قدر مهرة الإحصائيين ما استغنته ^(١) هذه الأشغال وحدها بأكثر من ستة وأربعين مليوناً من الجنيهات . وبفضل هذه الأشغال قد استصبح من قصراء أكثر من مليون وربع مليون فدان ثلث قيمة ما كانت تملكه وقتئذ ١١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وقصة إيجارها ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه . فزاد بذلك مساحة الأراضي الزراعية المصرية من ٤,٠٥٢,٠٠٠ فدان في عام ١٨٦٢ وهو آخر حكم سيد باشا إلى ٥,٤٢٥,٠٠٠ فدان في ١٨٧٩ أي عام عزل إسماعيل . وإلى ذلك رادت قيمة الواردات في العصر المذكور من ١,٩٩١,٠٠٠ جنيه إلى ٥,٤١٠,٠٠٠ جنيه ، كما رادت قيمة الصادرات من ٤,٤٥٤,٠٠٠ جنيه إلى ١٣,٨١٠,٠٠٠ جنيه ، وازداد عدد السكان من ٤,٨٣٣,٠٠٠ نسمة إلى ٥,٥١٨,٠٠٠ نسمة . ذلك يعني مستند جميل جداً لوقى عصر يابح لأعيت الآن أنه عصر الفجور المالي ^(٢) غير أن هذا الرقي المظلم قد شمل وجوهاً أخرى غير هذه الوجوه ؛ في الإدارة ، كما يشهد قلة مشهور ممن يعمل عليهم في أمور مصر ^(٣) ، قد أدخلت

(١) انظر مثلاً ظهور النافذ المذكور من ١٨٦٩ وما بعدها

(٢) « طالعنا أنعموا بالكافة والقول وغير روية أن الحديث قد جمع وانقرض تصديق مليوناً من الجنيهات ما نرى لما من أثر سوى بضعة قصور من الجبس والخشب ، وتلك تهيئة بها من الظلم والحق بقدر ما بها من الكذب والخديعة أن إصلاح الأعمال الممثلة التي ابتدأ وأنشئ في الأمتى بحسرة سنة الأخيرة لإصلاح يجب ليس له نظير في أي بلد آخر » . من حكايات « سر والحديث » ١٨٨٧ من ١٨٩٢ مؤلفه . في ليدن التي كان تتصل أميركا العالم مصر

(٣) « مصر » لاستاذ بن بول ١٨٨٦ من ١٨٩٩ وما بعدها

إصلاحات عدة « لم يسبق قط لحاكم مصري أن فكر في مثلها » وقد وضع نظام محمد علي باشا الإداري وأصلح من مراح كثيرة ، وجدد نظام الجمارك كله بإشراف رجال أوربيين ، واشتريت مصلحة البريد التي كانت في أيدي أجنبية ، ثم عهد بإدارتها إلى موظف من سنت مارتنز — لي — حرايد^(١) وأعظم من هذا أن النظام القضائي قد غير من أوله إلى آخره بأن أنشئت المحاكم المختطة التي قسمت على عهد فرار الأوربيين من طائفة النقب في كثير من المقاصد المدنية ، واستبدل فيها يتلقى بالأهليين القانون الأوربي ونظام القضاء الأوربي بالسنه والقرآن^(٢) القديسين ، وبذلك جهده عظمة لمح الاسرافاق وتجارة الرقيق القضاء ، وذلك إصلاح يريد في نفسه أنه كلف الخزانة المصرية أموالاً طائلة ، وأن إسماعيل كان فيه « خارجاً على مقتضى دينه »^(٣) ومألوف فرمه ومصحة الجمهور الأكبر من وحيته «^(٤) . ثم يأتي بعد هذا كله ما بذله الحكومة المصرية من جهد في توسيع نطاق التعليم^(٥) . إن ميزانية التعليم لم تتجاوز قط في عهد سعيد باشا ٦٠٠٠ جنبه أما في عهد إسماعيل فقد بلغت ٨٠,٠٠٠ جنبه يضاف إليها ما جاء بعد من دخل أراضي^(٦) استردت من شركة قناة السويس نظير ١٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ليصير التعليم في مصر مجانياً ، ويحصل الطلاب على كل ما يحتاجون إليه مجاناً^(٧) . في ذلك

(١) سمى من أحياء لندن في إدارة البريد الانجليزية (الترجمان)

(٢) ملورن : المصدر السابق الذكر ص ١٠٥

(٣) ليس في مع تجارة الرقيق طيبة المال ما يخالف الدين الاسلامي

(٤) من بين أعمال إسماعيل عمل جبل سينق ظاهرة في تاريخ حكمه ، ذلك هو ابناء

الاسترقاق في بلاده « من محاضرة لستر رئيس كبر القضاة في جمعية الحقوق وعلمها « ليس »

في ٢٠ مارس من عام ١٨٧٤

(٥) إن تقدم التعليم في عهد إسماعيل يفتأ عجيب ، ولقد يكون كذلك في أي قطر من

أقطار الأرض « ١ . جي ليون ، المصدر السابق ص ١١٠

(٦) هي أراضي الوادي (الترجمان)

(٧) ملورن : المصدر السابق ص ١٠٤

إبصر أسست مدارس للبنات كانت الأولى من نوعها ، لافى مصر وحدها ، بل
 في الدولة العثمانية كلها ، وأنشئ متحف حلاق الشير ، وزيد في مكتبة القاهرة
 ما جعلها من أعجب مكاتب الدنيا وكانت المدارس الأولية ^(١) بمصر كلها في عام
 ١٨٦٣ تباع ١٨٥ مدرسة فأصبحت في عام ١٨٧٥ نحو ٤٦٨٥ مدرسة يتعلم بها
 ١١١,٨٠٣ طفلا . وينفى أن يضاف إلى هذه المدارس عدد كبير من مدارس
 لرق منها كانت تابعة للحكومة والبلديات . وكل ثمة أيضاً مدارس حرية ،
 لكل فرقة من فرق الجيش مدرسة خاصة . قالت لجنة التطعيم الحربى في عام ١٨٧٢
 إنه لم يكن في الجيش المصرى كله غير ٤٢ أميا فقط ^(٢)

مكاد لا يصدق هذه الحقائق بالنظر إلى ما فعله عن الناحية الأخرى من
 إداره إسماعيل باشا . ولكنها حقائق اعترف بها يومئذ السدو والمدينى على
 السواء فقد اعترفت « التيمس » أنه أعداء إسماعيل في لحظة رأب الصراحة مما
 منته به أمراضها ^(٣) بأن مصر « قد لترقت في عصر إسماعيل وقباً مدهناً ..
 وأنه قد أنقى موارد الثروة لمادية المصرية جهد علمه ومقدرته ؛ فالسكك
 الحديدية والمراق وقناة السويس كلها من أعماله . وأنه قد عمل على تحسين
 الزراعة بحلب البذور الجديدة واتباع الأساليب الحديثة ، وبذل جهده في إصلاح
 إدارة بلاده القضائية والتنفيذية »

إن من أعظم ما يكون قيمة أن ذكر هذا الرقى في حكم إسماعيل ، ذكره
 بينما على فهم حقيقة ذلك الخراب الذى كان تديره البيت فيه . ومن الواضح

(١) تحرير الفصل البريطانى بالاسكندرية ، التقريرات التنفيذية ، ١٦٦٢ (عام ١٨٧٧)

س ٣٠

(٢) تحرير الفصل البريطانى بالقاهرة ، التقريرات التنفيذية ، ١٧٠٧ (عام ١٨٧٣) س ٣١

(٣) في عدد ٢٢ سبتمبر عام ١٨٧٩ ، وكذلك تحرير التركيب س ٢٧ اد يقول :

« لقد ريعت حمولة الأرض ريلة عظيمة في عهد الحاكم إسماعيل »

قل كل شيء ، أنه لو كان إسماعيل اقتصر على هذه الإصلاحات لما كان له مد
من الوقوع عاجلاً أو آجلاً في عسر مالي شديد ، إذ من شأن أمثال هذه
الإصلاحات مادية كانت أو أدبية ، أن تحتاج إلى زمن طويل لتؤتي ثمرها
المشهود ، وأن منتهى الحق أن يفتق زهاء ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جيبه في ثلاثة عشر
عاماً في أعمال لا تنجى ثمارها إلا الأجيال المستقبلية . وقد صدق المستر كيف
عند ما قل في تقريره ^(١) في هذا الممدد ، يمكن أن تقول إن مصر في طور
انتقال فهي تكاد عيوب النظام الذي هي حارحة منه ، وعيوب النظام الذي
تحاول التحول فيه . تكاد ماضي الشرق من جهل وحماة وبمحملا وتذير ..
كما تلبس النفقات التي تهرق فيها العبيد والمتصفين في تباع القرنية الفريضة ^(٢)
وما أصدق للملاحظة الأخيرة ، فإن إسماعيل كما قل السيد صمويل بيكر ^(٣)
قد « أخذ على نفسه أن يبرز في وقت قصير ما يقتضى إنجازه للميل مع العصور
صغير طوالاً » . فكان من وراء ذلك أن حسن جانب عظيم من رؤوس
الأموال دون استثمار ، ولما كان الله خالياً من أموال مدحرة فقد أصبح السر
المالي أمراً لا مفر منه

ولكن يجب ألا تنل في الحكم على هذه الناحية من الصواب ، فقد أشار
المستر كيف نفسه إلى أن مجلة إسماعيل واعناؤه في محاولاته كان علة « شاركت
فيها مصر غيرها من الأقطار الحديثة » . ومثل لذلك بالولايات المتحدة وكندا ثم
قال بصريح العبارة : « لعل مصر لم تشهد شيئاً يفر من التبذير الذي استلزمه قيام
السكك الحديدية بأنجلترا » . ومع لين هذا الحكم على هذه الناحية من إدارة إسماعيل

(١) تقريره ص ١

في الأصل المصرية

(٢) هذا الخبر في المخطوطة من المؤلف لا يظهر للمترجم (المترجم)

(٣) « إصلاح مصر » - تورنيتال ديفو ، نوفمبر سنة ١٨٨٢ ص ٥٢٢

المائة قبل شهيداً آخرين قد حكموا حكماً أشد من لنا وأكثر هواناً ، قال بعض هؤلاء ^(١) اليهود : « مما يكن في مصر من لربك مالى ، وثقت هو ارتباك لا يرجع إلى نقص في مجلتها ، إن موارد ثروتها لم تكن قط في تاريخها الحديث أكثر منها اليوم ، وإن حركتها التجارية لم تكن أشد ولا أصح منها في وقتنا هذا التى بلغت فيه قائدة دينا الموحد باعشار قيمته الحقيقية ١٤ ٪ » وقال المستر ^(٢) جون فولر الذى كان مستشار الخديو المنعمى وكان محيطاً بالشؤون المصرية ^(٣) « لقد أنقذت مصر في السنوات العشر الأخيرة أموالاً طائلة في أعمال كانت سبب عجز عظيم عاجل وأساساً لعادة مستقبلية . . . قد تكون هذه الأعمال أنقذت في زمن أقصر مما تقتضيه موارد البلد ، وقد يكون من الممكن إقرار هذه الأعمال وعدم إقرارها بأدلة كثيرة مقبولة في الحالين ، ولكن لاشك في أنها كانت أعمالاً ضرورية لعمالة الأمة » ويشهد مد هذين السير محمود بيكر ^(٤) بأنه « قد تم على يديه (يدى إسماعيل) فيما بين عامي ١٨٦٤ و ١٨٧٨ سير حار في العادة ، لم يكن فيه عيب سوى أنه كان أسرع مما تحل إدارة ، ولكنه مع ذلك تشير إلى الأحسن وأساس لنظام مصر المستقبل »

وجملة ما يقولون أن آفة مجبوبات إسماعيل في إصلاحاته الكثيرة هي « السبلة والنصف » ولكن لما كانت تلك السبلة وهذا الاعتساف لا يؤدى إلى وحدها إلى هذا الخراب الذى التام الذى حمل إسماعيل على إعلان إفلاسه ، فقد كان

(١) ماك كرون (الذى كان وقصر عضواً في البرلمان) « مصر كما هي » ، ١٨٧٧ من ١٧٤ . طرأ ذلك أيضاً بما جاء في كتاب دى يون في الفصل التاسع عشر حيث يتحدث المؤلف دعوى أن مصر كانت على وشك الانقراض

(٢) والسير ما بينه

(٣) من رسالة إلى « الخميس » مؤرخة ١٢٨ أكتوبر عام ١٨٧٥

(٤) « إصلاح مصر » السابق الذكر من ٢٩٠

العامل الأكبر في هذا الخراب هو بالضرورة ما سمي « الشرق من جهل
وخيانة واختلال وتدمير » كما يقول التركيب

طلالاً نجت القوم عن هذه الأخلاق الشرقية عند كلامهم على إدارة إسماعيل
المالية . فأمّا القى يقابلها من جشع الغربيين فإن الغرب أنفسهم لم يذكروه إلا
مرحاً . مع أن حرص إسماعيل وتفریطه من جهة ، ونخايت اللذين الأوروبيين
من جهة أخرى ، قد تصاننت في إيجاد ما حل بمصر من الخراب تصامماً يجعل
من يعرف بينها ويؤكد ما يرجع منها إلى إسماعيل دون غيره جانباً أكبر بلجانية على
الحقيقة والتاريخ . ألا ليس ذلك القى يجب أن يؤكد ، ولكن القى يجب
توكيده وجهاً مطلقاً هو : إن مصر التي حلت في آخر عام ١٨٧٥ ديناً يريد
على ٦٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بخلاف الدين السائرة ، لم يدخل خزائنها من إلا مبلغ
أقل من ٤٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، فأمّا القى فقد ذهب به اللاتون ووكلائهم على
هيئة سمسة وخضم وعدة^(١) تكاليف أخرى ما أرل الله بها من سلطان . فكان
من وراء ذلك أن أصبح على الخزنة المصرية أن تدفع سوايا بين فائدة وقسط
استهلاك ما يبدل صفي أو ثلاثة أضعاف الفائدة الاسمية المقررة وهي ٧٪ أو ٨٪

وتلك سرقة لم يسمع لها من قبل بظهير اللهم إلا في تركيا وكان جميع ما يسونه
للمالية العليا بلندن وباريس قد تأمر رسمياً على ملك حديد مصر القى لم يحرب
الأمور وكان مشوناً غير راجح الفكر^(٢) فكان يظهر في القبة الواحدة ، كما يظهر
الثبات القى ، مصارف متعلقة طائفة الأمباء كالصرف الأنجليزى للبرى
والصرف العربى المصرى وغير ذلك ، مرمها الوحيد إعراء الخديو بقند قروض
جديدة فاحشة الربا . ولقد يكون خير مثل لهذه القروض هو آخرها^(٣) القى عقد

(١) تقرير التركيب ص ٧ ، ويقد ملهول في مصدره السابق ساق ما حشيت عليه
مصر من ديونها منذ سنة ١٨٧٢ إلى ١٩٠٥ مليون جنيه

(٢) لا أثر للوقت على هذه الأوصاف كلها (الترجمان)

(٣) تقرير التركيب ص ٥

سنة ١٧٨٣ لأداء الديون السائرة التي بلغ مجموعها وقتئذ ٢٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . كانت قيمة هذا القرض الاسمي لا تقل عن ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وفائدة ٧٪ وقسط استهلاك ١ ٪ . غير أن الشركة التي أقرضت إسماعيل هذا القرض لم تدفع إليه غير ٢٠,٧ مليون جنيه وحفظت لنفسها الباقي الذي يقرب من ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه « مباناً » عما تستهدف له من أخطار المخزقة . ثم لم تقع ذلك بل حملت إسماعيل بالتهديد والوعيد ، على أن يقص ضمن هذا القرض من سندات ديونه السائرة ما قيمته ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بسعر ٩٣٪ مع أن السعر الذي كان لهذه السندات وقتئذ والتي اشتريتها الشركة به صلا هو ٦٥ ٪ ! ألا هم ما كتبه الإنجليزي غيور على شرفه القوي في مطلع عام ١٨٧٦ فقال ^(١) : « إن هذه القصة من تاريخ المالية الحديثة هي من أولها إلى آخرها ، ينبغي له كل إنجليزي أن النفس ، ويرض بوجهه من غفلة أن يرى قومه أية صلة بأمر كلها شقاء لا يحيط به الوصف لعدة ملايين من النفوس »

هذه الأساليب التي جرت عليها المالية الحديثة هي أكبر ما يرى إليه اليأس الذي أصبحت فيه مصر في عام ١٨٧٦ على الرغم من التقدم العظيم الذي بلغته في الثلاثة عشرة سنة السابقة على ذلك العهد ، وعلى الرغم مما كان لها في ذمة المستقبل من تقدم أجل وأعظم . لقد اعترف ^(٢) للتركيف نفسه به « أن هذه الإحصائيات (الواردات والمصنوعات والتعليم وغيرها) تدل على أن البلد قد لوت في عهد حاكمه الحاضر رقياً شاملاً عظيماً . غير أن حاله الحالية مع ذلك . . . خيبة جدا ثم إن التفتت باعظة ، ولكنها لم تكن لتؤدي وحدها إلى الأزمة الحاضرة التي قد ترجع كلها تقريباً إلى التصرف المربط التي فقدت بها قروصه لسر حاجات

(١) من حلة جنوبها « تركيا ومصر والحالة المصرية » نشرت في « فريزر مجزن » يناير عام ١٨٧٦ ص ١٢

(٢) تقرير للتركيف ص ٩

لمسته يدها أُمياً ظرف خارجة من منطة الطير « هذه الشهادة المصادرة من رجل لم يكن صديق الخديو بحال تقديمها هدية خالصة إلى أرنك الذين توفرت جهودهم على رد ما حاق بمصر من الخراب إلى إسماعيل وحطه دون غيره . إن مصر في عهد إسماعيل لم ترق « رقياً شاملاً عظيماً » حسب ولكن المقيات المؤقتة التي لقيتها كانت « كلها تقريباً » واجبة إلى الشروط للو بقة التي أحد بها إسماعيل دائره نحن بالطبع أبعد الناس عن أن تقتصر لإسماعيل حرية أمة ساله في السماح لهذا الملق بالانسرب إلى مصر الحصة ، وسطف الدطف كله على الأمة المصرية التي لا تزال ، إذا ما ذكر إسماعيل ، ستعزل عليه اللعنات ^(١) . ولكن إذا كان للأمة المصرية أن تدد لإسماعيل سبب خرابها فليس للرائين ولا لهم أن يطهوه كذلك ؛ لقد كان هؤلاء « الأوغاد الميارون الذين لا يصل إلى مساهمهم ما يمانية عبيد مصر النأسون من الآلام » ^(٢) كما يقول فيهم ثقة من تمام الماسة العليا ، يطهون حق العلم أنهم هم الذين دسروا مصر إلى حافة الخراب

على أنه ليس هؤلاء وحدهم « الأوغاد الميارين » الذين جعلوا مهم الإستفادة من ضعف إسماعيل وعدم نصره فن « الأوغاد الميارين » أيضاً طائفة كبيرة من المقاولين الذين كانوا يجلبون لإسماعيل بضائمه أو يقومون له بإصلاحاته ، والذين بلغ من قسوتهم عليه أن كلوه نظير ذلك فقتلت تكفي لتعاه على مسخهم في أوروبا لو أنهم كلّفوها أوربا . لقد أخذ منه من تصهدوا له بإنشاء سرفا الإسكندرية نحو ٨٠٪ فوق ما يستحقون ، وأخذ منه بشهر حق من كانوا يملكون له السكك الحديدية أكثر من أربعة أمثال ، يستحقه العمل ، وكذلك عمل الذين عملوا له في إقامة معامل السكر وآلات جلب المياه وغيرها ^(٣) وكان أغلب

(١) وهذا أيضاً ما لاخر حله المؤقت (الترجيح)

(٢) من مجلة المستر ، ج . ولبن عتاتها « مركز مصر للثقافة » تصدرت في « موزيل جيزن » يونيو ١٨٧٦ ص ٨-٩

(٣) مالمول : القصر السابق ، ص ٢٩ وما بعدها . ومن الغريب أنه كثيراً ما كان

مستثاوية القنين وغير القنين ، إلا قليلا منهم سوى نفوس شريفة ، يتعاضون أحيانا أجورا ورشا من هذه الطائفة الخاصة من المرائين الذين لم يقتنعهم ما تقدم فكاهوا يتفقون فيما بينهم ويحملون خدو مصر النافل على قبول شروطهم المريبة . ولقد يكون لنا أن نضم إلى أعمال هؤلاء المفاوضين الأوربيين ذلك الحكم المشهور الذي أصدره نابليون الثالث في الدراع الذي شحز بين إسمايل وشركة قناة السويس . لقد كان إنشاء هذه القناة من أصر المشروعات التي أدت إلى ارتباط مصر اقتصاديا وماليا . ذلك بأن هذه القناة لم يقتصر الأمر فيها على علم إقامتها مصر شيئا ما لوقوعها في طرف ناء منها يفصل بينه وبين أعني البقاع المصرية حجاب من الصحراء ، بل إنها آذت مصر مباشرة بتسييرها بحرى التجارة التي كانت تفتقر مصر ملرة مالا سكندرية والسويس ^(١) نحن لا ندري كيف استطاع دى ليس أن يحصل من سعيد باشا على الرضا بهذا المشروع المشتموم ، ولعل ذلك سبب أبدي من سر أساسا . وأنتمس منه كيف اقتنع سعيد باشا بأن يتعهد بتقديم ٢٠,٠٠٠ عامل مصري لشركة تحرم في إنشاء القناة ، فعمل ذلك أتمه عتبا بإعطاء نظير قلادة حقيه هي ١٥٪ مما يتبقى لشركة من صافي الربح بعد خصم فوائد أموال الساهمين . وحسبنا أن نقول ، إنه لم يكف إسمايل يتولى على مصر حتى ألقي هذا الشرط وشرطين آخرين جازين مثله يقصان بأن تنزل مصر للشركة من منطقة من الأرض واسعة تقع على طول القناة ، ومن ترعة حذبة لا تقوم الشركة

بخط غش هؤلاء المفاوضين والبنائين دليلا على « مدير إسمايل » . لقد علم المستر ادورد ديس من إسمايل في خطه صيغة عتوانها « مصر والمصري » ونشرت في مجلة « القرن التاسع عشر » ديسمبر سنة ١٨٧٧ أمورا منها أن الشركة الجديدة التي ذكر في المباحث أنها أتم فيها ١٠٠,٠٠٠ و ١٢٥,٠٠٠ جنيه لم تكن تسمى في تقديره غير ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . وما أحسن ما أطلب من ذلك المستر مالك لون في العدد الثالث من هذه المجلة قال : « قد يظن المستر ادورد ديس أن هذا المبلغ كبير ولكن مصر ليس بله الوحيد الذي كفته سيكته الجديدة فوق قيمتها الحقيقية »

في حرها شيئاً ما . قلم الفراغ من أجل ذلك بين إسماعيل والشركة ، فحكم
المليون الثالث في الأمر ، قضى بأن يدفع إسماعيل لشركة تسويقاً ^(١) قدره
٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيه . فكان ذلك الحكم مجلبة سحق كثير في ذلك الزمن ،
ولكنه مع ذلك لم يكن غير سرقة من سرقات عدة أدعت فيها مصر لأوروبا
المتنورة المماثلة

في ضوء هذه المعلومات وضوء حقائق أخرى بحملها الحضر وتشترتها
العروس ، في هذا الصدد ، تصح حقيقة الحركة التي أثار عجاجتها حملة
السيدات البريطانيون والفرنسيون وحكوماتهم ، والتي كان النصر حليفهم فيها
يقول البارون فون مولرتي في حكم مؤلف ^(٢) : « لقد كنت ترى حجب استقبال دواوين
الطار ، ما دام لإسماعيل صياحات يسطعها ، غصاة الملائكين الذين همهم أن يندموا
إليه الملائكين هؤلاء تحرمها قوانين حقوق ملاذم ، كنت تراه يتدللون إليه ملوحوا
همته هماً ؟ فلما علموا ذلك التمسوا اعطوا يهددونه بالوقاية التي تعيدها في طاعة
الملائكين إذا ما أعسر مرماؤهم . لو كانت هذه قصبة رجل من عامة الناس لقصفت
الحكمة برد ما يطلب إليه من المطالب الشائنة إلى سنة عادة غير مجحفة » ولقد
رأيتا التركيف أنه يشير في تقريره إلى النقطة التي كان على إسماعيل أن يتبعها
عند ما أصبح عاجزاً عن أداء ديونه للبرابن قائل ^(٣) : « وفي وسع مصر أن
تحمّل كل ديونها الحاضرة إذا كانت ذات فائدة مقبولة . ولكن ليس في وسعها
أن تغطي في اقراض ديون سائرة جديدة بمائة ٢٥ ٪ وعقد قروض بمائة
١٧ ٪ أو ١٣ ٪ لأداء هذه الديون الجديدة التي لا تعود على خزائنها قرش
واحد » أي إن من رأى التركيف أنه كان على إسماعيل أن يطرح من ديونه

(١) ملاكون . المصدر السابق ص ٨٩ .

(٢) حقه السابق التكرار ص ١٣٦ و ١٣٧ .

(٣) انظر هذا الكتاب ص ٧٣ .

التكاليف للهزيمة التي فرضت عليه تقاديا من المظهر وأن يرد الفوائد إلى الحد الذي تتحمله مولود بلاده^(١) وأنه لو ضل هذا لما ضل أكثر مما يتوقعه القارئون وإذا كان في عمله ضمان لحملهم الحق في السبيل . لا ريب أن إسماعيل على الرغم من جمع حبه وصروره كان لا بد سالك هذا السيل ، إن عللا أو آسلا ، فكافيا مصر شر السبيل . الماعظ الذي قضى في بضع سنين على جمع إصلاحاته قضاء مبرما ، وأدى إلى ما كان في الحقيقة موصى في الإدارة وإعمال الاقتصادية . غير أن دانيه كانوا أحقر منه وأشد احتياطا . فإن هؤلاء الرجال الذين قد عرضوا أنفسهم مقدما مما عساه أن يكون من خسارة قد شرعوا يستعصرون الأرض والسماء لمنع إسماعيل من أن ينقص شيئا مما كان عليه . كنتت محلة « أدنره رثير » بعد ثمانية عشر شهرا من عمل إسماعيل^(٢) تقول : « لقد كان يمينه (أي إسماعيل) في حقلته رجال يرصون اليوم رهوسهم عاليه في أوريا ، رجال ملثوا ملوئهم من طعامه الشهى ثم انقلبوا يذمونه ويتحدرون فيه . هؤلاء الرسل للكرمون - الذين لم يعرفوا سفاقة فاصرم إلا عند ما أحل دفع كوابياتهم القاذحة أو وصف لجرّد نقاد المال ذلك السيل الذي كان يتدفق عليهم بتفتق صفود لو أسها في بلداتهم لحدث شنة وعاراً هؤلاء الرسل للكرمون كانوا كل يوم من عام ١٨٧٦ يطوفون أبواب الوزراء في باريس ولندن ملحين عليهم أن يتدخلوا من أجلهم في الأمر »

لقد رأينا التبع الذي توحى به مجهودات هؤلاء « الرسل للكرمين » (الذين يجب أن يضم إليهم الآن من نصبا أنفسهم للدفاع عنهم) والآن نورد إلى الموضوع قري ما ذا كان لهذه المجهودات من الآثار

(١) كذلك رأب يريقة « اليس » نفسها - انظر مقالها الانجليزية في عدد أبريل عام ١٨٧٦

(٢) « مصر مضطربة ومطلقة » أبريل عام ١٨٨٦ ص ٢٤٥

الفصل الرابع

حملة السندات في ميدان العمل

إن الاثنين والعشرين شهراً الواقعة بين صدور الأمر المالي لغرض وجوب
وبين تأليف الوزارة الأوربية في أغسطس عام ١٨٧٨ هي المدة التي يصح أن
يطلق عليها اسم المراقبة الثانية الأولى أو المراقبة الثانية المالية . لقد كانت في
الواقع فترة من الزمن بولي فيها مرطوفون أوربيون مالية مصر لمصلحة حملة
السندات وإن كانوا في ظاهر الأمر في خدمة حكومة مصر . ولقد بدا فيما مضى أن
السبب في هذه الحال الجديدة هو ما كان من عهد الحكومة البريطانية على
التحجج المؤقت عن مشروعاتها المالية ، وإطلاق أيدي حملة السندات الانجليز
في الوصول إلى اتفاق مع إخوانهم الفرنسيين حتى يستطع الفرنسيون أن يسلموا
في وادي النيل

وعلا بهذا التصبر المتعمد ، استعزت الحكومة رسمياً بتجاهل التسوية
المجسدة ونعدها عملاً شخصياً محضاً ، وأبت أن تبين من ينشأ في صندوق الدين
أو في منصب المراقب البريطاني العام . وفوق ذلك أكدت لحزب الملوحة
بصحة جدية أنها لن تأذن لموظف انجليز أن يخضع الخديو إلا إذا استغنى من
منصبه أولاً^(١) . ولقد أجمعت وطعنا هذا فيما يتعلق بالمستر رومين الذي كان
نائب الأحكام في الجيش الهندي ثم مرض عليه المستر غوشن أن يقوم بعمل
المراقب العام للإيرادات مع البارون دي ملريه الذي صيغته فرنسا مراقباً

(١) مساهمة البرلمان المجلد ٢٢٢ عام ١٨٧٧ ص ١٢١

للمصريون ؛ ولكننا أحلفت وعدها فيما يتعلق بالمستر جرد فيتر جرد الذي كان من موظفي الملاة الهندية ، فيه عدم ما عرض عليه المستر عوش من منصب وكل للتراتب العام للملاة المصرية ا كتبت الحكومة بأن مسجته « إجازة سنة »^(١) أما المستر بيرج (الورد كرومر فيما بعد) الذي قبل من المستر عوش في الوقت نفسه تقريباً منصب المندوب الإنجليزي بصندوق الدين بطير مرتب سنوي يتناقص من الحديرو قدره ٣٠٠٠ جنيه ، فإن الحكومة لم تفكر حتى في إحالته على الاستداع^(٢) لا مراعاة في أن مطامع حكومة ذلك الزمن كانت أقوى من أن تمنح لذلك التصبر الذي أحلت به حكومة ذلك الوقت

ابتداءً على النظام الجديد منتهى عام ١٨٧٦ ، وظهرت كنفاته على الفور في السرعة التي دفع بها كويون ينابر ، إذ أعد المال اللازم لهذا السكويون قبل أن يعمل أحد ، وعلى الرغم من وفرة دولاب الصناعة والتجارة وقرراً تاماً ، وعلى الرغم مما حققه من الفلاح من السر والصق وما أيسر ما تمت به هذه المصلحة ، فإنه لم يكتف برده ما كان في بلاط الحديرو وجرعه من سرور الترف إلى الحد الأدنى ، بل حرص عن موظفي الحكومة مراقبتهم ومريح فريق من رجال الجيش ولما لم تف هذه الولود على ضغانتها بالمال المطلوب عمد إلى السكراج المهود من قديم فأكره به الفلاحون على إظهار ما كانوا يكتزون . قال أحد الكتائب للمصريين الدول : « لقد تشدد في جباية الضرائب ، والتقريرات الواردة من أنحاء القطر منتهية على أنه قد عجل بجمع إيراد السنة المقبلة قبل دخولها »^(٣) لا شك أن من المزم أن يذكر الإنسان أن هذا الكتائب نفسه قد قال قبل ذلك بشهرين عن مجهولات المستر عوش ما معه^(٤) : « أتى دمن كان فيه من رأى جماعة

(١) للمستور السابق

(٢) « الجيش » ١٠ يناير عام ١٨٧٧

(٣) « رسل » الجيش « الاسكندرية » ٢٦ يناير عام ١٨٧٧

(٤) « الجيش » ٢٨ نوفمبر عام ١٨٧٦

كبيرة في هذا البلد ولنحن أن ليس في مقدور مصر أن تدفع غير ٥٪ ولكني أرى إعفاء مصر من هذا الجزء الكبير مما عليها إساءة فاحشة إلى الأخلاق العامة والسياسة العامة ، فيدفع الفلاحون المبالغ للتحق وهم فرحون ، وسيبقى لهم بعد ذلك ما يكفي لشراء القوسفات اللازم لأرضهم » ؛ فليتصور القاري مقدار « فرح » الفلاحين وهم يدفعون مرائب ستة مقدماً ومقدار ما كسبته « الأخلاق العامة والسياسة العامة » من أخذ رطل اللحم كاملاً ثم يشفى نفس الوثيقة ^(١)

وهذه الروح تنسبها أديرت الأمور المالية طوال عام ١٨٧٧ ، فلكي يضمنوا أماء كورون يوليه جلبوا إلى عدة طرق تشهد بطور كبيرهم في استنساخ الخيل والنسب فيها ، من ذلك بينهم إلى شركة انجليزية امتياز تصدير النظام المالية واتخاذ القدر المصرية القديمة بحزن القوسفات ، ويبيعهم حتى استنساخ الزيت من آثار الإسماعيلية ؛ ومضيفهم رسوم حرك الإسكندرية وأحور السكك الحديدية وهلم جرا . وكان في بينهم أن يسيروا لرحل اسمه السيولان من اشهر وافي حناكو وصهرج ^(٢) امتياز إقامة دور القمار ومقاهي النساء وبحو ذلك ، ولكن حل دون تنفيذ هذا المشروع عدم توافقي الطرفين ^(٣) . ومع ذلك قرب أجل كورون يوليه والمال اللازم له لم يتوفر بعد على الرغم من هذه الطرق وأعمالها ذلك أن واردات الإسكندرية قد نقصت نقصاً عظيماً ، وحل النيل ^(٤) محل

(١) يشهد للزائف إل قصة شلوكة اليهودي المذكورة في رواية « نهر البندقية » لنكسر (الفرجان)

(٢) تناكو منطقة صغيرة في الجيوب العرفي من قربا على ساحل البحر الأبيض المتوسط وتشتهر بدور القمار التي يفتتحها سنوياً نحو ٤٠٠,٠٠٠ مناصر . وأما صهرج وهم لغاء (خلاف صهرج بفتح اللام) فبلدية واحدة في منطقة مسمى ناسر الأتمانية كانت مشهورة بليلز ، ولكنه أحل بها رحماً عام ١٨٧٢ (الفرجان)

(٣) « القيس » رسائل من الاسكندرية ٣ مارس و ١٢ ديسمبر عام ١٨٧٧

(٤) « حضرة السيد فرنسيس كيب تشرتها » القيس ، في ٢٠ مارس عام ١٨٧٨

الكثك الحديدية في قتل كثير من البضائع ظلم رأى القوم ذلك وصحرو أنفسهم على محصول فلاحى الأقاليم المختصة بأداء الدين « بصفة النأحر عليهم » وابعوه لشركة بريطانية هي شركة آل هريتورث ٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه^(١) . قال مراسل^(٢) « التيس » إن هذا المحصول كله عبارة عن سرائب عشيرة أداها الفلاحون وإذا اعتبر الإنسان حال الفلاحين الذين عصمهم الفقر ، وأرقتهم الطلب ، والذين لا يجدون الكفاف من العيش في حقائهم التمسة ويكدحون آباء الليل وأطراف النهار ليلثوا جيوب المذائنين ، إذا اعتبر الإنسان كل ذلك فلا بد أن يرى أن أداء الكورونات في أجالها مما لا يشتبط « كل الاغشاط » . وعنا حاول إسمايل أن يفهم القوم وقتئذ استحالة دفع الكورون ، وعنا توسل إلى المراهبين ألا يجرأوا هذا الشدد في جمع المال^(٣) ، فإن الموظفين الأوربيين أصموا آذانهم من صوت التوسل والاعتذار شأن « الرجال أشرف النفوس الذين مهم القيام برأبهم جهاد منقذهم »^(٤) وأدى الكورون ظلماً غير منقوص وقد كتب عن ذلك النبل^(٥) فنصل بريطانيا العام وقتئذ فقال : « لقد استطاعت مصر في نهاية أشهر أن تؤدى ما يقرب من ٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات ؛ وهذا كله يدل على كفاية الرأفة الجديدة غير أنى أخشى أن تكون هذه النتائج لم تتم إلا بما فيه هلاك الفلاحين من حملهم على بيع محصولاتهم قبل حصادها ، وبيعها للقرائن قبل

(١) « التيس » ١٥ يونيو عام ١٨٧٧

(٢) « التيس » رسالة من الاسكندرية ٧٧ يونيو عام ١٨٧٧

(٣) مصر دلم ٧ (١٧٧٩) من ٧٢ و ٧٣

(٤) وصف الفورد كروس في ذلك الوقت فقال : « لا أدنى صفات خاصة للموظفين الأوربيين الذين هموا حصر في ذلك الوقت أو حواله ... ولكننا كنا جميعاً منقرضين في الانصاف يمشى للزنا ، لقد كنا جميعاً أشرف النفوس ... هنا جميعاً القيام بواجبنا بعد حكتنا » . مصر الحديثة « المجلد الأول ٧٤

(٥) مصر دلم ٧ (١٨٧٩) من ٧٣

مواهبها ، أما الموظفون الوطنيون الذين يفتقروا صلاح الإدارة اطراد دفع
مرتباتهم إليهم فقد ذهبوا سحبة الكروونات وأصبحوا ولم متأخرات عظيمة .
بل إن نفس مراسل « التيس » التي كان كثير التعاؤل أمام احتياجات
إسماعيل صديق قد أحس أن من الواجب عليه أن ينصح للسنة رومين « بالآلا
يسمى الفلاحين في حبيته اللاتين ، وإلا فقد يشهد يوماً ما حدود قدرة البلاد
على الإنتاج »^(١)

كانت نتيجة هذه الإدارة المالية التي تشهد لأصحابها بلوغ الناية في الحكاية
والبر والرحمة أن وقف دولاب إدارة البلاد في حرم العام المذكور الوقوف كله
ولم يكن مضى بعد على تسوية غوشن وجوير إلا عام أو حصص عام . وصكيب
للسنة فينيل إلى الحكومة في نوفمبر عام ١٨٧٧ يقول^(٢) « لقد أضرت خزانة
الحكومة ، وأصبح للحدود والموظفين مرتبات شهور عديدة ، وأصبح الموظفون
في أنكد حيش وأتعب حال ؛ وقد وقف دولاب الحكومة وهوفاً تاماً » وكان
ما أحدهم اللاتون من إيراد الحكومة البالغ ٩,٥٤٣,٠٠٠ حسه في عام ١٨٧٧
لا يقل عن ٧,٤٧٣,٠٠٠ حسيه ، فإذا طرحنا من الإيراد فوق ذلك حزية الباب
العالي وأرباح أسهم قناة السويس لم يبق حاجة الإدارة^(٣) إلا مليون وبعض
مليون حسه ، فذلك لم يؤد الكوون المستحق في ١٥ ديسمبر ولم يمكن بد من
تأجيل أدائه أسبوعين

وأنضح أن الأمور لا يمكن أن تستمر على هذا المتوال ، فإن حلة اللات
كلوا لا يفلون أكثر من قتل البورة من أجل بصها الذهبي ؛ وكان من صالح
إن لم يكن من صالح المصريين أن يباد النظر في سوية غوشن وجوير . وقد رأى

(١) « التيس » ٢١ يولييه عام ١٨٧٧

(٢) مصر ، رقم ٤ (١٨٧٩) ص ٩٧

(٣) المراجعة ص ١١٣

لتر رومين نفسه فصلا من الخديو أن العبد الذي ألقته هذه القسوة على كامل
 المصريين عبء ما حظ فكنتب مذكرة بين فيها أن الضرائب التي مدغها الفلاحون
 فوق مقدراتهم الاقتصادية^(١). ولكن ذلك لم يكن رأى حجة السندات بل
 الميجر بيرنج الذي كان أكثر الناس إحلاماً لم في الأمر كله قد عارض مذكرة
 الترومين على الفور بمذكرة من عبده قال فيها إنه كتبها « خشية ما عساه
 أن يكون من احتجاج رأى الترومين في تصويب تسير العلاقة التي بين
 الحكومة (المصرية) وحجة السندات الذين تمثل مصالحهم تسييراً مؤقتاً أو دائماً »
 . بعد أن ناقش أرقام الترومين وأمرها بالصرائب الموصوغة على دراع فرنسا
 تركها والمند نفسه وصل إلى أنه « إذا قورمت الضرائب المصرية بهذه الضرائب
 بين أن الضرائب المصرية غير ما هنئة » ثم قال بصريح العبارة « لا أتردد أن
 أقول إنه ليس في وسعي ولا وسع زملائي أن نقرأ به تصحية تطلب إلى القائين
 بحجة أن تقرير المسر رومين يصف بالده ما يمكن الاحتجاج به من موارد مصر »^(٢)
 يرأى الميجر بيرنج أن ثمة طريقاً أخرى للتخلص من هذه الضائقة فساغر هو
 بالسوطينير المنتوب الفرنسي في صندوق الدين إلى أوربا لمفاوضة حجة السندات
 ولارجاء قلما إلى الخديو مشروع تأليف لجنة دولية تفحص المالية المصرية

(١) المصدريه من ١٣٦ — ١٣٨

(٢) مصر رقم ٢ (١٨٧٩) من ١٤٦ — ١٤٩ . ومن القيد أن قرأ في سوء حفا
 طمع عن مصالح حجة السندات أسبب اللورد كرومر على أن إسماعيل لم يرف قبة حجة
 تطورات التي جنت بينه وبين رجال « أشراف النعوس » ثم قال في المجلد الأول من « مصر
 حديثة » من ٢٠ . « لو جمع إسماعيل في اكتساب ثمة حجة القليلة من الموظفين الأوروبيين
 والاستفادة من خدماتهم لسكن من الممكن » بل من الرجوع أن يظل خديو مصر حتى آخر
 حياته . قد تصور القارىء أية « حجة » كان يمت عليها وقتئذ الميجر بيرنج . أما عن « حجة
 حجة القليلة من الموظفين الأوروبيين » فن القيد أن ذكر أنه في ذلك الوقت قد كثرت الشكوى
 من تكرار الرغائب الضخمة للزيارات التي يشغلها الأوروبيون . انظر « النسخ » رسالة
 القهصية ٢٠ فبراير عام ١٨٧٧

تصل إلى توفيق نهائي بين مصالح حملة السدات ومصالح الحكومة المصرية
لا شك أن ذلك العمل كان وقاحة منهما ، لأن مصر كانت لا تزال دولة مستقلة ،
لا يمكن أن تأذن للأجانب بالتقيب في مالهها من غير أن تنقد كرامتها . ومع
ذلك لم عرفنا البواعث الخفية على هذا المشروع لارداد عملها وقاحة في نظرها ؛
فلا يظن القارى أن الاثنين كانوا حققة يريدون الوصول إلى طريقة « لتوفيق »
بين مصالحهم ومصالح مصر . فإن برقية صدرت من باريس في منتصف مارس
عام ١٨٧٧^(١) تقول « أعلی أن لجنة الاثنين الإنجليز قد صرحت بأنها لا تقرر
إدخال أى تعديل على الترامات الحديدية ، وأنها ترى أن ليس للجنة التحقيق إذا
تبين لها عجز الإيرادات المخصصة أن تنقص فائضة الدين بل لها أن تدير نظام الضرائب
بحيث يضمن أداء الأرباح كاملة غير منقوصة . . . وأعلی أيضاً أن قسماً من إنجلترا
وفرنا قد أحيا في أساليب حمل الحديد على مراعاة الترامات المالية » . هذا
يدل على أن المرض من المشروع المقترح لم يكن ما يقتضيه الحال من إعادة
النظر في قسوة عوثن وجويير ، ولكن السعى في استكشاف موارد دخل أخرى
سواء كانت في شكل ضرائب جديدة بمرض أو الاستيلاء على مورد فوق الموارد
المستولى عليها ، كل ذلك لتغط التغطية الوحشية معمولاً بها . ولقد أشاعوا لهذا
القرص أن الحديد ونظاره يخرجون من الإيراد المخصص ليقفوه في شؤونهم
الخاصة^(٢) ، وبلغ بهم الأمر أن أوهموا في فبراير سنة ١٨٧٨ أنهم سيقاضون
تأخر المالبة أمام المحاكم المخططة ويلزمونه ببيان السبب في عجز الأموال التي كان
يجب أن تؤدي إلى صندوق الدين . وكان في وسع حملة السدات إلى جانب
فرض ضرائب جديدة والاستيلاء على موارد أخرى أن يسولوا على أراضى

(١) « الجيس » ١٤ مارس عام ١٨٧٨

(٢) مصر رقم ٢ (١٨٧٩) ص ١٢٢ ؛ « الجيس » رسالة من الاسكندرية ١٤ فبراير

عام ١٨٧٨

الحديد الحاصلة وأراضى أسرت « فلن يتأذى به متاع تناهز قيمته خمسة عشر أو عشرين مليوناً من الخيول ، وليس عليه إلا رهن واحد ، لا يعد صاحبه من العسر ؛ بحيث يتقرر عليه إرضاء ذاته » ، وهو ما قاله ذلك للعاصر الفيد ، مراسل « التيمس »^(١) الإسكندرية . من ذلك يتضح أن الفرض من لجنة التحقيق الشوذة ؛ إنما هو أن ينصب المصريون وولي أمرهم لقمة أخرى كبيرة بدسها بهم اللاتين وشرهمهم

وقد دهش إسماعيل باشا لهذا الاقتراح وأسم « ديه نادى » الأسر من سماعه بحق له ذلك . غير أنه عاد أخيراً فأقره بشرط ألا يتعدى التحقيق موارد الدخل ، لكن ذلك لم يرض اللاتين الذين أرادوا فوق ذلك قتل حقوق الحكومة بحتاً . لحلم يحلون سبيلاً إلى ردها إلى الحد الأدنى فيضسوا أداء أرباح الذين صهاً أقوى من الضمان السابق ، وقد اعتاض إسماعيل لذلك أيماً ؛ لأن معناه إسلام ميرايه البلاد إلى الأجانب والساح لم بالتصرف فيها وفق أهوائهم ، وذلك بمنزلة سط حماية أوربية مشتركة على مصر ؛ بل هو فى الحقيقة قضاء على مصر من حيث هى بلاد مستقلة ، ولابد أن إسماعيل قد تذكر فى تلك السنوات العصيبة ما صح به إليه للفتش القديم من ألا يأذن لفلان العلق الأوربي فى الخيب إلى إدارة البلد بحال من الأحوال ، ولكن سبق السيف العدل ، فقد كتب للاستمر عرش فى « التيمس »^(٢) منذراً يسوء العاقبة يقول : « إني لأحجم عن بذل ما أوتيت من جهد ونحوذ للقضاء على ما تحاوله الحكومة المصرية من حصر دائرة التحقيق » ، وظهر فجأة فى برقيات الصحف الصادرة من باريس الإسكندرية اسم الأمير حلم عم إسماعيل ، والمطالب برش مصر ، والنس كان

(١) « التيمس » أول مايو عام ١٨٧٨

(٢) « التيمس » ٣١ يناير عام ١٨٧٨

شبه منى بالآستانة^(١) ، وواعد المستر غوشن إسماعيل مرة أخرى في « النيس » بأن يأتي مايسوه في مؤتمر ولين القريب الانقضاء ، والذي سيبحث من غير شك في موقف مصر^(٢) من المستعجل أن قول إلى أى حد كان المستر غوشن ينفذ أو يستطيع أن ينفذ وعيده هذا على فرض تنفيذ شيء منه ، ولكن وعيده على كل حال جاء بالنصر المراد ، فقد ضيف إسماعيل أمام هذا التحدي المنصر ، وحقق لمدينة حملة السدود ، فأصدر في ٤ أبريل عام ١٨٧٨ أمراً عالياً بتأليف لجنة لتحقيق دولة عليها ، كما أُنذر الدانوس « لاسعة الإنجليز والفرنسيون عملاً شخصياً ولكن محققاً رسمياً مؤدياً لا محالة إلى قرارات قوالب أن قناتها أو يرفضها متحلاً في كلتا الحالتين تعة قوله أو رفضه »^(٣)

وفي أثناء ذلك كان القوم يتامسون وهم يطولون لسة استخراج ربح الذين من الفلاح المذموم والحكومة الخربة ، وكان النيل قد جاء في حريف سنة ١٨٧٧ مستغماً جناً فتتم بحصول عام ١٨٧٨ تقيماً فاحشاً^(٤) ، وفتا الطاعون القوي في طول البلاد وعرضها ، واصططت سوق القطن إلى الفرك الأسفل من الكساد ، فكان من وراء ذلك كله أن اتت أهل الصمد قاطبة سنة شديدة لم يسمع بمثلا منذ أجيال مضت ، فمكت ترى الأطفال والنساء هائمين على وجوههم متقلبين من قرية إلى قرية ينجدون الأكف ليدروا غائلة الجوع ، وكثيراً ما حلتهم شدة المسنة على أن يقتاتوا حملات الطرق وقامة الشوارع ، وقد أحصى من أكلهم القحط في السام المذكور ؛ فلم يقلوا عن ١٠٠٠٠٠ نسمة ليس فيهم من أهكتهم

(١) انظر مثلاً مقالة « النيس » الانتلحية ٢ مجلد عام ١٨٧٨

(٢) « النيس » ٢٥ فبراير عام ١٨٧٨

(٣) برقية من باريس « النيس » ٥ أبريل عام ١٨٧٨

(٤) كانت نتيجة بحسب لواء أن رك أكثر من ١٠٠٠٠٠ هناك يوراً . وعمن حمل

المرأة مليون وعش مليون سي

المستطاريًا ومحوها من الأدواء التي تنشأ عادة عن القحوط والمجاعات^(١)؛ ومع هذا كله فإنه عند ما سأل الخديو تأجيل دفع كوبون مايو وفصل سؤله رخصاً شديداً، وعبثاً رجا الموظفين الأجانب أن يدمروا على الأقل إلى موظفي الحكومة من شأنهم لأن أكثرهم كاد يقتله الجوع، وعثاً أندرم سيارات تعطل لها القلوب وتلبس الأكاد «أنه لا يتحمل نعمة هذه الأمور»^(٢)، وكان من رأى المستر فيثيان والمستر رومس أنفسهم تأجيل هذا الكوبون الوين^(٣) «بصفة خاصة، سكن الحكومة البريطانية إصاء» بها إلى صعب حملة السدات، ورعة في اجتناب برساً إلى جانبها في مؤتمر برلين؛ أصحت أذنها عن سماع هذا النداء، وأمرت في ورقة أرسلتها برحوب دفع الكوبون أرف شهر مايو وما هو إلا أسبوع واحد حتى يسهل، ومع ذلك تلك الورقة القيمة المستعمدة في هذا التاريخ كان ينقصها مليون وسمس مليون حقه. بيد أن وكالة روتر استطاعت أن تطمن الجمهور بأنه «ببصل منط» بظروا ورسالين تألو الحكومة المصرية جهناً في سبيل أداء الكوبون^(٤) وجمعة لم يحل الأجل المصروب حتى أدى الكوبون بتمامه. أما طريقة أدائه فتركها لحال القارىء. وحينما أن تقول إن الفلاحين كثيراً ما اضطروا إلى بيع محصولاتهم قبل حصادها بنصف أو أقل من نصف الثمن الذي أدوه فيما بعد للحصول عليها قوتاً لهم، وأنه قد خربت لذلك أقاليم بأكناها وتنافس عامرها

(١) مصر، رقم ٦ (١٨٨٨) س ٧

(٢) مصر، رقم ٧ (١٨٧٩) س ١٦٤ و ١٦٨ «إن وجود جيش جراز من مطار موظف الحكومة مشرف على ثلوث جوعاً فضيحة لحق بالاعتبار من عس تأجيل الدين لموسى تأجيل مؤقفاً» مراسل «التييس» الاسكندرية، أول مايو عام ١٨٧٨، ومع ذلك فإن إسماعيل قد منحه عتاده من أن يكسب ثمة القطة الثيلة من الموظفين الأوروبيين أشراف لتفوس!

(٣) «التييس» وسالة من الاسكندرية ١٤ مايو عام ١٨٧٩

(٤) «التييس» ٢٥ أبريل عام ١٨٧٨

تناقصاً دائماً ، ثم أدى كويون يولية في مثل تلك الحلال ، وقد حاول التخليو مرة أخرى مد أجل هذا الكويون قائلا : « إنه قد بذل لخدمة السندات كل ما يمكن وأنه ليس في وسعه أن يمنحهم شيئاً فوق الذي حصل دون أن يجر التراب على يديه الوقوف الظاهر » فرد عليه المستر فيبيان بأشدة من حكومته رداً وجبراً قال فيه « يجب ألا يحتمل الممانئون شيئاً من آثار تلك الحلال المحرمة التي لم يكونوا قط السبب فيها »^(١) ودفع الكويون كاملاً وقد كتب المستر فيبيان إلى رئيسه وهو يعلم بالطمع عمرى الأمور حتى العلم يقول « أخشى أن تكون الإدارة الأوروبية قد رصيت (ولو أنصف لقال أمرت) على غير علم منها بدمار القلاح مع العروة في هذه البلاد ، وإني أعتقد من أجل ذلك أن الإبحير مرميون أنفسهم لثولية عميرة »^(٢) . يا أسننا على المستر فيبيان ! إن يديره هذا وغيره من النذر التي كان يدل بها من حين لا حرم تقع على أذان موقورة شحسب ، بل حرمت المستر فيبيان آخرة الأمر منصبه . هذا استدعى بدسته من ذلك الوقت بحجة أنه رحيل لا يصلح للمرة للقيام بما يقتضيه الدفاع عن مطالب حملة السندات

وفي أثناء ذلك كانت لجنة التحقيق العولية مكبة على عملها وقد أوشكت أن تفرع منه ، واتحد القوم من تأليبها سبباً لحرفة حل آن أن تبسط « الحماية » على مصر أولاً ؟ فانطلقت الصحف ترجف بذلك لتسير غور ميول الفرنسيين نحو هذا الأمر ، فسكتت « التيس » مع الخبطة التي تليق بالساسة المحكمين^(٣) تقول . « مما يأت به المستقبل الجهول من الحوادث فمن القابث حقلاً أن مصر ستظل رمزاً طويلاً مركزاً من مرا كز الاهتمام السياسى . لنا في الحقيقة الأمة

(١) مصر ، رقم ٢ (١٨٧٩) ص ٧١

(٢) مصر ، رقم ٢ (١٨٧٩) ص ٧٢

(٣) « التيس » ١٩ أبريل ١٨٧٨

الرجلة التي تمد جميعها إلى وادي النيل . لو ان الأمر كذلك لكان حل المسألة أسهل نسبيا مما هو ولكن من أوائل عهد محمد علي . . . قد حط الفرنسيون ولا يزالون يجلدون في أن يكسروا ويفتقروا لأنفسهم النموذ الأكبر في مصر . من أجل ذلك هم ينتظرون أعير ما يكونون إلى كل خطوة من فاحتنا عنكن أن يفهم منها اعتبارنا السيطرة على السياسة المصرية » وكان ذلك القول « مساراً » أحكت وضعه لتسير حور القوم ، ولم يكف بذلك بل رخص لمراسلي هذه الحريضة نفسها أن يكونوا أجراً في القول ، ضد رخص لمراسلها الإسكندرية مثلاً عند ما وصف مولد مصر الزراعية أن يحتم مقاله بقوله : « إن هذا الموصف يهيم كل من يوافق على الفكرة الأوروبية القائلة بأن إنجلترا لابد أن تصبح عما قريب حليمة وادي النيل أو مالكته »^(١) كذلك رخص لهذا المراسل أن يبلط بالآراء الآتية في تطبيقه على الإشاعة القائلة بأن إنجلترا وفرنسا توشكان أن تقلنا بسط حمايتهما المشتركة على مصر « إن فكرة احتلال إنجلترا فرنسا مصر لا تلقى استحساناً ، إن طول عهدنا بالإدارات الثابتة التي يقف فيها تناقض الروس عنه في سبيل التقدم يجعلنا نشك في استقامة العمل مع مثل هذا الاشتراك . . . كذلك يساءل الناس ماذا لفرنسا من المصالح الحقيقية في مصر ؟ . . . لاشك أن مصر فائدت مصارف باريس الكبرى قد توطد في إقراض مصر ، ولكن حص ستين من سوية الحماية الإنجليزية كعبية منجاة من ورطته »^(٢)

وسرعان ما أظهرت تلك الإشاعات المتروعة أن فرنسا لا تستحسن بحال فكرة الحماية الإنجليزية ، وأن القى تريده بل تحرص عليه هو أن تبسط على مصر حماية مشتركة ، ولكن لما كانت إنجلترا لا ترضى بحماية مشتركة لما فيها من

(١) « الشمس » ١٧ أبريل عام ١٨٧٨

(٢) « الشمس » ٢٦ مارس عام ١٨٧٨

قصاء على مطالبها الخاصة ، فقد انتهى الأمر بأن أهل المشروع يحكم الضرورة وأخذت إنجلترا ترمي بحسبها قائلة إن المصالح الفرنسية بمصر وإن كانت « خيالية محضة » ، فإن مصر « لا تستحق أن تكون مثراً لخلاف شديد بيننا وبين فرنسا »^(١)

وكن فشل إنجلترا في سطر حمايتها متفردة على مصر ومحاميتها كل خطوة قد تؤدي إلى حماية مشتركة أو دولية سبب رضاها القبايى لاجئ تحقيق فيها حضور مصرى وعملها مالى محض ، بل بلغ بها الأمر أن نصحت للحكومة الفرنسية التي كانت تشدد في منع العناصر المصرية كلها من دخول اللجنة « ألا تسرف في الأمر » وأن تذكر « أن الخديو لا يزال القايض على ناحية الحكم في بلاده »^(٢) ولكن مع ذلك لم نأل جهداً في حل مودها راجحاً في اللجنة أكبر رحمة يمكن ، حتى يعلم الخديو أى الرقيقين أشد ناساً وأحق بأن يحسب له أكبر احتساب وقد اتفق أن يؤلف اللجنة من أعضاء صندوق الدين الأربعة ، وثلاثة أعضاء آخرين أحدهم مصرى والثاني فرسى والثالث إنجليزى ؛ وأن يكون العضو المصرى رياض باشا المشهور بشدة ميوله الانجليزية ، وأن يكون فرديفدى ليس « منشى » قنلة للسويس العضو الفرنسى ورئيس اللجنة أيضاً . وكان الخديو شديد الرغبة في أن يكون العضو الانجليزى هو الخيال^(٣) تش . ج . غوردون ، ولكن غوردون قد تخلص منه بطريقة ما^(٤) . واستبدل به السير روبرت ولس الذى عرفناه في

(١) بركة من بلويس ، « النيس » ٢٤ سبتمبر عام ١٨٧٨

(٢) « النيس » ، رسالة من الاسكندرية ١٧ ديسمبر عام ١٨٧٧

(٣) الكروتيل في ذلك الوقت

(٤) واضح كنهه السير ويليم طر الذى متوا « تشارلس جورج غوردون » من ١٣٩ و ١٤٠ ، « أن جميعها (فرديفدى ليس وغوردون) كانوا كفيين بأن يجلا عملها بسبب من القصة وسوء الظن . ولكن الحقيقة أن مجلة سبيل مصر والحوادث الخاصة التي كانت حريصة على انحصار هذه المصريين لم يرغبوا في رجال ألمان . فقد ما استبان اسماعيل بالرحل

فصنعتنا هذه عند ما ابتدأت متعصب مصر ، وكان السير رفرزولسن لا يزال موطناً
 بقلم الحق الأهل بمقرب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فكان تعينه في اللجنة والمخلة
 هذه تعماً مريحاً لنا نصهت « الحكومة البريطانية من أب نطل بميزل
 عن التراجع القائم بين الخديو ودائنيه ، وأن تلزم بها كانت الحال كل إحصارى
 يوظف في مصر أن يستنى أولاً من منصبه الذى يشغله في بلده ، وقد حاولت
 أول الأمر أن نسكر « أنها تنوى التدخل رسمياً بين الخديو ودائنيه » ولسكنها لم
 نلت أن اعترفت بأن صيتها المسترولسن تدخل ، وسوغته بأنه ضرورى
 « المحافظة على مصالحنا الخاصة » ^(١) والظاهر أنها كانت تنى بذلك أنه يجب
 على مصر ألا تتفق مع دائنيه على شىء يمس حرية الباب العالي التى هى صامته
 لها ^(٢) وما أحس ما وصف به مراسل « التيمس » الاسكندري الحال إذ ذاك
 فقال « إنه (أى السير رفرزولسن) إنما جاء هذه المرة ، كما جاء في المرة الأولى
 تفصل الحكومة البريطانية لا يحسمها الرسمى ، وستكون كل نقاته على حساب
 الخزانة البريطانية لا المصرية » ^(٣)

كان في تعيين السير رفرزولسن الخير كل الخير لأنجلترا ، فإنه هو والبجر
 يروج قد صار الأمر كله في الحقيقة إليهما* ثم إنه كان إلى جانبهما في اللجنة

الوحيد الذى كان في وسعه أن يحافظ على عريته وبلده ، كان لا بد من التخلص من هذا
 الرجل بأسرع ما يمكن . ولقد نجحوا فيما أرادوا ؟ فان غوردون عندما رأى المخرصة نهال
 غيه من كل صوب ، وموظفى الحكومة الانجليزية يصدون إهائه ، والوزراء الانجليز يظفون
 أحرسه ، وصحافته القاهرة المستأجرة تسمر منه ونهراً ، والناشورات والقصود والتمثيل
 وكل حامي السياسيين القاعريين يكتفون له في النصر والتمكلات ؟ عتصم رأى ذلك كله ما
 تابه إلى السودان حيث غل ذكره طين آخرين . وكان من رأى غوردون تأجيل أداء
 دغ الدين حتى تؤدى إلى الوطنيين المصريين مرتباتهم أولاً

(١) « متنايط البرلمان » العدد ٢٣٩ عام ١٨٧٨ من ٢٢٨

(٢) المصدر السابق من ١٦٢٧

(٣) « التيمس » ١٧ أبريل عام ١٨٧٨

رجل خطر الشأن أيضاً هو السيو ملير ، ولكن البحر يرمح كأن قد اجتده
إلى الناحية الانجليزية ، وأصبح بذلك للسيو ملير على باب السياسة التي أنارت
عليه فيما بعد حتى الجالية الفرنسية وحطتها ترميه بأنه معي بالمصالح الفرنسية من
أهل الانجليز ، والتي أدت أخيراً إلى استدعائه واقتضائه^(١) . فلم يبق إذاً غير
السيو دي لسي ، وهذا أيضاً قد طلب سلطته وحمل على التخلي عن كرميه
بواسطة لاسلطة ، واختير السير رفرر ولن رئيساً للجنة هذه . طما تكامل
الجمعية هؤلاء اللاكويين ، سرب باسم الله بحريها ومهاجها ، تهتف لها سرفا
مستندات الاسكتنوية ولنلكن ، ومدعون لها بالتوفيق والنجاح

(١) راجع (مستندات واستجبات من الصحف) عام ١٨٨١ تدرتها الجالية الفرنسية بمصر

الفصل الخامس

الوزارة الأوربية والثورة الأولى

بدأت لجنة التحقيق المولية عملها في إبريل عام ١٨٧٨ وظهر أول تقرير لها
سوان « المقتمة » في أوائل أغسطس من العام المذكور . ولقد أقبل الأعضاء
لأسيا الانجليز منهم على عملهم بنورة مخمودة فأراحوا السنا رحا امنازت به مالية
مصر من عيوب ومقاسد واضطراب عام ، ثم أفرغوا نتائج بحثهم في القالب الذي
أرادوه وعرضوها على الخديو والعالم أجمع لاطلاعها على جلية الأمر واستشارة
سنظهما الحق على ما كان من حبل وفاد . نحن لا نذكر صحة أغلب التهم التي
وردت في تقرير اللجنة ، ولكننا إذا ذكرنا ما يكاد يحدث كل يوم من الفساد
والسيوف في الحكومات المستعرة الديمقراطية كحكومات إنجلترا وفرنسا والولايات
المتحدة ، لم نجد لوقوع ذلك في حكومة غير مسئولة كحكومة الخديو إسماعيل
بل ربما كان علم مسئلية حكومة إسماعيل مما يهبطنا على ألا نسرق في السخط
على هذه الأمور كما فعل مندوب لجنة التحقيق . وأكبر ظنتنا أنه لو أجيئ للوطن
أحذية أن تنقب عن أسرار الحكومات ونطلع على خفاياها ، لظهرت حكومات
أوربية كثيرة من لدن البرتغال إلى المانحة ، ومن روسيا إلى إنجلترا في مظهر
ترقي له . على أنه مما يجعل الفساد الذي شمل مصر أيا منذ أمراً يجري مجرى
الطبيعة ونظر عليه مصر معص المذر ، أن مصر كانت إذ ذاك خارحة من فوضى
سيادة الهد ، وأن من شأن ذلك الخروج أن يكون بطيئاً . ولقد اعترفت
« التيس » نفسها فيما بعد بأن « هذا الخروج يحتاج إلى زمن طويل وصعب

كثير»^(١) واستتبت تقول بهمك حيث « يعطل الناس في زمنا هذا في مشدود من كل جهة لا يسوغها العقل محال ، كأنهم لا يدرون كم جيل قضته كل دولة أوربية في بناء مظاهرها السياسية ، وأن مائة عام في حياة الأمم ليست شيئا مذكورا »

إلى جانب ذلك ينبغي أن نقول إن حراً على الأقل من السبب والقوى التي استكسما المتوحيين السيورون وقد يكون هذا الحراً أرضها وأهلها - كل نتيجة لازمة للحال السئ التي أوقع فيها المائتون مصر ولإدارة المراقبين الأوربيين التي استمرت دماء الملاحين ، ورعزت أو كان الحكومة ، وشرفت الفساد في البلاد جميعها برصها موطن الحكومة في موضع لم يكن لها ولا سهم فيه غير أحد أمرين إما الهلاك جوعاً ، أو الحصول على الكفاف من العيش من طريق الإرهاب والارتشاء . وقد كتبت « التيمس » في بعض حطرات صراحتها^(٢) قالت « إن الحكم الفاسد الذي تعانيه مصر منذ عهد قريب . والظلم الذي حاق بالفلاحين لأكثر من مائة سنة التي أخذها إسماعيل باشا ، ولكن يجب ألا ننسى أن نعمة هذا الفساد وتلك الظلم لا تقع على إسماعيل وحده ، فإنه إذا كان لا بد من مال لأداء ما عنده من القروض وكان أثناء هذا المال مما اشتركت حكومتنا في أخذه » - قلبي من سبيل لإسماعيل إلى إجابة ما طلب إليه سوى السبيل التي سلكها ، والمضطر يركب الصعب . إن الأمر بأداء كوزن مايو الماضي ليس إلا أمراً بأن يعامل الفلاحون كما عوملوا »

على أن الاعتراف بكل هذه الظروف الخفية وأمثالها لم يكن ليحسم المتوحيين الذين قدموا مصر لا لينصروا لإسماعيل ، بل ليقبوا المحبة على فساد

(١) « التيمس » في ٢٧ سبتمبر عام ١٨٧٩

(٢) « التيمس » في ٢٧ يونيو عام ١٨٧٩

حكمه ويتوصلوا إلى وضع مصر تحت حكم دائئها فذلك كان أول ما طلبوا وأعطاه
أن يتحل إسماعيل عن سلطته المطلقة ، لا لتواب الأمة المستخين ، كما قد يخطر
بالبال ، ولكن لورادة برأسها في الطاهر وزير مصرى هو بوباريت ، ويكون
السورقز ولنس فيها ناظرأ للبالية ، وقد سموا عملهم هذا ، ولا يزال الورد كرومر
يسميه باسم طنان هو « إدخال الشراة الورارة »^(١) ، وهو أعرب ما يمكن أن
يوصف به استدلال حكم حملة السندات المطلق بحكم الخديو^(٢) ، ومع هذا كان لابد
من ذكر الرماذ في عيون الجمهور الأورى ، ولذلك بإدرك الصحف إلى استعمال هذا
الاسم ونشره بين الناس

ثم ظهر بعد ذلك في الإصلاحات المالية فكان أشهر ما قرر بها أن يعزل
الخديو « لحكومة » نظير مرتب معين ، عن أملاكه الخاصة المروفة بالدائرة السية
والبالية ١٨٥,١٣١؛ فداناً وأن يعزل كذلك عن أملاك أسرته التى كانت تزيد
على ٤٣١,٠٠٠ فدان ، وقد كتب في هذا الأمر مراسل « التيس » الباريسى
الذى كان ألصق الناس باليردقز دسن ، قبل أن ينشر تقرير اللجنة ، كلاماً
عريباً فقال « يريد التيس أن يبروا أنى لإسماعيل هذه الأملاك الواسعة ؟ من
الراصح أنه لم يبد في الإمكان أن تحرم مصر من هذه الأملاك فهى ختها
للمشروع ، وقد أقتنيت ولا تزال تستمر على حساب الفلاح السكين »^(٣) من أجل

(١) « مصر الحديثة » ، المجلد الأول ، ص ٥٧ « فقد كان عيسى أب دغوض دنام
الحكومة كلها ، وكان من القى التأتى في رسم أى إصلاح ناوى على الورق من غير أن
يكون قد أخذ في خلق السبب الرئيسى في النظام الحكومى » وقد ظهر أن لا بد من سن
القيد لسلطة الخديو المطلقة وإدخال سدا لسلطته الورارة حوة »
(٢) « دند وصف مراسل « التيس » الاسكتري (٣٠ أغسطس عام ١٨٧٨) بأن
الشروط التى قبل نوبار عفتها تأليف الورارة قال « هو ما يسمه (نوبل) نسبة حرية
الورارة للمسؤولة (أى غير المسؤولة أمام وال البلاد) »
(٣) « التيس » في ٨ أغسطس عام ١٨٧٨

ذلك قررت اللجنة أن تعود هذه الأملاك إلى « الفلاح المسكين » ، أى إلى
 الفاتنين من سبق منهم ومن خلق - تقول ومن خلق لأن ثانى « الإصلاحات »
 المقترحة كان عقد قرص جديد تصنعه هذه الأملاك ويؤدى به ما تراكم من الديون
 السائرة التى بلغت نحو سبعة ملايين من الجنيهات ، ومن المصيب أن « التيسر »
 قد سبب الفلاح المسكين الذى ذكره مراسلها الباريسى^(١) منذ هيبة من الزمن
 فكنت تقول : « مما يقتضيه دأب الحكومة المصرية حد الاعتباط ، أن دخل
 الجائرة السية لى يبقى بعد الآن منفصلاً عن ميراثية مصر العامة »

كان هناك الإصلاحات مع تحرير الحكومة « للشئولة » كل ما استطاعت
 اللجنة أن تعمل فى بداية أمرها - غير أنها كانت تعد تقريراً آخر اقترحت فيه
 التنازل عن الضرائب المتأخرة حتى عام ١٨٧٥ لاستحالة تحصيلها ، وإلغاء ثمان
 مراتب صفرى متنوعة كان صررها للعلاج أكثر من نفعها للخرافة^(٢) ، ولكن
 على الرغم من هذين الإصلاحين الراضين بمكنتنا أن تقول إن مفاوضات اللجنة كلها
 لم ترد على أن أصابت صياغات جديدة إلى ما كان بأيدى حملة السندات وقتلت
 إدارة القطار من يد الخدم إلى يد وزارة تعمل لصالح البنوك المسالمة الأوربية .
 ففى مثلاً لم تقل كلمة واحدة عن تخفيف السب عن كامل « الفلاح المسكين »
 الذى يكفى من أجله أثناء محنها بكاء مرأ كذا لم تنقص قائمة الدين ولا
 حاولت تعديل الضرائب الجائرة الظالمة التى طالما تكلمت عنها فى تقريرها بل
 خلق وضيق حق . ثم إنه كان بمصر إذ ذاك أكثر من مائة ألف أودى
 لا يؤدون الجزاء المصرية قرشاً واحداً ، وكانوا فى ظل الاستبداد يهربون
 البصائع نهرياً أصراً لإدارة الجمارك صرراً بليغاً^(٣) . لم يحضر بلال اللجنة أعلام تلك

(١) « التيسر » فى ٢٦ أغسطس عام ١٨٧٨

(٢) « تحرير عن نظام الوقت للأمر المالية » ص ٦٦

(٣) مصر ، رقم ٢ (١٨٧٩) ص ٩٤ و ٩٥

شعبة العامة اقترح واحد يمحوها . كذلك لم تعد اللجنة كلفة واحدة تعولها عن
شكاى الموظفين الأوربيين الذين أخذ ساهم يتدفق على الإدارة المصرية منذ
نهاية عام ١٨٧٦ والذين استسروا بمصر من غير أن يعولوا لها بعمل ما . لقد كان
عدد هؤلاء في أول الأمر قليلاً ، فلم يدخل الحكومة المصرية فيما بين عامى ١٨٦٤
و ١٨٧٠ غير ١٦٠ موظفاً أوربياً ، ولكن فيما بين عامى ١٨٧١ و ١٨٧٥ دخل
الحكومة المصرية ٢٠٦ أوربى ، ودخلها في عام ١٨٧٦ وحده ما لا يقل عن ١١٩
أوربياً ، وفي عام ١٨٧٧ استنطت للحكومة ٧٦ أوربياً ، وفي عام ١٨٧٨ كان
الاستنط ١٣٦ (١) أوربياً . ثم اتسع الخرق بعد ذلك ، وعلى كل حال فإن كثرة
الموظفين الأجانب كادت تكون في الوقت الذي تتكلم عنه أمراً فاحشاً ، فقد
كتب مراسل « الشمس » (٢) القاهري يقول : « إن أكثر كبار الموظفين من
الأجانب ، ويظهر أن المرتبات الصعبة لا بد منها لإقلاق حبيبهم إلى أوطانهم ،
وتخفيف ما تقاسون من ألم التربة . لقد أدى التماس بين الدول إلى أن صار
العمل الذى يمكن أن يقوم به موظف واحد يستد إلى موظفين أو ثلاثة ، وأحياناً
إلى أربعة موظفين . . . وقد ترتب على التمييز والتعديل في الحكومة أن أصبح
في مصر عدد كبير من الموظفين ذوي المرتبات الصعبة الذين ليس لهم عمل
سوى تناول مراسلاتهم » ، وكتب صاحبه (٣) الإسكندري يقول : « مما ياهر »
الزوار أنهمكون أن يحصوا الموظفين الأوربيين القاعدين الذين يتقاضون آلاف
الجنيهات في الوقت الذى لا يستطيع فيه مئات من حكام الحكومة الوطنيين
الحصول على مرتبات قليلة متأخرة من العام المالى أو قبله ويستحقونها عن

(١) مصر ، رقم : (١٨٨٢)

(٢) « الشمس » ٢٤ يناير ١٨٧٩

(٣) « الشمس » ٢٠ ديسمبر عام ١٩٧٨

خدم جليقة قاموا بها صلا . نعم إن هذه الشكاوى يرجع عهدها إلى ما بعد الوقت الذى تكلم عليه أى إلى بعد مئتي أربعة أشهر أو خمسة من تسلم الوزارة الأوردية زمام الأمور ، ولكن شيئاً منها كان موجوداً عند ما بدأت اللجنة عملها بدليل ما قاله مراسل « التيس » وقتئذ « لقد كثرت الانتقادات الموجهة إلى الموظفين الأجانب الذين جاءوا مصر ليصلحوا أمورهم ، إنهم يتقاضون من المرتبات المصححة ما بلغ مجموعه في العام ١٠٠,٠٠٠ ألف جنيه والظاهر أن عملهم قليل جداً . لقد أخذنا نرحع القهقري أسرع ما يكون على الرغم من قاذرات الإيجار والفرنويين والإيطاليين »^(١)

وأنت اللجنة هذه الأمور رأى الدين ومع ذلك لم تقترح لإصلاحها شيئاً قط : حكومة حاوية الوفاض تدفع ستين ألف جنيه إلى طائفة من الكسالى ما حى هم إلا ليتغلبوا على مهاد الراحة في الوقت الذى كان فيه المواطنون الوطنيون الذين هم عماد إدارة البلد لا يتقاضون غير مرتبات « شبيهة على الاحتلاس » وحتى هذه المرتبات الخفية قد حبت عنهم بصفة شهر^(٢) ، أعظم بذلك أسراً يستخير المحيطه وأخرى به موضعاً للإصلاح . غير أن اللجنة رأت من الحكمة أن تمر بذلك من الكرام بالقهر وأعطت في تقريرها الثاني أنه « يجب ألا يسأل المائتون تصحية ما حتى يبدل المدينون كل تصحية معقولة »^(٣)

وقد عجب الخديو لذلك المشروع الغريب عند ما عرض عليه وحق له أن يسبب . لقد كان يتوقع أن يسأل القبول من أملاكه ، بل كان قد عرض من تلقاء نفسه على الحكومة أثناء امتداد اللجنة حاسباً منها مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ فدان^(٤)

(١) « التيس » • أبريل عام ١٨٧٨

(٢) « التيس » ٢٣ يناير عام ١٨٧٩

(٣) « تقرير عن النظام » المجلد ١٢

(٤) كتب مراسل « التيس » الاسكندرية (١ يونيو عام ١٨٧٨) يقول : « ما كان -

ونكته لم يكن يتوقع أن تصادر أملاك أسرته . وأكثر من ذلك لم يدرك محله
فما أن يطلب إليه التذول عن سلطته العليا لوزارة غير مشوة وزمانها بأيدي
الأجانب على أن القى يدهش في الإنسان أن إسماعيل لم من مقاومة أعدائه
مقاومة حقبة غير عابئة بسيرة حنا ، ولا ندري أكل ذلك لخوفه مرة أخرى
أن سرل وبول حليم مكانه ، أم لأنه كان قد سئم المتاعب التي لم يكن لها حد
ينتهي إليه . ومما يكن من أمره فإنه قبل المشروع بعد قليل من التردد ،
وملأ إلى نوبار باشا في ٢٨ أغسطس أمراً عالياً بتأليف وزارة تعهد أن يدر
على حكمها في جميع الأمور ^(١)

بعد ذلك عرّض التنافس المتناهي بين المحترمين فرنسا . وتفصل ذلك أن
السير رفرز ولين كل قد رشع لظاهرة المالية كما بينا وتقرر أن تستد إليه وحده
أعمال المراقبين الموميين بعد إنشاء منصبهما ، وحرصت إنجلترا على ألا تفوتها
هذه الفرصة فتحت السير رفرز ولين لإحالة سجين بتصحيحها في مصر . فلما
سمح فرنسا بذلك احتاجها وعذب مسعى إنجلترا للاستئثار بإدارة مصر أمراً
في منتهى الوفاة ودرأت أنه يجب أن تعطى من كراً في الوزارة المصرية . يجعل لها
مالاً إنجلترا من صوت مسوع في الشؤون المصرية . فلما رأت إنجلترا أن قد انحصح
أمرها قبل تمامه أكذب لفرنسا من فورها حسن بينها فيما حلوت وعرضت
بواسطة نوبار باشا منصب نظارة الأشغال العمومية على « فرسي محرم جلا

« حبر ذلك يتغير حتى ارتفعت مستند الدين الواحد والدين للدين أرغما مدعها حتى به إلى
الامر أن يورمه الاسكندرية أسكرتها مشوة القرح . لقد ارتفعت مستند الدين الواحد
في مصر . ألم أربعة عشر مثلاً . ومن القريب أن التارخ لا يذكر شيئاً عن احتياج « الفلاح
السكر » منه سبعة هذا الخبر

(١) مصر ، رقم ٢ (١٨٧٩) ص ٢٨٨ ولما وصل ما ذلك إلى كنف طير السير
ستانورد مورتكوف وزير المالية برمية إلى السير ريموند ولسي حنا . فيها أجل التهيئة تنامه
لعمرو (التييس ، ٢١ أغسطس عام ١٨٧٨)

ومستقيم السيرة جداً ، غير أنه خامل الذكر بالمرّة ، وليس على شيء من الاختصاص الطاهر يؤهل هذا المصعب . قد شغل مركزاً وصيماً جداً في إدارة التعليم ، ولما كان على وشك أن سادته رجلاً قتل ذلك بأسويعي من أحد أعضاء الوزارة الفرنسية أن يمسه في مركز ثانوي جداً يوحى من مركزه للظلم ^(١) . فقام هنا السبل من المحلّة امتثالاً على أهالة . فقد استشاطت فرب له عصياً وبلغ من عصها أن هددت بأن تنقص يدها من كل التسمية التي تمت مع الخديو إذا لم تترها المحلّة المثل اللاتق بها . حينئذ أخطت « الشمس » تتكلم الإراق والإرصاد لهذه « الدعاوى » الفرنسية وتأسف مقدماً لما قد يصيب قضية إصلاح مصر المقدسة من جراء « هذه المناوآت الدولية » التي لا حد لها ^(٢) . غير أن إراقها وإرصادها لم يجدياً نصاً ، فإن المحلّة لم تجد بداً من الخضوع وعين السيو لتسير تانظراً للأشغال العمومية بيد أن وسعت دائرة اختصاصه بأن أصبحت إليها السكك الحديدية ومصلحة البريد عدا بريد الإسكندرية ، ثم جاءت إيطاليا والسما تفرعان الكأس ذلة لا يجتازا فطلبت الأولى نظارة الحفانية والثانية نظارة المعارف وقد روى خاطر كل منهما بأن عين إيطالي مراقباً عاماً للحسابات وعموى مساعداً لناظر المالية ^(٣) ؛ وكذلك قففت أورما على زمام الحكم في مصر

من السبل على القارى " أن يتركه كنه ذلك الحكم ، فقد وصيه مراسل « الشمس » الإسكندرية وصفاً وجيراً شاملاً عند ما عرف رضا الخديو بتأليف وزارة أوربية قال : « لقد أصبح الرجوع إلى الأهواء الاستبدادية في وقتنا هذا أمراً سيئاً ، يئأسه إذا ما أعد المال اللازم للديون السائرة ، وانتظم دفع فوائد

(١) « الشمس » برقة من باريس في ٢٣ سبتمبر عام ١٨٧٨

(٢) « الشمس » ١٥ أكتوبر عام ١٨٧٨

(٣) « الشمس » برقة من باريس في ١٤ أكتوبر عام ١٨٧٨

بدرى السوى . . . فصلاح حكومة مصر ومساعدتها في نظر الجمهور الأوربي
سيان»^(١)، ومعنى ذلك أن أوربا كانت لا تعفل كثيراً بإدارة مصر مادام حملة
السندات يجلبون ما يرضيهم ، وأن المرض الوحيد من وزارة تومار وولس هو
أن تعمل على تحقيق هذا الإرضاء ، ولكن تحقيق هذا الإرضاء كان من الصعوبة
بمكان ، فقد أخذ من المصريين منذ أقوت قسوة عوش وجوبير إلى أن أنت
أمره تومار مالا يقل عن ١٢,٣٢١,٠٠٠ حقه ليس فيها ما دفع من فوائد دين
التمارة السنية ، وفوق ذلك كانت موارد البلاد الاقتصادية قد بلغت غاية
الاحتياط ، حتى أنه لم يجمع الأموال اللازمة لأداء السكوتوبات إلا بأصعب الطرق
وأعسرها ، ولقد وصف مراسل «التيس»^(٢) حال البلاد إذ ذاك فقال : « إن
الحقيقة المرة التي يكاد العمل لا يصدقها أن الفلاحين الذين أحرجهم المصايد
الجديث من بيوتهم وأهلك دوابهم واكنسح عديم وديارهم هم العلاحون الذين
كافوا يقاصون أمهم الحاكم لعدم أداء الضرائب المتأخرة عليهم ، هنا على الرعم
من رقابتنا الأوربية كلها ، وفي الوقت الذي كانت صحف لندن تحمد الله على
صلاح أمور مصر (تأليف ودراسة تومار وولس) . . . فكيف يمكن والمائة هذه
أن يستمر استغلال الأمة المصرية ؟ غير أن الورلوة الجديدة قد قررت دوام ذلك
الاستغلال إذا كان لا بد من الاحتفاظ بمصالح حملة السندات ، وسافر السير دفرر
وسن قبل أن يتسلم زمام أعماله الجديدة إلى باريس ليعاوض آل رتشل في عقد
قرض قدره ٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيه ونصفه الفوائد . وهناك تم الاتفاق على ألا
سحق فائدة الدين بحال بل يبدل كل مجهود في أداء الفائدة كاملة حتى آخر للعام
على أقل تقدير ، وعندئذ ربما استطاع حملة السندات أن يمدحوا الجمهور ويبسوا

(١) ١٦ سبتمبر عام ١٨٧٨

(٢) «التيس» ٥ ديسمبر عام ١٨٧٨

له شيئاً من مستأجرهم^(١) فكانوا كل « المتظاهرين » حكومة مصرية منتظمة » كما قال فيه السير جورج كبل على أثر الاتفاق المدكور في مجلس العموم « بشجاعة وعزيمة » « مجرد لبة مالية عظيمة ترمى إلى دفع السندات المصرية حتى يتمكن من فهم مصلحة و القروض المصرية من التخلص منها وإلقائها على كاهل الجمهور^(٢) . ولقد استمسك السير رفرر ولسن بهذا الاتفاق أشد الاستمساك ، فعندما استهل توفير وحل أجل كوبرن الدين الموحد ووجد المال الذي يحتاج إليه في أداء هذا الكوبرن بنقصه أكثر من مليون وربع مليون جنيه فإنه سد هذا النقص بمال أخذه من متحصل قرض وتشبه الذي عقد لأداء الدين السائر وحصل القانون على كوبرنهم فلما غير مقصود ، وكذلك أخذ من قرض وتشبه مليون آخر لأداء ما يستحق على الدين المصنوع كما أخذت بصنع مثلت الآلاف لأداء حرية الباب العالي وقضاء شؤون حكومية أخرى . وحيلة القول أنه لم يمض غير قليل من الزمن حتى ذهب معظم القرض ولم يبق لحلة سندات الدين السائرة إلا ٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه^(٣) ، وحتى هذه قد عاق آل رشيد « دها » على إعطاء الفائرة السنة من المصائب محبة أن الفائرة السعيدة رهن للأوربيين^(٤) . نظن القارئ في غنى عن أن نقول إن موطن الحكومة لم يؤد إليهم شيء من

(١) يقول مكاتب التيمس الباريسي في ١٢ مارس عام ١٨٧٩ : « إن أمثلة المال السعيدة التي تلك كمين عظيمة من السندات المصرية ، والتي طاعدها السير رفرر ولسن عند عقد القرض الأخير على ألا يتخلى من خاتمة الدين شيئاً قبل انتهاء العام ، قد أملت إيماناً شديداً في أن يولى بهذا العهد ، ولو ترتب على ذلك دفع هذه الفائدة من رأس ماله ذلك القرض » ومع ذلك يقول الورد كرومر (في المجلد الأول من كتابه ص ٧١) : « لاشك أن وزارة ويلز بلتا كانت تفتل قضية الرق والدنية »

(٢) مصابيح البرلمان المجلد ٧٤٤ عام ١٨٧٩ ص ٨٣٩

(٣) رسالة « التيمس » من الاسكتندرة بتاريخ ٨ يناير سنة ١٨٨٠

(٤) « التيمس » في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠

مرتباتهم المتأخرة بل ظلوا يعانون ألم التوس والفاقة كما أن صمد فائى الحكومة
! ظفروا بشيء ما^(١) ، وفي أثناء ذلك كله كان انتزاع الضرائب من الفلاحين
مستمرًا هبة لا يتورها مال ولا فتور . ثبت ذلك ما كتبه مراسل « التيس »
الإسكندري في مطلع عام ١٨٧٩^(٢) فقال : « يقول أهل البلد إن الربع الثالث
من ضرائب هذا العام يجي نفس الطرق التي كانت تجي بها الضرائب فيما مضى .
قد يسبب الناس من وقوع ذلك بيزاء ما يسمعون من أن المصريين يموتون على
قوارع الطرق ، وأن أراسى شاسه قد تركت برأ لقتل الأعباء لالة المروضة
عليها ، وأن الفلاحين قد باعوا دوابهم ، وأن النساء قد من حطين ، وأن
أفلام الرهون غاصه بالمرايين يحملون وثاقهم ، وأن الحاكم لا عمل لها سوى
الظرفى صايا غلق الرهون إجابة لطلب هؤلاء للرايين » . وبلغ من فساد الحال
والنيابث الأمور أن هبة أودع الفلاحين وألبنهم جاناً محتج على ذلك كما يؤخذ
مما كتبه المراسل^(٣) اندكرو في يناير فقال « لسبب مبالغاً إذا قلت أن قى
القاهرة الآن مئات من الشايخ يمثل كل منهم قرية من القرى لقد جاءوا
معروضات يسألون فيها تخفيف الضرائب ، وكلهم يعان أنه لا يمكن بقنوها على
ما هي عليه . وجميعهم محتشة أمام أبواب النظارات حيث يتضررون انتظار
فى علوم ورواحهم ومعروضاتهم مكثمة فوق أرض أفلام للمصالح »
كان من الجلى أن لا درام لهذه الحال ؛ وأنها لابد منتهية عاجلاً بفضيحة

(١) لما عجز أحد أفراد العشيرة للدور كار من بل ما طله استولى على امرأة الثالية
وسم على ألا يتركها حتى يسطى حقه ، ولكن الحاكم أرعنه على تركها لأن عمله إذا أقر
« بخل بالأمور البالة التي عسى حقه السمات » ؛ وهو ما قيل بصفة رسمية . مصر رقم ٢
١٨٧٩ (١٠٠)

(٢) « التيس » ٢١ مارس عام ١٨٧٩

(٣) « التيس » ٢٣ يناير عام ١٨٧٩

كبيرة وقد استعمل النظار أنفسهم هذه النهاية . فقد قرروا في ذات يوم من أيام فبراير « إصلاحاً » جديداً سود شىء من المال اللازم لكونيون مايو الذى قرب أظه . هذا الإصلاح هو أن سرح ٢٥٠٠ صابط من صباط الجيش « مضى عليهم ثمانية عشر شهراً لم يتناول واحد منهم فيها مرتباً ما وكثير منهم من يستحق مرتبات عن ضمت هذه للدة »^(١) فكان هذا العمل من النظار بحيلة شمل ألقى في مستودع بارود . قد يتبادى في الإساءة إلى اللوطيين المالكين وعدم الاحتفال بهم ثم يكون ذلك مأمون العاقبة كذاك الفلاحون الجاهلاء للثقتون في مراحى القطر قد يتبادى في استغلالهم دون أن يبدوا أية ممارسة صلبة . ولكن الخطر كل الخطر أن يهان قوم اعتادوا الأسى والنهى ، ثم هم إلى ذلك قوة متمسكة النظام ، موفورة السلاح تشغل في المجتمع مركزاً عظيم الشأن أقدم سادة مصر الأوربيون رغم النصيحة الثالثة التي ، فلما لم يستمر فشقان^(٢) على تسريح حملة عظيمة من صباط أعلمهم لم تدفع إليهم مرتباتهم وكان ذلك دليلاً على ما في وسع هؤلاء السادة أن يأتوه من سرور الحق والفرطنة . وقد بدأ من صلتهم هذه أنه فيما كان حارب والسير رقرر ولسن ناهيين إلى ديوانيهما إذ أحدثت بهما ثلة من الضباط وأخرجتهما من مكينيهما على مرأى جمهور من الناس ، ثم أخفتهما إلى نظارة للالية حيث سجنهما حتى يقطع عامة الصباط فيها أمراً مد أنه لم يكذب نأ هذا الاعتداء الشنيع على إلى الخديو حتى ركب من قصره إلى نظارة للالية وأطلق السجينين وأمر الصباط بالانصراف . فلما لم ينصرف الصباط أمر رجال حرسه بأن يطلقوا عليهم الرصاص ، وعرض إسماعيل

(١) « الخميس » ٣ مارس عام ١٨٧٩

(٢) « الخميس » رسالة من القاهرة ، ١ مارس عام ١٨٧٩

جاءه بذلك خطر عظيم . وأخيراً انصرف القضاء بعد أن وعدوا حسن النظر في مطالبهم^(١)

لقد أحتاج ذلك الحوادث النفوس أيامئذ بإحاحة شديدة ، وكان من غير شك خبر سوء بما سنأق به الأيام . لقد دل القوم على أنه ربما تكن ضعف المصريين في جملتهم — وكل شعب وزراعي ميسر جماعات متاعله بصعب أمام الاستعداد لاطيا كل أو أحياء قتم الجنس المصري ، وإن شئت فعل القضاء للمصريين الذين يستطيعون الوقوف ، بل يعون بالعدل في وجه المعتدين الأوربيين إذا ما اضطرم الناس إلى ذلك . وإن من سوء الكلام أن يمد هذا الحادث وما سمع من سوء مجرد شغب عسكري ؛ فإن ما شعر به القضاء هو ما كانت الأمة تشعر به ، غير أن الأمة لم تكن تستطيع التصريح برغبتها ولا البدء بالعمل بحسبها ملتزمة النظام . ولقد أشاع مراسل « التيمس » الباريسي الذي عرفناه سديد الاتصال بحملة السلدات الفرنسيين ، وصديقاً حميماً لنوابار باشا والمير رفرفر وليس ، أن الشغب إنما كان عن ملأ من الخديو ، وقال إنه يرى هذا على رقية جبرية وصلتته من القاهرة^(٢) . وأيد المير رفرفر وليس نفسه هذه الرواية فيما جد وأعطي انستر بثنت ما شره عنها في كتابه^(٣) من الاتصالات . ولكن هذه الإشاعة لا تقوم على شيء غير ما ظله المير رفرفر وليس و رقية لليو لويتر الترية^(٤) ثم إن اللستر فيقيانه قد فرد عكس ذلك في تقريره الرسمي عن الحوادث

(١) مصر ، رقم ١٨٧٦ (١٨٧٦) من ٢٤

(٢) التيمس في ٢١ فبراير عام ١٨٧٩

(٣) « التاريخ السري لاحتلال البريطانيين مصر » المجلد الثالث من ٤٥ إلى ١٧

ومن ٦١٥

(٤) يذكر للستر ثنت (في كتابه المؤلف المذكور في صفحتي ١٨٣ و ١٨٤) تأييداً لرواية المير رفرفر وليس جهات حراي طشا والتبجح بعد عبده . ولكن عرايا كما يقول هو أنه كان وقت حدوث التنة قائماً في الأنعام . وكل ما يقوله التبجح بعد عبده مجرد تصديق =

كما أن رسائل مراسلي « الشمس » المروفين برفور المومبات حاملة بالغش الشديد لهذه التهمة^(١)، وأن كل ما كتب في ذلك الوقت يدل على أن إسماعيل قد فوجئ بهذا الشعب كما فوجئ به توبلر وولس أحدهما ، وأن إسماعيل عند ما أمر الحشد بإطلاق الرصاص على المصاط كان جازاً غير عارل وليس بعيد أن الضباط الذين قاموا بهذا الأمر لم يقوموا به عن دويته ساقطة ، وإنما أتوه بحسب حواظهم عند ما رأوا عدوهم يقتربان في مركبتهما

ومما يمكن من شيء فقد كانت النتيجة الماحقة لهذا الشعب هي سقوط نوبار باشا ، لقد كان نوبار بطبيعة الأحوال أسعى إلى الحدوث من الأور بين أنفسهم وقد أعين إسماعيل في عهدنا الاعتداء أنه لن يكون مستولاً بعد ذلك عن الأمن والنظام إذا لم نزل نوبار عن منصبه . وهذا أخذ ورد في المسألة أجيبت رده

نقول مردي وطلب على الطي أن كثر الرطلين إما كان يردد الاساعات التي أديت لها بعد وصدفها من غير عيبين بنصا منه لإسماعيل . أما المورود كرومر التي لا يمكن أن يتم بشده الاقتصاد في الطي على إسماعيل ، فانه يعرف « بأن كل ما يقال من أن إسماعيل كان على علم بالفتنة ليس إلا من قبل المجلس والسياسين » . وكل ما يستطيع المورود أن يرى « إسماعيل هو اشراكه الأدنى فيها . (مصر الحديثة المجلد الأول ، من ص ٧٨ إلى ص ٨١)

(١) كتب المستر فيليان غول . « يؤكد أعضاء المديرو أن له بدأ في المؤامرة من أولها إلى آخرها وأن هذا هو السر في منه مع الصلة « فان صبح هذا فان إسماعيل يكون قد خطط لمخاطرة عظيمة قد تفلده مرثته . على أن بلاءه ومظهره في أول أيام الفتنة ، يكادان يفيان هذه التهمة عنه ، في حين أن الرؤس والتمهات المحييين الذين سببتهما السيلة في تسريع عدد كبير من صباط لا يجدون مرتبة ، ولهم في الحكومة متأخرات كثيرة ، لا شك بموافان استيلاء هؤلاء الصباط « (مصر ، رقم ٥ (١٨٧٩) ص ٣١) وكتب مراسل الشمس القاهري يقول : « على الرغم من صلاح رسمي صدر في مايو الماضي ، بطن وجوب دفع المرتبات المتأخرة قد أملت مطالب الجيش إلا أن كل ما فيها دهم أشد عناصر الحكومة خطراً إلى حد من الخط قد يصر من أجلها . ولا بد شيتا قوم المستر فيليان القوم على جههم الخيف في تسريع جيش لم تدفع إليه مرتباته ، لقد كانوا يشككون في وقوع الخطر فلم يترروا شيتا في أمر المرميات ومرحوا الجنود والصايد ، عندئذ حدثت حنة الناس مصر « (الشمس ، ١ مارس سنة ١٨٧٩)

الحديد ، غير أن المستر فيفيان أبلغه « أن قيمة استقالة جولد شخصية ،
وأنها لا يترتب عليها أى تغيير فى نظام الأمور »^(١)

ولكن على الرغم من كلام المستر فيفيان قد اعترى نظام الأمور بعض
التغيير ذلك بأنه كان قد تقرر عند تأليف الوزارة « المسئولة » ألا يتدخل الحديد
فى عمل الإدارة ، وألا يمحصر اجتماع مجلس النظر همه ، وطلب إليه مع ذلك أن
« يمارن » النظر بدليل ما أعلن المستر فيفيان إليه^(٢) من « أن حكومة جلالة
الملك لا تريد منه أن يقابل النظام الجديد بدم أكثر أو قنوط أو كراهة ؛
بل أن يصع كل علمه وقوته وخبرته تحت تصرف نظاره ، وأن يمارنهم بإخلاص
وبألا يخرج عن دائرة اختصاصه الحق » . ومما أحرى أريد ألا يكون
لإسماعيل دى السلطان الأكبر على رعبه صوت مسموع فى إدارة بلده وأن
يستمر مع ذلك باسمه جميع مناسبات النظر الأوربيين حتى يتمكن جله الستات
من إيجار علمهم السافل غير مؤاذين شئ . ثم وقع مهلة عليهم على إسماعيل .
وقد أبى الحديد ذلك بملحة الحال قائلاً^(٣) « إنه إذا كان لا يحظى بهم للبادئ
الأولى بالحكم التام فان المسئولة يجب أن تكون على النظر لا على رئيس
الحكومة » . وبذلك خضع يده من الأمر ووقع سائماً محلاً الحو لنظاره
وجاءهم من بعض الوعود مستوئين بحق أمام الرأى المسمى العام . ظلت الحال
كذلك حتى كانت فترة ١٨ فبراير فأنطوت للنظار خطاهم فى محاولتهم الحكم
بدون الحديد . قال مراسل « التيمس » الإسكندرية على أثر الفتنة المذكورة^(٤)
« لقد كان من الخطأ الفاحش أن يحاولوا الحكم بدون (أى الحديد) . لقد حده

(١) مصر ، رقم ١٨٧٩) ص ٣١

(٢) مصر ، رقم ١٨٧٩) ص ٣

(٣) مصر ، رقم ١٨٧٩) ص ٣

(٤) « التيمس » ١٠ مارس سنة ١٨٧٩

النظار محمد موقع على أوامرهم المالية ، فلاقوا بدل المماومة مقاومة سطية وشمل
الخلل ديالاب الادارة كله . لذلك كان من رأى المستر فشان والير دفر
ولس عند تأليف الوزارة التي أعمت سقوط نو مار ماشا أن يمحلا لإسماعيل نصيباً
مالياً في حكمه بلده ، على شرط أن تظل قرارات عصوى المجلس الأوربيين هي
الطيا كما كانت من قبل . فأدى إسماعيل ذلك ، وعدتد وفق بين الطرفين بأن
أسدت رئاسة مجلس النظار إلى ولي العهد « حديق » وكان شاباً عالياً ليس له لورد
مباي ، وظل إسماعيل مبيداً عن المجلس طسا أعيد تأليف الوزارة الأوربية
على هذا النحوا . نأفة - عماها مرة أخرى

الفصل السادس

سقوط الوزارة الأوربية

كانت نتائج سنة ١٨ فبراير اللادية ما وصفناه في الفصل السابق ، أما نتائج الأديية فقد فاقت هذه كثيراً . ذلك بأن ما قاله مراسل « التيس » من أن صلاح حكومة مصر وقضاياها سان في نظر أوربا ما كانت الكوونات تؤدي في مواعيدها ، كلن يصدق لو أن المصريين دعوا بما قسم لم طائعين مستسلمين . أما وقد أظهر المصريون أنهم لا يجمعون لعصف الأخني إلا إلى حد محدود فقد تبين أن أوربا في الخال أن صلاح حكم مصر وقضائه مما يصيبها لأن دعيتها موفقه على ذلك . ولقد أظهرت القنة لأوربا أن الخطر كل الخطر في العث مصالح المصريين وعواظهم ، وأن استمرار سياسة حملة السدات لا بد علقه بأوخم المواقف مما نرجى أمد ذلك . كذلك هتعت عيون الإبحار حاصه وكان جمهورم حتى هنا الوقت لا يبي . طلقاً عما يجري في وادي النيل في ظل الإدارة اللالیه الممولية القائمة . وأثارت احتجاجاً شديداً من لم تعظمم الروايط الحزبية إلى الرصا بأعمال الحكومة ، فلم يبق رحل من حزب الأحرار إلا هب يفتح على اللقي في استغلال للمصريين من أحل حملة السدات ومن غير مادية ولا إثماني . وليس من العدل والحالة هذه أن ترمى هؤلاء الأحرار بالرياء والنفاق السياسي بحجة ما صلوه بعد ثلاث سنين من ذلك الحين . نعم إن وقوفهم موقف اللارصة للحكومة قد زاد احتجاجهم شدة ، ولكن يجب ألا ننسى أن حلوم من اللتولية للحكومية هو الذي جعلهم يظنون إلى الأمر بميون مجردة عن

المهوى ويصرحون بما يستلج في صدورهم من المواقف نصرحاً جلياً من جميع القبول . وأكبر ظناً أنه لو كان المفاوضون إذ ذاك هم المارصين لجاءت الاحتجاجات من جانبهم كما جاءت من جانب الأحرار ، ذلك بأن الواقع كانت أوضح من أن يتلوى فيها أو تخفى على إنسان . وسها يكن من شيء فلا بد أن الحرب التي كان وقتئذ قائماً على زمام الحكم قد رأى الأمور حلة واضحة ، وأنه لم يمنعه من الجرى على مقصى الشرف والمصلحة السياسيين إلا الغايات التي ارتكبتها باسمه ووزارة حورنبول

ولقد صبح القوم من كل ناحية يطبقون قسماً عاجلاً لعائدة الدين ورد السلطة إلى الحدود لأنه خير هدين كان لا يستطيع تخفيف سحق المصريين ^(١) السادي لكل ذي صين . وفاصت أسير الصحف بوصف يؤس الفلاحين وشفقتهم ، ومع أن التقارير الرسمية قد أكدت أن معظم ذلك « إشاعات » مبالغ فيها كثيراً فإن الدين كانوا إذ ذاك يحصر وصموا الجماعة وصفاً بمت الكاد وأعلنوا أن القوم « أصبحوا مجرد أشباح » ^(٢) فيما قاله السير جوليان حول سعيد ، وقد أصبح سد من دعاة الاحتلال ^(٣) ، من حطة مؤثره ألقاها في البرلمان « إن القروض التي يحاول ذلك السبد (السير رفرز ولسون) أن يزدى عنها فائدة قدرها ٧ ٪ لم تؤخذ وفق قيمتها الاسمية . ونحن إذن نساعد على لقاء فائدة فاحشة يجب على الحكومة أن تسعمل نفودها في دفعها سد أن رأيت ما حل بالفلاحين من اليأس البالغ » وقال مراسل « النيس » الإسكندري في كلامه على الناحية السياسية من خطة السير رفرز ولسون ورملائه « إن مجلس البطار يستند بالأمر دون

(١) انظر ملاحظته « النيس » الاقتحابة في عدد ٢٦ مارس عام ١٨٧٩

(٢) من كلام الكولونيل ألكندر في مجلس السوم (مصابيح البرلمان) العدد ٢٤٤ عام

١٨٧٩ من ٨٣٨)

(٣) مضاعف للبرلمان . العدد ٢٤٤ من ٨٤١

رئيس الحكومة التي منع عن حكم بلاده ، والاثارة تنتقل شيئاً فشيئاً إلى أيدي الأوربيين ، والنائب المالية مقلته في وجود لمصريين ، مع أن مصر ، بها بلغت بها الحال ، ملك للمصريين والحدود مديهم التي يخدمونه ويحشونه ^(١) على أنه لم تكن أوروبا وحدها التي أيفظت حراة الصايط من سبائها . فمصر أصلاً كانت كذلك لقد رقت الفتنة في جو مغم بالسط والتدسر فكانت كشلة من نار وقت في مستودع بارود . فلا تسبل عما اجتثته من انفجار مستط المصريين السكين في صدورهم على هيئة مظاهرات واجتماعات للشايخ والأعيان والملاء أقر قيم استحصال قضاء النظام القائم وخرجت منها وفود إلى الحدود تقدم العونة في راعه مع سادته الأوربيين ونطلب أن يكون للأمة يد في حكومة البلاد ^(٢) ولقد ذكر فيما بعد في التاريخ الرسمي لهذا العصر أن هذه الحركة قد دبرها إسميل يوم العالم أن الانقلاب الساسي الذي أخذ يستد له لم يكن إلا عملا دفته إليه قوة الشعور القوي العام وصنطه ^(٣) ولكن الذي يجب له أن ماصري هذه الحركة من رجال الحكومة وغيرهم لم يعرضوا بشيء من ذلك في ثلاثة الأشهر الأولى من عام ١٨٧٩ وهي الأشهر التي كانت الحركة تستجمع فيها قواها . وبما يجب له أيضاً أن أول من أثار هذه النهضة هو الرجل الذي حلف السرفيقان في القاهرة وأنه قد أثارها في الوقت الذي رأى إسميل فيه أن قد آن أن يرسل على أعبائه القوى الوطنية التي اجتمعت حوله من نقاد ، فسها ألا ليس اتهام إسميل بأنه مدبر تلك الحركة بأصدق من اتهامه بأنه مدبر فتنة

(١) « التيس » ٢ مارس عام ١٨٧٩

(٢) مصر ، رقم ٥ (١٨٧٩) ص ٨٥ ، ٢٠ وكذلك « التيس » رسالة من الاسكندرية

٢٠ مارس عام ١٨٧٩

(٣) « المورد كرومر » « مصر الحديث » المجلد الأول ص ٨٥ ، ٨٦

١٨ فبراير - في كلا الحادتين لم يرد إسماعيل على أن استعاد من أمور واقعة ،
وعمل ما يصله كل من يكون في مثل موقفه

لو ان الأوربيين الذين كانوا يدرون شؤون مصر قد أوتوا مثقال ذرة من
الإنسانية ، مستغفر الله بل من السياسة ، لحولوا تيار هذه الحركة الوطنية إلى بحرى
مأمون العاقبة ودفروا البلاد كل ما كانت تدبره من أخطار ، ولم يكن ذلك
الكلفهم أكثر من أن يردوا قائمة الذين إلى الحد المقبول ويتعبروا بنواب الأمة
على تجديد نظام البلاد ماليا واقتصاديا ، إدا لأقاموا من فورهم مصالح اللادين على
أثاث ثابت عبر مرعع ، ولجعلوا عودة استداد الخديو القى كانوا يمدونه بمو
رأس البلاد كله ^(١) أمراً مستحسلاً ولكن كلا هذين الأمرين لم يكن مما يرتب
ساده مصر الأوربيين فأما عقد مجلس نيابي مصرى فكان أمراً لا سبيل إلى
النظر فيه لأن مصر الدستورية تقضى القضاء المبرم على ما كانت إنجلترا وفرنسا
لا تزالان متاهة لمصر من السياسات الساسة . وأما نقص فائدة الكو بونات
تقد كثرة الأحاد والارد ، وكان للسرة فيفيين حاصه ميالا إلى تعبد هذا
الاصلاح الأساسى ^(٢) ورأت لحس التحقيق القول الذى ظلت توالى احتماها
بعد صدور تقريرها الأول أن لا بد من تعبد هذا الاصلاح عاجلا أو آجلا . بل
أشبع أن السردفرد ولسن نفسه وضع مشروعا لتقص قائمة اللدين إلى ٥٢٪
حتى عام ١٨٩٠ أو إلى ٥٪ حتى عام ١٨٨٦ ، ^(٣) ولكن كل هذا الأخذ والرد
وكل هذه المشروعات لم تخصص إلا عن مشروع جديد عام برى إلى نقص
نقبات الحكومة قعماً حديداً وموضع أنواع أخرى من القرائب وكان أول

(١) لا وائى للزائف على هذه التهمة

(٢) « التيس » رسالة من الاسكندرية : ٢٦ مارس عام ١٨٧٩

(٣) برية روتر المنشورة في « التيس » ١٠ مارس عام ١٨٧٩

مباد هذا المشروع قصر للرف السوي الخديو وأسرته على ٣٠٠,٠٠٠ جنيه .
هذا علما أن الخديو وأسرته حرموا كل أملاكهم الطبية حتى آخر دابة وآخر
عجلات ، وأينا أن هذا المبلغ ليس من الأرباحية والسخاء في شيء ^(١) . ومع ذلك
يمكن التنازل عن هذا الأمر . لقد كان شرا منه مشروعهم الذي يقضي بفرض
ضريبة على الأراضي للفروقة بالأراضي المصرية . هذه الأراضي كانت في الأصل
أراضي فلاح ورعها الولاة السابقون على أناعهم الذين كانوا يشبهون الأمراء
الإقطاعيين ، ورعوها عليهم على شريطة أن يصدقوها وأن تمنى من الضرائب
إعفاء تاما دائما . قد تكون هذه المبه حكمة أو سفاهة عدلا أو ظلما ، ولكنها
مما يمكن من أمرها لا يمكن الرجوع فيها بأمر خديوي عال لاسيما إذا كان
ذلك الأمر من إملاء أجاناب أموره لمصلحة أجاناب وباسم اليهود « المقدسة »
التي قطعتها الحكومة على نفسها . وأن منهي الوقاحة أن يطلب إلى الخديو أن
يجل جهوده لأمة حتى يبي : « الأ- بي » ، وأي أ- بي ! الله اعترف بذا لا بكل
صراحة أن ذلك الأمر معناه « مصادرة حقوق الملكية » ^(٢) . من جاب قوم لم
يكفوا عن التذلل وجوب احترامها عندما اتفق أن كانوا هم أحجب هذه الحقوق ،
ولم يتغير ذلك الاعتقاد إلا بحددين

ونما يتصل اتصالا شديدا بهذا « الإصلاح » مشروعهم الذي كان يقضي
بإلغاء جميع الالتزامات التي نشأت عن قانون القابلة بذكر التاري أن هذا
القانون كان يعنى ملاك الأراضي الزراعية من نصف الضريبة للفروقة عليهم
إعفاء دائما على أن يؤدوا للحكومة في أجل معين ستة أمثال هذه الضريبة

(١) وقد زادت لجنة التحقيق برأيها لليهود على اقتراحها هذا للبلغ قوما . « لا ريب أن
جز الخديو لم يسأل أن يكون مربيه فوق ما ينبغي في الوقت الذي يطلب فيه (ك القائلين
صعيات جديدة (١)) « تحرير عن النظام » الخ ص ١٢)

(٢) هذا هو القبط الذي استعمله مراسل « النيس » القاهري ، ٢٤ يناير عام ١٨٧٩

فلآن قد اقترح الرجوع في هذا الإلغاء بمحة أن نحو نصف ال ١٧٠٠٠٠٠ ر جنيه التي ذكر في الغزانية أن الملاذ دضوها عوجب هذا القانون ، لم يدخل خزانة الحكومة ، وأن المندوب علوة على ذلك لم يكن يسوى الوفاء بهذه . عن لا نستطيع أن نحقق من صحة هذا القول الذي كانت لجنة التحقيق القول معبره . غير أن الذي سبب له الإضرار أنه مد مضى عدة سنوات من ذلك الحين ، وسد أن أنش قانون القابلة صلا ، سئل اللورد أدمنت قمروريس وكن وزير الخارجية البرلاني إذ فلك عن الأسباب التي بي عليها المبر دفر ولس قوله إن مسلم ال ١٧٠٠٠٠ ر جنيه لم يدخل خزانة الحكومة ، فأجاب بمداحة إنه ليس من سبب يحمل على النظر بأن قد دوع حقيقه ما يقرب من هذا للمبلغ^(١) . وفي الوقت نفسه كان مراسل التيمس الإسكتلدي يكتب إلى صحيفته عن « نلبالم الطائفة التي قدمها ملاك » ويطلب أن يعرضوا عنها بمحد وسعاه^(٢)

وكان آخر مشروعاتهم مشروع يظهر أن وأصمه الخادق هو للسبو لمنير كان هذا المشروع يرمي إلى وضع نظام للاعفاء من السخرة نظير مبلغ مسلم من المال يؤدي إلى الحكومة . وكان البرص من هذه المكرة التي سمعت بها مد في عهد اللورد كرومر ، أن تعرض السخرة على الطلقات للصورة الحال سواء أكل ثمة ما يدعو إلى ذلك أم لم يكن ، ثم يعني من يراد تحريم من

(١) مضاظ البرلان ، المجلد ٢٧٦ طم ١٨٨٣ من ١٤٧٣

(٢) « التيس » ٢٩ يناير طم ١٨٨٠ وخوله للترمان في كتابه للد كور آخاس ٤٤ : إن مشروع ... إلغاء نظام الطائفة التي لو تم لكفى سناء مصادره أرض تبلغ قبلاً نحو خمسة عشر مليون جنيه ، قد اضطربه فكر كل ملك ، واعتقد الناس أنهم قد ينام على يد الناظر الإنجليزي أسوأ مما ظلم على أيدي من سلوه « أما اللورد كرومر فيستخ (في كتابه للد كور آخاس من ١١٧ وما بعدها) قرار إلغاء البراميل القابلة ، وما أشرفاً إلى أن تعرف على كان اللورد يخف هذا الوقت لو عمل في أميرترا ما يشبه هذا العمل ؟

شجرة نظير البديل الذي يذمونه . ذلك نوع منسوب من أنواع السلب
بالاعتصاب وود يكون خير مثال للطرق التي سلكتها الوزارة في الوصول إلى
أغراضها^(١)

كل متوقفاً أن تقوم قائمة الطبقات للوزارة عند سماعها نأ هذه
الإصلاحات للرسم ، وأن تذكر لأول مرة أن مصالحها ومصالح الطبقات العليا
مرتبط بعضها ببعض أتم ارتباط . لذلك رأى إسماعيل أن قد قامت صاعه العمل
إذا كان لابد من عمل ، وإلى القاري ما قام به . كان محمد علي أنشأ مجلساً من
المشايخ والأعيان يجتمع من حين لآخر ليمد الخديو برأيه في أمور الصرايب
الجديدة ونحوها ، وكان أعضاؤه ينتخبهم في الظاهر أهل البلاد ، أما في الحقيقة
فالحكومة هي التي كانت تعيهم . ولم يكن لمؤلاء الأعضاء من الاختصاص
والشجاعة ما يجعلهم يمثلون الأمة حق التمثيل . هذا المجلس قد أنشأه إسماعيل^(٢)
عام ١٨٦٦ ، واجتمع في عهده كله ثلاث مرات . وفي الوقت الذي عن قصد
الكلام عليه عزم إسماعيل بموافقة العلماء والأعيان على تحويله إلى مجلس يابى ،
وذلك بتوسيع اختصاصه وزيادة عدد أعضائه وسمح أهل البلاد ما يقرب من حق
الانتخاب العام . ولما كان المجلس إذ ذاك في دور اسقاده الثالث لم يكن يحتاج
إلى شيء . فبعد هذا الشروع سوى بلاع ملائم الحال ، وأمر بإجراء الانتخابات
التكليفية . على أن المجلس النيابى لم يكن مقصوداً لنفسه ، بل ليكون سداً إلى
أمور أخرى هي تأليف وزارة وطنية مسئولة تحمل محل الوزارة الأوروبية ، وإصدار
قانون مالى جديد مثل الأمر العالى الذى صدر لتوشن وجويير . وكان أهم ما
هذا القانون المالى إزال فائدة الدين الموحد من ٧٪ إلى ٦٪ وأداء ٥٥٪ من

(١) انظر الفصل السابع عشر من هذا الكتاب

(٢) عند أن وصفت القاري في هذا الإصلاح في كتابه المذكور أعلاه من ١٢٣

م : « سيجتر الخلف اسم إسماعيل محروف حمية على أول وثيقه للمرة تحت اسم الحديثة »

الذين السارة تقدماً وأداء الباقي في السنين ونصف السنة التي تعقب ذلك ، ثم تعيين ٢٠٠٠٠ ر. ع. جنيه^(١) سنوياً للشؤون الإدارية

كل هذا المشروع ولا يزال موضع الاستهزاء الشديد من أضر بمصالحهم ، فقد وقع في النفوس وقتئذ أن النوبة الدستورية الفخائية التي انتابت إسماعيل لم تكن إلا مناورة ماكرة يقصد بها التخلص من الورلة الأوربية ودرتجاع سلطة التدبير الفردية بعد مرور ما يدعى مرزوق من الزمن ، كما أن القانون المالي قد عد حذافاً وتهوياً ، وأن الفرض منه هو التهيئة المؤقتة لتأخره الثانيين ، وأنه فيما عدا ذلك مستحيل التحقيق^(٢)

نحن آحر من يبرو إلى الملوك الصدوق والإحلام فيما يسمونه شعوبهم من النظم النيابية ، بل نحن نرى أنهم على الإطلاق أصد من أن تغل فيهم هذه المعائل . ولا نعلم منذ أيام الملك جون^(٣) حتى وقتنا هذا ملكاً منح شعبية دستوراً دون اضطراب شديد ودون أن يلقى منه الرجوع فيما منحه يوماً ما . ولقد عبرت التيمس عن هذا المعنى بعد بضعة شهور من الوقت الذي تتكلم عليه فقالت^(٤) « كم من الأمراء الأوربيين الذين خلقوا لذكوروا مطلق التصرف من وصي بأن يتخطى عن تلك المسكاة وأن يشغل مكانة مشواصه هي مكانة الملك المطلق في ملاحظة فحسب ؟ كثير من هؤلاء الأمراء من وعد بتغيير نظام حكمه ولكن قليلاً منهم من أنجز وعده » . على أن الذي يحدث عادة في مثل هذه الأحوال هو أن الملوك بعد أن يقيموا لشعوبهم مجلساً نيابياً لمص المخلص من صواب عارصه

(١) « التيمس » رسالة من الاسكندرية ١٩ أبريل عام ١٨٢٩

(٢) انظر كتاب القورد كرومر للذكور آفا ص ١٠٥ وما بعدها

(٣) هو الملك الذي دفع بسفه وحرره الأمة الإنجليزية إلى الثورة عليه وإزالته احترام حوفا وإعطائها (عام ١٢١٥) مروجاً بذلك . وهذا للزمن بعد أعظم أس انريه والإنجليزية السياسية (التيرجان)

(٤) ٢٧ سبتمبر عام ١٨٢٩

لا يلبثون أن يروا أنفسهم أمام خصم عنيد يساحطهم الحرب ثم ينتصر عليهم آخر الأمر . وذلك ما كان يحدث من غير شك في الحال التي تشكل عليها . يدل على ذلك ما كتبه مراسل التيمس الإسكندري^(١) على أثر انعقاد مجلس شورى النواب الجديد فقال « إنه في ظاهر أمره مجلس نواب ولكن طريقة التشريع الرسمى المصرية هي وحدها المعمول بها ، حتى أن المرشحين الرسميين لا يتاحرون في الانتخاب لحسب ، بل فيما أذكروا لا ينفسهم في دوائرهم مناص . ولكن مع هذا كله فإن لكل حكومة نيابية بداية ، وإن برلمانتا لم يكن دائماً مستقلاً استقلالاً تاماً . على أن مجلس شورى النواب المصرى قد أظهر فائدة عظيمة في مناقشة مشروعات الإصلاح الزراعى وتوسيع نطاق الأعمال العامة »^(٢)

وبعد قليل من ذلك الوقت أى قبل الانقلاب السياسى نفسه استطاع مراسل التيمس القاهرى أن يكتب إلى صهيته عن مجلس شورى النواب أنه قد أثبت فائدته في وجه آخرى ويسرع^(٣) بأن « مجلس شورى النواب لم يعد مريضاً للاستعزاء ، وأن أعضائه قد أظهروا أدلة كثيرة على حياتهم واستقلالهم ، وأن ليس آخر هذه الأدلة ما قلناه شأنه . فقد ذهب رياض باشا مانتر للباية منذ أيام إلى المجلس ليعلن رسمياً انتهاء دور انعقاده ، فخطب النواب خطبة لطيفة رقيقة موه فيها بجداتهم وأشار إلى انتهاء واجباتهم كلها . ولكن رياضاً قد عجز عن أن يحدو خطو أوليفر كرومول^(٤) وأبى المجلس أن يرفض ، وقام أحد الأعضاء

(١) « التيمس » ١٥ أبريل عام ١٨٧٩

(٢) « قرون هذا بما كتبه ماك كوت في « مصر كما هي » في مجلس من ١١٨ » فقد أنصروا (أى النواب) أكثر سخطاً وكم الآن دليل على مدى سياسة مصر الماخلة »

(٣) « التيمس » ١٩ أبريل عام ١٨٧٩

(٤) هو قائد الجيش الانجليزى في عهد الجمهورية والحماية (١٦٤٩ — ١٦٦٠) واستند نزول الحكومة في هذا العهد . وقع خلاف بين البرلمان البروف بالبرلمان الطويل وبين الجيش طلب كرومول إلى أعضاء البرلمان الانضمام ليجل يحل محلهم أعضاء آخرون فأبوا . فما كان منه إلا « سلو لك دار البرلمان وسه فريق من الجند وأخرج الأعضاء بالهوة وأهل البرلمان (البرلمان)

خطيباً فرفض تحية رياض الختامية وصرح بالبيان عن بقية المتدوين أنهم على عكس ما قال رياض ناشأ لم يسألوا سعد شيئاً ، وأن أمامهم علا كبراً هو مراقبة الوزارة ؛ وأهم من أجل ذلك بأنون الارضاخ . وقد أيد الخطيب ملاؤة كلهم كما أيد الأعلف في طلب النفس عربيل خطيبهم ميرابو في بعض المواقف المشهودة^(١) . وعلى ذلك لا يزال مجلس شورى النواب المصري يقف إجماعه ، وهو الآن يقشدد في وحب حصوع التطار الأجانب والمصريين لإرادته وجعلهم مسئولين أمامه عن أعمالهم . فالأعضاء في الواقع ينوون تحويل الحكومة المسئولة اسماً إلى حكومة مسئولة فعلاً »

من هذا يتضح أن مجلس النواب المصري الذي أوجده إسماعيل لم يكن على علاه أممكة كما صوروه . ولقد قالت التمس نفسها في مقلاً^(٢) الافتتاحي بعد الاخلاب السياسي « ربما كل كثير من الأعضاء صناع للخدو ولكن مهما تكن طريقه انتخاب هته نايه فلا بد أن تحصل هذه الهيئة على ثيء من الاستقلال عند ما تعمل بمجتمعهم . ويظهر أن مجلس نواب مصر لا يشد عن هذه القاعدة » والخففة أن ما يقوم به المؤرخون الرمحيون من تصوير الأعيان والطاء

(١) عند ما احتلت أحوال فرنسا قبل الثورة الكبرى عند الملك لويس السادس عشر مجلس الأمة برسائل في مايو عام ١٨٧٩ . وكان هذا المجلس مؤلف من مندوبين عاون الأعيان ورجال الدين وطله الشعب . فاحتلف مندوبو هذه الأقسام في الطريقة التي ينبغي في التصويت . وأخيراً اتفق نواب الشعب تحية من طلب النفس وأقسموا فيما بينهم ألا ينصرفوا حتى يصعوا قريبا فسناً وأقسم إليهم حتى الأعيان ورجال الدين . فخلت تلك وجره عاقبه اتحاد العناصر الثلاثة وحاولوا مع ذلك . فخلت تلك الجمع خطة نعى منها نواب الشعب من التمرس لاختارات الأعيان ورجال الدين ثم طلب كل كل طريق الاعتراض إلى مكانه الخاص . فانصرف الأعيان ورجال الدين ولم ينصرف نواب الشعب . فجاء كبير أمماء الملك إليهم وقال لهم . « إنكم تصعوا أسر الملك » فأجابه ميرابو أحد قادة نواب الشعب قائلاً « إذهب وقل لي أرسلاً إن هذا بأمر الشعب وإلا لي يرح مكاناً لا بعد البيوف » عندئذ سلم الملك خطاباً لمرابو (المرجى)

(٢) « الخميس » ١٩ أبريل عام ١٨٧٩ ، نقله الافتتاحي

يعبرهم من الطغانات المصرية الزاكية في ذلك الوقت في صورة آلات في يد إسماعيل مسخرة لأمره وفاقدة الاستقلال الخلقي والفكري ، لمن قيل البعث بالخصائيق التاريخية وقشورها قد يكون النواب محكم الظروف مستعدين للانتقاد لإسماعيل وساعدته في رفع النير الأوربي عن بلادهم ولكنهم مع ذلك كانوا يخشونه لأنه كان على شفاقتهم وملاهم ، وقد بلغ بهم الأمر بعد الانقلاب السياسي أن فكروا في عزله^(١) . ومما يدل حفيظة على مبلغ كره المصريين له أنه لما عزل وأخرج من البلاد لم يرفع صوت واحد بالدفاع عنه ، بل أسر كثير منهم في أعينهم الشائعة . ينصح من ذلك أنه ربما كان خطر انتقاد إسماعيل على النواب الجديد آلة لتعيد ملكه فانه كان من السهل على أوربا أن تدفع هذا الخطر بأحدها جانب النواب الوطنيين واستعمال نفوذها في تقوية دعائم الحكم النيابي الصحيح ، ولكن ذلك لم يدخل قط في حسابها ، لأنه لم يكن شيء أبعد عن تفكيرها من حير للمصريين وسعادتهم

ذلك ما نقوله عن مجلس شورى النواب ، فإذا ما انتقلنا إلى الكلام على مشروع إسماعيل المال لم يحل كلامنا من ضعف في الحجة ووهن في الدليل فان ما أراد إسماعيل القيام به كان لا يزال فوق طاقته على الرغم مما اقترحه من نقص فائدة للدين ثم غير معقول أن يستطيع أداء ٥٥٪ من دينه السائر قديماً على الزعم من أنه كان يوجد عند آل رشيد مبلغ يريد على مليون جنيه ويمكن أن يؤدي به بعض هذا الدين بيد أننا في الوقت نفسه سمعنا أنه مدسوسة من ذلك عدد قص من السندات والبول الأوربية معها فائدة الدينون يقدر ١٪ ورأوا أن في مقدرتهم الحصول على حقهم ونظم كذلك فيما يتعلق بالدين السائر أن

(١) وقد اعترف مرابي باشا لصتر بكت أنه كان ينوي عزله إسماعيل بل قتله منه بهرام
عام ١٨٧٦ (« التاريخ السري » ص ٢٨٢)

كار الملاك قد اكتتبوا لاسماعيل^(١) قداً عما لا يقل عن ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، وأن كثيرين منهم قد أمدوا دعوتهم في رهن أملاكهم لتقضى قرض حديد^(٢) . ربما كل ممكناً تنفيذ مشروع إسماعيل بشئ . من الجهد وبشرط أن يراقب تنفذه مجلس شورى النواب لا الحديرو . ولدينا من الأسباب ما يحملنا على الظن بأن الطغاة العليا المصرية ، مد أن ينزل هذه التصحيحات لتحرير بلادها من كابوس السيادة الأجنبية ، كانت لا تسمح للحديرو بالرجوع إلى نظام القديم ، بل كانت تقيده وتعمل على الوفاء بالعهود التي قطعتها مصر على نفسها . ولكن ذلك مارفتته أوروبا مقدماً قصد صرحته باستعانة وجود مجلس نواب ، وبأن المشروع المالي حلم من الأحلام ، ورفضت للمشروعين باحتقار وازدواء .

يجدر بنا في هذا المقام أن نشيد ذكر رجل لا نقول إنه كان يميل بحال إلى التصحية بمصالح الأوربيين ، ولكنه كان من نزاهة الخلق وبعد النظر بحيث رأى أن سياسة السهرورفرز ولن لا تحلقة منتبهة بنكة أو نورة عامة . ذلك هو الفصل البريطاني العام المستر فيثيان كثيراً ما ظهر هذا الرجل في قوله وعمله من حيث هو خادم لحكومته كأشد الرايين قسوة وألد أعداء الحكومة المصرية خصومة . ومع ذلك فإنه كثيراً ما كان يشع تقاريره الرسمية بتحذير أولي الأمر في بلده من أن يفرقوا في زرع القوس ، ويشير إلى حال الحكومة المصرية التي أصبحت لا تطاق . ولقد احتج في أبريل عام ١٨٧٨ ليس بسد ، على ما كان يتخذ من الوسائل في جاية الضرائب من الفلاحين لأداء للكوونات . وكثيراً ما ألح في وجوب تأجيل الدفع وقص قائدة الدين^(٣) . من أجل هذا كله كان

(١) = القيس ، رسالة من الاسكندرية ، ٢٧ مايو عام ١٨٧٩

(٢) = القيس ، رسالة من الاسكندرية ١٩ أبريل عام ١٨٧٩

(٣) = القيس ، رسالة من الاسكندرية ٢١ مارس عام ١٨٧٩

لستر فيقيان مبغضاً إلى السير رفرز ولسن وأصحابه الذين كانوا يرون فيه رجلاً كثير التطفل جهم الغلب مع الخيال^(١) وقد عارض المستر فيقيان أشد المعارضة فيما رآه النظار الأوربيون من أنهم يستطيعون أن يحكموا مصر وحدهم ويستسوا عن إسماعيل حظه ، وكثيراً ما ألح في آب يكون لإسماعيل يد في الحكومة والأجمع من حضور مجلس النظار . وكان أسمى الأشياء إليه مشروع السير دير ولسن الأخير . ويلوح أنه هو والسير رفرز ولسن قد بادلا قولوس الكلم من أجل هذا المشروع الذي يمس حقوق الملاك ومن أجل إصرار السير رفرز ولسن على عدم نقص فائدة الدين . غير أنه من المستحيل أن تعرف ما تار من الرسائل بين الوطن من جهة وبين الحكومة الإنجليزية من جهة أخرى . ويمكن أن نقول إن الحكومة أخذت جانب السير رفرز ولسن واستندت المقر فيقيان في ٢٠ أبريل عام ١٨٧٩^(٢) واستقبلت به استاذ (والسير فيما بعد) فرنت لاسل وهو رجل لا يقل عن السير رفرز ولسن استعداداً لخضعة حملة السندات^(٣) والآن وقد أظهرت الحكومة البريطانية استنتاجها المسر فيقيان برهاناً

(١) ولستر فيقيان هو الذي يسميه اللورد كرومر غزوة : « القنصل للتفنون » الذي يكرهون القول في إزهاق الفلاحين من أجل حملة السندات (« صر الحديث » المجلد الأول من ٨١)

(٢) إن الرسالة التي بحث فيها السير رفرز ولسن للمستر بنت (« التاريخ السرى » ص ٢٨) والتي ذكر فيها أسباب سقوط فيقيان نظرية الخائفة . قال فيه السير رفرز ولسن : (كان كروي فيقيان أكبر الظالمين على تدهور النظام الذي أمر بالمحافظة عليه غموراً لم يكن من الممكن . لقد انضم لسير فيقيان إلى الخديو دفعة واحدة ، وكان ذلك ناشئاً عن الخد وتمرور وقتها كاه) فإن ذلك أيضاً مضطرب البرهان المجلد ٢٤٤ ص ١٨٧٩ من ١٩٦٦ و ١٩٦٢

(٣) يذكر اللورد كرومر في كتابه للد كور آتما ص ٩٦ بأن السير فرنت لاسل قد أمر بأن يكون السير رفرز ولسن كل المحاورة في سؤونه مع الخديو « ويقول لنا كيف في موضوع آخر بعد أن فصل القول في وصف الهيئة القومية التي كانت إذ ذاك « قبل ميلاداً إلى سبب الفلاحين الأجانب » « إن الحكومة البريطانية قد أخذت جانب الفلاحين المصريين » ص ٩٤

جليدياً على مظاهرتها الفير دثور وليس وخططة القاسلة على كل من تناوثة قد
عن لهذا المالى العظيم فحاة أن يعل إبلانس الحكومه المصريه وناحيل كويون
أبريل شهر أكاملا . ذلكم هو التفتد الذى قدم مصر ليظم مالىتها فاتهمب الأموال
باليمين والشمال ولم يقلت من محاله لا الفلاح ولا الخديو ولا أسرة الخديو ،
وأضاف إلى ديون مصر ديناً جديداً من غير أن يحصف الصب القديم أو يلغى
حرمه واحده^(١) ، واستقصى دقائق الإدارة بحثاً ونقياً ، وأظهر للدلا غير
الحكم الوطنى — هذا هو صلب بعد أن بولى شؤون مصر وتصرف فى جميع
حوادثها حولين كاملين ، أن مصر عاجزة عن الوفاء بوعدها ، وأنه يجب مقاضاتها

(١) ما أصبق ما يقوله المترجم فى كتابه المذكور آخراً من ٤٤ : « إن سنة الملايين التى
قدمها آل رشيد قد ذهب معظمها لبد حاجات ماسة عاجلة ولم يعبض ضريبة واحدة ولا ربح
من الأعمال تكلف واحد . بل على العكس ظل حكم الكرياح قائماً فى القرى أشد مما كان ،
ومما زاد من الزرع . » مع الأراضى . ما رأينا . » لقد عدوا ذلك مغللة
لوطاة الضرائب

وأرسل قنصل السويد فى القاهرة إلى حكومته تقريراً ملئاً عن الحالة التى فيه : « إن
الطريقة التى اتبعت حتى الآن فى حل للمعكلة المالية تشكلت نفس الطريقة التى يسها الايبان مع
حائى خاص لما نعت فى حل انتصف مصر عما استدانته من الاموال أو لم تنضع وعمل
يسحق المظف أولئك المائتون الذين أقرصوها أموالهم بربا فاحش وبالوا من الأرباح المظانة
ما عاد عنها بالتفكر أو لا يستظون فإن واجب مصر أن تفي بجهودها . ولكن ليس من ذلك
أن تحسى على أهل مصر إرماء لغائبين . ليس من السهل أن تشد الأحبال وبمفكومة شونا
واحداً ، فتحل كامل الفلاس بالضررائب المادحة وبمجاز لغائبين أن يصرفوا فى الفلاح وأرسته
الحصول على ما يرضيهم ، إن مصر الآن أشبه شىء بمضقة كبيرة يديرها الناسون ولكن مع
هذا الفارق الكبير وهو أن الغائبين طاعة بغيرهم أنه لا بد من إعطاء موارد الضريبة حتى يحصلوا
على أموالهم . أما فى هذا فلا يفكر الايبان إلا أن تسلم الأموال طيباً أنه على من الإياه
يستعمل عليه أن يحدد حيث لم يروع (إن الاحكام المعاصرة على الحكومة باقية لم تقعد
والرؤسيتين بتاسون آلام الرؤس والفقراء لأن من ساهم لم ينعهم شدة شهور عند وكل من
متبع تابع مطلق ودولاب الإدارة واقف ، كل معاً معمة إلى الذين يجب أن يدفع قلى كـ عى .
وأن يكون له نظام الأول (مصر رقم ٢ عام ١٨٧٩ من ١٧٩ و ١٨٦ وما بعدها)
كذلك كل حكم اليهود الأجانب !

حث يقاضى المفلسون ! أى شهادة بالعدم والفاقة هذه ! وأنى استنارة لحفاظ
 المصريين الذين سيقوا كما تساق الأعنام وسيبوا كل خشف وهوان ! فهل عجيب
 إذا على القدم في عروق المصريين عند ما دبح قرار ماطر للابية الأور في باعلان
 إفلاس الحكومة المصرية ! أهذه عاقبة سيطره أوربا على الحكومة المصرية ؟
 أم أحسن هذا استرفت دماء المصريين ؟ وماذا يصير لك المستقبل يا مصر بعد
 ذلك ؟ لا شيء سوى استئناف زيادة الضرائب وصيق الأور بين الخناق على
 أهلها . وقد قلّم نكد سطن هذا القبر حتى كثفت مذكرة وطنية طالب فيها
 عمل الأجنبي الوقع ودرست إلى الخديو . وقد وضع على هذه المذكرة سبعون من
 العلماء بينهم شيخ الإسلام وبطرك الأقباط وحكام اليهود ، كل نائب عن طائفة
 ووقع عليها كنكك ستون من الباشوات وستون من البكوات وأربعون من
 الأعيان وعدد عظيم من صباط الجيش ^(١) . بهذا المستند دعا إسماعيل في
 ٧ أبريل بمثل الممول الأجنبية وأعلن إليهم عزمه على تأليف وزارة وطنية وسن
 قانون مالي جديد . وكتب في الوقت نفسه إلى الناطرين الأحدين باستقالة توبيق
 باشا وإعزامه — أى الخديو — الاستمنا عن حثمتها . وأصدر أمراً طاب إلى
 شريف باشا المعروف بميله الدستورية كانه فيه تأليف وزارة جديدة ، وبما جاء
 في هذا الأمر أن « السير الخدي كانت عليه التنارة السابعة . . . » ^(٢) كان على
 غير رضا الله والأهالي حتى نشأ عنه اضطراب وعبور سرى في جميع القارب
 وحركها وكانت قبل ذلك في غابة الهدوء والسكون « وأن « النعجة التي حررها
 ناظر المالية وأظهر بها أن القطر في حالة القدم وأبطل العمل ثقتي القوانين المتبعة
 وتجاري بها على الحقوق النانة كانت سداً لتسير قلوب الأمة ونفورها من هتة

(١) « اليس » رسالة من الاسكندرية ١٩ أبريل عام ١٨٧٩

(٢) « اليس » رسالة من الاسكندرية ٢٣ أبريل عام ١٨٧٩

النظارة كل النفور « وجاء في آخر هذا الأمر أن أعضاء النظارة الجديدة
 « يكلمون بالمسئولية لدى مجلس الأمة الذي سيجري انتخاب أعضائه وتعيين
 مأموريته بوجه كاف لقيام بتأدية ما يلزم الحالة الداخلية ومردود الأمة نفسها »^(١)
 هذا هو « الانقلاب السياسي » المشهور ، وما أعرب لفظ « الانقلاب
 السياسي » لها^(٢) لعل يُدعى الأمة وكان يرى إلى إقامة وزارة وطنية دستورية
 على أنقاض عصبة من السياسيين الأتباع . لقد أفرد المؤرخون المتأخرون في
 كتبهم صفحات كثيرة لعامة بيعة هي تشويه معنى هذا الانقلاب ، وذلك
 لمسوحوا ما انتعشت به أوروبا بالتمسك من انقلاب سياسي حقيقى . ولكن سنرى
 أن معاصرى هذا الحادث أصلوا في شأنه حكما يختلف عن حكم هؤلاء المؤرخين

(١) ليست هذه القديسات من رجتها ولكنها من صخرة الواقع المصرية ، علة ١٢ أبريل
 عام ١٨٧٨ (الترجمان)
 (٢) انظر الفصل السادس من كتاب الورد كرومر المذكور أعلاه

الفصل السابع

الانقلاب السياسي

لعل الحوادث التي شهدتها ثلاثة الأشهر التي جاءت بين سقوط الوزارة الأوربية وبين عزل إسماعيل هي أكثر ما في تاريخ مصر قبل الاحتلال الإنجليزي عرة وأحقه بالاهتمام . ولكن مما يؤسف له أن أثناء هذه الحوادث وصلتنا متوارة ، وأن كثيراً من المستندات الهامة لا يزال حتى يومنا هذا بعيداً عن متناولنا . وذلك ما يجعل عمل المؤرخ المُنصف غاية في الصعوبة

ومما زاد هذا الصعوبة وخطراً أن وقع فيه ما كان يقع عادة من المشادة بين المحلّين ومرسباً كلما تأرّعت الأمور للصيرية . لقد كان موقفاً أن السلطة « الاقتصادية » التي ألقاها إسماعيل ، لا بد ملقية « العرع » في طول أوروبا وعمرها ، كف لا وكل شيء . كان يسير كما يسير مالىو الدول - وزارة أوربية من الكوريات ، وبلجنة دولية تسمى مشروعاً حديثاً للانتهاج ، والمناصفة السياسية التي كانت بين المحلّين وعرفنا قد خيل أنها أصبحت في حيز كل ، بينما الأمر كذلك وإد بالخديو قد أقدمه بمنة بصفة لا يمكن أن يواخذ بها . لقد كان أول آثار هذه الصلة أن استشاط القوم غصاً . نعم إنه كان لإسماعيل ، كما أعلنت البرلانه عبر مرة في البرلمان ، الحق كل الحق في عزل خدمه الأوربيين متى رأى المصلحة في ذلك^(١) ولكن انتاع إسماعيل بهذا الحق وإسقاطه الوزارة على نحو

(١) قال وزير المالية « لما خرج القوم وليس إلى مصر خرج نظراً من نظار الخديو
نرى من خطه أن يحركه من متعه متى رأى للمصلحة في ذلك » (مضامير البرلمان المجلد ٢٤٤
ص ١٨٧٩ من ٨٥١)

ما حصل قد لما تقوم أسراً في منتهى الوقاحة ، ولم يلبث معه كبار الموظفين
الأوربيين بالقاهرة أن أعلنوا شبه إضراب عام عن العمل ، وبيان ذلك أنه
صند ما تسلمت الوزارة الأوربية مقاليد الأمور اتفق أن يلغى منصب المراقبين
المعموميين ، وأن يراعى حاطر كل من المسترودمين وصاحبه الفرنسي بأربعة آلاف
جنيه على الرغم من خلل الخزانة المصرية ^(١) فلما ألفت الوزارة الوطنية عرض
إسماعيل من تلقاء نفسه على السير أفين بيرج والمصو الفرنسي في صندوق الدين
أن يقوموا بعمل المراقبين ، فكان جوابها الرفض البات . وتلا تلوما في ذلك
سائر موظفي الحكومة الأوربيين حتى لم يبق منهم أحد في عمله غير أعضاء
صندوق الدين ^(٢) وحتى هؤلاء سمحت لهم العرض أن يطبوا استقياهم . وهذا
أظهر شريف بشارعته في دفع كوبرون مايو الذي قرب أجله بالقائدة للنقوصة
٥ ٪ ، أعلى صندوق الدين أنه لا يقبل هذا القسط ، وأن الواجب أن يدفع
الكوبرون تاما غير منقوص ، وأب لا بد أيضاً من أداء ما تأخر من قسط
الاستهلاك منذ نوفمبر الماضي (ولو أن هذا قد أحل دفعه السيد دفرز واسن نفسه)
وكذلك كوبرون أبريل لمستحق على دين عام ١٨٦٤ (وهذا أيضاً مما أحرقت
دفعه الوزارة السابقة) ^(٣) وعنى عن البيان أن الحكومتين البريطانية والفرنسية
قد أقرتا الأمور ، بل إن أولاهما أرسلت إلى إسماعيل تلوه وتطلب رد الناظرين
الأوربيين إلى عملهما ، وتهديده ، إذا أن ذلك ، بأن تسعى في النفع
من مصالحها في مصر وتقرير النظم التي رآها كفيلاً بانتظام الحكومة
وسعادة الأمة ^(٤)

(١) مصر رقم ٥ (١٨٦٩) ص ١٧

(٢) لورد شكروم ، مصر الحديثة ، المجلد الأول ص ١٠٣

(٣) داليمس ، رسالة عن الامكتفوية ، مايو عام ١٨٧٩

(٤) مصر رقم ٥ (١٨٦٩) ص ١٥٩

غير أن التهديد والاحتجاج وقاعد هذا الحد ضد ما دعى إسماعيل
في كتاب قلائل أن رد الوزارة الأوربية لم تكف إخفاقاً سدم مراحمته ، بل
باضت بالنمل على تبيين المراقبين ، في حين أن فرنسا لم تطلق ولا سمحاً هذه
الإهانة . إنما كانت فرنسا تريد عزل إسماعيل في الحال واحتلال مصر احتلالاً
مشاركاً . ولكن لما كان الطريق السد النظر من الانحياز لا يرمى بذلك مهما
حت مؤنثه ضد وضع ذلك الطريق صوته غالباً محتجاً على استمرار التدخل
في شؤون مصر ، وتاركاً الخديو وشأنه يعمل على استنفاد بلاده مع وراثة الوطنية .
وكنت حينئذ «اليمس» بمراحة عجبية تقول^(١) : «لشد ما تحلىء الحكومة
إذا أتت على انحيازاً مسئولية جديدة كالتي انتهت رد المير وفرز وليس إلى
عمله في قلم الدين الأهل . يجب ألا نخرار عبتنا في عدم الانفصال عن فرنسا إلى
الوقوف في هذه المعطة سواء أكان ذلك بعمل مذكرات مشتركة أم بغيرها .
إن الأمة لا تميل إلى اصطاع الصف مع الخديو ومن الواضح أن المسألة ليست
في شكلها الخاص إلا مسألة حملة السندات ، وأنه ليس ثمة مصلحة سياسية نهتم
بها انحيازاً قد أصر بها تغيير الخديو نظاره . إن واجب الحكومة ، ما بقيت
مصالح انحيازاً الحقيقية بسبلة عن الخطر ، أن تمسك عن أن تحمل خردوها
أو بالاشتراك مع فرنسا مسئولية إدارة مصر المالية . إن الدين يريدون أن تحمل
انحيازاً هذه المسئولية هم أولئك الذين يريدون أن على انحيازاً بالإحالة إلى واجباتها
وشواغلها الجديدة ، أن نحصل لدائى الخديو فوائد «بونهم» تلك مراحة عجبية
مكاد تكون «بائناً فيها لاسياً إذا عرفنا أنها صادرة من صحيفة قد اشتهرت قبل
كل شيء ، بالقطع عن مالي لندن . وقد عادت هذه الصحيفة إلى هذا الموضع للمرة
سد المرة ، وجعلت تكبل لدائى حملة السندات السخرية والاستهزاء ، وتعرض

بما يقصد من استمرار تدخل أوروبا في الشؤون المصرية ، وتدفع عن الحديد والحركة الوطنية حملات أعدائها المكرة . فقد أسكرت بكل قوتها في مقل افتتاحي كتبتة فيما يسى حقوق المائتين الأربعة أن « ملك الحديد » قد أدى إلى تدهور الحكومة والنظام الاجتماعي في مصر » وقالت : « والحقيقة أن غلطة الحديد التي لا تستقر عند من ينادون بسقوطه ليست في عسفه الملاحين بل في قسوه صهوده لانتبه أو تهديده بتقضى هذه الصهود »^(١) والسبب في ذكر العار الخاص بالملاحين أن تقارير القناصل أحدثت تهل من كل ناحية بإعزاز حملة السندات مصورة قسوة العهد الجديد في جاية^(٢) الضرائب ، كأن القسوة أمر لم يعهد من قبل وإنما ابتدع بعد سقوط الوزارة الأوربية^(٣) ، ولم يكن الغرض من هذه التقارير سوى عو الأثر الذي قد يتركه في نفس الجمهور لصالح الحكومة

(١) « الجيش » ١٨ أبريل عام ١٨٧٩

(٢) وقد أطلب للتر لاس في وصف المؤس الذي أدب إليه قسوة الحكومة للصهر على حياه الحمل وأكد اللورد سلوى « أن إسرائيل لم يستفم هذه الفترة إلا في تهديد عهد الأرماني والقسوة للحدي كانت بهما تلاء خراثة » (مصر رقم ٥ عام ١٨٧٩ صفحة ١٦٧ جويل ٣ عام ١٨٧٩ صفحة ١٠) راجع كذلك عمره بخررات القناصل في مصر رقم ١ عام ١٨٨٥ من من ١٩ إلى من ٣٠ . ومن الواضح أن من هؤلاء الوكلاء لم يستأفهم ما صدر إليهم من الأوامر وأرسلوا في الحالة بخررات طبة كان أهم من مهم مثلاً وما مصريين كناس من الصمد بولان أن حالة الملاحين « حسة » ولكن المستخرج وكيل القنصل في القاهرة قد دهل هذين التقريرين تلك اللائحة السبعة وهي « بما يؤسف له أن وكيل القنصل في الوجه القبلي أميك ، ولما كانا تحت رحمة كتابها كان يرى أنه يجب إبعاد الوأحياء في النظر إلى بخررها » وسى ذلك ، إن كان له معنى ، أنها لو استطاعا أن بخررا التخليط المصادرة إليهما بقرره خلاف ذلك . وكنت وسكيل آخر يقول إن القراء والأغنياء يكلفون باملون في جاية الضرائب مملكة واحدة . فكيف المستخرج على هذا تلك اللائحة طليئة . » إن المعلومات التي استقيتها من مصادر أخرى تدل على أن الأغنياء يملكون عادة ، هذا إن هذه البخررات لرواة حرية

(٣) يقول اللورد كروس : « لقد عادت كل مسوى العهد القديم على أثر تلك الوزارة لخدمة (وزارة حرب باشا) ولملم الحكم » (مصر الحديثة » الجزء الأول صفحة ١٦٦)

الوطية في إسماعيل قاتلها المولى وسرى في غير هذا القام أنه كثيراً ما استعملت هذه الطريقة الماهرة في تهيج النفوس وإثارة الحواطر . أما في الحال التي نحن بسنددها فسرى أنها أخفقت في نادية القوم إلى عزمهم إحقاقاً برئى له . وكنت « التيس » تهرأ مرة أخرى بدعوى جماعة^(١) الدائنين وتقول : « الظاهر أن دائي مصر يكادون في الوقت الحاضر مكمون وحدهم الدين يسون بهذا التعبير . هم قد ذكر مساوى إسماعيل باشا تسويهاً لهذه الساية ، ولكن الدين راعم اليوم أكثر الناس طمناً في إسماعيل وأشد هم وغنة في معه هم الدين كانوا مسد أسايح يقولون غير ما يقولون اليوم . إتهم اليوم ينادون بالتدخل لمنايات إسمائيه ساميه . يقولون إتهم يريدون أوت يكفوا مصر شر تبذير حاكمها ألا لم يعد العهد الذي كان فيه هؤلاء أنفسهم شديدي البيرة على مصالح الدائنين وكأوا يسعون إذا قبل إن الفلاح يسف ، وإن السخرة مرهقة له ، وإن البلد مقل ماديون . إلا أن طموح عطشهم الكثر على رعية الخديو بهذه السرعة لما يحمل على أن تظن « الظنون »

هذه الصارات الصريحة خير ما ورد طبقاً على الراعم التي اختلقت فيما بعد للورخون التعمسون . إلا إنه من الخطأ الفاحش أن شروها إلى رعة صادقة في ترك مصر تستند نعبها من الملاك ، وأن تقابل بينها وبين السياسة الضلالية التي كان يتادى بها إذ ذاك في فرنسا لمصلحة السيوف المالية على ما يظهر . حقيقة الأمر ، إن كان الأمر حقيقة ، كانت عكس ذلك . فقد علمت فرنسا أنها لن تصبح سيدة مصر ما دلت انحطاً واقعة في طريقها ، وأن تصار لها أن تمنح المجترة أن تعير سيدة مصر . فلك كانت دائماً تقترح الصل للشرق في مصر والإحتلال المشترك لها ، وكانت إن لم تنجح في شيء من ذلك تقترح أن تحتل مصر جنود السلطان . وكل الجهور غير المطلق على الحقائق يظن تلك السلسلة اعتناء مربحاً

(١) « التيس » ٢٤ يونيو عام ١٨٧٦

منها ، وفاته أنها سياسة صادرة عن تقدير دقيق جدا هو أن اشتراك الدوليين في إدارة مصر أو احتلال جلود الباب العالي لها يقضى بالتصل على كل خوف من وقوع مصر في يد المحتل . ولكن هذا الأمر نفسه هو الذي من أجله كان الانجليز الطامعون في رؤية العلم البريطاني ينفق على روع النيل مدحسون دائما في كل فكرة ترى إلى اشتراك إنجلترا وفرنسا في اصطناع الشدة مع الحديو . ولقد وضع لهذا الفريق من الانجليز حد الوصوح أنهم محمهم بين سياستهم وسياسة فرنسا يهدمون ما يبيهم كل فرصة قد تملكهم مصر ، وأنه خير لهم أن يتركوا بمحض إرادتهم مصر وشأنها . فإهم إذا ما صلوا ذلك ظلت مصر على كل حال سيدة عن متناول فرنسا التي تنافسهم وقد بسوق لهم التقدير فرصة تملكهم مصر من غير ما عناه . ثم إن سير المحادثات حتى هذه اللحظة قد انتهى بعكس ما كانوا يشتهون ، وذلك لصعب حملة السندات التي لم تكن مقاومتها في الفواتر الرسمية ولكن عد أن أن يتشارك الأمر . لقد ذهب الناظران الأوروبيان لشأنها ، واعتزمت مصر أن تدل على حكم نفسها - فلم لا تقف إنجلترا عند هذا الحد ونخرج مما بينها وبين فرنسا من حلف تخيف ؟ ذلك ما كانت « التيس » تريد ، وهي من غير شك تصدر عن آراء أشد الفواتر اليسبية اطلاعا وأكثرها حراية . ألا تلاحظ حملة السندات ! إن إنجلترا من أحلمهم قذفت بنفسها في طريق سياسية وعرة . وقد آن لها أن تسلك طريقا أخرى

هنا إذا هو الباعث على تلك السياسة التي ظاهرها عدم الاعتداء على مصر والتي كان ينادى بها في إنجلترا والتي اتبعتها الحكومة فعلا في الشهرين الذين أعقبا سقوط الوزارة الأوربية . وقد أصبحت الصحف الانجليزية تقيم طسا على حملة السندات وسياستهم التي جرى عليها وكلاؤم في مصر في ثلاث السنوات المنصرمة . ولكن نمط من شأن هذه السياسة حلت تورد كل دليل يثبت أن

الخدو وحكومته الجبيلة يستطيعان أن يدبرا أمر مصر تديراً حسناً جداً . ولم يصر
يقوم إذاً ذلك من الحركة الوطنية الناشئة كما سمعوا منها فيما بعد ، بل كان مراسل
« التيس » ^(١) الإسكندري يقول : « لقد أسمع واحداً من الخديو ، وإن كان
يك اللاد ، أن بحسب حساب الحزب يقال له الحزب الوطنى ، ويقال إن سيطرته
على الخديو تبلغ أحياناً حد الأمر والنهى . وقد اجتمعت كلمة الجيش والباشوات
والنساء على أمر واحد هو إثبات أن مصر تستطيع أن تحكم نفسها بنفسها . وجلس
شورى النواب الذى ريد عدد أعضائه حديثاً حتى بلغ المائة ، قد أظهر من دلائل
الحالة ما يؤرخ عشتل بيان مجيد » . ولم يتردد مراسل هذه الصحيفة القاهرى
أن يعمل إلى صحيفته مع الاستحسان البين ، حديثاً دار بينه وبين الخديو . فقد أن
به الخديو شكواه وشكوى المصريين من حكم حملة السندات التى انتهى بختم
ملاحظاته بهذه الكلمات العجيبة التى تكاد تكون من قبيل الإخبار بالنسب ، قال :
« قد يكون من السهل عليكم أن تحكموا مصر بالوالى زيد أو الوالى عمرو إذا
ما استنتم بالشعور الوطنى . أما إذا قاومتهم هذا الشعور فلا أقول إنكم لا يمكنكم
أن تحكموا بالوالى زيد أو الوالى عمرو ولكن عليكم أن تقرروا ذلك بالقوة والمنف
والمنف » ^(٢) وقد توقفت هذه السلسلة ورددت كثيراً ولفت إليها نظر
القارئ . ولا شك أن مصيها من الصلوق فى يومنا هذا هو صه مصيها .—
سد ثلاثين عاماً .

كان يمكننا جداً والحالة هذه أن نترك بالفعل مصر وشأنها عند ما سقطت

(١) « التيس » ١٩ مايو عام ١٨٧٩

(٢) « التيس » ٢٨ أبريل عام ١٨٧٩ . انظر كذلك رسالة عبد الراسل صه
له صحيفته ٣٠ أغسطس عام ١٨٧٩ وحكيب مراسل هذه الصحيفة القاهرى رسالة أخرى
عبرت ١٦ أبريل عام ١٨٧٩ وقد وصف فيها توحيد جميع الناصر البابية وتكويها .—
وشيا شملوه « مصر للصريت »

الوزارة الأوربية في أول أبريل . فقد ثبت لفرنسا أنها لا تستطيع أن تحالف مشيئة
الإنجليز وتتبرد في أحد إسماعيل باشا والشدة والصنف ، وأنها كانت قليلة الرغبة في ذلك
بالنظر إلى ما كانت قريبة محدة في الكسبيك ودكرتها به المصطافة الانجليزية^(١)
غير مراعية واجبات اللياقة والمعامل^(٢) . ثم إن اقتراحها إشراك السلطان في
الأمس لتي مطروحة شديدة في الرأي العام البريطاني الذي ظل يلح مسير طوالاً
في تأييد سيادة السلطان على مصر ثم أصبح شتة يشع بكل فكرة ترمي إلى
الاستعانة بالسلطان في حل المسألة المصرية . كتبت التمس^(٣) « إن اقتراح
دعوة السلطان للتدخل في أمر مصر لا بد أن يكون صادراً من شخص حقير
حفظ أسرار الأوراق المالية من المخطوط إلى أجل قصير » مع أن هذه الصحيفة
كانت تعلم أن المسألة ليست مسألة أوراق مالية حسب ، وقد صرحت دون
ردد في مقام آخر بأن تدخل السلطان « ليس في مصلحة الدول القريبة عامة
والإنجليز خاصة »^(٤)

ثم تميزت الحال لمصلحة فرنسا وذلك بتدخل ألمانيا في الأمر خاصة . وقد
أشار السير رفرز ولسن إلى أنه ذلك التدخل فقال للستر بلنت إنه لما دمج
من مصر قصد تواكل رتشيلد صليب وجمع في تخوينهم من الخذل وحملهم على
أن يفرعوا إلى مسرك ليأخذ ماسرهم^(٥) ولكن السير رفرز ولسن لم ينجح للستر
بلنت بالطريقة التي توصل بها آل رتشيلد إلى التأثير في مستشار الإمبراطورية

(١) انظر مقالة « التيس الاصلية » ١٠ أبريل عام ١٨٧٩

(٢) بغير المؤلف إلى بدل الحقة التي أرسلها الإمبراطور نابليون الثالث إلى الكسبيك
توطيداً لملك الأرمنيق الهناري مكسبك فرديند حورف . وما يعبر ذكره أن الحنود
المصرية اشتركت في هذه الحقة وأصبحت البلاد في القتال (المرجع)

(٣) ١٤ أبريل عام ١٨٧٩

(٤) « التيس » ١٨ أبريل عام ١٨٧٩

(٥) « الخارج السري لاحتلال البريطانيين مصر » ص ٦٥ و ٦٨

الألمانية . ولما كانت هذه الطريقة مما تنهه القاري^(١) معرفته فإنما ذاكروها بها .
 يذكر القاري^(٢) أنه كان لا يزال على آل رتشيلد من القرض الذي عنده السير
 رفرور ولسن في ظاهر الأمر لأداء الديون السائرة أكثر من مليوني جنيه . تقول
 في ظاهر الأمر لأن الوزارة الأوربية لم تنفق قرشاً واحداً في هذه السبيل ،
 بل تركت أداء الديون المذكورة للوزارة الوطنية الجديدة . فلما طالب شريف باشا
 إلى آل رتشيلد أن يدفعوا بقية القرض أموا ذلك تنافاً محتجين بأن الأراضي التي
 من حوزهم أن يسلموها حالة من كل رهن^(٣) قد رهنها وزارة ولسن من قبل .
 ولم يكن هذا القول إلا حجة اختلقها آل رتشيلد فقد كانوا يطوبون حق العلم
 أن المال الذي يملكه شريف باشا إنما هو ثلث هذا الرهن الذي يحول دون تحرير
 الأراضي المذكورة . ولكنهم رأوا مذهبهم - وأكبر ظناً أن السير رفرور ولسن
 قد ساعد في ذلك - أنهم إذا ما أموا دفع المال فإن أصحاب الديون السائرة
 لا يبالغون حقهم ، ولما كان أغلب هؤلاء من رعيا ألمانيا والنمسا فإن حكومتى هذين
 البلدين لابد أن تتدخلتا في الأمر . تلك هي الطريقة التي بها مرر بسرك إلى
 الليدان - وهو أمر جبه إليه أنه سيؤدي إلى مشاكل قد تثير الشك بين
 إنجلترا وفرنسا على ذلك أرسل إلى إسماعيل في ١٨ مايو يسلّم الحكومتين الألمانية
 والنمساوية احتجاجاً شديداً على الطريقة التي تسوى الحكومة المصرية أن تتبعها
 في معاملة أصحاب الديون السائرة وعلى توانيها في إحابة مطالبهم وأرسل في الوقت
 نفسه إلى حكومتى إنجلترا وفرنسا مذكرة جاء فيها أن « ألمانيا لا تعهد غير
 الفطاح عن مصالح رعاياها اللاتية وأنها تترك المسألة السياسية لإنجلترا وفرنسا »^(٤)
 وهكذا أخذت الحكومتان على حين غرة ، وقد راد موقفهم حرجاً أن أداء كل

(١) انظر رسالة برنسل « القيس » الاسكندرية ، ١٢ يونيو ١٨٧٩

(٢) « القيس » رسالة من الاسكندرية ، ١٩ يونيو عام ١٨٧٩

الديون السائرة لم يدخل قط في حساب دة السندات الانجليزية والفرنسيين الذين كانوا
محرضون على أن يستأثروا وحدهم بانعير كله . وقد كتب مراسل التيس على الأثر
يقول إن لجنة التحقيق الدولية نفسها رأت استحالة^(١) أداء الديون السائرة كلها ،
ورفضت الحكومة الانجليزية صوبها في وجه التشروع الألماني « الذي من شأنه
أن يقصر بمصالح الدائنين الآخرين »^(٢) . ولا يمكننا أن نتبع سير المفاوضات
التي دلت بين إنجلترا وألمانيا في تلك الأزمنة ، وذلك للثغرة التي تركت عدداً
في الأوراق الرسمية الخاصة بهذه المفاوضات والتي حرصت على عدم طيها^(٣)
غير أننا نعلم من مصدر آخر^(٤) أن شريف باشا عندما أخرجته احتجاج سمرق
سب إلى الدول في ١٥ يولية بمشور أجبرها فيه أن الأمر العالي الذي قد سحب
وأن الديون السائرة ستؤدى بأكلها ، وأن فائدة الدين الموحد سبتك تقريرها
الدول نفسها . ولكن لم يجد هذا الإذعان خفياً^(٥) فبعد ثلاثة أيام من ذلك
التاريخ تقدم اللورد سلسبرى إلى المستر لاسلى في ان يقترح على الخديو للدول
عن العرش لابه توفيق ، وأن يجبره بأنه إذا لم يفعل ذلك « فقد يكون من
واجب الدول الغربية أن تفرض هذه الاعتبارات (وهي أن « سلطة الخديو
الاستبدادية هي السبب الأكبر في فساد الظلم العام) على السلطان الذي يستمد

(١) « التيس » الرسالة السابقة الذكر

(٢) برقية روتر من القاهرة المنشورة في التيس ، ١٢ يولية سنة ١٨٧٩

(٣) راجع مصر ، رقم ٣٤٣ عام ١٨٧٩ . عند الفترة من الواقع بين ٣٠ مايو ، ١٨ يوب
في هذين القهرين الصيبي أسرت الحكومة على ألا يزوج ضوء عن المفاوضات الدولية
خسلة أن تهاجم البرلمان أمور مقضية . أما حرب الأحرار المعادى فلم يفكر مطلقاً في أن
يقترح تأجيل هذه البرلمان

(٤) برقية روتر للمنشورة في التيس في ١٦ يولية ١٨٧٩

(٥) مكتب مراسل التيس الباريس في ٢٠ يولية سنة ١٨٧٩ يقول : « إن الدول
قد رمت في هذا السبيل في هذه المسألة ولكنها أخفقت لأن ليس ذلك علامة سوء إدارة مصر
وتبديل الثروة العامة وإرهاق الملايين »

الخدو سلطته من مرماته «^(١) . وما أخذ إسماعيل يقدم رجلا ويؤخر أخرى
 حمل السلطان في ٢٦ يونية على أن يرسل إليه رقية سلطان فيها خاتمه . عندئذ
 رأى إسماعيل أن كل مقاومة غير مجدية ورل في اليوم عيه لانه عن سلطته ،
 وكان ذلك صفة رسمية و محضر من كبار رجال الدولة . وبعد أربعة أيام ودع
 . عيته وغادر القاهرة قاصداً منفاه يقضى فيه البقية الباقية من أيامه ، وقد أدر كته
 المالية في الأستانة في ٨ مارس من عام ١٨٩٥ وقلت حثته إلى الإسكندرية بعد
 أسبوع من وفاته ، قبلتها في لقة احتارها مديرو دار الأوبرا بالقاهرة لتقبل
 «عائده» - وهي الرواية المضحكة التي أطرب بها إسماعيل ملوك أوروبا يوم
 احتل بانتتاح قناة السويس . وسواء أكان ذلك الحادث مصادفة أم مظاهرة
 قام بها الاحتلال ليظهر من حروبه وشيائته فانه يدل على دهاء السياسة الأوربية
 وخسيتها ، أكثر مما يدل على تولي صميم الدنيا ورواها^(٢)

يستحيل على الإنسان ، ولو كان مثل كاتب هذه السطور يرى قيمة الأفراد
 في التاريخ محدودة ، أن يودع هذا الرجل من غير أن يشعر بشبه عطف عليه
 لا ريب أن إسماعيل لم يكن مثلاً أعلى في الحكم ، وليت شعري كم هم الذين
 كذلك ؟ وقد يكون أسوأ من غيره بعض الشيء . غير أن أمراً واحداً يظهر لنا
 واضحاً من بين صفوف حياته . فلولا ما صرناه من التردد عند إعلانه الأول
 لا استطاع أن يحفظ عرشه واسمه (ذلك الاسم الذي أصبح تسميته أمراً لاوماً
 لتسويغ ما توالى عليه من ضروب الاعتداء) بل واستقلال بلاده أيضاً^(٣) . على

(١) ص ٣ رقم ١٨٧٩ م ٩

(٢) من المستغرب أن تذكر في ضوء هذه الحوادث أنه في ٩ أغسطس سنة ١٩١٠
 صحت المحاكم المصرية على رجل اسمه محمد وحيد بك المجلس المصري لأنه كتب خاتمة احتجاجها
 على فكرة إقامة مثل إسماعيل باشا . بالجملة بعد أصبح الاحتلال يقدس ذكرى إسماعيل الذي
 أعاده من قبل

(٣) كتيب التيسر ذات منه (٢ فبراير عام ١٨٧٨) قوله : « ناكلة عرولها إنصافاً -

أنت مع ذلك ليس لنا أن نأخذ بهذه التغطية الأساسية للوثة ، فإنه من جهة ذاتي من جرائها الأمرين ، ومن جهة أخرى إذا كان لنا أن نحفظ بها فإذا عسى أن يكون نصيب اللاتين والرايين الذين أوقصوه في حياتهم ؟ وماذا عسى أن يكون نصيب الحكومات التي ساعدت هؤلاء في القرض عليه حيا إن صبح ذلك التمييز ؟ لقد كتب السير جولان حول محمد عبد الله من عرل إسماعيل يقول ^(١) : « إن هؤلاء الفاتحين قد ظهر في مواطن كثيرة . قد محنت بلية إثر لحة شؤون مصر المالية وشرت على الناس تقارير أحسكت وصمها ووضعت كيف يدفع هذا الكورون وذاك . ولكن ذلك كله لم يضر إلا عن نتيجة واحدة خضبة هي أن الشعب لم يحفظ عن كاهل الأهلين ، بل على العكس ريد كثيرا وتمت ديون القطر عوا هائلا . ثم جاء السير وقرز ولسن مراد هذه الديون . . . ألا غيد كر داتو مصر أنه لو اقتدى التخيير السابق عملاء السلطان فألقى ديونه كما فعل السلطان بدل أن يحاول دفع ربح بأهمل لديون شجبه هؤلاء الفاتحين على راكمه لظل إسماعيل باشا جالسا على عرش مصر ، ولكن للمصريون من غير شك أسعد كثيرا منهم الآن » كذلك فصل المعاصرون المدول بين الحق والباطل في قصبة إسماعيل وحاتيه . وما يزيد في قيمة حكمهم هذا أنهم قد انقضوا بها بعد إلى صفوف الدافعي عن الإحتلال ولما وقف في البرلمان السير ستافورد نورثكوت ، الذي

— مصر ومالياتها . يجب أن يذكر القاد النصاب الخفاق الآتية : لقد أثرت حرفة طاحنة في مولد مصر تأثيرا سيئا وجاء هبوط سعر القطن فأصبحت قسرتها على دفع الضرائب . . . وكان الملاكون الثرى الطامع الكبري لمواردها ، وسر الخنافس قبل انحصارها شيئا على أهلها البدم والفتنة . ولكن على الرغم من جميع هذه الأمور المصيبة إلى القدر والاملاق قد سقطت الرمال على صهوة في حين أن الحرب قد سهلت لكل وال عناء في تركيا أن يصل عما يجب عليه لعله ويخرج عن أدله ديون الأوربيين « ثمن هذا حكم اللورد كرويسف كناه للذكور أخا في ١٨٤٤ حيث يقول : « لقد فعبتجية الاسراف وسوء استعمال السلطة » وعو ذلك (٢) التيس ، ٢٢ أغسطس عام ١٨٧٩

كل وحشد وزير المالية ، مدافعا عن اعتناء ٢٦ يونيو بحجة « أنه كان لازما لإيجاد مصر من العوضى لأصلحة الفاتين » فإن التمس ، وهي الصحيفة التي كوت لنفسها بعد ذلك رأيا آخرى الأمر ، كتبت تهكم وتقول ^(١) . « لم راقل دليل على أن القوصى كانت تهدد مصر حتى لو عمل دائوها كما عمل دائو اليونان وتركيا وأسانيا وكثير من جمهوريات أمريكا الجنوبية » وكنت فى مقام آخر تقول ^(٢) : « إذا سألنا لم وقع هذا وكيف وقع ؟ (تسى اعتناء ٢٦ يونيو) فلا محد لسؤالنا غير جواب واحد . إنه أثاره أدت لما المال من سلطان عظيم يريد على مر الأيام » . قد سلق بهذه التصريحات على ما أحدثته الدول العظمى من انقلاب سياسى عند ما عزلت إسماعيل وحته من بلاده .

يتمتاز الشهران اللذان أعقبا عزل إسماعيل مرة أخرى بتعدد كثير فى الفوائر الإنجليزية والفرنسية . فقد كان أول ما اندفعت إليه حكومتا إنجلترا وفرنسا طبيعة الحال هو إرجاع الأمور إلى ما كانت عليه قبل ٧ أبريل ، ولكن توفيق باشا عرض فى ذلك معارضة شديدة فلم يتم ما أرادت الحكومتان . ثم قرر أن ينادى منصب الراقعين العموميين غير أن تعيين سلطتهما كان موقوفا على الشكل العام الذى تأخذه الحكومة المصرية . فإذا ما تولى أمر مصر مجلس نيابى أصبحت سلطة الراقعين سلطة الخيال محدودة ، وكانا خاضعين فى عملها لنواب الأمة ومناورة أخرى يصبح مبهما قانونيا وعملها على وجه المصوم مقصورا على الرقابة لا أكثر ولا أقل . أما إذا أعطى الراققان سلطة إدارية حقيقية ، وصلوا كما كان يهوى حملة السنات ، سيدنى مصر المتصرفين فى أمورها ، فإن البرلمان يستبح إذذاك لامعى له وتصبح عودة استبداد الخديو أمرا لا بد منه . وكان توفيق ،

(١) ٩٢ أغسطس عام ١٨٧٩

(٢) ١٠ أغسطس ، عام ١٨٧٩

وهو الذى طلبنا انصم وهو ولى عهد إلى أسرار الحكم التياى ، ميالا إلى الأمر الأول ، وكذلك كانت الطائفة من الجمهور الا انجليزى التى كانت تريد أن يجرى النموذ الأوربى كله عن مصر . وقد أعلنت هذه الطائفة أن على انجلترا أن تجهز عمدا « منع كل تدخل أجيبى عما فى ذلك تدخلنا نحن » لأن هذه السياسة وهى خير سياسة تؤدى إلى ما فيه مصلحتنا وإلى سعادة مصر « ^(١) وكنت التيسر . ذلك الشاهد العدل الصغير النعم ، قول ^(٢) . « إن التدخل الذى حاولناه حتى الآن لم يعد يغير يدكر ، هنا إذا لم تقل إنه عاد بالشر . وإنه لنجوم حول مشنه شكوك هى أكثر من أن يجل له فى النفوس حرمة ومكانة . لقد تركت مصر وشأنها حتى أصبح من المستلزم إجابة سؤال حملة السدات المصرية . وإن لإدخال الفلاحين لم يردد راحة محه إلا فى أحوال خاصة . أى عدم ما يزيد عليهم الضغط توصلا إلى إجابة ما كان حملة السدات يطلبون . وسما كنا نأخذ مصر بالمثارة على أداء ما عليها وتنص الطرف عن الوسائل التى كلها يتفرع بها إلى ضمان هذه المثارة فانا لم يحرك لساننا بالاحتجاج على ما كان فى الماضى من معاملة قاسية . لقد كانت الأمور تدار على رأى ومسح من إدارة عشواء غير مقصودة ، وقد شجع الموظفون والمخاطرون الأوربيون هذه الحال . إن مجرد الخوف من عمل يشعر بالإفلاس هو وحده الذى نبه السؤل العرصة إلى أن تسلك إلى التدخل طرقا دافعت عنها دفاع الماقتين . فقالت : إن الدعت على سوكتها هو رغبتهى للمصادقة فى إيجاد حكومة مصرية صالحة . نحن لا نسطف أقل عطف على سوء استخدام الحكومات الأجنبية نفوذها فى معاملة البائسين ، ويحسن أن تظهر القرصة فقطط خطة جديدة ميلؤها الأسلى ترك مصر تستنفذ نفسها بنفسها »

(١) التيسر ، ٢٢ سبتمبر عام ١٨٧٩

(٢) التيسر ، ٢٠ أغسطس عام ١٨٧٤

لكن ما كان أصعب هذا الطلب في الوقت الذي ارتداد فيه شره الثائنين إلى القوة ضد الذي أصابوه من نجاح في اعتداء ٢٦ يونية . وقد رأت الحكومة معها مرة أخرى منذ خلطهم بل أن توجه جميعا إلى ما هو أجل ، ألا وهو مصالحها السياسية . ومن الثابت أن من المسبو تريكو فصل فرنسا بالقاهرة كان ميالا إلى إيجاد حكومة يابسة مصرية ، وأنه بذل قصارى جهده في مقاومة المود الذي ألقى لاسل ، وفي حمل حكومته على الأخذ بتأمر شريف باشا والنصرة الوطنية التي كانت معه . غير أنه حتى هذه المحمودات ذهبت سدى ، فقد شددت الحكومة على الوطنية على حقيق الضعيف الإردية ، تريدان بذلك حمل على أن يسقط الوزارة . بقى على البرلمان وقد كان ما أراد . في ١٨ أغسطس وقص توفيق يتانا أن يوقع على مشروع الدستور الذي مرصه عليه شريف باشا ، واستقال شريف باشا ونظم المسبو تريكو في الوقت نفسه أمراً من حكومته بالعودة إلى فرنسا ، وأعيد إلى الخديو استبداده القديم . ذلك هو الشكل الذي تأخذه عادة غير أوروبا على الإصلاح إذا ما تأثرت بعوامل الریح والمنفعة .

ولم يكن استبداد الخديو بطبيعة الحال إلا استبداد المالين الأوروبيين ^(١) من توفيق باشا كان كما قلنا صعباً ، والوزارة الجديدة احتير لرياستها ريد من باشا التي أثبتت في وزارة نوبار أنه آلة صماء في أيدي الأوروبيين . وأما المراقبان ، على الرغم من أن عملهما كان مقصوراً على « البحث والمراقبة والتفتيش » ولا يتناول إدارة الأمور العامة إدارة فعلية ، فإن الخديو كان لا يملك عملهما إلا بموافقة النول الأوروبية صاحبة الشأن ^(٢) . وكانت هذه هي أول مرة تقررت فيها الرقابة السياسية

(١) يقول البرود كروس في كتابه المذكور ص ١٤٥ : « إن اعتقال بسبيل تلك كان دائماً يقتضاه على حكومة الخديو المطلقة في مصر »

(٢) التيس ، رسالة من الاسكندرية ١٩ نوفمبر ، عام ١٨٧٩

للشركة على مصر — وهي رقاقة طالما دعت فيها فرنسا بتقدير ما عارض في
أدهى سلسة الأنجابر . ولقد كان تقرير الرقاقة المذكورة على هذا النحو انتصاراً
سياسياً لفرنسا ، غير أن المهارة التي بها انتفى للراقيان الصومبيان — وهما المسير
يخرج من جهة والسيو بلير من جهة أخرى — قد جعلت صحيفة المحقرة
هي القريحة . ولم يكن ممكناً أن فرنسا ما دامت مصالحها السياسية في مصر مضبوطة
بهذا الحكم المشترك ، لا يحمل أرادت فائدتها المادية من استغلال مصر عن فائدة
المحقرة أم نصت . فني عشنا أن يذكر أن السلطان ، تبعاً لما عهد أن يكون
من أربا كانت حليمة ، قد حل على إلقاء فرنسا عام ١٨٧٣ وإصدار فرمان آخر
أهم ما جاء فيه ، رد الجيش إلى عدده الأول وهو ١٨٠٠٠ جندي ، ومنع الخديو
من أن يستد فروساً جديدة إلا ما كان منها لازماً لتنظيم الخال القشة ومواثيق عليه
من اللاتين ، ومنه من أن ينزل للأجانب ولو مؤقتاً عن « أي امتياز منحه
مصر أو أي جزء من أراضيها » . وزيد على ذلك أن القيد الخاص بالديون كان
نتيجة تشدد المحقرة ، كما أن القيد الخاص بالامتيازات والأراضي كان نتيجة
مجهودات فرنسا ، وبذلك حبط كل فريق من الآخر ما كلف في نظره أحل
ما في الأمر وأعظمه

الفصل الثامن

مصر في عهد المراقبة الثنائية

صدر الأمر العالي بإعادة المراقبين الموسومين في ٥ سبتمبر ، ولكن الليجر يرجع ورجله الفرنسي لم يتسلفا بالعمل عليهما إلا بعد ذلك بكثير . فقد كانا في مارس سبتمبران حملة السدات و برسان الخطة التي ستعتمدها في عملهما . وأن من تهكمت التاريخ المصري بلرة أن عشرين السنين الجديدين قدرا اتباع الخطة التي من أجلها عمل إسماعيل ووصى على حكومته النيايه ، فقد تقرر أن تنقص فائدة الدين الموحد ، وألا يدفع إلى أرباب الديون السائرة إلا بعض ما يستحقون ، وأن يصحى^(١) بحرية الباب العالي نفسها إذا لم يكن من المال ما يكفي موظفي الحكومة ومعنى ذلك أن ما كان في أيام إسماعيل ووراثته الدستورية عملا استبداديا لا يمكن التسكوت عليه ، أصبح الآن سياسة حكيمة وخطة مالية قوية . لذلك لم يدفع كرون مايو إلا بمائتة ٦٪^(٢) ووقف دفع الجزية ، وشرع في الحال في مفاوضات ترى إلى أن تراجع الأمر العالي الذي صدر لغوشن وجوير مراجعة عامة . كذلك أمسك لحافة آل رشيد عن معارضتهم في دفع ما تبقى من قرض عام ١٨٧٨ كما أمسكت ألمانيا والنمسا عن اعتراضهما على عدم أداء الديون السائرة كلها . ولم يكبد العام ينتهي حتى دفع إلى أرباب الديون المذكورة ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠

(١) وصف اللورد كرومر هذه القرارات سارة يتم بها الأربعة والبروة . قال : « سألتا (الحكومة المصرية) أحب عليهما أن تستدين فني بهودها أم لا ؟ ولم يكن ذلك في اسولف . إنما لم يكن دفع الجزية فذلك من سوء حظ الجزية . ومثل ذلك يقال عن فائدة الدين الموحد » (« مصر الحديثة » ، المجلد الأول ص ١٦٦)

(٢) اللورد كرومر - كتابه المذكور ص ١٦٧

جسه وتسلمت الحكومة المصرية ، أنى المراقبان ، المقدار الباقي ^(١) لتخصه
في شؤون أخرى ^(٢) كل ذلك لم يصح جازاً فحسب بل وممدوحاً أيضاً
وإلى جانب ذلك تمت أمور أخرى كان الغرض منها « تنظيم » الحالة المالية
حتى تستند اللجنة المالية التي كانت ، كما دعب المراقبان ، على وثائق أن تستند
لتصني الأمور بصفه نهائية . وكان أول هذه الأمور إلغاء قانون المقابلة وفرض
مصرية على الأراضي العشيرة — وهما الأمران اللذان سبباً سقوط الوردية
الأوردية « المشولة » ولما لم يكن تحت رجل كاسماعيل يحول دون إنفاذها فقد
أصبح من المستطاع إنفاذها في غير حرف ولا وحل . ولقد أقدمت سميتان على
الاحتجاج على هذين الأمرين ، ولكن رياض باشا ، رئيس النظار ، عطلهما في
الحل ^(٣) كذلك رفع إلى الحكومة بعض عرائس اعترض فيها على المهد
الجديد فكان جراء اللوقيين عليها أن اعتقلوا وبني قادتهم إلى إقليم النيل
الأبيض ^(٤) لا شك أن النقص من هذه الأعمال كلها إنما كان تنبيه المصريين
إلى أن عهد الاستبداد انقضى ودهت أيامه ١ وفي عام ١٨٨٠ صدر أمران عاليان
بالموافقة على المشروع الذي كان محسباً إلى اللبؤ ملنير ، ألا وهو مشروع الإعطاء
من السخرة . وأخيراً — إذا اقتصرنا على ذكر الأمور الشهيرة — منظر في مرتب
حليم باشا عم الخديو والمطالب برش مصر والتي طالما خوف به الخديو الأسبق ،
فقد صعدوا المرتب المذكور من ٦٠,٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠ جنيه في العام ^(٥) . ولا يجوز
التقاضي أن هذه الـ ٦٠,٠٠٠ جنيه السنوية كانت نتيجة انفاق أمرم بين حليم

(١) المورد كرومر : سكتته المذكور ١٩٧

(٢) التيس : ٨ ، نوفمبر عام ١٨٧٩

(٣) التيس : رسالة من الاسكندرية ، ٨ ديسمبر ، عام ١٨٧٩

(٤) برقية دوتو المنشورة في التيس ، ٢٨ مايو ، عام ١٨٨٠

(٥) مصر ، رقم ١ (١٨٨٠) من ١٠ و ١١

وإسماعيل عام ١٨٧٠ ، وكان يقضى بأن يتناول حليم هذا المقدار مدة أربعين سنة على أن ينزل عن جميع أراضيه وامتيازاته وحقوقه في عهد مصر ، وألا يطأ قدمه أرضها . ولقد قام إسماعيل بصيحه من هذا الاتفاق كما يقتضى الشرف والأمانة ، حتى عند ما سمع حليم للساسين الأوربيين أن يتخذوه أداة يرهبون بها الخديو . فلما تولى أو ثلك السادة الأوربيون الأمر مرة أخرى تفصوا من تودم ذلك الاتفاق كأن لم يكونوا هم الذين اشتدت غيرتهم على ما بين الدين والمدين من موافق مريعة معدسة ، وكان لم يصيبوا هم مالكي هذه الأراضى التي من أجلها استحق حليم ذلك المضاء السنوى . وقد حاول حليم أن يحتج على ذلك لدى بعض الحكومات الأوربية ، ولكن احتجاجة ذهب بطبيعة الحال صرخة في واد ولم يصبه بد ذلك إلا أن يستسلم للقضاء وينشد مع شيلر ، لو كان يعرف الألمانية قوله المأثور : « لقد أدى المفرى عمله ، فليذهب المفرى حيث شاء »

وبى أثناء ذلك كانت لجنة جديدة مؤلفة من أعضاء صندوق الدين ويرأسها مرة أخرى السيد رفرر وليس نوالى الاجتماع للنظر فى مالية مصر . وقد لخطتها لتهول جنايتها فتعدت مقدماً بأن توافق على كل قرار تصدره كأنها ما كان . ألعت هذه اللجنة فى أول أبريل وقرعت من عملها الشاق فى ثلاثة أشهر ثم صاغت خلاصة بحثها فى قانون يعرف بقانون التصفية . وقد صدر بهذا القانون أمر عال فى ١٧ يونية عام ١٨٨٠^(١) و بموجبه قدر دخل مصر بمبلغ يسير هو ٨,٥٧٦,٠٠٠ جنيه وحددت قلثة الدين بـ ٤٪ يضاف إليها قسط استهلاك قدره ١٪ فيكون مجموعهما وهو ٥ ٪ مقابلاً لمجموع الفائدة وقسط الاستهلاك الماصيين وهو ٢ ٪ وبذلك قصت الأموال المخصصة لخدمة الدين فى العام نحو مليونى جنيه . وقد ستم القانون نظير هذه التضحية أن يستعمل الزائد من الإيرادات المخصصة فى جميع

الأحوال في استهلاك سندات الدين ، وأن يستعظم أحياناً الزائد من الإيرادات
الحرة نفسها في هذا النقص حتى يكون الاستهلاك في السنة $\frac{1}{3}$ من قيمة الدين
للوحدة الإسمية (التي تزيد على ٥٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه) . ثم من القانون على عقد
قرض حديد مقداره ٥,٦٠٠,٠٠٠ جنيه يضاف إلى الدين للتمويل لأداء الدين
السائر ، وبذلك يبلغ الدين للتمويل ٢٢,٥٣٠,٠٠٠ جنيه يخصصها السكك الحديدية
والرأى والتفريعات والجارك ودخل أرضة أقاليم . أما حملة سندات الدين السائر
فقد جصوا أنفسهم ، فهم من يتسلم أمواله كاملة ، وهم من يتنقص ما يستحقه قروصاً
مختلفة . وكان مجموع ما يستحقونه يزيد على ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . فإذا صرف
القارى أن السور وفروز ولسن إنما جاء مصر ليؤدى ديناً سائراً يقرب من
٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، صرف حسن إدارة الأوربيين مالية البلاد .

يرى مما تقدم أن قانون التخصيص حمل فائدة الدين أقل حتى من الفائدة
التي اقترحها إسماعيل . بل إنه عند ما اقترح خص للندوبين أن تكون الفائدة
 $\frac{1}{2}$ كسب مراسل الشمس الإسكندرية يقول إن ذلك « فساد وفساد في السياسة
مما » ^(١) كأنه لم يكن ، كما يذكر القارى ، أمام معارضة عوش وجويير ،
يلزم من شدة في جبل الفائدة دون $\frac{1}{2}$ ويحذر أن الدلاستدفع $\frac{1}{2}$ سهولة
واتهاج . لا ريب أنه لو عمل بهذه الفائدة الجديدة في عام ١٨٧٩ كما ألغ صديق
باشا لكلفت مصر شر المصائب التي نزلت بها في أربع السنوات التي أعقبت
التلويح المذكور ، ولنى إسماعيل حديد مصر . ولكن حملة السندات كانوا يريدون
« رطلهم من اللحم كائناً » ولم يقصروا على أقل منه إلا عند ما رأوا أنهم لن يحصلوه
ولن يصبحوا إلا في تخريب البلاد وتضييع آخر فرصة لهم .

لامراء في أنه كان لا يمكن أن يقابل خص الفائدة وإن جاء متأخراً شيراً الرضا ،

أما الشرط الخاص بما عمله أت يكون من زيادة في الدخل فلا يستحق غير
السط الشديد . ومن الواضح أنهم تملئوا تقدير الدخل تقديرًا منخفضًا لئلا يتق
مثل منفع به حمة السنوات على حساب إدارة البلاد . ومع ذلك فإن مبراية عام
١٨٨٠ التي وضعت وفق قانون التصفية ود خصت فيها شؤون الدين بما لا يقل
من ٤,٣٥٠,٠٠٠ جنيه وترك لإدارة الحكومة نحو هذا المبلغ مطروحًا منه
ما يرب من مليون جنيه تؤدي بها جرة الباب العالي وأرباح أسهم قناة السويس
ونعاعات أخرى طليقة . وبذلك لم يبق لسد حاجات الإدارة الكثيرة غير نحو
٣٤٪ من الدخل وذلك في الرقة بيننا . وقد وصف مراسل التيمس
الإسكندري هذه الحال وقتئذ فقال : « إن كيف وقيله وغوشن وجوبه وكل
أطالها السامعين كانوا أسخى يدًا من هؤلاء » وزاد على ذلك قوله : « أرى أن
حرصها (أي المراقبين) على إرضاء المائنين قد قتل الإدارة جوعًا » ^(١) ثم إن
الشرط لقاصي تخصيص الزائد من الدخل لأداء الدين قد زاد الطين بلة ، فقد كان
معناه أنه مهما اهتمت مصر ورتت سد الجلب الذي سببه سوء إدلة السنوات
للأمية ، ومهما كانت مجهودات الحكومة في الصلح على مولودها المالية ، ومهما
حلف الميه عن الأهالي بنقص نعاعات الدين ، فإن ثمة هذا كله لا يجنبها مصر
ولكن يجنبها المائنون الأجانب ، وإن التلميم والرى والقضاء وغيرها من حاجات
الحكومة اللمة التي لم تعط نصيبها من المائة منذ عام ١٨٧٥ متبقى نيرة من مائها ،
وسبظل انحلال مصر الاقتصادي والأدبي والاجتماعي كما كان من قبل . هل
يتصور القتل سياسة غريب أشد من هذه ؟ ومع ذلك فهذه هي السياسة التي
قصت بأنواعها حكمة المبول الأورنية بحسنة . ولم يتنه القوم إلى أن هذه السياسة
قائلة لمصلحة إلا بعد حين ، أي عندما أحضت إنجلترا على عاتقها إدارة مصر المالية

(١) التيمس ، ٧ فبراير سنة ١٨٨٠

أو الوفاء بديون مصر ، وقد اشتهر اللورد كرومر عندما أعلن إلى ذلك بأنه سياسى
 قدير . أما في الوقت الذى نحن بصدده فلم يكن من يهتم بمصر وبعيا سيؤول إليه
 أمرها ما دامت الكوبونات تؤدى بسرعة ، وذلك هي سياسة المعاصرين الخرق
 الذين لاهم لهم سوى تحصيل أكثر ما يستطيعون عند سرح الفرصة فاركين
 المستقبل يعنى بنفسه . فلذا ما أظهرت مصر بإحدى المعجزات أنها قادرة على
 الهوض بحملها الثقيل ، فذلك ، وإذا لم تقل مدد مد الرداء الخلق .

وبالإضافة إلى ما تقدم وافق قانون التصفية على إلغاء المقايضة وعلى فرض
 ضريبة على الأراضى المشترية . فلما الأسر الأول قد قرر مندوبو اللجنة أنفسهم
 أن يمر خمائة ألف شخص دفوا أكثر من تسعة ملايين جنيه ، ورأت اللجنة
 أن تحسم سنويا ظير ذلك بنحو ١٢ ٪ من رأس المال الذى دفعوه أى
 ١٥٠,٠٠٠ جنيه تورع عليهم ، كل بسنة حصته ، مدة خمس عاها . وتقرر في
 ظير ذلك أن يحى منهم الضرائب كاملة . تلك هي الطريقة التى عمل بها دائرو
 الحكومة من المصريين مد أن رفضت مطالب أعجم ، وكانت تبلغ أكثر من
 ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، بحجة ساذجة هي أن ديونهم وهمية غير حقيقية ، بانحيا ! لم لم
 تطبق هذه النظرية نفسها على المائتين الأوربيين الذين كانت قروضهم إلى حد
 كبير وهمية أيضاً (١) ؟

استمرت المراقبة الثنائية للصبيحة أى المراقبة السياسية ، حتى احتلت إنجلترا
 مصر في سبتمبر عام ١٨٨٢ غير أن عهدا الصحيح للطرود قد انتهى قبل هذا
 التاريخ بسنة ، وذلك لمودة الحكم النيابى . وكان نظام هذه المراقبة من وجهة نظر
 المائتين غائبا بحد التباح . فلن إنقاذ سيرانية عام ١٨٨٠ قد أسفر عن زيادة في

(١) يأسف اللورد كرومر — بعد تورع الأمر بالتاج — على أن لم ترد القائمة
 الذين كانوا يتصرفون أموالا بموجب قانون القالة (مصر الحديثة ص ١٢٢)

الإيراد المخصص تقرب من ٦٤٠,٠٠٠ جنيه، وعن زيادة في الإيراد المخصص تقرب من ٦٠٢,٠٠٠ جنيه، وقد أبقى معظم مجموع هاتين الزيادتين التي يبلغ أكثر من ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه في استهلاك سندات الدين. كذلك كانت ميزانية عام ١٨٨١ مشوبة، فقد ظنت زيادة إيرادات المخصص نحو ٦٢٠,٠٠٠ جنيه وزيادة إيرادات المخصص ٢٠٠,٠٠٠ جنيه، وصادرة أخرى كانت النتيجة كما توقعت لجنة التحقيق المالية حينما قدرت أنه من عام ١٨٨٠ إن لم يكن قبله « تستطيع موارد مصر، إذا أحسن القيام عليها، أن تضمن انتظام قسائم الأعمال العامة »^(١) ولم يبق إنسان إلا اغتبط بهذا التنبؤ اشتباهاً شديداً. في يونيو عام ١٨٨٠، أي بعد عام من وصول تقارير السكر لاسل الفلقة، وردت إلى لندن حزمة تقارير فصلية تصور القطار ونجاح الإدارة أهل التصدير، وكب المسترمال (السير إدورد مالت فيا بعد) فصل المخلص العام الجديد عن هذه التقارير في رسالته^(٢) اللطيفة بها « أنها تحمل على الاعتقاد بأن حال الفلاح قد انتقلت أخيراً إلى ما هو أحسن انتقالاً دائماً. لقد بطل بالفعل استغلال الكرم في حانة الضرائب. . . ودفع الفلاح الضرائب عن رضا وطيب خاطر. . . وهو آخذ في أن يستند الاستعداد لأداء ما يطلب إليه أدائه في مواعيد مقرر » وتقول هذه التقارير عينا « يظهر أن نتيجة الإصلاحات التي جاءت بها الإدارة الجديدة كانت أعظم وأسرع مما كان يحبره أو يوقه الذين دعوا إليها أو جاءوا بها » وأن « للرأي أصبحوا لا يستطيعون أن يقرضوا الفلاحين أموالهم وأن كل ما يقال من أن أسعار الربا تتراوح بين ٨٪ و ٣٠٪ يمكن اعتباره لغواً لا معنى له » وأن « الفلاحين » بوجه عام « يجدون أنفسهم في حال من الرخاء والطمأنينة لم يشعروا

(١) « تقرير ميني » ص ٤٦

(٢) مصر، ولم ٣ (١٨٨٠) ص ٩ - ٥

بمثلا من سنوات كثيرة « . ألا ما أبهر هذه النتائج التي وصلوا إليها في سنة
أشهر ! ولكن بأسماء إن هذه الحال اعتورها التغيير شأن كل مجال يدركه
الإنسان في هذه الحياة ! فسرى أنه بعد سنوات قليلة من ذلك العهد قد تغيرت
وجهه نظر هؤلاء القناصل ووكلائهم تبعاً لتغير مقتضيات السياسة وحاجاتها . ففي
عام ١٨٩٨ ليس قبل عند ما أطرى اللورد كرومر في تقريره السنوي مراباً مشروع
الجديد ، مشروع إمداد الفلاح « بملقيات » صغيرة من البنك الأهلي ، قد ذكر
« هوأند الربا الفاحشة التي قد تبلغ ٤٠ ٪ أو أكثر » والتي كان على الملاحين
المساكين أن يؤدوها إلى الرايين ^(١) كذلك ظهر السكر باع مرة أخرى في
عهد متأخر عن العهد الذي تسلم عليه ، وكان ظهوره في الوقت الذي أرادوا فيه
أن يظهروا لوجه بور ما يسره بإسقاط السكر باع مظهر بإصلاح غير عظيم . بل
في الساعة التي كان فيها المستر مالت وأعوامه يسطرون تقاريراتهم الجميلة كان
مراسل التيمس الإسكندري يقول في مقاله تقرير المراقبين من سنة ١٨٨٠ : « ربما
كان حساً جداً أن رضى مندوب مستوفى الدين الذين يتقاضى كل منهم في العام
٣٠٠٠ جنيه ، ولكن كان يكون أحسن من ذلك وأهم لو وجه المراقبان صانتهما
إلى الحال السيئة التي وصل إليها التسليم والأعمال الموسمية » . وسم كلامه بقوله :
« إن التقرير في جعلته يدل على أن المراقبين يستندان اعتقاداً جازماً أن انتظام
المالية معناه انتظام الحكومة » ^(٢) وكتب ذلك السيد معه عد شهر من ذلك
عن اعتمادات عام ١٨٨١ يقول : « قرأتى مسطراً إلى أن أحسم رسالتى هذه بأن أقول
إن ميراثية عام ١٨٨١ يهأبها الفان العمومي أكثر مما يهأبها الفلاح المصري » ^(٣) .

(١) مصر ، ولم ٢ (١٨٨٩) ص ١٦

(٢) التيمس ، ١٠ مارس سنة ١٨٨١

(٣) التيمس ، ٢٧ أبريل سنة ١٨٨١

وهناك شاهد آخر غريب الشأن هو المستر فيليز استيورت الذى كان عسكراً
بالبرلمان والذى لم يترك فرصة تمر دون أن يلقى بشهادة « منرفة عن الهوى »
« سيدة عن المؤثرات » على ما أضافته مصر من الخير في ظل الحكم الأوربى عامة ،
والانجليزى خاصة . فقد كتب إلى اليمس وقت الفتنة العرايية ، نى وقتها كان من
المرورى أن يوضح للجمهور ما يبحق بمصر من المصائب إذا حل الحكم الوطنى
على الحكم الأوربى يقول « لقد أفتد المصريون في عهد الرقابة الأوربية ولأول
مره في التاريخ الحدث ، من الظلم انفضح الذى شملهم قروفاً كثيرة فقد أصبحت
العدالة موجودة بالعمل ، وأطلق حكم العصا ، وأحدث الطمأنينة والرخاء بجلان عمله
في الأقاليم بسرعة كبيرة »^(١) فلما انقضت الرقابة الأوربية وحلت محلها الرقابة
الانجليزية ، وحدث للستراستورت في سنة ١٨٩٥ من الأسباب القوية ما دناه إلى
الصراحة التامة في الكلام على ما مضى من الحوادث فكشف قول : ^(٢) « لقد
ررت مصر مراراً في عهد الرقابة الثنائية وقتها . ويمكننى أن أقول إن كل
ما أصطحته من العاصد كان موجوداً زمن الرقابة الثنائية كله . فالضرائب الخائرة
التي كانت جابتها مرتفع السقف والظلم ، والسحرة وما يصل بها من سوء تصرف
وقسوة ، وإرغام الناس على العمل في معامل السكر (وذلك من التهم التي اتهمت
بها إسماعيل لجنة التحقيق القولية) ، وفي خواص شؤون الأعباء ودوى الشأن —
هذه الشرور كلها وكثير غيرها مما أستطيع ذكره طالت تضرب أظناها وقتها حل
في أرض مصر — حتى أحداً على عاتقنا إصلاح البلاد » ندع القارى يرى في
أى الحالين يقرر المستر فيليز استيورت غير الحقيقة . أما نحن فتدروا عنه الحد

(١) اليمس ، ٨ مارس سنة ١٨٨٢

(٢) حصر ، رقم ٢ سنة ١٨٩٥ م ٣

بالشبهة في أنه يقول غير الحقيقة في الحالة الثانية^(١)

والحقيقة أن المبدأ وإن كان خف عن كامل الأهليين نقص منقاب الدين ، فإن فساد الإدارة المصاحبة وما ترتب عليه من إنهاك قوى المصريين قد جعل انتمائهم من أشق الأمور وأبغها ، وخاصة عند ما حرمت الإدارة كل مادة قد تكون في الإرادة . لم تكن ثم سبيل يمكن سلوكها إلى هذا الإحسان ، وأخذت الأعمال العامة تتلأح يوماً بعد يوم ، وصار التعليم يتقلص غله حتى كاد يصبح حبراً من الأخبار ، وأحد الرأيا والرشوة يهدمان قواعد الحياة القومية فيها . وعلى ذكر الرأيا ينبغي أن يذكر أن الحاكم المخططة التي أنشئت عام ١٨٧٦ كانت أداة مطبوعة لصرف الذهب والسكنة على الأهليين من الوجهة الاقتصادية ، وقد منحت حكم القانون للأوروبي الشخصي لجميع لا يزال إلى حد كبير في حال هي أشبه بالندوة الأولى والحكومة الأهلية القطرية . فكان لهذا القانون من الأثر ما بينه اللورد دوغرين فيما بعد^(٢) بياناً شافياً فقال « لم يكن فيما مضى بيد اللان سلاح نزع ملكية للدين وسقوط حقه على الله ، ولا تجوز الشريعة الإسلامية أن تحكم عليه عيانيا . وكان إيدخال القانون الإنجليزي في الهند حول اللان ساطة جديدة ، فكذلك كان إنشاء الحاكم المخططة في مصر قفاه من جهة قوى رغبة القلاح في الاستدانة بمجمل أملاكه صيانة قانونية ليدية ، ومن وجهة أخرى جعل للان حقاً هائلاً يسهل إعادته ، ألا وهو حق بيع أملاك اللان متى ثقلت

(١) كان نظام للرأية للثركة (الثانية) ... لا يهتم إلا بالمالبة وطفا كان بين خبرها من الأمور فكان القلاحون في الغالب لا يزالون يحكمون بالكرماج وقد نبت دور القضاء بشكل فيج وتورط ملاك الأراضى عليهم في الدين وصاروا يشترون اللانين من أراضيهم ... ولم يطل في هذا المبدأ أثر ليدى . يصبح أن يمس رفاً أدماً محموتاً عليه من قبل الحكومة حتى ولا أي تمديد في نظام الامارة . « الملتويج المصري » للسفر وفورد ملت من ١٢٨ - ١٢٩

(٢) مصر ، رقم ٦ (١٨٨٣) من ٦٠

ديونه . وقد نشأ عن ذلك ما لا يزال مبعوثاً من أيام الرومان إلى يومنا هذا عندما يطبق قانون أساسه الملكية الشخصية على قوم لم ينفذوا بعد معنى للملكية الشخصية . فلم يأت عام ١٨٧٩ حتى قيل إن أكثر الفلاحين لا يملكون الأراضي التي يروونها ، وأن طمعات أخرى تلك قحة أعتار هذه الأراضي^(١) قد يكون ذلك سائفة ، ولكننا نعلم وعدتنا الورد دوفرين أنه فيما بين عامي ١٨٧٩ و ١٨٨٢ زادت الأموال المدوية في قوائم الرهن على وجه التقريب من ٥٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه منها ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه خاصة بالملاحين وبصاف إليها ما عليهم لمراي القرى من ديون قتلها الورد دوفرين بمقدار يتراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين من الجنيهات الإنجليزية^(٢) . ذلك خراب تام سببه اللال الذي انتزع من الفلاح بشكل مرعب مد بسط حملة السنوات حكمهم على مصر ، ولم يسع الورد دوفرين إلا أن يعترف بأن « هذا الدين قد تجمع منذ عهد قريب وسبعه ، كما يقول الفلاحون أنفسهم ، ما كانت الحكومات السابقة تفرغه عليهم من أموال باهظة غير مشروعة قد حملتهم على ركوب متن الدين »^(٣) . ومرض الورد دوفرين من هذا القول التريخي عهد إسماعيل باشا قاصداً أن أواخر هذا العهد ليست من عهد إسماعيل إلا بالاسم ، وأما بالفعل فإنها كانت عهد وكلاء حله السدات . وقد عملت المراقبة الثانية على بقاء حال الفلاح هذه التي لم تكن تطاق باستيلائها على كل ما عساه أن ينفق في وجوه الإصلاح الاقتصادي بدلا من أن تحاول تحقيقها . وقد وصف هذه الحال مراسل القسيس الإسكندري في أغسطس سنة ١٨٨١ ليس قبل فقال : « إن الفلاح اليوم أحل دينا منه في أي

(١) هذا هو رأي الليبريو الذي كان مدير إدارة الطب البيطري بمصلحة الموبين وقد

قله منه لليونيه في « مجلة زراعية في وادي النيل » ص ٤٦

(٢) مصر ، رقم ٦ (١٨٨٣) ص ٦١

(٣) مصر ، رقم ٦ (١٨٨٣) ص ٦٢

ومن مضي ، وإن نيلاً مستظناً ومحسولاً قليلاً . . لينقلنا كثيراً من الأراضي إلى أيدي الأوربيين ^(١)

كذلك الشأن في الرشوة . إنها تحصل اتصالاً شديداً بسياسة شحن وظائف الحكومة — ماهر حقيقي منها وما هو صوري خلق خرافاً — بالأوربيين ، ورك المواطنين الذين يشملون في الغالب الوظائف المصرية يهلكون جوعاً . ولقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى ، ولكننا نريد هنا أنه في عام ١٨٧٩ قد أسورد ما لا يقل عن ٢٠٨ أوربي ليحلوا في الحكومة ، وفي عام ١٨٨٠ حتى ٢٥٠ أوربي ، وما والى شهر مارس من عام ١٨٨٢ حتى كان في خدمة الحكومة المصرية نحو ١٣٢٥ موظف أوربي ، يتقاضون كل سنة من رتب مستظمة غير منقوصة قدرها ٣٧٩٠٥٦ ^(٢) جنيه . على حين كان البلد في فقر مدقع ، والإدارة قد حرمت كل زيادة بها صبرت ، والمداخيل الوطنية قد دعت مطالبهم أو نال منها النقص والتقص ! ولقد حاول بعد ذلك المورد دومرين نفسه أن يسوغ إعطاء هذا الجراد المنتشر بحجة ذات وجهين ؛ وهي أنهم فئة قليلة إذا قيسوا بالمواطنين الوطنيين الذين يسع حدهم ٥٣٠٠٠ موظف والذين يتقاضون ٩٦٤٨٠٠٠٠ جنيه وأنه لموسم لا تصح الحكومة المصرية سرعة طاعة للصار بين الخلوة والمعاولات الخيرية والمشروعات الهندسة الخادعة ^(٣) ولكن ظهر مد قليل من الزمن أن الموظفين الوطنيين ليسوا ٥٣٠٠٠ موظف ولكن ٩٢٠٠ فقط ، ذلك بأن المورد دومرين اعتمد على تقرير المستر مانت فخص السدد الأول بحال الجيش والشرطة وعمال الجمارك والسكة الحديدية ومجموع ^(٤) ومن ذلك تصح أن الموظفين الأوربيين سلمون ١٠٪

(١) الجبس ، رسالة من الاسكندرية ، ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨١

(٢) مصر ، رقم ١ (١٨٨٢) ص ٥

(٣) مصر ، رقم ٦ (١٨٨٢) ص ٦٧

(٤) مصر ، رقم ١١ (١٨٨٢) ص ١٨

من مجموع الموظفين ، وأنهم فضلا عن ذلك يشتلون المناصب الكبرى ويتقاضون
مرتباتهم بانتظام ، في حين أن الموظفين المصريين لم يكونوا يعملون إلا الوظائف
العنصرية ولم يتصلحوا قط مرتبى شهرين بتتابع وانتظام . وكانت نتيجة ذلك
ما يمكن أن ندرجه تحت قوله السير أفلن بيرج مد بصع سين من ذلك الحين إذا
لاحظنا أنه عند ما يتكلم على الحكومة المصرية فإن كلامه يبنى أن يصرح إلى
حكم المراقبين والورلة الأوربية — قال السير أفلن بيرج في أحد تقريراته :
« كانت الحكومة المصرية منذ سنوات قلائل تجري على خطة تشجع
على انتشار الرشوة ، وكان محالاً أن يتوقع الإنسان الراحة في طائفة من الموظفين
غير منطحة ورجيئة الأجر ويعول معظمها أسراً كبيرة وتحبس عنها مرتباتها شهوراً
علة »^(١)

أما من حيث الوجه الآخر من الحجة التي يسوع بها الورد دور من استخدام
ذلك العدد العظيم من الأوربيين فلا بأس بذكر شهادة شاهد غير مصطنع
على المراقبة هو السير أفلن بيرج . فقد كتب في عام ١٨٨٦ يقول^(٢) : « من
دواعي الارتباك التالي الموجود الآن في الحكومة المصرية تلك المسة التي اتهمت
في السنوات الماضية ، سنة الإكثار من الموظفين في وظائف الحكومة » ثم إنه على
عادته شفع ذلك القول برأى خطأ فقال « كان عام ١٨٧٩ أول الأعوام التي بدأ
الناس يشعرون فيها بشدة أثر المراقبة الأوربية في مالية مصر ، غير أنه قل أن تمر
هذه المراقبة ثمراً إذ كثر وقت الحوادث التي انتهت بالفنسة البرابية » لقد رأينا أن سيل
الموظفين الأوربيين لم يصب عابه إلا في تلك الأعوام التي « بدأ الناس يشعرون
فيها بشدة أثر المراقبة الأوربية » كما يؤيد من قول السير أفلن بيرج نفسه : « مما

(١) مصر ، رقم ١٥ (١٨٨٥) ص ٦٠

(٢) مصر ، ١١ (١٨٨٦) ص ٦٥

يدل دلالة واضحة على عدم وجود رقابة شديدة عدد الموظفين الجدد الذين عينوا في سنة ١٨٨٠ ر ١٨٨١ و ١٨٨٢ « وهنا يلاحظ القارئ أن حيلة السير أظن يرجع حيلته على أن يتناسى أن هؤلاء الموظفين الجدد كلهم من الأوربيين . على أن القارئ غير محتاج في هذا الموضع إلى معلومات خاصة أخرى . ولقد كان الموظفين الأجانب أنفسهم لمصر سبباً من أسباب الخراب على الرغم مما صوره حماية لمصالح الحكومة من « المصاريف الخفية » ومع ذلك فلدنيا من الأدلة القوية مما يجعلنا على أن نعتقد أنهم قاموا بهذه الحماية الممونة بطريقة تخالف ما يثبت في اللورد دو فرين . فقد استلزم عهد المراقبة الثانية بما لا يحصى من المصاريف والمقاولات الصورية بين الحكومة وأفراد المقاولين والمالين . من ذلك أن شركة المحلورية يرأسها دوق سترلند قد اتفقت مع الحكومة على رضى النجدة بالآلات الرافعة برعم ارساع الأجر للمنى طلبته ورم قناطر محمد على المحلورية التي كان يمكن الانتفاع بها في هذا الغرض . ومنه تحكيم بيع الملح وقصره على شركة المحلورية دون شركة فرنسية ضامناً لمصالح الانجليز الذين يستوردون الملح منهم . ومنه أيضاً أن شركة فرنسية عرضت على الحكومة أن تدير الأسلاك البرقية مع أسلاك تونس والجزائر وتخصص نظير ذلك أجرة الكلمة الواحدة من فريصين إلى ٢٥ سنتاً فأبت الحكومة أن تمنحها هذا الامتياز مقصلاً بقاء تلك الرسوم البالغة لأن ذلك في مصلحة شركة التلغراف الشرقية . وفي وسعنا أن نورد للقارئ أمثلة كثيرة من هذا القبيل^(١) ولكن ما ذكره كاف لأن يصوره ما كان عليه عهد المراقبة الثانية من حيث « حمايته » مصالح الحكومة المصرية من « المقاولات الخفية » ومحوها . وربما كان اللورد دو فرين لا يعلم أى تهريش

(١) هنا شئت أن سرف هذه الحقائق وأمثالها فصنع « مستندات ومخططات من المصنف » لسنة ١٨٨١ (يوجد منه بالكتب البريطاني)

كان يجري به لسانه عند ما أورد هيئة المحلة دفاعاً عن الاحتفاظ بالموظفين
الأوربيين . غير أن الذين أمدوه بها كانوا يطعون جلية الأمر حق العلم ، ولا بد
أنهم في أنفسهم صغروا من حذاجة هذا المعلوم الكدير

قد يكون من المستحسن أن نذكر في سياق هذا الحديث إلى هيئة أخرى
هي من نوع ما ذكرنا ولا تختلف عنه في معناها . هي ما ذكرناه من قبل من
إعطاء البلاء الأوربيين من الضرائب المقررة . فقد نصت الامتيازات على
ألا تفرض ضريبة على أوربي إلا بموافقة حكومته ، وانتفع الأوربيون بهذا الشرط
الاتعاع كله . وقد حاول إسماعيل باشا في أيامه غير مرة إقاربه هذه المسألة فأناب
إلى من الظلم الذين أن قوماً ينرحون إلى مصر ، أثناء التقى في حماية قواصمها
لا يؤدون إليها قرشاً واحداً ثمناً لهذه الحماية ، اللهم إلا من طريق الضرائب غير
المقررة ، هذا في حين أن أهل البلاد أنفسهم يؤدون أموالاً حسنة على هيئة ضرائب
أرضية . فلما حاول إسماعيل ذلك حصلت الفيل فوافقت على أن يدفع رعاياها
الضريبة الأرضية ، وأما ما يحرص في المدن من الضرائب كضريبة الفرس وعوائد
التأجير ومدل التهمة في الأعمال التجارية فترك للأهلين يتمتعون به وحدهم .
وقد نشأ عن ذلك أن الأوربيين لم يستغلوا بالشؤون الزراعية لم يؤدوا شيئاً
من المال المفروض على الأراضي ، وفي الوقت نفسه أعفوا من ضرائب المدن مع
اتساع أعمالهم التجارية والمالية . وأصبح ما يدفعه المصريون في العام من الضرائب
الآخيرة وهو ٢٣٠,٠٠٠ حقه عقبة في سبيل منافستهم الأوربيين في الشؤون
التجارية (١)

ذلك نظام المراقبة الثنائية لأنه لم يكن إلا استمرار حكم دولة السندات التي
ابتدأ عام ١٨٧٦ ولكن مع هذا الفرق الجوهرى ، وهو أن نظام المراقبة لم يكن

تماماً فحسب بل اتخذ شكلاً سيامياً واضحاً . ولحق أنه كان كما وصفه فيما بعد
المشترع القول الشهير المسيو ده مرتين فقال ^(١) - « كانت المراقبة الإنجليزية
الفرنسية نظاماً سياسياً أحسن أعراضه إيقاع الخلل في دولاب الحكومة المصرية
وتفسيح حكومة الخديو في نظر رعيته ووقف كل إصلاح تشريعي أو إداري يمكن
أن يمس بأي وجه من الوجوه مصالح القانونين الأجانب »

(١) « الباقية المصرية » ص ١٢٧ في عام ١٨٨٢ قام في مجلس العموم السيد نثلوليه
ذلكي حصة كوه وكيل وزارة الخارجية سابقاً وقال - « كان يجب مهاجمة ثلاثين لراقصة
التي الأولى وهي التي أنشأتها اللورد هيري والراقصة الثانية والثالثة وهي التي أنشأتها اللورد
سليمي . وكانت الرقصة الثانية والثالثة هي التي جعل طيها خطاء الأحرار حقة شعواء ...
ففيها حرمت الحكومة المصرية حق عزل الراقصين وفيها تنفذ التفتيش الأجبي إلى قلب
الحكومة المصرية وأنشأت الحكومة مراقبة سياسية بأكثر من ألفي كلمة » « حياض العراق
المجلد ٢٧٦ عام ١٨٨٢ ص ٢٢٢ لقد أدت خلاف الأحرار على الرقصة الثانية السياسية
إلى وضعهم أيديهم على حصر مجملتها

الباب الثاني

احتلال مصر

« إنا قدر لنا أن يدعرج مركزنا في مصر لأنها لا تستطيع أن تورد أمام
محكمة دولية أي مشروع قانوني لعلنا ، صليبا أن نكتسب تاريخنا من جديد
إذا كنت تاجراً وكنت لا تريد الإفلاس فلا تسرف في عمالك على ساذي السحابة
الأولى . ذلك مبدأ لا تقعه إنجلترا وحدها »

« احتلال مصر » لستر يادورد ديسي

الفصل التاسع

ثورة سبتمبر، عام ١٨٨١

لم يكن متوقفاً بعد ما حدث في عام ١٨٧٩ من ساقطة حسنة أن تغول
الحال التي وصفاها في الفصل السابق دون أن تشير شيئاً من الاحتجاج أو تمت
على محاولة أخرى للقضاء على سلطة الأوربيين الاستبدادية ولو أن الخديو الجديد
كان على شيء من حمة آية وطموحه (أنت مصر منه رجلا لا نهيب أن يكون
البادى' بالفصل في أمر المراقبة مستهدفاً الأمة لموته في ذلك . ولكن 'تومبي
بأن كان جباناً وضعيفاً فلم يكن بدء العمل ليصلو عنه^(١) . وقد اتصت العروف
عنظفها الطبعي جداً أن يكون بدء الخروج على نظام المراقبين الاستبدادي على يد
الجيش مرة أخرى بقوده قلاح سادح نصف منظم قد ملح في الحش رتبة أميرالاي
ألا وهو أحمد عرابي . وليس لنا أن نعجب لأن يصحكون الخد على رأس حركة
وطنية وينبروا للدفاع عن حقوق الأمم وحريتها بعد أن رأينا ما قام به الحش
التركي منذ عهد قريب « فالجود » في الشرق « كانوا ولا يزالون » كما قبل وتحت
مخفي^(٢) « العامل الأكبر في الحركات السياسية . ذلك بأن لم وحدم من الاتحاد
والشجاعة ما يمكنهم من بلوغ أغراضهم . فأما بقية الأمة فكأنهم مجرد وتذبح

(١) كان تومبي أول الأمر تحت تأثير شرق بلشيا وكان مد لمراجع نوبار باشا وتعمل
الرائدين في شؤون القرائب ، ثم خضع قيا بعد كما رأينا لقوة التماسل ووافق على إلغاء
المستور . انظر التيس ٢٠ أغسطس و ١٢ سبتمبر من عام ١٨٧٩ (برقيات بطرس)
و ١٢ سبتمبر عام ١٨٧٩ ، رسالة من الاسكندرية . انظر كذلك سيرة عرابي التي كتبها
بيده والتي ذكرها المترجمة في « التاريخ السري » ص ١٨٤
(٢) السير ولهم جريغوري في التيس ، ١٠ يناير عام ١٨٨٢

حوس أن تحرره ساكماً ، وما أشد انطباق هذا القول على حال مصر التي وصفتها
النبيس وصفاً صادقاً فقالت : « يسمى أن تلحقه لن الجيش هو الهيئة الوطنية
الوحيدة التي تملكها مصر الآن وكل هيئة سواء قد عدا عنها يثو قرياً واجتاراً
الرسميون فأحدوا برماها وعيروا ظاهراً^(١) » . فكانت قدر الجيش أن يترأس
الحركة الوطنية ، هذا كل لا بد من حركة وطنية . ولما كان الجيش هو الهيئة
الوحيدة التي لا تزال بيضة من المراقبة ، والتي أوبت القدر العرورى من
النظام والقوة ، فقد كان لا بد أن يتجمع حوله استياء الأمة عاجلاً أو آجلاً ليعبر
عن نفسه تعبيراً معيناً .

أحد الخطب من تقاء هذه تعاقب شيئاً فشيئاً . هذا الجيش بالدفاع عن
مصالحه الخاصة وانتهى بأن أحد على عاتقه الدفاع عن مصالح الأمة . ولقد رأينا
ماثير ذلك في عام ١٨٧٨ إذ أسقط الضباط الذين حفت عنهم مرماهم
وراره نزار ، فقد كان أكر بحرك الجيش وتحت مصالحه الخاصة التي كانت
تؤدى إلى إسرار المواطنين الملكيين لو أنهم كانوا على شئ من النظام . وكذلك
كانت الحال بوجه التقريب في مايو عام ١٨٨٠ إذ قام من الضباط وفيهم أحد
مراني قدعوا لناظر الحرية معروضاً احتجاجاً فيه على حسن المرببات وتخير
الجنود . وقد أصفى ولاية الأمور في الحال هذه المظلة ، واتضحت لهم محتها^(٢)
غير أن مصالح المجموع أحدثت تظهر هذه المرة منفصلة عن مصالح الأفراد ، فقد
أشار معروض الضباط إلى المبرر « المحسوية » الذين كان يشتمل عليهم نظام
الترقية في عهد ناظر الحرية عثمان رفقي ، وهو رحل من الطبقة المالية وكان لذلك
يسل على بقاء أغلب الضباط الفلاحين في الرتب الصغرى . وقد بين مراني

(١) النبيس ، ١٢ سبتمبر عام ١٨٨١

(٢) كتاب بحث للدكتور آغاسي ١٩٢٢ وما يليها

. بحايه محظوم في شهرى يناير ومارس من السنة التالية على هذه المصالح المشتركة^(١)
 . بأن طريقة « المحسوية » التى احتجوا عليها أول الأمر لم تستمر بحسب ،
 . زاد شرها اصطهاد جميع الصباط العلامى الأصل جبهة والاندفاع في ترقية
 صباط الدين هم من التطبيقات العليا التركية والجركية

لذلك صمم عرابى وأصحابه في منتصف يناير عام ١٨٨١ على أن يقدموا إلى
 «ض» باشا رئيس مجلس النظار معروفاً تالياً أشد لمحنة من معروضهم الأول
 ، يطلبوا فيه عمل ناظر الحرية والنظر في نظام الترقية من أوله إلى آخره . صد
 ذلك من الجيش تمرداً عنهم النظار بعد تردد كثير على أن يقصوا عليه . ولكمهم
 لم يجرؤوا على اعتقال الصباط للدينين وبخاصة بهم بالطرق المنعة أمام محكمة
 عسكرية قد لجئوا إلى مدعة معروفة في البلاد الشرقية وذلك أن استندوا إلى
 ضلوة الحرية الصباط الذين قدموا المعروض وهم عرابى وأثنان آخران وكان ظاهر
 دعوتهم للنظر في حطة الاحتمال لا مع إقامته عمارة زلف إحدى الأبرار ،
 ما جعلتها فيهم كانوا يريدون القص على الصباط والتخلص منهم بطريقة
 حصة ما . وقد أجيد مصيب الشاك رضا توفيق فيه ولكن الطيور لم تقع فيها
 ذلك بأن عرابى وصاحبه قد علموا بالكيد من صاحبهم في القصر فلم يكادوا
 صحن عليهم حتى ظهر حراس القصر بقودهم صديق لمرأى فطردوا الناظر والقواد
 الذين كانوا معه من الحجرة وعادوا إلى تكتلتهم ظنوا أن يقودهم الصباط المحررون .
 ثم أصدر الصباط من فورهم ملاحاً ذكروا فيه للجمهور تفصيل الحادثة وأعادوا
 ملف عمل ناظر الحرية . منزل عثمان رفقي ونصب مكانه^(٢) محمود ساي المعروف
 برعته الدستورية والذي كان مدر الأوقاف في وزارة شريف ورياح

(١) كتبت بئس من ١٣٥ ١٣٨

(٢) نجد البيان الرسمي لهذه القصة في « مصر » رقم ٣ (١٨٨٢) من ٢٧ وما بعدها

حدثت هذه الثورة الصغيرة في اليوم الأول من فبراير عام ١٨٨٩ وكانت
ثاني ما تخرج من أعمال الجيش بالنجاح. غير أن نتائجها كانت أعظم خطراً من نتائج
الفتنة الأولى؛ فإن الطريقة التي حاول بها مجلس النظر رده أن يحصى فاضل أخريه
المتهم بسوء استعمال سلطته، والطريقة الشرقية الاستبدادية البهجة التي أراد أن
يخمس بها النزاع القائم، قد دفعت الجيش إلى التدخل في المسألة السياسية مسألة عدم
مسئولية الحكومة من بعد عزل إسماعيل، وأثبتنا في أذهان الجسد أن لا ممان
لأرواحهم ولا لحياتهم العملية ولا لمصلحة الأمة ما بقي استبداد موفيق وثمانه
لأوربين

ثم إن الأمة بأسرها، وسبارة أدق، أن طغافها الصغيرة الدستورية النعمة
قد تبيعت فجاء أنها ليس من الصف والعر حيث ظلت نفسها، وأن لها في
الجيش قوة طوعية متحمسة لا يستهان بها، فإذا ما استطاعت أن تنصبه إلى جوار
في قضية الإصلاح الدستوري، فإنه لا بد فاض على ملحق بالأمة من شدة وهول
طالب عهدا وسرعان ما أصبح عمران وأصحابه مجردينهم وحركتهم للتأخذه سقد
آمال الأمة وموضع إعجابها، واستطاع في نظر الوطنيين ما كان يقصد به أن يكون
مجرد احتياج عسكري إلى حملة مديونية وطنية، وأصبح عمران رجل مصر المشا إلى
السان ولقب « بالرجل الوحيد » وما هو إلا قليل من الزمن حتى توثقت العلاقة
بينه وبين أكثر الزعماء السياسيين في ذلك الزمن^(١)

كل في وسع كل إنسان إدراك أن خير بأن الجيش إلى سحت أو عدم
ما تنح له فرصة للظهور في ميدان العمل مرة أخرى، فإن ذلك لن يكون من أجل
مصالح أفراد أو وظيفته، ولكن من أجل مصالح الأمة السياسية العامة. ويلوح
أن حكومة مصر « ومستشاريها » الأوربين قد عبروا عن فتنة أول فبراير

فلا من الزمن أدر كوا فيه الخطر الذى ينشأ عن دعامهم فى تسييج الجيش إلى
 بعد ثمانية فلولاء، وسعوا كثيراً فى تهدئة خواطر الصلابة الثائرة، بأن جعلوا دمع
 من نائهم إليهم ووعدهم مراً باتباع العدل فى توقيتهم، ولم يأت شهر مايو حتى
 كانت الأمور استقرت استقراراً جليلاً إلى دورد مالت، فحصل انجلترا
 العلم، يقول فى تقرير لحكومته: «إن فيه ما يحمله على الاعتقاد بأن الثقة
 قد أخذت تعود»^(١)، ولكن لحسن الحظ أو لسوءه لم يطل أمد هذه الثقة. بين
 رياضات القوى فنى أنه حذر أعصاب الصلابة وحلهم بشعرون أنهم آمنون على
 أنفسهم أخذ قلب المكر فى كفى يتخلص من عراقى وأصحابه لبقضى على الحركة
 الدستورية الناشئة فى الجيش قبل استفعال أمرها. وأمرت الجواسيس تنصب
 خطى عراقى وأصحابه، وأصبحت بيوت عراقى وأصحابه لا تنام عنها أعين الرقباء،
 وانتشرت الأخبار بأن مؤامرة حبيثة يديرها لانتقال عراقى وخص كزار رفاهه.
 وعدا محمود سامى المرووف بصداقته لعراقى وجماعة الدستوريين هدفاً لمصايفات
 حقيرة، وكثيراً ما أرتله الخديو ورصاص على حكمهما^(٢)، ومن الحال أن تعلم
 إلى أى حد كان ذلك كله راجعاً إلى تحريض الراقين ولكننا لا نشك فى أنهما
 كما يطلقان تصرف النظار المخرج للصدور، وأنهما لم يحاولا قط وقف هذا
 التصرف بل تركا رياضاً يسهر فى تدير حيله الخطورة. وكان الرجل الوحيد
 الذى استطاع أن يرفع صوته محتجاً على هذه السياسة هو البارون دى ريج فحصل
 فرنسا العام؛ فقد بلغ من عطفه على الحركة الوطنية أن انحاز إلى عراقى فى حوادث
 فبراير اعتقاداً منه أن تلك الحركة خير دافع لصدوان انجلترا. ولكن ذلك
 لا يميز منه كان وحده سبباً فى أن حمل الخديو على أن يطلب إلى الحكومة

(١) مصر، رقم ٣ (١٨٨٩) ص ٢٨

(٢) بنت: كتابه المذكور أعلاه ص ١٤٦

الفرنسية استدعاء من مصر. وبذلك أصاب البارون دي رنج ما أصاب المستر
فشان من قبل، فقد أقلب من منصبه في آخر الشهر المذكور^(١). هالك أصبح
رياضي وليس أمامه من يحتج باسمه غير الصباط، وقد أراد أن يخصص شوكة
هؤلاء. شهد استعاذته من له في شهر أغسطس أن يرسل الفرقتين اللتين يقودهم
عمران وأعر أصدقائه عد العال إلى أطراف البلاد. أحدهما إلى الإسكندرية
والأخرى إلى دمياط.

فلما عارض محمد سامي في هذه المسكرة أكرم على الاستقالة ونصب مكانه
صهر الخديو داود باشا، وهو رجل رحي متطرف لا يتردد في أن يأتي أي عمل
يكون في مصلحة العصاة الحاكم. فكان هذا التعيين باعثاً للمران وأصحابه على
الشرع في العمل. وذلك أن داود باشا أصدر في ٨ سبتمبر أمراً بإبعاد
الفرقتين، فقصم عمران على ألا يطيع هذا الأمر ولكنه مع ذلك أرسل في صباح
اليوم التالي إلى عوفيق مقصر الإسماعيلية بحيرة أنه هو وحده سينظرونه أمام
قصر عابدين. وبالفعل سار إلى ميدان عابدين في فرقة وفرق وملائه من فرسان
ومشاة ومدفعية وغير ذلك وربط أمام القصر. فلما اقترب الساعة الرابعة مساءً،
أهل الخديو ومعه مستدوه رياضي والسير أوكلند كلفن نراقب الإنجليزي
العام والقائد الأمريكي استون ومعهم ضباط آخرون. وكان الخديو قبل مجيئه
قد عمل بإشارة كلفن فطاف بمدة مراكر حربية لينأكد من إخلاص حدودها
فما تلاقت الوجوه كل للنظر، كما وصفه عمران بعد ذلك دهياً^(٢) للثانية. وإذا
نعلم من مصادر أخرى^(٣) أن مستشاري الخديو وخاصة اسير أوكلند كلفن

(١) انظر « مستندات ومخطرات » الذي ذكرناه فيما مضى. وكذلك « مصر الحديثة »

الورد كرومر في المجلد الأول ص ١٨٠

(٢) بحث : كتابه للبحرور آقا ص ١٤٨ — ١٥٠

(٣) الورد كرومر. كتابه الثاني الذي ذكره ص ١٤٤ — ١٤٨

ثم يصحوا له بأن يقتل عرابيا في الحال رميا بالرصاص وعلى مشهد من حورده . لكن توفيقا لم يكن من الشجاعة بحيث يستطيع ذلك . فقد أن أوصى لما جاءه عرابي وتبادل معه كلمات الغضب دخل القصر تاركا بقية المفاوضة للسنة . كرس نائب القنصل العام . وقد اختلف السعر كوكمن بينهما مع مرات حاملات حديث كل منهما للآخر . وأخيرا أصدرت هذه المفاوضة الطويلة عن حصوع الحديو خضوعا تاما لمطالب عرابي وكان عرابي قد طلب ثلاثة أمدار إسقاط الوزارة ، ومنح الأمة الدستور ، وإبلاغ الجيش هذه الأوصى وهو ١٨٠٠٠ جدي . فأجابه الحديو إلى هذه المطالب كلها ، وانصرف الحديو إلى تكليفهم بين نهليل الختامير وختامها

كذلك انتهت الثورة دون أن تراق في سبيلها قطرة دم واحدة^(١) . ولقد اتفق أن كان المستر يلتذ إذ دأب بمصر ، وأن وصفه لما أعقب ذلك النصر من مظاهر الفرح والسرور في القاهرة وغيرها^(٢) . لينطبق كل الانطلاق على

(١) أي عند اللورد كرومر الفيوتراطي أن يرى في حوادث ٦ سبتمبر شيئا أكيد من فتنة عسكرية . وفي آخر الجهد الثاني من كتابه « مصر الحديثة » يقول تاريخي العبادات : « كرفت فيه ثورة سبتمبر هكذا » « تمرد الجيش المصري مرة أخرى » سقوط وزراء رياض - عبد شريف باشا رئيسا للوزراء ، وربما كان عمل الجيش التركي بقيادة أنور بك وبشاري بك في ١٩٠٨ هو أيضا تمرد عسكري .

(٢) مثل كتابه السالف الذكر ص ١٥٢ - ١٥٣ ولا بأس أن ورد القارئ مع هذا الوصف قال : « إن ثلاثة أشهر التي أعقب هذا الحادث الخطير لم يمس الوجهة السياسية أحد الأيام التي تهتبتا مصر . ولقد أسعدني الخطر بمساعدة ما جرى فيها بيني وأمي فلم أتناق معوضا عما يطربس السماع ولو كان ذلك لشككت في حقيقتها . أوم أرى حياتي ما يشه هذه الحوادث وأحسني ألا أرى مثلها في المستقبل . إن كل الأحزاب الوطنية وكل أهالي القاهرة قد اتفقت كلهم منبها من الزمن على تحقيق هذه الغاية الوطنية الكبرى . لا فرق في ذلك كما يظهر بين الحديو والأمة . . . وسررت في مصر ربه فرح لم يسع عثها على منقاص لتبلى متدقرون فكله الناس في شوارع القاهرة حتى المرباه منهم يستوقف منهم انصر شافرون وهم جلوس مستبشرون مهد المرة الخطير انتهى طاع عليهم على حين غلة مذكور خبير أثرية بحفة حلكة الظلام »

ما شاهدته جبك الحاضر في تركيا بعد انقلاب ٢٤ يوليو من السنة الماضية ، ورو
الروسيا سد صدور منشور القصر في ٣٠ أكتوبر من عام ١٩٠٥ وجملة القول
أن الجيش استطاع بحيلة منه صادقة أن يتنشل الأمة بأجمعها من عمل الرق
والاستبداد ويهيئ لها سبيل الإصلاح الدستوري الصحيح . وقد عهد بناء على
طلب صراحي إلى شريف باشا المعروف من عهد إسماعيل منعه الدستورية أن
يؤلف وزارة وطنية ودعى مجلس شورى النواب للاستعداد في ٢٦ ديسمبر

وبعد فكيف تلت أوروبا بأهله الثورة ؟ لقد أجاد السير ولیم جربجورى ،
وهو من أخصار الحركة الوطنية القليلين ، وصف هذا التل في رسالة منه للتييس^(١)
قال : « يملئ ملاد الحكومات الحديثة عادة ملق الطبول وصرير القوف
ولكن هذه الحكومة الوطنية لم تكذب فخطى بدعوة طيبة من بلدان أوروبا الحرة ،
مع أن المصريين كلهم قد بسطوا أكفهم صارعين إلى الله أن عدو مصرها
ويجمل الساج طيعها . لقد قدمت هذه الحكومة إلى العالم بين إصرار
الدبلوماسيين وقبح الحكوميين ولعن الأسوان المالية » وكانت الصحافة الإنجليزية
قد أخذت بعد فتنة أول فبراير تفرغ الجمهور وتنفق في قلبه الرعب لظهور قوة
حديثة في ميدان السياسة . وشعر القوم أنه بإحضار الجيش الحكومة المصرية
لإرادته قد ظهر في الأمر عامل جديد أعيد عليهم تدمير الماضي من أوله إلى
آخره وجعل تحدد مركزهم من جديد أمراً ضروريا وفي الغالب محم وأحد
التييس تشير من طرف حتى إلى « ما لا يجهلنا في مصر من مصالح السياسة
الظلمة » التي لا يمكن أن يصحى بها هما كانت الأحوال . وفي شهر مايو سافر
السير إدورد ملت إلى الآستانة في مهمة عامصة ، وربما كان معره لتعرف استعداد

(١) التييس ، ١٦ مارس ، عام ١٨٨٧

باب المال لصل صد حماي وتهدئة فائرة الجيش^(١) ولا بد أن مفلوصت
دبلوماسية كثيرة قد حوت وقتك ولم تنشر أخبارها ، دليل أن مراسل التيمس
تغير بالأمور اعترف في أغسطس أي قبل الرحلة « بأنه لا يوجد مصري
خير بالحال بمخاله شك في أن اجتريا وفرسا تتلاكل من أجل اة تلا مصر^(٢)
النهائي ، وأن هذا التلاكم يجري الآن بأيد مكوبة بالتقاير »

ومع ذلك فقد كانت ثورة « مستمرة هي الى آثار دبلوماسية أوربا عامة
. اجتريا وفرسا خاصة . ولم ينفع عهايا مفسوره التي أصدره في ذلك اليوم
المصعب شرح فيه لمثل القول الكبير الأمور التي ذهب الجيش إلى فصل
ما صل ؛ ويؤكد لم أن الهدد الحفيد « سظل محافظاً على ما ليجع دعبا الدول
لم اليه لمصر من المصالح^(٣) » ولقد وقع في التعوس صو أنه مها حلت يات
القائمين بالحركة الوطنية فإنهم لا بد أن يمسوا مصالح الأوربيين الكبيرة التي
تمثلها المرافقة الأوربية وكثرة الموثقين الأوربيين والمزايا الكبيرة التي يتمتع بها
الأوربيون بضمهم بالاشيولات المتنوعة لهم . وكانت أوربا تعلم حق العلم أن مصالحها
في مصر قائمة على النهب والسلب ، وأنه إذا ما استقلت مصر واشتد ساعدها غاحلا
و آحلا فلا بد أن يصحى لهذه المصالح من أجل ما هو أهم منها ، ألا وهو مصالح
الأمة المصرية . وقد كتب مراسل التيمس الإسكندري قول : « لا فائدة في
إحيا تلك الحقيقة وهي أن هذه الحركة لا ترمي إلا إلى عدم تدخل أوربا في
الإدارة المصرية ، وأنه إذا كانت هذه التية سد أسوعين مقصورة على فئة قليلة
من الصباط فإنها ليست الآن كذلك . بل سكان الإسكندرية والقاهرة المدينين

(١) مصر ، رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٢٤

(٢) التيمس ، ١٧ أغسطس ، طم ١٨٨١

(٣) مصر رقم ٢ (١٨٨٢) ص ٤ — ٥

على الأقل ، وهم الذين كانوا على وجه الصوم لا يهتمون لما يحدث ، أحسحوا
يؤمنون عمل الجنود كل التأيد ، وهم الآن أحرأ على المهر بأغراضهم ^(١)
هنا القول بطبيعة الحال مبالغ فيه فإن « علم تدخل أوروبا » كان لا يمكن أن
يكون بحال من الأحوال أول أعراض الحركة الوطنية بل كان أول أعراضها
استقلال المصريين بحكومة البلاد

وما كان التدخل الأوربي حائلا دون هذا العرض فقد كان من غير شك
عقبة يجب القضاء عليها بأسرع ما يمكن . فلكم أخفت الصحف الوطنية التي
تعلم شأنها ، على عاداتها في أوائل أيام الحرية ، تنقد ما كان من الأعمال الإدارية
في عهد المراقبة ^(٢) ثم قام البرلمان منذ ذلك فطلب إلى المصالح على اختلافها أن
ترافقه بتقاريرها لتكشف الستار عن المساويء الكثيرة التي ألتاها القائمون بأمره
وليدخل عليها ما هو سروري من الإصلاح . والحق أن الحركة الوطنية بأسرها
والثورة نفسها كانتا لا يكون لهما معنى إذا لم يحررا مصر من ذلك النير المزدوج .
ير الاستبداد الوطني والمراقبة الأوربية ، وأن البرلمان كان لا يبعد شيئا إذا لم يكن

(١) المنس ، رسالة من الاسكندرية ، ٢٧ سبتمبر عام ١٨٨١

(٢) قال لستر بلنت في صفحة ١٦٤ من كتابه المؤلف الذكر . « الآن وقد ذهب
الصيانة من محالها فلتها أحدثت نفس على مساويء العهد لتصرم التضييع مثل الظلم و تفرز
العربات ومعلمة الأوربيين على حساب المصريين في عهد المراقبة الآلية الأجنبية ، وكثرة
الوظائف الكبرى غير الضرورية التي يشغلها الانجليز والفرنسيون ، وسيطرة الأجانب على
مصلحة الكتلة المدينية ومصلحة المومنين الذين أسسوا في أمسي مثل آل رشيد ، وذلك
الخزاة وهي إمارة دار الأوبرا الأوربية بقسمة آلاف جيبه في العلم في حين أن الأمة كانت
في أشد حالات الفقر المدقع وقد حلت الصيانة حلة شعواء ... على النواخير وبيوت الخمر
ودور النساء لشطة التي أسست تقصر في أنحاء القاهرة بحرية بالامتياز وأطرد حق كل
سلم يجر على دينه » . وقد أشار الورود كرومر إلى هذه الحالة المصحية في الجلد الأول
من كتابه صفة ٢١١ بقوله : « أخفت الصحف الحرية في أثناء ذلك تسير حسنة الأمل
للحكيم وتعمل على الأوربيين وطريقتهم في الحكم حلة شعواء وحررت الشعب الذي
الاسلامي »

مرة مدفع ينسف حصون هاتين القوتين الرحبتين تسدا

فليس عجباً والحالة هذه إذا ما أدت أساء الثورة إلى ما يقرب من الضرر في أوروبا عامة والمجترات وفرنسا خاصة . فإتفق الدبلوماسيين وحمل السدات لم يحظر سألهم قط مد عمل إسماعيل أن مصر ستغير فقههم مرة أخرى . ثم هام أولاء قد خاب حسابهم الحقيقي دفعة واحدة ، فناداهم صاسون ؟ أما الفئة الضعيفة البراس من الجمهور وحيث من كل مند تامين يدد عمل إسماعيل أشنع التشديد ويكر على المجترات تدحها في الشؤون لفسرية ، فقد أصبحت تحمل إلى احتلال مصر في الحال^(١) ولقد طع بما اعتاد الجمهور أن يعتقد في الستين الثين أعقب التدخل غير المشروع وسط المراقبة السياسية ، من أن مصر لم تعد مملكة مستقلة ، بلع من ذلك أن الدعوة إلى الاحتلال لم تكند تلقى أية معارضة يوحى بها التحسك بإسداً ولكن أم ما اعتدص به عليها أن تدخل المجترات لا بد ملاق مقاومة شديدة لا من فرنسا وحدها بل من أوروبا بأسرها ، وأنت في ذلك من الخطر في تلك الظروف ما فيه كذلك رؤى أن في اشتراء المجترات وفرنسا في التدخل الحربي خطراً لا يقل عن الخطر السابق ، لأن هذا التدخل يؤدي إلى دوام احتلال الدولتين وقصمى على مطامع المجترات الاستعمارية القديمة فلم يبق إنناً أمام المجترات إلا أن تختار أقل الأسور ضرراً لها فترجع إلى حالتها القديمة وتدعو تركيا للتدخل في الأمر ، ثم تترقب فرصة تكون حيراً من هذه وتمسكها من العمل الحاسم^(٢)

غير أن سعيها لإفقاد هذه الخطة قد فشل الفشل كله : فإن القورد جرفقل عند ما سمع بالثورة رأى أن يسبق فرنسا إلى العمل ؛ فأمر متولى أعمال السفارة

(١) انظر رسالة البير جويان جولد سميد في التيمس الصادرة في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨١

(٢) كانت التيمس شحنة الليل إلى الأعداء بهذا الرأي مع أنها كانت قبل ذلك قلن تعدد وحملاً من الأوهام

الإنجليزية في باريس أن يقابل المندوبين من هيلبرور بر الخارجية الفرنسية وقتئذ ويضع مع الأمر « بحرية » وفيه « ما نملكه حكومة جلالة الملكة من الأهمية الكبرى على اتباع إنجلترا وفرنسا خطة التهدئة والمساواة لإزاء الأزمة المصرية الخافرة »^(١) ولكن سنت هيلبر لم يكن أقل حظاً من اللورد جرنيل ، فقد صرح المستر آدمز بأن « سياسته في الشؤون المصرية سرورية جداً ولم يطرأ عليها شيء تيسير ، وهي تلتصق في وجوب المصراحة التامة في المستقبل كما كانت الحال في الماضي وفي دوام اشتراك الدولتين في جميع الأمور » وقال المستر آدمز في تقريره عن هذا الحدث الذي دار بينهما : « إن سنت هيلبر مستعد للاتفاق مع خامسكم في الوقت المناسب على التدابير التي قد ترى الحكومتان اتباعها وأشار إلى أن تبسط على مصر مراقبة حرسه الإنجليزية فرنسية ، ولكن خلعتة عروس أشد العروسة في إهاد حدود تركية في هذه الآونة لأن ذلك مما يريد في نفود السلطان في مصر » . كان ذلك صلحه قوية أرسلت لها اللورد جرنيل ثم رأى أخيراً أن يلجأ إلى مفاوضة دبلوماسيه ، قال إنه يفتنه أن الخديو طلب إلى الباب العالي أن يحسم للشكل القائم في مصر بمجمود تركية ، وراح على ذلك أن الحكومة الإنجليزية وإن كانت لا تميل في ذلك الوقت إلى اصطناع المنصف أبا كان فإنها لا تلتزم في أن يبعد السلطان مفاوضة إنجلترا وفرنسا قائداً تركياً » غير أن سنت هيلبر لم يصح ولا إلى هذا الرأي وفصل أن تبسط على مصر « مراقبة حرية متفرقة يقوم بها قائد فرنسي وإنجليزي يستطيعان أن يبيدا النظام إلى الجيش المصري » ومضى يقول : « إن إفااد قائد تركي قد يستشع خطوات أخرى ربما جرت إلى احتلال تركيا مصر احتلالاً دائماً » . بعد ذلك اضطر اللورد جرنيل أن ينقص أمره الأول الذي كان أرسله إلى اللورد دوهرين سفير إنجلترا

(١) تجد وصف هذه المفاوضات كلها في مصر ، رقم ٤ (١٨٨٢)

الاستانة وطلب إليه « أن يمنع السلطان بالمدلول عن إبعاد قائد تركي » وأن
 يصبح الباب العالي يوجه عام « بالألا يسرع في أي أمر من الأمور »
 كل هذا جرى في خلال خمسة الأيام التي أعقبت الثورة وكانت نتيجة أن
 اجتمعوا لم تستطع أن تأتي عملا حاب يقضي على آثار الثورة إلا إذا رصيت
 بالاشتراك مع فرنسا في احتلال مصر ، وذلك تقصى أمد العمل على كل فرصة
 تشكها من أن تستولي بمفردها على مصر ، وقد ظل النفور من هذا الموقف
 ماثلا لمدة من الزمن مثولا عروبا على صفحات الجرائد فقد كتب مراسل التيمس
 الإسكندري يقول^(١) : « لقد أصفنا في عامين ما أفسده التبذير في عشرة أعوام
 لقد حسنا حال الفلاح المثاليه وحينئذ من الظلم والاستبداد فكان أثر ذلك أن
 أصبح يرى أنه اليوم أشقى منه في عهد إسماعيل باشا وإذا ما أصبحت تسبك
 إليه سمع منه أن رجال الإدارة الإنجليز ينقدون من المرتبات أكثر مما ينقد
 المصريون ، وأنه إذا كان غرضهم إصلاح الشؤون المالية لقي تهمة (أو أنهم
 انفقوا) فأحرهم أن يعملوا لذلك إما بدون أجر أو على حساب بلدهم . فإذا
 كل المصريون محتقوننا ويتخوفوننا وإذا كنا نخلق على غير علم منا القومى
 والاحتلال غير ك ، إذا كان حب الخير رائدا . أن نقص يدنا عما نحاوله »
 يدكرنا ذلك الدب والمويل مما يروى عن الخلف في خرافات أيسوب ، غير أن
 المنب في هذه الحال لم تكن طمعه سيدا عن تناول لقوم ولكن فرنسا هي التي
 أقصته عن أيديهم . وقد علق التيمس على كلام مراسلها هذا^(٢) فقالت
 سواء أكانت هذه الماطنة وطنية أم غير وطنية فإنها يجب أن بحسب لما حاب
 أو وجودها ليس مما يسهل على كلنا الدولتين (اجتروا ورضا) أن تنهري للدفاع

(١) ٢٢ سبتمبر ، عام ١٨٨١

(٢) التيمس ، ٢٨ سبتمبر ، عام ١٨٨١

عن استغلال مصر . وإذا أعلنت إنجلترا اختيارها هذه السياسة — التي قد تكون من الوجهة التالية خير سياسة نفعا ورعب فيها من وجوه عدة — فإن إنجلترا تكون قد احتلت السياسة التي عرفت بها فرنسا من قديم والتي كان آخر من عمل بها نلسون رينج القس لا يزال العهد قريبا »

إن هذا القول من محبة استعمارة لليل التناؤم العريض ولكن لا يبع الإنسان إلا أن يسلّم بأن تمت مسوغاً لهذه الحال التسمية فهناك ثورة ووجه انتباه لا يهدد مصالح إنجلترا التالية حسب ولكن مصالحها السياسية أيضاً ، ومع ذلك ليس من سبيل إلى اتقاء هذا الضرر بسبب موقف فرنسا . وقد كتبت التيمس^(١) في ذلك تقول . « رى أن الوقت اقضى يكون من الضروري فيه أن تعدد إنجلترا المبدأ القائل بأنها لا يجب أن تكون مصالحها السياسية في مصر في المقام الثاني ما دامت مالكة للهند » وهي كلمات تدل على الشجاعة وسكها للأسف ! يكن لها أثر على الإطلاق . فإن إنجلترا لا تستطيع من أجل مصر أن تشب بار حرب طاحنة مع العالم كله ، ولم يكن أمامها غير ذلك سوى التسلم والانتظار

على أنه كان يلوح في الموقف بلرقة من الأمل أشار إليها السير أوكلند كافس في مذكرة خاصة له كتبها صد عشرة أيام من الثورة فقال^(٢) : « أرى أن ليست الحال المحصورة بطبيعتها إلا هدية ، وأن ما وصلنا إليه من النسوبة ليطبقنا مهنة نستحم فيها ونلم بالقوى التي تسبل حولنا ، ونسى في الاستغاثة منها أو القصد عليها . إن الجيش ثمل مخمرة النصر وقواده يستعدون اعتقاداً راسخاً أنهم يحشوا لشعر مصر أما الأعيان الذين كثر عددهم في المخمرة فع أنهم يجيرون لأنفسهم

(١) ١٦ أكتوبر ، عام ١٨٨١

(٢) « مصر الحديثة » ص ٢٠٦ وما بعدها . ولا يوجد عند المستند فيها نص من الأوراني الثمالية ، ولا ريب أنه رأى أن من الحكمة إخطاره

أن يطالبوا توسيع الحرية المدنية ويسكروا على الضباط أي حق في تقديم المروضات أو التدخل في الأمور المدنية؛ فإنهم والمصلط سواء في الرعة في الحصول على بعض الحقوق . إن الأمور سائرة على أدلائها ولكن الوصول إلى حل نهائي موقوف على (١) انصراف الهند إلى مراكم (٢) وعلى ما يظهر الأعيان من الاعتدال في مطالبهم (٣) وعلى ما يظهر الطار من الكيافة والحرم في سلوكهم مع الجيش والأعيان . . . وإن أرى أن يكون عملي مصروفاً إلى هذا الترض فأسدى إلى شريف باشا النصح متى حاث وقت البحث واناشه . وجملة القول أنا صعباً بالإسراع في إعاد التدابير الضرورية الخاصة بالجيش وفي مناشه كل مريضه الأعيان ساقطة معقولة ؛ ذلك وحده نستطيع أن نحول هذه المدة إلى سلام دائم »

رى من هذا أن السير أو كند كلفن كان يأمل أن تكون المعاصر الهندية في الحركة الوطنية آتية اعتدالا وأساس قياداً من الجيش ، وأنه إذا تحقق هذا الأمل وأمكن التخلص من الجيش وقواده وصيلة من الوسائل أمنت عواهب الثورة . وليس في هذه الخطة شيء مسعجل التنفيذ ، بين الحزبين الذين دعا بالحركة الوطنية كانا عثلان في الحقيقة طفتين مختلفين متصادتين ، ولأعيان يكونون طفة للالاء البسرة ومعظمهم من الأتراك والجراكمة ، أما الجيش فرحاله من الفلاحين . وشريف باشا هو كان تركي الأصل ومن أعين أعياء مصر ، ولذلك كان آخر ما يرمع فيه أن يدافع عن حقوق الفلاحين . وفي التاريخ أمتة عدة ثورات حدثتها نفس الطبقة التي رفضنا تلك الثورات إلى معصية الحكم ، وليس ثمت ما يمنع حدوث ذلك في مصر ، بل لقد ظهرت واحدة منذ ٢٦ ستمبر أي مديومين من إرسال المذكرة السابقة الذكر إلى لندن : فقد أكد شريف باشا لسيير إدورد مالت أنه يوصى « في المستقبل دعوة مجلس شورى

النواب للاستعداد ، وأنه يأمل أن يصبح هذا المجلس بالتدريج المثل الشرعي لمجالات مصر الداخلية وذلك ثرول عن الجيش القصة التي انتحلها لنفسه في الحركة الأخيرة^(١) ، ألا ما أبلغ كلمة « انتحلها » إذا كان شريف باشا ظاهراً حقاً ؟ فإنها تدل على مبلغ استعداد الناس لتعيين الوسائل التي رعتهم إلى منة الحكم ، كما أنها تدل على صدق نظر السيد أو كند كلش فيما توقعه من أنه يستطيع التعرف بين الأعيان والجيش الذي كان اللقمة الحقيقية الوحيدة للثورة المصرية^(٢) . فلما أيقنت انجلترا أنها لا تستطيع في تلك الظروف أن تصطنع الشدة في القضاء على آثار الثورة المصرية قرب في مكانها رمزاً ما تنتظر ما تأتي به الأيام . وتأمل أن تكون النتيجة خيراً مما كانت تدل عليه محابل الأمور في ماضي الأمر . لا شك أن هذا الأمل كان صحيحاً وأن اقتناعها به مدلل لما أيقنا إذلاله ، ولكن ما الحلقة وهذا جهد استطاعتها^٣ إنه لموقف يستوى فيه القوى والصعيف

(١) انظر كتاب اللورد كرومر السالف الذكر صفحة ٢٠٦ وهذا السند أيضاً قد أحسنه حكومة ذلك الوقت

(٢) يقول اللورد كرومر في صفحة ١٨٨ من كتابه مصر الحديثة : « كان في وسع القائد السياسي المتهكم أن يعضد كثيراً من سرح الحريين إلى الاختلاف . لقد كان أم نبيء في السياسة إلا ينجس الصرخان »

الفصل العاشر

وقعة انجلترا من السلم والحرب

سارت الأمور في ثلاثة الأشهر الأخيرة من عام ١٨٨١ سيراً هادئاً كان في ظاهره وفق ما أراد السير أوكلند كلّف . ولم يظهر عرائى أى ميل إلى الحكم العسكري المطلق بل أظهر من أول الأمر أنه يخضع لحكم النقل ، وأنه لا يتردد في الخضوع رغبات الجانب المدني من القائمين بالحركة الوطنية . وقد استدعى سمه الأعيان إلى القاهرة لينظر معهم فيما يفعل مد . وعند ما نصب شريف باش رئيساً لمجلس النظار أمدى عرائى رغبته في محاكمة القاهرة بمرقه كما أمرت الوزارة الساحة . وسافر بالفعل في ٩ أكتوبر وودعه عند المحطة كثير من الناس حطب دهم محبباً ثروتهم السنية وملاحاً « عمل الجيش المتهاك الأحرار ، المحسن القيادة والنظام ، السائر إلى عرشه الوحيد — ألا وهو خير الأمة »^(١) .

ولقد قدم القاهرة بعد ذلك وسه من فرق أخرى صاحب رتبة أميرالاي لتقابل السير أوكلند كلّف حاصه ، فكان الحديث كما شهد السير إدورد مالت « أحسن وقع في النفوس » . وقال السير إدورد مالت ماقلاده أنه أسكر « كل عداء للأجانب وصرح بأن كل ما يعرفه المصريون من الحرية ومنظم ما نالوه منها يرجع الفضل فيه للأجانب »^(٢) . وقد دهش السير أوكلند كلّف لهذه المقابلة دهشة سرور كما يرى من قوله : « إن الأمر انتهى تركه عرائى في نسي ما اعتداه في كلامه ورزائنه ولهجته السلبية هو أنه رجل مختص مائى الزينة وسكنه

(١) انظر صحيفات الإدورد كرومر الساتف الذكر صفح ٢٠٨ وكتاب بنت صديقة ١٧٠

(٢) مصر ورقم ٣ طم ١٨٨٢ من ٧٢

غير على « (١) . ذلك عين الصلح : فإن هذا الفلاح الساجد والوطني النبيل لم يصوره حيل أحد صورة من كل يكون أحد القياسات أو فاحة الجاهل ، الله إلا حيل الذين انتصروا فيما بعد للاحتلال . والحقيقة أن كل الذين صرّوه معرفة شخصية مجمون على أنه كان فيلسوفاً يسبح في بحار الخيال أكثر منه حديداً مظهرًا أو ثورياً بالطبع أو بالعقيدة (٢) . مع أنه لم يكن بطبيعته عملياً كما وصفه السير أوكلند كلش ولكنه لم يكن كذلك بالمعنى الذي أورده ذلك الموظف الإنجليزى المسمى الناهية ، ولكن بذلك المسمى الأوسع وهو أن كل رعيم ثورة يذهب أن يكون عملياً . ولقد دلت الحوادث في مد على أن عراييا لم يكن مطلقاً لقيادة ملك الواسع الذي ألقته الأمام على كاهله في صر حالها الحرية . وهنا يتبدى ما يستفاد من أنه كان رجلاً حلياً ، شديد الثقة بالناس وأنه لم يكن له مطمح غير خدمة وطنه ، وإنه مع ذلك لم يكن من رجال التصميم والعمل

ولقد أظهر عراي في حادثين آخرين أنه لم يكن ذلك الزعيم الذي يمتشى بأسه والذي صر في صر السير أوكلند كلش من المخاوف ما جث . أما الحادث الأول فسنه ما كان من اختلاف شديد بين شريف باشا وعراي عند ما صدر الأمر العالي بعقد مجلس شورى النواب . فإن شريفًا كلش يريد أن يقتحب المجلس على القاعدة الصيقة قاعدة عام ١٨٦٦ في حين أن عراييا كان يصر على تعيد قانون الانتخاب الأكثر ديمقراطية والذي وضعه شريف باشا نفسه في الأشهر الأخيرة من عهد إسماعيل ، والذي حال عزل إسماعيل دون إقراره . لاشك أن

(١) كتب اللورد كرومر المؤلف من ٢١٠ كتب رسائل انسس الاسكندري في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ شيئاً إلى اطلب التي عرّسها عراي وقتئذ قال « ليست مطالب . بورية محال ... وكل ما يرمون به هو أن يحل العدل والنظام محل الاستبداد » وهو يسمى عرايما « التماسي القمصيح إلى الحرية العربية »

(٢) انظر ما وصفه به السير بلنت الذي كان شديد الصلة به في كتابه « التاريخ السري »

عرايا كان على الحق في العدل أن يبدأ النظام الجديد الذي أنشأته ثورة ٩
سبتمبر بترقية النظم السياسية من حيث قطبها التدخل الأوربي مطلقاً عنياً ، وقد
دافع عرابي عن رأيه عندهى الشدة ، وظاهره في ذلك كثير من الأعيان ؛ فلما
رأى أن شريعته لا يتحول عن رأيه عملاً منه دون شك بنصيحة السور أوكلند
كف ، وأنه بلغ به الأمر أن هدد بالاستقالة من منصبه ، عند ذلك أذعن ووافق
على ميثاقون عام ١٨٦٦^(١) ولم يمتنع حسبه ليدم به حتى

أما الحادث الثاني فتشأ عن تقرير اعتماد الجيش لسنة ١٨٨٢ وتفصيل ذلك
أنه لما تقرر إبلاغ الجيش إلى ١٨٠٠٠ جندي كما وعد الخديو في ٩ سبتمبر قدر
ناظر الخيرية محمود سامي ثقافات هذا الإصلاح ٦٠٠٠٠٠ جندي فعارض السر
أوكلند كلف في ذلك وقال إن حال المالية لا تسمح بأكثر من ٥٢٢٠٠٠ جندي
تكني لإبلاغ الجيش إلى ١٥٠٠٠ جندي . فكان ذلك مثاراً لزعاج طويل
وخيف جداً بين المراقبة والجيش^(٢) وهنا كان يحق لعراي أن يصصر على طلبه إذا
كان حقاً يريد أن يملك مسلك الحاكم العسكري لطلاق . ذلك بأن الجيش كان
عند الوحدة وعماد الثورة الأكر . ولكن عرايا رضى أن ينزل من طلبه بعد
مفاوضات طويلة بمئة وأمل أن يسد هذا العجز بالاعتصاف في أبواب أخرى

كذلك أظهرت السامر المدنية في الحركة الوطنية أدلة صادقة على استعدادها
لسير في جادة الاعتدال وقضى شريف فصل الخريف كله في إعداد قانون أساسي
يحدد اختصاص سلطة البرلمان وكان ينوي أن يرض هذا القانون على المجلس
عند انعقاده في أواخر ديسمبر . وقرر شريف حد أخذ ورد مع المراقبين ألا يكون

(١) مصر وطم ٥ عام ١٨٨٢ من ٢٤

(٢) كتاب المتر تحت المالك المذكور من ١٨٧٧ . كان استر مثب عنه وسيطاً في

المفاوضات التي دارت بين السيد أوكلند وعراي

من احصاء المجلس البحث في حزية الباب العالي والدين الصام وكل الحقائق التي عرضها على الخزانة قانون التصعية وغيره من اتفاقات مصر القولية . كل هذا لا يكون من احصاء بواب الأمة أن يتناقشوا فيه بل يترك أسره للمراقبين والوزارة . وأما ما بقي من أبواب الليراية فكان للمجلس أن يمدى فيه رأيه ، ولكنه لم يكن يملك حق اتحاد قرار فيه . ولم يكن للمجلس رأى نافذ إلا في مس القوانين وفرض الضرائب ، فلا يتعد قانون جديد ولا تفرض ضريبة جديدة إلا بعد موافقته . على أنه حتى في هذين لم يكن له حق الاقتراح بل كان ذلك للسلطان المستولين أمام المجلس مسئولة حرة^(١)

ذلك مشروع دستور شريف ، وهو الاعتدال بأكل مطالبه . بل قد سلم من اعتداله أن صار مرة لا نزول حقيق من أهم أغراض الثورة ؛ وهو أن تحكم مصر نفسها بنفسها . قلت شري كلف تحكم أمة نفسها إذا لم يكن لها أي إشراف على مآلتها ؟ إن مجلس الشورى الروسى ، وهو أحد رميزات العالم من الروح النبأى الصريح ، له من السلطة على حص أبواب الليراية ما يجعل تنفيذ هذه الليراية مستحيلا إلا بموافقته . أما في مصر فكان يراد ألا يعلم المجلس شيئاً عن نصف الليراية وألا يكون له في النصف الآخر غير رأى استشارى محض فلا عجب إذا انتأ من هذا الظلم معظم القاضيين بحركة الإصلاح وطلبوا أن يكون لهم على الأقل رقابة تامة على ما لم يخصص من الليراية بأداء الدين الصام وغيره من الالتزامات القولية . على أنه لم يكن هناك قط ما يدل على أنهم سيظلون حقيقة واقعين موقف العائفة والطروسة بدليل ما قاله الشيخ محمد عبده وهو من أقطاب الوطنيين « لقد ظلمنا نفسنا حرقة مثلت السبي ، أبيض علينا أن ننظرها بصفة شهور أخرى ؟ »^(٢) لاشك أن الأمر كان

(١) خطاب القيس من الاسكندرية طرخ ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) كتاب تحت مظلة ١٨٠

على أن اللورد جرقل قد ذهب في الأمر إلى أحد من هنا وذلك أن السير إدورد مالت كان قد أبلغ حكومته في ٢٥ سبتمبر، أي على أثر رجوعه من الآستانة أن الحال التي نشأت في مصر على أثر الثورة قد تستدعي أن يرسل إلى الإسكندرية سفينة حربية تبقى بها طول فصل الشتاء لتخفف من « خطر دمر القلايا الأجانب في القاهرة والإسكندرية إذا ما وقعت اضطرابات ولم يكن ثم مكان أمين يلجئون إليه » ليس ذلك القول بالطبع إلا أسلوباً دبلوماسياً للإشارة بأنه يحسن أن تكون ثم وسيلة قريبة للتدخل في مصر إذا قامت فيها ثورة أخرى وقد فهم اللورد جرقل الراد وفرن اقتراحه الذي أرسله إلى سبت هيلير فيما يتعلق « بحماية » استقلال مصر الثاني من اعتداء السلطان باقتراح آخر مضمومه أن ترسل كلتا السفينتين سفينة حربية لتخفف من « خطر دمر القلايا الأجانب » ولشد ما فرح سبت هيلير بهذه الفرصة التي تمكنه من الاشتراك مع إنجلترا في العمل . وعلى ذلك صدر الأمر إلى سفينتين حربيتين بالفر إلى الإسكندرية وقد ظهرت نتيجة هذا العمل على الفور ، إذ أسسوا الرعب على الجمهور في القاهرة والآستانة وتواردت من كلتا الجهتين ترقيات الدعم مستفهمة عن معنى هذه المظاهرة البحرية المحيطة . وكان السير إدورد مالت قد نسي أنه السبب الأول في ذلك ، فليمر هو أيضاً إلى اللورد جرقل رقية يأله فيها كيف يفسر الخطير والوطنيين هنا الاعتداء الذي لا مسوغ له أما اللورد جرقل فإنه كان يفكر فيما قد يكون لهذه المظاهرة من أثر في الآستانة أكثر مما كان يفكر في أثرها في القاهرة ، حيث كانت سياسته تفضي بأن يتحاشى جهد طاغته من إحساس الجمهور . ولذلك وحده في مأرق حرج لم ينبج منه إلا اقتراح اللورد دوغرين إخبار السلطان أن السفينتين يرحلان الإسكندرية إذا ما عاد للدوام إلى الآستانة . وقد قبل السلطان ذلك واضطر للدوام قبل وصول السفينتين أن يرحل مصر عائدين

إلى مولانا جون أوب بسلامة علا يستحق الذكر . أما السمطان هادتا إلى
تأخذنيهما الحربيتين بعد أربع وعشرين ساعة من وصولهما إلى الإسكندرية^(١)
مثل هذا الحادث ما كان من اضطراب واعتلال في دبلوماسية وزير
المارحية البريطانية في ذلك الوقت ، وهو كذلك دليل على السياسة التي كانت
تتبعها إذ ذاك ؛ سياسة ترك الأمور تجري في أعنتها على أمل أن من في مصر
من السياسيين أعنى السير إدورد مالت والسير أوكلند كلفن ، يستطيعان
أن يعملوا من وراء ستار على جعل الثورة مأمونة العواقب . ثم جاء الوقت الذي
بلغ فيه الرضا عن حال مصر مبعثاً حمل على أن يجهر به ويؤكد لمن يهمهم الأمر
أنهم إذا ظلوا سائرين كما استأنوا استحال هذا الرضا حياً للحرر . ففى ٤ نوفمبر
كتب اللورد جرنفل إلى السير إدورد مالت رسالة شهيرة ، أشار فيها إلى ثورة ٩
سبتمبر وإلى قيام الوزارة الوطنية بعد وزارة رياض فقال^(٢) : « تخبرني أن الرأي
السائد هو أن رياض باشا لى من الجائرا مساعدة خاصة ، وإن التديرو إنما أقاء
في مصبه بحافة أن يسى . إلى حكومة حلالة الملكة . ألا ليس شىء أوضح من
أن الجائرا لا تعرف فى أنت تكون بمصر وزارة مشاعة لما . أن حكومة حلالة
الملكة ترى أن وزارة مشاعة تقتد على معونة دول أجنبية أو على النفوذ
الشخصى لوكل دبلوماسى أجنبى ، لا يمكن أن تفيد البلد الذى تحمكه ولا الله
الذى قد يظن أنها قائمة لمصلحته . أن حكومة الجائرا إذا ما رعت فى حص تلك
الحرية أو العت تلك النظم التي يرجع وجودها إليها فقد اتبعت سنة تخالف أمر
تقاليد تاريخها الوطنى عليها ... ليس من شىء يحملنا على سلوك حطة أخرى غير
قيم حالة قوضى فى مصر » وبعد قال التارى الذى يكون قد تقع قصتنا إلى هذا

(١) مصر رقم ٣ طم ١٨٨٢ من س ٥٧ إلى س ٥٩

(٢) مصر رقم ١ طم ١٨٨٢

الحمد لعل من نقاء نفسه أن كل كلمة في هذه الرسالة وياها أحييد سبكه ، فإن المجتهدا كانت دائماً ترغب في وجود وزارة « مشايخة » لها خاصية لحلة للمستندات ولأعمالها السياسية . ولا يتجلى ذلك في المسألة القبرية العهد ، مسألة سموط الوزارة الرياضية حسب ، بل في كل الحوادث التي جرت منذ مجي الفتح القديم ليفتح المجال لنظام عوشن وجو بير . وبدلاً من أن تتطشى المجتهدا البعث « بحرمه مصر وبالتنظيم التي يرجع وجودها إليها » قد عملت على طبع الخلدو إسماعيل لأنه أسقط ورولة ولس وألف وزارة وطنية مسئولة أمام مجلس مياي ، وساعدت على وصح رقابة سلسلة على الإدارة المصرية . ثم أن ثورة « مستبد قد نجحت لا خطأ ارتكبتها الحكومة الإنجليزية ؛ فإن هذه الحكومة قد صبح مثلوها بقتل الثور رمياً بالرصاص ، ولم يوافقوا على العمل الذي أصبح أمراً مقضياً إلا لأنه يتركهم « مهلة » يرمون فيها خططاً أخرى . إلا أن تاريخ مصر بأحده من سنة ١٨٧٦ ليست ما طبق به اللورد حرنكل من الخلع والرياء نصيباً تاماً ، وليس لهذه الكلمات قيمة الأهم إلا من حيث إشارتها إلى أن أنجليترا كانت في ذلك الوقت على الأقل لا تنصر للوردة الوطنية ما عملت هذه على منع رجوع « القوي » أي ما ظلت ساكنة معتلة كاحمة جراح جيش الثورة

من أعجب الأشياء أن ينقلب الخور شرا إذا لم يقصد إليه مبتغيه بنية خالصة وذلك ما كل في أمر مصر ، فإنه في النصف الأخير من ديسمبر حسب السير ليون غنتاوريراً لوزارة الخارجية الفرنسية بدل مارنلي ست هياير . ولم يكدهنا يتسلم زمام عمله حتى استأنف ما أهله سلفه من المناوصة في التدخل في الشؤون المصرية بيد أن تبين ما في العدول عن الخطة القديمة ، حطة اشتراك الحكوميين في العمل ، من الخطر الشديد ، فحدث اللورد ليونز في ١٤ ديسمبر وأنت نظره إلى

قرب اجتماع مجلس شورى النواب^(١) وقال إنه ليس في وسع إنسان أن يتشأ بالخطبة التي سيجبها الأعيان ، فقد يتوحد الاعتدال و يؤيدون سلطة الخديو ، وقد يحسرون إلى الجيش ويصرون على إعاذ سلطة الحزب الوطنى للمادية الأوربيين وقد يرضون بتدخل السلطان ضد إنجلترا وفرنسا ، أو قد يطلبون إليه ذلك من نقاء أنفسهم من الحكمة والمطالة هذه أن تتفاوض الحكومتان فيما يجب اتباعه إذا ما حدثت في مصر بعض الحوادث المحتملة الوقوع جدا . ومما قاله عينا : « إن أول الأشياء وأهمها أن تتحد الحكومتان اتحاداً تاماً ، وأن يظهر هذا الاتحاد ظهوراً جلياً لأولائهما وأعدائهما في مصر على السواء . فضلاً عن هذا فإن من الأهمية بمكان أن تقوى سلطة توفيق باشا ، ومث فيه الثقة بحكومة إنجلترا وفرنسا ونث فيه روح الثبات والحزم . وأخيراً يحسن أن يقضى على ما يجري في الآستانة من الفسائس ، وأن يعم الباب العالي أنه لن يسمح له بالتدخل في الأمور فوق الحد المقبول » .

لم يجب اللورد جرنفل عن هذا الاقتراح الطوى من وجهة النظر العرسية ، والتي جاء في حور آواه من وجهة النظر الإنكليزية ، إلا بعد أربعة أيام ، وفي ذلك الوقت عينه كان عهابى والراقبان يتساويمان في ميزانية الجيش كما كانت أنهر الصحف الإنكليزية تفيض إرجافاً بالحال بالفرقة في مصر ، فقد رحمت أن وزارة شريف على وشك القوط ، وأنت محموداً سلمياً سيحلف شريعاً ، وأن عرابيا ينوى أن يفرم بتورة جديدة إذا لم يزيد المجلس طله الخاص بإبلاغ ميرانية الجيش إلى حدها الأعلى^(٢) . كان كل ذلك إرجافاً ، ولكن اللورد جرنفل أصغى إليه ورأى من واجبه على أثر هذه اقراح غمنا أن يستفهم من السير إدورد

(١) مصر ، رقم ٥ علم ١٨٨٢ من ٢٦

(٢) مصر ، رقم ٥ علم ١٨٨٢ من ٢٦

مألف عن حقيقة الحال فكان جواب اللشد الإجماعى على غير ما يشهرون، إذ أوضح له حقيقة مطلب عراقى وسخر من الفكرة القائلة باستقالة شريف وتنصيب محمود سامى ملك وقال : « إن ما يعرفه الصباط عن شريف باشا من أن له هوداً كبيراً فى القطر بمنهم من أن يصطنعوا القوة فى إسقاطه ولا بد أنهم أصبحوا يدركون أن هذا العمل قد يؤدى إلى التدخل الأجنبى »^(١). أ كبر ظننا أن هذا القول حق ، غير أن الملاحظة الأخيرة لا تتفق مع ما أ كدهه المنجلقا حديثاً من أنها لا ترغب فى وجود وزارة مشايمة لها . ثم صرح السير إدورد مالك فى جوابه بأن الحال العامة مع هذا كله لا يمكن أن ينظر إليها سىن الارتياح ، لأن عراقياً مقىم فى القاهرة لمرض زوجته فى الطاهر ، وفى الحقيقة للاتصال بالأعوان عند اجتماعهم لافتاح المجلس ونتم السير إدورد مالك رسالته بقوله : « لا أدرى إلام يستطيع شريف أن يرأس الحكومة أو يرصى هذه الرياسة إذا ظل عراقى ملك صاحب الكلمة الناطقة فى مصائر أمور البلاد » .

لا شك أن هذه الرسالة كتفت تحت تأثير الصعاب العارضة التى قامت وقتئذ من جراء ميزانية الجيش . ولكن وصولها إلى اللورد جرقل عند ما كان يفكر فى الإجابة عن اقتراح غستا حصلها ذات متبعة حاسمة فقد رأى اللورد جرقل أن تصدر الحكومتان صاحبتا الشأن إنذاراً للوطنىين يؤ كد الفقرة الأخيرة من رسالته للزوخة ٤ نوفمبر ، وكلف اللورد ليونتر فى اليوم التالى إبلاغ غستا « أن حكومة جلالة الملكة توافق كل الموافقة على أنه قد آن أن تنظر الحكومتان فى الخطة التى يجب أن تسلكها مآ »^(٢) كل هذا حواراً سحماً مشثوماً ، رادى سجنه أن السير إدورد مالك مد يومين من صدور أسدر رئيسه أن مسألة ميزانية

(١) مصر ، رقم ٥ علم ١٨٨٢ من ٢٢

(٢) مصر ، رقم ٥ علم ١٨٨٢ من ٢٥

الجيش قد حلت على ما يرام بتسليم عرابي مطالب الرافقين ولكن سبق البف
الذي ولم سد الانحاب مستطاعاً . ففى ٢٤ ديسمبر جرى حديث آخر بين اللورد
ليور ونلسون عمتا فل غمبتا فى حلاله إن « أحسن وسيلة لمنع وقوع فن جديدة
فى مصر أن يعهم المصريون أن فرنسا وانجلترا مصممتان على ألا تسمحا بها »
واقترح أن ترسل مذكرة موحدة النص « تدل عبارتها على اتحاد فرنسا وانجلترا
فى عزمها على تقوية مركز توفيق باشا وإضفاء موجدى الخلل والاضطراب »^(١)
قبل اللورد جرفزل هذه الفكرة وفى ٣١ ديسمبر أرسل إليه اللورد ليور مسودة
مذكرة مشتركة أعدها عمتا لترسل إلى ممثلى الحكومتين فى القاهرة ليلقياها إلى
الخديو والوزلوة ، وقد مر ح فيها « بأن الحكومتين الإنجليزىة والعرفىة تريان
أن فناء سمو الخديو على العرش بالشروط التى قررهما القرماتاب السلطانية واعترفت
بها الحكومتان رسمياً ، هو النصل الوحى فى الحاضر والمستقبل لاستناب النظام
فى مصر وإطراد رحلتها ، وهما الأمران اللذان تهتم بهما فرنسا وبريطانيا العظمى
على السواء » ومصت المذكرة تقول « إن الحكومتين متفقتان اتفاقاً تاماً فى
عزمهما على أن تمس كل أسباب الارتبا كالت الداخلية أو الخارجية التى يمكن
أن تهدد النظام القائم فى مصر ولا يداخلهما ريب فى أن جبرهما بما عزمتا عليه
رسمياً فى هذا الأمر سيعول دون الأخطار التى قد تتعرض لها حكومة الخديو
والذى لا بد أن تقاومها فرنسا وانجلترا معاً » وجاء فى ختامها « أن الحكومتين تثقتان
بأن سموه سيستمد من هذا التأكيد ما يحتاج إليه من الثقة لتدبير شؤون بلده
وشعبه »^(٢)

التدخل الذي لم يكن له موع وهند كان في نفسه استعزازاً لا يمكن الصبر عليه ،
وكأنما قصد به تفكير الأمة المصرية بأنها مهما بذلت من الجهد في وضع أسس
حكها القاني فإن تحت الوثوب الثريين الواقفين لها بالمرصاد رقبان أعمالها
وتحفران الوثوب عليها متى شئت أهواؤهما هذا إلى أن تمسك لككرة واهتمامها
الغريب بسلطة الخديو التي لم يكن يهددها أحد وتعرضها بالارتناكات الناصعة
« الداخلية أو الخارجية » التي لا بد أن تقاومها الحكومتان ساء ، كل ذلك كان
عملة تحريض ظاهر الخديو على أن يحاول قلب الحكومة ، فصل المجلس ويبيد
السلطة الاستبدادية القديمة كما « قررتا العرمانات السلطانية » ، ثم إن لككرة
تناقص رسالة اللورد جرنتل للتورحة ، يوفير والتي لم تنص إلا على « حالة العوضى »
وكان معها عليها من باب المجلس والتحصين البعيد ، أما الحكم الجديد وشملته
سلطها وأغصت عليه من دعواتها الصالحة . كذلك تعارض هذه لككرة ما نصبح
به السير إدورد مالت ، فإنه لما ذهب عنه ما استولى عليه من الخوف منذ أيام
قلاتل كتب إلى اللورد جرنتل في ٣٠ ديسمبر يقول . « ليس من المستحسن أن
شجع الخديو على التطلع إلى معرفتنا إذا التزم بيزاء المجلس حطة التخط والحذر »
ذلك بأن مقاومة المجلس « تلقى مصر في أحضان الباب السالي ، وتقوى عمود
الحزب العسكري ، ونصف ما نستعيد الآن من النفوذ مأخذنا ناسر الإصلاح
للمعتل » (١) .

قد يقادح إلى ذهن الإنسان أن اللورد جرنتل كان يرفض اعتياد هذه
لككرة في تلك الظروف ، ولكنه اعتمدها وسبب ذلك أنه في اليوم الذي
تلقى فيه صودتها من اللورد ليونر تلقى أيضاً مذكرة مسببة من البرأ وكلتد كلفن

(١) كتاب اللورد كرومر السالف القصر المجلد الأول صفحة ٢١٨ لا يوجد هنا
المصدر مما نشر بالأوراق الرسمية

وصف فيها بالتفصيل ما يهدد الرقابة الأوربية من الأخطار ، إذا ما كان المجلس رأى قاطع في بعض أبواب الميزانية ، كما وصف ما قد يتعرض له الموظفون الأوربيون الكثيرون إذا امتدت الرقابة الدستورية إلى الإدارة ثم بين خطته فقال : « يرى من هذا أن الخطة التي أشير باتباعها هي أن تصرح القول على لسان وكالاتها الدبلوماسية في هذا الوقت الذي أحدثت مصر فيه تنظماً إدارتها الداخلية تصريحاً يبيناً مؤكداً ، بالمصالح التي لها في الإدارة والتي هي غارمة على استيفائها وأن تترك بعد ذلك للمصريين الحرية التامة في وضع الخطة التي يريدونها لحكومتهم الداخلية ما دامت هذه الخطة لا تتعارض مع المكافحة التي ملها الدول » ثم أورد رعباً في غاية الرفاعة ويدل دلالة واضحة على التيسير الذي طرأ على مركز مصر الدولي بعد إنشاء الرقابة الثنائية سنة ١٨٧٩ فقال : « والمخافة أن الإدارة المصرية شركة ثلاثة ، فإننا لم تكن الدول على استعداد لتعديل نصيبها عليها أن تحافظ عليه وتقويه في هذا الوقت الذي أصبح فيه المصريون في حال تطور وانتقال ، إن الدول لا تستطيع أن تنف موقف الشاهد تركة الأمور تبحث هنا وتقرر من غير أن تدلي بأرائها . وإذا لم يكن الأمر جلياً واضحاً من مبدئه فقد يؤدي ذلك إلى كثير من سوء التفاهم الذي يكون أشد تأكيداً لملاقاتنا المصريين مما لو أعلنت الدول نياتها بطريقة رسمية في هذا الوقت الذي أصبح فيه المجلس على وشك الانقضاء »^(١)

كانت هذه للذكرة التي حشوها الحبيث والأذى ، وما في الفترة الأخيرة منها من اقتيات وحجم المكافحة كما استدلتنا الحوادث وشكاً هي التي حملت اللورد جروفل على قبول مذكرة عيبنا التي تناقص ما صرح به حديثاً وعرض على انجلترا

(١) كتاب اللورد كروسر المؤلف المذكور من ٧٩٨ إلى من ٢٢٠ وهذا المستند أيضاً قد استندت حكومة ذلك الوقت

أن تشترك في العمل مع فرنسا اشترى كاتدعوها سياستها التقليدية إلى مجنبه . وكان كل ما أبداه اللورد من التمسك والظفر عند ما رضى بإرسال هذه الذكرة في ٦ يناير أن قال إن الحكومة البريطانية « يجب ألا تعد بسبب هذه الذكرة مقبلة بسلك خطة عمل خاصة إذا ما بدا لها أن العمل ضرورى » وقد اغتبط عمتا بهد. الانتصار وأحلب « منهجاً » بأن هذا تحفظ تشترك فيه الحكومة الفرنسية ^(١) قد أشبع المؤرخون اللورد جرجل ثيا بد لوماً وتنبهاً لموافقة على هذه الذكرة — لا لأنها آدت مصر ، بل لأنها آدت مصالح إنجلترا أذى مضاعفاً ، فقد قبلتها مرة أخرى وجوب الاشتراك مع فرنسا في العمل ، وحالت دون عو الحرب الوطنى عوا هادئاً كان مرجى منه أن يقضى على كثير من آثار الثورة ولمرى أن هؤلاء القاد لملى حق في لوهم ، فإن الذكرة وقعت على مصر وقوع الصاعقة لأن الحالة كانت إذ ذاك على قبحى ما وضعها السير أوكلد كلثن في مذكره . فقد اقتح الخديو المجلس في ٢٦ ديسمبر وسر بما أجاب به رئيسه سلطان باشا ومعهو آخر من ذكر الأعضاء مكانة ، سروراً حل السير إدورد مالت يقول في تقريره الذى أرسله بعد ذلك بقيل : « حدثت الخديو في ٣١ من الشهر الماضى ، فوجدت سموه لأول مرة بعد رجوعى في سبتمبر مسروراً كثير التناؤل بالحالة ، وحاطنى مظهر أرحام عن رعة التشويين الظاهرة الاعتدال ، وصرح باعتقاده أن التطر أصبح يستطيع التدرج في معارج الرق » ^(٢) ثم إنه بقى بطيمة الحال مثار واحد للذراع هو موقف المجلس إزاء الميزانية . فإن كثيراً من الأعيان كانوا لا يزالون يطلبون أن يكون المجلس رأى قاطع فيما لم يخص من أروابها بشؤون الدين العام ، ولكنه لم يكن تحت ذاع كبير إلى اليأس من الوصول إلى

(١) مصر ، رقم ٥ ، عام ١٨٨٢ صفحة ٦٠ .

(٢) مصر ، رقم ٥ ، عام ١٨٨٢ ص ٤٢ .

حل مقبول لهذا النزاع كما يتضح من برفية أرسلتها وكالة رور فيل تسليم
 للذكورة المشتركة تخبر فيها الجمهور « بأنه لا يوقع أن يصر المجلس على هذا
 (الطلب) »^(١) ولكن إرسال الذكرة قد غير تلك الحال بسرعة البرق دليل
 ما كتبه السير إدوارد مالت في ٩ يناير إلى دثسه قول « إن الذكرة أبطلت
 عنا كل ثقة . لقد كان كل شيء يسير سيرا حسنا ، وكان ينظر إلى إنجلترا
 كما ينظر إلى دولة بارة مغلصة حامية لمصر ، أما الآن فللمصريون يعتقدون أن
 إنجلترا ألقت بنفسها في أحضان فرنسا وأن فرنسا تحملها أسباب حاصه بحرهما
 التونسية على التدخل هنا »^(٢) يسي أن يفهم من الإشارة إلى الحرب التونسية
 التي كانت فرنسا مشغولة بها وقتئذ ما كان يظنه سفيهم من أن فرنسا كانت
 تختبئ أن يؤدي عطف اللين الطحي على التونسيين إلى حركة من حركات
 الجماعة الإسلامية وإلى شوب حرب بين الملل والصليب . ولكن ذلك وم
 لا نصده ، ونعتقد أن غيتا أوتي من السياسة الصلبة ما يحمله قليل الاعتداد
 ومع ذلك فمن المحتمل أنه كان في مصر كثيرون يعتقدون أن غيتا كان يحس
 هذه الحركة ويعرون إلى ذلك إقامه على إرسال الذكرة

ثم بما سلم رحمتنا المتر بلس الذي كان وقتئذ بالقاهرة أن السير إدوارد
 مالت قد هاله إصدار الذكرة المشتركة^(٣) ذلك بأن هذا الرجل الذي كان ينصح

(١) التيس في ٨ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) مصر الحديثة المجلد الأول من ٢٢٨ قد جاء السير إدوارد مالت وقتئذ مصر عمت
 عنه تشاؤه هذه وليكتها كلها أخقت (انظر كتاب ملت الثالث الذكر من ١٨٨) على أن
 اللورد كرومر كان في وسعه الوصول إلى أدراج مكتب وزارة الخارجية لاستخرج منها حقا
 للسند وغيره مما قلناه آقا وهذا مثل مستطرف من الوسائل التي تستخدمها السلطة الحديثة لتأثير
 في الرأي العام فلو أن ما حرسه اللورد كرومر من الامتياز لم أيضا غيره ممن لا يهمهم سر
 مخازي حكومة الأحرار وقتئذ فكيف من وبقته صيدة كان يتطلع لإظهارها !

(٣) التاريخ السري من ١٨٨

« ألا يشجع الخديو على أن يتطلع إلى معرفتنا إذا التزم بإراء المجلس على التمتع والخنز » وجد نفسه فجأة أمام دعوة صريحة إلى توبيخ بأن يبحث بمصنوع البلاد . وبعثاً حاول أن يؤكد لزعماء الوطنيين على لسان المستر بلنت « أن ماتهم الحكومة البريطانية من المذكرة هو أن تلك الحكومة لا تحب تدخل السلطان في شؤون مصر ولا ترضى أن ينكث الخديو عهده أو يرضى سره لبرلمان » ولقد أحلب عرابي عن هذه التديلات التساقطة بقوله « لاشك أن السير إدورد مالت مقتصد أننا أخطال لا نقه للقول معنى ^(١) » ولقد فهم زعماء الوطنيين بحق أن هذه المذكرة يقصد بها أن تكون صرخة من صرور إعلان الحرب إلى من كانوا يسعون في الإصلاح الدستوري الصحيح التي يقضى على سفاكه رجال الإدارة الأوربيين ، وكانت نتيجة الطبيعة لأمانها ، إذ انحازت العناصر المعتلة من الوطنيين إلى جانب المتطرفين ^(٢) وكتب السير إدورد مالت في ١٠ يناير يقول « يتسرع من يخبر الآن بالنتيجة النهائية لما جرى . ولكن أثره في الوقت الحاضر هو أنه زاد استحكام الروابط بين الحرب الوطني والجيش والمجلس ، ووقف هذه العناصر الثلاثة في وجه المعتدلين ورمسا كأننا هي عصر واحد ، وحملها أشد شجراً منها فيما مضى بأن في الرابطة التي بين مصر والدولة العلية مباناً يجب أن تحسك » لتحي نفسها من عاتلة الاعتداء ^(٣)

وجاءت هذه النتيجة مكذبة تنقض السير أوكلند كلفن ، فإنه كما يدكر انقراضاً كد للورد جرجل بأنه « إذا لم يكن الأمر جلياً واضحاً من مبدئه قد يؤدي ذلك إلى كثير

(١) الطريق السرى صفة ١٨٩

(٢) لقد وصف للمستر بلنت في مكتبته من ١٩٠ تأخير هذه المذكرة وصفاً لها

(٣) مصر الحديثة ، المجلد الأول ، صفة ٢٢٩

من سوء التفاهم الذي يكون أشد مكديراً لملاقاتنا بالمصريين مما لو أعلنت الدول
بأنها بطريقة رسمية « فلما رأى اللورد جرنتل مبلغ الخطأ الذي ارتكبه بإصمائه إلى
صانع المراقب الإنجليزي عمل باقتراح شريف ماشا والسير إدورد مالت وعرض
على غستا أن ترسل إلى السير إدورد مالت « برفيه إيصاحية مصمومها أن للدكرة
المتحركة قد أمي « فيها » ولكن غستا رفض هذا الاقتراح « قتل عنه اللورد
ليوزر « أنه (أي غستا) يعتقد أن من الخطأ أن يرسل أي تفسير للبلاغ المشترك «
وهذا سرف النظر عن الموضوع^(١)

وكذلك أفسد اللورد جرنتل فضلة طائشة واحدة لجة طهر وقتاً ما أمها
كانت تمل ما يتهدد المطامح الإنجليزية في مصر من الأخطار

معي مسلم بأن اللورد جرنتل لم يدرك عاقبة عمله ، بذليل ما حدث في اليوم
الذي أرسلت فيه للدكرة المشتركة . هي هذا اليوم راره موروروس باشا مستنهماً
عن حقيقة الإشاعة المتعلقة بما تنوى البولتان القيام به ، فأطلعه اللورد جرنتل
على نص الدكرة ، ثم أحاله إلى رسالته المؤرخة ٤ يونيو ، وقال مؤكداً « إنا
منسكون كل التمسك بهذا التهج (الذي نصت عليه الرسالة) وبما جاء فيها
من إكثار كل مطمح لنا في مصر « وأسكر كذلك « ما روتة الصحف من أن
الحكومة الفرنسية قد اقترحت أن يوجد الخديو بحوزة مادية أو أننا قد وافقنا
على هذا الاقتراح^(٢) فإذا عرفنا أن نص الدكرة التي كانت بيد موروروس
باشا يناقص تلك التأكيدات ناقصاً تماماً لم يكن لنا بد أن نستنتج أن اللورد جرنتل
لم يبقه حقيقة عمله الأخير قد يكون هنا غريباً ولكننا أمر طبعي فإن ما كان
من كثرة تدخل البولتين في مصر قد جعل كل زيادة أو نقص في هذا التدخل

(١) مصر الحديثة المجلد الأول ، ص ٢٨٧

(٢) مصر رقم ٥ عام ١٨٨٢ صفحة ٤٣

أمراً قليل الأهمية في نظرهما ، وأن مذكرة ٤ توفير على حسن فصلها كانت عبارة عن انتقال السلطة لا يمكن أن يسوغ في حال أية دولة مستقلة غير مصر والملحق أن مصر كانت تعد بمجد « شركة ثلاثية » فكل درجات التدخل فيها ، من لم يصل الأمر إلى الصم أو الاحتلال الفعلي ، كان ينظر إليها كما ينظر إلى الأشياء المتكاثرة في المشروعية والقيمة .

ومما يحدو ذكره أن الباب العالي لم يقبل تقديم اللورد جرنيل المسحوق للموس ، وأرسل إلى الدول العظمى منشوراً يحتاج فيه على عمل إنجلترا وفرنسا فكان جواب الدول خطيراً إذ قالت « إنها ترى أن الحال الحاضرة في مصر لا يمكن تعديلها إلا باتفاق الدول العظمى والقوة صاحبة السيادة »^(١) أن هذه الكلمات التي لم يقعها أحد ، والتي وافقت عليها إنجلترا وقتئذ كل الموافقة ، بل بدرة بالذكر ، لأنها تبين من وجهة نظر القاعوس الدولي ، حصة المركز الذي اتخذته إنجلترا باحتلالها مصر .

(١) مصر وقام • ١٨٨٢ من ٨٠

الفصل الحادى عشر جسائس التدخل

كان أول أثر ظاهر محسوس لاتحاد شطرى الحزب الوطنى على أثر نشر
الذككرة المشتركة هو المعارضة الشديدة التى لقيها قانون شريف باشا الأساسى فى
مجلس النواب ، وخاصة ما كان متعلقاً به بالبرانية . ولقد وصفت وكالة رويتر
ذلك الموقف فقالت ^(١) : « إن الذككرة الإنجليزية الفرنسية المشتركة جعلت
مجلس النواب أقل مسالمة للحكومة » وكذلك أشار السير إدورد مالك إلى النزاع
القام بشأن مراقبه البرانية بقوله : « لقد سمحت فرصة لحسن التفاهم ، ولكن
يلوح أن هذه الفرصة قد ضاعت الآن » ^(٢) وأعلن المجلس بإجماع الآراء أنه
لا يفضل القانون الأساسى كما وضعه شريف ، وأنه سيصبح مشروعاً من عند
بعض فيما يخص عليه ، على رقابة المجلس رقابة تامة على أبواب البرانية غير المحصورة
فأداء الدين العام . فلما أبلغ اللورد جرنثل ذلك أجاب على الفور بأن « حكومة
جلالة الملكة لا ترغب فى منع المجلس من أن يتألف أو يتألف من النظر فى البرانية ،
ولكنها تريد أن يحتاط المجلس عند النظر فيها ويراعى المصالح المالية التى تشمل
حكومة جلالة الملكة المحافظة عليها » ^(٣) تلك مراعاة طيبة فلما ظهرت محتالها
الحكومة البريطانية فيما مضى . وكأئب أراد اللورد جرنثل أن يؤكد أنه يريد
المحافظة على « المصالح المالية » لحلة السندات فأل السير إدورد مالك فى هذه

(١) التيسير فى ١٢ يناير سنة ١٨٨٦

(٢) مصر الحديث صفحة ٢٨٨

(٣) مصر ، رقم ٥ ، عام ١٨٨٢ صفحة ٤٤

الرسالة نفسها أن يخبره « بالدقة من التدبيرة التي يؤدي إليها حصول الأعيان على ما يطلبه من السلطة على المالية » فأجاب السير إدورد مالت بأن المجلس لن يكون من اختصاصه المناقشة في جزية الباب العالي أو الأمور المختصة بشؤون الدين العام أو أية نفقات أخرى أوجبها قانون التخصيص أو الاعاقات القولية ، ولكن « مرتبات الموظفين التي لم تحددها عقود ستكون تحت سيطرة المجلس ، مستطع والمالة هذه أن يلقى مسح الأراضي . . . ويعزل كثير من موظفي الإدارة الأوربيين »^(١) كان هذا وحده كافياً في نظر اللورد جرنفل . ثم إن حجة الستات لن يصيبهم أذى ، ولكن السدد الشديد من أبناء الأعمال والأخوال والإخوة والأبناء والأصدقاء ، كل هؤلاء قد يحرمون مرتبتهم وهذا أمر لا يطلق

وفي نفس اليوم الذي استقهم فيه اللورد جرنفل من السير إدورد مالت أمر اللورد ليونتر أن يسر غور عينا في هذا الموضوع فجاء الرد على الفور بأن غستا « يمارض أشد المارضة في أي تدخل من جانب المجلس في أمر الليرابية » ويرى « أنه يجدر مرسا واجتريا ألا تلين قناتهما لئلا يشجع ترددها ما يطبع فيه الأمان من سط - لعلهم على الليرابية » إلى أن قال : « إن تدخلهم في أمر الليرابية مما كان قليلا لا بد أن يؤدي إلى القضاء على جميع النظم التي قررها قانون التخصيص ، وعدم كان المراقبة الفرنسية الإنجليزية ، وحراب للمالية المصرية »^(٢) وكان السير إدورد مالت قبل ذلك يومين قد أوضح للورد جرنفل هذه النقطة الأخيرة بعد ما عرف الضرر الذي سيئنه للذكورة المشتركة والتي كان يرد هو أثره بآيه طريقه كانت حال : « إن المجلس يلق وسيظل باقيا ما لم يحل بالقوة .

(١) مصر رقم ٤٠ صفحة ٤٠

(٢)

الجلس يجمع لحكم الفصل إذا كانت الدول العظمى ، مع رفضها احتمال السلعة على الليزانية إليه ، تملأ أنها تضمن لبلاد نظاماً ياتيا يثق والعمود القولية ، وتحافظ على الحال الحاصرة في ماعنا ذلك ، ثم تعمل بعدئذ للوصول إلى اتفاق في أمر الليزانية ^(١) . ولكن اللورد جرنفل لم يجب عن اقتراح واحد من هذه الاقتراحات ، ولم يجد ما أنذر به السير إدوارد مالت من سوء النقي في وسائله التي اقتضيناها المارة الفائقة قوله : «أرى أن هذه هي الوسيلة الوحيدة للخروج من طريق يدفع منا نحن وللعربيين إلى أخرج للواقف » وصناً أنذر اللورد جرنفل بقوله : «إن التدخل للسلح سيصبح أمراً محتملاً إذا ما شئنا بتمع المجلس من الاقتراح على الليزانية . ومع ذلك لجميع الحكومات تهتم بتمع ما يوجب هذا التدخل الذي إذا أطمعت عليه المولتان وحدهما أدى إلى سوء للتقلب في هذا البلد » ^(٢) . ولكن يظهر أن اللورد جرنفل كان قد سمع على التدخل للسلح إذا عسك المجلس بحقوقه ، ولذلك أشار على مرسومه أن يسل لهذا الغرض

لقد كانت هذه الحال في الحقيقة فاقمة النهاية فلم يكن ينظر من الحزب الوطني الذي كان وقتئذ يضم كل من يستطیع التعبير عن آرائه من الأمة المصرية أن ينزل سير قد ولا شرط عن كل ما يجتبه مصر من ثورة سبتمبر . وبذلك صغر احتلال للده أمراً محتوماً ، وشرع السير (بحود مالت من ذلك الحين يهيئ نفسه سبيل لتدخل الحربي شأن للوظائف الأمين الذي ليس له آراء خاصة . أما السير أو كند كلنن فإنه أرمع العمل على ضم مصر إلى انجلترا^(٢)

وفي ٢٠ يناير أبلغ السير إدوارد ملك وزميله الفرنسي بالنيابة عن دولتيهما
الحكومة المصرية رسمياً أن « المجلس لا يتطعم الاقتراع على الليبرانية من غير
أن يحمل بالأوامر العالية التي أُنشئت بموجبها المراقبة »^(١) ولما كان شريف باشا
لا يزال متمسكاً بقانونه الأساسي فقد ذهب وفد من المجلس في ٢ فبراير إلى
الخديو وطلب إليه أن يسقط درلة شريف ويبدلها ورلة أخرى تكون
أشدّ نزولاً على رغبات المجلس . فظاهر الخديو بالمقاومة في ماضي الأمر وفق
حظة مرسومة من قبل ثم أذعن أخيراً ، ولم يبق إلا معرفة من يكلف بتأليف
الوزارة الجديدة . أب الوغد فقال : إن هذا من حقوق الخديو ، وأما الخديو فقد
عمل بصيغة مستشاريه الإجماع ، وقال : يجب أن يرشح المجلس من يريد .
وكان المظنون أنه بهذه الطريقة تلقى مسئولية المناكيل السياسية الثقيلة على عاتق
المجلس ، ويحفظ الخديو لنفسه حرية العمل إن كانت له هذه الحرية حقيقة . لما
يكن ذلك العمل دستورياً في شيء ، بل كل ندير سوء عملت الخديو في مستقل
الأيام . ومع ذلك فقد قبل المجلس المسئولية ورشح ناظر الحرية محموداً ساماً
وبما يجدر ذكره في هذا المقام أن المجلس لم يرشح صايباً ، مع أن صايباً
كان إذاً من رجال الوزارة . فقد صوب في ٥ يناير وكيلاً لثفارة الحرية ،
لأن الخديو كما قال المرافبان في « أن يكون داخل الحكومة لا خارجها »^(٢) وكل
الذي عاد على صايب من هذه الوزارة الجديدة أن أصبح ناظر الحرية . هل أن
ذلك لم يمنع كتاب الاحتلال من أن يقولوا عن الوزارة الجديدة إنها عبارة عن
فلم الحكم العسكري المطلق . هذا وقد تسلمت الوزارة الساعية مقاليد أعمالها في
٥ فبراير وكان برامعها كما يت رئيسها في كتاب أرسله الخديو عن تهديبه^(٣)

(١) مصر ، رقم ٥ ، طم ١٨٨٢ صفحة ٢١ .

(٢) مصر ، رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٣٥ .

(٣) تجد ترجمة الرسالة بالإنجليزية في كتاب السيرة ص ٦١ .

يخضرى على عدة إصلاحات داخلية كنظيم المحاكم ، وإصلاح الأحوال الإدارية .
وتحسين حالة التعليم والترية ، وماشا كل ذلك من مروب الإصلاح ، ويسر
على أن أول أعمالها وأهمها التصديق على القانون الأساسى الذى وضعه المجلس
وقال محمود سامى فى هذا الكتاب : « على أنه سيكون هذا القانون كافلا باحترام
المهود واللوائى القولية والمشارطات الشخصية (الكنتراطات) ورعاية جمع
المحقوق والواجبات ما مآ كل للمع من مس كل شرط يشاق بالدين وتسليداته ،
وأن يجعل لمجلس النواب حق مسئولية النظائر بوجه المحكمة والاعتدال وحق
تفتيح القوانين » ^(١) وقد نص فى المادة الزايدة والثلاثين من القانون الأساسى
على أن جرية الباب العالى ونفقات الدين العام وكل ماله صلة بهذا الدين من
نتائج قانون التصفية أو الانتفاطات القولية ، كل هذا لا يمكن أن يكون « محال
من الأحوال » موضع للنقشة فى المجلس . أما باقى الدراية فتسحب وتقرع عليها
لجنة مؤلفة من النظائر وعدد يمانتهم من النواب يتكلمهم المجلس ، وهذا أصبحت
حقوق اللائىين مضمونة ضمما كائما فى حين أن سلطة المجلس على الإرادات
المرة من الليراية قد ردت إلى الحد الأدنى . غير أن فى القانون مادة أخرى
كانت أصغر شئ . إلى من كان فى التجبر من « الشركاء » الأوربيين . تلك
هى المادة المشرون التى نصت على « أن النواب حق مراقبه أعمال الموظفين
المصوميين فى دور انعقاد المجلس ، وأن يلفوا الناظر المختص على لسان رئيس
المجلس كل عث أو إهمال موظف عمومى فى تأدية أعماله » هذه المادة ومادة
أخرى تنص على أن كل معاهدة أو تفاقد بين الحكومة وطرف ثالث وكل التزام
أو امتياز ، لا يكون قانونيا إلا بعد موافقة المجلس . كانتا أسوأ مدير للدوختين
الأوربيين الذين لم يكن لهم فى مصر غير السلب والنهب . فذلك لم يكن عيباً

(١) هذا نص الكتاب لا ترجمته وقد عناه عن الواقع المصرية (المجلد الثانى)

كما صرح أنه عند ما أُلحِدَ المجلس يعمل بهاتين اللادتين الأساسيتين "حطب
قرارات القناصل تصف « الاضطراب القى بدأ ينتشر » فى طول البلاد
وعرضها ، وشرع السير إدورد مالت يظن على سياسة الوطنيين « لنادية
للأوربيين »

وقع المدير على القانون الأساسى فى ٦ فبراير^(١) وظل المجلس يواصل خطاه
حتى آخر دور انعقاده فى ٢٦ مارس ، ولم يكن ينتظر أن يعمل فى خلال هذه
الدة القصيرة علايد كز من الوجهة التشريعية ، ألهم إلا إرقة بعض ضائع
لأساسى الظاهرة لكل ذى عين . ومع ذلك فقد كانت النظارات المختلفة
أثناء هذه الدة سكندح فى تهيئة مشروعات الإصلاح لمرصها على المجلس فى دور
انعقاده القادم . فكانت تعد قانوناً جديداً للانتخاب ، وقانوناً لمنع السخرة ،
ومشروعاً لإصلاح الحاكم المختطفه التى أدت الفلاحين فيما مضى أذى طيباً ،
وأخر لإنشاء مصرف زراعى وما إلى ذلك من الأعمال^(٢) ، وقد حدد عرابى
سرع خاص فى إصلاح نظارته التى كانت فى متهى القوصى والخراب وذلك
يستند للطوارىء كلها . فأظهر همه فائقة فى إصلاح حصون السواحل^(٣) وظلم
حيالى لندفعية ووزعه على تلك الحصون . أما المجلس فكان أثناء ذلك مكبا
على فحص نصوص المعاهدات والمعاهدات العامة والمخصصة المبرمه بين الحكومة
المصرية والحكومات الأجنبية ودرعاها ، وفى استجواب النظر عن المساوىء
المختلفة التى وصلت إلى علمه ، وأهمها المساوىء الخاصة بمسح الأراضي التى تم
مذ ثلاث سنين تحت إشراف موظفين من الإنجليز ، ولم يكن له أثر ظاهر غير

(١) يجد القارئ من هذا القانون بأ كله فى حريجة النيس الصادرة فى ٢٣ فبراير سنة

١٨٨٢ وفى كطب بنت من من ٥٦٤ إلى من ٥٧٠

(٢) التاريخ السرى من ٢١٠

(٣) مصر ، رقم ٥ طم ١٨٨٢ من ٨٢

التفقات الباهظة التي دُعيت على هيئة مرتبات وأجور ونفقات انتقال ومجو دالك .
وقد انتهى الأمر في هذا الصدد بأن ألب المجلس لجنة خاصة لفحص: هذا
الموضوع ، فأزعج ذلك « الساجين » الذين قاموا بهذا العمل ^(١)

من السهل على القارى أن يتصور بطل « من كان في مصر من الساسين »
إلى هذه الحوادث . فأما سقوط وزارة شريف فقد هصر للعالم الخارجى طريقه
رسمية على لسان مالت وبطريقة غير رسمية على ألسنة مراسلى الصحف ^(٢) بأنه
كان نتيجة مباشرة لإيراقى عرابى وإرعاده ، وقيل إن عرابيا قد توعد سلطاناً ما
إن لم يستقل من منصبه . وعيناً حاول سلطان ماثا نفسه تكذيب هذه القرية
علناً ، فإن السير إدورد مالت لم يشأ أن يعنى إلى تكذيبه هذا . وأما النظام
الحديد ضد عبوره السير أو كلفه كلش في صورة نظام « هو بأسره تحت سيطرة
جيش متبرد ظاهر » ^(٣) . ومما هذا النحو المستر كوكسن ، الذى باب عن السير
إدورد مالت في عمله مدة قليلة من الزمن كان يتجول فيها في الليل مع أطقال
ولى عهد المجترة ، فكتب يقول ^(٤) « إن ما يتظاهرون » من طموح إلى العدل
والحرية قد انتهى بأن حلت سلطة الجيش الناشئة محل كل سلطة مشروعة ،
وقال إن عرابيا شرح ير في عدداً كبيراً من صباط الجيش بنيع حق ، وإن الخديو
اعتمد هذه الترفيات خوف الفتنة . وكانت الوزارة قد نشرت قانونها الانتحافى
الجديد الذى ينص على الانتخاب غير المباشر على درجتين ، فلم ير المستر كوكسن
في هذا القانون غير وسيلة خيفة لتأييد الحكم العسكرى ، وقال عنه : « إن
المرض منه في هذا البلد أن تكون كل القوة الانتحافية ، لمن رشحهم السلطة

(١) مصر ، رقم ٧ طم ١٨٨٢ في من ٥٠ ، ص ٦٤

(٢) يفتى في كتابه من ٧٠٣ وما بعدها

(٣) مصر ، رقم ٧ طم ١٨٨٢ صفحة ٨٠

(٤) مصر ، رقم ٧ طم ١٨٨٢ صفحة ٦٥

الحاكمية - والحاكمة الحاكمة الآن هي سلطة الجيش » وكتب عدة قرارات أخرى وصف فيها « الاضطراب والقوضى السائد في الأقاليم » وأبلغ رئيسه أن كثيرين من الأعيان الذين لم مصالح في القطر ، أخذوا يعضون أيديهم عما بينهم وبين الحرب العسكرية ، من خلف مقدوه دون روية ، ورمى كتاب آخرون عرابا صراحة بأنه أجبر السلطان^(١) ، وبلغ من السير إدورد ملك أن صار شك « في وحب بقاء المراقبة بعد أن صارت لعملاً لا معنى له »^(٢) وكان ختام هذه التتريبات كلها أن رجع السير إدورد مالت إلى الخطة القديمة فأومر إلى وكلائه في الأقاليم أن يكتفوا في حال القطر الناضية ، ثم بث عدد كبير من تقاريرهم إلى رئيسه وكلها تصف ما آلت إليه مصر من القوضى التي تغرق شرها في الشهرين اللذين سلفت فيهما الوزارة الوطنية رمام الأمور^(٣) . وانضح إذ ذاك أن البناء الكراج - وهو الإصلاح الذي صار مجابداً من أجل الأعمال التي يبناها الهورد كرومر - قد ذهب بكل سلطة مشروعة في البلاد وبثت العلايين على الخروج على سادتهم وقد كتب في هذا للسعدوزل مدير الدومين^(٤) قال : « إن الحاكم الشرقي إذا حرم كرجاه ، وحظر عليه أن يسجن من يشاء ، عجز عن مياسه قوم اعتادوا منذ القدم أن يحضروا لحكومة فردية قروية . . . إن الطريق الذي سادت فيه الحركة منذ عام حل القلاح يعتقد أنه يستطيع الوصول طفرة إلى ما يقال له إنه حرية ، في حين أن ما كتسته هذه الحركة من قوة جديلة بإسلام أومة الأمور إلى طائفة من التجالين الظلمين جعل أثرها في السلطة على وجه العموم أثراً لئلاً ، تصه على قطة

(١) خطاب السير وليم جريجوري في حرية النيس الصادرة في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١ المحوى على نس حديث مع صباي .
(٢) مصر ، رقم ٧ طام ١٨٨٢ صفحة ٤٦
(٣) مصر ، رقم ٧ طام ١٨٨٢ صفحة ٤٦ وما بعدها .
(٤) مصر ، رقم ٧ طام ١٨٨٢ (١٨٨٢) صفحة ٤٢ .

من السكر « تلك قصة غريبة يريد في عراتها أن أسف واصمها على قرح من سلطة المديرين الاستبدادية على يد « خياليين نظريين » يكشف القناع عن سر هور الأوربيين من العهد الجديد . وقد على السير إدورد مالت على هذا التقرير وغيره من التقرير فقال في الرسالة التي شعثها بها « يبي أول هذه (الرسائل) ترايد اختلال الأمن في البلاد لقلّة اكتراث الأهالي بأولياء الأمور المديين ، ويمرّ ذلك (١) إلى ملك وحال الحزب العسكري الذين لا يسامون زملاءهم المديين بالاحترام الضروري لإدارة البلاد . وقد أحتلت الرشوة تعود إلى سابق عهد هامين للموظفين ، ومما يساعد على انتشارها كثرة التمييز والتدبيل في حكيار الموظفين . . . أما الرسالة الثانية فتهم بوصف الصيق الذي وقع فيه القلاحون في سبيل الحصول على المال . ويمرو الملك قة رسوم الأموال وما عم به من الصيق إلى سياسة الحكومة الحاصرة ، التي لا تحت على الثقة بها ، ومجهرون بأنهم إذا عجزوا عن دفع الضرائب فالنتيجة على الوزارة (٢)

غى عن البيان أن تلك التهم الشيعة وهذه الخال المروعة لم تكن موجد إلا في محبة أولئك الساسة ، وأن هذا الوصف ليس إلا إحماراً « دالا على الفطنة » عما سيكون من طرق الصحف الصغراء في التهيج ، تلك الطرق التي اعتدناها في أيامنا هذه كل الاعتقاد ؛ فلحقبة أن عهد الوراثة الوطنية كان من أسعد ملرات مصر ، وأنه لم يكن عسكري الصفة ، بل كان من كل الوجوه أقل المصور تأثراً بهزلب الطبقات الدنيا . ثم إن الجيش كان في ميدان العمل ولكنه كان عنصراً حيويًا من عناصر الحركة الدستورية ، وأن ما كتبه السير ولیم حرمجورى قبل ذلك بشهرين سيظل النبأ اليقين عن هذا العصر الذي نحن بصدده . كل يصف

عمل الجيش في ٩ سبتمبر^(١) . « لقد قوى عمل الجيش ما في مصر من رأى عام ، وإن لكبير الأمل بأن المساوى "القبيحة التي لا تزال قاسية في السلاسل سيقتضى عليها بالصدر والأناة شيئاً فشيئاً لاشت أنه لولا وجود يد قوية في الحركة الوطنية ما تم إصلاح يد كرك طالما تكلموا على الإصلاح في هذا البلد كما تكلموا عنه في تركيا ، ولكن الأمر لم يتعد دائرة الكلام . . . أما الآن قد شرع في إصلاحات قبة كلن الناعث عليها علم القوم بوجود عصاة قوية نصر على إقنادها » ، أما المساوى " التي طالما عرّوها إلى الجيش^(٢) » قد كتب عنها إلى النيس رسالة مطولة فند فيها كل ما عرّى إلى الجيش من صغيرة وكبيرة وختمه بقوله : « لست أحتج القول بأنه قد ارتكب من الفصائح العسكرية في لندن وحده في شهر واحد أكثر مما ارتكب في مصر كلها منذ ذلك اليوم للشهود ، يوم ٩ سبتمبر ، يوم أصبحت يد الصباط هي العليا ومع ذلك لم يزل أحد من الجيش الإنجليزى متمرد عاص . . . إن في مصر حزياً وطنياً يشمل الأمة المصرية بأحدها إذ استطاع المظلم طبقى الموظفين والمترفين^(٣) »

لا ريب في أن مالت وكلف وأشياعهما كانوا يملكون ذلك حق العلم ولكنهم عرفوا أن الحكومة الإنجليزية تريد التدخل في شؤون مصر فأخذوا يميلون لهذه الغاية المحدودة بكل ما لديهم من الوسائل . وأن فيما جرى في هذا الحيز لبياناً ديباً « لتقاليد » الحكومة البريطانية ومما ملتها مصر يدل على رعبتها في ألا يكون في مصر وزارة « متباينة لها » ذلك بأنه لم تكند تتسلم زمام الأمور ووزارة

(١) النيس في ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) فقد ورد كروس في كتابه سدى ما كان فاع وكند في الأناضيل الروعة من نمرود الجيش ، فهو يقص علينا ما نمرود طاقه من الجند لأن إيطاليا تمل ويملاهم ، وأن القرعة للروسية إحدى الأوط أب أن نعرف في دير التنبيل (مصر الحديثة المجد الأول من

(٣) النيس في ١٦ مارس سنة ١٨٨٢

لا توافق أهواءها حتى أخذت تكبد لما بكل ما تملك من الوسائل
كان ساسة الإنجليز أثناء ذلك يكسحون في إنشاء ما أقرته الحكومة من
تهمة أسباب التدخل العسكري . ففي أول فبراير ، أي قبل استقالة شريف ،
أرسل السير إدورد مالت إلى رئيسه برقية معها كما يقول ملخص حديث جرى
بينه وبين أحد النظار المستقلين^(١) ، وورعاً كان هذا الحديث كله مصنوعاً
ولكنه إذا صح فلا بد أن يكون هذا الناظر شريعياً باشا وهو من الثقات الذين
بشك في نزاهتهم^(٢) وخلاصة الحديث : « أن الوسيلة الوحيدة للخروج من هذا
المأزق أن يرسل في الحال إلى مصر مندوب من قبل الباب العالي نجى ، على أثره
قوة تركية » ولما كان هذا بعينه ما عرضه إدورد جرنيل على الحكومة الفرنسية
كما رأينا مثل الاحتلال للترك فما أكبر دهشتنا من اتفاق رأيه ورأى هذا
الناظر المجهول الاسم . ولقد راد الناظر — كما يقول السير إدورد مالت — على
ذلك قوله « إن تدخلنا (البريطاني) المصحح لا يمكن التهديد به أو تصلحه سير
أن تعرض حياة الأوربيين لأعظم الأخطار ، وبدون مداومة طويلة يراى فيها
كثير من اللما ، ويظن (الناظر) أننا إذا استطعنا الكياسة وفناء أية وزارة
يختارها المجلس استطعنا أن ندرك الخطر بدون حدوث اضطرابات عامة ، ولكنه
يرى أن لا أمل في المستقبل بعد أن أصبح الجيش مرة أخرى صاحب الأمر
والنهي (١) اللهم إلا إذا حضدت شركة هذا الجيش قوة واقتداراً »

لم يكذ إدورد جرنيل بحسب هذه الرسالة التي جاءت من « القوات الوطنية »
والتي تنفق مع آرائه اتفاقاً محمياً حتى أبلغها إلى الحكومة الفرنسية ليستطلع طلبها

(١) مصر ، رقم ٥ ، جم ١٨٨٢ من ٧٨

(٢) لقد صلق لنا من إدورد كرومر يقول ، (في المجلد الأول من كتابه من ٢١٤)

إن شريف هو صاحب هذا الحديث العسري

ببر أن غتا كان قد سقط وقتئذ وخلفه في وزارة الخارجية الليو فريسيه ،
وكن لهذا الوزير الجديد في السياسة التي يجب أن تقعها فرنسا في مصر آراء
لا تتفق في شيء مع آراء سلمه . فقد كان يرى أن أحسن حل للمسألة المصرية
الآن تدخل دولة ما في شؤون مصر ، بل تترك مصر وشأنها لتقرر بنفسها مصيرها ،
ولم يكن الباعث الأول على اتباعه هذه السياسة غيرته على مصالح مصر بل أنه
المصحيح في ظاهره أنه إذا تركت مصر وشأنها لم تقع فريسة للإنجليز ، وهو
ما كانت فرنسا حقة تبنيه في تلك الظروف . على أن الباطن الذي أثارها الليو
فريسيه هو أنه قدر أن إنجلترا ستعتمد عن التدخل بخودها إذا وقعت فرنسا صد
هذا الحد من التدخل ، وسيصبح لنا أن ذلك التقدير كان وهماً باطلاً بما كان
حشاه خطأ الليو فريسيه الذي لم يؤت مرتب الحزم ما يمكنه من تنفيذ
خطه بإخلاص

على أنه عند ما وصلت دعوة اللورد جرنتل في ٢ فبراير أحاط على اللورد^(١)
بأنه لجدة عهد بمنصبه لا يستطيع أن يمدى رأياً قطعاً في الموضوع ، ولكن
أمرين هو ثابت الرأي فيهما أولهما « أنه لا يحيل مطلقاً إلى أي تدخل عسكري في
مصر سواء أ كان هذا التدخل من جانب فرنسا وإنجلترا مجتمعتين أم متفرقتين »
والثاني « أنه يعارض كل المعارضة في أي تدخل من قبل الباب العالي » ولكن
يؤكد ما يقصده من قوله هذا طلب إلى اللورد ليونز أن يبين « بالدقة متى
التدخل الذي ذكره اللورد جرنتل عند ما وافق على المدركة الإجماعية وهو أن
الحكومة الإنجليزية « يجب ألا تعد مقبلة بالتصريح خطة عمل خاصة إذا ما بدا لها
أن السبل واثب » ، وبما قاله الليو فريسيه اللورد ليونز : « لقد قيل إن حكومة
حالة اللسكة من حيث البدء قد أخذت على نفسها أن تعمل ، ولكنها أنت ن

تقيد معها مقلماً مانع حطة خاصة في السبل « فلم ير الهورد ليوز مثلاً من أن
يجيب عن هذا حوائجاً سطوياً فقال إن الحكومة البريطانية تحفظ لنفسها الحق في
مسير نوع العمل إذا لم يكن من العمل بدوى تقرير وجوب العمل أو عدم
وجوبه بوجه تام

من السهل أن سلم هل فعل الهورد جرثفل وقتئذ للفرص التي عادت بها
موقف فرنسا الجديد إزاء المسألة المصرية على الدبلوماسية البريطانية « والمشرقات »
البريطانية . على أنه قد قيل ومصدر القول بما يقول عليه ، إن وزارة الحرية
البريطانية بدأت حوالي هذا الوقت تفكر في ضم مصر وترسم خطة القنال^(١)
وهما يمكن من شيء فإن الهورد جرثفل أجلب للسيو فريسيه بأنه مقدر الصعوبة
التي يلاقها في إبداء رأى قاطع بشأن مصر وأكد له بناء على رسالة نسلمها
وقتئذ من السير إدورد مالت بصف فيها رمانج الوزارة الخليفة « إن حكومة
جلالة الملكة لا ترى أنه قد حدث الآن ما يوجب التدخل ، فإن الأعوان
والحكومة الخليفة يجهران برغبتها في المحافظة على نهجيات مصر القولية «
وأضاف إلى هذا قوله إنه « إذا اقتضت الضرورة التدخل فإنها (الحكومة)
ترغب في أن يكون هذا التدخل ممثلاً لتصان أوروبا وسلطانها . وإذا حدث ذلك
فإن الحكومة ترى أن لابد من اشتراك السلطان في كل عمل وكل معاضة
يؤدى إليها هذا التدخل « ثم سأل هل يراض السيو فريسيه في دعوة القول
الأوروبية لإبداء رأيها في هذا الأمر^(٢)

فل السيو فريسيه تأكيديات الهورد جرثفل مرحباً مسروراً ولم يراض
في إرسال مشور إلى القول العظمى تسأل فيه هل هي مستعدة للاعاق على حطة

(١) انظر وصف عيادة شيلة بين القوتلنت والهورد ولسلي في التاريخ السرى ص ٢٢٧

(٢) مصر دالم ٥ علم ١٨٨٢ ص ٨٤

سياسة عامة في المسألة المصرية إذا ما اقتضت الضرورة شيئاً من ذلك وصرح
الورد ليوز مرة أخرى بـ^(١) « أنه يمارض كل المارضة في أي تدخل عكوى
وأنه ينبغي أن يكون غرض القول العظمى التي ستبادل الآراء في مسألة مصر
مع هذا التدخل » وأضاف إلى ذلك قوله . « إنه يرحو أن يكون هذا رأى
حكومة حلافة الملكة »

لم يكن هذا بالطبع رأى حكومة حلافة الملكة . ولكن الورد حو نقل لم ير
من الضروري أن يصرح بالأمر . ثم أرسلت الحكومتان إلى القول الكبير
في ١١ فبراير مشوراً إجمالياً^(٢) تدهواتها فيه « إلى تبادل الآراء في أمر مصر »
وبما جاء فيه أن الحكومتين لا تريان « أنه قد طرأ ما يدعو إلى ذلك التدخل
ولكن إذا دعت الضرورة إلى ذلك فانهما تزعبان في أن يكون هذا التدخل
مثلاً لتعاضد أوروبا وسلطتها » وأن « يشترك السلطان في كل عمل وكل مداوطة
يؤدي إليها هذا التدخل » وقد أبدت القول كلها بعد قليل من الزمن دعماً
في الاشتراك في تلك الأمور إذا ما اقتضتها الضرورة

سيصح لنا عدم إخلاص الحكومة البريطانية في مشروعها اتمامي ترك
المسألة المصرية في يد السلطان عند كلامنا على حرب الإسكندرية . على أنه
يجب ألا ننسى أن السير إدورد مالت وأعوانه كانوا حتى في ذلك الوقت يصرون
بجد ونشاط على إقارة الرأي العام على الوزارة الوطنية وإعدادة لقبول التدخل
الأجنبي ولم يكذبوا على إرسال المشور إلى القول بصحة أسابيع حتى فاحاً الورد
حرفل السيو فرسيه في ٢٩ مارس باقتراح مؤدله أن يرسل إلى مصر « مستشارين
فيان » يساعدوا الوزارة في إدارة البلاد تاسياً أن المسألة قد أحييت على أوروبا^(٣)

(١) مصر ، رقم ٧ علم ١٨٨٢ ص ٢٤

(٢) مصر ، رقم ٧ علم ١٨٨٢ ص ١٠ (٣) مصر ، رقم ٧ علم ١٨٨٢ ص ٨١

ولكن المنيو فريشيه تارض في هذا الاقتراح وقال : « إنه لا يرى داعياً إلى إرسال رجل خاص إلى مصر ليبدع بتقريرات جديدة » ولقد كان سلوك الحكومة الفرنسية وقتئذ حذراً بالثناء من كل الوجوه ومحالفاً لكل الحاجة لسياسة المسانحة الخفية التي يقدمها اللورد جرنفل وأخوانه . ففي ذلك أن المنيو سيكتفيكر ، تفصل فرنسا في القاهرة ، أطلع رئيسه في ١١ مارس أنهم يصدون مشروع أمرين تأليف وزارة من كبار الموظفين وأعضاء مجلس النواب يكون عراب رئيسها ، ثم إنشاء مجلس للحكومة يمثل فيه السعير الأوربي تمثيلاً كبيراً ، ولم يذكر في التقرير صاحب هذا المشروع ، ولكن المنيو فريشيه أجاب عن ذلك بأن أمره وكله في مصر مانع منك عن كل تدخل في هذا المشروع المزيع وأن « يلتزم حاسب القمط والخبر وإن كان ذلك لا يمنعه من أن يخص صفته بكل حكومة في مصر بمحرم الاتفاقات المولية وتحافظ على النظام » وطلب المنيو فريشيه إلى الحكومة البريطانية أن ترسل مثل تعليماته إلى وكيلها ، فأرسل اللورد جرنفل « بعد أن نظروا الموضوع طويلاً » إلى المستر كوكسن ، الذي كان قائماً بأعمال الوكالة البريطانية ، أوامر كالسابقة تقضى بعدم التدخل^(١)

على أن المنيو فريشيه لم يقف حتى عند هذا الحد ، بل قرر استدعاء المنيو بلنير الذي كان طوال هذه المدة المراقب الفرنسي العام ، وذلك لما كان يعلمه من خطئه وآرائه في السأفة المصرية . فلما وصل هذا الأخير إلى مسج اللورد جرنفل باهر إلى الإعراب عن أمه في ألا يكون معنى هذا العمل تغيير بلطة فرنسا السياسية فأجلب المنيو فريشيه عن ذلك بقوله « إنه يرى أن قد حان الوقت الذي يحسن فيه أن يستبدل المنيو بلنير رجلاً يكون أقل استخدالاً للنفوذ السياسي في الشؤون المصرية » إلى أن قال : « إن تدخل المراقب الفرنسي في الأمور

فيسيه طالما حر إلى قام لك كل يده وبين العمل العام - تلك المشاكل التي
قد تؤدي إلى أصرار ملحق في الظروف الحاضرة ^(١)

كان ذلك من جانب اللير فريسيه إعلاناً صريحاً لسياسة : ولو أن
الحكومة البريطانية حرت على مثل هذه السياسة لتغير مجرى الحوادث بلغة .
لكن الحكومة البريطانية لم تمنأ بإشارة اللير فريسيه ، وظل السير أوكلند
كيس والسير إدورد ملت يدلان وسعها في تهيئة أسس التدخل ، ولاريب
أن السياسة البريطانية قد أصبحت بعد هذا التصريح في موقف قبح فلاب
إعلان وربما حادها صراحة حل العالم كله يرى من التمدد لقد كان يرجى
ولاريب أن اللير فريسيه نفسه كان يرجو أن أوروبا والحالة هذه لا تقر
اجتهاداً على تنفيذ ما رسم الخفية ، ولكن وأسفاه ! لقد خاب هذا الرجاء ، فإن
اجتهاداً لم تلبث أن رأت الفرصة سانحة لأن تخرج من عرستها وتندفع فربما
رأيا حياً

(١) مصر ، رقم ٧ عام ١٨٨٢ من ٦٢

الفصل الثاني عشر

السياسيون يحرضون على الاجرام

لقد أتاح الزمن أخيراً لورد هرشل ووكلائه في القاهرة أن كانوا يسجونهم من المرضى للاعتداء الفعلي على مصر في أواخر الحرب كسفت الحكومة المصرية مؤامرة دبرها جماعة من صباط الجيش لاعتقال عمالي ووكلائه . وذلك أن مرابيا كانوا من قبل قد رفق عدداً كبيراً من رجال الجيش في الشهور الذين قضوا في معسبه الجديد ، وكان أنصار الوزارة يسعون هذه الترتيبات فلم ينهوا نتيجة لازمة لتنفيذ القانون العسكري الجديد القاصي بإحالة الصباط الذين يلبسون سنامية على الاستبداد^(١) ، لا ريب أن هذا القول صحيح من الوجهة القانونية الرسمية ، ولكن قد يكون من أكبر العوامل في إبعاد الصباط القضاة وترقية الصباط الجدد ردة القائمين بالإصلاح في تطوير الجيش من العناصر التي لا وثق بها ولنازلة للنظام الوطني ، والتي كان معظمها من الأتراك والجرأكة ومع هذا فلا يسر أحد مشروعية عمل عمالي إذا عرف ما لاقته فرنسا في حادثه دريفوس^(٢) ، وما أجرتة حديثاً المصعومة التركية الجديدة على أن يمثل الحكومة البريطانية الرسميين في مصر قد طردوا إلى اللألة نظره أخرى كآرياء . قصودوا هذه الترفقات في صوره استناد عسكري يدل على العومى التي أحدثت تصرف أطناسها في وادي النيل . ولا شك في أنه كان لهذه النظرة أثر كبير في

(١) انظر رسالة الشيخ محمد عده إلى المستر بك (التاريخ السرى ص ٢٥)

(٢) حادثة دريفوس من أشهر حوادث فرنسا الحديثة (١٨٩٥ - ١٩٠٦) ونجده أن ضابطاً عربياً يهودياً اتهم بأنه يبيع الأسرار الحربية لألمانيا ، فأدى ذلك إلى عراك وسخط الرأي العام على نظام الجيش الفرنسي (الترجلان)

أرجاء سحق المصايط انبسين ، فقد أشعرتهم أن يمثل أوروبا وراءهم يشدون
إزديهم ، ورجح عندهم أنهم إذا مجحوا في قلب الحكومة والقضاء على حكم
الوطنين ، قلن بقوا من أوروبا غير اخذ والشاء

ويقال^(١) : إن الذين دروا هذه المؤامرة هم صنائع إسماعيل الذي كان مقبلا
وقته في بايلي والذي قدم كاتب سره راتب ناشأ مصر قبل ذلك فقبل وكان
راتب صهر شريف ناشأ ، ويظهر أن المؤامرة قد درت في معزل شريف نفسه ،
وأما كانت ترمي إلى اغتيال عرابي ونهر من أصدقائه ثم إعلان عودة الحكم
للأطلق . ولكن قبل أن يشرع للتأسيرون في تنسده مصرهم دل عليهم أحد
التأسين ، فاعتقل ضباط كثير ون كانوا كلهم من العسكر البركني ، وكان فيهم
عثمان وهي ماطر الحرية السابق ، ثم حوكموا أمام مجلس عسكري ، فتفقى
تجريد من ألقاهم ونسبهم إلى إقام النبل الأبيض . ولقد انتشرت على أثر
ذلك إشاعة منها مراسل التيس إلى حريته ، بل ذكرها السور إدورد مالت
في مبروه الرسمي ، ومصبونها أن عرابيا دخل السجن على اللعقلين وعدمهم
أشع التنذير^(٢) . ولكن على السان أن هذا محض اختلاق ، وأن لا عرق يسه
و بين المطامع التي مبيها الصحف الصغرى في وقتنا هذا إلى الرئيس كروجر^(٣)

كثفت المؤامرة في ١١ أبريل وصدر الحكم في ٢ مايو . وبين هذين
التاريخين عزم السير إدورد مالت على أن يتخذ الحادث وسيلة إلى إسقاط الوزارة
المقنونة ويتدرج إلى التدخل إذا اقتضت الضرورة ذلك . ولقد كانت الحجة
الرسمية لكل تدخل من جانبه وجانب رملانه حتى ذلك الوقت هي المحافظة على

(١) التاريخ المصري ص ٢٠٢

(٢) التاريخ المصري ص ٢٠٠

(٣) الرئيس كروجر هو رئيس جمهورية الترسنال ومريح إنجلترا في حرم البوير
الشميرة ، وكان يترى إليه اسطهاد الرطايين لخصين في الترسنال المترجان

الامتياز القولية ، أما في هذه المرة فقد مدت هذه الحقبة جهاراً واستبدل بها
 حجة أخرى هي حجة «الإسانية» و «الحياة» . فرغوا أن القمص على التهمين
 والحكم عليهم كانوا انتعاشاً سياسياً . وأن المحاكمة كانت سرية ، وأن الحديو عندما
 اطلع على أدلة الإثبات تبين له «أنها لا تدل دلالة قاطعة إلا على رغبة» (أي رغبة
 المحكوم عليهم) في عرض مطالبهم ، وأنه ليس فيها ما يثبت أنهم كانوا يذرون
 الاعتيال «^(١)» ولذلك يصح السير إدورد مالت للخطو بالألا يستند الحكم ، وأن
 يأمر بإعادة المحاكمة من جديد . على أن هذه المصيبة كانت تطفلاً لا تسويعه
 الإجراءات القضائية بحال من الأحوال ، فإن المحاكم العسكرية المصرية كلها
 كانت سرية حتى في عهد الرأفة الشائنة ، ولم يكن للحديو حق التعرض لأحكامها
 لأن استئنافها لم يكن جائزاً ، وكل الذي كان في استطاعته هو أن يستقدم حقه
 الخامس ويجمع الأحكام بعد التصديق عليها كما أشار عليه السيو مسكثيكر
 وميل السير إدورد مالت . ولكن ذلك لم يكن يحقق أغراض السير إدورد
 مالت الذي كان يربح في إيقاع الشقاق بين الحديو ووزارته المستوردة ، ولذلك
 تمسك بحجبه البناء الأحكام ، فلما أظهر الحديو شيئاً من التردد لهذه أن النظار
 سيعيدون عمله تجديداً صريحاً لم ، أشار عليه السير إدورد مالت أن يستشير مثل
 القول الأربع الأخرى ولما أتى هؤلاء غير ممثل دولة إيطاليا أن يدوارأيهم ،
 فإن الحديو ، بإيعاز السير إدورد مالت ، عرض الأمر برمنه على الباب العالي
 تلك عطلة من السير إدورد مالت ، فإن الباب العالي لم يكن يتك التداخل
 في الأمر ، اللهم إلا من جهة واحدة هي أن عندهم رفق كان حائراً لقب « فريق »

(١) مصر ، رقم ٧ عام ١٨٨٢ في هذه الورقة للبرقية كل الحقائق التي ورد ذكرها
 في الآن والمختصة بهذه المؤامسة الجركسة كما يسورها . على أنه يحس بالمقارن أن مطلع على
 الفصل الحادي عشر من كتاب السير مالت وهو من أروع مصول الكتاب ، وفيه من التفاصيل
 شيء كثير غير مذكورناه

من الباب الثاني وأنه لا يصبح محريره متدسسا إلا بموافقة السلطان . ووفق ذلك فإن الرجوع إلى الباب الثاني في هذه الأونة معناه الشروع في سياسة جديدة قلما رغبت فيها الدولتان بوجه عام وفرنسا بوجه خاص . وكانت النتيجة أن رأى اللورد جرنفل أن يصدر تعليمات إلى وكيله للفرط الخمس بأمره فيها « بأن يعمل قدر الإمكان بالاتفاق مع قنصل فرنسا العام » أي أن يرجع عن خطته الأساسية ويترك للحدود أن يستمد الأحكام بقصد تحقيقها عاجلا . لا شك أن هذا الاستمجان كان شديد الوقع على السير إدورد مالت فقد قضى على كل ما رسمه من الخطط فضاء عابلا . ومما زاد الطين بلة أن النظار أنفسهم أرادوا أن يسدلوا الستار على هذا الحادث الذي كان ينذر بمشاكل كثيرة فرغوا في ٦ مايو إلى الحدود بصفة كونهم مستشاريه المستوريين مبروصاً يلتمسون إليه فيه بماله من امتياز خاص أن يخفف أحكام المجلس العسكري ويستبدل بها مجرد النفي من القطر المصري دون حظ من الرتب أو تجريد من الألقاب ، وأن يتكفى عموا أسماء المحكوم عليهم من سجلات الجيش المصري . وكذلك مدت الوزارة يدها للمصالحه واعترفت سهريتها وأرادت أن تقضى على تلك الخيلة الدبلوماسية التي كان يقوم بها السير إدورد مالت . ولكن السير إدورد مالت لم يكن يرمى بهذا بسهولة وعلى ذلك فإنه مدلا من أن ينفذ ما أمره به رئيسه دون برآن أقبل يفكر فيما يجب أن يشير به على الحدود ، وطلب إلى اللورد جرنفل تعليمات أخرى مصيغاً إلى طله فكرة لطيفة قال عنها : « إسمحوا لي أن ألاحظ أنه عند النظر في الحالة التي يجب أن يسلكها الحدود بإزاء حكم المجلس العسكري يجب أن تلقى نظرة عامة على الحالة كلها وأن نذكر أن الوزارة الحاضرة تسعى (كذا) لتضييق نطاق الحماية الإنجليزية الفرنسية » (لقد صارت الرقابة حماية !) « وأن نفودنا آحد كل يوم في التفصان ، وقد نستحيل علينا أن يستمد سلطتنا العليا (لاسطة الحدود إذن !)

حتى نحصده شوكة الحكم السكري التي يردح القطر تحت الآن ... وفي اعتقادي أنه لا بد من حدوث ارتناكات شديدة قبل الوصول إلى حل مقبول للسألة المصرية ، وأن الحكمة تقضى باستتجال هذه الارتناكات لا تأجيلها ^(١)

لا ريب في أن سماح اللورد جرنيل بطع هذه الرسالة القرية ، فيما طلع من الأوراق التي عرضها على البرلمان ^(٢) سنة ١٨٨٢ لا يرفع من شأن « مفترته السياسة » فإن السير إدورد مالت قد أظهر فيها ما اطلوت عليه بيته بأجلى بيان . فلمست سلطة الحديرو ولا الترمانات السلطانية ، كما قالوا من قبل ومن بعد ، هي التي كانت تهم أولئك الذين ما هتفوا يتدخلون في شئون مصر والذين احتلوها في آخر الأمر ، بل « سلطتنا العليا » و « قودا » اللذان أخفت بهما « سيادة الحرب السكري » أدى طبناً ونقل الخلة الأخيرة دلالة واضحة على ما كان يسهل السير إدورد مالت منه عرف أن الحكومة الانجليزية تزعج التدخل ، ألا وهو استعمال « ارتناكات شديدة » من نوع الارتناكات التي كان يستطيع توليدها من الأحكام التي صدرت في المؤامرة البركية ^(٣)

(١) مصر رقم ٧ عام ١٨٨٢ من ١ ٧

(٢) لقد كان اللورد كرومر أحكم من رئيسه ، فإن هذه الرسالة لا توجد في كتابه

(٣) قد صدق اللورد سلسرى إذ ما هذه الأزمة بعد ذلك الوقت أي بعد حرب الاسكندرية إلى دساتير السير إدورد مالت فقال : « إن السبب الحقيقي في هذه الأزمة هو ما كرهه المصلح المراكمة . لت أشك في برادة الضباط المراكمة ... ولكن هذه الحادثة ليست من المصادف التي توجب علناً عادة أن لا يمثل بيننا كم صرف ووعيته » (معاجيل البرهان مجلد ٢٧٢ عام ١٨٨٢ من ١٥٠٠) وإن ما لا يله أولئك الضباط « الأبرياء » في الحقل الحديرو بالذكر . حتى ٢٠ مايو غادروا مصر ولف السير إدورد مالت « إن ثبات الحديرو قد ردد الشبهة إلى الحد الأدنى ، وسيجسكن سموم إذا ما صار حراً في عمله فإ وزارة متفهمة بروح العدل من إعادتهم إلى أهلهم وأوطانهم » (مصر رقم ٨ عام ١٨٨٢ من ١٤٦) و ٢٠ مايو أبلغ اللورد جومرين رئيسه بأن الضباط قد وصلوا إلى الإسكندرية حيث يعيشون على نفقة الحكومة (مصر رقم ١ عام ١٨٨٢ من ١٦) وفي ٢٥ يوليو أي بعد حرب الاسكندرية عاد الضباط إلى مصر

ولا شك أن اللورد جرشل مهم ما عرض به السير إدورد مالت ولكنه لم يتطع الرجوع عن قراره الأول ، وأعاد هو والسيو فريسنه القول بقبول الاتفاق . فلما ينس السير إدورد مالت مهم على ملك حطة حديدة ، فأشار على الخديو بأن يتعدل بالأحكام الأولى مجرد التي دون أن تمنح أسماء المحكوم عليهم من سجلات الجيش . ولما كده من سهولة اتياد توفيق أعاقى القلب دون كل طارىي يخطر بخله ، وما زال هو والسيو سيكفيكر بفنائه في القروة والصوب حتى وضع على الأوراق . ذلك عمل لا يأتيه إلا كل عرض على الإحرام . ثم هو إمامة شماء للنظار عامه وامرأى خاصة لأنه كان مسئول عن الجيش ، ولم يكن بعيداً أن يستخير هذا العمل حيلة الزرارة كلها . بل هذا صبه الذي حدث ، فإن الوزارة طلبت على الفور أن ينس هذا القرار ، وسنبدل به قرر آخر يتفق مع مروضها . ولكن السير إدورد مالت قد علم أنه أحد مناصه الأمر فأشار على الخديو ألا بدع من لهذا الطلب . وعندئذ رأى النظار أن كل ما بدله لفسر الشكل قد ذهب أدراج الرياح ، وأن قد آن الوقت للفصل بين النظار وبين الأمة وبين الخديو مثل النطفاين من الأجانب . وهنا رى حادثة كان يصح للجيش أن يتدخل فيها لو أن الحكومة المصرية وقتئذ كانت حكومه عسكرية مطلقه ، فلم يرى إن الثورة هي آخر ما تلجأ إليه الأمة للصحة ، ولو أن الجيش فعل كما فعل في ٩ ستمبر فأعلن صلح توفيق لأى الأمة من ورائه تقره على عمله . ولكن لما كان الحكم العسكري المطلق حديث خرافة اختلقه أولئك الذين كانوا يودون « استعجال » أربابا كانت شديدة بان النظار ومن بينهم عرأى فردوا عقد مجلس النواب وإسالة العصبة التي بينهم وبين الخديو إلى حكمه ، وأعلنوا « أن الخديو قد ملك مسلحاً بمس استغلال مصر وأنى كثيراً من الأعمال دون استشارة نظاره » وقرروا كذلك ألا يمارضوا الخديو في شيء ما حتى يصدر قرار المجلس ،

وأن يضموا له مع ذلك سلامته الشخصية واستناب الأمن بوجه عام لا بد أن السير إدورد مالت قد تملك وقتئذ الزهو والإعجاب ، كيف لا وهو بدسائسه الدبلوماسية الخفية التي لم يرع فيها عبثاً ولا ذمة هذا أفاع في إثارة الورلة وجعلها تهاجم بمصبات الخديو — عصبياً يسهل تصويره في الخارج للجمهور الجاهل كما تقدمه من الدسائس الخفية في صورة القومى الصريحة . أليس عقد المجلس بأمر النظار وحدهم حرقاً للقانون الأساسي الذي يمس على وحيث موافقة الخديو على عقده ؟ ثم أليس الواجب على الوزارة إذا وقعت موقفه المارضة للخديو أن تقيم استقالتها في الحال ؟ لقد كان كثير من يدلون بأمثال هذه الحجج ، وكل أشد في ذلك كبير الساسين ، السير إدورد نفسه . ولكن هذا قول كان لا يقوله إلا أحد رحلين إما جاهل لا يعلم ، أو عالم متحدث في علمه . فلو حافظت الوزارة على الرسميات الدستورية وقتما كان العدو يسيل على هدم كل نظام دستوري ، لكان عملها خيابة منها لوطنها ، ولأثقت بنفسها في أحضان مالت وشركائه في الزامرة ، ولهيأت لهم ما يرجون من نصر يحرروه دون عاء .

وبالصورة آثار انقطاع الملائق بين النظار والخديو رجلاً كبيراً في المجلد وفرساً ، فإن القوم قد توقعوا أن يطرأ المجلس خلع الخديو على القرو وظنوا أنه قد يقع من الحوادث ما يجعل حياته وحياة كثير من الأوربيين ، وفيهم ممثل الدول الساسيون ، في خطر كبير . وكتب السير إدورد مالت في هذا المعنى خاصة فقال : « إن ما أعطاه النظار من صيانة المحافظة على حياة الخديو والأوربيين لا يستد به » ^(١) وذكر « أن القلق قد استولى على الناس في كل مكان وأن كثيراً منهم أخذوا يهاجرون من البلاد » . لا ريب أن ساعة الفصل الأخيرة ، أي ساعة قيام المولتين الثريتين بمل ما في مصر ، قد أخذت في الاقتراب . ولقد احتاج

الرأي العام في فرنسا اعتياداً شديداً وطلب التدخل في الأمر ، ولكن ليسيو فريسييه ظل محافظاً على رباطة جأشه ، وأرسل في ٧ مايو رقية إلى ليسيو سينتفكير يطلب إليه فيها أن يسلط سبل الحظر في أعلاه وأن يسلط قدر الإمكان بالاتفاق مع مالت ، وأن يرد الأمر إلى باريس إذا ما ظم بينهما خلاف ، وأن يكون في جانب الحديرو « صاحب السلطة الشرعية الوحيدة — ومع هذه فتمثل بالكفاية والحظر الضروريين لتجنب ما يثير النزاع أو يريد التفاد للوجود في داخل الحكومة » ^(١) ألا ما أكرر الفرق بين هذا وبين ما أجازمه اللورد جرنتل لوكيد وقتئذ . ولما علم ليسيو فريسييه أن الحديرو عرض على السلطان مسألة اللوامرة للجركبة احتج على تدخل الباب العالي ، وطالب بالرد اللورد جرنتل أن يصرح جهاراً بعدم دمهائه عن هذا العمل ، وقال اللورد بيور : « إنه إذا لم تكن حكومة جلالة الملكة على الفور ومحرم وثبات أنها لا تقبل تدخل الأتراك فإنها تحصل هذا التدخل أمراً لا مباحص منه » ^(٢) على أن ليسيو فريسييه لا بد أن يكون قد شعر بأنه لا يستطيع أن يظل مسسكاً بمخطته السلبية المحصه زمناً طويلاً ، وأنه لا بد له في القربى الساحل من أن يختار أحد أمرين ، إما تدخل السلطان وما التدخل الإبحيري الفرنسي ، وهو ما كان يظنه ذلك الفريق من الرأي العام الذي كان يفوده عنتا . والحق أن اللورد جرنتل أحد يدهه إلى ملوك إحدى الحلفتين كما يرى من حوائه على ما اعترض عليه ليسيو فريسييه في ٨ مايو فإنه بعد أن أنكر أن له ميلاً خاصاً إلى تدخل تركيا ، قل متدراً عما سيقع : « ولكننا نرغب أن نكون عند اشتداد الطلب أحراراً تتدرك كل أنواع التدخل الممكنة ، ونختار منها ، فلما مشقة ومطراً » ^(٣) . وكان هذا غيرة إعلان أن المحلثة

(١) مصر ، رقم ٧ طم ١٨٨٢ من ١٠٧

(٢) مصر ، رقم ٧ طم ١٨٨٢ من ١٠٩

(٣) مصر ، رقم ٧ طم ١٨٨٢ من ١١٠

لن تنقاد لرمية الحكومة العربية إذا ما ظلت هذه متمسكة بسلسلة علم التدخل ،
وأنها إذا ما دعت الضرورة لا تنحجم عن أن تتولى العمل بمفردها . ولم يمس
بالفعل على هذا الخراب غير ثلاثة أيام حتى عرض القرد جرحل على السيو
فريسيه وأياً كان قد « عن له » ذات مرة في هذه الأزمه ، ومؤداه أن يطلب
إلى النائب العالي أن يرسل إلى مصر قائداً « يعطى السلطة التامة في إعادة النظام
إلى الجيش المصري » وأن يرافق هذا القائد قائدان آخريان أحدهما إنجليزى
والآخر فرسى وأن ينع القائد التركى مشورة هذين القائدين ، وأن يسبق هذه
البشة كلها بلاع يتدخل التدخل التركى في الأمر^(١) ولقد رأى السيو فريسيه على
القرد أن لا يفر له من أن يختار أحد أمرين ، فإما أن يقبل تدخل الترك ، وإما
أن يهجم على فرنسا ويهمل مشترك . وقد قرر أن يختار ثانى الأمرين لأنه كان
أهون الشرين . ولقد اتفق الأحرار المتطرحون من الفرنسيين وقتئذ باللائمة على
السيو فريسيه لمؤداه عن خطه الأولى واتباعه سياسة هي أشبه شيء بسياسة
عمتا . ولا مرأه في أن الحوادث المقبلة تسرع هذا اليوم ، فإن تحول السيو
فريسيه عن سياسته لم ينج المصالح الفرنسية ولا أنقذ مصر من الخطر ، وكانت
نتيجته أن اضطر في آخر الأمر إلى العودة إلى سياسته الأولى على أن السيو
فريسيه كان يرحو وقتئذ أنه ما دام تدخل إنجلترا ، سو . أكان مريحاً أم من
وراء ستار التدخل التركى ، أسماً لا مناص منه ، وما دامت سياستها كلها ترى
إلى بلوغ هذه الغاية فإن فرنسا باشتراكها مع إنجلترا في العمل قد تفلح في إعطاء
هذا التدخل شكلاً عظيم الضرر لسيا . وقد ظن السيو فريسيه أن هذا هو
الفارق الجوهرى بين سياسته وسياسة عمتا الذى كان يعمل على أن يحتل فرنسا

(١) مصر ، رقم ٢ عام ١٨٨٢ صفحة ١٩٩

وانجلترا^(١) البلاد المصرية احتلالاً صلياً

أما الشكل « القديم الضرر نسبياً » الذي كان للسيو فريسنيه يرحب أن يكون عليه هذا التدخل الإنجليزي الفرنسي فهو أن ترسل كلتا الدولتين إلى الاسكندرية ثلاث سفن حربية بحجة حماية وعيائها في الظاهر ولإرهاب الوزارة وحملها على التسليم في الحقيقة ، وهذا تحمل الأثمة ولا تبق بعد ذلك حاجة إلى أى عمل آخر ، لا شك أن السيو فريسنيه كان على بينة من أمر النزاع القائم بين الخديو ونظاره وأنه كان فيما بينه وبين نفسه يطمح على المطار ولكن تلك حالة من الحالات التي يضحى فيها بصاحب الحق انهاء لأشهر بالغة ، فذلك رد للسيو فريسنيه في ١٢ مايو على ما اقترحه اللورد جرتزل من إرسال ثلاثة قواد بأن عرص عليه أن ترسل بدلا منهم إلى الاسكندرية سفن حربية ، قائلا إن إرسالها يشد أورد الخديو ويحصل تدخل التراء أمراً لا داعي إليه ولكن بقي بطبيعته الخلل أمر آخر وهو أن هذا العمل قد لا يكون كافياً وأن الحكوميين ربما بدأ لها أن تدرك حدوداً إلى البر . فذلك قال إنه إذا وصل الأمر إلى هذا الحد فإنه لا « يتابع في استدعاء جنود تركية إلى القطر المصري تعمل فيه تحت الرقابة الإنجليزية الغرضية لغرض وبشروط تكون إنجلترا وفرنسا قد حددتاها من قبل » إلى أن قال إنه لا يوافق بحال من الأحوال على استدعاء جنود فرنسية أو إنجليزية^(٢)

(١) قال السيو فريسنيه في مجلس النواب الفرنسي في ١١ مايو ١٨٨٢ : « واثق كما دائماً ولا تزال بهم بأمرين أولهما أن يحفظ لهم ما مركزها الخاص باستقلالهم في القطر المصري وأما الأمر الثاني الذي تروى إليه سياستنا فهو رغبتنا في الاحتفاظ باستقلال مصر كما قررته القرارات التي اعرفت بها الدول الأوروبية . ولن نجد قط — مادام الأمر موقوفاً على أعمالنا — أى اعتناء على هذه القرارات ولا مرضى بأن تخرج مصر من أية أزمة تخل بها أقل حرية واستقلال عما هي اليوم (مصر ، رقم ٧ عام ١٨٨٢ من ١٢٥) »

(٢) مصر ، رقم ٧ عام ١٨٨٢ من ١٢٨

وليس في الرسالة التي أورد فيها اللورد ليونز هذا الرأي مطلق اقتراح اللورد
 فريستيه الأخير ، ولكن لا شك في أن اللورد فريستيه لم يقترحه من تلقاء نفسه
 بل رداً على سؤال وجه إليه اللورد ليونز يستنهم فيه عما يكون إذا لم يؤد إرسال
 المرس إلى النتيجة المقصودة . وقد قبل اللورد جرنفل الاقتراح الخاص بالمظاهرة
 الحربية ولكنه لم يظن أنه كثير إلى رفض مشروعه القامى بتدخل تركيا على
 القبر واقترح أن يبلغ الباب العالي على الأقل مع التحفظ في القول أنه لا يمد أن
 تعرض عليه فيما بعد اقتراحات أخرى . ولكن اللورد فريستيه لم يشأ أن يتقيد
 بخطة مبهمة لا يود في الحقيقة سلوكها ولهذا لم يوافق على اقتراح اللورد جرنفل
 وعلى ذلك أصدرت كلتا الحكومتين أمرهما بأن تسافر من حرسه إلى
 الإسكندرية في الحال ، وهذا يعني أن سعد على القارى بهذه المناسبة ذكر حادثة
 تزيد حطة السير إدورد مالت ورئسه وصوحاً . يذكر القارى أن السير إدورد
 مالت قد حذر اللورد جرنفل مرتين من أى تدخل غير مدخل الترك وحجته في
 ذلك أنه في الفترة التي تكون بين إعلان هذا التدخل ووصول الجنود تعرض
 حياة الأورد بين الخطر الشديد ^(١) ثم إن اللورد فريستيه قل أن تعرض اقتراحه
 سأل ، أنه في القاهرة هل في إرسال الأسطول من خطر على حياة الإنجليز
 والفرنسيين المقيمين في مصر ؟ ولنا نعلم بطريقة مشهورة ما أجاب به اللورد
 سيكفكر عن هذا السؤال ، ولكننا نعلم أن اللورد جرنفل لما سأل السير إدورد
 مالت هذا السؤال عينه رد عليه بالعربية الآتية ^(٢) . « يشرى أن أبلغ فخامتكم أنني
 أأورميلي الفرنسي يرى أن ما في وصول الأسطول للشرق إلى الإسكندرية من
 الفائدة السياسية كبير جداً يوق في أهميته الخطر الذي يمكن أن يصيب بسية

(١) راجع صفح ١٧٧ ، ١٨٢ من هذا الكتاب

(٢) مصر ، رقم ٧ طم ١٨٨٢ صفحة ١٢٢ قد كان اللورد كرومر في هذه المرة أيضاً
 أحكم من رايه فانه أحس هذه البرقية الثالثة

من في القاهرة من الأوربيين « ولما سمعت الآن في هل وفاق لاسيو سيكتيكز على رأى زميله الانجليزى حقيقه أو لم يوافق ، ولكن الذى نريد أن نقوله هو أن هذه الرسالة أ كبر دليل على سياسة السير إدورد مالت وعظفته الإنسانية . ولا ريب أنها لم يكن يقصد إظهارها وأن الإلصق بشرها فيما بعد لما يؤحد مرة أخرى على « مقدرة » اللورد جرشل « السياسة » وأن فيها دليلا واضحاً على أن كل ما كانوا يخافونه من الأخطار التى تعرض لها الأوربيون بسبب « السدة العسكرية » كان كله زوراً وهتافاً ولا غاية منه إلا نهضة السبل لتتدخل المسلح ومنها يكن من شئ . فإن الأمر لا يخرج عن إحدى اثنتين ، فإما أن يكون هذه المخاوف كلها لا أصل لها وعندها تبين لنا مقدرة السير إدورد مالت السياسية ، وإما أن تكون فائعه على أساس ثابت وعندها يتبين لنا مقدار عاطفته الإنسانية . وسواء أ كانت هذه أم تلك فإن ما ظله السير إدورد مالت كاف فيحكم عليه بأنه من أبطط طبقات السياسة المعاصرين

ولم يكن اللورد جرشل خيراً من صاحبه كثيراً ، فإن الموافقة على أن العوس البشرية التى طاموا رسائلها والصحف ووصف ، لا خطر الخلق بها لا يصح الاهتمام بها بعد ما بحثنى على الصالح السياسية ، والصالح البشريين أمر لا يرهه أى ضمير . ثم ماذا عسى أن تقول في وزير انجليزى بقرر التصحية بحياة الإنجليز وفي الوقت عنه يشير على وكيله بأن يبلغ النظار المصريين عامة وصرايياً خلاصة أسهم مسئولون شخصاً عن كل إخلال بالنظام ؟ ومع ذلك فيه إذا ما فعله اللورد جرشل في ١٤ مايو أى في اليوم الذى تسلم فيه رقية السير إدورد مالت الشهيرة . فإنه لم يكفه أن يخطط خطة في السبل هي لا محالة معرضة تقوس الأوربيين ، بل خطر ، حتى أحد يتنكر من ترى خطته إلى توريطهم بأنهم مسئولون عن هذه القفوس ! ولقد أجاب عمراني بطيعة الحال بأنه « يصعب استنقروا للنظام التام وسلامة

الخدو ما دام فاطراً ، ولكنه لا يستطيع أن يضمن ذلك إذا ما وصل أسطول
البحري فرنسي^(١) . وبالضرورة لم يقل هذا التصريح ، وعندما حل بعض
الأوربيين بعد أسابيع معدودة من ذلك الوقت في مصر ايات لم يكن للوطنيين
يد ولا في إثارتهما ، أقيمت التهمة على عراقي ورفاقه تلك مناهج العدل والحق
التي انتهتها سياسة حرميل ومالت

على أنه في أثناء ذلك كل النواب قد احتسروا وأخذوا يحشون بقلق رائد
فيما صرحت إليه الأمور . وكان السخط على الخديو آخداً في الأرياد ولولا الخوف
من انتقام الثوارين لخلع توفيق . لكن كثيراً من النواب عارضوا في ذلك
الأمر وانقسم المجلس على نفسه^(٢) ، فاجتمع رئيسه سلطان باشا إلى جانب الخديو
دعوة واحدة ، وأخذ يعمل على إسقاط الوزارة ، ورأى غيره من الأعضاء أن
يسعوا مرة أخرى لتوفيق بين الطرفين وتخفيف الأزمة شيء من التساهل .
وبينما هم كذلك إذا بالأسطول الفرنسي قد وصل في ١٥ مايو وإذا بالورد جرنقل
قد بعث في اليوم نفسه إلى السيد إنورد مالت برقية مصمومها أنه فضلاً عن
الطاهرة البحرية « فإننا نحفظ لأنفسنا الحرية في أن نستخدم من الوسائل ما نراه
مرورباً لإقرار النظام والحفاظة على سلطة الخديو »^(٣) وقد قرر عراقي ورفاقه
أن يعملوا عشورة القائلين بالسعي مرة أخرى لتوفيق بين الطرفين^(٤) فذهبوا
مأجمعهم إلى الخديو « وعرضوا عليه ولاهم التام » وذهبوا كذلك إلى مالت
وأكدوا له أنهم سيدلون غاية جهدهم في حفظ الأمن العام^(٥) والأسقاء لقد

(١) مصر ، رقم ٢ طم ١٨٨٢ صفحة ١٤٠

(٢) التاريخ السري في صحتي ٢٦٨ ، ٢٦٩

(٣) مصر رقم ٢ طم ١٨٨٢ صفحة ١٣٦

(٤) في ١٣ مايو أرسل الفرنسيون إلى عراقي برقية برحمة فيها أن يتخرج الخديو وأنه

يؤجل عمله ضد الخديو (التاريخ السري صفحة ٢٦٧)

(٥) مصر رقم ٢ طم ١٨٨٢ ص ١٤٣

ظهروا في مطهر مؤلم للنفس وقد يكون غير مشرف لهم ، ثم هم لم يجنوا من وراءه شيئاً على الإطلاق . بين السير إدورد مالت لم يسمح للخديو بأن يقبل تأكيدات الولا ، التي قدسها النظار كما لم يقنع بها الإدورد جرئاً ولا السيو فريسيه الذي كان همه وضع حد لهذه الأزيمة . وكتب السيو فريسيه على الفور إلى السيو سكشكنز يبلغه أنه يجب على الخديو أن يستبعد من وصول الأسطول فيسقط الوردارة ويبدل بها أخرى يكون رئيسها شريف باشا مثلاً ، وعند ذلك يجوز إصدار هوام وعمل عراقي ورفاقه عن مصالحهم على أن يبقى لهم أنصابتهم العسكرية وأرسل الإدورد جرئاً هذه التعليقات نفسها إلى السير إدورد مالت بعد أن أضاف إليها متلعباً بالألفاظ على عادته ، أنه يجب عليه ألا يقول شيئاً « مع صدور الأمر إلى عراقي ورفاقه ترك مصر إذا رعت في ذلك الوردارة الجديدة »^(١)

وعلى هذا أحد السير إدورد مالت يسعى في حمل محمود ساي وعراقي وثلاثة قوا آخرين « بحشي مهم » على أن وافقوا من تلقاء أنفسهم على ترك مصر بغير معاش سوى واحتفاظهم بأنفسهم . وقد عهد إلى السير مونتج أحد رجال القنصاية الفرنسية أن يقوم بهذه المهمة الدقيقة لمصلحة الملكة المصرية بعرض على عراقي ورفاقه حل الأزيمة بهذه الطريقة . فلما رخص ذلك السيو مونتج عهد إلى سلطان باشا أن يؤدي هذا العمل الشاق ، ولكن المأقبة كانت وبالا ، قال عرايا أي حبي الإصماء إلى هذا الاقتراح . وعندئذ عرض السير إدورد مالت على الإدورد جرئاً أن يحول هو وزميله الفرنسي الحق في أن يطلبا بطريقة رسمية استعالة ورتبة ساي بشرط أن يتكفوا له « حق التصريح بما يترتب على رخص ذلك الطالب من النتائج » وقال إن الوزارة والخبر « لا يزالون يعتقدون أن الدولتين لن ترسلوا جنوداً

(١) مصر رقم ٤ علم ١٨٨٢ صفحة ٧

وإن معارضة فرنسا تحمل تدخل الترك مستجيلاً^(١) وكان معنى ذلك الطلب
المبدول عن سياسة التتكم والخناء إلى سياسة الصراحة والإفصاح ، ومع هذا فقد
وافق اللورد جرحل على هذا الطلب . وعلى ذلك قدم الفصلان العاملان في ٢٥ مايو
مذكرة مشتركة طلبا فيها إسقاط الوزارة وإخراج عراقي من مصر وإحاد القاندين
الوطنيين الآخرين على معنى وعند المال إلى داخل القطر . هذا هو الوفاء بما
أن كده اللورد جرحل من أن لا تخترق الاتربة في وجود وزارة مشايعة لما عسر ،
وهو في الوقت نفسه ظفر توجت به سياسة السير إدورد مالت

أمام هذه القوة القاهرة لم تكن الوزارة مد من الاستقالة ، فاستقال في اليوم
التالي محتجة على ما أحاره الخديو للدولة الأجنبية من التدخل في شأن مصر بدخلا
محلا محفوق سيادة السلطان . ولكن الخديو عمل بإشارة مالت وأجاب ما به إجابة
يصل وفق لإرادة الأمة^(٢) وأنه يعرف كيف يدافع عن علمه أمام السلطان ثم أرسلت
المشورات على الفور إلى حكام الأقاليم تنفهم سقوط الوزارة وبأمره مالا يعدها
عن حفظ النظام العام وتطلب إليهم في الوقت نفسه أن يقوموا بالتجند ويحرموا
صعوب الردف بأن الحكومة لم تعد في حاجة إليهم . وقد أكدت لهم المشورات
أن الأساطيل الأجنبية « قد جاءت لأغراض ودية » على أن هذا كله صدر
عن عجلة وعدم تروء ، فإن الخير لم يكذب يصل إلى الإسكندرية حتى ثار رجال الحامية
والشرطة وألقوا الخديو على الفور أسهم لا يكونون مسئولين عن الأمن العام إذا
لم يجد المنظار إلى مناصهم في ظرف اثنتي عشرة ساعة . وسرعان ما وصل قنا هذا
الاحتجاج إلى أهل القاهرة فتقدم إلى الخديو وفد مؤلف من رؤساء الأديان
المتنفة - علماء الاسلام ، و بطريرك الأنبا ، وحاجم اليهود - وطلب إعادة
عراقي وملاية . فكان ذلك مظهراً من مظاهر « إرادة الأمة » غير متوقع بالمرة

(١) مصر ، رقم ٤ عام ١٨٨٢ من ٢٨ و ٢٩

وعند ما قدم سلطان باشا على الخديو مبرولا يكاد يقتله الخوف وتوصل إليه أن يرجع النظر إلى مناصبهم وإلا كانت حياته في خطر ، تقول عند ذلك أدعى توفيق وأصحابه الحرية ، وأعيدت الوزارة ، وأرسلت الأوامر إلى الأقاليم بالناء أوامر التسريح السابقة^(١)

لم تلبث هذه المسألة المصرية أكثر من ثلاثة أيام ، ولكنها كانت كافية في إظهار شعور الأمة المصرية الحقيقي وأن في السرعة التي أرسلت بها الأوامر إلى الأقاليم لوقف جميع وسائل الدفاع بياداً لسبب كره الدبلوماسيين البريطانيين عرايا ورفاقه . فقد رأوا أنه ما دام هؤلاء قابضين على أزمة الأمور فلا يحتمل أن تقع مصر غنيمة باردة في أيدي المعتدين

(١) ترى عدة المفاصل كلها في مصر رقم ٨ عام ١٨٨٢ فيما بين الصفحتين ٣٨ ، ٤٩

الفصل الثالث عشر

مذبحة الاسكندرية المدبرة

لا شك أن السير ادورد مالت قد ساهم الإخفاق الذى لقيه وهو يحاول التخلص من وزارة سالى ، ولو أنه كان على شيء من الشعور بكرامة النفس لاستغنى وقتئذ من عمله . ولكن الرجل لم يكن يريد المحافظة على كرامة نفسه وإنما كان يريد إحداث تدخل مسلح فاقا لم يؤده إلى ذلك طريق سياسية معينة فلا بأس بأن يعيد الكرة وبذلك طريقاً أخرى تكون أقصد وأهدى إلى وجه النجاح . لذلك لم يكن الأخفاق الذى لقيه إلا ليريد إقلاقاً على العمل ومصياً فيه .

قد كسب عن رجوع الوزارة إلى رئيسه في ٣٠ مايو يقول : « أن القوم يحدوه إيداناً بإخراج الصارى من مصر وإرتجاع الأرضين التى تحتلكها الأورسين أو يرتسوسيا ، كما سبوه إيداناً بالنار . الدين العام » ^(١) وردد صدى هذه الالهيبة الفرقة صدىته المستر كوكسن فنصل الإسكندرية ، فأرسل معروفاً لبعض نهار الإنجليز يألون فيه « أن تتعد للمحافظة على حياتهم وسائل صالة » ^(٢) وفي عد ذلك اليوم أعاد السير ادورد مالت الكتابة ، صورياً الخرف الذى استحوذ على الحاية الأوربية كلها وطالباً تعزيز الأسطول . فأجيب هذا الطالب على الفور .

ومع ذلك لم يقف الأمر عند هذا الحد ، لأن المسألة لم تكن مسألة خوف أو أمن والورد جرتل كان يعلم حق العلم أن ما يرويه له من يومه إنما هو موهوش محض . ولكن كيف ينفذ الوعيد الذى قرن به السير ادورد مالت في ٢٥ مايو

(١) مصر ، رقم ٨ سنة ١٨٨٢ ص ٥٥

(٢) المصدر السابق ص ٥٤

ملكه الرسمي لحل ورلة ساسي ؟ كان ذلك من الصعوبة بمكان ، فإن السلطان لم يكذب بسم بأفاد الأسطوريين للتحدين حتى أقبل محتج على هذا الاعتداء على حقوق سيادته ، ولم بأن يجيب الخديو إلى ما سأل فيرسل إلى مصر مندوباً من مده ذلك بأنه رأى من التناقض « أن يصرح من جهة بوجود عدم الاعتداء على حقوق سيادته ، وأن يمسح من جهة أخرى عن كل أنواع التدخل »^(١) على أن اللورد جرنثل أكاد السلطان أن إرسال الأساطيل لم يقصد به اغتصاب حق ما وأنه « إذا اقتضت الضرورة عملاً يكون مظهر الحق من حقوق السيادة فإننا لا نرضع الأمر إلى الباب العالي »^(٢) كذلك أحرزت الدول العظمى في مذكرة دورية أن إرسال السفن الحربية « لم يكن لغرض منه اتباع سياسة الأثرة والافراد في العمل ، بل ضمان المصالح الأوربية في مصر من غير تمييز بين الجنسيات ، ثم الاحتفاظ بسلطة الخديو » ومضت للمذكرة تقول : « إن الحكومة البريطانية لم تفكر قط في أن تفرل إلى البحر جنوداً ، ولا أن تحتل البلاد احتلالاً عسكرياً . وفي عنهم حكومة جلالة الملكة ، متى أعيدت السكينة إلى مصر وزال الخوف على مستقبلها أن تفرل مصر وشأنها وتسحب سفنها الحربية . فإذا وقع عكس ما نرجو بأن تندر حل للسألة حلاً سلمياً فإنها تنفق مع الدول ومع تركيا على ما تكون قد رأته هي والحكومة الفرنسية أنجح الوسائل »^(٣)

تعد هذه للمذكرة التي تم مطورها عن الزمان والدلائل ذاب شأن خطير إذا اعتبرنا ما عملته إنجلترا وما ستمله . لقد صدرت في ٢٣ مايو وقد رأينا أنه في ٨ و ١١ من هذا الشهر كان اللورد جرنثل بشير يائز الحكومة المصرية بالتدخل

(١) للمصدر السابق ص ٥

(٢) المصدر عينه ص ١٢

(٣) المصدر عينه ص ٢٢

الحربي ويقاوم مسيو فريفييه في إرسال جنود تركية إلى مصر . وسنرى عما
 قليل كيف ومت الحكومة البريطانية بالهد الذي يقضى عليها بالاتفاق مع الدول
 ومع تركيا على الخطط الحربية ، عند ما رأيت أن تفتح باب الشر وتقر
 اللاد المصرية

على أنه فيما كان اللورد جرنفل يسدل الدول تلك الزعماء الجوفاء فإنه في
 الوقت عينه كان يلح على فرنسا في الموافقة على إرسال جنود تركية إلى مصر لتكون
 تحت سيطرة إنجلترا وفرنسا كما ذكرنا من قبل . وقد اقترح ذلك رسمياً على مسيو
 فريفييه في ٢٤ مايو ، ولما لم يرد عليه رد أعاد الاقتراح بعد ثلاثة أيام ، وعنده
 رد مسيو فريفييه رداً غير جميل . مصرح فيما يتعلق بما أديع عن استقالة الوزارة
 السامية بأنه لا داعي إلى التدخل في هذا الطرف خاصة . وكتب مسيو تيسوميه
 فرنسا بلندن عن رثته إلى اللورد جرنفل يقول . « إن مسيو فريفييه يرى من
 للتدخل ألا يهركم سداد هذا الرأي وألا . . . تتركوا يا مولاي بعدم فائدة الخطة
 التي اقترحتم عليه أول الأمر انما عا » ^(١) فأنظر ذلك غصب اللورد جرنفل وكان
 ما يصر في إنجلترا بالرأي العام قد احتاج منذ أمد بعيد لما يسموه اقباداً لفرنسا
 وأصبح ميالاً إلى الاستقلال في العمل . قالت التيمس ^(٢) : « إذا لم تنظم مصر من
 جديد نظاماً تراعى فيه مصالحنا في المؤكد أنها سناخذ شكلاً مؤبداً لمصالح
 تناقض مصالحنا » عند ذلك صمم اللورد جرنفل على أن يعمل نفسه فكتب
 إلى اللورد دوفرين في ٢٨ مايو وهو يوم دجوع الوزارة بأن يشير على السلطان بأن
 يتنازل إلى الخديو وأن يستقدم إلى الآستانة سلمياً والقواد الوطنيين الثلاثة وفيهم
 مراني ، وكتب في الوقت عينه إلى السفير إدورد مالت بأن يشير على الخديو

(١) مصر ، رقم ٨ سنة ١٨٨٢ ص ٢٧

(٢) ١٥ مايو سنة ١٨٨٢

استثناء مطلوب عما في « بحافظ على حياته » ثم أسبر مسيو فريسييه بعد ذلك بما قد عمله ^(١)

وهكذا خطيت الخطوة التي سبقتها من التعوي والتفكير ماستفها ، وأصبحت فرنسا وهي بين اثنين فيما أن تدخل فيما دخلت فيه انجلترا أو تنسرح من سياسة العمل معها . وكانت الثانية شديدة الخطر على فرنسا ومصر جميعاً ، في حين أن الأولى كل مناساتها أن تجري فرنسا على سياسة التدخل العسكري من غير ماتهم ولا مكوس . وقد استشار المسيو فريسييه زملاءه ثم عمم على انتهاج الخطه الأولى على نحو ما فعل عند إرسال الأساطيل . وورما كان الحدث واحداً في الحالتين ، فهما يكن في الواقعة على تدخل تركيا من الخطورة فانه لا يزال في ملازمة انجلترا في كل خطوة تخطوها سبيل إلى تجنب الطامة الكبرى . وعلى ذلك أرسل في ٢٩ مايو إلى السفير الفرنسي بالآستانة ، وإلى مسيو ميتكفيكر تعليمات شبيهة بتعليمات اللورد جرقتل ، ولكنه اقترح في الوقت نفسه على اللورد جرقتل بناء على وعده الحديثة أن يسقط مؤتمراً أوربيا

ولما سمع أهل القاهرة بأن انجلترا وفرنسا والتدبير قد طلبوا إلى السلطان التدخل فيما شمر بين التدبير والأمة من البراع تأجيج كامن شعورهم . فظهر عرائ أنه لن مطع أوامر السلطان وأنه يقاوم بالقوة كل محاولة لغزو البلاد ، وانحازت طوائف العلماء والأعيان إلا قليلاً منهم إلى جانب الوزارة وطلبوا جهداً عزل توفيق ، وأفتى شيخ الجامع الأزهر بأن التدبير يبيد البلاد للأجانب لم يعد أهلاً للحكم ، وأيده في ذلك سائر رجال تلك الجامعة الخليفة . وأسرع الخطباء إلى الإسكندرية حيث خطبوا في جماهير بلغ عددها ١٥٠.٠٠٠ سنة موهين بذكر القصة الوطنية . ولما بلغ مصر اللدوب الثاني درويش باشا في ٧ يونيو مثل أمامه

(١) مصر ، رقم ٨ سنة ١٨٨٢ ص ٤٧

كأرو مشيخة الأزهر واثنان وعشرون من الأعيان بمعروض عليه ١٠,٠٠٠ توقيع وطلبوا إليه أن يقف مع الأمة في وجه القبول وأن يرسل توقيعاً. وتوارد من جميع جهات القطر معروضات موجه عليها وشيعة بالمعروض الآنف الذكر. وأحد النساء والأطفال الصغار يطفن الشوارع ماديات رقص القبول^(١)

على أن العثة التركية من حيث تقدير الفسدين كانت قشلا فطسماً. ثم إن درويش باشا كان من أحرار رجال الحاشية السلطانية، وكان ينتظر منه أن يعمل عرايا ورفاقه بالخوف والإرهاب على اغتيال مناصبهم، وقبول النفي إلى الآستانة أو أن يتخلص منهم بالطريقة التي عرسمها السير أكلند كلفن^(٢) على الخديو في موقف من اللواقب للشهودة، وقد وصله الخديو بمبلغ جسم يبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه ليحصله أسلح قادراً وأسهل مراساً. ولكن درويش باشا لم يكن رجلاً مستقلاً فقد قل المدينة وأسمع عرايا والطاء بعض كلمات التخويف والإرهاب ولكنه عند ما رأى أن في المسألة غير «المرء العسكري» القى يد لقمة أيت له منه الغالبة أن يجرى على يديه شيء مما كان ينتظر منه. وقرر في يوم السبت ١٠ يونيو أن يعقد في يوم الاثنين مجلساً يناقش من الخديو والتواصل للطر في الأمر. وأبلغ مرانيا في أثناء ذلك أنه يجب عليه أن يستد للاستقالة من منصبه^(٣)

ولكن وقع في يوم الأحد الفاصل بين السبت والاثنين ما قصي دفعة واحدة على كل ما كان يريد درويش باشا. في هذا اليوم وقعت بالإسكندرية مذبحة

(١) ترى وصفا شاملاً لذلك العهد الخطير في كتاب التاريخ السري لثنت في صفحة ٢٠٥ والمضطت التي ظهرا

(٢) أورد المتر لثنت في كتابه السابق الذكر ص ٢٠٢ - ٢٠٣ انجاسات شيعة أسدما من (بول سوله غلرت) التي كان يصدرها ونشد للفر (والآن القرد) مروري ليلان التواخي المضطت على ستة درويش باشا

(٣) لثنت، الكتاب السابق ص ٢٠٢

النصارى التى دبرها الخديو ومحافظ المدينة عمر باشا لطفى ، وقام بها رجال البوليس وجاعة من الفئاة للتأخرين — وهى مثل صحيح لما يقع فى زمننا هذا من مذامح اليهود المدبرة^(١)

لقد كان الخديو يعلم حق العلم أن حبيبة صغيرة تقع بمصر إنما هى صالة السباسة البرطانية التى ما رحت تنذر أشد الويل للأوربيين إذا لم يقص على « القوضى » التى يؤيدها حزب سامى وعمران بموقفه « المسكرى » وفى ٣١ مايو ليس قبل أسبوعين السير إدورد مالت إلى اللورد كرنيل « أن المسلمين والنصارى قد يصطدم بعضهم ببعض وقتاً ما »^(٢) وقد رأينا أن ذلك أدى إلى تعزيز الأسطولين . ومع هذا فإن الخديو علم مستشاريه الأوربيين أو غيرهم عقد الثقة على أن يحصل تلك الفتنة المنشودة بشئ من لطف الحيلة إذا كان سير الحوادث الطبعى لا يسجل وقوعها . ولكن ترى أين تقع هذه الفتنة ؟ إنها إذا وقعت فى القاهرة فلا تؤمن عاقبتها على الإخلاق فى القاهرة مرابى ورفاقه ، وفى القاهرة الجيش القى يستطيع أن يجمع الفتنة فى طرفه عين . أما إذا وقعت فى الإسكندرية فإنها يكون لها شأن آخر . محافظ المدينة هو عمر باشا لطفى القى كان وطنى المسلم رمتاً ما والقى رشحه الخديو لظفارة الخيرية فى فترة اليوم التى أعقبت استقالة وزارة سامى ، فأصبح من مصلحته أن يعمل على سقوط مرابى . ثم هو حاكم المدينة فيستطيع أن يجمع رجال الحامية من التعرض للشاغين بمجرد عدم نبيهم لتلك ، كما يستطيع

(١) انظر الوصف التام للفتنة الاسكندرية فى كتاب تحت السابق المذكور من صفحة ٣١٠ إلى صفحة ٣١٤ وانظر خاصة التنبيل الثانى من صفحة ٤٩٧ إلى صفحة ٥٣٤ حيث جمع كل دليل على التورط عليه . ويقول اللورد كرومر (« مصر الحديثة » الجزء الأول من ٢٨٢) فى ملحقه ٤ : « قد خسر جميع الحقائق فى رأى على أن هذه الأداة صديقة نحية بالرة . وليس ضرورياً أن أسط الأسلوب الذى حيث عليها ذلك الحكم » . ربما يكون لفظ « غير ملائم » خيراً من قوله « ليس ضرورياً »

(٢) مصر ، رقم ٥ (١٨٨٢) من ٦٠

أن يمنع صدور الرقيات من الإسكندرية إلى النبلرة . من أجل هذا سب إليه الخديو في ٣ يوسه برفقة جعية يقول فيها : « إن عرابنا قد تمهد بالمحافظة على الأمن العام ونشر ذلك في الصحف وجعل نفسه مسئولاً أمام القناصل . فان بر بعده هذا وقت به البول ومنعت هبتنا . ثم إن الأسطولين راسين في ميناء الإسكندرية وخواطر الناس هائجة والخصام بين الأوربيين وغيرهم ليس بعيد فاختار لنفسك فيما أن تخضع عرابياً وتزيد عهدك وإما أن نخضعنا » . ولا بد أن كانت هذه البرقية حلقة من سلسلة رقيات أم كانت فاتحة العمل . ومهما يكن من شيء فإنها استبقت مفاوضات أخرى حرت على يد ابن عم الخديو الأمير جعفر باشا التي اختلف بمع مرات بين القاهرة والإسكندرية حاملاً رسائل التأميرين وفي ٩ يوسه سافر عمر لطفي إلى القاهرة لقف نفسه على خطة المؤامرة وسب قد قرر في هذا الاجتماع أن يكون موعد الفتنة يوم الأحد التالي أي الخادي عشر من شهر يوسه . وكانت العدد الصرودي قد هبت من قبل ، فلب إلى للدينه عصبة من البدو للتأجيرين وسلموا « النبايت » وأمر رجال البوليس في السر بأن يشهدوا ما يجري ولا يتعرضوا

اجتأأت « الفتنة » حوالي الساعة الأولى صد الظاهر ، واستمرت إلى حوالي الساعة الخامسة . وذلك أن مكاريه مالطياً تشاجر مع مسلم^(١) فاجتمع الناس حولهما ثم انبثت طلقات نارية من بين يسكه مالطيون وظهر الببو في مكان الحادث ، وبعد قتال عظم هوش لرتقت الفتنة إلى فلك بالأوربيين قتل فيه بضع منيف وجرح مثلاً ، وكان فيمن جرح الستركوكسن وقناصل آخرون . حدث ذلك كله ورجال البوليس كانوا نارة لا يضلون شيئاً ونارة يشتركون في العتك والقتيل . أما عمر لطفي فكان في أثناء ذلك قد استحوذ على التلغراف ليكون على اتصال

والخديو . ولم يجبر سليمان باشي قائد الحامية بشيء عن الفتنة إلا بعد مضي الساعة
 ثلاثة . وحتى في تلك الساعة قد أمر بأن يقود الخنود عملاً من السلاح . على
 أن الرجل تولى الأمر بنفسه فبرز في الساعة الخامسة وأخذ قاذرة ^(١) للذبح .
 إنا إذا قمنا نظيراً لتلك المؤامرة الشيطانية وذلك الفتك الخبيث صلياً كما
 ذكرنا من قبل أن نذهب إلى روسيا الحاضرة ، إلى أرض كروشقان وغيره من
 دماء « العصابات السوداء » وأعجب ما يتصل بهذا الحادث وأغربه أنهم حاولوا
 فيما صد أن يجهلوا الرأي ببدأ فيه ، مع أنه قامى من جرأه ما لم يقاسه غيره فروعوا
 أنه هو ماسيح برد لمؤامرة لحته وسداه ، والآمر بالذبح ، والنهى رجال الحامية
 عن الترضيخا . ولكن التهمة تطايرت بشكل برنى له عدا ما أذكر كوا أن الهجاج
 في الأمر قد يرجح الستار عن قاموا حقاً بتلك الفعلة العظيمة المتقطعة النظير ثم
 ظهرت الخفصة في الرعم من ذلك كله ، وكانت الفصل في ظهورها راحماً إلى
 مجيئات المسر بشت . وفي سنة ١٨٨٣ بسط القورد ونذلف نشرشل لأعضاء
 البرلمان الأمر بأجمه ^(٢)

يبد أنه في الوقت الذي نحن بصدد الكلام عليه لم يعلم شيء من أسرار
 الحادث الحقيقية . فصراني نفسه لم يسيء الظن بأحد على الإطلاق ، وعمر لطبي
 محافظ الإسكندرية والمسئول قانوناً عن هذه الاضطرابات لم مكف بإيقائه في
 معصيه بل عهد إليه فوق ذلك برئاسة اللجنة التي ألفت لتحقيق الأمر ، وقد
 أصبح في بعد إجازة عياب غير أنه غل في مصر إلى أن وقعت الحرب ، فقاومت
 الحرب أودارها جبل ماظراً للحرية . وهنا يذكر مرة أخرى عما تجريه الحكومة
 الروسية في مثل هذه الأحوال ، إذ ترفع من فورها مدبرى اللابج إلى اللاب
 السامية والرتب العالية ^(٣)

(١) مصر ، رقم ٤ (١٨٨٤) (٢) بشت ، المصدر السابق الذكر ص ٢١٤

ومع هذا كله فإن النتيجة لم تنتج بعيد وقوعها غير عكس ما كان يتوقعه
الفسلون . ذلك أن الجالية الأوربية التي كانت تنظر إلى دساتير السير إدورد
مالت بشئ كثير من القلق ، وترى أنها ربما أسخطت الأهلين وشتمت على
النار لأفْسهم ، قد عذب المدحمة قبيحة طبيعية تلك المساسة ، وأخذت تنادي
بوحوب استثناء الضمد البريطاني وسحب الأسطرين . ورأت تلك الجالية وحده
أن الضمان الوحيد لسلامتها هو أن يصمم ما بين الخديو ونظاره عامه وعراني خاصة
فإن عرانيا من حيث هو الرئيس المحبوب للجيش يستطيع وحده أن يضمن النظام
والسكينة العامة . كذلك رأت أن التنازع مع الوطنيين عين الجدة ، فإن إلى جانبهم
الشعب القوي لا يهنا له خاطر حتى يسمح لقاده بإدارة شؤون البلاد . وعلى ذلك
أسرع قنصل فرنسا وقنصلا ألمانيا والنمسا اللذان كانا حتى هذه اللحظة قد تركا
السير إدورد مالت يعمل ما يشاء ، والذات كانا يصمان سلامة مواطنيهم فوق
الاعتبارات السياسية . تقول أمرع هؤلاء مطلبوا إلى انخدو أن يرضى عن
عراني ، وعزموا عليه ليمهدو بمحيط النظام والأمن العام^(١) إلى عراني رسمياً
وليكون ذلك تمخض منهم ومن درويش باشا علم يسع الخديو إلا أن يحجبهم
إلى ما طلوا على كره منه وأما شديد . وبذلك أصبح عراني رجل مصر للتصرف
في شئونها ، فشر على الناس بلعاً تقدم إليهم فيه بالترام السكون وطاعة القانون
وأخذ الأوامر إلى قواد الجنود على اختلافهم أن يحافظوا على الأمن العام كل في
إقليمه الخاص . وأوعز إلى شيخ الإسلام فشر على الناس بلعاً موفياً عليه من
كبار علماء الأزهر^(٢) وشيخها بالبلاغ السابق المذكور . وهكذا أصبح عراني في يومه

(١) والظاهر من رسالة أرسلها اللورد دوفر من الأستلة ومؤرخة ١٦ يويه أن
البائع الأول على إصلاح ذات اليد إنما كان الخطان هذه قد كان حرصاً على إزالة دواهي
القتل الأوربي (حصر ، رقم ٩١ (١٨٨٢) من ٨٧)

(٢) بلت ، للمصير السابق الذكر من ٣٤٣

الذين معترفًا له بأنه « متفقد المجتمع » مع أنه هو الذي كان يراد أن نودى بحبائه
عبارة درويش بك أو أن يذهب فريسة السحط التي أثارته المدحمة بالله من
اقتلاب راع الذين قدروا عكسه بمقدار ما عصت به قلوبهم !

كل ذلك جعل السير إدورد مالت يشعر هبة من الزمن بأنه قد سحق
سحقًا تامًا ، فإن ظهور القنصلين الأوربيين على مسرح العمل كان أمرًا لم يخطر
له يبال . ولتلك كتب إلى رئيسه رسالة مؤرخة ١٤ يوبه يشكو فيها من أن كلا
رئيسيه الألماني والتمسوى أرسل إلى حكومته برقية يذكر فيها اعتقاده « بالأوسيلة
لائقًا ممدح المخطوب غير رحيل الأسطوريين عن الإسكندرية ورحيل أبا أيضًا »^(١)
وأرسل في غد ذلك اليوم برقية أخرى أدل على اليأس من البرقية التي سبقها
و يقول فيها « إن الحال هنا قد حرحت إلى حد أن صار من الضرورة لعلقة
القيام بعمل ما . والظاهر أنه لن ترسل إلى الإسكندرية في القريب العاجل حدود
ركيه . وستحول الحكومة الفرنسية سبلها دون مجيئهم . وسيكون لأرا رميل
الألماني و التمسوى تأثير عظيم في منع حكومتيهما من الرضا بذلك » وفي تلك
الحال من الأمر أقبل ذلك البطل الشجاع الذي ظن أنه حتى هذه اللحظة قد ظفر
بأمنيته ، أقبل يقترح على الخديو « عقد مجلس النواب والوقوف على رعيات
الأمة » وقد حدث سموه في ذلك صبيحة اليوم المذكور « فلم يبارض سموه في
هذه الفكرة »^(٢)

كان هذا العمل من السير إدورد مالت دليلًا على أن ساسته قد فشلت
فشلاً تامًا ، وأنه قد تقطعت به الأسباب وأصبح لا يريد إلا حلاً مقبولاً من
تلك الشباك التي نصبها يديه ، وأنه ظن أن في عقد المجلس بأنما يليج منه إلى

(١) مصر ، رقم ١١ (١٨٨١) ص ٦٥

(٢) المصدر عينه ص ٧٤

النجاح . ولا ريب في أن اللورد جرجل قد غلبه حور الرجل فقد أشار عليه في اليوم التالي في برقية موجزة « بأن يمسك عن الإشارة بمقد المجلس في الأزمة الحاضرة »^(١) ولعل اللورد نصه لم يقدم على العمل لسلوك مستشاره الذي أمنت في ذلك المأزق المخرج أنه سهل المخرجين القنلة . أما الفصلان فلم يكتفيا برد عراقي إلى سابق عهده على الرغم من معارضة السير إدورد مالت بل أصرا على أن يؤلف اللورد وزارة جديدة لا يشترط فيها أن يكون رجالها كلهم من الوطنيين وإنما يكون عراقي فيها فاطر الحربية فيوفق بذلك حسن التوفيق بين الحريين المتنازعين . وكانا يرميان بذلك إلى القضاء النهائي على الأزمة وعلى كل ما يدعو إلى تدخل خارجي . فاضطر اللورد على كرهه ومن السير إدورد مالت إلى قبول هذه التسوية ، وذلك ألقت وزارة حديده في ١٧ يوبه كان رئيسها رجلا عاديا هو راعب باشا وكان عراقي فيها فاطر الحربية . كل القى استطاع السير إدورد مالت أن يذكره في تقريره عن هذا الاضطرار الجدد الذي أحرزه بذلك أن قال إن اللورد إنما فعل ما فعل وهو مضطر فبين الفصلين الألماني والنموي أهلاء أربعا وعشرين ساعة لإجابة مطلبهما^(٢)

(١) المصدر فيه ص ٤٢

(٢) مصر : المصدر فيه ص ٩٩ وتلويح هذه الرسالة هو ١٧ يوبه . وفي هذا اليوم عبه فاطر السير إدورد مالت القاهرة إلى سفينة حيد الاسكندرية وفيها مدة من الزمن . ونواحي عدد المصريين غريب جدا . ويشهدا للتر مالت في كتابه (ص ٢٢٦ - ٢٢٧) أنه في ٩٥ يوبه تلقى رقبه من وكيله بالقاهرة للتر صابوحي ، يتأشفه فيها أنه إلا ما أخرج السير إدورد مالت من القاهرة . ويقول عنه فيها « كل الناس يلصق وكل الناس قائلة إذا ما بقي » فاطر للتر مالت إلى وزارة الخارجية و « الناس أن يقتل مالت بل إحدى القى » فأجيب الطلب « كما يقول المتر بنت قيا أورده في كتابه عن هذه القصة . وقد أطلعت هذه القصة في نفس السير إدورد مالت ليل وقائه شكوكا كثيرة فقد ذكر في رسالة بث بها إلى « الناس » أن اعتضاه في القصة لم يكن لأمر رئيسه بل لأنه أصيب بحس عريب كانت تودى عياه . وفي عرف من رسالة المتر مالت مضمون برقية المتر صابوحي استنج أنه قد دس له السم لاعتاله . ونحن نرى حفس السير إدورد مالت نكاتها شديدا . وأرجح منه في رأينا مد القى عفاء من فله السياسي القاطع أن سمته إنما أصبحت حزنا على سكده طلقه

وهكذا نجحت قضية الوطنيين في أقل من أسبوع وكانت على وشك الصياح .
إن إيرادات قوة على قوة فصل القسطنطين وقد رأى دروش باشا أن عمل في مصر
قد انتهى فكتب إلى حكومته بدهاب ما كان يحشى من خطر القومي . وصرح
مسيو فرسبه من جهته بأنه قد تها « كل ما يمكن من تسوية المسألة المصرية
بالإتفاق مع عمالي » ^(١) بل إن فكرة عقد المؤتمر التي كانت تردد في آخر مايو
كما رأينا أصبحت غير محتاج إليها ، ورأى السلطان بحق أن المياه قد عادت إلى
مجارها وأنه لم تعد ثمة حاجة لدعوة الدول لترسم خطة التدخل في الأمر . واخفى
أن الأمر كله هذا كبرق خلب أو كسراب بقيمة . ثم إنه كان كذلك ولكن
معد من ينظر إلى ظواهر الأمور دون مواطنها . فإن الحكومة البريطانية قد
عقدت النية على أن تفصل في الأمر بعد الحسام ، وإنما كانت تنتظر حجة ملائمة
مدأ بها هجومها . يدل على ذلك رددها الصريح على قول المسيو فرسبه « تسوية
للمسألة المصرية » « أنه غير ممكن أن يوضع نظام ثابت مسؤول من غير إسقاط
عمالي باشا والحزب السكري المصري » ^(٢) وقد أخذ عمالها يرسلون التقرير إثر
التقرير يصمون اضطراب السلاط وسخط الأهليين القوي أناره الإرهاب العمالي
السكري ^(٣) وأبلغ اللورد جرتشل سمرق رسميا في ٢٠ يومية بواسطة اللورد
أمبتهل السعير البريطاني بيريلى « أن حكومته جلالة الملكة لم يكن لها يد في النظام
الحاضر بمصر (يعني تأليف وزارة راجب و عمالي) وأنه إذا كانت الحكومة قد
سلت بملاءمة هذا النظام والاحتفاظ به مؤقتاً لحظ حياة الأوربيين وممتلكاتهم
من الاعتداء ؛ فإنها لا تعلم حلا للمسألة السياسية بحال من الأحوال » ^(٤)

(١) اللورد كروس : الكتاب السابق : المجلد الثاني ص ٢٩٢

(٢) المصدر عينه ص ٢٩٢

(٣) مصر وقم ١١ (١٨٨٢) مطبوع (٨٨)

(٤) المصدر عينه ص ١١٨ ولكن بقوى اللورد جرتشل من الرأيين عن حضور مجلس =

يدأه كان دون حل « المسألة السياسية » كما تريد المجترعات لايستهان بها . فتم ما قيلت به من وعود تقضى باشتراك أوروبا وتركيا مع الدولتين اللتين فيما تقضى به الضرورة من وسائل الشدة والضغط ، وتم الدعوة إلى عقد مؤتمر عام ، وكانت قد أعلنت إنجيزاً للوعود المذكورة . وإيه لمن الميسور أن نعرف من رسائل اللورد حرنفل مقدار قتل هذه الوعود عليه ومقدار سروره لو استطاع التخلص منها . في مرة يوبه أى في اليوم التالى لفسر الدعوة إلى المؤتمر اقترح اللورد مرة أخرى على مسيو فريسييه اقتراحاً مصمونه رجاء الدول العظمى أن تطلب إلى السلطان إنقاذ جود تركية إلى مصر . فكان جواب مسيو فريسييه بطبيعة الحال أن الأولى أن يتحقق أولاً ، حل الدول متفقة على عقد المؤتمر أولاً ؟ فرد اللورد بأنه إذا كان الأمر كذلك ، فلا أقل من أن يكون سؤال السلطان بإخذ الحدود من حسن ما يشار به على اللورد دوغرن بشأن برنامج المؤتمر . فلم يوافق مسيو فريسييه على ذلك أيضاً لأن أحوية الدول على الدعوة لم ترد بعد ، وهذه الأحوية لم يكن من السهل أن ترد والسلطان مصر على عدم عقد المؤتمر حتى تنتهى بشة درويش باشا من عملها . عند ذلك عنم اللورد حرنفل على أن يعمل على مسئوليته . فأشرف رسالة مشتركة ومؤرخة ١٣ يوبه على السفراء البريطانيين للنوضيين أملم الدول العظمى أن يطلب كل منهم إلى الحكومة التى هو مختص بها أن تقترح على السلطان « الاستعداد لإرسال قوة إلى الحديو تمكن سموه من الاحتفاظ سلطته » على ألا يبقى الجيش بمصر عو شهر واحد وألا تنس حرية مصر وأن تحتفظ على وجه العموم بحال البلاد حتى تصح أوروبا نظاماً لإصلاحها^(١) فرأى المسيو فريسييه مرة أخرى أنه أمام أمر

== النظر (مر ١٣١) مع أن القهوم أن المراقبين كانوا مؤلفين مصريين في الحكومة المصرية .

ومع يوسف ه أنها لم يحاكم على هذا البت بالنظام

(١) مصر ، رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٥٩

واقع وأن ليس له إلا أحد أمرين : إما قبول هذا الأمر أو رفضه . فآخِر الورد
ليوز في ١٤ يونيه أنه لا يستحسن عمل الورد جرنفل لأن اقتراح تدخل
السلطان الحرى لا بد أن يصل إلى مسامع الباب العالي وهنا عما يزيد تردداً
وتعصماً من الاشتراك في المؤتمر . وأظهر مسيو فريسيه شديد استيائه من عدم
نص المذكورة على وجوب حصول الحدود التركية لأوامر الخديو العليا^(١)
فظهر الورد جرنفل بالاهتمام بهذا الاعتراض حتى لا يتألم من مواعظ الرجل
الفرنسي ، وأذن للورد دو فرين أن يدرج في المذكورة النص المذكور إذا لم يرمته
مأساً . ولما كان مسيو فريسيه « راعياً » كما قال في « ألا يعتمد على الورادة
الانجليزية في هذه الظروف » فإنه بعد تريث قليل أعاد على صفاته تعلمات
الورد جرنفل مدبراً النص المتنازع عليه بصورة واضحة^(٢)

يلاحظ القارىء أن هذا كله إنما حدث قبل تأليف الوردة الراغبة التي
لا يحمل « المسألة السياسية » كما يقول السياسة الانجليزية ، وأن عمل الورد جرنفل
الانفرادي في ١٣ يونيه إنما كان نسخة التقرير الذي رفع إليه عن « مذمة »
الإسكندرية . ومن السهل أن يلاحظ القارىء أيضاً أن الورد جرنفل كان قليل
الارتياح إلى المؤتمر الذي قرب حقه ، وأنه كان يسعى جهده في حل الأمور التي
ستعرض عليه حتى لا يكون ثمة داع للمطر فيها . أما مسيو فريسيه فكان من
ناحيته يميل قصارى جهده في أن يفسد على الحكومة البريطانية تدبيراتها ،
فلك التدبيرات التي بلغ من وضوحها أن شك معظم الدول في الفائدة العملية من
المؤتمر ، أو كما قال الورد جرنفل « لم يبد عليها الاقتناع بحكمة هذه الخطوة
وملائمتها »^(٣) وزيادة في التحفظ والاحتياط اقترح مسيو فريسيه في ١٤ يونيه

(١) المصغر عنه من ٦٤

(٢) المصغر عنه من ٧٣ و ٧٩

(٣) مصر ، رقم ١١ (١٨٨٢) من ١٦

أن توقع الدول قبل افتتاح المؤتمر على اتفاق تمهيدى يثبت « برامتها من الآخرة »
 ويكون شديدا بالنسبة وقعت عليه الدول في سبتمبر عام ١٨٨٠ فيما يتعلق بمسألة
 الحبل الأسود وبلاد البوسنة ، ويتعهد في هذا الاتفاق التمهيدى « ألا تسعى وراء
 زيادة ملكية أو مزايًا خصوصية »^(١) فاعتناظ اللورد جرنفل لإساءة الظن بالمقاصد
 الإنجليزية وأجاب بفتور بأنه موافق على هذا الاقتراح وعندئذ أخذ مسيو
 فرينيه يعمل على عقد المؤتمر بأسرع ما يمكن لأنه أحرك للأخطار التي نجم من
 التواني في وضع احترا تحت رقابة الدول ، وحل يدل كل عبة بحول دون عقد
 المؤتمر هذا ما أبى اللورد جرنفل أن يلتصق إلى الدول مرة ثانية أن تخص
 السلطان على الموافقة على عقد المؤتمر ، فإن مسيو فرينيه جعله رضى بأن تسأل
 الدول على الأقل عقد المؤتمر سواء اشتركت فيه تركيا أو لم تشارك . ولكي يدفع
 ما عسى أن يورده اللورد جرنفل من الاعتراضات ، أصر على وجوب عقد المؤتمر
 في غير الآستانه إذا اقتضت الضرورة ذلك^(٢) وعند ما اعترض يسرك على تحديد
 مدة عمل الجيش شهر واحد ، قل مسيو فرينيه أن تحال هذه المسألة على المؤتمر
 فيحصل فيها محكمتياً بأن أشار على الميكرد ده وراى سفير فرنسا بتركها « بأنه في
 حال التدخل التركي ينبغي أن يتفق هو وزملاؤه على الشروط الضرورية لمنع كل
 ما من شأنه أن يقضى بهذا التدخل إلى إحلال مناف لاستقلال مصر »^(٣) .
 فل مسيو فرينيه هذا الأمر الأخير في ١٧ يونيو أى في نفس اليوم الذى
 أعيد فيه تأليف الوزارة الوطنية . ولم سق على اعجترا حد ذلك إلا أن تقدم إلى
 المؤتمر لحل « المسألة السياسية » التي طالما أفتت بالها

(١) المصدريه من ٦٨

(٢) المصدريه صفحت ٨٢ ، ٨٤

(٣) المصدريه ١١١

الفصل الرابع عشر

سياسة المدافع الضخمة

استند المؤتمر في ٢٣ يونيو من عام ١٨٨٢ ليحصل في المسألة المصرية التي لم يزل
الطامع الإنجليزية لما كانت في حاجة لأن يحصل منها نقد في الاستانة عاصمة
الدولة صاحبة السيادة على مصر والتي نفست يدها من الأمر كله عند مآرأته
اعتداء على حقوقها ، ولا شك أن من بين الدول الكبرى التي دخلت المؤتمر
دولة واحدة على أقل تقدير أدركت عظم خطر الأمر ، تلك هي دولة روسيا .
فإن مسيو ديجور وريبر طرحيتها أهم في التلميحات التي أرسلها إلى صفراته بمناسبة
انقضاء المؤتمر بوجوب بقاء المؤتمر حتى يحصل في أمر مصر ، فأنه لا يمكن حل
للمسألة يأتي من غير هذا الطريق حل غير مقبول ، وإنه إن لم يكف التأثير الأدبي
في تدليل الصعاب فإن المؤتمر بأجمعه يقرر ما رآه من الوسائل الأخرى . فإذا
انقضت الضرورة ذلك فتركيا أحق الدول بإعادة اللياء في مصر إلى محاربيها
فإن أثبت تركيا ذلك فقد يعهد الأمر إلى إنجلترا وفرنسا على شرط أن يوافق
جيوشهما مدوون من قبل الدول الكبرى . فإذا ما استقر النظام في نصابه
أعد النظر في جميع التزامات مصر المالية بعد إنشاء المراقبة الثنائية ووضع نظام
دولي يحول دون عبث مستعدي الدول ويجعل كل تعرض آخر لشئون مصر
الداخلية أمراً مستحيلاً^(١)

غنى عن البيان أن إنجلترا تقلعت إلى المؤتمر سير هذه المقاصد وتلك
الخطط ، وأنه لم يكن شيء أغنى إليها في إسقاط الوزارة الوطنية المقومة من

(١) مصر ، رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٧٨

تدخل أوروبا بالشتركة ذلك بأن دخول أوروبا في الأمر قد يفضي إلى ما نختشاه من قدس مكرها الخاص في مصر وحرمانها أبداً المهر كل فرصة تؤدي إلى تحقيق مطامعها القديمة . ولخلق أسس لتتق ذلك الخطب الجلل ، كانت تعمل في أول الأمر على دفع تركيا إلى التدخل في شئون مصر مستظرة بحق أسسها تستطيع تسيير تركيا وفق مصالحها فلما خلب وجاؤها في ذلك واعتقد مؤثر من الدول الكبرى رأيت أنه إذا ما أصرت تركيا على عدم التدخل أو قررت الدول حلة لا تتفق مع مبادئها^(١) وحسب أن سبل على مسئوليتها أو تسلم القضاء . وكان معنى هذا بالطبع أن تقع في حرب مع فرنسا أو مع دول أوروبا كلها . على أنها رجحت ألا يبلغ الأمر حد امتشاق الخصام وعولت فيما دون ذلك على صروف الزمن أولاً وعلى سياستها ثانياً

على أن الحوادث أثبتت أن الأمر أهون مما توهمت أنيقروا فقد ساقطت المقادير لما حلفنا لم يحظر لما بطل . ذلك الحليف هو بسمرك . رأى بسمرك أن في الأمر فرصة نعمة لأن يصير قرار الخصام بين المخطرا وفرنسا يعزل النابة ويمتدب إليه الأولى فمعين لآلئنا الزعامة السياسية المطلقة على أوروبا . وهكذا كان من شر مصائب سياسة الاعتداء البريطانية من حيث علاقتها بمصر أن فرقت بين قوى أوروبا والبريطانية المثلثة في أرقى شعوب زمنا هذا أي في إنجلترا وفرنسا وكان

(١) لا تقدم الأمر لوانوف إلى اللورد جرشل المذكورة المتضمنة آراء السيو ته جيب المذكورة قال اللورد فليمر مؤكداً : « أقام تكن لنا في سياستنا نحو مصر أمراض خفية ولا نرى وراء مطامع ميشا الأثره وحسب النفس » ثم أضاف رعبته في أن يكون كل عمل يحدث إنما يحدث بتصديق أوروبا . على أنه لم يملك لسانه أن يقول « لقد كنا نأخذ أمننا لتمام ما نحسى » اللورد جرشل في مصر رقم ١٧ (١٨٨٢ من ٨٢) ومع ذلك فضل هذا الحديث بأسبوعين فقط أكد اللورد جرشل لشعب ألمانيا فليمر عند ما سأله عن حقيقة ما يلفه من استعداد إنجلترا لإرسال جنود بريطانية إلى مصر « أن ما يلفه لا أساس له » (جرشل رقم ١١) (١٨٨٢) (من ٩٠)

من وراء هذه التفرقة التي طالت أكثر من عشرين عاماً أن صارت رغبة أوروبا لبروسيا وهي أقوى دولة رجسة في العالم ، كما كان من ورائها أن ألفت فرنسا بنفسها في أحضان روسيا على ما في ذلك من الضرر لأهل هاتين القوتين . كل هذا قامت به السياسة البريطانية في عضون الشهرين المشهورين الذين استعد فيهما المؤتمر ، شهرى يولي وأغسطس من عام ١٨٨٢

غير أنه كان لا بد لانتجتوا قبل أن تحرر هذا النص أن يملق شيئاً من القلة والموانع فإن بسرك نفسه لم يشأ أن تذهب إنجلترا بمصر دون سائر الدول ، ولذلك مرصت في الجلسة الأولى بالمؤتمر « مسألة اتفاق البراءة من الأثرة » وفي الجلسة الثانية التي انضمت بعد يومين من الجلسة الأولى وقع على الاتفاق من حصر من اللندنيين القويين وكان نص الاتفاق هكذا « تتعهد الحكومات التي يمثلها الموقعون على هذا أمها في كل تسوية يقتضيها عملها المشترك لتنظيم شؤون مصر لا تسي إلى اعتلاك شيء من أراضيها . ولا إلى أي إفسد بأي امتياز خاص . ولا إلى أية فائدة محارية لعمادها إلا ما كان عاماً يمكن أن تناله أية أمة أخرى »^(١) وهذا اللامع خطير الشأن للغاية فإن الحقير ناشترا كما فيه — وهي التي من أحاطها عمل اللامع خاصة — تمهدت مألأ نضم مصر إلى ممتلكاتها بل بالأحتلتها بالطريقة التي أجازت بها معاهدة برلين للنمسا احتلال البوسنة والهرسك ، ولكنها بما تصل من حيث هي إحدى دول كثيرة تنسبها تسوية المسألة المصرية بالنسبة من جمع الدول والمنفعة جميع الدول . فالطريقة التي أُنشدت بها الحقير هذا الاتفاق بعد في تاريخ القانون الدولي من أشنع الخياري . ولا عجب أن يعنى المزدخون الذين يندمسون لها يتحاشون ذكر ذلك الاتفاق الخادم لمصالحهم كلها^(٢)

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٣٢

(٢) لا توجد كلمة واحدة عن هذا الاتفاق في التاريخ « المصريح » الذي وضعه

الورد كرومر

ومع ذلك فإن المؤتمر قبل أن يقرر شيئاً حاول مرة أخرى أن يمنع إنجلترا من أن تحملها الأثرة على الاعتداء على مصر . وقد قدم الشدوب الإيطالي للمؤتمر في الجلسة الثالثة التي انعقدت في ٢٧ يونيو اقتراحاً تتضمنه عبارته الآتية « ينبغي أن يعلم أنه ما دام المؤتمر مسقفاً فليس للدول أن تقوم في مصر بعمل انفرادي ما » وكانت إنجلترا في هذه المرة أصماً هي للمية بهذا الاقتراح لأنه قد عرف أنها قائمة باستبدادات حرية . وقد أقر المؤتمر هذا الاقتراح بعد ما أضيف إليه تمنع اقتراحه اللورد دوفرين والمركيز دو بواي مصمومه استثناء ما تقتضيه « الظروف القاهرة » كضرورة المحافظة على دولة على نفوس رعيها مثلاً . وقد كتب اللورد دوفرين عن هذا التخصيص رثبه يقول : « إن العرض من إصابته إطلاقاً أيدي حكومتنا في العمل إذا طرأ طارئ ما » . وزاد ذلك الدبلوماسي الخاضعة على ما تقدم قوله « إنما في الحقيقة لم نجد اقتراح السفير الإيطالي ذا شأن كبير بعد هذا التخصيص الذي يرجع إليه عند الحاجة »^(١) ولكن اللورد جرشل لم يقع بهذا التفسير الذي كان لا شك مائلاً فيه وأرسل إلى اللورد دوفرين برقية يشير عليه فيها بأن يتحين فرصة يذكر فيها لزملائه أنه فهم من لفظ « الظروف القاهرة » معنى أوسع من المحافظة على هوس الرعية الإنجليزية^(٢) . وقد قام بذلك اللورد دوفرين في حصة المؤتمر الرابعة إذ ألقى سؤال يتعلق بما يكون إذا محال السلطان المؤتمر وأرسل من تلقاء نفسه جنوداً إلى مصر . فقال أحد المتنبئين إن هذا العمل من السلطان سهل إحباطه بأسطول إنجلترا وفرنسا الراسيين في مرفأ الإسكندرية والذين في وسعهما أن يمنعا الجنود التركي من الترويل إلى البر . فقال للمركيز دو بواي مسترساً : « أما وقد عقد المؤتمر فليس للأسطولين الإنجليزي والفرنسي أن

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٤٨

(٢) المصدر السابق ص ٤٩

يتخلل في الأمر هذه الصورة « وصلت رأى اللورد دوفرين سرح الفرصة التي
 يصبها . فقال : إن هذا الفصل من السلطان ليس إلا حالة من حالات « الظروف
 القاهرة » التي يشملها التمهيد الملحق بالقرار الإيطالي « كما لو حددت قناة السويس
 أوجد في الحال السياسية تغير فجائي أو محتمل يحمي منه على المصالح الخاصة »^(١)
 ومع أن هذا التفسير لا يبق للقرار الإيطالي قيمة ما فإن للتدوين لم يجدلوا به إما
 مساوتهم أو لإشارة تلقوها من دمرك . وكذلك ظفر اللورد دوفرين عما أراد
 من أثناء ذلك كانت للسنة الأساسية التي من أحلها عقد المؤتمر هي أيضاً
 موضع البحث والاهتمام وكان اللورد دوفرين لا يأنو أن ينلو على الأعصاء عند
 انتاج جلسات المؤتمر الرسائل الكثيرة الواردة من القاهرة في وصف خطر الحال
 هناك والسلوك الفاسح الذي تسلكه « الوزارة الفرنسية » كما كان يسمى وزارة
 رانغب ، ثم وطاعة الحرب العسكرية الذي كان « سير من عصف إلى عصف »
 ولا يرح متمرداً غاصياً غاصياً ، ثم العوضي التي أخذت تضرب أطنامها ، واخراب
 التي يتسع نطاقه ، وما يوشك أن يكون من بد التمهيدات الدولية وما إلى ذلك .
 وكانت الرسائل تصف هذا وغيره بالأملوب الذي استحدثته سياسته العهد الذي
 جاء به ذلك فكان رملاؤه بصغوب إليه وعلام الشك فيما يسعون بادية
 عليهم . بل إن منهم من صرح بأنه لا يستطيع قبول هذه الآراء^(٢) على أنهم
 عد ما رأوا أن المحلوا مصصة على تسير الأحوال في مصر أقروا ما اقترحه اللورد
 دوفرين من سؤال السلطان التدخل في الأمر حرياً فلو اهدا جميعاً غير الركيز
 ده نواي فإنه حاصر سدم موافقته على الاقتراح المذكور^(٣) ثم صارت المشكلة

(١) المصدر السابق ص ٥٧

(٢) مصر ، رقم ١٧ (١٨٨٩) ص ٣١ - - ٣٢

(٣) المصدر السابق ص ٥٦ . صرح الركيز ده نواي بأن الاقتراح إنما صدر من الحكومة
 البريطانية وليس محال من الأحوال القويحة اعليزياً فرنسا

سد ذلك كيف يكون ذلك التحلل بحيث لا يقضى إلى أى اعتماد من جانب
السلطان أو جانب المحتل . فقال اللورد دوفرين إنه لاثنى . أسهل من هذا
فما على الخديو إلا أن يسقط الوزارة الحاضرة ، ويرى دوريش باشا نظارة
الحرية ، ويعهد إليه قيادة الجند التركي ، ويعيد للراقة الثانية وذلك ينقض
الإشكال . ولكن اللدوين لم يقبلوا هذا الرأي لأنهم رأوا بحق أن السلطان
لن يرسل جودا على هذه الشروط التى تمس كرامته . ثم أدلى الركيزه بواى
رأيه فكان أرسى للسويين من رأى اللورد دوفرين . رأى السفير الفرنسى أن
يرسل الجند التركى إلى مصر بحسب أن تقرر بالشروط الآتية . - أن يطلب اللورد
إلى السلطان ذلك رسميا . - أن يتعهد السلطان بإعادة الحال إلى ما كانت عليه
ألا يتعرض للقرمانات والامتيازات الخاصة بمصر . ألا تحد مدة عمل الاحتلال .
ألا يتعرض لشؤون مصر الداخلية ما بقى الجند بها . وألا تمس حقوق الخديو
وكرامته . وقد قبل اللدوين جميع هذه الشروط غير الشرط الذى يقضى بإطلاق
مدة الاحتلال و « الطلب » الذى يقدم إلى السلطان ، لأنهم لاحظوا أن الباب
العالى لن يقل « طلباً » وأنه يحسب على مصر من إطلاق مدة الاحتلال وعدم
تقييدها . وقد عرض اللورد دوفرين فى هذا الشرط الأخير أشد المارصة
وأخيراً وافق المؤتمر على توجيه مذكرة موحدة النعم إلى السلطان يسأل فيها
ليرسل جند تركى إلى مصر وتلطف له فيها عند ذكر الشروط التى ترحم اللورد
أن يتم العمل بموجبها . وفى جلسة المؤتمر الساعة التى عصمت فى ٦ يولييه وافق
للمؤتمر على نص هذه الشروط وإلى القارى بأن هذا النص ^(١) « إن اللورد
الكبرى مقتنة كل الاحتجاج بأنه أثناء وجود الجند العثمانى يهدم سيحتفظ بحال
بلاد البلاد ، ولا يتعرض للأموال التى أعيت منها مصر ، ولا لما خضعت من

(١) مصر ، رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٩٤

الامتيازات بموجب الترميمات السابقة ، ولا لصل الإدارة للعتاد ، ولا للنظم والاتفاقات الداخلية للبيئة عليه . وأن تكون مدة بقاء الجنود الشاهانية التي سيعمل ضابطها بالاتفاق مع الحديو ثلاثة أشهر ما لم يسأل الحديو مد هذا الأجل .
قبلا قبل حدد الأجل الجديد بالاتفاق مع تركيا والبول الكرى ، وأن تحصل مصر نفقات الاحتلال . . وأنه إذا وافق السطان كما ترجو البول على هذا التناء الصادر من البول الكرى فإن إبعاد المواد والشروط الآتية المذكور يكون موضوع اتفاق آخر بين البول الست وبين تركيا »

. وقع اللندون أجمعون على هذا « التناء » وأرسله كل منهم إلى حكومته لتتصدده . ولا يخفى أن ما اشترط فيه لاحتلال تركيا مصر لم يكن مما قبله الحكومة البريطانية . بين إنجلترا صاحبة البول والطول والتي دبرت أمر التدخل من أوله إلى آخره لم يقيموا لها أى وزن بل قدحوها في عداد « الدول الست » وموق هذا وذاك فإن حلول البول محل الحكومة البريطانية في التعاقد مع تركيا على التفصيلات المتعلقة بتسليم مواد المدكرة الشركة محل تسليم تركيا وفق مصالح إنجلترا الخاصة أمراً في متعنى العمومة . ثم إنه لم يبق من شك في أن تركيا ستقبل الشروط المذكورة ، وذلك لأمرين أولهما أن هذه الشروط تصب على كرامتها من حيث هي صاحبة لليادة على مصر . وثانيهما عليها أنها إذا لم تدخل فقد بدأ البول العمل بدونها . والحق أن المؤرخ قد ناقش هذا الأمر الأخير ولكنه أرجأ الفصل فيه بحالة الباب العالي^(١)

لهذا كله عنمت إنجلترا على العمل قبل أن تصد البول المدكرة وتقدمها إلى الباب العالي . وليس في الأوراق الرسمية التي شرت في بيد ما يدل على أن الحكومة البريطانية كانت إذ ذاك قد توأمت هي وسرك على أمر من الأمور

وربما كانت كذلك ، ثم أحست الأورمان التي ثلث هذا الأمر . وبها يكن من شيء فقد اتضح أن إنجلترا عذبت النية على أن تواجد البول بمخيفة واحدة قدر الدكرة لشركة التي قبلتها وهي فصاصة ورق ليس فيها من عتاء ، وتربها أنه في كل نظام يوضع لحل المسألة المصرية يجب أن يكون لإنجلترا الخط الأوفر من النفوذ . ولا مرا ، في أن عملها هذا كان يخشى منه عليها ، ولكنه أطلع كما مفتح كل عمل وقع تقوم به دولة شديدة ، لملش والسلطان

لم تكن السبل الخاصة التي أنه اجتثرا غير صرب الإسكندرية بحجة أن المصريين كانوا يقومون بإنشاء استحكامات تهدد الأسطول الأجنبي ، وهي حجة أجاد بسحبها المستر رتشرز في البرلمان إذ قال : « أسد رجلا يحوم حول بيتي وعلام الإحرام يديه عليه ، فأبادر إلى إحصار الأفتال والمزاليح وأحكم سد رافض فيقول إن هذا إهانة له وتهديد ويحطم على أبوابي ويعلن أنه إنما فعل ما فعل دفاعاً عن نفسه ليس غيره ^(١) . والحق أنه لا شيء أحقر ولا أصرح اتفاقاً من الحجة التي تدرع بها الإنجليز إلى الشروع في صرب الإسكندرية وهي مدينة لها شأن عظيم في عالم التجارة تزيد سكانها على ١٠٠.٠٠٠ نسمة وإلى القاري كيف ثم ذلك : أخبر السير وشامب سيمور (الذي أصبح اللورد المستر مكافأة له على عمله) في ٢٩ مايو وزارة البحرية الإنجليزية أن المصريين يقومون بإنشاء استحكامات في مرفأ الاسكندرية . فأنشد اللورد سيمور في ٣ يرمه هذا العمل المشروع الذي تقوم به حكومة مستقلة يهددها أسطول أجنبي موضوع استنهام من الباب العالي . فأحلب الباب العالي بعد ثلاثة أيام بأنه لم يجر إنشاء أو تسليح حصون جديدة ، وكل ما في الأمر هو دم بعض الحصون وقد أمر الباب العالي بوقفه . وذكر الباب العالي أنه في « أن يتجنب

(١) مذامات الزنكات عدد ٢٧٢ ، ١٨٨٢ من ١٧٧٨

فلما الأسطولين الانجليزى والفرنسى جهدهما كل ما يثير أدنى نزاع ^(١) ومضى على ذلك شهر كامل فلما استهل يويه استؤنفت الاستحكامات وأعد ما يلزم لسد المرفأ فأرسل اللورد جرنتل إلى اللورد دوريس من قوده برقة أشهر فيه عظم استقامته من طه عمل المؤتمر ^(٢) وقال إنه يجب أن ترسل القبول إلى الساطن بلاعاً سهايا أو تحت خطه أخرى . ثم تقدم في الوقت نفسه إلى أمير البحر سيمور بأن يجبر قائد طمية الاسكتلندية أن « محاولة سد المرفأ عنوان يلقى إلى ضرب الحصون » ^(٣) وهكذا يرى الحكومة البريطانية تبدأ عملاً انفرادياً في حين كانت تمحض المؤتمر على دعوة الباب العالي للعمل . وكان اللورد جرنتل أراد تأكيد الانفراد في العمل المقصود « أشكر على أمير البحر سيمور ما يدعو أمير البحر الفرنسى للاشتراك معه قبل البدء في أى عمل عدائى ، مضيقاً إلى ذلك قوله « وليس لك أن تؤخر العمل يقتضى المتطلبات المرسلة إليك إذا ما أرى الفرنسيون الاشتراك في الأمر » ^(٤) وقد أرى الفرنسيون الاشتراك في الأمر فان الليو فرينيه قال قبل ذلك بأيام قلائل محباً عن سؤال أتى في البرلمان شأن الأسطول الفرنسى للوجود بالاسكتلندية ، إنه هناك لحاية مصالح « بى وطننا » ليس غير وعلى الرغم من كيانه ما مستخذ من الوسائل قال « غير أن هناك وسيلة واحدة أرفضها . تلك هي تدخل فرنسا في مصر حرياً » ^(٥) وعلى ذلك أعلن إلى اللورد ليور أن أمير البحر الفرنسى لا يستطيع محال من الأحوال « الاشتراك مع أمير البحر الانجليزى في أن ينفذ ما تقومه مصب الطاربات والدافع بالاسكتلندية » ^(٦) أما

(١) مصر ، رقم ١١ (١٨٨٢) من ٢٧

(٢) المصدر عينه رقم ١٧ (١٨٨٢) من ٢٠

(٣) المصدر من ٢٤

(٤) المصدر عينه من ٢٤

(٥) المصدر عينه من ٨

(٦) المصدر عينه من ٨٣

فائد حامية الإسكندرية فانه من جهته أكد أنه لم يفكر في العمل على سد مرفأ الإسكندرية . ولكن أمير البحر كان مثله مثل القنب المذكور في المرأة فلم يشأ أن تفلت العريضة من يده ، وأرسل في ٦ يولييه إلى القائد المذكور مذكرة أخرى طلب فيها بإيجاز وقف الاستعدادات الحربية ثم أرسل إليه بعد أربعة أيام بلاعاً مهاتياً أمهله فيه أربعاً وعشرين ساعة لإجابة ما طلب

وهنا يجب ملاحظته أمر هام . إن المؤرخ في ذلك الوقت كان يفكر في حل استعاطى على التدخل ، و بالفعل قد وصل إلى قرار مهاتى في ذلك وإنما كان يشغل موازنة الحكومات عليه ، ولذلك لا يمكن أن يسوع تحرم الحكومة البريطانية لنفى لم يسمع له تشيل إلا بأنه من مقنصيات « الظروف القاهرة » فنقول رد على من يستند حد إنه ليس معقولاً أن يحتج بحظر تهديد حياة الرعايا البريطانيين وأملاكهم لأنه لم يكن ثم حظر ما . إن رجال القصلية البريطانية كانوا طوال شهر يوبه بالاحتاق مع أمير البحر سيمور يخرجون الرعايا البريطانيين من مصر إما إلى سمن الأسطول أو إلى بلادهم^(١) وهنا يؤيد ما عرفناه من مصدر سائر من أن صرب الإسكندرية كان قد قرر من أول شهر يونيو^(٢) . أما الحاجة التي احتجوا بها وختمت في الرسائل الرسمية وفي العيائن تسويماً لهذا العنوان فهي كما قدمنا ضرورة الدفاع عن النفس . قال اللورد جرنشل في الرسالة العامة التي كتبها إلى سمرات بريطانيا أمام القول الأجبية : « ليست الخطة التي أعطتها أميرة البحرى إلا عملاً مشروطاً يقتضيه مجرد الدفاع عن النفس وسيقوم بعمله لهذا الغرض لا لأية حاجة في نفسها »^(٣) ولكن يعرف القارئ خط هذا الطرد من الإخلاص والصدق يجب أن يرجع « إلى الرسالة التي كتبها اللورد دورين إلى رئيسه في

(١) مصر ، رقم ١٢ (١٨٨٢) صفحات ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١

(٢) بحث ، كتابه السابق الذكر ص ٢٦٤

(٣) مصر رقم ١٢ (١٨٨٢) ص ١٦٤

٨ يوليه يذكر فيها حديثاً تاريخياً وبين وزير خارجيه تركيا ، دحا الورد الورد
بالخارج شديد أن يطلب إلى الورد جرتقل أن ينهي أمر البحر سمور من أن
يأتي بالإسكندرية عملاً غير معروف العاقبه . فما كان من الورد دوفرين إلا أن
أخذ عليه مذاهب القول بأن سأل « لم يذهب السلطان بمجرده فيحفظ النظام ؟ »
قال الورد في رسالته « فقلت عندئذ إنه لو أكد لي أن السلطان سيصل وفق
ما تريد لكان ما أنقله لصفحاتكم من آرائه حقيقاً مانظر وحسن الروية . أما
والأمر مجرد إبلاغ التماس لا يقوم على أساس فإنه ليس لدى خطر كبير »^(١)
وبصارة أخرى إن ضرورة الدفاع عن النفس كانت فائقة والخوف على الأسطول
من مدافع حصون الإسكندرية جسيماً إلى حد أن الورد دوفرين كان مستعد -
و يحى له أن يقول ذلك - لأن يصح سحب الأولم التي أصدرت إلى أمير
البحر سمور بعرب الحصون لو رصيت تركيا أنه تصل ما تريده انجلترا
لعل البحارى غير محتاج إلى دليل أقوى من هذا يثبت أن حرب الإسكندرية
لم يقصد به غير الإخراج ومواحه الدول « محققة واقعة حديدة »

ومن المستطوف أن نلاحظ حصنة أخرى . منها كانت انجلترا نصب شباك
دساتيسها كانت الورد الوطنيه تدير شؤون مصر على أهدي ما يكون من الحال . فمن
هذه الورد لم تعد تمشى تدحلاً أجنبياً بعد انتقال السير إدورد مالت كراد كرا إلى
سفن أمير البحر سمور ، وبعد إصراب المراقبين عن العمل في ٢٢ يويه عملاً بنصبه
السير إدورد مالت ومو قة الورد جرتقل ، وبعد فشل النسي الذي كان يرى
إلى حمل حرائي على ترك مصر^(٢) نظير رشوة تدفع إليه . وبذلك استراحت من

(١) المصدر عنه صفحة ١٠١

(٢) تحت - كتابه السابق من ٣٣٤ - صفر ١٢٦٠ قمرية منبأ سوبيا قمر ٤٠٠٠ حيه
ومرشد الحكومة القرنه سوبيا آه - قمر ٦٠ - سنة . لا شك أن السلب الرشوة
لا مرها إلا القرمود !

مستشارين ومراقبين جاءوا لطفلا ومضوا . أما الخديو فبقى بالقاهرة وعطل على اتصاله السرى بالإنجليز ، وعند ما وصل إليه بلاغ أمير البحر سيمود كان من أشد أنصار المقاومة والنفاع^(١) والراجح بل للتأكد أنه لو كان من رأيه إجابة مطالب السير بوشامب سيمود لما تحولت الوزارة عن صررها على مقاومة الإنجليز . على أن كونه من أنصار النفاع لا ينفي أنه كانت في الوقت هذه أحد الخرضين على الإحرام وأن ما رمى به الوطنيون فيما بعد من الخروج على الخديو كان كذبة سر بها^(٢)

صربت الإسكندرية في ١١ يوله . ابتأ الصرب صبيحة اليوم ، واستمر نحو عشر ساعات فسكنت للدفع المصرية ، وما وافى العصر حتى استجبت الحامية وعد يومين رلت الجلود البريطانية للمدينة ، وفي ١٥ من الشهر المذكور صارت المدينة رسمياً في أيدي الغزاة الفاتحين . وفيما بين هذين اليومين اشتعلت النار في المدينة فمن قاتل إنها نشأت عن قتال الأسطول الإنجليزي ، وهو الأصح ، ومن قاتل إنها من عمل الحامية المصرية للنسحة وهو قول ضعيف . على أن هذا لا يهمنا كما لا يهمنا ما اشتعلت عليه القوسى التي أعقب ذلك من قتل وجرح واتهاب ، إنما يهمنا تلك الحقيقة الساطعة ، وهي أن إنجلترا قد خرقت حرمة القانون الدولى وأتت أمراً محجياً لم يسبق له مثيل ، أمراً لو صدر من دولة أضعف منها لحوسبت عليه حاناً عيراً

حدث ما حدث فكان أثره ما عنته إنجلترا إلى حد بعيد . فقد أصبح العالم يرى أن عمرو إنجلترا مصر واقع لا غالة . وأيد هذا الرأي التحمس الشديد الذى لقيته من كافة الأحزاب الإنجليزية فكرة إضاد حملة حرية إلى مصر . فالأحرار ،

(١) المصدر عنه ص ٢٧٩

(٢) المصدر عنه ص ٢٨٢

والأحرار المتطرفون ، ومعتزلي الكنيسة المقررة ، والإخوانيون ، كل هؤلاء أصبحوا يتبادرون في طلب حرب عاجلة مع الطغمة العسكرية « المتعددة » بالقاهرة . وانضم إليهم الحامضون حاجته أصواتهم شأن الحرب المدهش ، ولكمهم لم يكونوا في الأمر أقل تشدداً وحرصاً . ولم يجرؤ على الوقوف في وجه هذه النمرة الوطنية غير أفراد كرام للنفوس متنوعى الآراء السياسية كـ « بخت من جهة ، ومستر غريموك هريس من جهة أخرى » على أن معارضة هؤلاء دعيت صريحة في واد ، وحرج المير جيون رابت من الوزارة احتياطاً على حرب الإسكندرية أما أولئك الذين اشتهروا بأنهم متطرفون كلنصر « والآل اللورد » مورلي الذي كان وقتئذ محرراً في « بال مال غريت » والسير تشارلز دلكي الذي كان وكيل الخارجية ، فقد كانوا جميعاً من دعة الحرب . باله من تدهور في عالم الشهرة والمبدأ مؤلم للنفوس ، وقد يكون أشد مما شهدناه في أيامنا هذه حرب البوير . وعلى أثر حرب الإسكندرية وافق البرلمان غير أقلية محترمة بفوردها السير ويلفريد لوص والسير جورج كسل على الاعتمادات الحربية الضرورية ، وسيرت الجنود على التور من مالطة والهند وجهات أخرى

أما مصالح حملة السندات التي كانت مصدر الارتباك كله والنرض الذي من أحله ستوقد نار الحرب ، فقد توسيت إيد داك بطبيعة الحال ، وأصبح كل من كان يهيم أمرها يبدل جهده في عدم ذكرها والخوض فيها . وعلت الصيحة بأن شرف إنجلترا معقود تأييد نفوذ الخديو وسلامه التزامات مصر ، ومع أن هذين الأمرين لم يكن يخاف عليهما إلا من الإنجليز أنفسهم ، ومع أن الجمهور لم يكن يهتم بهما أكثر من لعتامه يعمل الصباط الصيدين في البلاط الصيبي ، قبل الصيحة شأن كل صيحة جوفاء ، تأدت إلى مسامع الجماهير الجاهلة ورددتها ألسنتهم في الشوارع والطرق وحديث وقتئذ بمصر ما ألبس هذه

لزام على الناس الصلح ، وذلك أنه لم يكفد الإنجليز يستولون على الإسكندرية حتى كان الخديو المنى حص على المقاومة قد تمكن بالحيلة من الحرب من قصر الرمل والاتصال بأمير البحر صبور . وبلغ من حراسته وهو غامض بقصر رأس التين أن أرسل إلى عمالي مستقمة ليدشيره في الظاهر في تسليم المدينة للانجليز ، وروى الساطن لنفسه عليه إن أتى ، أو يعلن أنه عاص إن لم يأت ^(١) كما قال المستر كوترايت المنى كان وحش فاعماً بأعمال السير إدورد ملك ولا حاجة إلى القول بأن عماليا لم يجب تلك الدعوة الفروقة . لما هرب توفيق وكان عمالي لا يزال بالإسكندرية اجمع بالقاهرة كثار ولادة الأور من الأمراء وحكام الأقاليم وممثلي الطوائف الدينية كلها ومنها القسطنطينية والإسراييلية وغيرها وكووا مجلساً وطنياً يدير شؤون البلاد ويدافع عنها وفروصوا الأمور الحرسية إلى عمالي بأن ولوه مظارة الحرية والقادة العامة ^(٢)

لما حدث ذلك أصدر الخديو في ٢٢ جويليه أمراً عاماً بزل عمالي ، وتأييده ودراسة جديدة كان فيها الرحلان النشيان للانجليز من قديم ألا وهما شريف ورياص . الأول لرياسة الوزارة والثاني لمظارة المناخبة . على أن هذا الأمر العالي لم يجعله أحد وأعلن المجلس الوطني أن الخديو بتركه شعبه واصحابه إلى العدو قد فقد حقه في الحكم ، واعتقد صور عمالي ورملاؤه في صورة « عصاة » خارجين على وليهم الشرعي . أما أن ولياً شرعياً يجوز له أن يحذل شعبه ساعة الشدة أو لا يجوز ، فذلك ما لم يحطر بال إنسان

في علينا أن بين للقارى أثر صرب الاسكندرية فيما يسموه جماعة الدول الأوربية وأن تنفع الراحل الأجيال التي قطعها انحطاً حتى تمكنت من طراح وقتتها والوصول إلى النرض المنى ترى إليه ، ألا وهو الأفراد باحتلال القصور المصرية

(١) بشت كتابه السابق الذكر من ٢٨٨ و ٢٩٧ - ٢٩٣

(٢) بشت : كتابه السابق الذكر من ٢٨٣

الفصل الخامس عشر الاستيلاء على مصر

لم يكف اللورد هرقل يتسلم من أمير البحر سيور برقية تنبئه فيها بالشروع في صرب الإسكندرية حتى أرسل إلى اللورد دوغريس سائلاً مطولاً لسلحه إلى رملاته وقد فصل فيه الحوادث التي دعت إلى صرب الإسكندرية وحتمه بالكتابات الخطيرة الآتية : « إن حكومة جلالة الملكة لا ترى الآن غير اصطناع القوة في القضاء على حال أصبحت لا تطاق . وفي رأيها أن الأصلح والأدرب إلى سبادي* القانون الدولي والعرف أن يكون الجيش الذي يقوم بهذا الغرض من قبل الدولة صاحبة السيادة . فإذا لم يتيسر ذلك لامتناع الساطران من الضروري النظر في طرق أخرى . ولا تزال حكومة جلالة الملكة على رأيها الذي أبدته في مشورها المؤرخ ١١ فبراير وهو أن كل تدخل في مصر يجب أن يكون مقلداً لسلطان أوروبا ونصامها »^(١) إن الإشارة إلى مبادئ القانون الدولي والعرف وترديد ذكر الرخصة في نصام أوروبا ، قول إن هذا كله تلقاء عمل أمير البحر سيدور لم يأنشأ المستطرفة حقاً . وسرى عما قريب قصة ما صرح به من الحرم على أن تتولى تركيا بنفسها تأديب عصاة الوطنيين المصريين . وليست الكلمات السابقة خطيرة لما ورد فيها من تصريح وتلصيح كلاماً رياءً وخبلاً ، إنما هي خطيرة لما صرح به فيها من أن الحرب مع مصر أصبحت لا متناص منها ، وأنه إذا لم تتم تركيز هذه الحرب وجب النظر في « طرق أخرى » . ولم يبين اللورد نوع هذه الطرق بل تركه مبهماً غامضاً . غير أننا إذا نظرنا إلى السبل

(١) مصر ، رقم ١٠ « ١٨٨٢ » انظر ما تقدم من ١٧٥

المسكوى الذى وقع في يوم ١١ يوله ، والاستعداد الحربى الذى حدث على أثره لم يجالنا ريب في أن إنجلترا قد اعترفت أحد أمرين : إما الحصول على تفويض رسمى من الدول أو القيام بعمل يجعل كلها العليا في الحوادث التى أصبحت على وشك الوقوع ، ولا أقل من أحد هذين الأمرين

وقد تأثرت روسيا بهذا النفي الذى أنه إنجلترا أشد التأثير وراثت الألقاب من المؤرخ ما دامت إنجلترا تعتب على جماعة الدول ، ولعلك أترى مسودتها بالانحياز منه سنة لا أن صاحب الجلالة الإمبراطور كان يريد الاشتراك في المؤتمر على أن يكون قراراته ذات قيمة وتأثير لا على أن تكون مجرد مواضع على أمور واقعة ^(١) أما الدول الأخرى ويعودها بسرك فكانت في الأمر ألين جانباً على أنها لم ترد أن تعهد إلى إنجلترا بتفويض رسمى لأن ذلك يفرض بأن تعهد إلى فرنسا بتفويض مثله وأن يحيط المشروع السياسي الذى رسمه بسرك في ذهنه هذا من جهة ومن جهة أخرى فلها رأيت أن الأحسن لها ألا تجعل تبعة ماعسى أن تفعلها إنجلترا حتى تحتفظ لنفسها الحق في كبح جماحها عند الضرورة على أنه يتبين كان بسرك يتحاشى أب يعطى إنجلترا تفويضاً رسمياً فإنه في الوقت نفسه أخذ يتأولها في إطلاق يدها في العمل على مسئوليتها . واستطاع القورد دوفر بن في ٢٠ يولييه أن ينقل إلى رئيسه حديثاً دار يفضيه وبين متولى أعمال السفارة الألمانية بمصر أنه أن دول الشيل لن تقبل تفويضاً ما ، وأنه خير لنا أن نتقدم وحدها من غير إبطاء . فقد أصبح كل إنسان يعلم أن التتخبط الذى أنشأه باسم الظروف القاهرة بشيل كل ما قد يضطر إلى عمله في مصر ^(٢) وقد سجع على مواله الكورت كلوكي وزير خارجية النمسا فقال إنه لا يبرض في أن تعمل

(١) جسر رقم ١٢ (١٨٨٢) ص ٢٨٩ — ٢٦٠

(٢) جسر ، رقم ١٢ (١٨٨٢) ص ٢٦٦

إنجلترا أو فرنسا على شرط ألا يعهم من ذلك أنها سبل تنويص من أوروبا . ثم قال : « لقد جرت إنجلترا وفرنسا فيما يتعلق بمصر على سياسة لم يستحسنها دائما . وهذه السياسة هي التي أدت إلى المشاكل الحاصرة التي لا يريد أن يتورط فيها إلى حد استطاعة النجاة منها »^(١)

كانت هذه النتيجة فوق ما غارت من أجل إنجلترا . نعم إنها كانت تفضل أن تدخل مصر بتعويض صريح من الدول كما دخلت النمسا منذ سنوات البوسنة واهرسك فان ذلك لا يحد من حريتها في العمل ويحصل احتلالا للبلاد أرسخ . ولكن ذلك أصبح مستحيلا ولم يبق أمام الحكومة البريطانية إلا أن تشدد عمار عزيمتها وتعمق في الأمر على مسئوليتها . وقد دارت المحادثات المذكورة في يوم ٢٠ و ٢١ يولية وفي هذا اليوم الأخير قدمت الحكومة إلى البرلمان طلب اعتماد حربي فأصبح في الحال

بيد أنه كان لا يزال ثم المسألة الأولى ، مسألة تركيا ، وإلى القاري مانم في شأنها . في ١٥ يولية تلقى مندوبو المؤتمر اعتماد حكوماتهم للدعوة المشتركة ، وفي اليوم عيه قدمت المذكرة إلى الباب العالي . وعلى الرغم من أن عمل إنجلترا كان واضح الخطر فإن الباب العالي كان لا يزال يقدم رجلا ويؤخر أخرى . فلما كان يوم ١٩ يولية أرسل اللورد حرنفل إلى اللورد دوفرين برقية يشير طه أن يقترح على المؤتمر أن يعجل السلطان اثنتي عشرة ساعة يشرع بعدها في البحث من وسائل أخرى^(٢) غير أن الباب العالي كان قد أحس شيئا من المقايضة التي دارت بين إنجلترا وألمانيا فأخير السفراء في اليوم المذكور بقبوله المذكرة وأنه مرسل إلى المؤتمر في جسته القادمة من يثلوله فيه

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٢٠٢

(٢) السفير ص ١٦٥

وهكذا انتهت « مطهرة » تركيا « مياسرة » وأصبح ممكناً أن نسير الأمور
 مهتمة صحيحة وفق ما رسمه المؤتمر ضمناً للجهود ويقتد اتفاق بين الدول الست وبين
 تركيا على تعديلات المذكورة للشركة وتطبيقها وفي ٢٢ يولية ظهر للسودان
 الأتراك لأول مرة في المؤتمر ، وقبلوا رسمياً الاقتراح التمس إرسال جهود تركيا
 إلى مصر . وفي الجلسة التالية التي انعقدت بمسديمين أعطوا أن الجهود على
 أهمة الرجل

يبد أن تركيا قدرت فلم تحسن التقدير . ذلك بأن إيجترا قد أصبحت مائة
 يديها من سمرق وكلوكي . ولم نعد نرغب بحال من الأحوال أن نرى تركيا تحمل
 عملها في وادي النيل . ثم إن خمسة عشر ألف جندي بريطاني قد أخذوا بالعمل
 طريقهم إلى الإسكندرية ، وما هي إلا أيام فلال حتى وصلت ملاحهم إلى البحر
 هناك تمعرب لمجة الحكومة البريطانية لحاة ، فعند ما سمع اللورد حرنفل بعول
 تركيا للذكورة المشتركة أرسل من قوده إلى اللورد دوفرين رقيه صرح فيها بأن
 السلطان « لا يرنج حقة حكومة حلالة للكة إلا إذا أصدر بسرعة بلافاً يؤيد
 فيه الخديو ديلن فيه عميان عرابي » ^(١) وهكذا حارب مجماعه الدول الأوربية
 مرض الحائط مع أنها أحد الطرفين المتعاقدين ، وحل التظاهر بالأحد نادر الضعيف
 محل الاعتراف السابق بسلطة الباب العالي التي لم تكن محل براع ، وحيء عمرة بشرط
 لم يعد ألبنة في شروط للذكورة التي ساعها المؤتمر . وقد أثار ذلك طبيعة الخلال
 حفيظة السلطات عوجه الاحتجاجات إلى مندوب الدول الكبرى ولكن
 احتجاطه ذهبت هباء . فإن حكومات هذه الدول وفيها الروسا كانت قد قروت
 أن ترخي لإيجترا المسكن وتتركها تعمل ما نشاء على مسئوليتها ، وأمت أن تعطى
 أي تفويض ولا يما طلبته من حق حماية قناة السويس . وفي ٢٧ يولة أبلغ اللورد

جرغل مسيو فريفيه « أن حكومة جلالة الملكة ستضئ فيما شرعت فيه من الوسائل وإن كانت تقل اشتراك تركيا فيما تملق بالداخل في مصر »^(١). ولكن هذا القول بمنزلة التصريح بأن الحكومة البريطانية رأيت أن تمد قرار المؤتمر كما جاء في الذكر المشتركة أمراً لا محالة لا وزن له ، وأنها هي نفسها ستعوم عما عهد إلى تركيا أن تقوم به ، وأن قصارى تركيا أن يسمح لها بأن « تشترك في العمل ». وقد ذكر اللورد جرغل هذه الآراء عيها في رسالة إلى اللورد دوهرين مؤرخه ٢٨ يولية ، وكانها هي تنج رسالة ١١ يولية . قال لجامته بعد أن ذكر ما وقع من الحوادث منذ صرحت الإسكندرية : « إن حكومة جلالة الملكة وإن كانت تعظ نفسها الخلق في حرية العمل التي قد يوحها إلحاح الحوادث ، فإنها ترحب بكل اشتراك في العمل تقوم به أية دولة من الدول »^(٢). وهنا يجد القارى أن تركيا قد ضئ عليها حتى تذكر اسمها ، وكل الذي نالته أن اندرحت في مدلول اللفظ العام « أية دولة » رحب الحكومة البريطانية بـ « اشتراكها » متى حصل . لم يكن المراد بـ « أية دولة » غير إيطاليا التي كانت إنجلترا وفرنسا تفادوها في العمل معها في وادي النيل . هي ٢٢ يولية عرض اللورد جرغل على مسيو فريفيه ، وهو يعلم حق العلم رأى فرنسا في التدخل الحربى ، أنه إذا لم تقل تركيا الشروط التي وصفتها إنجلترا وإنجلترا وفرنسا تملن معاً إلى المؤتمر « أمهما تريدان ضرورة الإسراع بالعمل حقناً للدماء ! ولعلك عرفت ، ما لم يكن للمؤتمر رأى آخر ، على أن نصما بالاشتراك مع دولة ثالثة إذا أمكن ذلك ، الحفظ الحرية التي تحمل للمسألة »^(٣). وقد أئى مسيو فريفيه بطلعة الخلل أن يرضى ما أكثر من المساعدة اللينة لحماية قناة السويس . ولكنه لم يربأ من أن تدعو إنجلترا وإيطاليا (وهي

(١) مصر ، رقم ١٢ (١٨٨٢) ص ٢٣٤ (٢) المصدرية ص ٢٤٠

(٣) المصدرية ص ١٩٤

الدولة الثالثة التي ذكرها اللورد في عرض رسالته (لتشارك معها في التدخل
المسكوي ^(١) . فلما أحست إنجلترا أنها أصبحت آخذة بناصية الأمر طلعت إلى
إيطاليا جادة غير هازلة أن تعي . جوداً بضمون إلى الجيش البريطاني الزاحف على
مصر . صلت ذلك وهي لا ريب معتقدة أن الاشتراك في الجريمة اشتراك في
تبعاتها . ولكن الحكومة الإيطالية لم تكن لتصاد بيدها المقارب ، قد أجاب
السيود ميسى وزير حارحة إيطاليا في ٣٠ يولية « أن ليس في إمكانه من غير
مناقصة لما هو واقع أنت يعاوض خارج التؤمر في تدخل آخر لم تبحر شأنه
مخافة ما » ^(٢) . وكان هذا الجواب في الحقيقة اعتذاراً صورياً لأن التؤمر كان
مطلماً على جميع ما كان يجري ، ولما كان عمل إنجلترا غير رسمي قصدت فحاشيت
إيطاليا جندها ، كما ضلت حليفاتها ألمانيا والنمسا ، كل ما عساه أن يدل على قبول
رسمي لهذا العمل ، وذلك لتقع التهمة كلها على إنجلترا ، ومذلك تقطعت المفاوضة
مع إيطاليا

وفي أثناء ذلك كانت المفاوضات مع تركيا لا تزال مستمرة فان الحكومة
البريطانية لم يكن في وسعها أن تصطح هذه المفاوضات قطعاً مقبولا من غير حجة
مطلية تسوع ذلك . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنها كانت تريد اتمام
الوقت حتى يتم نلاحق الحشد وتبدأ الإجراءات العسكرية . وفوق ذلك فإنها
— ولعل هذا هو السبب الأهم — كانت شديدة الحرص على أن يعلن السلطان
أن مهابا علمه طلع لأن ذلك يؤيد بعض الشيء ما تحتاج به من أن تدخلها
إنما هو لتأييد سلطة حاكم مصر الشرعي ومولاه السلطان . وقد قل الباب
الثاني في ٢٨ يولي أنه أتى بطن عصيان مهابا مصرحاً في الوقت نفسه برعته
في « الطول على الاحتلال الأجنبي مجرد بلوغ الجيود العثمانية الشاهانية مدينه

(١) المهدر عنه ص ٢١٩

(٢) المصدر عنه ص ٢٢٥

الإسكندرية»^(١) . ولكن اللورد جرشل لم يسمح بذلك وإنما طلب أن يعرف أستاذ الباب العالي لعمل مع الجنود البريطانية ومصدر بلاغاً ضد عرابي قبل تحرك الجنود العثمانيه أم لا ؟ عند ذلك وافق الباب العالي على بقاء الجنود الإنجليزية بمصر ولكنه تحسك بوجوب حلاهم هم والجنود التركية في آن واحد متى استقر النظام في نصابه . أما البلاغ فقد قل أن يصدره قبل أن تخرج الجنود مصر^(٢) . ألا لا شيء أحسن من هذا يمكن عمله دهاً لتدوان الإنجليز . ولكن ذلك كله لم يلق من اللورد جرشل غير أذن صا . وتشدد اللورد في وجوب إصدار البلاغ على الفور ولو قبل تحرك الجنود . أما بقاء جنود الدولتين فقد قال إنه أمر ينبغي أن يقرر باتفاق تعده الدولتان^(٣) . وأما ما يسهل بعد ذلك فإن اللورد جرشل أشار على سيده (في ٢ أغسطس) أن يعلن للوثر أنه بمجرد حصول الفريص الحربى المقصود فإنها (أى الحكومة البريطانية) مستعينة بالبول في وضع ظالم قويم لحكومة مصر المستقلة^(٤) . وظن اللورد جرشل أن هذا كاف لأن سى عن تركيا ما ياورها من خوف اعتداء إنجلترا على حقوقها . ولكن تركيا لم تقبل هذه الوعود الضمنية من دولة طالما تقصت جهودها وكان لتركيا الحق في ذلك ؛ فإن من طلب اتفاق خاص يقرر طريقة تعاون حد الدولتين ومعيدة ليس إلا افتتافاً حبيداً على حقوق جماعة الدول الأوربية كلها التي اشترطت في المذكرة المشتركة أن هذا التقرير لا يكون إلا باتفاق الدول الست مع تركيا . ثم إن إنجلترا لم تكف باعتصاب حق التوكيل الذي كان يمس لمذكرة المشتركة لتركيا وحدها بل اغتصبت حقوق جماعة الدول الأوربية كلها .

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) من ٢٤٢ ٢٤٨

(٢) المصدر السابق من ٢٦٢ (٣) المصدر هـ من ٢٦٥

(٤) المصدر السابق من ٢٦٠

وقد اذبح المندوبون الأتراك على مطالب إنجلترا الجائرة ولكن احتجاجهم ذهب هباء . وأعلن اللورد دورين إلى المؤتمر ما أمره به رئيسه . ثم اعترف المؤتمر إلى برنامج الخطة وكان يتضمن الكلام على مسألة قناة السويس . وقد كتب اللورد دورين إلى حكومته بعد ذلك ما يأتي « لم تلق هذه التعديلات معارضة من القول ولا من تركيا ، فمن الواضح إذن أن إجراءاتنا قد حظت قبول كل من يضيهم الأمر » ^(١) وهذا تأويل طبع لموقف الدول وموقف تركيا شبيه من هذه الناحية بشكوى ذلك الدبلوماسي القاهرة إلى المؤتمر بعد أيام قليلة من أن الباب العالي لم يجب بعد عن المذكرة المشتركة حراً مريحاً ! ^(٢)

وأخيراً سلم الباب العالي في جميع نقاط الخلاف في ٩ أغسطس قدم بواسطة سفيره في لندن مشروع اتفاق حرى اشترط فيه أن تبقى الجنود التركية ثلاثة أشهر وأن يكونوا هم القائمين بالإجراءات الحربية ، وأن يبرح الجنود الإنجليزية الإسكندرية ، وأن تسلم الأسرى إلى العدو ، وأن تترك جميع تفصيلات الحرب والإدارة التي ستعقبها لقواد الأتراك والإنجليز ليصوغوها ^(٣) . فلم تلق هذه الدعاوى طعنة الخال إلا البحرية والاستحقاق ، وعارض اللورد حرنقل هذا المشروع بتشروع من عنده اشترط فيه أن يعزل جيش تركي لا يزيد عدده على ٥٠٠٠ جندي في نقطة معينة ويظل تحت إمرة قائد العام الذي يكون إلى جانبه مدوب إنجليزى . ولا يتحرك أية حركة أو يخط أية خطة إلا بموافقة القائد الإنجليزي العام . وأن يسجل هو والجنود الإنجليزية بعد انتهاء العمل ^(٤) في آن واحد . وسبارة أخرى يكون الجيش التركي مجرد ردء للجيش البريطاني أما تصرف شؤون الحرب وما يبقيا من الاتفاقات فيترك للإنجليز وحدهم

(٢) المصدر عينه من ٢٢٤

(٤) المصدر السابق من ٢١٠

(١) المصدر عينه من ٢٢٨

(٣) المصدر عينه من ٢١٦

ليس ضروريا أن تفصل القول فيما ترفب على هذه الاقتراحات من
مناوصات محلة باطلة بطلاناً تاماً . نقول باطلة لأنه في أثنائها كانت الجيود البريطانية
قد بدأت عملها في وادى النيل ، ولأن كلا الفريقين المتفوضين كان عاكفاً بأن كل
لحظة تمر تعجل موات الفرض من الاتفاق الذى يتعارض فيه . ومع ذلك فإن
الحكومة البريطانية ما كانت تدل عن شرط واحد من شروطها في حين أن
الاب المال إبقاء على حقوق سيادته كان لا يألو جهداً في حل خصمه على تعديل
هذه الشروط . وتراخى أمد الفلوسة شهراً كاملاً ولم يؤذن اللورد دوغرين
بالتوقيع على الاتفاق إلا في ١٣ سبتمبر وهو يوم وقعة النيل الكبير الذى حثت
به المسألة المصرية كلها . في هذا اليوم استطاع اللورد جرنفل أن يظهر رغبته إلى
اللورد دوغرين يقول فيها بتهمك سهائل شعاف التنازع : « أما وقد قضى الأمر فإن
لصاحب الجلالة السلطان أن يرى ألا موجب لبث حدود إلى مصر » ^(١)

وهكذا انتهى الأمر كله انتهاءً مضحكاً . وقد أراد السلطان أن يحمل موقفه
مشروعاً في مصر بأن يرسل الجند على الرغم من موات الفرصة ولكن الحكومة
البريطانية عارضت في ذلك وكتب اللورد جرنفل إلى اللورد دوغرين بمدحمة
أمام من وقعة النيل الكبير ^(٢) يقول : « أما وقد ظلت مايرجى عقد الاتفاق الحربى
المقترح عمده بين هذه البلاد وبين تركيا فإن حكومة جلالة الملكة يسرها زوال
دواعى البحث في القضايا التى ارتأها جلالة السلطان ، ولقضاءكم أوف سلفوا
السلطان بالصف عارة أمكم أذنم بتقطع المفاوضات في هذه المسألة »

وهكذا كان ختام تلك الرواية المريرة ، رواية التدخل التركى . ولقد أذيع
على أثر ذلك في مشارق الأرض ومغاربها معاذير كثيرة تنفى عن السياسة

(٢) مصر ، رقم ١٨ (١٨٨٢) من ٦٧

(٣) المصدر منه من ٦٩

البريطانية تهمة النفس والخداع وتحتج باللائمة على تركيا التي أصاعت سنادها مكاتها في مصر . وليس لنا أن نتصر لتركيا في هذا الموقف إظهارا لاشتمارازا من سلك الحكومة البريطانية ، فتركيا لا شك قد آذت مصالحها السياسية برغبة التدخل العادل في شؤون مصر . ولقد أخطأت فرنسا نفس الخطأ عند ما أعلنت على لسان مسيو فرمسييه أن إرسال جنده إلى مصر هو آخر وسائل التدخل عندها . فلما رفضت الدولتان اللتان يههما الأمر أيديهما من العمل أصبحت إحتقرا التي لم تكن مثلها في الحرج والتأثم حرية بالبر والانتصار . على أن الأمر الجوهري الخلق بالملاحظة هو ما يأتي : عند ما أحت إحتقرا أن تركيا ربما تدخلت آخر الأمر ، تدخلت هي في مصر مسل هجي وعذر لم يسق لها مثيل . وذلك أصبح كل تدخل من جانب تركيا يمكن دفعه إلى مجرد معاونة لا شعر شيء من حقوقها من حيث كونها صاحبة السيادة على مصر . فلا عجب إذا تردد الباب العالي في العمل بعد ذلك وأي أن يوقع على اتفاق لا يترك له إلا عمل خادم لإحتقرا مسخر لمشيقتها . وليس القول أن تركيا أصاعت بغايتها السياسية مكاتها السامية في مصر بعد كل ما تقدم إلا رياء محضاً ، فهذه الحكاية قد صاعت في ١١ يولية يوم صرب الأسطول الإنجليزي مدينة الإسكندرية

وقبل أن تنتهي للمفاوضات الإنجليزية التركية اتهاها المصالح انتهت رواية مضحكة أخرى وهي رواية مؤتمر الأستانة . لقد أصبحت أعمال دنيا للوزير تافهة منذ أذن بسرك لإحتقرا أن تعمل على مسئوليتها . وعلى ذلك أبلغ القاهم بأعمال السفارة النمساوية بلندن اللورد جرنش في ١١ أغسطس ما نراه حكومته على أن نسبة مسألة الاتفاق مع تركيا من أن للوزير « يجب أن تزجل جلساته حتى ينهي العمل العسكري »^(١) ولم يقترح سوى وجوب مواضع المؤتمر قبل

لرفضه على بلاغ يتضمن تأكيد اللورد دوفرين في ٣٠ يولييه أن « التسوية النهائية لمسألة المصرية يجب تركها لنظر أوروبا وحكمها »

وسرعان ما وافق اللورد جرشل على ذلك ، وفي الجلسة التالية التي انضمت في ١٢ أغسطس قال للدوب الإيطالي إنه قد آن للوقت أن يؤجل أعماله . فوافق اللوردون جميعاً على ذلك غير للسدوين الأتراك فإبهم احتجوا على أن يحتفلوا في موقف من أخرج للوقت وحفظوا لأنفسهم الحق في تعيين موعد الجلسة التالية لملاهم^(١) . ولكن جلسة تالية لم تنقد قط . ثم إنه كان في السنة بعد جلسة رسمية خاصة يضاف فيها إلى « اتفاق الراحه من الأثرة » أن اللوردات الأوربيه قد وصلت إلى تقام وحى مؤداه أن التسوية النهائية لمسألة المصرية لا تتم بغير اشتراك الدول كلها^(٢) ولكن الحكومة البريطانية لم تستمعن ذلك . فقد كانت هذه الحكومة دائماً مستعدة للإدعان للدول عند ما كانت ترى نفسها ملزمة عن إماما ما تريد ، وإذا لم تر نفسها كذلك فإلها كانت أحذر من أن تولى وحها شطر الدول . لذلك قال اللورد جرشل عند ما ملته ما تراء إضافة إلى الاتفاق : « إن حكومة حلالة الملكة لا ترى حاجة إلى هذه التعديلات للتكره »^(٣) فلما تشدد الكونت كلوكي في الأمر وهم بأن يدعو للوقت من نقاء نفسه إلى جلسة أخرى وافق اللورد جرشل على عقد الجلسة شرط أن تدير كلمة « اشتراك » بكلمة « اطلاع » أو « استشارة »^(٤) ، وأنصح حرصه على التخلص من العهود التي فطماها على نفسه فيما مضى . ولكن الكونت كلوكي أراد التوفيق فأدرج كلمة « موافقة » ولكن هذه أيضاً لم تعجب اللورد جرشل وقال إنها تعنى « أن امتناع دولة واحدة قد يحول دون التسوية » ثم إنه « بعد

(١) المصدر عنه من ٣٢٥ — ٣٣٦ (٢) المصدر عنه رقم ١٨ (١٨٨٢) من ١

(٣) المصدر فيه

(٤) المصدر عنه من ١

تصديق مجلس الوزراء « عرض رسمياً المقولين اللذين اقترحهما وهما « اطلاق »
أو « استشارة » مؤكداً قوله « بعد تصديق مجلس الوزراء » وأعلن أن « ليس
في يده حكومة جلالة الملكة أن ترحم في تصرفاتها السابقة » وأنه إذا كانت
العبارة التي يظهر فيها الآن « قد رأتها فاقهة مصر الشيء » فهي مع ذلك
« مستمدة لأن توافق عليها إذا اختير الاعمال اللذان اقترحا »^(١) . وبعد قاء
نكلم وزير خارجية « بعد تصديق مجلس الوزراء » فعنى ذلك أنه يملك ملاحاً
نهائياً ؛ ولما كان الكونت كلنوكي من غير شك قد تناول الرأي هو وسرك
فقد رمى بالمدول عن الأمر كله مفصلاً تركه رسمياً على ما كان عليه في ٣٠ يوليو
وكذلك انتهى للتوتمراتها غير حتى ويجب إخترا من ورطة غير لطيفة

وبعد قدما كلن موقف فرنس ؟ ذلك سؤال يرد على الأدهان بطبيعة الحال
والجواب عنه سهل ميسور : إن فرنسا بعد عقدت البية على عدم متابعتها إخترا
في استطاعت القوة لحل ما يسمى على سبيل التلطف في القول بالمسألة المصرية ،
وامسحب أسطولها في ذلك اليوم للشهود يوم ١١ يوليو ، لم يكن لها غير أحد
أمرين : إما أنت ملن الحرب إلى إخترا ، أو نتجهد في تقييدها بكل ما يمنع
استثنائها بمصر دون سائر الدول وبين فرنسا . ولقد أصاب عدما اختارت
ثاني الأمرين التي ساعدها به سرك على ما يظهر ، وبلغ من اعتقاد الآخرين
لفرنسين بصحة هذه الخطة أنه عند ما طلب مسيو فرينيه إلى مجلس النواب
عتاداً مالياً لحمايه قناة السويس أثنى المجلس أن يصنى لأدلكه وفرنس اقتراحه
استقال لذلك في أول أغسطس وقامت وزارة حليفة برياسة مسيو دكلرك

وهكذا استطاعت إخترا أن تخل لنفسها محل العمل وكان جل الفصل في
لك راجعاً إلى سرك وإلى جرائتها على الاستهانة بالتوانين المولية ونكت

(١) مصر ، رقم ١٨ (١٨٨٢) ص ٤٩

ما قطعت على نفسها من اليهود . ثم أعقب ذلك ثورة سريعة ناجحة أدت إلى
حد جديد مما أحدث الصحف الفرنسية وقتئذ تسميته « فرسان القديس
جورج » (أى الجنحات الإنجليز) ^(١) ففي ١٣ سبتمبر مدد السير جرت ولسلى
عند التل الكبير ما كان لمرابى من حشد يحتل النظام فاسد لقلب سيى " للقيادة ،
وسد يرمين من ذلك سقطت القاهرة في أيدي الإنجليز وقضى على استقلال مصر
وحريتها ؟

وهكذا صدق الأحلام فلم مع أنصار الاحتلال أن مصر إما صارت
بلى الإنجليز مصادقة واتفاقاً أكثر من صيرورتها بتدبير ماهر محكم . ولكن
الذين قرأوا هذه القصة شئ من التنبه والاتعات يقولون معنا إن السياسة
البريطانية والجمهور البريطانى لم يهملوا أقط الانتفاع بكل حادث من شأنه استيلاء
إنجلترا على مصر وأهم كانوا إذا ما أعوزتهم الحوادث خلقوها بالكيد والاحتيال ،
وأن إنجلترا في جميع علاقاتها بمصر لم تحبب عنها الوطأة لحظة واحدة ، بل كانت
على العكس تجتهد في شد الوطأة عليها ما استطاعت ، وفي إحلال نفسها على فردا
التي كانت تنافسها وتنازعها . وأنه لم يكن من سبب جمع عنايتها لإخميل باشا .
ثم لمرابى من صدق غير خوفها بحق أن مصر إذا كانت دستورية سهل عليها
الإغارات من قوتها ، وأنها لم يمنعها أن تفلط على مصر ويصطرها إلى استئانة
الملك المال غير طمها أن كل محاولة منها لضم مصر توصفها في حرب مع أوروبا أو
على الأقل في مشا كل لا يستهان بها ، وأنها عند ما رأيت أن هذه المخاوف
لا أساس لها اعتنطت تلك الفاحشة الجديدة . ولا يعوتنا أن تذكر أنها على نفسها

(١) إذا أراد القارئ وصفاً وافياً بجميع هذا الجانب المظلم من الحرب المصرية فليرجع إلى
كتاب المتر بليت السابق المذكور من ص ١٠٠ إلى ص ٢١٩ . لهذا كتاب الحرب أصابع خاتمة
لبنات طولها كلها اعتناء على مصر ، وإن السياسة البريطانية في مصر كانت دجلة للتأديبة
الوسائل ثم ختمت بحرب دجلة الأسلوب

إلى هذا كله كانت عاملاً فضلاً في الأمر ، فقد سمعت إلى تلك « الفاجأة » عند ما برزت إلى حومة القوي وتحدثت بضرها الإسكتندرية دول أوروبا كلها لا حاجة إلى أن تطيل القول في نية تلويح مصر في هذه السنة ، فقد أن « أعاد » السير جرف ولسلي النظام في القاهرة استدعى اللورد دوفرين من لأمانة ليظم حال البلاد السياسية وفق مصالح إنجلترا الاستعمارية المالية . فأول ما حصل في هذه السبل أن ألقى للراقة الثنائية رغم جمع اليهود أعدبته القصة بإعادة الحال إلى ما كانت عليه والقصاص بأمانة بالتعهدات القولية ، وقد احتجت الحكومة المصرية على ذلك احتجاجاً شديداً ، ولكن احتجاجها ذهب حدى . حين إنجلترا التي أصبحت صاحبة الأمر وانتهى لم تحفل كثيراً بتخصيمتها القديمة ، وعصمت عليها على سبيل التعميم من ريانة صدوق الدين ورفضه فرما بإزدراء ثم ألقى دستور مصر وتولى بواسها بأمر عال دفعة واحدة ، وعهد إلى اللورد دوفرين أن يصع مشروعاً جديداً لنظم « بيانية » تكون متاراً يورى سواة الحكم للطلق الذي أعيد إلى الحدو والذي أصبح في الواقع حكماً استبدادياً إنجليزياً . فقام اللورد بالأمر بكفايته المروفة . وقد كتب فيما بعد^(١) يقول : « لقد كان في بيتنا أن تكون علاقتنا بالمصريين بحيث نجسهم يمدوننا بطيعة الحال أفصل صدقاتهم ونصحاتهم ، ولكننا لم نجعل بخاطرنا أن نأخدم في سبيل ذلك ما نابع آرائنا أو نصبر عليهم حراً يستثير حوائطهم . لقد دعنا أن يحيا المصريون حياتهم التي ألقوها وأن يديروا حكومتهم من غير أن يعرفهم من ذلك شاعل خارجي ما » . هذا البرنامج الخلل تعد بإنشاء « محسين بيانيين » يبيان بأمراض الحكم القاتل ، أحدها يعرف بمجلس شورى القوانين ، والآخر بالجمعية العمومية . ويتألف الأول من ثلاثين عضواً تمين الحكومة منهم أربعة عشر وتنتخب محاليس المديرات

(١) مصر ، رقم ٢ (١٨٨٢) ص ٣٠

مقيتهم . وقد عرف مجلسهم « بمجلس شورى القوانين » لأنهم ليس لهم الحق في
إجادة أى قانون بل كل ما لم أن يدوروا آراءهم عما تعرضه عليهم الحكومة . ومن
الاعتراضات التشريعية ، والمحرمة بعد ذلك أن توافق على القانون أو لا توافق ،
وأن تقبل رأى المجلس أو رفضه . وفوق ذلك ليس من اختصاص هذا المجلس
أن ينظر البتة في بعض أبواب الميراث المتعلقة بالإيرادات والتمتع التي عنتها
المجاهدات المولدة . أما الجمعية العمومية فتألف من اثنين وثلاثين عضواً ينتخب
أهل البلاد منهم بطريقة صيغة ستة وأربعين عضواً فقط ، والباقي عبارة عن
ستة النظار وأعضاء مجلس الشورى الثلاثين . ومن اختصاص هذه الجمعية ألا
تعرض صراحة مفررة جديدة من غير موافقتها ، وأما فيما عدا ذلك فمأهلاً كراى
مجلس الشورى استشارى محمى . ومع نقد كل مدين وجلساتها كجلسات مجلس
الشورى سرية لا عينية

هذا هو « الدستور » الذى وضعه اللورد دوغرين ليحكم المصريين من « أن
يجبوا حياتهم التى ألغوها وأن يديروا حكومتهم » لقد حدث من وضعه في مجلس
العموم بأنه « صورة كاذبة للحكم الدستورى »^(١) أحد رسمها « ومع ذلك فقد
واقفت عليه الحكومة البريطانية مع الارتياح والسرور ، وانتقلت السلطة كلها
في مصر إلى يد القنصل البريطانى العام ، الذى ظل محتفظاً بهذا القرب الواسع ،
وإلى أعوانه « مستشارى » النظارات المختلفة . ثم إنه لم يمهّد الخديو ولا ظلاله
كتاباً بطاعة المعتمد البريطانى وموظفيه^(٢) ، ولكن هذه الطاعة أصبح توقعها
أمراً معلوماً والتشدد في طلبها واجباً وإن أكر اللورد دوغرين هذه السنة وكتب
برايه اللذين بعد أن آتم عديد النظام الدستورى بقول « لو كنت مذنب لأن
أنظم شؤون مصر على الأساس الذى تقوم عليه ولاية هندية تابعة لنا لتغيرت وجهة

(١) هو اللورد لاوشير « مضابط البرلمان » المجلد ٢٧٦ سنة ١٨٨٢ من ١٩١٠

(٢) رد السيد إدورد جراى في مجلس العموم على سؤال ألفرد المستر سكوت ، ١٤ مايو

النظر ، إذن لأخضعت يد المستبد القادرة كل شيء لإرادته ولا استطاعا في خسر
سنتين أن تزيد ثروة البلاد المادية وروايتها توسيع الأرض الزراعية وما يقرب
على ذلك من تعاطف الإراد . ولكن المصريين واخلاله هذه كانوا يرون بحق
أنهم اشتروا هذه المزايا ثمن غل هو استقلال بلادهم ^(١) . لم يكن المراد من
هذه الكليات الجيلة غير تحديراً أعصاب الجمهوريين البريطانيين والأوربيين ، وإلا فهي
في الواقع تثبت ما تريد هبه ، فإن انفصل البريطانيان أمام أصبح بالصمت عمداً
من طراز حكام الولايات الهندية الأهلية ، وانحطت مكانة المدير الذي طالما
عنيت الحكومة الإنجليزية بمرامع سلطته ، وأصبح سقفاً ليس له من الأمر شيء .
وأصبح النظار وعامة رجال الإدارة حاصسين للمواطنين الإنجليز والحقيقة أن الورد
دورين إيمانجا ، بحماية مقعته ليس غير ^(٢)

تم أصبح ضرورياً أن يوجد رجل يقوم بعمل للمستبد . أما السير إدورد
مالت فلم يكن أهلاً لتلك العمل من عدة وجود . فمن سمه كان بعيداً إلى
لمصريين ، ومن سمه أخرى كان تنقصه قوة الخلق وسعة الخيلة اللازمة . وأما
السير أكليد كلثف فكان يقعد به أول السبيل المذكورين ، وأن شدته قد
تستحيل إلى وحشية مخوفة . فلم يبق ممن أئتمروا بالشؤون المالية المصرية غير السير
رقرر ويلسن والسير إلفين بيرج . وورعاً كان الأول كالثاني أهلاً للمصب لولا
شدة اتصاله بالماليين الفرنسيين ، وعلى ذلك وقع الاختيار على السير إلفين بيرج ،
وفي ١١ سبتمبر ظهر ذلك المصد الجديد بالقاهرة للمرة الثانية . وقد ظلت مصر
تحت « يد القادة » ستة وعشرين عاماً ، وهي مجرد آلة تديرها الإدارة
البريطانية الاستعمارية

(١) المصدر السابق رقم ٦ (١٨٨٢) ص ٨٢

(٢) يقول كاتب المقالة المسومة « هل كانت الحرب المصرية ضرورية ؟ » التي نشرت في
« كوارترلي ريفيو » المجلد ١٥٥ سنة ١٨٨٢ من ٢٢٢ « لا تدخل إنجلترا الحرب كان كما
يتولون لارمها عمود المدير والمحال التي كانت عليها البلاد قبل الثورة . وقد قضى التدخل على
حدين الأمرين ، كما كان يقضي عليهما لو انصر مراءى

الباب الثالث

إدارة مصر

« إن قولهم (السألة للمصرية) لا يراد منه ، كما قد يظن بعض من لا يعرفون
التلاعب المحدث بالألقاظ ، كلف تدلر مصر بحيث تضمن مصالحها الخاصة
وسعادة أهلها ، ولكن يراد منه هل تدلر وكلف تدلر منذ الآن بحيث تصحح
حالتها وحالة أهلها السياسية خاضعتين لمصلحتها وسعادة قومها »

بستر و . ا . غلامستون

« الاعتناء على مصر والحرية في المشرق »

الفصل السادس عشر

أعمال اللورد كرومر المالية

إن النجاح في هذه الحياة كالصدقات يذهب كثيراً من السحاب . ولقد كان الظاهر الحلاب لعمل الإنجليز في مصر عاملاً كبيراً في طمأنينة الذين مرت بهم أول الأمر من الطريقة التي تبنت بها إنجلترا قلمها في هذه البلاد . فقد يقول هؤلاء : « ماذا تريدون ؟ نسلم معكم أننا نلنا هذه الكفاية في مصر من طريق صير شريعة . ولكن سألوا فاطمروا النتائج . ألم نفتقد مصر من يد الخراب ؟ ألم تصلح مآليتها إصلاحاً بديلاً ؟ ألم تنعدم مصر في هذه السنة والعشرين سنة تقدماً بهر الألب ؟ فإذا يهمكم نمد ذلك من أمر محضنا إلى مصر إذا كان وحودنا بها قد عاد على الشعب ، للعصرى بأجل العوائد ؟ لقد جعلنا مصر من أعظم بلدان العالم تقدماً وحكم هذا مسوعاً لنا عملناه » . ويؤيد هذا التذليل عادة بأرقام تدل على تقدم البلاد من نواح شتى : زيادة في الدخل والخروج ، رواج في التجارة الخارجية ، كثرة في السكك الحديدية والتفرقات ، اسراع في مساحة الأرض الزراعية ، ازدياد في عدد السكان ، وهلم جرا ^(١) إلا أن هذا التذليل لا يشف إلا عن أمر طبعي هو إعجاب العامل بعمله ، وإليه لما تقتضيه الطبيعة البشرية أن يرجح هذا الإعجاب شعوراً آخر — شعور الحيرة وقلق البال : أكلن الاحتلال البريطاني مشروعاً في أصله أم غير مشروع ؟

وليس ملك إنجلترا إزاء أوروبا بوجه عام إلا هذا السلوك . فقد است

(١) في اليوم (٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧) الذي منح فيه اللورد كرومر حرية مدينة لندن نصرت اليأس وما رآها يذل على منازم دخل مصر وخرجها وواردها وصاندها والأموال المستقرة فيها بل وأعمال بريطانيا بآبائه عامي ١٨٨٤ و ١٩٠٦

الإنجليز في مصر أكثر من ربع قرن من الزمان من غير توكليل وعلى الرغم من
عهد دم التي قضى عليهم بالجللاء عن مصر بمجرد إعادة النظام لبشوا هذه الامة
وم لا شك حريصون على ألا يمسوا المصروف الأساسية للدولة الكبرى
ومستخدمون في الوقت نفسه سلطة تكاد تكون مطلقة وناقضة لاتفاق البراءة
من الأثرة التي أبرم في سنة ١٨٨٢ . فكيف استطاعوا هذا كله ؟ استطاعوه
بقدرتهم على الاستفادة مما للنجاح ومرايا النجاح من مظهر حلاب . فلأنهم
قد أغلحوا في تنظيم مالية البلاد وإدارتها قد سمحت لهم الحكومات الأوروبية
التي كان رعاياها يهتمون بالشؤون المصرية المالية والتجارية أن يحتفظوا بتركيزهم
غير الشروع في وادي النيل . سمحت لهم بذلك وكأنما صرفت النظر عن جميع
الانتقادات للناحية . يد أنه قد صرح داب مرة لإنجلترا بأنها إن لم تنجح في تنظيم
مالية مصر في مدة وجيزة (قد صحت بالعمل) فينبغي أن يحل مكانها لاجبة
إدارية دولية . ولكن إنجلترا نهضت بالعبء وسمح لها بالبقاء في مصر وكان
نجاح اللورد كرومر في استنقاذ إنجلترا من هذه الورطة الخيرية مما أكسبه شكر
إنجلترا الرسمية وعاد عليه بشهرة السيامي العظيم

في كل تاريخ يكتب لمصر الحديثة ينبغي أن يكون تحليل عمل الإنجليز
في مصر ركناً أساسياً هنا . ما الذي عمده ؟ وكيف علموه ؟ هذان سؤالان ينبغي
أن يجاب عنهما قبل الحصول على صورة كاملة لعمل الإنجليز في مصر . ولما كان
الإصلاح نال الذي قام به اللورد كرومر أهم أعمالهم فنحن مشككون عليه أولاً
لقد جرت العادة عند تقدير عمل اللورد كرومر أن يقارن بين حال مصر
في نهاية حكم إسماعيل وحالها بعد أن حكمها القنصل للسير طومسون في عشرين
سنة . وصاحب هذه الطريقة في المقارنة هو اللورد كرومر نفسه ، فقد كتب

في سنة ١٨٨٥^(١) يقول : « ستكون قيمة التقدم التي أدت إليه المحمودات التي بذلت في إصلاح الإدارة المصرية حتى يومنا هذا على حسب المقياس الذي بحار المقارنة . وأرى أن المقياس الصالح الوحيد هو أن تقارن الحال الحاضرة بحال مصر منذ سنوات قلائل » وكرر المقارنة بهذا المقياس في تقريراته السنوية وحدا أعوانه حذوه . فمن ذلك أن المصروف . س كلرك كتب في سنة ١٨٨٨ يقول . « لكي يدرك التحسين الذي حدث أرى أن تصرف حال قنلاح في السنوات الأخيرة من عهد إسماعيل باشا »^(٢)

لا شيء يبدو لأول وهلة أعجل من مقارنة قائمة على هذا الأساس . غير أن قليلا من التدبر يرينا أن هذا المذهب مصل في المقارنة أيما إضلال . مادنا كانت السنوات الأخيرة من عهد إسماعيل ؟ إنها في الحقيقة لم تكن من حكمه . وإيما كانت من حكم وكلاء حملة السندات الأوربيين الذين نظامرت جهودهم على أن يصنعوا انتظام أداء الأرباح الفاحشة تامة غير متوقصة ، والذين شاركوا في سبيل هذه السادة سائر مروع الإدارة . فمن يتخذ هذا المصروف في تلويح مصر الحديثة مقياساً للمقارنة بينه وبين أي عصر لاحق فقد سلط في البحث طرناً مؤدية لا محالة إلى نتائج غير صحيحة . إن المقارنة الصحيحة بمعنى أن تكون بمقاييس أخرى . فإيما أن تكون بمقاييس العصر السابق على سنة ١٨٧٦ أيام كانت الكورونات لم نقصد صد بالإدارة المصرية ، أو تكون بمقاييس العهد القوي الذي ينتهي سنة ١٨٨٠ وينتهي سنة ١٨٨٢ أيام كان قانون التصويب ، وليس حظ إدارة ذلك العهد وحكم اللورد كرومر فيما بعد ، قد قلل الصعاب التي استتبعها الكورونات . فإيما ما قارنا بهذين المقياسين — وهما المقياسان الوحيدان الصالحان للمقارنة وإن

(١) مصر ، رقم ٦٥ (١٨٨٥) ص ٤

(٢) المصدر ذاته رقم ٥ (١٨٨٨) ص ٢

لم ير اللورد كرومر ذلك — فإن النتيجة تكون أمراً آخر مختلفاً بعض الاختلاف عما ذهب إليه اللورد . ولقد رأينا في فصل سابق (هو الفصل الثالث) أنى تقدم وأنى يجاح أحدهما مصري عهد إسماعيل باشا ، لا حاجة إلى أن سيدى هذا النظام ما دكرناه ثم من أرقام وأدلة ، ولكن لا شك أننا إذا حصلنا بسبب أعيننا وجدنا تقدم مصري عهد اللورد كرومر ليس على أكبر تقدير إلا استثنائياً واطراداً للتقدم السابق الذى قطعه عدة الحكومتين الإنجليزية والفرنسية على البلاد

ولا يختلف عن ذلك تقدم مصر المالى في عهد اللورد كرومر إذا قورن بحال مصر المالية في عهد المراقبة الثنائية . فقد رأينا في هذا المجال أيضاً أنه بتعبق قانون التصفية — وتلك مرحلة طالما سألها إسماعيل فلم يجب سؤاله — قد أطلع المراقبان في إيجاد سادل بين باقى الميراثية فلاحاً كان من أثره أن ختمت سنة ١٨٨١ بزيادة ترمى على ٨٠٠,٠٠٠ جنيه وأت مديونية سنة ١٨٨٢ التى وافقت عليها ودارة شريف فتر أنها تعطى زيادة وإن كانت دون زيادة السنة التى قبلها . فقد قدرت الإيرادات بـ ٨,٧٤٦,٠٠٠ والمصروفات بما لا يزيد على ٨,٤٦٣,٠٠٠ جنيه ^(١) فيتضح من ذلك أن الإصلاح الذى أدخله اللورد كرومر على مالىة مصر إنما هو استمرار الإصلاح الذى ابتدأ في عهد المراقبة الثنائية ، وأن النقطة التى بدأ الإنجليز عملهم بها لم تكن صلبة ، ولا التقدم الذى تم في عهدهم مستحدثاً كما خيل إلى اللورد كرومر وإلى الجمهور . لقد جاء من قبل أسيانتمون ملوك ، وما كانوا ملوك سوء .

والحق أن الإنجليز عند ما أحسوا على طاعتهم إداولة مصر لم يروا الموقف حرجاً كما صورده اللورد كرومر فيما بعد ليظم من شأن أعماله . فقد نظر اللورد دوغرين ومن رافقه في بيته أو لحق بها إلى الموقف نظرة تفاؤل واستبشار رغبة

(١) مصر ، رقم ١٨٨٢ ب ٤٠٠ من ٧٩

هم دون شك في أن نؤكدوا للجمهور الأوربي النجاح الذي ستؤدي إليه
بجهودات إنجلترا في إعادة النظم وتحسين الحال فهوتوا من نكبة للصريين وقتل
الصرائب ، واجتهدوا في أن يطهروا اللؤلؤ من المصير إصلاح أكثر للقائد باتحاد
الوسائل الإدارية الضرورية . قد ذكر^(١) اللورد دوغرين مثلاً أن عريضة القدان
التي تقارح بين ١٦ شلناً و ٣٢ شلناً ليست ثقيلة على أرض ينتج القدان منها في
الوجه البحري ما تختلف قيمته من ١٥ جنيهاً إلى ٣٠ جنيهاً وأنه إذا كانت قوة
الإنتاج في الصيد أقل بكثير منها في الوجه البحري فإن مرور الصرائب هناك
يرجع إلى عدم المساواة في توزيعها وإلى نظام الساحة المتبق الذي يعمى
مع الزمن إلى عهد محمد علي ، أكثر مما يرجع إلى قتل الصرائب نفسها . وقال
المستر فيليور ستيورت الذي رافق اللورد دوغرين في بيثته إن الملاح المصري
ليس متقلاً بالصرائب — وإياه في الحقيقة يؤدي منها دوت ما يؤديه
الملاح الإنجليزي^(٢) — ونفى وهو عصبان أسف ما شاع في إنجلترا من أن
« الصرائب في مصر قد زيدت إحاطة لمطال حملة السندات » قال « إن جميع
من حادثتهم من الصريين مجمعون على أن الصرائب الخاضعة قد وضعت في نهاية
عهد الخديو السابق ، أي قبل وحرد الدين الأنجي »^(٣) وأكد الفصل
كوكسن للجمهور في تقريره عن تجارة الإسكندرية سنة ١٨٨٣ أن « حال
الملاحين . . . قد تحسنت بالإجمال تحسناً ينفك كما يستفاد من أدائهم ديورهم
القادرة إلى الدارين »^(٤) . بل إن اللورد بوزنبرك الذي أرسل إلى مصر مند
اتى مشر شهراً كتبوب سام لمعصر حال الملاد اللابة لم يروها فتعكير في

(١) مصر ، رقم ٢ (١٨٨٣) ص ٦٢

(٢) للمصريين رقم ٧ (١٨٨٣) ص ٣

(٣) المصريين ص ٥

(٤) المصطفى البلاتية التجارية رقم ١ (١٨٨٥) ص ١٣

أن ثمة « قراً مدفناً » . وكانت يريد بالفقر المدقع « الحاجة إلى الكشف من العيش » وصرح بأن المصريين « على الإحتمال أحسن حالاً من تلاحى الهند » وأنه إن كان ثمة ديون كثيرة فليس ذلك راجعاً إلى ثقل الضرائب ، ولكن « إلى تهور الملاحين في شؤون الزواج وغيره من وجوه الإنفاق ، ثم إلى اقتراضهم على أراضهم الذى سهل تدفق رؤوس الأموال الأوربية على البلاد » ^(١)

كان الباحث على هذه الأقوال لا شك هو التنازل والاستشارة ، وربما كان صفها على أقل تقدير روى إلى تحذير أعصاب الجمهور الأوربي الذى كان حريصاً على معرفة مصير الكو بونات الثمة بعد أن حل الإنجليز أحسن مسئولين من إدارة مصر . ومع ذلك فإن هذه الأقوال ترى كيف كان الإنجليز أنفسهم لأول عهد الاحتلال صديقين عن تلك النظرة السوداء التى اقتضت سياستهم فيما بعد أن يظروها إلى حال مصر وقت مجيئهم إليها . لقد اعتقدوا إذ ذاك أن الإصلاح قابل من الإصلاح الإدارى يصبح قادراً على تأدية الضرائب التى فرضها عليه قانون التصفية ، ووقعوا أن للرايات الخيلة ميراثيات ١٨٨٠ - ١٨٨٢ ستظل تطلع عليهم بالخير دون انقطاع

ولكنهم كانوا غخطين كل الخطأ في هذا التوقع وذلك الاعتقاد . وحطوهم هذا ليس راجعاً إلى حكماء مصر الوطنيين السابقين ولا إلى المراقبة الثنائية ولكن إلى ما حدث في الفترة التى كانت بين ودرية شريف ومجىء اللورد كرومر ، أى إلى مأساة التدخل البريطانى التى عادت بتعكس جديدة على مالية البلاد . إن ما استتست مقاومة العدو من الخسائر المالية وغير المالية كان وحده كافياً لأن يحل توازن البلاد الاقتصادى سنوات كثيرة ، ومع ذلك قد ألقى الإنجليز تنفيذاً لقررو مؤثر الآسنة ، (وهو القرار الوحيد الذى أحترموه) ، على كاهل المالية المصرية

(١) مصر ، رقم ١ ١٨٨٥ : من ٨٧

ما أقتوه في الحرب ، ثم ألقوا عليه سد قليل من الزمن ما هو أدهى وأمر . ألقوا ما أقتوه عبثاً في أرماغ السودان من أيدي « العمارة » . ولما جاء وقت التوزيعات الخاصة بالحريق والتحريب اللذين تروبا على صرب الإسكندرية بلغ من أديبهم ومخائهم أن أعلنوا أن من أكلت النيران أموالهم وأنصهم سيحصلون على تعويض عاجل غير منقوص . وألفت لجنة تلقى الطلبات المختلفة وحسبها ، ولم من نشاط هذه اللجنة في العمل أن أجيزت في يوم واحد ٢١٠ طلبات ^(١) ، وبلغ مجموع ما قدروه لمن مكوا في هذه الكارثة مبلغ ٣,٩٥٠,٠٠٠ جنيه . فلما آن أوان الدفع إدا بالحكومة الإنجليزية تلقى بالسب كله على دافعي الضرائب المصريين ولم تحمله هي مع أنها هي التي سرت المدينة ، ولا ألقته على حملة السدات كما ارتأى بهمهم ! ألا إن من الصعب أن نتصور أمراً أحط من ذلك على أن هذه لم تكن الأولى ولا الأخيرة من الدايا التي أتتها حكومة أسرار ذلك الزمن في علاقاتها بمصر

كان ذلك كله عبثاً طيباً مؤثراً لا محالة تأخيراً سيئاً في الخزانة المصرية المحتلة ، وصلا ختمت ميزانته سنة ١٨٨٣ بمجز بريد على ٦٠٠,٠٠٠ جنيه ووقع بمجز لسنة ١٨٨٤ مبلغ ١,٢٩٤,٠٠٠ جنيه ^(٢) . وقد ألورد كرومر وقت شوب الحرب السودانية أنه بإتهاء سنة ١٨٨٤ سيتكون من مجوز اليرابية معصافاً إليها نفقات الحرب ونفقات جيش الاحتلال (التي حملتها الخزانة المصرية) ونسويات الإسكندرية وبعض وجوه أخرى ، سيتكون من مجموع ذلك كله دين سائر حديد يبلغ ٧,٨٠٠,٠٠٠ ^(٣) . وكان معنى ذلك ظهور ارتنا كات مائة حديدة ، وقد يكون معناه إفلاساً جديداً

(١) المير جورج كليل في مجلس السوم « صحايط البرلمان » المجلد ٢٢٧ ، ١٨٨٢

من ١٤٨٩ (٢) حصر ، رقم ١٨٨٠ ، ص ٢

(٣) حصر ، رقم ١٨٨٥ ، ص ٢٤

حصل اللورد كرومر والحالة هذه لم يكن كله من المناب الهبات . مع إنه لم يكن يشبه بأى وجه من الوجوه الموقف الذى كابده إسماعيل أو كابدته المراقبة الثنائية قل تنبذ قانون التصفية ، ولكنه مع ذلك كان عقدة من العقد ، وإنه ليهتمنا أن نعرف كيف حل اللورد كرومر هذه العقدة

إن رأى الشائع فى هذا الموضوع أن العقدة إنما حلت بسحر سحر ريس غير ، وأن الجمهور القوم يشوم أن عمل اللورد كرومر ابتداءً من ذلك المستوى المنحط القرون (حول سنة أخرى سطر) عهد إسماعيل باشا يجزم ألا شئ غير عبقرية اللورد كرومر اللالبة والإدارية كان يستطيع تحليل الصعاب التى لقيها اللورد عند قدومه مصر . وكثيراً ما صرح اللورد كرومر نفسه بهذا الرأى فقد كتب بعد حين كثيرة يقول : « إن من التصدر أن سأل فى وصف الحرب القومى كان نزل بالمصريين وكل من تهمهم الشؤون المصرية لو بقى نظام العهد السابق على الإصلاح ولو سنوات قليلة . إن إصلاح طريق الرى . . . والساعات المالية الهبة . . . وعلى الإجمال إن إحلال سياسة إدارية ممدنة محل سياسة إدارية مثالة نصف همية ، إن هذا كله يتصامم فى حل مصر تمس بالسبب الذى أتى على عاتقها ، وإلى أقول غير متردد إنه لولا هذه التغييرات لكانت الجرائنة المصرية قد وودت مد حين من الإفلاس مورداً لا صدر لها منه ولساءت حال الناس موت جميع الوحوش . لقد عرف القارى 'مقدور الحقيقة التى تطوى عليها التأكيدات الخاصة « بالنظام السابق على الإصلاح » فهما كان فى هذا النظام من خراب فإنه لا يرجع إلى النظام نفسه بمقدار ما يرجع إلى ضغط المدينين الأوربيين الذين لم يتحسروا من شئ . ومع ذلك فهذا الحرب كان على وشك أن يزول كله من الوجهة المالية على أقل تقدير ، ولولا تدخل إنجلترا وفرنسا عوة فى سنة ١٨٧٩ لاستقامت حال مصر المالية والاقتصادية على أيدي المصريين أنفسهم دون احتياج إلى المراقبة

الثانية ، ولولا تدخل إيجقرا عنوة في سنة ١٨٨٣ لما وجد اللورد كرومر نفسه عملاً يعمل

وبعد هدى فيما يأتى ما تناهت إليه « السياسة الإدارية المدة » بكل ما فيها من مساعدات مالية ومنع للظلم والإرهاق . أما في هذا المقام فإننا نكتفى بالإشارة إلى المدح الذى كاله اللورد كرومر لاعتريته التى أنت هذا التعبير الخير للألباب . نعم إنه تكلم فيما صد بلهجة فائرة وتواضع بين ، ولكن كلامه لا يشهد إلا عن التوبة بمقرينه والإكثار من شأنها . فقد كذب وهو على حصح السر من مصريصف إدارته فقال : « إن النطاح المال رجع من غير ريب إلى ما قبله من قدرة على التهوؤ بحية ، ثم إلى حد الأهلين ومشارتهم . وإنه إن يكن الحكومة فضل فهو أنها على عكس الحكام السابقين قد أعطت الطيبة فرصة للعمل ، ولم نساءها غير مساعدة محدودة »^(١) . ها يجد القارىء تعجباً من أن كل فصل الأهم إلا فصلاً سلبياً هو « إعطاء الطيبة فرصة العمل » وإن كان هذا الفصل السلبى قد ذكر كمسح خاص باللورد كرومر . ياله من خطر في المسألة سبد كلف القوم ما كلفهم ليعطوا أن ليس إلا أن تعطى الطيبة فرصة العمل حتى تحمل المسألة وتسير الأمور على أديانها ! وقال اللورد كرومر في سياق آخر : « قد ينسب عن الأذهان أننا في تاريخ مصر الطويل لا نجد الطيبة مع قليل من عمل الإنسان قد وجدت فرصة لإظهار قدرة البلاد على الإنتاج إلا في ربع القرن الأخير ولا سأل إذا قلنا إنه لو كان عمل ولاية الأمور سلباً محضاً — أى لو أنهم قصرُوا أنفسهم على رزع القيود التى قيدت الناس فيما مدعى في أعمالهم — ولو أنهم قصرُوا الحكومة على طليعتها الأساسية ، كانت الأمة من التقدم والازدهار مطلقاً عطياً »^(٢) أعظم بهذا العمل عملاً وبالسام به قباناً . إنه لأول مرة في تاريخ

(١) مصر ، رقم ٩ (١٩٠٧) ص ٥٥ (٢) مصر ، رقم ١ (١٩٠٦) ص ٩٨ ، ٢

مصر قد نزعنا عن الأمة قيودها التي كانت تصاحبها ، ثم قامت الطبيعة بما ورا .
ذلك ، لعمري الحق إنما لا نعرف حكومة أسدت إلى قطر من الأقطار مئة مصدقة
كهنه المئة ١

على أن الأمر كله كان للأسف حديث حرافة . وما هي إلا أشهر مطبوعات
حتى أحد اللورد كرومر يرى أنه لم يتغلب على الصعاب المالية إلا إذا ساعد
الطبيعة مساعدة كبيرة هنا . ذلك بأن مصادر الناس الاقتصادية انحطت على
أثر مصائب الحرب الاضطرابات ووجه على أثر ذلك كساد في التجارة والصناعة
قصى على كثير من صغار الملاحين وأثر في كساد الملاحة تأثيراً سيئاً ، وأصبحت
ريادة الضرائب لسد النفقات الجديدة وهما مسجل التعبد . ثم إن القسم المخصص
من الإيرانية أي قسم حملة السبائك قد راج في بعض هذه الأشهر العسيرة وواجه
جبل ميرانية سنة ١٨٨٤ تدرج ريادة تبلغ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه^(١) ولكن هذه
الزيادة لم يكن يرجى منها خير لأنها تقتضي قانون التصفيه يجب أن تنفق في شراء
بعض سندات الدين . وظهر أن لا نجاة من هذه الورطة إلا بالرجوع إلى الطريقة
الطبيعية القديمة طرقة عمدة قمر جديد لتنطية ما تراكم من الدين السائرة ،
ثم أن يمدل قانون التصفيه تعديلاً ملائماً للحال . وهذا ما وصفت إليه جلسة
جديدة فحست الأمر وكان اللورد كرومر نفسه أحد أعضائها . وقد وصفت هذه
الجنة للورد حرنقل سلسلة اقتراحات هامة جداً ليرحمها على مؤتمر أوربي
جديد^(٢) . وكان أول هذه الاقتراحات يقتضي أن تعين إنجلترا قرصاً قدره
٨٠٠.٠٠٠ رطل بمائة ٤ ٪ وأن يقصر هذا القرض على تسوية الدين السار مع
العلم بأنه سيحمل الخزانة عبئاً جديداً قدره ٣٥٠.٠٠٠ جنيه وأن الإيرانية ، على

(١) المصدر عينه ص ١٧ (١٨٨٤) ص ٣

(٢) انظر ، مصر رقم ٢٨ (١٨٨٤)

ازعم من شدة العناية بمصادر البلاد المالية ، تنفر بسبب هذا الدين بغير مستمر
 بلغ ٢٧٦٠٠٠ جنيه . هذا إذا لم يفرق بين الإيرادات المخصصة والإيرادات
 الحرة . فقد قالت اللجنة في تقريرها : « وقد قلنا أن زيادة الإيرادات المخصصة
 ستعصر على حققات الإدارة لا على شراء ما في السوق من سندات الدين الموحد
 كما هو حال الآن . فإذا لم يقدر هذا فإن النتيجة ستكون زيادة فاحشة في العبء
 العادي وزيادة الدين السائر حتى سنة ١٨٨٤ » ولذلك تقترح اللجنة عدم التفرقة
 بين الإيرادات المخصصة والإيرادات الحرة ^(١) .

ومسألة أخرى أثارت الإجماع أنهم قد اعترفوا بمساوئ شرط من أهم
 شروط قانون سنة ١٨٨٠ . ألا وهو الشرط الذي رأى فيه المصريون وسيلة
 حتمية لوقف تقدم البلاد للادى والأدنى ليعوض حملة السندات عما خسروه من
 الأرباح الفاحشة فاحتجوا من أجله احتجاجاً شديداً . فقل الإنجليز ذلك لارتقاء
 مهم بالمصريين بل لأنهم أصبحوا يرون هذا الشرط حققة في سبلهم من حيث
 هم الديرون لشؤون البلاد ، ليت شعري كم من بلاد كان ينبغي لو عمل بذلك سنة
 ١٨٨٠ ؟ لاشك أنه كان لا يكون ثورة ولا مدخل ولا اختلال . على أن الشكل
 لم يحل بعد حلاً تاماً . فكيف يتخلص من عجز ٣٧٦٠٠٠ جنيه وقد أصبح لا مفر
 منه ولو غير قانون سنة ١٨٨٠ على الوجه الآف الذكر ؟ لقد رأيت اللجنة أن
 السبل الوحيدة لذلك هي تخصيص أرباح الديون كلها بتقدير ١٪ أو عبارة
 أخرى إعلان إفلاس جديد ! وكذلك بحمد اللجنة تقترح لذلك مصر للمالي
 علاجاً هو نفس العلاج الذي سددت إليه سهام النقد عند ما كان المصريون هم
 الذين يريدونه ! إنه اقتراحاً من هذا القبيل اقترحه إسماعيل قد أدى إلى تدخل
 أيديته الحكومة البريطانية والستر غوشن وصاحبه الفرنسي للسيو جوير ، وكان

السبب فيما حدث على أثره من أعمال هيجة ، ولكن لا تسمح به بلويدور
لا تسمح به الثور

اهتمت الحكومة الإنجليزية على الفور بهذه الاقتراحات التي عرضتها اللجنة ؛
ففي إبريل سنة ١٨٨٤ طلب اللورد جرنفل إلى اللورد أن ترسل مندوبين من
قبلها إلى مؤتمر تراجع مواد قانون التصفية على حسب المشروع الجديد . ولكي
تكون الدعوة أقوى وأوقع ، ولكي يحتاط لما عساه أن يكون من مبرضة الدول
في نصيحة أخرى بمصالح حملة السندات ، رجع الإنجليز إلى ما ألفوه من طرد
إثارة المواطنين والتمرد فخالقوا صراحة ما ملأوا به مشارق الأرض ومنازلها
من أشهر قلائل ، وأقبلوا يصمون جوع العلاج ودميره ويؤمه . فكتب المستر
(والسيرة فيما بعد) لإدحر فقيست « المستشار » اللورد الحديدي وخلف السير أسكلد
كلش الذي استقال يقول . « لقد راعى ما رأيته في رحلتي في الصعيد من إملاق
الفلاحين . إن يؤس الفلاحين في تلك الجهات . يعوق كل ما رأيته في غير
مصر من البلاد » إن ضرائب هذه الجهات لا تحتل زيادة مابل به » يجب
نقصها إذا أردت أن تحيى حياة متظية «^(١) . ورأى سلطان باشا رانيا يشه
ذلك فقال : « إن البلاد لم تلغ من النؤس مثل ما هي فيه في الوقت الحاضر ،
فالفلاحون بالنظر لديوبهم وهبوط أسرار محصولاتهم قد غدوا في حيتك يستحيل
منه أن يجي أكثر من نصف ضرائب السنة القادمة »^(٢) وكان من رايه أن
يخص الضرائب بنحو ٢٠ ٪ في الصعيد و ٢٥ ٪ في الدلتا . ورأى بوبار باشا
الذي حلف شريف باشا في رئاسة الوزارة أن ينقص مليون جنيه على الأقل
من مجموع ضرائب الأراضي قائلا إن كل تخفيف دون هذا جرى مان بيني

(١) مصر ، رقم ٢٦ (١٨٨٤) ص ٢٠

(٢) مصر ، رقم ٢٥ (١٨٨٤) ص ٧٣ - ٧٤

اتلاحين في محالب الممانيع^(١) وعمل المنر حسن رئيس مصلحة الساحة
محدثة حساباً مفصلاً لدخل وخرج قلاع صدير متوسط الخال ، ثم استنتج أنه
« لا بد من تخفيف عاجل »^(٢) وعلى هذا النقط كتب الكولونيل (والسير ما
س) سكت - مونكريف ، الذي جعل باظر الأشغال العمومية ، في تقرير له
يقول « إن حال البلاد كافية لإثارة القلق الشديد » وإن طائفة من دواعي هبوط
الأسرار كالعالمون الغرى ودودة القطن وغير ذلك قد « جعلت الناس أصعب
من أن يحتملوا عبء الضرائب الثقيل »^(٣) . وشكا من أن « فروعا من أكثر
فروع الإدارة بصفة قد وجدت لمصلحة هذه السندات دون مصلحة البلاد »
وطلب من أجل ذلك تخص قائمة الدين^(٤)

عجيب جدا أن يقنع الحكام الجدد شاة إلى مثل الأعماء المقام على كاهل
الشعب المصري النقص مع أنهم هم الذين جهلوا بما مضى أو أسكروها . وليس
مذهبهم في تحليل حرج بلوقف بأقل عجا : هبوط في الأسرار ، وطاعون بخرى
وهلم جرا ، كأن مصر لم تشهد شيئا من ذلك في تاريخها الماضي ، كأنها لم تشهد
مثلا في سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩ أيام كان الجوع يقتلك بآلاف النفوس ، وكانت
الضرائب مع ذلك تيجي بكل وسائل الشدة والعنف^(٥) . ومما يلاحظ في أنوالهم

(١) المصدر عنه ص ٣١ (١٨٨٤) ص ٦

(٢) المصدر عنه ص ٢٤ (١٨٨٤) ص ٧٥

(٣) المصدر عنه رقم ٣٩ (١٨٨٤) ص ٦

(٤) حصر ، رقم ٣٩ (١٨٨٤) ص ٤

(٥) إن المجموعة المصرية الساسة عشرة (١٨٨٥) ملأى بدكرات وتقريرات خاصة
ترى نتائج الهبوط الحديث في معظم أمان الصادرات المصرية . وكنت قدورد كروم صرحه يقول :
« إن الهبوط الجسيم في أسطر المبوب . . . هو القصد أكثر أهل الصيد . . . وهو الذي
يتم من غرائب ألقم النسخ » (حصر رقم ١٥ (١٨٨٥) ص ٤١) يا أسفا على أنه لم ير
ذلك الأمر الختم في السجن التي كان فيما لإسمايل يسأله بسبب التخفيف ولو سأجيل دفع الكولون
بصفة أشهر لمل هذه الأسباب

الذكورة شدة حرصهم على ألا يشير أية إشارة إلى أقوى دواعي هذا الارتداد إلى أي تدخل الإنجليز وحملهم المصريين على دفع ثمن إحصائهم . على أن الأنجب من ذلك كله أن الورد كرور أرسل مذكرة صرح فيها بناء على تعريرات وصلته من الهدد « بوقف فقط » ، وعلى الرغم من تأكيد المؤثرات التي أكدها مند سوات فلائيل ، يقول صرح فيها بأن « متوسط الضرائب المصرية المفروضة على الأرامى الخراجية يعوق كثيراً متوسط الضرائب المفروضة على أرامى الهدد النادرة المحصب »^(١) . ألا شد ما يتغير حكم الإساءات على الأشياء إذا اقتضت ذلك مصالحه

على أن كل هذا الإجحاف المدبر لم يمدد مع مهاره شيئاً فإن فرنسا كان يسرها أن « تخرج » إنجلترا ، ولذلك رفضت تنازلاً لأن توافق على أي قرض تقرر به إنجلترا ، وعلى أي نقص لفائدة الدين ، وأشارت بحق إلى أنه منذ أشهر فلائيل كان الموظفون البريطانيون في مصر يكتبون تقريراتهم باللهجة تختلف عن لمحهم الحاضرة كل الاختلاف . ولا ريب في أنها ذكرت الورد جرنفل رسالة مؤرخة ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢^(٢) أكد فيها للسيد فريسييه في معرض تسوية حزمه على سمو مصر عاقلاً أنه بناء على مصدر من أوثق المصادر « إذا أعيد النظام إلى مصر قبل انتهاء أغسطس فإن عودة رحلتها ستكون محيية » ، أما إذا استمرت القوصى شهرى أكتوبر ونوفمبر فإن خراب البلاد يكون تاماً . ومن الثابت أن إعادة « النظام » لم سم إلا في منتصف سبتمبر ، فكان يقضى إذن ألا « يتم » الخراب الذي محق في أكتوبر ونوفمبر . وقد اضطر المؤثر الذى احتج في لندن في شهر يولييه أن ينقص في أقل من شهرين دون أن يقرر شيئاً ما

(١) مصر، رقم ٣١ (١٧٨٤) ص ٢١

(٢) المصدر عينه رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ١٩٩

فقد حارب مسمى القورد كروس من هذه الناحية عزم على أن يقتدى بإسماعيل
فمنهم بكثرة مباحية على مسئوليته صارفاً نظره عما أخذ على مصر من التزاماته
دراسة « مقدمة » فأمر بواسطة مرسوم حديوى أن تذهب جميع الإيرادات
المخصصة إلى مظارة الماوية لا إلى صندوق الدين ، وأحل استهلاك الدين . فكان
عليه عناية في الجراء ، ولكنه انتهى بالمثل التام فلان صندوق صندوق
الدين ملوا ما مله دمسلم من قبل في سنة ١٨٧٩ ، فقاصر فاعلر الماوية ورئيس
مجلس النظار وحكام الأقاليم المخصصة أمام المحاكم المختلطة ، وحكم على الحكومة
للمصرية بأن ترد إلى صندوق الدين سبعة وعشرين مليون فرنك . وقد حاولت
إنجلترا أن تسوع فعلتها ، ولكن القول أحدث ماصر فرنسا ، ولم يسع إنجلترا
إلا أن تقع من النسبة بالاياب^(١)

(١) مصر ، رقم ٣٦ (١٨٨٤) من ١٧ — ٢١ مما عكس ملاحظته أن الفرنسي كان في
أول الأمر الاعتلاء على حربة الداء العالي ولكن « كانت ابرية موهنة طلة السند
التركية من البريطانيين ، فقد رفض القورد بوردريك ذلك شاماً . وحدث عزم القورد كروس
ورفاهه على أن يعضوا أبليسهم على صندوق الدين

الفصل السابع عشر

اعمال اللورد كرومر المالية

(تمت)

لقد كان موقف الإمبراطور من فستهم في الحصول على موافقة اللورد على المشروع المالي الجديد قبيحاً قبيحاً . وفي شهر أكتوبر أرسل اللورد كرومر إلى لندن مرة أخرى إصباحاً من التقارير الفعلية للشهيرة التي أصبح يرسلها عملاً سياسياً مطرداً يصف فيها حال القطر التي تعقت الأكاد وتذيق القلوب . وقال في رسالته الملحقة بهذه التقارير : « تصف هذه التفار ير الفلاحين بأنهم قوم يعيشون في أكوخ من الطين فإذا خرجوا منها خرجوا يكادون يكونون عرلة الأجسام وإذا تلبسوا شيء من الزاد فليس متبرحرة الفرة والصل ذلك بأن قبة حاصلهم الاسمية لا تكاد تنكس لأداء الضرائب ولأن نمك عليهم حياتهم النعمة »^(١) . ولم ير اللورد كرومر ، وهو يجتهد في إضمار الجهور استعانة الحصول على شيء من الفلاح ، بأن من أن يذكر التجار إلى أقصى الطرق في اقتراع الضرائب من الفلاح . وهكذا سوغ ما أحد « الحكام السابقين » من نظام « نظام نصف هجين » وقد جهر أحد وكلاء القناصل الإمبراطور بالأمر فقال : « نعم لقد كانت الضرائب أقل في السنين الماضية ولكن أسعار المحصولات كانت أحسن كثيراً وكانت الحكومة تجبي أكثر ما يمكن من الضرائب دون أن تنفذ أوامر كالتى فُتت في هذا العام »^(٢) . ووصف المتبرجس للوقوف

(١) مصر ، رقم ١ (١٨٨٧) ص ٤٨ (٢) للصبر عنه ص ٤٩

بكاليت لا تقل عن هذه مراحة ووضوحاً فقال « من بين أن حال الفلاحين اليوم أسوأ مما كانت منذ عامين . ثم إن إيراد السنة الماضية (١٨٨٤) جرى بالطريقة المعتادة وأن الدائنين مجبوا في الرنحاج ديون اقترضت قبل حرب ١٨٨٢ ولكن ينبغي ألا يتخذ هذا دليلاً على تقدم ماحل تقدم المستواب للأخبة . لقد احتيج إلى ضغط شديد في تحصيل الأصايط ، ولقد بيعت أراض كثيرة للحصول على الأموال التي تريدتها الحكومة ويقتضيها أداء الديون الخاصة »^(١)

يلاحظ القارئ أنهم في هذا مقام أيضاً لم يشيروا بكلمة واحدة إلى أن الانكاسات المالية يرجع سببها إلى الأعباء الجديدة التي وضعتها إنجلترا على الخزانة المصرية ، بل منوا كل ارتباك سببها إلى أمور ليس للإنسان عليها من سبيل . ومهما يكن من شيء . فإن الحق كما اعترف السير إدجر قسنت أنه في دفتين مختلفتين من سنة ١٨٨٤ لم يكن بين الخزانة المصرية وبين تأجيل الدفع^(٢) إلا أن يطلب إليها أداء ٥٠٠٠ جنيه فقط

وفي خريف عام ١٨٨٤ أرسلت الحكومة البريطانية إلى مصر اللورد نورثوك — وربما كان ذلك آخر سهم في كفتاتها — ليرى هل الحال حققة أسوأ من أن تستقيم على شيء دون الإصلاح المالي الذي يريده اللورد كرومر . ولكن اللورد نورثوك كان من أقرباء بيرج فنظر في الأمر نظرة كرومرية مع هذا العاروق وهو أنه لم يصور الحال تصويراً مغزناً كما فعل اللورد كرومر^(٣) . ولقد كان عمله هذا أشد مطابقة لحكم العقل فإن اللورد كرومر أسرف من غير شك في الأمر حتى جعل الجمهور تهويله يقن أن الحال صارت من الفساد بحيث

(١) المذكرة رقم ١٥ (١٨٨٥) ص ٩٤

(٢) المذكرة رقم ١٧ (١٨٨٥) ص ٥١ — ٥٢

(٣) تقريره المذكور في مصر ، رقم ١ (١٨٨٥)

بمستحيل لإصلاحها. وسرعان ما أدرك اللورد كرومر مافى خطئه من خطأ عمله على تخاركه فقد صور الحال في أوائل سنة ١٨٨٥ في تقرير مفصل عن « حال مصر وتقدم الإصلاح الإدارى » تصويراً أحل وأدعى إلى التعاؤل والاستبصار وأشار بوجه خاص إلى ما سيحققه المستقبل من الأمانى الناهرة^(١). ثم حل « ولكى أبلى القول وأعيدنه أنى إنما أتكلم بهذه الثقة على أمل أنه سيحصل قريباً إلى حل عاجل مقبول للمشاكل المالية التى طال أمدها »^(٢) وقال في تقرير آخر مع التأكيد الشديد : « ليس مما كافى عند مسألة اقتصادية مقدرة سلطان الحكومة عليها ضعف »^(٣) وكذلك دعم اللورد الاعتراضات التى أوردتها في تقريراته السابقة

هذه الحيل كانت آتيج من سوابقها ، ولكن التعويضات التى يستحقها منكوبو حريق الإسكندرية من الأوربيين لم تكن قد أديت بعد لتفاد اللال . وكان دواع الدول بالإسكندرية حريصين على تحصيلها عاجلاً . فأرسل اللورد جرنشل في نوفمبر سنة ١٨٨٤ إلى الدول مرة أخرى مشوراً ذكر فيه بناء على تقرير اللورد نورثمبرك عدة اقتراحات جديدة أهمها^(٤) : أن يقد قرض يعين الحكومة البريطانية صافيه ٥,٠٠٠,٠٠٠ وفائدته ٣ ٪ ، وأن تؤجل تأدية أقساط الاستهلاك جميعها ، وأن تمنع أراسى الادارة السنية والأوربيين ، وأن تقرض الضرائب على الأجانب ، وأن ينقص من سراتب الأراسى نحو ٥٠,٠٠٠-٤٥٠,٠٠٠ جنيه . وقد كانت المناومات هذه المرة أسهل وأسرع لأن نقطة الخلاف الجوهرى الوحيدة كانت من بعض القرض ؟ وقد صرح اللورد نورثمبرك في معرض الجواب عن هذا السؤال والدفاع عنه أن نتيجة صيان إنجلترا ونتيجة بقية الاقتراحات ستكون

(١) حصر ، رقم ١٥ (١٨٨٥) (٢) المصدر عينه ص ١٥

(٣) المصدر عينه ص ٤١ (٤) المصدر عينه رقم ٤ (١٨٨٥ ص) ٢

« من غير شك إقامة الإشراف الإمبريالى السالى مقام الإشراف الدولى » ثم قال بشىء من السلاجة : « وماذا على الدول الأوربية الأخرى لو عهدت بهذا الإشراف إلى إنجلترا سد الضحايا التى بذلتها فى سبيل المحافظة على سلامة مصر وسلمها ؟ »^(١) ولكن « الدول الأخرى » رأت أمورا كثيرة تنبع من إسلام مصر حلة إلى إنجلترا ، وطالت أن يكون القرض بصلى للدول كلها فصر على الحكومة البريطانية أن غوثها هذه القرضه الثمينة واستد أجل المفاوضة صعبة أشهر أخرى . وأخيرا وقعت الدول بئس فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ على اتفاق يعطى الحكومة المصرية للمعونة الضرورية ولكن على غير الشروط التى كانت إنجلترا مقشنة بها

وشروط هذا الاتفاق على جانب عظيم من الأهمية وخطر الشأن^(٢) ومصونها ما يأتى : (١) إن الدول قد وافقت على الحصول على قرض من بيت وتشيلد بصلى الدول كلها تكون قيمته الاسمييه ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وفائدة ٣ ١/٢ ٪ (٢) أن يخصص القروض منه بدفع ترويضات الاسكندرية ونسبة العوز التى تراكت فى السنتين الماضيتين (وقدرها ٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيه) ونسبة المحز للتوقع لسنة ١٨٨٥ (١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه) وأعمال الرى (١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه) ونسب وجوه أخرى (٣) أن تفرض مصرية قدرها ٥ ٪ على الكو بومات لمدة سنتين — وسارة أخرى أن يحجز ٥ ٪ من الأقساط المستحقه على الدين . (٤) أن يؤجل دفع أقساط الاستهلاك للمستحقه على معظم الدين مدة سنتين كذلك (٥) أن يبنى فوق ذلك شرط قانون التصفية الخاص بالتصرف فى الزائد من الإيراد ويستأخذ منه بأسرى يقتضى بأن عبوز الليزانة الحرة تغلى من الإيرادات

(١) المجلد الثانى من كتاب هورود كرومرز السابق المذكور من ٣٧٠

(٢) قصده ، بلقيس (١٨٨٦) ورقم ١٧ (١٨٨٥) من ١٢١ وما يليها

المخصصة ، وأن تقسم الزيادة العامة قسمين : قسم يذهب لصندوق الدين والآخرة للحكومة المصرية . ولكن يتفقد هذا الشرط الأخير على حقيقة حددت مقدر إدارة البلاد أى الجزء القابل للإيرادات الحرة تحديداً دائماً بمبلغ ٥,٢٢٧,٠٠٠ جنيه . وإلى ذلك أعطى الاتفاق الحكومة المصرية على هيئة معونة مالية أخرى حتى يبيع أراضي القارة السبعة والدومين وللمعونة في فرض ضرائب على الأجانب إن النظر في هذه الشروط يرينا مقدار المعونة التي أسستها إلى من تولوا حكم مصر حديثاً . سم إن قائمة الدين لم تختص تخفيضاً دائماً ، ولكن نأصل دفع أقساط الاستهلاك ، وصريفة ٥٪ التي فرضت على الكورونات ، والنظام الجديد للتعاقب بالزيادات ، وحتى فرض الضرائب على الأجانب ، ثم ذلك للشرط التام المأمور بالتعلق بتسعين حد أدنى للإيراد المخصص لإدارة البلاد ، كل ذلك معونة ترجع ثمراتها كثيراً كل ثمره تأتي من مجرد نقص القاعدة كما حدث في سنة ١٨٨٠ . لقد أصبح في وسع الإدارة المصرية أن يدرك أن نجاح البلاد الاقتصادية لن يعود بالخير من ذلك السهد على حمة السندات وعدم ولكن عليها هي أيضاً وفوق ذلك فإن ما كانت فيه وقتئذ هذه الإدارة من لرقاها مالي ستبقى على شروط القرض القديمة والمصرية للقروض مؤقلاً على الكورونات على أنه كان تمت طريقة أخرى للمساعدة قبة حداً أجازها الاتفاق ولم تتعرض لقد كرها صد . لعل القارئ لاحظ من الاقتباسات التي أوردناها فيما تقدم حرص القوم على ضرورة نقص ضرائب الأراضي تنقيماً عن الملاحين البائسين ، هذه المرحمة قد نشبت بها القورد نورثبرك وأقرها الاتفاق . قدر الاتفاق مصرية الأراضي كلها بمبلغ ٤,٦٦٨,٠٠٠ جنيه بدلا من ٥,١١٨,٠٠٠ جنيه كما كانت في سنة ١٨٨٤ فأجاز بذلك الحكومة المصرية أن تضع من كامل الملاح القرض الذي يبلغ ٤٥٠,٠٠٠ جنيه . ولكن الحكومة المصرية ونص بها القورد كرومر د

وحدث سيلاً لتخصيص هذا المبلغ كله لبعض الشؤون الإدارية . ذلك بأنه لم يكف الأمر المالي يصدر باعتقاد هذا التخفيف حتى ظهر أن الميراثية تحتوي دائماً على مبالغ وهمية كبيرة هي عبارة عن ضرائب لا يمكن تحصيلها لفقر الجهات التي يجب أن تؤديها . وقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الضرائب نحو ٢٠٠,٠٠٠ جنيه فأرى اللورد كرومر أنه أصبح جائراً له بل محتماً عليه أن يأخذ من الـ ٤٥٠,٠٠٠ جنيه لإراد تخفيضها عن الملاكين مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه في مقابل هذه الضرائب للوهمة . وبعبارة أخرى أنه بدلاً من أن ينقص من الضرائب ٢٠٠,٠٠٠ جنيه قد حُظف من حساب مريبة الأراضي شيئاً موهوماً يعادل المبلغ المذكور فأركا الضرائب في الوقت عينه فهي كما كانت ^(١) وقد وصل بهذا العمل الساذج إلى مرحلتين أولهما أنه لم يصبر قرشاً واحداً من مريبة الأرض بل كسب ٢٠٠,٠٠٠ جنيه ، وثانيهما أنه استطاع فيما حد أن يفكر بأن الضرائب في عهده قد خففت عن كامل الملاك ، وهو ما لم يحدث في عهد النظام السابق « النظام النصف المجاني » ثم يتبقى ٢٥٠,٠٠٠ جنيه ، وهذه أيضاً ذهب بها اللورد بنفس الطريقة للاهرة التي ذهب بها بالمائتي ألف جنيه . وليان ذلك ينبغي أن نعرض هنا لأحد الإصلاحات المنظمة للشهيرة التي قام بها اللورد كرومر هي « منع » السخرة . إننا سنحصر هذا الموضوع بكلام سيجل في فصل آت ، لكن لا بد في هذا المقام أن نشير إلى أن الـ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه بدلاً من أن تخفف عن كامل الملاك بخفضها من ضرائب الأراضي قد استعملت أسوأ لئال أحرار يحملون حمل المال للسخرين . وقد قال اللورد كرومر وأعوانه في معرض الدفاع عن عملهم هذا إنه لما كان القيام بهذا الإصلاح يقتضي أموالاً لا تتوافر إلا بفرض ضرائب جديدة فإنه يمكن الاستغناء عن هذه الضرائب الجديدة الـ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه التي

(١) - مصر ٤ رقم ٢ (١٨٨٧) ص ٢٠ ورقم ١١ (١٨٨٧) ص ٩٤

جاءت مرحلة المناقشة الصراخ . وقد تم ذلك بعد موازنة الحكومة البريطانية
وتمكننا سلب الفلاحون ربع مليون جنيه آخر^(١) ولقد حاولت الحكومة
الفرنسية أن تفتج على هذه الخافعة لشروط الاتفاق ولكنها سرعان ما عدلت
عن ذلك عندما تدخلت روسيا في الأمر بتدخل سياسي^(٢)

على هذا النحو قد توافر للورد كرومر وسائل قوية جداً تمكنه من أن
يصلح الإدارة المالية إصلاحاً حقيقياً . وأن الفاري يرى معنا أن هذه الوسائل
كانت أكثر من « القليل من عمل الإنسان » كما سماها اللورد فيا بعد . والحق
أنه لولا هذه الوسائل لما أصبح اللورد كرومر في عمله قط ، ولو أنها أتت
للحكومة المصرية منذ سنوات خلت لأعتبتا عن ماضي اللورد كرومر الخيرية^(٣)

ولكن لما كان معظم هذه الوسائل لا يؤدي إلى النجاة المرحوة منه عاجلاً ،
وكان الراجح وقتئذ أن يؤدي كرومر غير عادي الحساسة ولا منقوص الفطنة ،
قد كان الموقف قبيحاً جداً . وبما راده قبحاً أن الاتفاق اشترط بناء على طلب
فرنسا أنه إذا عجز اللورد كرومر عن إصلاح المسألة في ظرف ثلاث سنين حلت
مجلس لجنة دولية تتولى إدارة مالية البلاد . لذلك كان أمام اللورد كرومر عمل

(١) مصر ، رقم ٤ (١٨٨٦) من ٤٠ - ٤٢

(٢) المصدر عينه رقم ١١ (١٨٨٧) من ٦٠ - ٦١

(٣) ولكيلا يشوه اللورد كرومر صورة مساعته الطيبة ضمهنا قد حصر هذا الموضوع
العام موضوع اتفاق لندن بضع جل لاسم لها . وهو يقول لنا في صحيفة ٢٦٦ من العدد الثاني
من كتاب « مصر الحديثة » . « عند مؤتمر الدول بلندن سنة ١٨٨٤ لينظر في الحالة المالية ،
غير أنه اغضى دون الوصول إلى أية نتيجة عملية » - ثم يضيف إلى ذلك حاشية يقول فيها : « ثم
أخذت عدة قرارات تتعلق بالأشور التي تقتضيها الالتزام وسبغ منها اتفاق وقع عليه مشروع
الدول الكبرى بلندن في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ » - هذا دليل حسن على مبلغ اللورد
كرومر وإتقانه التاريخ . وجاء في فهرس المصاديق الذي أورده في نهاية الجزء الثاني من
١٨ مارس سنة ١٨٨٥ مايلي : « غرض مصري قدره ٩٠٠٠٠٠٠ جنيه عند بيع الدول »
ولم يذكر شيئاً غير ذلك ! بهذه الطريقة وأشياءها قلت شهرة اللورد كرومر

مالي سياسي ، وقد نجح في القيام به ، وإن نجاحه هذا لسبل دلائل واضحة على
جهته ومقدرته

ليس من الممكن بطبيعة الحال أن نشرح بالتفصيل جميع الطرق التي أحرد
بها هذا النجاح ، فأغلبها داخل في باب الإدارة ، ومصادر هذا الباب إما خير
موجودة بالمرة أو مدفونة في دور المحفوظات . ثم لم يكن ثم لجأ تحقيق تمكثف
للإطراء عن عمل اللورد كرومر الإداري كما كان في عهد إسماعيل باشا . واللورد كرومر
فنه شديد الشكأن بالطمع فيما يتعلق بذلك . بيد أن الإنسان لا يسلم أن
بتصيد من نفس تقريراته شيئاً يتعلق بالطرق المتنوعة التي وصل بها إلى تقويم
اعوجاج الميزانية . وإن الأثر الذي يخرج به الإنسان من عمله هنا لا يمكن أن
يوصف بأنه ممدوح جداً . فميزانية سنة ١٨٨٥ مثلاً ختمت بزيادة ٥٠٠,٠٠٠
جنيه^(١) ومع ذلك اضطر اللورد كرومر أن يعترف في تقريره اللورد روز بري
أن « صراتب الأراضي جيئت بضغط عظيم »^(٢) أي بالطرق التي زعمها مقصورة
على ما كان في الماضي من نظام « عالم نصف محلي » ثم نحن نعلم أنه في هذه
السنة حينها شرع في تلك السياسة المسيحية ، سياسة بيع أراضى القومين والمثارة
السبية ، وهي سياسة حرمت الحكومة المصرية مصدر ثروة عظيمة تاجاً على
الزعم من أنها عادت عليها مدخل كبير عدة سنوات^(٣) وكانت شعبية سياسة
إسماعيل باشا في مسألة المقابلة — سياسة بيع الأهل بالساحل وقد بيع من
أراضى القومين والمثارة السبية في سنة ١٨٨٥ ما لا يقل قيمته عن ٢٣٧,٠٠٠

(١) مصر ، رقم ٤ (١٨٨٦) من ١٧٨ (٢) أصدر عنه من ١٧٩

(٣) مصر ، رقم ١ (١٨٩٨) من ٥٢ وقد بيع آخر قطع المثارة السبية سنة
١٩٠٨ وبلغ مائتها ٣,٢٠٠,٠٠٠ جنيه وبيع ستم أراضى القومين بحوالي ١٢,٠٠٠,٠٠٠
جنيه مع أن المصريين يقدرون القيمة للمثارة للأراضى السبية بمبلغ ١٣٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه
(« الأهرام » ٥ يولي سنة ١٩٠٧)

جنيه ويبيع في خلال العامين التاليين أقل مما بيع في سنة ١٨٨٥ ومع ذلك حصلت الحكومة على ١١٨,٠٠٠ جنيه^(١)

ثم استكتف بدسنة مصدر مالى عجيب في بدل الخدمة العسكرية فقد صدر منه ١٨٨٦ أمر قال بأن كل شخص قابل للتجنيد يعفى من الخدمة متى دفع الحكومة مبلغاً يختلف بين ٤٠ جيباً قبل الاقتراع و١٠٠ حد التجنيد وقد كتب اللورد كرومر إلى حكومته يقول : « إن الأمر المالى لـ (٢) يقابل بالاستدجان في جميع أنحاء القطر بحسب بل سيكون مدياً في إضافة مبلغ حسم إلى دخل البلاد »^(٣) . أما توقع استعانة المشروع فذلك قول اللورد كرومر وحده . فان المشروع انتقد حتى في إيجلتر نفسها انتقاداً مراراً ، وأما من حيث الفعل فقد أصاب رأيه شاكه الصواب . والحقيقة أن المشروع كله ما كان يرى إلا إلى أغراض مالية وأنه في أصله ليس إلا سبيلاً إلى فرض إتاوة على المصريين سداً لمطالبات الدالية المتنوعة . وقد دعى الخدمة العسكرية في سنة ١٨٨٦ نحو ٢٦٢,٠٠٠ شخص استوفى منهم الشروط المطلوبة ١١٤,٠٠٠ شخص وأدى السجل ٣,١٤١ شخص فكان صافي الماحصل بهذه الطريقة ١٥٩,٠٠٠ جنيه^(٤) . وفي العام التالي بلغ صافي الماحصل ٢٨,١٠٠ جنيه^(٥) . وقد حاول اللورد كرومر تصويب هذه الطريقة بحجة أن أكثر الذين دفعوا الدل إتمام من أبناء الأتقاء قاكراً أن المبلغ الذى جمع سنة ١٨٨٦ قد دفع منه أبناء المتأخر وملوك الأواصر المومرين^(٦) ما لا يقل عن ٩٥,٠٠٠ جنيه . وبصرف النظر عن استهجان فرض إتاوة ولو على الطبقات المومرة فإنه يتبقى ما يزيد على

(١) مصر ، رقم ١ (١٨٩٨) ص ٥٢ (٢) للصورة رقم ٢ (١٨٨٧) ص ٩٦

(٣) الصورة رقم ٣ (١٨٧٨) ص ١٠٨ وى حسابات أخرى بعد ذلك الوقت

ترى هذا المبلغ يصير ٢٤٩,٠٠٠ جنيه

(٤) مصر رقم ٤ (١٨٨٨) ص ٥ (٥) الصورة رقم ٣ (١٨٨٧) ص ١٠٨

٦٠,٠٠٠ حبه دفنها طقة الملاحين - ولا شبهة في القرار الذي حرره هذا المبلغ على قراء العلاجين الذين كانت شبالك القرعة تصيد أستاذهم لتعتمر منهم اللبل اجتماراً

إلى جانب هذه الطرق اللدوية كان لا بد من وجود عدة طرق ناعوية أخرى غير مدونة ، وكأها مكن الورد كروس من أن يخرج ظاهراً منصوراً من الثلاث سنين المخرجة ١٨٨٥ ، ١٨٨٦ ، ١٨٨٧ ، فلا تعرف مثلاً آفاق شئ - من الليون حبه التي خصصها الاتفاق شؤون الري في غير هذا الوجه أم لا ؟ لأننا لا نرى في الأوراق الرسمية غير ذكر بعض مبالغ زهيدة نسبياً أنفقت في تجديد القناطر الخيرية وبعض أعمال مخرى تطلق بالترع^(١) ثم إن الأموال ردت فيما بعد إلى وجوهها ولكنها قد تكون وقتئذ استعملت ، وهو المحتمل ، في ضبط البرانية . ثم إننا نعلم أنه من حين لآخر كانت مستقرض من صندوق الدين مبالغ طائلة - وهو ما لم يكن يسمح به بالطبع في أي نظام سابق ، فقد صدر أمر عال في ٢٦ يونية سنة ١٨٨٦ « يجيز » لندو في صندوق الدين أن يعبروا الحكومة رُصُدَهم مصبوبة^(٢) . وفي الوقت عيه شنت العارة على اللدويين بلد كورين رجبة في التظلم منهم فالير هنري درسد ولف وكان وقتئذ بمصر شكاً إلى الورد روز ري من الشكوى من تدخل صندوق الدين في شؤون مصر فأتى إن ذلك يكون « غالباً بالملاحظة المباشرة لسياسة الحكومة التي تؤيدها اقتراحات للمشار للمال » واستتبع يقول ، وما أشبهه في ذلك بمن يرى القندي في عين أخيه ولا يرى الخلع في عينه : « إلى أي حد يحسن منح هذا التفوذ لهيئة أجنبية ؟ ذلك أمر

(١) لم يبلغ التقة في هذا الباب ٤٧-٣٠٠ حبه إلا في ١١ يناير سنة ١٨٨٧ بمصر

رقم ١١ (١٨٨٧) من ٢٢٧

(٢) حصر ، رقم ٢ (١٨٨٧) من ٤٧

من غير شك حرى بالنظر والتفكير . . . أمراً من عليكم أن الواجب يتفق ببعض
الشيء في التوفيق بين عمل صدوق الدين وبين مصالح الشعب للمصري «^(١)
ممبر الحق إن إدراك الإنجليز ظلم تدخل هيئة أجنبية في شؤون مصر الداخلية
في سنة ١٨٨٦ فقط لما يقضى له الإنسان دعتة وعجاً . لكن حسب هذا الإدراك
في ذلك الوقت ظاهراً لا خفياً فيه ، ومع ذلك فإن هذا الشيء لم يأت بشرة ما
بين فرنسا أيت للواقعة على أن تستولى الحكومة المصرية على أموال صدوق
الدين ، ولم يبع اللورد كرومر إلا أن يقنع بسلفة « مصمومة »

ومع هذا كله فإنه عند ما دخلت سنة ١٨٨٧ كان للتوقع أن يكون
السحر ختام ميراثها . ذلك بأنه فيما بين عامي ١٨٨٤ و ١٨٨٧ قد أرسلت فيه
القرائيب المقررة من ٤٠٧٠٠٠ جنيه إلى ٤٦٨٠٠٠ جنيه فقط على الرغم
من أن الأجانب وصحت عليهم لأول مرة عربية للساكن . ولم تزد قيمة
المصروف غير المقررة في المدة المذكورة إلا زيادة بسيرة ، فإنها ارتفعت من
١٦٢٩٠٠٠ جنيه إلى ١٧٤١٠٠٠ جنيه ، وإلى ذلك انخفضت الإيرادات
الأخرى في هذه الفترة من ١٨٦٥٠٠٠ جنيه إلى ١٧٨٨٠٠٠ جنيه^(٢) هذا
التفهم الطويل . كان من غير شك واجباً إلى الخراب الذي أصاب البلاد على أثر
الحرب وهبوط الأسعار العام . من أجل ذلك كان لا بد من سلوك عدة طرق
استثنائية لمصر حساب ختامى خال من العجز ، ولقيام فوق هذا بما فرجه الاتفاق
من سد نقص الكويونات التي بلغ ٤٣٧٠٠٠ جنيه . وقد ضم اللورد كرومر
على أن يحمل للشكل شيء من الشعوذة وخفة اليد . فبعد أن كانت مرنبات
الموظفين تدفع إليهم في آخر الشهر قرر أن تدفع إليهم في أول الشهر الذي يليه ،

(١) مصر ، رقم ٥ (١٨٨٧) ص ٢٥

(٢) مصر ، رقم ٤ (١٨٨٨) ص ٣

نتج من ذلك أن ميرانية سنة ١٨٨٧ لم تؤد غير مرتبات أحد عشر شهراً فقط وأن الحكومة استغانت مؤقتاً مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه^(١) وذلك هذا المبلغ في حسابات المائرة السنة ومصلحة المومنين ، فبعد أن كانت حسابات هاتين المصالحتين المالية مثل قبل أول إبريل قرر أن تقل المفاخر في آخر ديسمبر وأن ينقل عجز ثلاثة الأشهر البالغ ١٤٠٠٠٠ إلى حساب سنة ١٨٨٨^(٢) وبهذه الطريقة أمكن تخصيص نفقات سنة ١٨٨٧ من ٩٥٣١٠٠٠ جنيه إلى ٩١٩١٠٠٠ جنيه والحصول على زيادة قدرها ٤٥٠٠٠٠ جنيه ساعدت على سد قصص الكروتات^(٣) . وفي ٢١ مارس سنة ١٨٨٧ أبحر اللورد كرومر ولاية الأمور بإنجلترا وهو هادئ مطمئن أن الحكومة المصرية أدت إلى صندوق الدين جميع التناحر له ، وأنها لم تعد ترى حاجة إلى مربيته ٥٠٪ المفروضة على الكروتات^(٤)

وهكذا بفضل عدة حيل هي غاية في الفخامة والشكوك ومشغولة بإجراءات مالية متعبة أديا كل الاهتمام قد سلم للوقف في مصر لإنجلترا ولورد كرومر . ثم إن ميزانية سنة ١٨٨٨ جاءت بصعاب جديدة نشأت من أن تقلت إليها التزامات كانت خاصة بالعام المنصرم ، ولكن تذليل هذه الصعاب كان أمراً حثيثاً . فبحجة وقوع ما يدعو إلى الخوف على الحدود دعى إلى الخندبة عدد عظيم من الأهالي وفي الوقت نفسه أزل مقدار البديل العسكري من ٤٠ جنياً إلى ٢٠ جنياً ليكون « امتياز » الإعفاء في تناول الطبقات الفقيرة . فكان من وراء ذلك الحصول على ١٥٩٠٠٠ جنيه^(٥) وعلى مثال البديل العسكري فرض بدل السخرة

(١) المصدر ص ٦
(٢) مصر رقم ٤ (١٨٨٨) ص ٦
(٣) مصر رقم ٤ (١٨٨٨) ص ٦ (٤) المصدر ص ٦٦ (١٨٨٧) ص ٨٥
(٥) مصر رقم ٤ (١٨٨٩) ص ٢٥

كل مقدار ٣٠ قرشاً في الروحه الثقلي و ٤٠ قرشاً في الروحه الخفري ، فأدى ذلك إلى تنحية باهرة لإدخال حراثة الحكومة في العلم للذكور من صرية السخرة الخاصة^(١) ٨٨٠٠٠ جنيه تعادل ٦٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٨٧ . وفي هذا العام أيضاً فتح باب دخل جديد في شكل رسم يؤخذ على الدخان المصري . كان يدفع حتى ذلك العهد عن كل أفة من الدخان مشور قدرها ٣ قروش ، وكان يؤدي عن كل صان مزدوج دخاناً صرية قدرها ٢٥٠ قرشاً . ولما كان متوسط ما يسطيه الفنان المزدوج دخاناً هو ٢٥٠ أفة فإن خراثة الحكومة كل يدخلها من كل أفة من الدخان المصري ٤ قروش . فرأى اللورد كرومر أن هذه الصرية الزهيدة تكاد تكون « حماية شديدة » ، وأن الدخل الذي يجلب من بلاد اليونان أو من تركيا كان يؤدي عن كل أفة من صرية قدرها ١٢ قرشاً ، ولم يطل وهو التمسح بروح التطور الحرة على هذا صيراً . وقرى ذلك « كان جر . كيرجيان دخل الجمارك أخذ يقرب من يد الخزانة المالية لأن ازدياد رراثة الدخان المصري واستهلاكه قد سبب بطيعة الحال استيراد الدخان الأجنبي^(٢) » وعلى ذلك أُنشئت المشور القديمة ودرست مرة من هذا الدخان من ٢ ١/٢ جنيه . فنجابري إلى ٣٠ جنيه ! فترتب على ذلك أن حصلت الحكومة في سنة ١٨٨٨ من الرسم الجمركي للأخوة على الدخان اللورد ومحمداً صافياً قدره ٣٣٣,٠٠٠ جنيه في حين أن دخل صرية الدخان اصحط إلى ١٠,٠٠٠ جنيه^(٣) . ألا إن ذلك إصلاح مالي قد قرن بالتنشيط والانتقام . ثم رأى اللورد في سنة ١٨٩٠ أن الدخان المصري لا يزال « محمياً حماية شديدة » لأنه لا يزال يدرع على الرغم من قتل صريته ،

(١) المصدر عينه ص ٢٥

(٢) مصر ، رقم ٤ (١٨٨٨) ص ١٩ — ٢٠ ، رقم ٣ (١٨٨٨) ص ٢٩ — ٨٣

(٣) مصر ، رقم ٤ (١٨٨٩) ص ٢٤

فصل مرسومًا حدد فيه مساحة الأراضي التي تزرع دحانًا بـ ١٥٠٠ (١) فدان ،
 وبعد أشهر قليلة من ذلك حظرت زراعة الدخان حظرًا تامًا وأُند من يصنع
 عليها زراعة غادحة ومصادرة محصوله ، وفي الوقت نفسه رفع الرسم المحرك على
 الدخان الوارد إلى أكثر من ٤٠ ٪ فقلت رسوم الدخان الوارد في هذه السنة
 ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه (٢) وهي نتيجة مالية باهرة حرة مالا يتجها إصلاح سادج
 كنهنا الإصلاح على أن المصريين لا يزالون حتى يومنا هذا يأصفون على ضياع
 صناعة كانت من أحسن صناعاتهم

لا حاجة إلى أن نصف فوق ما تقدم الطرق التي سلكها القورد كرومر
 ليقوم اعوجاج النزائية في السموات الحرجية ١٨٨٥ - ١٨٨٨ فبقا قلناه السكفاية
 إليها طرق لا يمكن أن تنجح في أي بلد متحضر ، وإنها عما كان يعد في تقرير
 لجنة التحقيق الدولة القديمة ديلا قاطعاً على خرق إسماعيل باشا في إدارة السالبة
 المصرية وإن يحمل البلاد آثار هذه الطرق السبنة إنما كان عما لحامن قدرة على
 النهوض سادقة ومريدة في بابها ، ومع ذلك فلا راع في أن الإصلاح للمصري
 لا يزال من أضر أهل الأرض جميعاً

فلما دلت تلك الصعاب أصبح كل ما بعدها هيئاً ليئاً في سنة ١٨٨٧
 حاولوا مجد محميس قللة الدين فكتب المير درمند - ولف ، الذي سمع
 يشته فيا مد ، تقريراً صافياً عن نظام مصر للسالى آسف فيه « للمصائب الفادحة
 التي عاد بها هذا النظام على أهل البلاد » ومضى فيه يقول : « كل نظام دائم
 لا يحاول تخفيف السبب الثقيل الذي ألقاه على كواهل الفلاحين دين دمر صناعاتهم
 وظلل جردم من أملاكهم ووسائل ارتزاقهم فهو نظام مصيب » وقد قدر

(١) مصر ، رقم ١ (١٨٩٠) من ١٤

(٢) مصر ، رقم ٢ (١٨٩٠) من ١٦٩ - ١٦٢

« ما يتأخذه الأجانب ويمتقونه خارج البلاد مع أنه مستمد من عمل المصريين وأملاكهم » بما لا يقل عن نصف الدخل ثم صرح قائلاً : « لو أن الدين كان نتيجة حروب أو إصراف رمى عنه المصريون لجاز الاستمرار في إنقراض ظهورهم بهذا السبب الباطل ، ولكنهم لم يكن لهم صوت مسموع في الأمر وكانوا مجرد آلات صماء أو حيوانات مسخرة للحكام الذين يرجع تراكم هذا الدين إلى رذائلهم وطاعهم وتبذيرهم »^(١)

لا شك أن السير هنري درموند — ولعل كل من حسن النية وأن كلامه كلام ولي حليم — ولكن السحب الشديد أن تذكر هذه الآراء بعد أن درجت العيون على استقرار النظام الفنى تشير إليه ، وبعد أن جرى هذا النظام على المصريين آلاماً لا تحصى ، وسلبهم حريتهم مصيهاً ! ألا إن الفنى يرى إليه السير هنري درموند — ولعل إنما هو الحصول على تخفيض جديد لعائدات الدين لجعل حمل اللورد كروس أسهل وأسر . وإن أصرأ كهذا لو طلب في عهد النظم السابقة لكان خائفاً من يثير سخط أوروبا كلها لأن منه سعيًا لتقص « الالتزامات الدولية » أما الآن فهو كله رحمة وعلل وعلم جراً . على أن المحاولة لم تجد شيئاً فقد أصبحت أوروبا صمماً عن داعي الرحمة والمثل ويبى سعر الأرباح مدة من الزمن كما كان سد سنة ١٨٨٠

يبد أن اللورد كروس لم يجد شديداً الحاجة إلى مثل هذه الإصلاحات . بل إن الطرق التي ذكرناها آنفاً ، والمعروف التي قدما اتفاق سنة ١٨٨٥ وأداء جميع الدين الساتر ، كل ذلك كان كافياً لأن ينهض بالبريانية على أساس متين ، وغرق ذلك أنشئ في يولية سنة ١٨٨٨ صندوق الاحتيالى للملم لتوضع فيه الزيادات حتى إذا ما سكون منها ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استخدمت في استهلاك الدين ، وأجبر

الحكومة أن تستعير من هذا الاحتياطي ، وقد وصلت ذلك غير مرة فيما بعد ^(١) . وقد بلغ الاحتياطي في أول سنة ١٨٨٩ أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ جنيه وفي أثناء السنة المذكورة أصيف إليه ٣٣٧,٠٠٠ جنيه ، وكانت ميزانية هذه السنة كما قال اللورد كرومر منه : « من غير شك أحسن ميزانية وأنها مصر » ^(٢) قد بلغت الرسوم الجركية على الفحم الوارد ٤٤٢,٠٠٠ جنيه ، وبلغ الدخل العسكري ٩١,٠٠٠ جنيه ، وأثمان الأراضي المبسة ٤٢,٠٠٠ جنيه ، ودخل السخرة ١٢٣,٠٠٠ جنيه ، وبلغ الدخل كله ٩,٧١٩,٠٠٠ جنيه مقابل نفقات تبلغ ٩,٥٢٣,٠٠٠ جنيه ^(٣) . بل إن السنوات التي تلت كانت أرسى وأيسر إلى حد أن زادت نفقات الإدارة بفضل الزيادات ، عن المبلغ الذي قلده اتفاق لندن بأكثر من ١٠٠,٠٠٠ جنيه في السنة ^(٤) . وهذه هي العائلة التي حماها اللورد كرومر في عهد الاتفاق والتي لم يظهر عنها مراقبا من ١٨٨٠ - ١٨٨٢ متراذ الإيراد أمكنه أن يحصل بصحة دأمة على نصف الزيادات الشؤون الإدارية علاوة على الماثل من بيع الأراضي والريح الناتج من استثمار أموال الحكومة . فلما دخلت سنة ١٨٩٠ كالت الثقة بالحكومة المصرية قد عادت إلى حد أن أجازت اللورد تحويل الدين المتار القديم ودين الفائرة السعية فزادت ديون

(١) مصر ، رقم ٣ (١٨٩٢) ص ٦ وقد استعارت الحكومة من الاحتياطي حتى سنة ١٨٩٣ أكثر من ٧٥٠,٠٠٠ جنيه وهي مئة لم تظهر بمثلها إدارة من الإدارات السابقة . وكان هذا الاحتياطي في عهدة منقوى الدين . أما الحكومة فقد عهد إليها بأحاطى خاص بالأعمال العامة ليستفهمها . ولكن اختلصت في سنة ١٨٩٧ أكثر من ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه لأجل حلة دة . فلما كشت النطاء من ذلك السبل اضطرت الحكومة البريطانية إلى إعادة المبلغ . وكان اللورد كرومر قبل ذلك قد أخرج صندوق الدين بأن يخدم إليه من الاحتياطي العام ٥٠٠,٠٠٠ جنيه للمرب السوادية ولكن حلة السندات رصوا الأمر إلى الخفاكم وأزمت الحكومة المصرية رد المبلغ - مصر رقم ٩ (١٨٩٧) ، ورقم ١ (١٨٩٨) ص ٤
(٢) مصر . رقم ١ (١٨٩٠) ص ١٢ (٣) القصر عنه ٧
(٤) مصر . رقم ٣ (١٨٩٣) ص ٥

مصر إسماعيل ، ولكن فائدة الديبنت للذكورين رلت إلى $\frac{3}{4}$ وحصلت الحكومة من وراء ذلك ثلثى وعيره من الوراق^(١) على ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، وفي سنة ١٨٩١ استطاع اللورد كرومر أن يكتب إلى حكومته يقول : « إن التوازن المالي أصبح مصبوحاً ، وقد يقال مع الثقة إن الخزانة المصرية لن تنجر من وراء ديونها إلا إذا وقعت سلسلة حوادث سيئة »^(٢) ، ولما كتب في العام التالي عن الزيادة البالغة ٩٥٩,٠٠٠ جنيه أعاد ذلك التأكيد فقال : « لست محالماً إذا قلت إن حال المالية المصرية الآن يمكن مع وجود إدارة حارمة أن يوصف بالاعتدال ، وليس هذا الاعتدال في حاجة إلى أن يعزى إلى أسباب شاذة حارجة عن طوق الإنسان »^(٣) ، وهكذا أحرر اللورد في « مسيئة الإفلاس »^(٤) للشهيرة

ومد من القواعد المقررة في فن السباق أن يتسلى المتسابقون كلهم من نقطة واحدة ، ويجهدوا في إحراز نصب السبق بشروط واحدة وطرق واحدة وقد يكون من المتصور أن تمد المالية خطة سباق ، ومع ذلك فإن المتصور باللورد كرومر لم يصغوه^(٥) عندما أعلنوا على عمله على سبيل المجاز كلمة « سباق » فإنه بها كان مقياس المقارنة التي تمارن به بين نجاحه ونجاح من تقدموه فإننا لا نصل إلا إلى نتيجة واحدة وهي أنه قد حاز نصب السبق بشروط ممتازة امتيازاً مادراً فهو لم يتسلى من النقطة التي ابتدأ منها الآخرون ، ولكن من نقطة تقدم

(١) مصر ، رقم ٢ (١٨٩١) من ٦ — ٧

(٢) مصر ، رقم ٣ (١٨٩٢) من ٥

(٣) مصر ، رقم ٣ (١٨٩٣) من ٥

(٤) فقد كان الصراع طويلاً عبقاً ... وعكس أن يقال إن الشك في الاتصال تراخي إلى عام ١٨٨٨ ، وفي هذه السنة أعرضنا لنصب السبق إحراراً بحية (اللورد كرومر : كتابه السابق : المجلد الثاني من ١٤٤)

(٥) السيرة بالبلج عبارة اللورد متر

فقط انتدابهم تقدماً كبيراً ، فكان ذلك أقرب معهم إلى العاية ثم هو بالإضافة إلى الامتيازات التي منحت من عدمه مباشرة وصحنت لم بالفعل حازة قصب السبق ، قد ظفر لجنة امتيازات جديدة تألف له منها كلها فصل عظيم على كل مسابق سواء . وحق هذا وذاك فإنه لكي يزيد من تقدمه قد سمح له باستخدام طرق فكيف الواحدة منها لإخراج كل مسابق غيره من حلبة السباق . إنا بكل خلاص وزاخرة لا يمكننا أن نصد اللورد كرومر قد حاز قصب السبق بمجدارة واستحق . فقد كان من السهل على إسماعيل باشا أن يهوز قصب السبق لو أنه سمح له ولو بصعب الطرق التي سمح بها للورد كرومر ، وأن اللورد كرومر نفسه سير هذه الطرق ما كان يستطيع أن يعمل شيئاً

الفصل الثامن عشر

إلعاء السخرة والكرباج

اشتهر اللورد كرومر شهرة طفت الأفاق بأنه مالى كبير ، واشتهر فوق ذلك بأنه إدارى مستنير الفكر ورحيم القلب ، قد أتى العالم عثل من أروع الأمثلة يدل على الرايا الأديبة الخيلة التى تعود بها حكومة متحصرة على شعب حائل شبه ممبى . والحق أن معظم المصلحين فى هذا البلد وغيره لا يرون أكبر معاصر الرجل بحاج فى الإدارة المالية ، ولكن قسائه على أقبح بغايا الممبجية التى ورتتها مصر عن تاريخها المار الطويل . فقد درجت الأحباب الطوال وآية القانون والعدالة فى مصر هى تلك الأداة المسمية المبروفة « بالكرباج » ، بها كانت تنفذ الصرائب ، وحرر اللثم ، ويعاقب للفسد ، وتنفذ مشيئة الحكام الاستبدادية ككرا كانوا أو صارا . هذه الأداة العظيمة احتضت من الوحود بمضى اللورد كرومر

وحيث من ذلك وأبقى ذهب نظام محبى آخر هو نظام السخرة الذى حـ آلاماً لا تحصى ، وخرايباً ودماراً على عشرات الآلاف وأحياناً مئات الآلاف من الفلاحين ، الذين كانوا يمحرون كل سنة من بيوتهم وهم كلهم ليطهروا الترع و يقوا الحسود مما عصى أن يكون من طفيان النيل . كان هؤلاء النساء يلزمون القسل على أعين مظار مسلحين بالكرباج ليلاً ونهاراً ، أسابيع وشهوراً ، من حـ ما طعام ولا دفا ولا أحود ولا عند صالحه ، ثم يحصد الموت زسراً ورساً لحرود ما ينظم من الجهد والحر والجوع . أولئك هم الذين قاموا فيما مضى بأكثر المرافق العاسة ، وأولئك هم الذين كانوا أحياناً يسحرم ولاية الأمور من الوالى إلى شيخ

المر في مراوعهم ومصالحهم الخاصة وراء ستار الضرورة العامة ، ولم يكن إصلاح
مهم أن يعد نفسه بمنجاة من السخرة ألا إن من السهل أن تصور ما قد يؤدي
إليه هذا انتظام من انست وسوء التصرف . هذا كله قصي عليه الورد كرومي
ولأول مرة في تاريخ مصر الطويل نسم إصلاح المصري روح الحرية ، ولأول مرة
قصي على أفكار ما كان فيه من الاستعداد

هذان الإصلاحان وحدهما كافيان لأن يما الورد كرومي مصاص كبار
الإداريين ، ولكن الورد بالإصلاح إليهما قد أطلح في القيام بعدة إصلاحات أخرى
كتطهير الخدمة المدنية من الرشوة ، وتخصف الأعيان المالية عن جمهور الأمة
وبذلك ازدادت فيه حكمه الأدبية ، ولم تعد مصر فظراً قد انتظمت مالهته حسب ،
بل فظراً متحصراً يتال العسل فيه الربيع والوصيع ، قد ظهرت إدارته من رحى
الرشوة ، ونزل جمهور أهله حتى اتسع ثمار عمله غير متعنى ولا متقوص

ذلك ما يروى لنا عن حكم الورد كرومي عشرين سنة وأحرساً من
حيث نحن مؤرخون عدول أوت متعرف حقيقة الأمر . فاعطناه حتى الآن في
شؤون التاريخ المصري من الصلة بين الحقيقة والخيال يجبر لنا أن نقول من غير
حرج في هذه القضية أيضاً ، ما كل حمراء لجة ولا كل بيضاء شحمة ، وقد لا يكون
ثم لم ولا شحم على الإطلاق !

ولما كنا متكلمين أولاً عن السخرة في المنيد أن نلاحظ أن السخرة ما كان
ينظر إليها دائماً بالعين التي صار ينظر إليها . ثم إن السباح كثيراً ما ذكرنا
السخرة ما نلاحظ نشف عن بلاء واقع ، ولكن العارفين بشؤون البلاد كما أميل إلى
عدها أمراً لا مناص منه في تلك الأحوال : فقد كتب القنصل البريطاني الذي كان
بالإسكندرية سنة ١٨٧١ يقول : « لما كان حط الترع في مسوبها الضروري أمراً
واحماً بدونه تصبح هذه البلاد حمراء فاحشة ، فاني لا أرى أي ظلم في حمل كل

إسنان على الأخذ بعصيه مما هو قوام حياة البلاد ^(١) . وكتب هذا القصر
 منه مد عامين يأسف لما كانت تصل إليه السخرة أحياناً من الصن و
 التصرف فقال : « لما كان مجال زراعة البلاد بل وسود أهلها موقوفاً كل الوقوف
 على حفظ ماله الترع في مديوب معين ، فإن لا أرى من القصور لإرغام الأهلى
 على العمل في تحقيق هذه العناية إذا تولت ذلك إدارة حازمة قوية ^(٢) »
 أقوم رأى يمول عليه في الموضع ، فإننا من حيث صفتنا الاجتماعية مصطرون
 للأخذ بعصيتنا من المحافظة على كل ما تقوم عليه حياتنا الاجتماعية أما كـ
 هذا التعصيب يؤدي نقداً أو عساً أو عملاً بذلك ما تفصل فيه الحال الاقتصادية
 السائدة وحدها . ففي بلاد كالبلاد المصرية كان السائد فيها إلى عهد قريب هو
 « الاقتصاد الطبيعي » أى الإنتاج من أجل الاستهلاك المباشر ، وكانت الصفة
 فيها مادرة والعمل الأجر غير معروف بالفصل ، في بلاد كهذه محمد الضرائب
 الضريبة ، إلى حد ما على الأرض ، والضرائب التي تؤدي عملاً ، سكاك تكون أمراً
 لا متناهي منه . ثم لا شك أن هذا المذهب في أداء الحاجة واحداً أحط بكثير
 وأدل على التأخر الاقتصادي من المذهب الذي يقضى ماداء الضرائب نقداً ،
 ولكن من الجهل أن نشته بأنه صواب من صروب الاقتصاد . والحق أن الصخرة
 في مصر لم تكن أقرب إلى الاستعداد من النظم الحربية الشائعة في أوروبا في زمننا
 هذا ، وما أصحق اللورد دورين حين شبهها « بالتغير العام لرد عدو منير » ^(٣)
 نحن نعلم بطبيعة الحال أن السخرة كثيراً ما أمسى مستعداً لها ، وأن ذلك كان
 لا مفر منه في ظل حكومة غير مسئولة وقائمة من أولها إلى آخرها على الاستعداد .
 ولكننا متى ذكرنا ما منع من الفساد في جيوش كثير من أشد الحكومات

(١) القرارات التمهيدية ١٠٦٣ (١٨٧٢) ص ٣٧٩

(٢) القرارات التمهيدية ١٠٠٩ (١٨٧٤) ص ٢٢٨

(٣) ص ١٠٠٩ (١٨٨٣) ص ٦٧ - ٦٨

الخاصة تحصرًا ، خفنا من حدة سخطنا على بلاد « آحفة في الخروج من
الصحية » . ولحق أن هذا السخط إى ظهر في الجمهور البريطاني في أواخر عهد
إيماعل عند ما أصبح ضروريا إعداد الرأي العام لمواقفه على التدخل في شؤون
مصر مالياً ثم سياسيا . في ذلك الوقت كان أمثال المستر قيلير سنيورت يثلثون
أنهار الجرائد بوصف مظانح السخرة ^(١) عافير بالمرّة عن المفطعات التي كانت
أثرت إليهم في بلادهم في معامل لشكشير ومصانع القطن ومكادح التمال

ظنا أحد البريطانيون برمام مصر توقع العالم أن هذا النظام المسمى سنه طع
وشكا . بيد أن ما عمل في الناس لتحقيق هذه الناية لم يكن مما يقوى الأمل
ويثبت على حسن الرجاء ، ففي عهد المراقبة الثانية حاولت الحكومة مخزبة
السخرة فأجلزت إعاء الأشخاص الذين نجب عليهم السخرة بشرط أن يذهبوا
للكومة أموالا معينة تظهر هذا الإعاء ، وأن تنفق هذه الأموال أجوراً لعمال أحرار
كفأة يستعينون في عملهم بالعدد والآلات ^(٢) ، ولكن التحريه أخفقت وكان
أم أسباب إختافها ما ظنوه وقتئذ من رسوخ السخرة وحاجة الوزارة إلى القوة
والنظام ^(٣) . لذلك لوتاب الورد دويرين نفسه في طائفة سعى الحكام المحدد
لذلك . ذلك النظام عند ما نظر فيه سنة ١٨٨٣ وقال : « إنه لسوء الحظ من
المساوى التي يستحيل القضاء عليها قضا ، مبرماً » وكل القى رجاء أنه « بتنظيم
قوة البلاد العملية تقطياً علمياً . . . سيرحل عدد المسخرين إلى نصف ما هو عليه
الآن » ^(٤) ومع ذلك لم نحص على هنا التصريح بسون كثيرة حتى هوجي العالم
بأن نظام السخرة قد انتهى وأصبح سبباً منب . ذلك لعدم الحق انتصار أحرره

(١) انظر أيضا مصر ، رقم ٧ (١٨٨٣) من ١٢ حيث يصعب هذا السيد تلك المظانح

(٢) مصر ، رقم ٣ (١٨٨٧) من ٦٨

(٣) «جولات الإدارة المصرية» لورد ، في «عنه القرن التاسع عشر» نوفمبر سنة ١٨٨١

(٤) مصر ، رقم ٦ (١٨٨٣) من ٦٨

حكومة اللورد كرومر ولكن لبثت شعري كيف أحرز هذا الانقصار ؟
 لقد علمنا مما تقدم أنه بدلا من أن يتقص من المراتب بفصد محصها في سنة
 ١٨٨٦ مقدار ٤٥٠,٠٠٠ جنيه كما قرر اتفاق لندن ، قد أنفق من هذا المـ
 ٢٥٠,٠٠٠ جنيه في استبدال العمل الحر بالسخرة وقد قدر الكولونل سكوت
 مونكريف أنه لما كان متوسط عدد الأشخاص القاطنين بالسخرة في أربع السنوات
 السابقة على سنة ١٨٨٦ هو ١٥٥,٠٦٨ شخص لمدة ١٥١ يوما من كل سنة أي
 ٢٣٤,١٥٣ شخص لمدة ١٠٠ يوم ، فإن هذا العدد سيرحل في سنة ١٨٨٦ إلى
 ١٠٢,٥٠٧ شخص لمدة ١٠٠ يوم لو أنفق ٢٥٠,٠٠٠ جنيه في العمل الحر المأجور .
 أعني أنه ينزل بنسبة ٥٦ ٪^(١) . ولكن الأشخاص الذين سحرروا بالعمل منـ
 ١٨٨٦ كانوا أقل من ذلك كثيرا ، كانوا ٩٥,٠٩٣ شخص^(٢) . هذه إذا خطوة إلى
 الأمام واسعة . ولكن لا ريب في أنه لو كان المراقبة الثانية أو لإسحاقيل باش
 نفسه مبلغ سنوي قدره ٢٥٠,٠٠٠ جنيه لتجبر كل مهجنا بمباح اللورد كرومر
 على أن ثم غاملا آخر غير مالي قد حط من شأن هذا الإصلاح المشهور . ذلك
 أن نظام السخرة كان وختلد آحسا في الزوال صائرا إلى الفناء من غير عهد اللورد
 كرومر وأعوامه . فقد ورد رسومات بانظر الأشغال سنة ١٨٨٣ أن جمع المسحورين
 يزداد صعوبة كل يوم نحو الأحكام التي تنفذ بالطرق الجبرية وتحرر رجال الإدارة
 وسائل للعمل لا تزال للأسف ضرورية^(٣) وأشار الكولونل سكوت -
 مونكريف في أول سنة ١٨٨٦ في مذكرة له في الموضوع إلى أن السخرة آخذة
 في الزوال وأن ذلك لا يرجع إلى تقدم « الآراء الأخلاقية » رجوعه إلى قيام
 الصائيش الزراعية التي يعارض أصحابها في التحلل عن عهدهم ، ثم إلى تناقص الناس

(١) حصر ، رقم ٣ (١٨٨٢) من ٤٩ (٢) المصدر حصر رقم ٣ (١٨٨٨) من ٣٨

(٣) حصر ، رقم ٤ (١٨٨٦) من ١٢٥

سبب الحروب ، وإلى هجرة الفلاحين من القرى إلى المدن الكبيرة ، وما شاكل ذلك . وذكّر أنه في سنة ١٨٤٨ بلغ عدد السحريين ٦٣٤,٠٠٠ شخص ، وفي سنة ١٨٨٢ لم يرد على ٣٧٦,٠٢٩ شخص . ومع أن متوسط عدد الذين دعوا تمسحرة في سى ١٨٧٩ - ١٨٨١ بلغ ١٨٨,٠٠٠ شخص ، فإن الذين مسحروا انقل لم يتجاوز عددهم ١١٣,٠٠٠ شخص في السنة . وهذا أن ذكر الكولوميل سكوت - مونكريف الصواب التي عرضت في هذه السلسلة في سنة ١٨٨٤ قال : « وفي بداية سنة ١٨٨٥ كان ما يقسمه في جمع السحريين أشد ... فقد قرر مفتش ترى أن المدعويين السحرة لا يجيبون الدعوة ، وصرح المديرون بأنه إن لم يرجع إلى كبر باج طيس لديهم ما يكرهون به الناس على الخروج ... » إلى أن أكد أشد شئاً كيد أن السألة لم تعد مسألة أد ، الأعمال العامة بالسحرة أو غيرها ، فإلى حد ما يمكن أداؤها بالسحرة . ولكن من الخيال أن تؤدي جميع الأعمال الضرورية بواسطة السحرة ، وأن موظفي الأقاليم يرون رياضة السحريين بدون الكرباج أمراً مسجلاً »^(١)

لنصطنع الصبر على هذا التليخ إلى الكرباج ، فسرى عما قبل أن مع الكرباج وقتئذ كان حراً على ورو ، وأن إرجاعهم روال السحرة التدريجي إلى بطل تلك الأدلة القهرية إنما هو مسألة وسطى . لقد ذكر الكولوميل سكوت - مونكريف نفسه أن الظاهرة لوحظت في سى ١٨٧٩ - ١٨٨١ أي قبل الاحتلال ، وأن إشارته إلى تمام التناقض الباسطة وشاقص أهل البلاد أدل على الحقيقة من غير شك وأهدى إلى وحة الصواب . ومع ذلك فتأكد أن لاسيبل إلى السحرة بغير إكراه ، صادق كل الصديق ، ويدل على أن السحرة كانت قد

• (١) مصر ، رقم ٤ من ١٣٥ و ١٣٦ . ويقول السيد رورل في مقالته الأخيرة في ذكر السحرة : « على ما كانت عليه الآن » من أضرب التوراة الحديثة وأنها

عدت وتخذت أمراً مقصياً عليه بالقضاء لعوامل ليس للطاقة البشرية المألوفة من سبيل

وقد أيد جوبار ناشاً ذلك مدد مئة أشهر فقال في دفاعه أمام صندوق الدين عن إهراق الـ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه سير مسوع قانوني أجوراً للعمال في الأعمال العامة « لقد كانت الحكومة مقتنعة بأنها سبل عملاً مشروعاً يقتضيه العدل والقانون وحسن الإدارة . وهو ذلك (!) فأنها لو لم تحصل ماعينات مرمية مرضت البلاد بالشرق حين انحصار النيل ولفرق حين ارتفاعه » و قد أن ذكر الأسباب التي يرجع إليها في رواية السحرة ، والتي تشير إليها في يأتي قال : « يكاد يكون فرض السحرة مع وجود الأحوال الطبيعية أمراً مستحيلاً ، ولقد عرفت نظارة الأشغال ذلك ، فنقصت مشروعات سنة ١٨٨٥ لتطوّر الحصول على السحر من احتياج إليهم ، ومع ذلك فإننا بعد الجهد الجهد لم نحصل من العدد المطلوب وهو ١١٦,٦٠٧ شخص إلا على ٨٣,٣٤٦ شخص . ويصعب أن يلاحظ فوق ذلك أن الحكومة لهذه الأسباب عجزت عن تنفيذ مشروعات الأقليميين الذين هم أهم أقاليم الوجه البحري بقصد أمرته سنة ١٨٨٥ »^(١)

هذه العبارة تفسر نفسها بنفسها ، فلو لا ما عرض من اضطراب الورد كرومر وأعوانه إلى أن يدعوا عن أنفسهم أمام صندوق الدين تهمة المثل بالـ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه لما عرفنا التواضع الخفيفة على هذا الإصلاح « العظيم » ألا وهو إلغاء نظام السحرة . أما والأمر كذلك فانا الآن مسلم أنه لم يكن ثم إصلاح على الإطلاق . وأن نظام السحرة كان رتخذ قد رال بالفعل من تلقاء نفسه ، وأن الـ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه لم تنفق في عمل حر مأجور بعد مدد السحرة ، ولكن في ملء الفراغ الذي خلفه زوالها . ألا قد يثاب المرء رغم أخفه ، ولو تأملت الأقلية تتجىء للورد

(١) مصر ، رقم ٤ (١٨٨٧) ص ٦٢

كرومر إلى مصر بضع سنوات لما انطلقت الجيئة أبدأ ، ولكن اللورد كرومر
عنه حظه جاء في الوقت اللاتم قال آخرأ حيث لا آخر ، وإنا لنلج في العمارات
اللائقة الذكر الأسباب الصحيحة للضحة الشديدة التي حدثت سنة ١٨٨٤ -
١٨٨٥ ، وكلن الفرض منها تخصيص مرائب الأراسى ، لقد رأى اللورد كرومر
أن لابد من المال للحصول على المال الذين يستأجرون في تمتد المشروعات العامة
التي يقوم عليها كل شىء سواها ، ولما كان من للشجل مرض مرائب حديده ،
فقد أصبح تجيب جزء من الضريبة الأرضية التي فرصت لهذا الفرض أمراً لابد
منه . وهكذا نظامه بالشفقة والإساسة توصلنا إلى هذا المرض القام

كما سبق تسين لنا قيمة هذا الإصلاح المشهور الذي قام به اللورد كرومر .
وهناك أمر ثانوى آخر قد يدهش بعض القراء ، ولكنه يريد هذه الصفة
وصوحاً ، ذلك أن السخرة على الرغم من هذا التماهى كله لا تزال قائمة حتى يومنا
هذا . من سنة لأخرى روى المسخرين -- الذين لم يقل عددهم عن ٢٤١,٥٢٨
شخص سنة ١٩٠٤ ولا عن ١١,٢٤٤ شخص لمدة ١٠٠ يوم سنة ١٩٠٣ ولا عن
١٥,٤٣٩ شخص نفس المدة سنة ١٩٠٠ يستنفرون من القرى جماعات
لوقاية الجسور قارة والمكافئة دودة القطن نلوة أخرى وهلم جرا ^(١) وكثيراً
ما أهل اللورد كرومر هذه النقية الباقية من السخرة بحجة أنها ليست بدأت بل ،
فكان مثله مثل العناية المشهورة التي أراحت أن نعتد عن الطفل الذي حملت به

(١) وعند ما جف طحال النى سنة ١٨٨٧ مبر أمره بان يحمر حكاه الأقاليم أن يدعوا
إلى العمل كل شخص سليم الجسم في أقاليمهم (مصر رقم ٢ (١٨٨٨) ص ٧٨) ومرج اللبر
فلون غورسب الذي خلف اللورد كرومر في مصر . من سنة ١٩٠٨ بأنه بالنظر إلى حركته
دودة القطن -- سيرج إلى الطريقة التي اتبعت فيما مضى في إعداد شمال حواش يومون ماكنها
(مصر رقم ١ (١٩٠٩) ص ٢١) وقد « حشد » بالعمل في سنة ١٩٠٩ ، ١٩٠٠ - ١٩٠١
مقل لهم الأوراق التي أساسها المودة (مصر . رقم ١ (١٩١٠) ص ١٤)

صفاً قالت إنه أصغر من أن يتأخذ به . من ذلك أنه ذكر مرة على حبيب الاستدراك في إحدى حواشي تقريره من سنة ١٨٩٢ ، بعد أن أشار في اللق إلى عظم إصلاحه ، ما يأتي . « دهاً لما عساه أن يكون من التباس أقول إني حيناً أنكز على السحرة إنما أتكلم على استبدال العمل الحر في تطهير الترع السنوى بالعمل الجبرى الذى كان يهبط الناس في السنين الماضية . على أن العمل الجبرى لا يزال موجوداً لمنع لفرق إذا كان ارتفاع النيل غير عادى ^(١) » ولا يخفى وجه الدلالة في هذه الطريقة طريقة للتعبية على أن العمل الجبرى لا يزال موجوداً على الرغم من ملأه العالم إشادة وتنويهاً . ولقد أرسل إليه اللورد سالسبرى قبل ذلك بخمس سنين معروفاً من جمعية مقاومة الاسترقاق البريطانية والأحسنة تطلب فيه « أن يلغى نظام السحرة المهلك للنساء نأماً » ، وقالت الجمعية في معروفيها هد إن الاحتلال البريطانى مصر لا يكون قد جاء شىء محرر أهلها إذا لم يحرر أولاً من هذا الظلم الأليم ^(٢) فلم يقل اللورد كرومر في رده على هذا اللورد من إن إلغاء السحرة جنة أمر مستحيل أو غير مرغوب فيه ، بل أعلن أنه لأنه لا يمكن مع حال مصر لالة الماسرة الحصول على الأموال التى بها يعصى على العمل الجبرى ويستبدل به العمل المأجور ^(٣) . ووجد مع ذلك أنه بالمراد بحسن المالية لجميع الفلاح المصرى في قبل من الزمن « قد وضع منه الحب الذى يش منه الآن » وسرعان ما حصلت المالية حتى سنة ١٨٩٠ حول جزء من الدين السوى كما رأينا ، وحصلت الحكومة للشؤون الإدارية على ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه ووافقت فرنسا على أن يؤخذ من هذا البيع ١٥٠,٠٠٠ جنيه تصاف إلى

(١) مصر ، رقم ٣ (١٨٩٣) س ٤

(٢) مصر ، رقم ٣ (١٨٨٨) س ٤٣ — ٤٤

(٣) مصر ، رقم ٢ (١٨٨٨) س ٥٤

٥٠٠,٠٠٠ جنيه السابق أحدها لهذا الغرض ، فيرد لها المبلغ المخصص بالسحرة
ويبقى أسوداً للعمال^(١) ، الأمر الذي حصل الورد كرومر فيما بعد يتضح بأن إلقاء
السحرة كان يكلفه مائتي ٤٠٠,٠٠٠ جنيه ومع أن الملك كان متوافراً وماليه
الملاذ آخذة في التوسع والاتساع على أثر ما جاءت به السنوات التالية من التقدم
ثاني ، فإن الورد كرومر لم يف قط بما وعد به جمعية مقاومة الاسترقاق بل إنه
على العكس من تصريحاته المتكررة بأن ذلك النظام الشنيع يجب أن يُلغى وسوف
يُغى ، كتب في سنة ١٨٩٦ يقول « إن أشك في إمكان إلقاء السحرة في سجون
الحاضر المهدد إلقاء تاماً ، إن المصائب التي تترتب على تلك حسم نصيب الحسود
وقت ارتفاع النيل ، تنبع من أهول والعظم ما يمنع في رأي كل سلطة تعرف ذلك
من أن تتحمل ثمة المراقبة على هذا العمل » ثم قال : « إن العمل الذي يقوم به
هذه النيل بوجه عام من أسهل الأمور وأيسرها »^(٢) نحن لا ندعي أننا نعلم
صادقة هذه الصارة الأخيرة أم كاذبة ، ولكن إذا سلمنا حداً بصلح فإن السبل
الجري لا يزال كما كان صراعاً من الاسترقاق ، وأن جمعية مقاومة الاسترقاق
والورد كرومر فيه لم يقصرا عما يجب عليهما قط على محاربة الميث بالسحرة ، فضلاً عن
القائما ، وأسهم حكوا في معنى بأن هذا النظام إنما كانت درجته متدنية لمجرة
المصريين ، ثم أصبحوا رجون إلقاء التام^(٣) ضرباً من الاستحسان للأمور إن سمحت

(١) لقد أرموا امرئاً على الرصا حصصاً ١٥ جنيه بالسحرة وذلك بأن ألقوه
بها إن لم تحمل فرصوا عرّاب أرمية عديدة عظيمة أحمر العمل ، وذلك لتعذر السحرة
(مصر ، رقم ١ (١٨٩٠) من ١٣ و٢ (١٨٩٠) من ٤)
(٢) وتوصل الورد كرومر وتقدم إلى أن إلقاء التام لا يترتب عليه الملاذ أيضاً
(مصر ، رقم ٢ (١٨٩٢) من ١٤) وهو رأى أقله للجنة جيلدر ستيفرت سنة ١٨٨٣
في معرض الاعتراض عن عدم إلقاء الورد كرومر على ذلك فقال « ينبغي أن يوقف أن العمل
الجري يتم على الرصا السود الأعظم من الماء بين (مصر ، رقم ٧ (١٨٨٣) من ١٢)
(٣) وقد حاولوا سنة ١٨٩٣ إلقاءها حتى في حيازة جهور النيل ، ومع أن كل شيء —

قد تصيح في كل ما يتعلق بهر النيل . ومع ذلك فإما ترى كل إنسان تلج عليه أملاوات الرضا بالأمم ، وكل إنسان يشكر اللورد كرومر « إثناء » السخرة .
 فقد أفضنا القول في تاريخ هذا « الإصلاح » لأنه مبين لنا كيف نشأ الخرافات حول أعمال اللورد كرومر ، وكيف تنتشر بواسطة اللورد كرومر ومساعدته جماعة منحره في وجهه سويل . ولستنا متأكدين من مثل هذا التمهيد على « الإصلاح » الآخر أي على إثناء الكرماج ، فقد كذب اللورد كرومر نفسه الخرافات المتعلقة بهذا الموضوع ، والتي اجتهد هو وأعدائه في نشرها دمتاً طويلاً .
 فقد كان من باكورة أعمال الاحتلال أن صدر أمر عال أو منشور يحظر استعمال الكرماج ، صدر هذا المنشور سنة ١٨٨٣ بطلب اللورد دوفرين الذي قال مفتخر صدم ما كتب عنه . « لا أرى هنا العمل إلا دليلاً على أن قد سرى في إدارة البلاد الأهلية روح أكثر إنسانية ومدنية »^(١) ، فكان ذلك مما سر كل إنسان ووقع من نفسه موقع الإعجاب . وفي أكتوبر سنة ١٨٨٤ أمر اللورد كرومر بصفة خاصة وكلاء القناصل البريطانيين أن يكتبوا في آثار هذا الإصلاح ، ولما أرسل ما كتبوا إلى حكومته كتب يقول « لقد حدث تغير حسيماً ربما لا يقدره حق قدره إلا من كانت مثلي يستطيع مقارنة حال مصر اليوم بحالها منذ سنوات قلائل . إن نظام الحكم الاستبدادي المتعيق ليس في دور الانحسار بل قد حجب بالفعل ، وبنى لأشك في إمكان رحبه . وفوق ذلك فإنه عرجل معاهدة أمر مع الإخلاص أنها لم تعطل بل سال ، هذا وقد أخذ نظام حكم جديد به »

١- كان لا حظي كل يوم إلاه شين لجميع حياته ذو السخرة كات كثيرة النسخة ، وأبنت على اللورد كرومر إنسانته أن بعد هذه المحاولة مرة أخرى (مصر ، رقم ١ (١٨٩١) ص ١٩) وكتب اللورد كرومر عنه قبل ذلك يسوياً إلى اللورد سيسبي يقول « إثناء السخرة .
 ٢- ألة مالية اقتصادية أكثر منها إنسانية » (مصر ، رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٢٢ — ٢٣)

(١) مصر ، رقم ١ (١٨٨٣) ص ٣٦

نجاح وسرعة لا يوقعهما إلا أكبر المصلحين للناس^(١)،

ينبغي أن يذكر أن هذه السورة الشرعية إنما اقتطعت سدسة واحدة من صدور أمر اللورد دوفرين بإلغاء السكر باج . ومن السهل أن نتخيل وقعها من مدس وطني الإنجليز الحكوميين وغير الحكوميين الذين كانوا منذ سديين إما داعين إلى الحرب أو مسوغين لها ، على أن ذلك كله لم يكن غير هو يشتمد . مقصود ، فإن أمر اللورد دوفرين لم يكن دليلاً على بداية عهد جديد ، وذلك لأمر واحد هو أن رياض باشا - بقه إلى المصوغ في سنة ١٨٧٩ - قصد كتب للمتر رول وكان وقتئذ بمصلحة الدومين يقول : « لقد حطر استبدال العصا حطراً ريثما لا يرغب أورد في الرجوع منه ، وإلى رياض باشا يرجع الفضل في القضاء على استعمال الوحش العام للسكر باج والعصا وصيبت أخرى كثيرة »^(٢) . وهنا أيضاً نجد أنه قد جاء من قبل أجيال من ملوك : بل إن ديانة الأمر العالي الذي صدر سنة ١٨٨٣ قد استعملت مذكر « المنشورات للكررة المصرية » التي صدرت في هذا الصدد من قبل^(٣) : ولعمري إذا كان أمر اللورد دوفرين حقيقته فأصبح الإصلاح العظيم الذي أطرقه اللورد كرومر بألفاظ مصونة خلاله ، فلا أقل من أن يتقاسم اللورد دوفرين ورياض باشا شرف هذا الإصلاح ، وأن يكون للموافقة الثنائية نصيب مما طوق به جيد الاحتلال من عقود المذبح والثنا . وبعد فهل أحدث أمر اللورد دوفرين « تغييراً جسيماً » كما أكد اللورد كرومر سنة ١٨٨٤ ؟

(١) مصر ، رقم ١ (١٨٨٥) من ٥٠

(٢) رول . كتابه السابق الذي ذكره في المجلد (انظر من ١٦٩ من هذا الكتاب) كيف تمت هذه اليد منه من عمان وغيره . « الطريق » لسم استعمال السكر باج في الاضطراب منطه حكم الأتالي وطقه الملك ، ويشير المستر ماك كوان (كتاب « مصر كما هي » من ١١٧) إلى أنه قد صرح ذات مرة في عهد إسماعيل في إلغاء السكر باج

(٣) مصر ، رقم ٦ (١٨٨٤) من ٣٦

ألا إنما لا عرف شخصاً مستولاً أتى في وثيقة عمومية قريبة متعمدة أشد تحييراً
للألبان من هذه الترية في سنة ١٨٩١ ليس من قد اعترف اللورد كرومر في
تقريره السنوي بأن الكرياج أصبح لا يستعمل في حياة الصرايب ، أما من
حيث كونه وسيلة لتقرير المهين في الحكم « فإني أسكلم وأما أقل مبتداً من
ما أقول » إلى أن قال : « لا أراي الآن مستعداً لأن أؤكد أن الكرياج وغيره من
أدوات التعذيب قد قضى عليها العصاء كله »^(١) هذا قوله بعد سبع سنين من
إداعته في العالم أن « تميراً حسباً قد حدث » وأن « نظام الحكم الاسفنداني
المتبق قد قضى بحبه » ونحو ذلك . على أن اللورد كرومر لم يكن في حاجة إلى
اصطناع التواضع حين يتكلم على إلغاء الكرياج « وهو أقل تشبهاً من صحة مايقول »
لأنه كان يعلم حق العلم أن استعماله هو وغيره « من أدوات التعذيب » كان ناشئاً
في طول البلاد وعرضها . وقد علم بذلك في كتابه فقال بصريح العبارة : « قد كان
الكرياج يستعمل كثيراً في بعض السيف التي كانت منشورة (أي منشور اللورد
دومرين) المزدن مدحول عصر جديد (١) وفي أوائل عهد الاحتلال ازدادت
الجرائم حتى رأى بولارنا ضرورة إيجاد . كوميسيونات الأشقياء^(٢) هذه
الكوميسيونات حلت في الحقيقة محل المحاكم العادية ورجعت إلى نظام التعذيب
القديم » ، وأيد كلامه هذا بمدة اقتبسها من تقرير النائب العمومي عن
سنة ١٨٨٩^(٣)

من هذا يرى أن إلغاء الكرياج في معظمه خرافة أخرى ناشرها هو

(١) سير ، رقم ٣ (١٨٩١) ص ٤

(٢) في لجأت ألفت لها كنه القمص وقطاع الطرق (للتدجين)

(٣) « عصر الحديث » المجلد الثاني ص ٤٠٤ - ٤٠٥ وفي عرض اللورد كرومر
بداية « الارلندي الجور » عند ما أصدر منشوره في الأمور المشرفة حتى نورده بأسأله
« المادة » وطريقة ترجمته بهذا المنشور سنة ١٨٨٣

١٤٠٠ كرومر ، وأنه طالبا قرر تمديد هذا الإصلاح رسميا قبل محي ، اللورد كرومر ، وظل جبراً على ورق بعد أن فردته السلطات البريطانية ^(١) مدة شريكة من الزمن . و بعد فإن إبطال الكرياج مالمصل - وإن كنا نعلم أنه لا يزال يرجع إليه في الأحوال الاستثنائية كما يدل محاكمة دشواي - راجع إلى دعاب الخال الاختصاصية التي كان وليدها ورمها (إنما صحت هذا التعبير ذلك بأن انتمتع المصري كسائر المجتمعات الشرقية الأوية قائم على الحكم الأعلى الشيعي وهو صوب من الحكم تكون السلطة فيه كسلطة الأب في منزله بجميع تبعاتها ، من سيطرة تكاد تكون غير محدودة ، وواحبات نحو الخاغة وحقوق في تمثيلها لا شاذة فيها سواء . وكان مشايخ القرى الذين هم محور للنظام الاجتماعي كله يعزلون على هذه السلطة في قراهم ، بدليل ما كتبه المترو إدورد ديبسي مد أكثر من ثلاثين سنة مضت يقول : « ليس الشيع من رجال الحكومة ولكنه رعيم محلي مسئول أمام رأي الجماعة العام ، ويسد عنه الخارص لمصالح الخاغة وحقوقها . وهو الجماعة في جميع ما يتعلق بشؤون الجماعة الخارجية . والإدارة المصرية الداخلية قائمة على مبدأ أن الحكومة لا تنصل بالمرء رأساً ، ولكنها تنسط عليه خوذتها من طريق الشيع . وأما فيما بين الشيع والقرى فإن استبداد الأول تحد منه سلطة القاضي الذي ينشد أحكام القرا » ^(٢) هذه الصورة يعرفها كل من

(١) كتب المترو دورل في كتابه السابق الذكر عن الكرياج يقول : « قد سمع عاتاً وعاء ما يعمل على الظن ما غلط استعمال قسوة . أما كونه بطل سائناً فمصاديق صدق يوماً في الصايط البحري لا يختلف في حديثه إنساناً » تطبيقاً للملكة . « فردد هذا الكلام بصراحة اللورد كرومر عند ما اعترف ممثل مشور اللورد دوفر في قال « والسبب الأخرى في عدم العمل بالمشيخ القرى إنما لهذا المشور هو أن اللورد كان إلى حد ما لا يصلح » (مصر الحديثة : المجلد الثاني ص ٤٤) إن لم يكن أن « اللورد دوفر في قد صوب الفكر راجع مرة عيفة » لقد ضرب إسمايل باشا وروايت من قبل ضربة صفة كهده

(٢) مقال في ديبسي ، الصورة « ممثل مصر » والمنشورة في « مجلة الغرب التاسع عشر » أغسطس سنة ١٨٨٧

درس نظام المحتمات الأولية سواء أكانت في أواسط إفريقيا أم في بياضات
« اللي » الروسية . هناك تعد السلطة الأموية وممها السكراج بأشكاله المختلفة
عنها التي تدوج فيه . وليس تعود السكراج في هذه الحال راجعاً إلى تأثيره
الطبيعي كعصا الشرطي الحديث ، ولكن إلى ما للشايخ ، الذين هم الإرادة الحية
للجماعة ، من سلطة أدبية

فلما انحلت حياة القرية الجماعية على أثر التغيرات الاقتصادية وظهور القصور
الشخصي الأوربي . كان من الطبيعي أن يصحح تعود الشيخ ويصحح معه الرضا
الأدبي ماكر راجع . لذلك نجد مريد ما شاء عدد دفعه أمام صندوق الدين من
المئ ٢٥٠,٠٠٠ حبه بسطرد إلى ذكر الأمور التي أدت إلى ذهاب السحره
فلا يقول : « لأسباب يدها كل إنسان قد صحت بالتدريج الصلات التي
كانت تربط الفلاحين بمشايخهم ، والتي كانت تربط هؤلاء بحال الحكومة .. »
ولقد جرد نظام القضاء للشايخ الذين كانوا فيما مضى قوام الإدارة من سلطته
الطاقة التي كانوا يتمتعون بها في علاقتهم بالفلاحين ، والتي سهلت حشد هذه
الجموع ^(١) ، هذا هو الحق الصراح ، فإنه عند ما حرم الشيخ وعصاه رضا الجماعة
الأدبي ، أصبح لا يستطيع حل الفلاح على طاعهما ، وذهب ما كان لها من
السيطرة عليه ، ولم يكن السكراج ليس سد ذلك إلا أداة ضطد وإرهاق لحسب
وكان طبيعياً أن يحق في ذلك ، فقد قضى عليه ألا يستل في حيازة المراتب
سنة ١٨٧٥ ليس بعد ، أي عند ما أنشأ إسماعيل الحاكم الجديد التي قربت بين
الفلاح والقانون ، وقضت بذلك على خود مشايخ السلا . وإذا كان السكراج
قد بقى في الحاكم أكثر مما تقتضى الظروف ، هناك راجع إلى الإنجليز أنفسهم
لأنهم لم يرغبوا منائس الاحتامية ، ورأوا يستعملونه أداة قصاص انسياقاً بهم

مع الفكرة الساذجة القائلة بأن شعاً لا يزال على الفطرة لا يفهم من وسائل
الإقناع غير هذه الوسيلة وأشباهاها ، فلما أمسكت الحكومة عن استعماله ذهب من
نظامه

مما تقدم نرى أن البناء القوي يستحقه وإلغاء الكرياج ليس بأكبر من البناء
الذي يستحقه إلباء الخيرة . إن إلغاء الكرياج من حيث هو إصلاح على الورق
قد أجهز قبل منشور اللورد دو فرين ، ومن حيث هو إصلاح فعلي لم يحدث إلا بعد
عدة سنين من هذا المنشور . فلما زال وأصبح زواله أمراً مفصلاً لم يكن ذلك نتيجة
الأمر العالي ، ولكن نتيجة تطور اجتماعي جعل استعماله مستحيلاً من جهة ،
ومستثنى عنه من جهة أخرى . وحالة القول أن نظام الكرياج قد تقوس بعض
الشيء في عهد الأنظمة الساجدة وما تبقى منه فقد تعدد الإنجليز أنفسهم بإبقاءه

الفصل التاسع عشر

سياسة اللورد كرومر الاقتصادية

كما يتصل اتصالاً شديداً « بالإصلاحين » الذين تقدم الكلام عليهما في الفصل السابق مسألة تقدم البلاد الاقتصادية ووجه عام ونحو حال الفلاح ووجه خاص . لقد كان الفلاح حتى مجيء البريطانيين ، عرباً للتل في ثقافة والإملاق ، حتى أن الرسائل الشهيرة التي نصف فيها البسطة دف حور دون يؤس الفلاح في أواخر العقد السابع من القرن التاسع عشر كانت مادة حطب ومعالاة لاؤلتك الذين عطلوا عن البؤس الواقع في عقر ديارهم ، في إيرلندة وإجلترا نفسها ، وراحوا يشوهرون حكم إسحاقيل في ظلم العهد العصب ألا وهو النصف الأخير من العقد الثامن ^(١) . ثم لقد قام في نفس هذا العهد غير واحد من سحرورا من الروايات للفترة التي كانت روى عن يؤس الفلاح وعدوها من أقاصيص السياح وقلوا « لو قرضل بين حال الفلاح العامة وحال أي دارع شرق آخر لرحمت حال الفلاح » ^(٢) . بل بلغ الأمر سهؤلاء للتشيمين للفلاح أن أشاروا - وذلك سبق مهم إلى مذهب اللورد كرومر في الحذل - إلى رواج تجارة مصر الخارجية واحتجوا بأن ما أوردوه من الحقائق « يثبت تقدم الطبقات للتجعة تقدماً مادياً

(١) شرح المستر كيف في مجلس الشوم - « أن حال الفلاحين غير مرمسة إلى حد عظيم ولكن لا أظهم من البؤس بحيث عظم كثير من الكتاب ... إن الذين قد درسوا منا عشرين قبل المصلحة من حال النساء والميول الذين يصلون في بلادنا هتدق للتاج والمعمل والتؤون الترابية بحرون بأنه لا حتى ثاق في التؤ في عدا أمة عرجة من التسمية » . « مصابيح البرلمان » المجلد ٢٢٦ سنة ١٨٢٦ من ٦٢٥

(٢) ملك كوان « مصر كافي » ص ٢٥

ليس له مثيل في غير أوروبا^(١) ولكننا على الرغم من هذه الشواهد لا نحتاجنا شك في أن حال الفلاح في كلا العهدين عهد إسماعيل وعهد لراية الثانية كانت غاية في البؤس ، وأنها في بعد تحسنت بعض التحسن ، وأنه إن يكن لذلك التحسن من سبب فلا أقل من أن يكون سببه تضييق فائقة الدين السومي ودهاب السخرة على أنه من أصعب الأمور وأشقها أن سجن الحد الصحيح الذي وصل إليه حد التحسن في الثمان والعشرين سنة التي حكمها الإنجليز . فإن البيانات التي نشرت بها أنصار الاحتلال ، وأولهم القورد كرومر ، التقدم الاقتصادي الكبير للدلا قد يولع فيها مسألة تحملها على أن لا يتدبها كثيراً . ومع هذا فمن المستحيل أن يعكس على القوم حكمهم في القضية لأن القضية لم تبحث بعد بحثاً منظماً على أن الذي يقوم به من كل باحث حشم نفسه بحس الأدلة التي يبنى عليها أنصار الاحتلال حكمهم بتقديم جمهور الأمة المصرية ، هو أن هذه البراهين إما أن تكون حذاعة عمارة ، وإما أنها قليلة لا تحصل ما يبنى عليها من النتائج ، وأنه على فرض حدوث تقدم ما صلك التقدم كان يكون أعظم لو لم تقع تلك السياسة الضيقة ، سياسة إخضاع كل شيء للمصالح المالية أو مسارة أخرى لسوق السندات

ومن السعيب أنه في سنة ١٨٨٨ أي بعد قليل من الأزمة الشديدة أزمة ١٨٨٥ - ١٨٨٦ التي صورها جمع المؤرخين البريطانيين تصويراً محرناً ، أخطت قلوب هؤلاء السادة أنفسهم ترى حاملة أحسن البشري عن حال الفلاح المصري . فقد قال السير إدجر تينست مثلاً : « ليس تم شك في أن إلغاء السخرة إلغاء جريئاً قد حسن حال صغار الفلاحين » واستدل على ذلك بـ « انخفاض مزارعي القري شيئاً فشيئاً »^(٢) . واستمر يقول « ولا أدل على تحسن حال مصر في السنوات القلائل الأخيرة من أداء الفلاحين معظم ديونهم إلى صغار المزارعين ... »

(١) المصدر السابق الذكر ص ٢٦ (٢) حبر ، رقم ١٩ (١٨٨٢) ص ١٠

وإن ما استطلعت جمعه من المعلومات يحلّى بقول إن ما على الفلاحين الرايين من ديون قديمة أقل من ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، وإنه قلما استدبت أموال جديدة ، وإن التصايا التي يمت فيها أملاك الفلاحين لندم أدائهم ديونهم استثنائية محص ولا تشمل غير جزء يسير من الأراضي الزراعية . - ونسج على هذا لموال للستر كلارك كاتب سر الوكالة فقال . « لقد حسنت حال الفلاح كثيراً في السنوات القلائل الأخيرة . فهو ... الآن أجود عذاء وأحسن لباساً ولم يمد يدها للكرايح وليس ثم ما يحلّ على الخوف من السخرة والمخدمة العسكرية ... وهذا يعنى إلى حد كبير على التحرر من رقة الرايين . والحق أنه خرج شيئاً فشيئاً من الصف والبؤس الذين طرّح به فيهما من أقدم الأرمين » ^(١)

لو علم القارىء كم مرة قيل هذا الكلام مبرحاً بهذه الشواهد عيبها لعرف أن تلك الصور الدسيسة لم تكن تلمح على الثقة بها والاطمئنان إليها ^(٢) وإلا فكيف يهمل شعب مؤلف من عدة ملايين من أقصى أسواق البؤس إلى مثل هذا الخنوع في سنتين أو ثلاث ؟ ولكن لا يجب فقد عرفنا الألاعيب التي شغلت السياسة البريطانية في مصر بمرورها بمجها على جمهور ساذج يقبل الأخبار على عواهنها . والحقيقة أنه بعد سبع سنين من هذا العهد ، أى عند ما صار من الضروري المنع من استمرار الاحتلال وعم هذا التقدم السجيب ، قد خفت نعمة هذا التناول

(١) حصر ، رقم ٦ (١٨٨٨) ص ١٢

(٢) في هذه السنة عنها كتب المير جورتال يقول . « إن عدد ملاك الأراضي من الفلاحين يتناقص قليلاً ، والأراضي تستعمل شيئاً فشيئاً إلى زراعة واسعة ، وقد أصبح من كاله يملك في بعض جهات أو قناتين يسكن بأحد يومية في صباح ملاك الأراضي » - (حصر ، رقم ٦ (١٨٨٢) ص ٨٧) خلا من الأكاذيب التي يكتبها المؤرخون البريطانيون في مصر حرفاً لما يعيشه الألمان . ومع ذلك يقول البرود كرومر (« حصر المدينة » المجلد الثاني ص ٩١٩ - ٩٢٠) : « إن الطبيعة الأساسية لخلق الشرق من عدم التفريق التي قد يظن بسهولة إلى الخط وغالبه الواضح . اجتهد في أن تستبط من أي مصرى طوى رواية سرية شعبية من الخفايا ... ترى أنه ربما وعم في الخفايا ست مرتين قبل أن يتم الرواية »

نعماً واضحاً ، وأقبل صاحبنا القديم و « الشاهد المستقل » السرف فيا هز متبورت
 يعلم بأن وطأة الربا قد خفت ، ولكنه يؤكد « أن اقتراض الأموال لا يزال
 موحشاً » وأن الدين الأهلى للمصرى لا يزال يبلغ ٧,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات ،
 وأن الفلاح « ما يربح بعد ١٢ ٪ فائدة مذهشة الانخفاض » بل يبلغ « الأمر
 أن يؤكد « أنه لا بد من مضي حين حتى تستقر قواعد ما تم من إصلاح »^(١)
 هذا يربنا إلى أى حد ينبغي أن نشق بما يقوله الموفقون البريطانيون من
 تقدم المصريين في عهدهم . فإذا ما خرجنا من التعميم إلى التخصيص ، فإننا نجد
 الأمر هو هو . ونعرب لك مثلاً كثيراً ما يندى « الورد كرومر » القول في
 كتابه ويبدى مؤكداً^(٢) أنه فيما بين عامى ١٨٨٣ و ١٩٠٥ كان يخرج للملاذ
 مرحلة مالية سنوية تقرب من ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه منها ١,١٠٠,٠٠٠ جنيه على
 هيئة تخصيص للأموال المقررة . ظاهر هذه الأرقام خلاف من غير شك ، ولكن
 متى عحصناها وجدناها تشير إلى مبالغ اليوم منها نصيب غير يسير . فن ذلك مبلغ
 ال ٤٠٠,٠٠٠ جنيه الذى ذكر تحت عنوان « إلقاء » الصحرة وهو يشمل مليونين
 منبأ أساساً قدره ٢٥٠,٠٠٠ جنيه وملكنا إصافياً جزء من فرض سنة ١٨٩٠ وقدره
 ١٥٠,٠٠٠ جنيه . والسبب في ذكر هذين المليونين تحت عنوان « تخصيص للمراتب »
 أنه لو لم توافق الدول الكبرى على إقامتها في هذا « الإصلاح » أى في دهبها
 أحوراً لعمال أحرار لوجب فرض مراتب يبادل حاصلها هذين المليونين . ولما لم يكن
 شيء من ذلك (وقد رؤى من الحرم أن لا يمس على استعانة فرض ضرائب
 حديثة تخففى اتفاق لندن) فقد أصبح مبلغ ال ٤٠٠,٠٠٠ جنيه أموالاً حقت
 عن كامل الفلاح ! فلحجة عامة في السبيل والمهاوة ، وكان يمكن الاحتجاج بها مع

(١) مصر ، رقم ٢ (١٨٩٥) ص ٤

(٢) « مصر الحديثة » الورد كرومر ، المجلد الثانى ص ٤٤٧

هذا السبب وذلك التناحر في كل ما يتطلب مالا كأعمال الري التي أفقر فيها بضعة ملايين من الجنيهات اقترض أعينها ولم يأت من زيادة الضرائب . فلو فعل الورد كرومر إلى ذلك لمون هذه الملايين يقولون « أموال خفت عن كاهل الملاح »

و إلى هذين الملايين أتينا أسوأ أحوالهم وعرفنا باسم « المرحلة المالية » نجد مبلغاً آخر يعرب من ٦٠٠,٠٠٠ جنيه قد وضع عن الملاح على هيئة ضرائب أحيان . هذا المبلغ يشمل الـ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه التي جعلها اتفاق لندن مرصفاً للملاحين كما رأينا قصدت في الحسابات مقابل « متأخرات ميؤوس من تحصيلها » أي أنها بدلا من أن تقيد في الحسابات ممثلة أموالا وضعت بالفعل عن الملاح ، قد قيدت مقابل أموال لم تحصل على الإطلاق . ويشمل مبلغ الـ ٦٠٠,٠٠٠ جنيه علاوة على ذلك ١٣٠,٠٠٠ جنيه كانت ممتدة في سنة ١٨٩١ تحفيضا لأموال الأراضي . ففي هذه السنة ظهر أن الـ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه لا تغطي « المأخرات الميؤوس من تحصيلها » والتي كانت تذكر سنويا في ميزانية الحكومة ، والتي أصبح مجموعها في عشر سنين ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه ، ولذلك قرر أن يهدف من هذا المبلغ نحو مليون جنيه دفعة واحدة وأن ينقص سنويا من أموال الأراضي ١٣٠,٠٠٠ جنيه ، وذلك يتبقى نحو ٢٠٠,٠٠٠ جنيه يجب تحصيلها . هذه الـ ١٣٠,٠٠٠ جنيه التي لم تحصل قط ، والتي لم تكن تذكر إلا في الحسابات فقط ، قد أصبحت إلى ٢٠٠,٠٠٠ الجنيه التي وضعت عن الملاح في سنة ١٨٨٥ وأطلق على ابلين معاً اسم « مرحلة مالية »^(١)

هذه المبالغ كلها داخلة في باب الأموال المقررة ، فأما باب الأموال غير المقررة فأنهم مرحلة مالية فيه هي إنشاء عوائد الفرضة التي يقال إنها كانت تنجم سنويا

(١) مصر ، رقم ٢ (١٨٩٩) س ٤ ، ورقم ٢ (١٨٩٢) س ٧

١٨٠,٠٠٠ جنيه على الرغم من أن معظم هذا البلع ، أى ١٢٠,٠٠٠ جنيه ، قد تجاوزت الحكومة عنه سنة ١٨٨٩ لأنه كان لا يتوجب على بقائه إلا وجود متأخرات « بصحب تمصيلها »^(١) ثم حذفت البقية الباقية بعد سنة من ذلك « لأنها تؤدي أحياناً إلى تلاعب كبير »^(٢) والحقيقة أن عوائد العرصة كانت عبارة من صرية موضوعة على البائسين من باعة البسوس وبحود من العروض الناصه ، الذين كانوا لا يستطيعون أداء هذه الصرية للصحة ، ولا يمكن أن يرغبوا على أدائها . وقد ألقى حوالى هذا الوقت عدة ضرائب نافذة كعوائد رخص الورامين وعوائد دحولية الأرز التي كان ينبغي أن تمصيلها معظم المتحصل منها^(٣) . على أن عوائد الدحولية قد بقيت في المدينتين الكبيرتين ، القاهرة والإسكندرية ، لوفرة الإيراد القى كان يأتي فيها منها

تصبح بما تقدم أن حل « الرحمة المالية » بعض تخويه وتصيل ، وأن مخيف الضرائب لم يكن في أكثر الأحوال إلا تجاوزاً عن متأخرات يستجبل تمصيلها بها حثتية القائمين تمصيلها ، وفيما عدا ذلك كان إلغاء لخرائب نافذة تمصيلها متب من حية ، ويكلف الحكومة أموالاً طائلة من جهة أخرى . هنا أيضاً أيها القارئ ينظر اللورد كرومر بسبل دفعته إليه الضرورة

وعرض ما تقدم يمكننا أن نثبت أن أرقام اللورد كرومر لا يمول عليها ، وذلك بالرجوع إلى جدول الديون الأهلية للصربية التي أرسلت إلى حكومته سنة ١٨٩٥ لثبت بحسن حال الأمة التي على أمورها يدل هذا الجدول^(٤) على أنه من بين ٤٤,٧١,٠٠٠ فدان يملكها ٦٦١,٠٠٠ ملك ٢٩٥,٠٠٠ فدان مرهونة بما يبلغ ٧,٣٢٣,٠٠٠ جنيه ، وأن أكثر من ٧١٪ من هذا المبلغ مستحق على ملك يملك

(١) مصر ، رقم ٢ (١٨٩٠) ص ٩ (٢) مصر ، رقم ١ (١٨٩٠) ص ١٢
(٣) مصر ، رقم ٢ (١٨٩١) ص ٣ (٤) مصر ، رقم ١ (١٨٩٥) ص ٣٠

الواحد منهم حصة أفدنة فأقل . وأن للأوليين من الأرض للحرمة ١٤,٦٦ ٪ في حين أن للآخرين منها ٢,٢٢ ٪ فهل بعد هذا التحسن شيء ؟ بد أن اللورد كرومر اضطر في السنة التالية ، أي بعد أن مضى على هذه الأرقام من الأرض ما ملكها من أن تؤثر تأثيرها الفشود ، إلى أن يتوقف بأنه « إلى جانب الديون السبعة يوجد من غير ريب مقدار مبيع من ديون غير مسجلة ومنفعة على صغار الملاك بوجه خاص » ^(١)

ولا يحاول اللورد كرومر أن يبين لنا ولو بالتمترسب ذلك القدار « المبيع » من الديون غير المسجلة ، بل يدع القارئ يذهب إلى أنه لا بد أن يكون شيئاً حقيقياً . غير أنا علم وحجتنا في ذلك اللتر فيليدر اسبيورت الذي يوثق به في كل ما يتفق وأمراضه السياسية أن « الأرض لا تزال تحتل بالرفاة أو البيع من ملك إلى ملك آخر ، وأن هذا الاتصال لا يسجله الأهلون رغم وجوب التسجيل ، ولهذا تظل الضرائب تؤدى عن بعض الأراضي باسم أماس تورماس من زمن طويل أو قدم العهد فاستقال الأرض منهم » ^(٢) إذن فليجدول الجليل الذي يرى حقارة ديون الفلاح كله تمليل وتمويه . ولا يختلف عن الجدول المذكور من حيث عدم الثقة به وأسباب ذلك ، جدول آخر يدل على توزيع الأراضي للقانون في عامي ١٨٩٦ و ١٩٠٦ وقد نشره اللورد كرومر في تقريره الأخير الذي كتبه قبل مبارحته مصر . يدل هذا الجدول ^(٣) على أن ما يملكه الأهلون من الأرض الزراعية قد زاد في هذه السنوات العشر من ٤,٤٣٧,٠٠٠ هكتار إلى ٤,٦٦٦,٠٠٠ هكتار ، وأن عدد ملاك الأراضي قد زاد من ٧٦٠,٠٠٠ ملاك إلى ١,١٤٧,٠٠٠ ملاك ، وأن عدد الملاك الذين يملك الواحد منهم من ٥ أفدنة إلى ٥٠ هكتاراً قد نقص ونقصت مساحة

(١) مصر ، رقم ١ (١٨٩٦) ص ٧ (٢) مصر ، رقم ٢ (١٨٩٠) ص ٥٠

(٣) مصر ، رقم ١ (١٩٠٦) ص ٥٠

ما يملكون ، وأن عدد الذين يملك الواحد منهم أقل من خمسة أفدنة قد زاد من ٦٠٨,٠٠٠ مالك يملكون ٩٨٨,٠٠٠ فدان إلى ١,٠٠٢,٠٠٠ مالك يملكون ١,٢٥٩,٠٠٠ فدان ، وذلك مقابل زيادة عدد الذين يملك الواحد منهم أكثر من ٥٠ فداناً من ١٠,٠٠٠ مالك يملكون ١,٩٦٦,٠٠٠ فدان إلى ١٠,٣٠٠ مالك يملكون ١,٧٦٣,٠٠٠ فدان . فأي حال أدعى إلى الرضا من هذه الحال أيضاً ؟ نعم قد تكون المزارع المتوسطة الاتساع جاذبة إلى الزوال ، ولكن ذلك ليس في مصلحة كبار الملاك وعدم ، فإن حصار الملاكين الذين يملك الواحد منهم أقل من خمسة أفدنة هم الذين زاد عددهم وراحت مساحة ما يملكون زيادة حسنة . على أن اللورد كرومر قد اضطر إلى تنبيه الجمهور إلى أنه منذ سنة ١٨٩٦ قد مسحت الأراضي مساحاً جديداً أظهر عدداً « مئياً » من حصار الملاك كانوا محدودين فيما مضى مجرد شركاء ، فلما خصصت رسوم التسجيل سجل عدد عظيم منهم لأول مرة عقود ما اشتروه من الأراضي . هذه دعواه ، وليكفيها يظن القاري أن الأمر ليس بلدى بال ، ورد من ما قلناه السير ألفرد غورست في هذا الصدد ، قال ^(١)

(١) مصر رقم ١ (١٩١) من ١٢ ذكر السير ألفرد غورست هذا الصريح المضمون في تحليله على أعمال المصرف الزراعي المصري في سنة ١٩٠٩ وهذا المصرف أنشأه السير أرمست كلسن في سنة ١٩٠٢ وضم إلى الحكومة رأس مال الذي أقرضته إليه حكومة مصر ، وكان من أحب للصروف إلى اللورد كرومر لأنه أراد أن يوجد في مصر طقة جديدة من حصار الملاكين . وقد تكلم عليه بمهاسة عظيمة في شعبه في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٩ . فبعد أن وصف زيادة أعمال المصرف المسألة قال : وماذا كانت النتيجة ؟ النتيجة أن حصار الملاك قد ردتوا في مصر مئياً ... ما لا يقل عن ٤٠٠,٠٠٠ مالك ، وأنه أصبح من بين الكسان الذين يريدون التلا على ١١,٠٠٠,٠٠٠ مئة ما بين ريند وصاء وأنشأ ما لا يقل عن ١,٢٠٠,٠٠٠ مالك منهم . لقد نجحت الفكرة بما عظم ، ويرى القاري من عبارة السير ألفرد غورست التي ذكرناها في ذلك مقدار « عظم » هذا النجاح . ولا بأس أن نضيف إلى حصة المبرة الكلية التي قلنا ما مضى : إن المصرف لا يفرض إلا مالك الأراضي وعلى ذلك لا يمكن أن يوجد شبكات شخصية جديدة « (٢) لا يرى لم لا يطلب إلى المند البريطاني أن يرجع قبل كتابة تقريراته إلى ما كنهه سلفه في الموضعات المتعلقة ؟

من الزيادة الظاهرة التي ملأت حديثاً في عدد الملكيات الصغيرة وراحة إلى تقسيم
المساحين الأراضي بين ملاكها الخفيين ، وقد ترجع بنوع ما إلى أن الملاك ،
الذين يتلكون أطباء على الشيوع ، كانوا إذا وصوا في عصر ملك يجزئون
أراضيهم للاستئانة عليها ، إذن فجدول الورد كرومر كله تصليل محض ، ولم يرد
عدد صغار الملاك من الفلاحين بل ربما كان الأمر عكس ذلك

قد يكون غير محيل أن تمتص أقوال خصمك ثم لا تكون قادراً على أن
تأني بأي قول إيجابي يحل محلها ولكن مجرد التي في قبضتنا هذه مفيد لأنه يربا
وهو الأدلة التي يتبنون عليها تقدم الجمهور المادي مستقلاً عن تقدم الحكومة المالي
إن لمينا فيما يتعلق بتقدم الحكومة المالي أدلة لا يعرف الصنف إليها سبباً
أما عن تحس حال الأمة فلهذا مجموعة أهوال لا يلبث كل قول منها أن يتداعى
مضى منه النقد . أقصد هذا يكون غير محقق إذا قلنا إن تقدم صواد الأمة
من غير شك قليل جداً ؟

على أنه غير مقبول أن سى كل التي تقدم صهور الأمة من الجانب للادى .
غير دليل على تقدمه بعض الشئ ، اطراد زيادة إيراد الحكومة وأداء الضرائب
من غير رجوع إلى الوسائل للشديفة التي كانت شائعة منذ ربع قرن من الزمان ،
وأن أموال الأرامى التي طفت (عام ١٩٠٥) ٤,٩٠٢,٠٠٠ جنيه لم يتأخر معها غير
١٨,٠٠٠ جنيه^(١) ، وأن الإيراد القى يبلغ اثني عشر أو ثلاثة عشر مليون جنيه
أصبح سهل التحصيل^(٢) كما ذكر اللورد كرومر ذات مرة ، مع أن إيراداً
يبلغ ٨,٩٣٥,٠٠٠ جنيه لم يحصل سنة ١٨٨٣ إلا بمجهود عظيم . فمضى هذا كله
أن الأمة بلغ من تقدماً أن أصبحت تستطيع على أقل تقدير تحمل الضرائب ؛ وهو
أمر لم يحدث فيما مضى كما رأينا . ومع هذا فسواء أكل ذلك التقدم ناشئاً من

(١) مصر ، رقم ١ (١٩٠٢) ص ٦٦ (٢) مصر ، رقم ١ (١٨٩٦) ص ٢

عبد خفة الصب، على أثر التخفيض للتوالى لقوائد الدين السوى أم لا، فمن
التارخ فيه أنه تناول ماوراء حقوق الحكومة المالية، وعلا على الفلاح ما أكثر مما
يصن الأداء العاجل لما تستحقه الحكومة

أن الأمير حسين باشا كامل وهو عم الخديو وكان إلى عهد قريب رئيس مجلس
شورى القوانين قد وصف^(١) في حديث له مع أحد صحبى القاهرة حياة الفلاح بأنها
حياة يؤس شديد وجمل مطلق، وقال إن الفلاح « يقضى حياته مثقلاً بالدين لايزيد
كسبه على الصرائب المفروضة عليه وأرباح القيون للعلوقة منه، وهو لكى يمد
حاجات أسرته في مواعيد ما مضى دائماً إلى الاستدانة، مال ما القاش. فلهذا المسر
من حمة ولحوة من المال من جهة أخرى، ولكثرة من يعولم من جهة ثالثة، قد
حق الفلاح عريقاً في بحر الصلح لا يعرف لنفسه منها مخلصاً » فهذا كلام رجل
اشهر بأنه خير محال الفلاح المصرى، ويؤيد شهادته هذه غير واحد من السباح القرين
أمكنهم الفرص من زيارة القرى المصرية. والبر بطايبور أنفسهم لا يجهلون هذه
الحقيقة ولكنهم يذهبون في تأويلها مذاهب شتى. قد رأينا^(٢) منهم كانوا فيما
مضى يرجعون فقر الفلاح الواضح للبيان إلى إسراره (في شؤون الزواج خاصة)
وولمه بالاستدانة. ثم ظهر لم بعد ذلك أن هذا التأويل ضعيف غير واحة،
لأن الفلاح أشد حاجة من أن يحت بالإسراف؛ فكسروا التفسير الأول وقالوا إن
فقره الظاهر راجع إلى شحه وكبره للمال. لكك كتب اللورد كرومر سنة ١٨٩٩
يقول : « من الخطأ أن نظن أن الفلاح المصرى ممن يشترطون دائماً في الاستدانة
إلى أقصى حدود طاقته » واستنبح يقول : « لقد كتبوا وقالوا كثيراً عما شأ عليه

(١) نشر هذا الحديث في جريدة « The Egyptian standard » في عدد ٢٠

أكتوبر سنة ١٩٠٨

(٢) انظر من ٢٤٦ من هذا الكتاب

الفلاح من الخرق وقصر النظر . أما أنا فلا أرى مسوغاً للاعتقاد بأن الفلاحين في مجملهم متنافسون ^(١) . وما ذكره الورد وقائد بحيرة واحتباس قد جعله فيما بعد عقيدة ثابتة وأمرأ حقيقياً ؛ ولم يتحاشى الكلام على الأموال الطائلة التي يدحرها الفلاحون في الأجرة والتقدم المحبوزة في الأرض . ^(٢) غير أن هذا التصور لسوء الحظ لم يكن مالمشيء المحدث ؛ فهو يرجع إلى عهد إسماعيل أيام كان أنصار إسماعيل ينزلون جهنم في تسيل هجر الناس الطاهر ويرجون على من يقولون إنهم مقتولون بالضراب ^(٣) . بل إن المرطانيين في سنة ١٨٨٨ قد تكلموا على الأموال التي جمعها الفلاحون حتى في عهد إسماعيل وأحسوها عن السيون بلدها في الأرض ^(٤) . والدعوى في الحالين باطلة ، وغاية ما فيها أنها تدل على حيرة القوم في سبيل خبيثة أوصح من أن تنكر . ونحن لا بسنا أن يخرج من الأمر كله إلا هذه النتيجة ، وهي أنه على الرغم من تقدم الملاد المالي في الحس والمسيرين سنة ماضية فإن التقدم المادي للأمة قليل وورعنا لا يريد على ما تقتضيه مصلحة مالية الحكومة

(١) مصر ، رقم ١ (١٩٩) ص ٦

(٢) وجاء في خطبة ألقاها الورد كرومر في حيد هول في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ ما يأتي : « يجري كبر المال في مصر فدرجة لا يصدقها الأوربي . في مورد بضعة أملاك من ذلك لقد بنى حشد طبل من الزمن أن حراً مصر ما توفي عن تركه بقدرها ٨٠٠٠٠٠ جنيه ذهب مخبوءة في أمهات . وليني أيضاً أن فلاناً يسور المال اشترى خبثه بنحو ٢٥٠٠٠ جنيه وسد منى نصف ساعة من توقيعه على عهد المايعة إذا بطور من الخير قد أنزل يحمل دلائل الطلوب وكان جاء في حديثه . وبنى أمه وجدوا عند ما شئت الثروة على القرى ما لا يخل عن ٥٠٠٠٠ جنيه في قدر مخبوءة في الأرض (التيس : ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٧)

(٣) كتب المستر ماك كولن بحري : « لقد عرف الفلاح من عهد خوفو إلى إسماعيل بعدم الرغبة في أداء الضرائب كائناً ما كانت . وقد يفتخر بقدرة على احتيل المصاحي كان من وراء ذلك وضع الضريبة عنه كلها أو بعضها » . ثم جاء كيف يحصر الفلاح الذهب في أسرته الصا إلى ذلك (مصر كما هي ص ٢٨)

(٤) مصر ، رقم ٩ (١٨٨٨) ص ٧

ولا يجب في ذلك متى عرفنا القرض الذي جعله اللورد كرومر نصب عينية لأول ما وطئت قدمه أرض مصر . فقد كان أول شرط لبقاء الإنجليز بمصر أن ترمى الدول عن مصالحها المالية كل الرضا . ولعلنا وجه اللورد كرومر معظم عنايته إلى الإدارة المالية خاصة . ولكن بظرفاً كثر نجاح تمكن في هذا السبب عنى بكل ماله حيلة مباشرة ، وأغفل ماله في كذلك ، صاروا النظر عن عمر القلاع وبيسره الأهم إلا من حيث كونه للنسج الأول لإيراد الحكومة ، أي من حيث كونه دافع صرية ^(١) . فندعى اللورد كرومر نسبة قدرته على أداء القرض بـ دون سعادته المادية العله . ثم إن الأسرى في السادة متلازمان ، ويجب قدرة الأمم على أداء القرض أن يكون على أنهما حتى كانت حكوماتها مهتمة بأحوالها الاقتصادية ، ولكن من الممكن أن يعنى بحال الأمة إلى الحد الذي تقتضيه حاجه المزاولة ليس أكثر ، كما يمكن أن يعنى بقطع من القسم إلى الحد الذي تقتضيه الحاجة إلى صوفه وحده . وهذا الحد هو الذي عزم اللورد كرومر من أول الأمر على أن وقف عنده مجهوداته . فقد أصر بعد ذلك منين فقال : « كان للبنا الذي استمك به حيناً كنت مندوباً (في صندوق الدين) أن تكون مصالح حملة السندات ومصالح المصريين شيئاً واحداً » ^(٢) . وهو قول قلنا يصدق على العهد الذي يشير إليه ، ولكنه يصدق على الزمن الذي اتفرد فيه بحكم مصر ، مع ملاحظة أن مصالح الفريقين كل ينظر إليه من وجهة حملة السندات دون وجهة المصريين ، وأن مولود البلاد الاقتصادية عى منها ما يعود على اللاية بالقاعدة العالقة ، وأن

(١) وفي عرض الحديث لألف القسطنطين شكا الأمير حسين من أنه ليس ثم من بعد ذلك القلاع يد المساعدة فيمكن من الخروج مما هو فيه من البؤس والفاقة ، ليس ثم من يسي سبياً ما في يده أو ينجف عنه أو يترجيه ، ليس ثم من يمدى إليه نصيباً ما . قد ترك وشأنه ، وحظ كونه لا تملك أي مجهود لرفقة القلاع

(٢) مصر ، ولم ، ١ (١٩٠٢) ص ٣

مادون ذلك فإما أنه لم يتم مطلقاً أو قضى عليه من غير رحمة ولا شفقة وقد تبين هذه السياسة في زراعة القطن التي تشغل السكان الأول من حياة مصر الاقتصادية ، وتكاد تقضى على سائر الزراعات الأخرى ليس الإنجليز أول من عرف المرح الذي يأتي من زراعة القطن ، فإسماعيل باشا عرف ذلك من قبلهم ، وحث على زرع القطن جهد طاقته حتى ازداد صدر القطن المصري في السنوات العشر الأولى من حكمه من ٨١٥,٠٠٠ قنطار متوسط ثمنها ٦,٥٠٣,٠٠٠ حبة إلى ٢,١٠٤,٠٠٠ قنطار ثمنها ١٠,٧٠٠,٠٠٠ حبة^(١) . وظل متوسط قيمته تنهض من ٧,٠٠٠,٠٠٠ ٦,٠٠٠,٠٠٠ حبة في السنة . ولكن الرجل الذي قدر القطن حق قدره من الوجهة المالية للحكومة هو اللورد كرومر . فقد عرف بحق أن زراعة المواد الغذائية والسكر وإب كانت قيمة كسائر مصادر الثروة لا تقارن من الوجهة التجارية بالقطن الذي نمت إليه الحاجة دائماً . ثم إن اللورد الغذائية قد تكون أروع فروع تصدده إذ تعطيه حاجات معيشته ، ونسبتها من الوجهة التجارية لا تصارع القطن الذي يستلزم تصديره حركة مالية حسيمة ، ويدعو إلى قيام هيئة تجارية ذات شأن كبير . من أجل ذلك انصرفت العناية كلها إلى زراعة القطن وهبنت جميع الأمور التي تسببها أو تشجع عليها خصوصاً أمور الري . ولقد رأينا أن الإنجليز لم يكتفوا في إثارة الري السابقين إلى الإصلاح فقد سبغهم إليه قبل ذلك بزمن طويل ولادة مصر الوطنيين : محمد علي ، وسعيد باشا وخاصة إسماعيل باشا . هؤلاء غشوا تربة مصر بنسبج من القمح ، وجلبوا إليها الآلات البخارية الرافعة ونحوها وأنشأوا أو اختطروا^(٢) أشهر سرائق الري القائمة في يومنا

(١) مصر ، رقم ٦ (١٨٨٨ من ٧)

(٢) قال اللورد كرومر (قد كتبه السابق الذكر من ٢٥٠) مشيراً إلى إلقاء الخطب الخيرية : « وكان من وراء ذلك أثر خط لكل من الحاكم والمهني (السيد جون مور) الذين يرجع إلتفاتنا إليهم فيها وبها »

هذا ولقد نجح إسماعيل باشا في أن أضاف إلى الأرض الزراعية أراضي شاسعة
أمر بها من الصحراء ، وحصل محصول القطن ثلاثة بن أربعة أمثال ما كان عليه
والحق أن إسماعيل باشا هو واضع الأساس الذي رُفِعَ عليه الإنجليز فيما بعد مناهم^(١) .
ومع ذلك فمن السخف أن نحصي ما أنجزه الإنجليز في هذا الباب ، إن الإنجليز
بأنفسهم بحوالي ٢٠٠٠٠٠٠٠ حيه اقتصرصوها ، وتخصيصهم جزءاً كبيراً من إيرادات
مصر السوى بفتح مجموعته عدة ملايين من الجنيهات ، أطلقوا في استنفاد نظام الري
من الفساد الذي صار إليه في أواخر عهد إسماعيل ، أي حينما كلن السعي في تآدية
السكرونات للحافظة لنفسه^(٢) يتسلم كل مال وكل مجهود ؛ كما أطلقوا في توسيع
طريق ذلك النظام توسعة شملت إنشاء مرافق ري جديدة على أن عملهم هذا
لا ينبغي أن يفهم منه أنه كله كان مقروناً بالسطح ، فبالسد ما كان بينه وبين ذلك !
كم من مال ومجهود أضاعتها هباء في أوائل الاحتلال فجارب لم تنجح لقيامها على
آراء حلت من المندائي تختلف أحوالها عن أحوال مصر . ولقد كان من وراء

(١) وقد شرح اللورد دوفر في تقريره عن سنة ١٩٠٠ ، مبعدا الحقائق إجمالاً مريباً ،
أما ما يتكرر أن يقال إن أصل تقدم مصر للمائتي المصير قد مر من في سنة ١٨٨٤ (مصر ،
رقم ١ (١٩٠١) ص ٢٠)

(٢) يتصل تقرير اللورد دوفر على وصف الحالة السيئة التي كانت عليها مرافق الري
عند انتهاء الاحتلال (مصر ، رقم ٦ (١٨٨٤) ص ٥٢ - ٥٣) ولكن اللورد دوفر
لا يذكر أن هذا الفساد راجع إلى سوء حالة السدود والرافية الثانية ، وهذا من أن يلقى
النسبة على هؤلاء أنه يلقبها على ملك الأراضي التي على أيديهم « حطت مشروعات ترمع
كثيرة » كانت تهدد بالانحلال على آلائهم الرافعة . قد يكون هذا القول من اللورد دوفر
صادقاً جزئياً ، فإن آثار الأموال المستمرة عرسي في كل مكان ، كما يدل استغلال نظام الترع
في إنجلترا لمدة عشرات السنين الممددة في بوسيه ومد نظامه . وقد يكون من العدل أن
تذكر في هذا المقام على سبيل التمثيل على من تقع نسبة استغلال اقتصاد الخبرة . فتكون إنها
لا تخرج على الملأ ، ولكن على المرافية الثانية التي أحرقت وجه الأراضي المجاورة تلك القنطرة
لعمركا إقليمية برأسها فوق سدودها فوأت هذه أنظمة نظام عظيم من الآلات الرافعة (انظر
هذا الكتاب ص ١٢٤) مصر ، رقم ٢ (١٨٩٠) ص ١٥٠ وما إليها)

ذلك أن المخط نحن كثير من أحسن الأراضي المصرية^(١) بل النصف أحياناً على أنه لم يشت ولا في زمنا هذا أن جميع المرافق التي أشأها الإنجليز خاصة مبدء ، فأعظم بناء قام به الإنجليز وهو سد أسوان لم يلم من الانتقاد المرء ، وكان الذين انتقدوه من أعظم مهندسي مصر ومن أقوى أعلام الاحتلال^(٢) . ولم تسلم كذلك إدارة مصلحة الري من انتقاد الصحف البريطانية المصرية بعضها^(٣) . ومع هذا

(١) بلور ، « مصر والاحتلال » سنة ١٨٨٩ ص ٢٧٩ — ١٨٩١ بالنظر إلى ما يجهلون به على إسماعيل من الإسراف والتفريق وإنشاء الأراضي خاصة بحسب أن يلاحظ أن خلف منظم ما أنشأ من المرافق العامة في عهد الاحتلال قد تجاوزت كثيراً المبالغ الأساس التي قدرت لها ، فم المخط المبررة قد اشبع المبلغ الذي خصص له وميلنا إسماعيل لقوله : « ١٦٦٠ حه . ٢٠٠٠ حه . ٢٠٠٠ حه . رقم ٢ (١٨٩٠) ص ٢٩ » ونقلت خزان أسوان نقلت في الخطة ٢٠٠٠ حه . ٢٠٠٠ حه مع أن ما كان قدر لها هو ٢٠٠٠ حه . ٢٠٠٠ حه . وإنشاء مبنى جزيرة الروسة قد قدره ٢٨٥٠ حه . ولكنه أنفق به ١٠ حه . وكذلك خلفت حور زعي قائما بقدره مبلغ ١٠ حه . مع أنها نقلت في الواقع ٢٠٠٠ حه . ٢٠٠٠ حه . وبناء دار السكك الحديدية قدره ٨٥٠٠ حه . بلغت مائة ١٢٠٠ حه . حه الأمانة يمكن مصلحتها إلى ما لا نهاية . يا أسما على أن لم يكن تحتل دولة تحسن المصالحات » (٢) وقد حط المبرور ويكسكس الهندس المصري في المجلس التشريعي المصري في مدروع تلبية خزان أسوان بنحو أمتار فقال : « يكلف هذا العمل الإنسان وحده مصر ١٠٢٠ حه . مع أنه لو كان الخزان أنشأ وفي الرسم الأصلي لكفى في قدره أن يخدم مليون من الأملاك للملكية ، ولكن ما أنشأ به أقل من مليون حه . إلى الإسراف المطلق في الأموال العامة لما يسر منه من بحسب من الهندسين المصريين المطلقين على جميع الظروف المتصلة بتاريخ خزان أسوان وثالثه « (« الخمس » يناير سنة ١٩٠٩) . وقد ثأ من تلبية خزان أسوان أن تحرت المياه جزيرة أسن الوحد بها كلها المدة المصروفة . إلى من الصعب أن تقول حتى ينشأ بها من جيل وتاريخي من أجل ما هو جديد . ولكن متى علمنا أية صيغة تقيت في هذه البلاد كما لكر السومريون في مد خط حديدي على جبل صعب لفرق ، فانا يسلنا السبب لأنه لم يظهر في هذه البلاد احتياج فعال على هذه الاستجابة الجلية طرحة الآخر . لا شك أن قطن قواعد الجبال خاصة »

(٣) لا يجهل عزيزي مثلا قول في انتقادية مديها الذي صدر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ : « بما تكن براعة مدي التي في حرقها الخاصة ، لهم ليسوا ولديهم وذلك أنهم يتبنون أعظم دون أن يحسبوا المشؤون الزراعية المسبب الثلاث بها ، ونعمي فاكرون على يميل التحول أمراً واحداً كثرت الشكوى للنتيجة به . كثيراً ما يأسر مديهم الري ، يلهوهم الزراعة ، بطول الفرع والصلوف في المعجزة التي يكون فيها إغراق الفرع والمجاري » . وفيك خبر وديت

كله فالنجاح السطحي لما قام به الإنجليز في دائرة الري من إدارة وإنشاء مرافق منظم جداً ، فقد رادت مساحة أرض القطن فيما بين عامي ١٨٨٤ و ١٩٠٨ من نحو ٨٠٠,٠٠٠ هكتار إلى ١,٦٤٠,٠٠٠ هكتار ، و زاد محصول القطن من ١,٨١٨,٠٠٠ قنطار إلى ٦,٢٥٠,٠٠٠ قنطار ، و زاد قيمة القطن الصادر من ٦,٢٤٤,٠٠٠ جنيه إلى ١٢,٠٩١,٠٠٠ جنيه

يبدأ هذا التوسع الهائل في زراعة القطن ليس كبير القيمة وذلك لأمرين ، أولهما أن ذلك التوسع قد تم على حساب المزروعات الأخرى ، حتى أن مصر التي كانت من أهماء العالم في الأزمنة القديمة قد أصبحت تصد في موادها الصناعية على الأقطار الأجنبية في الفترة التي أشرفا إليها من هبة لردادات قيمة الوارد من اللبنة واللحم والسمك والزبد والجلود وغيرها من ٢٩٤,٠٠٠ جنيه إلى ١,١٦٢,٠٠٠ جنيه ، كما ازدادت قيمة الوارد من الحبوب والقمح والأغذية الخشوية من ٥٩٠,٠٠٠ جنيه إلى ٣,٧٨٥,٠٠٠ جنيه ، وازداد الوارد من القمح وبقية القمح والبر من ٥٠,٨٦٤ طن سنة ١٨٩٩ إلى ٢٠٩,٥٩٧ طن سنة ١٩٠٨^(١) . فهذا يبدأ أن نمو مصر الزراعي ، الذي ساعد عليه اتساع نطاق الري واقتمت الضرائب المالية ، أصبح عبوة عن تعاطف زراعة القطن . وما أشبه مصر في سديها بالري لتستجيب كلها قطعاً بأوز استعرا سبرج الذي يلف ويسن ليستجيب كله كدأ . ثم إن خزنة المالية ومعامل الكثير استغاثت من ذلك فوائد جليلة ،

١- لعمري الظاهر - لا بد من أن المصروف أكثر شيئاً جداً - فقد يقن مهندس الري بكل سفاحة ترعة في مصر أو في يوش ، فلا يكون من وراء ذلك سوى المصروف القليلة للأرض المملوءة لهذا المصروف أو تلك التربة . و من وسنا أن عتبل تلك المال التي لم تنفق منها بحيلة خاصة للإنجليز كالأجيش غزيرت ، أن ترمع عتبتها عتلى هذه العتكرى (١) د تجرة مصر الأجنبية ١٨٨٤ - ١٩٠٢ - الجمود الثاني ، ص ٢٢٤ من السلسلة السوية ص ٧ و ص ١٢

أما أن الفلاح المصري الذى يؤدى نظير مواده الغذائية أغنائاً هي « أعظم بها .
بأوروبا »^(١) قد استعاد من زيادة المظن كما استعادت المالية ولكن كثير ، هذه
أمر مشكوك فيه كثيراً

والأمر الثانى هو أن اعتماد أهل البلاد ومالياتها على محصول واحد شر ، اعترى
الزود كروم نفسه في أواخر هذه ، بأنه بحيث حدا^(٢) فاهى إلا أن يصر
الحصول لا يمحاض في النيل ، أو أرمه نصري سوق القطن القولية ، أو حمة مكة
من محلات حومة القطن ، حتى تقع البلاد في اليؤس والشقاء . وقد حدث ما
١٩٠٤ أن أنست المودة من محصول القطن ما قيمته مليونان من الجنيهات
واحد أنست عدد كبير من صغار الفلاحين وهكواهم وأسرهم جوعاً^(٣) وأنست
الفلاحين مثل هذه الثانية في عامي ١٩٠٨ و ١٩٠٩^(٤) قد قيل إنهم خسروا
في السنين المذكورين ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه^(٥) . وإلى هنا كله أصبح من السليم
أن محصول الفدان الواحد من القطن يناقص شيئاً فشيئاً شكل بحيث يضر
للمائة ، وأن زراعة القطن بمرتها مهددة بالانقراض في زمن غير بعيد^(٦) فمحصول
القطن من أراضي المومنين قد نقص فيما بين عامي ١٨٨٥ و ١٩٠٩ من ٥٢١
قنطار إلى ٢٠٤ قنطار أى بنسبة ٥٠٪ وتحميل الأرقام يرينا أن هذا النقص
مطرد مستمر^(٧) . وقد أحلت عدة لجان رسمية وشبه رسمية تفحص للموضع^(٨)

(١) التقرير رقم ١٣٢٤ لجنة البنية من ٨

(٢) مصر ، رقم ١ (١٩٠٦) ص ٢٩

(٣) مصر ، رقم ١ (١٩٠٦) ص ٧١

(٤) مصر ، رقم ١ (١٩٠٦) ص ٢٠ ، (١٩١٠) ص ١٨ وقد بلغ ما نقص من

الحصول سنة ١٩٠٨ ، ١٠٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠ ليبرا

(٥) أيضاً رأى أعضاء الوفد المصري الذين ذهبوا لبيروت في سنة ١٩٠٨

(٦) أنظر تقرير ، الإسكندرية سنة ١٩٠٩ ص ٢٤

(٧) أنظر مثلاً ملاحظه السيد إلهون غورست في مصر ، رقم ١ (١٩٠٩) ص ٢٠

(٨) مصر ، رقم ١ (١٩١٠) ص ٩٢

(٩) وقد نظرت في الأمر لجنة من الجمعية الزراعية للتدوية في عام ١٩٠٨ = ١٩٠٩

ولكن مما لا شك فيه أن الأساليب الرئيسية في المحطات ترمة ولدى النيل التي ما رحت حتى وقتنا هذا مصير المثل في الحصب ، إنما هو ارتفاع ^(١) مستوى الماء المثلن لتصفى القوم في مد مطلق الرى دون أن يأتوا بما يقابل ذلك من طرق الصرف . فلارتفاع مناسب الترع واحتباس الماء خلف القناطر الكثيرة العالية عوآ لم يعكر في عواقبه ، أحد الماء يشغل التربة الظاهرة ويغمر التربة المظنة ويحقق جذور النبات ويحسه من النمو الضروري له . وقد تنبأ بهذا المصير — بعض التنبؤ على الأقل — بعض المهتمين أنفسهم أمثال السيد كولن سكوت — مكريف والسير وليم ويلككس ^(٢) ، ولكن ولادة الأمور كانوا شدد اهتمامنا بالرى وتناظرا في السماع أى مبلغ إحصاء ، من أن يسوا بطرق الصرف أية عناية ؛ فكل من وراء ذلك ما هو واقع الآن . وقد دعت الحال في بعض الجهات إلى استحداث السداد في مقاومة المحطات الأرضى باستمرار فناد ذلك بنتائج مرضية . ولكن من الواضح أنه لا يمكن هذه الطريقة أن تتأصل حرثومة الماء أنصف إلى ذلك أن الأسمدة الكيماوية ، رغم كوها معادة من الرسوم الجركية ، حجة النفقات بالنسبة للفلاح قد يكفه سداد المضاف الواحد من ٢٠ شللاً إلى ٢٥ شللاً ، ثم إن السداد الطبيعى نادر لأن غلاء الملف يجعل ملعام الحيوانات أمراً مستعزاً ^(٣)

من هذا نرى أن اتساع زراعة القطن الذى عاد بالرح الوفير على حرثانة

وقى الوقت الحاضر قد أثقت الحكومة قد التزم لجنتين لإعدادها مكنوة من واديههم بحصول القطن والأخرى من خبراء علميين

(١) انظر المحاضرة السمة التى ألقاها السير نورمن ولز فى جمعية المصاهرة الملكية بمبنى قصر المين فى نوفمبر من السنة الماضية وقتها نصها « الإيجيش فلز » فى أعداد ٢ ديسمبر والأيلم التى طه سنة ١٩٠٩ . انظر مصر ، رقم ١ (١٩١٠) ص ١٤٨

(٢) محاضرة السير ولز فى « الإيجيش فلز » ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٩

(٣) مصر ، رقم ١ (١٩٠٩) ص ٢١ و ٢٢

الحكومة لم يقر أى دليل على أنه من أسباب سعادة الشعب المصرى . وإلى ذلك يفتى أن ذكر أن الزراعة الأخرى الوحيدة ، التى هى زراعة الدخان ، قد قمى عليها عدداً كما رأينا من أجل الإيرادات الجبركية ، فى حين أن البقية الباقية من زراعة القصب التى كان لها شأن فيها معنى قد أصبحت صيده جداً عن متناول الفلاح الصغير^(١) ، حتى لو تمهدت ووسع نطاقها

وبما يريد الموقف شناعة وقسوة أن البريطانيين فى الثمانية والعشرين سنة التى حكموا فيها مصر لم ينفقوا فى أن يوحّدوا ولو صناعة واحدة حب ، بل قلوا بالفضل كل ما من شأنه أن يعود يفضى للتقدم الصناعى . لقد علم القارىء أن الزراعة ما كملها كانت قد توطئت دعائمها وعتت عمواً عظيماً قبل أن يطل الإمبراطور أرض مصر حكماً لها ، فالتطن وقصب السكر والقمح والدخن قد ورعت نباح صميم فى عهد النظام الوطنى ، وكل ما عاذه به نظام اللورد كرومر فى باب الزراعة هو أن وسع نطاق إحدى الزراعات للدكورة ، وقضى على أخرى ، وحط من شأن البقية الباقية حتى أصبحت لا تذكر . أما فى باب الصناعة فبذل اللورد كرومر كان مجرد هدم وتخریب . ثم إرب بدأ يعضه القمم على بطيئة الحال بعض اللشعة فى نسبة صناعاته ، فإذا ما فرض على العمم رسم حركى قدره ٨٪ من قيمته كما كانت الحال فى مصر حتى سنة ١٩٠٤^(٢) ، فإن اللشعة تكون أعظم

ولكن على الرغم من هذه الأحوال التى لا تلائم الصناعة قد قامت فى مصر صناعة صلب القطن زمناً ما وشرب بمستقبل حسن لقرب المادة الخلم والمحاض أجور العمال . إلا أن اللورد كرومر ، إكراًماً تلواطر لوردات القطن فى لشكيره ،

(١) بين عامى ١٨٩٠ و ١٩٠٨ ولا تعجب قيل ذلك ، ضبط صانع السكر من ٢٦ و ٨ مليون كيلو قيمتها ٣٢٨,٤٢٥ ج١ إلى ٣٠٩ مليون كيلو قيمتها ١٠٦ و ٥٠٠ ج١

(٢) ولا يزال الرسم الحركى على القمم يبلغ ٤٪

قد فرض رسماً قدره ٨٪ على جميع للصنوعات القطنية المصرية؛ وبذلك اندثرت صناعه حمل القطن المصرية . هذا كل ما أتاه الحكم البريطاني في دائرة الصناعة . وكان اعتذارهم عن هذه الفعلة الشقاء أنه لما كان الوارد من المصنوعات القطنية يزدى عنه رسم جمركي قدره ٨٪ فإن للصنوعات القطنية الوطنية، إذا لم يزد منها رسم داخلي يعادل الرسم الجمركي المذكور، تكون محمية حماية قوية، وذلك عكس ما تقتضيه مبادئ التجارة الحرة التي يؤمن بها اللورد كرومر إيماناً شديداً . هذا هو نفس التفسير الأساسي للتجارة الحرة السافد في بلاد الهند غير أن اللورد كرومر من هذا المبدأ المالي أنه ليس لك أن ترفع أثمان المصانع المستهلك، بأن يمنع بالرسم الجمركية استيراد نظائرها الأجنبية . فاللورد كرومر إذا قد حرف ذلك وفسره بأنه حين عليك أنت قتل صناعتك حتى لا تخذ المسهلك بمصنوعات أرخص من المصنوعات الواردة . لقد ظن اللورد كرومر أن رسم مطبق هذا التحويل على كل شيء - وفرض رسماً على خمس القطن الختام بما فرض على المحلل من قبل ليس من الضروري أن يذهب في الموضوع إلى أبعد من هذا الحد، فقد قلناه كاتب لأن يوضح للقارئ أن نمو مصر الاقتصادية في ظل الإنجليز أمر ظاهر السطاح، وأن نتائج أعمالهم في هذا الباب سلبية محضة، اللهم إلا ما يتعلق منها بالشؤون المالية فنأجل ذلك، ونسئ بالمال مصالح حملة السندات وصوق السندات، قد ضحى بمصير مصر الاقتصادية الحاضرة والمستقبل، ووضع أسس حرب البلاد التي ليس منه من عيب . ولكن ما دام تمت مطمح في توسيع نطاق الأرض الزراعية على طرق الري، وما دامت الثروة لم تفقد بعد قوتها كلها، وأحيراً ما دام اللورد كرومر من القطن في السلم قليلاً محدوداً، فيبقى طريق النجاح الاقتصادي الكادح سائلاً على وجه مصر، وسيبقى الجمهور المخلوع بأرقام الليبرالية والصادرات للتجارة على اعتقاده للساذج بأن مصر تفتي بسرعه محبة .

غير أن الساعة التي تتحد فيها هذه العوامل كلها لتضمي على زراعة القطن في مصر
لا ريب آتية . ولئن لم يشرع منذ الآن في تدبيرك أعلاط الناس والتكفير عن
جرائعهم ، فليعودن وادي النيل للشهور في التلويح مرة أخرى هواء جرداء ،
وإذن يرى الإنجليز أنفسهم أن لا فائدة من استبقاء مصر تحت حكمهم ، فيحلوا
عنها تاركين وراءهم خراباً يظل أبداً النهر شاهداً على عهدهم القوي بذرت فيه
منور الانحلال وتهدت بكل دقة وعناية

الفصل العشرون

الآثار الأدبية للإدارة البريطانية

يؤى علينا في هذا الوجه التاريخي أن نلقى نظرة على تقلم مصر في عهد الاحتلال البريطاني من نواح غير النواحي التي تكلمنا عليها ، نعى من الناحيتين الأدبية والسياسية . ولما كان هنا الموضوع واسعاً جئنا لا يمكن أن يوفى منه من البحث في فصل موجز فمنكتنى بالنظر في نقطتين أو ثلاث من أهم نقطه .

وعما ييسر علينا عملنا هنا نيسيراً يذكر أن البريطانيين أنفسهم قلما يدعون أنهم أدخلوا على حياة الشعب المصرى تحسناً أدبياً يستحق الذكر . فبينما ترام يحصلون القول في النجاح المادى لإدارتهم الطويلة ، إذا بك ترام لا يحاولون أن يظهرنا المصلحين الأخلاقيين غير محاولة يسيرة جداً . وفي حيث نجدهم يطنسون في وصف النظم العملية التي أدخلوها على إدارة البلاد وتفاصيلها وتعليقها ، إذا بك نجدهم يسكنون عن أن يذكرنا بالحقبة مبلغ تأثير هذه النظم في عقول المصريين وعاداتهم . لا جرم أنهم يحسون كل الإحساس بعدم وجود أثر ما ، ولقد ترام وهم حيارى في تحليل ذلك تحليلًا ينسب عنهم معرفة العشل ، يلتقون النعمة على ما يشعرون التقولون على جوهر الدين الإسلامى وطبيعته ، ثم على الجلود الكامن في نفوس الشرقيين^(١) . وهنا مدعب سهل جداً في تحليل ظاهرة تلحق الطار بالدولة المستولة

(١) ين الصالحين ٢٥ و ٢٦ من المجلد الثانى من كتاب « مصر الحديثة » الدين يحف فيها الورد كرومر عقل المصريين ، وآدابهم ، وديانهم ، لا يستطيع إلان صادق النظم والقيم التي يقرأها دون حير وشمزاز . ولقد أماد السير ميرلوق في كتابه الجديد (وفاة حلى) عند « تل الأثارى الآتية من سنن كتب الحديث وهي كتب شرعية مقدسة عند المسلمين :

عن حكومة البلاد . ولكن من سوء حظ الإنجليز أن الشرق والإسلام قد أظهرتا
دويبة من دلائل الرقي الأدبي ما هدم هذه القبلة وغادوها أثرًا بعد عين

لعل أحسن مقياس « لتقدم » الأدبي الذي بلغتته مصر في الثمان والشرين
سنة التي حكمها البريطانيون ، هو أن الجرائم ازدادت ازدياداً مطرداً لأول لحظة
جاء فيها الورد كرومر إلى مصر . فقد استطاع المستر كيف منذ ثلاثين سنة أن
يصل في مجلس المصوم غير حائف معارضة ، به في وسع أية سبلة من السيدات
أن محبوب مصر دون حراسة ودون أن يتعرض لها مصري أدنى تعرض ^(١) .
أما في سنة ١٩٠٦ أي في آخر سبي حكم الورد كرومر ، فقد وقعت ٣٢٠١ جريمة ،
مها ٧٤١ جريمة قتل و ٣٩٧ جريمة شروع في قتل و ٤٩٧ سرقة باكره و ٥٢١
جريمة إحراق متعمد ، ووقعت كذلك ٦٣٨٥٣ حصة مها ١٦٥٧٩
سرقة ^(٢) . فلا عجب إذا سلم الورد كرومر نفسه « بأن هذا الإزدیاد في الجرائم ..
أشد ما في موهب مصر كله من وسوء الإنلاق » ^(٣) . وقد تكلم بعد ذلك على
هذه الزيادة قوصعها بأنها ظاهرة « حديثة » وهو مجرد تعريب ، في سنة ١٨٨٨
ليس بعد أبيه وكيله السير بورتل إلى الورد سالجري أن الجرائم ما برحت
أميل إلى الزيادة منها إلى النقصان ^(٤) . وفي سنة ١٨٨٤ وجه الورد كرومر نفسه

« (طلب العلم فرجة على كل مسلم . طلب العلم أفضل عند الله من الصلاة والصيام والحج
والجهاد ، يطلبوا العلم ولو باليمين ، من سئل عن علم فكتمه ألجته الله بلعاب من نار ، فضل
العلم على المال كفضل النور على البصر على سائر الكواكب ، إن من العلم العلم الذي لا يعلم
الفراسخ والفراش كمثل البرس الذي لا رأس له)

(١) بلاد بها أعظم أمن على الأتس والأموال . وبها حرمة الأديان مطلقه كل الاطلاق ،
بلاد بها تستطيع السلطات الأوروبية أن يمين ، بل يمين بأفضل ، ما بين الاسكندرية والاسكندرية
لثاني كسفت كل الأمن لا عرسهن غير الأملين — وليت شعري كم مملكة مسيحية يصدق
عليها هذا القول ؟ (مضاجع البرلمان المجلد ٢٣١ ، ١٨٧٦ من ١٢٦)

(٢) مصر ، رقم ١ (١٩٠٧) من ٤٥ — ٤٦ (٤) جبر ١ (١٩٠٧) من ٨٥

(٤) مصر ، رقم ٢ (١٨٨٨) من ٨٣

إلى حكومتها إضماره تهريرات تسلمها من أعرافه ؛ وقد لفت فيها النظر إلى الزيادة.
 العنقدة في الجرائم^(١) ؛ وبلغ منه في سنة ١٨٨٥ أن أنشأ لمخبرة الجرائم
 « كوميسيونات الأشقياء » وهي في الحقيقة محاكم عسكرية ظلت خمس سنين
 سلم الورد كرومر في هاسها بأن اللاد لا تزال سيدة عن أن تكون « حدث »^(٢)
 وقد اطردت زيادة الجرائم طوال عهد الاحتلال البريطاني الطراد سير الساعة .
 وهي الآن أبرز وجره الحياة الاجتماعية المصرية

ولقد حار الورد كرومر في تمثيل هذه الحال حيرة شديدة ؛ فحدد في
 سنة ١٨٨٤ ، حين كان يلفت النظر إلى تلك الظاهرة في التهريرات الآفة المذكور ،
 سرورها إلى « إنشاء » الكرماج ، وقد كتب سرى وكالاته يقول : « لقد كان
 الإنشاء التام للكرماج مشجعاً على السطو للقرون بالقتل أحياناً » وكتب آخر :
 « لقد أصعب إنشاء الكرماج زيادة حسنة في الجرائم » وكتب ثالث : « لقد
 كان للإنشاء الساحل للكرماج أثر سيئ في سكان اللاد »^(٣) والآن وقد عرفنا
 من سائر الورد كرومر نفسه أن ذلك الإصلاح الكبير ظل رماً طويلاً مطلقاً
 غير نافذ ، وأن كوميسيونات الأشقياء كانت تستعمل الكرماج من عام ١٨٨٥
 إلى عام ١٨٩٠ كما نشاء ، فتارة تستعمل أثناء عقاب وتارة أخرى تستعمل أدناه
 تقرير — تقول الآن وقد عرفنا ذلك فاما لا يقل هذا التمثيل وسيله من لقنو
 الكلام . بيد أنه ليس من شك في أن هذا التمثيل قد يوجب رماً ما فيها أو يدمنه
 من تخدير أعصاب الجمهور ، بحجة أن زيادة الجرائم ليست إلا ثمناً مصادراً لإصلاح
 كبير هو إنشاء الكرماج . ولكن درجت الأيام وطال العهد باطراح الكرماج ،
 والجرائم ليست باقية فحسب بل آخذة في التماثل والازدياد . ثم توصل الورد كرومر

(١) مصر ، رقم ١ (١٨٨٥)

(٢) كتيب الورد كرومر السابق الذكر المجلد الثاني ص ٢٨٩

(٣) مصر ، رقم ١ (١٨٨٥) ص ٧٧ و ٧٨

نقطة إلى تليل حديد لازدياد الجرائم ، تليل هو خلق بأن يمش في الإنسان
 الدعشة والارباع فقد كتب يقول : « لقد اعتدنا أن نهرس لازدياد الجرائم في
 أوربا لازدياد العراضات أنا مضطرب من الاعتراف بأنني في السنوات القلائل
 الأخيرة قد ارتبكت ببعض الشيء ، عندما أردت تليل هذا الشود البين ، ألا وهو
 اقتران ازدياد محسوس في الجرائم بازدياد في الرخاء العام مطرد ومحجب جدا . . .
 إن الذين ألفوا ، من إحصائيات الجرائم في أوربا وحدها سيرون ما يراه من أن
 رجوع اطراد الجرائم إلى اطراد الرخاء تناقص بين » ومع ذلك فهو يصرح بأن
 الحال في مصر هي ما يراه فيقول : « إن كثيرين من كانوا إلى عهد قريب يملكون
 أصبحوا وقد أثروا ثراء وسطاً . فلما نافوا لذة النسي رغوا في الاستكثار منها ،
 وفي رغبتهم هذه أصبحوا أكثر تعرضاً لأن يسطلموا وآخرين يسعون معهم »^(١)
 هذا مذهب اجتماعي غاية في العراية . وقد أبدى للمترامثل وكاث إذا ذاك
 مستشار الباطنية ، فقد كتب مذكرة في هذا الموضوع خاصة صرح فيها بأن
 « الرخاء السحيب الذي أدركه الملاحون قد أرحف شهراتهم ومد عيوسهم إلى
 الكسب ، فكان من وراء ذلك التماسد والتعاقد والتساعص . ويمكن أن يرجع
 جل ما يقع في مصر في رمتنا هذا من الجرائم إلى هذه الأمور رأساً »^(٢) لقد
 كان في هذه النظرية الباهرة عيب مشوم ، هو أنها بحثت الناس على أن يظنوا
 الخطأ بإحدى المقدمات التي تقوم عليها ؛ فإن ربط الرخاء بالإجرام كل من غير
 شك تناقضاً بيناً ؛ والمقل المادي الذي لا يعرف البسطة أميل إلى اطراحها واعتقاد
 الدعوى الأرجح وهي أن الرخاء الذي يزعمه كاذب غير صحيح . ولا بدري أن أعلن
 الورد كرومر إلى الخطر الذي تتضمنه عقيدته المذكورة أم لفته غيره إليه .

(١) مصر ، رقم ١ (١٩٠٥) من ٤٤

(٢) مصر ، رقم ١ (١٩٠٥) من ١١٥

ومهما يكن من شيء فإنه بعد أن ظل ينشر هذه العقيدة سنتين ، شعر بأنه لابد من اطراحها والبحث عن نظرية أخرى . وقد جاء هذه المرة بنظرية أكثر ملاءمة لعقليته وعقلية جمهوره : فقد كتب في تقريره الأخير يقول : « كثيراً ما يكون ازدياد الفقر سبباً في ازدياد الجرائم . وإن من له أقل إلمام بأحوال البلاد يرى أن ازدياد الجرائم المحدث (١) في مصر لا يرجع إلى الفقر ولكن (سبب ازدياد الجرائم) فيما أظن إلى أن القانون لا يثبت في موس الأشرار الرعية الكامة » (٢) هذا أقصى ما يمكن أن يذهب إليه عقل اللورد كرومر ؛ فلين القانون سبب لازدياد الجرائم . إذا طرد القانون شدة ، وترجع إذا انقضت الحال الحاكم العسكرية ، تختلف الجرائم

ليس من الضروري سد الذي رآه اللورد كرومر تنحصره أن نجد هذا التمدل البوليسى لازدياد الجرائم . إن ظاهرة ازدياد الجرائم في مصر ترجع إلى أمور أعيد من أساليب تطبيق القانون . ترجع إلى الخراب الاقتصادي والاجتماعي الذي سببه الحكم البريطاني في الخس والخسرين سنة التي قصاها في مصر . لقد قضى دفعة واحدة على سلطة الوطنيين كلها ، وأحل محلها سلطة أحباب لا علم لهم بآداب المصريين ولغتهم ، أجانب لا يعرفون سوى إصدار الأوامر بالشدة والمقويوت الصارمة إنفاً ما أحل هذه الأوامر . وإن عهد الإرهاب الذي ابتدأ سنة ١٨٨٥ كان وحده كافياً لإيجاد قوسى قد لا يحصى وطائها سررات إصلاح عظيم . ومع ذلك فدلنا من أن سبب الاختلال إلى الإصلاح ذاته ، فإنه معنى يعنى بالمالية دون غيرها وترك الإصلاح الاجتماعى والأدنى النظام البوليسى الذى ألف حديثاً . وهو نظام يقضى بأن يكون بين الأهلى والإدارة التى ألغوها من قديم — إدارة للديرين والعمد والمشايخ — موظفو بوليس إيجابير لم تفرح أدهانهم بعد تقاليد البوليس

السرى الإنجليزى والبوليس الإيرلندى ، فكانت نتيجة ذلك ما هو واقع الآن .
وإن من البت أن زوال هذه النتائج مع اطراد استبدال الطرق التى كانت
صياً فيها^(١)

إن المثل فى تهنة اللاد لتبديد الصلة بالمثل فى تعليمها والحق أن إعمال
التعليم لمن أظهر وعوه حكم اللورد كرومر ومن خصائص إدارته كلها لقد استفاد
الإنجليز كثيراً عما احتلوا اللاد مما وعوه من عدم استعداد المصريين للحكم
النائى ، ووعد اللورد دوفرين بإخلاص فى تقريره المشهور بأن ترقية التعليم
مستكون من أهم ما يحرص عليه الحكام اللاد ، حتى لا تكون « صيحة » مصر
للمصريين ، صيحة جونا^(٢) . ولكن ما أعظم الخلف بين القول والعمل فى
كل معاملة الإنجليز للمصريين ، وإيه لأعظم فى مجال التعليم منه فى أى مجال
آخر . لقد وصفنا فى الفصل الذى عقدناه لأعمال إسماعيل باشا عناية هذا الرالى
المظيمة عمالة التعليم ، ورأينا أنه حتى عند ما أوقفه اللادون كان يستطيع أن ينق
على التعليم سويًا ٨٧٠٠٠ جنيه منها ٢٣٠٠٠ جنيه من حصة مكة . والآن
نقول إنه بعد مضي خمس وعشرين سنة على عهد إسماعيل ، أى فى سنة ١٨٨٨

(١) وقد سى فى يولييه سنة ١٩٠٩ قانون إيرلندى لمخافة الجرائم (انظر الفصل الأخير
من هذا الكتاب) ولا يجوز أن يذكر أن رأينا الذى ذكرناه فى تلك فى الأسباب الحقيقية
للجرائم فى مصر ، وإنما عليه كل الزايف للسر حس كرى مدير اللوف بالوندان من حيث
تعليمه على اللوندان . فقد كتب مكتب فى (التيس) الصادر فى ٢ يولييه سنة ١٩٠٩ مشيراً
إلى القسم الانزويولوجى للوندان الذى عمله حديثاً الدكتور (د . ج . هيرت) . وقد
اعرف للسكرى أن كل محاولة لرقية السوفانيين بدى أن تكون ماهرة من سرية تكمه
بالأحوال المحلية وتنظم الاحتبابية والتفريع الوطنى وأفكر عناصر الكفى المختلفة ومنها
الدا . إن تصور الأطباء ثلاثة أفراد بأحبه وسفلة رئيس الحكمة المحلية يشغل اختلافاً
شعبياً من مرور الأوربيين . وقد يكون حراً للاد أن تقاضا يحمل طلبها أو أن تنصف
الأراء الوجودية أو أنه تنصرف كراء ثورة حكمة .

(٢) مصر ، رقم ٩ (١٨٨٢ من ٦٦)

كانت مبرانية التعليم تبلغ ٧٠,٠٠٠ جنيه فقط !^(١) والبحث عن علة هذا
التفريط واجب من ألزم واجبات الإدارات المتحصرة لا يتطلب عناء ، فالورد
كرومر يقول : « إن الحاجة إلى المال كانت أول عقبة في طريق الرقي السريع »^(٢)
« وفي طريق كل رقي كما ينبغي أن يقال إن الأوربيين ، مجرد أن أحفوا رومان
الإدارة في مصر قد ضحوا بكل شيء من أجل مصلحة السندات ، وقد مدوا السادة
البريطانيون على منبرهم هذه ، في سنة ١٨٧٧ والسنة التي تلتها خفضت مبرانية
التعليم إلى ٢٩,٠٠٠ جنيه ، وفي عهد المراقبة الثانية بلغت ٧٠,٠٠٠ جنيه فقط »^(٣)
وقد بقيت كذلك دون تغيير مدة العقد التالي كله ، ثم ابتدأت تزداد سنة
١٨٩٠ وبلغت سنة ١٩٠٦ بعد إلحاح الرأي العام للمصري والبريطاني ٣٦٣,٠٠٠
جنيه^(٤) ، وهو مبلغ لا يستهان به إذا قورن بالم ٨٧,٠٠٠ جنيه التي كان يتلقاها
إسماعيل على التعليم ؛ ولكن يجب ألا ننسى أنه قد درج على عهد إسماعيل
أكثر من ثلاثين سنة تصاعف فيها عدد السكان أو زاد على النصف ، و زاد
الإيراد نحو ٥٠ ٪ وأصبح للحكومة في سنة ١٩٠٦ بدل الميزون العادية احتياطي
يقرب مجموعه من ١٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . وعند فأى تقدم فالت مبرانية التعليم
الإمبريالية في هذه الثلاثين سنة ؟ إن مبلغ الـ ٣٦٣,٠٠٠ جنيه لا يكاد يبلغ في
الحقيقة ٣ ٪ من مصروفت سنة ١٩٠٦ ، في حين أن إيجارا تنفق على التعليم
أكثر من ٧ ٪ من مبرائيتها عدا الصرائب المعلقة الخاصة بالتعليم . ثم إنه في
الحس والعشرين سنة الأولى من سني الاحتلال بلغ مجموع الإيرادات التي حصلتها
الحكومة المصرية ٢٥٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه أمضى منها على التعليم ٢٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه

(١) مصر ، رقم ٢ (١٨٨٩) ص ٩

(٢) الورد كرومر : كلمة السابق ذكر . المجلد الثاني ص ٢٨

(٣) الورد كرومر ، للمصريين ص ٢٢

(٤) مصر ، رقم ١ (١٩٠٦) ص ٢٤

قط أي نحو ١/١^(١). وفي سنة ١٩٠٩ لم تنفع ميزانية التعليم ٥٠٠,٠٠٠ حصة أسفقت على ٥٠ مدرسة وكلية أميرية بها ٨٤٩ مدرس وأكثروا من ٩١٠٠٠ تلميذ، ثم على ١٤٤ كتاب أميرى بها ٤١٢ مدرس و ١٣٣٦٥ تلميذ. وأحد منها علاوة على سقات هذه المدارس والكتليات والكتاتيب مسميات لـ ٣٥٨٢ كتاب بها ٦٣٥٨ مدرس و ١٥٦٥٤٢ تلميذ^(٢). ووجود المصنف الأخير من المدارس الذى يأخذ من الحكومة مجرد مسميات، دليل على أن ميزانية التعليم العام ليست فيها الكفاية. وعلى فرض أن هذه المدارس كلها ينفق عليها من أموال الحكومة، فإن مجموع الأطفال الذين يتلقون التعليم الأول لا يزيد عن ١٦٥٠٠٠ طفل في أمة يزيد عدد سكانها على ١٢,٠٠٠,٠٠٠ نسمة. لقد كتب الفصل البريطاني بالإسكندرية سنة ١٨٧٣ عدداً ووصف ما يمد له وإلى مصر من المجهود في التعليم فقال: لا يزال التعليم في مصر متأخراً قاسراً، وعدد تلاميذ المدارس الابتدائية ٩٠,٠٠٠ تلميذ أي ١٧٪ من سكان القطر الذين يبلغون ٥,٢٥٠,٠٠٠ نسمة، وهي نسبة أقل من النسبة في أية دولة أوربية عدا روسيا^(٣). وإذا نقول عن التعليم وعن مجهودات حكام مصر الحاضرين إذا كان عدد تلاميذ المدارس الابتدائية عبارة عن ١٦ في الألف، وذلك بعد مضي ثلاثين سنة شهد به تقدماً مالياً وإنشأ، وفي زمن تقدمت فيه حال التعليم في سائر البلدان الأخرى تقدماً بلهراً مجيداً^(٤).

(١) انظر الخطة التي ألقاها المرحوم علي كاتل بك أحد المقصور في مصطفى كامل باشا رئيس الحزب الوطنى بالإسكندرية في ١٤ مايو سنة ١٩٠٨
(٢) مصر، رقم ١ (١٩١٠) ص ٤٠ وما يليها
(٣) التفرعات التنصلي ١٠٠٩ (١٨٧٤) ص ٢٢٩
(٤) قال اللورد كرومر في عرض خطة الخلقا بنادى الثمانين في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨: «لأن جمهور المصريين لا يزال غلوا في مجرى الجهل المطلق وستظل الحال كذلك حتى ينفذ حيل جديد» إلخ من شهادة جيدة ثبتت صريحا الاحتلال البريطاني ١

والحق أن سكان مصر الذين يزيدون على ١١,٠٠٠,٠٠٠ نسمة ليس فيهم من يستطيع القراءة والكتابة غير ٦٠٠,٠٠٠ نسمة يزيدون قليلاً؛ أى أن الذين يستطيعون القراءة والكتابة في كل ألف نسمة ^(١) عدد الأحاسب عماره عن ٨٥ دكرآ و ٣ إناث . وهذا عار لا يسوعه أى برهان ولا أية حجة ، ولا سيما إذا لاحظنا الصنابير المقطوعة من الذهب التي كانت تصب صب على السودان لإنشاء السكك الحديدية والجسور وأشغالها من الأمور التي « سود مارح » . إنه في عهد النظام القديم (المتحجى) لم يكند يخلو من كرم من مدرسه ابتدائية ، ولا عاصمة مديرية من مدرسة ثانوية ، وكان إلى هذه المدارس الابتدائية والثانوية ست مدارس عالية فصلاً عن أربع مدارس حربية . فانحط أكثر المدارس الابتدائية إلى مستوى الكتاتيب ، وأغلقت المدارس الثانوية غير ثلاث ، ولم تنشأ مدرسه عاليه واحدة حتى زمننا هذا ^(٢)

قرأ في آخر تقرير كتبه السير ألبن هورست ما يأتى ^(٣) : « إن الأولاد الذين يتسمون (بالمدارس الابتدائية) بـ ٧٩٤٩ ولداً بنص ٢٢٣ ولد عن السنة الماضية . . . وقد رقص ٨ طالباً بالقاهرة لعدم وجود مجال لهم » « إن عدد الطلبة (بالمدارس الثانوية) يعم بسرعة عظيمة . . . وقد أصبح من السحيل أن تراءى الفصول بحسب هذه السرعة . . . وقد زاد اتساع معنى الفصول على الحد المقبول . ولإقلال هذه التعاقب قد حدد عدد للتجدين » « إن مدرسة المعلمين الناصرية مفعورة على الشيوخ ، وبها تسعة فصول يشغلها ٢٧٥ طالب مقابل عشرة فصول كانت في سنة ١٩٠٨ يشغلها ٣٠٣ طالب . وقد أقص طلبة المدرسة حتى لا يتخرج من المدارس غير العدد المطلوب » فحينئذ أعجبنا وجدنا نقص والتخفيض

(١) مصر ، رقم ١ (١٩٠٩) ص ٨ .

(٢) حجة عهد ملك فريد (مجموعة أوراق تليت ميلرس وجهات أخرى) ١٩١٠

ص ١٦ — ١٧ (٣) مصر رقم ١ (١٩١٠) ص ١٢ وما يليها

لمجرد عدم وجود الحال ، كل ذلك وسط سوق غائبة من اللباني والأعمال الهندسية على أن تفهقر التعليم ليس مقصوداً على كية المدارس وعددها فحسب . فقد تحولت المدارس إلى محض معامل تخرج موظفين للحكومة ، وأصبحت إلى حد بعيد أداة لـ « مجازة » المصريين . ثم إنه ليس في البلاد بأسرها غير ست مدارس عالية أشهر ما يدرس فيها علم الحقوق والهندسة ، ومع ذلك غير ماعها في الحقيقة براسمج لمدارس الثانوية ، أي فيه الكفاية لمجرد إخراج من يشلون الوظائف الثانوية . والسبب في ذلك أن المربعات الصلبة التي تنقدها أهل الوظائف المصري تحول دون استخدام الأوربيين في هذه الوظائف . ولعلك أصبح من الضروري نقاء المدرس المالية القديمة حتى يؤخذ العدد المطلوب للوظائف المذكورة من أبناء البلاد

لقد طلت فكرة إنشاء جامعة مصرية زمناً طويلاً وهي موضع السخرية والاستعفاف ، فلما روج الوطنيون الفكرة وشرعوا يجمعون المال ليدشوا « جامعة على حسابهم ، صرح الكورد كرومر ، مع إظهاره من العاطف الناف على المشروع ، بأن « لا بد من الانتظار قليلاً حتى يتحقق المشروع » . وكانت نصيحته أنه يحسن بأصحاب الحركة أن يبدأوا بدراسة تاريخ الجامعات في الأنظار الأخرى ، وأنه يجدر بهم أن يحتشدوا كذلك في تعلم المصريين عامة تعليماً يؤهليهم إلى إدراك الأغراض الحقيقية التي جعلوها نصب صيهم^(١) . على أن الحركة كانت أقوى حتى من الكورد كرومر ، وما هو إلا عام حتى رأى خطه بحق ، أنه هو كان ولا بد ، فتتمكن الجامعة تحت سلطة الحكومة دون سلطة الوطنيين ؛ وعلى ذلك وافق على منح المال الضروري للمشروع ، وافتتحت الجامعة من غير ماء كبير في أواسر سنة ١٩٠٨ . وعلى الرغم من وجود هذه الجامعة فإن الشباب المصري لا يزال

(١) مصر ، رقم ١ (١٩٠٧) ص ٩٥

يخرج إلى الأقطار الأجنبية^(١) وخصوصاً فرنسا وسويسرا شأنهم في الصغ
والعشرين سنة الأخيرة ، لأنه من الشكوك فيه أن تشر الحكومة على اهتمامها
بالجلى بالجامعة وأن تديرها وفق أمانى الأمة . وإن الطريقة التى اعطت بها مدرسة
الحقوق الخديوية ، التى نشأت زمناً ما مسهلاً خيراً يشرف عليه متتبعون فرسيون
بارعون ، إلى مستوى مدرسة ثانوية متفاداة لتقدير سوء بما صلاه أن يصيب الجامعة
أيضاً . وعلى ذكر مدرسة الحقوق نقول لقد أهمل مسيو لاميير الناظر السابق لهذه
المدرسة من منصبه بفظه وخطائه وأحل محله إنجليزى كان قد حصل وقتئذ قطع
على درجته العلمية . وفى حين أن الحكومة الفرنسية قد أسست فى الحال إلى
مسيو لامبير منصب أستاذ القانون كان خالياً بجامعة ليون ، فإن مدرسة الحقوق
الخديوية قد عهد بها إلى رجل لا يدري شيئاً عن القانون المتأخذ فى مصر^(٢)
ثم إن لغة التعليم المقررة فى هذه المدرسة وغيرها من المدارس العالية ليست العربية
وإن الإنجليزىة ثم الفرنسية إلى حد ١٠ ، وهم يملكون ذلك الميراث أن اللغة

(١) يقدر عدد الشبان المصريين الذين يطوفون التعليم البطل فى الخارج عما لا يقل عن
٦٠٠ شاب منهم ٣٠٠ يدرسون فى فرنسا (مجلة عبد بك فريد ص ٢٦)

(٢) وقد نشر مسيو لامبير المسكاة بأكتها فى حريضة الطان ، ومع ذلك كانت المادة
موسوعة عدة أسئلة طرحها فى البرلمان ، وكان من أشد المرائم التى ارتكبتها مسيو لامبير أن
وضع على مرسوم يطلب فيه إطلاق مسجوى دنترائى . أما للستر حل فقد جليه أول الأمر
للستر دكتور من كتنا ليدرس التاريخ كما علم فى المدرسة الخديوية ، ثم تمت فيما بعد أستاذاً
لقانون الرومان . ولكن للستر حل لم يكن وقتئذ حصل على مدرسته العليا وكان لابد له من
أن يشتر فى دراسة مدرسة الحقوق الفرنسية . ثم جاز الانصاف بما بعد مارس ولكن بعد
أن وسب فى محاولته الأولى . وبهذه المناسبة نقول إن هذه التفات « ثلاثية » الإنجليز
مصر ليست فريضة فى بابها . كان رجلاً يخاله للستر رجع حاصل على شهادة فى الآداب له عهد
إليه للستر دكتور تدرى الكيمياء ثم ظل بعد ذلك إلى مصلحة الساحة ، وسيد آمر حاصل
على دبلوم فى العلوم قد درس أدب اللغة الإنجليزية ثم عمل أحياناً إلى نظارة المالية . هذه الأمثال
وغيرها يجدها القارىء فى عدد « الطان » المأخوذة فى ١٧ بوليه سنة ١٩٠٧ مذكورة بتاتة
سأله لامبير

العربية ليست لغة عرقية ، وبأنه لا يوجد لها كتب مدرسية وافية بالفرص وأنه من الصعب الحصول على أساتذة يعرفون العربية^(١). هذا الطعن أو ما يعاق منه على الأقل بطبيعة اللغة والكسب المدرسية في غاية السخف أعاد ذلك التاريخ المجيد تاريخ الحضارة والعلوم العربية في القرون الوسطى ، وفصل دأب الوطنيين وأصدقائهم في هذه البلاد يسمى الآن في إعادة حل اللغة العربية في بعض المدارس لغة التعليم . ولا بد لنا أن نذكر أن تاريخ المصريين والعرب لا يزال غير كامل في برامج المدارس الثانوية بحجة أنه غير ضروري لامتحان ما يسمى الشهادة الثانوية ، وهي الشهادة الوحيدة التي تفتح لها أبواب الحياة الحكومية في الوظائف والتدريس

أما التعليم الابتدائي فكمي أن يقال عنه إنه ليس إجبارياً ولا مجاني ولا دائماً زيادة كبيرة على القراءة والكتابة والحساب^(٢) . وسقط المدرسين في المدارس الابتدائية الأميرية من الشبان القليلي الكفاية العلمية في حين أن كتابيب القرى لا تزال تسير سيرتها الأولية القديمة المتهودة في إنجذرا قبل صدور قانون التعليم سنة ١٨٧٠ . هذا أحد الوطنيين يسعون في إنشاء الجامعة شرع اللورد سكروور في حركة معارضة لحكومهم ترى إلى الاستكثار من الكتابيب وذلك ليعتد سبل التبرعات للجامعة . فلما تقلت فكرة الوطنيين تركزت الكتابيب تسمى من بناها حتى ليقل إن عدداً كبيراً منها حوله الصمد إلى اصطلاحات

(١) جواب السير لورد سكروور عن سؤال ممثل بالبرلمان في ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٧ وكان السائل هو لستر ج . م . ويرى التي أشار إلى أن دروس الأشياء والمجراتية تعلم في المدارس الاجتماعية بالإنجليزية . وأن التلويح والمجراتية والمجراتية والعلوم الطبيعية تعلم في المدارس الثانوية بالإنجليزية أو الفرنسية فقط ، وأن التعليم في المدارس الفنية والمدارس الثانوية بالإنجليزية وسعياً

(٢) لقد ألقى التعليم المجاني حق في مدارس الأوطان

ومخارن للنس وعو ذلك من حاجات القرى . ومن السبب أن مصر وهي بلاد
زراعية قبل كل شيء لا تدرس علوم الزراعة في مدارسها ، و مدرسة الزراعة العاليه
الوحيدة التي بها لا تفي بحاجة البلاد إلى حد أن عدداً كبيراً من الشبان المصريين
الذين يريدون الالتحاق بها يرحلون كل سنة مخرومين من دجولها^(١) . وبعد
طيس في العالم حكمة قد صدرت من الرقي بحيث تدرك أن المدرسة أشرف
مساعد الأمة وأهمها ، ومع ذلك طيس في العالم نظر تصور الحكومة في المدرسة
منحط الملاحظة في مصر . فالمدرسة في مصر حادثة حقيرة مهيئة لا تصلح لشيء
سوى القيام بشؤون مطبخ الاحتلال

ليس من شك في أن من أكبر آفات التعليم في مصر إسناد وظائف
التدريس إلى الإنجليز دون المصريين وقد يكون إحدى المعضلات أن فئة قليلة
من الإنجليز محلة البلاد احتلالاً مؤقتاً ، برعهم يجتهد في أن تخرس على أمه
عندها أحد عشر مليوناً لغتها وطريقة تفكيرها الأجنبية . ومع ذلك فهذا هو
عيب ما كان اللورد كرومر يسعى إليه فيما مضى . ثم إن هذه الصكرة قد تكون
حلاً من الأحلام ، وهي في الواقع حلم من الأحلام ؛ ولكن مجرد سرورها بالذهن
أقوى دليل على الروح التي شرع في عميد الاحتلال يحقق صيحه « مصر
المصرية » . ومع أنه لم يكن بيد الإنجليز خويس كائى كان بيد النسا في
البوسنة والهرسك فإنهم جدوا في تحويل مصر ، حطه واختلا على ما يظهر ،
إلى مستعمرة بريطانية ، ولذا العرض أنحبوا المدارس وسيلة لنشر لغتهم وطرق
تعليمهم . وأول من شرع في هذه السياسة ، سياسة (التجازة) هو السيد دتلوب

(١) من التريب أن تمنح كلية مدرسة الزراعة في الوقت نفسه نعيماً لم على الدراسة باللغة
الإنجليزية جوائز بعضها ١٠ جنيهات وبعضها ١١ جنيهاً بصروط خاصة (سؤال سأل في البرلمان
البرج - ٤ - وبرتس في ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٧)

الذى كان وقتئذ مقتضا المدارس، والذي هو اليوم مستشار نظارة المعارف، شرع فيها سنة ١٨٩٠ بأن ابتدأ في عقد امتحانات مسابقة في اللغة الإنجليزية بين الناحين فيها جائزة ما. وقد كتب المصنف برقال وقتئذ يقول: «أجرت في مصر دولاب أن النفس، كلما سمحت لهم الفرصة أظهروا دعة شديدة في تعلم اللغة الإنجليزية، وأهم يظهرون أيضاً استعداداً عجيباً لتعلمها. ولأمر من هذا على ذلك أنه زيادة عدد المدرسين الإنجليز بالمدارس الابتدائية والتي فوقها ستتاح التحصيل للمدرسي الناشئ فرص إضافية تمكنهم من أن يتقوا اللغة الإنجليزية»^(١). قد يكون الحرص على الانتفاع باستعداد المصريين اللغوي الذي استكشف حديثاً مما يقتضيه من حد الاعتباط لو قصد إلى الانتفاع به في اللغة العربية، أو أية لغة أخرى غير الإنجليزية. أما الأمر ما علمنا، فليس ما يقال من استعداد الناشئة للعربية لتعلم اللغة الإنجليزية إلا وسيلة لحلب مطلبين من الإنجليز يطمحون لفهمهم، ورمحون بذلك كل من يريد العلم والحياة المسكوبة على تعلمها. فلم تكن المسألة أن يسي أولو الأمر والنهي أنفسهم بدراسة لغة البلاد - فالورد كرومر نفسه لم يعرف قط كلمة عربية واحدة - بل كان مهم أن يلزموا الشعب للظوف على أمره دراسة لغتهم، ولم يبالوا بالأدى التي تلحق طلب العلم من وراء هذه الطريقة للنسطة، بل انشروحت صبورهم عند ما رأوا أنه في عشرين سنة، من ١٨٨٩ إلى ١٨٩٨، قد ازداد عدد تلاميذ المدارس الأميرية الذين يدرسون اللغة الإنجليزية من ١٠٦٣ تلميذ إلى ٣٨٥٩ تلميذ أي من ٢٦٪ إلى ٦٧٪ من المصروع الكلي لتلاميذ. في حين أن عدد الذين يدرسون الفرنسية، وهي اللغة المأثورة للطبقات المتعلمة قد نزل من ٢٩٩٤ تلميذ إلى ١٨٨٩ تلميذ، أي من ٧٤٪ إلى ٢٣٪ من المصروع الكلي^(٢). ومع ذلك فلا تدرى لعل الشعب المصري المتعلم، وقد

(١) مصر، رقم ٢ (١٨٩٠) ص ١٦٣ (٢) مصر، رقم ٣ (١٨٩٩) ص ٢٢

أدغم على النظم باللغة الإنجليزية قد تعلم في الوقت نفسه أن بمقت الإنجليز ولفظة
الإنجليز^(١)

حدثنا ما قلناه عن التعليم إنك قلنا نجد في قطر من الأقطار ، أو على الأقل
في العلاقات الميسورة الحال في أي قطر من الأقطار ، ظناً إلى ورود حياض العلم
كالتقى نجد في مصر ومع ذلك لا نجد حكومة ما قد سبب إلى إرواء ذلك
الظناً سبباً أصعب من سبب الحكومة المصرية إن المصريين يبالغون كثيراً في
مطعم المحكام البريطانيون ولا حجارة ، ولكن أعطوهم ممماً زعماً

ولا يختلف سبب القوم في تربية الأمة للاستقلال بوجه خاص عن سببهم في
تربيتها بوجه عام إننا لنذكر تؤكد الورد دوفرين المحدثي التكرار أن الإنجليز
يريدون أن يكونوا المصريين « أحسن الأصدقاء والنصحاء » دون أن يفرضوا
عليهم آراءهم أو يمحطوهم تحت « وصاية تشيخ حماة لهم » آدين ، مستعمران بل
« راعين أن يحيا المصريون حياتهم التي ألفوها وأن يديروا حكومتهم »^(٢) .

(١) هذا ما كتبه المير جابر روبر السكاتب المسمى العروف في الثاني من عدد ٢١
مارس سنة ١٩١٠ من رتبة طويلة للعرق ومصر قال : « إن إنجلترا (من مرس عديتها
على مصر) يظهر حلياً في الله بوجه خاص ، بعد أن مضى على الاحتلال ثلاثون سنة لم تسج
إنجلترا بالرغم مما في بعض وسائل الضغط الشديد ، من تعليم لمصر ودبلوماس مفرس عاليه
ومتاسب حكومية ، أن تفسر بمصر لفتها وحضارتها . أما الله العربية فإنها لم تعد مكلتها
كما كانت عفى من رايه تجرد أمة أخرى ؛ بل إنها ضللا عن ذلك قد تقدمت ، وذلك لعدم
لا يرجع إلى مجرد ما كان في الماضي من تماس طويل الأمد بين الأسس الغربية والمصرية وإلى
تزايد أمة مصالحة ، ولكنه يرجع فوق ذلك إلى الميل القاعى من الانحداب المحقق لعموم
الشر الأيسر المتوسط نحو مدمتنا وأوضاع حياتنا . وقد يلاحظ الاعيان في ذلك إلى حد ما أثر
الروح المادية لكل ماعمر برطان والى لا تزال تلك إلى إظهار نفسها سبباً خفة ، وهذا
يكفي الأمر فإن حل لغة الفرنسية حل لا يمكن معها أى مؤلف إنجليزي في أية مصلحة
من المصالح ، مع عزاز استثناء مصلحة السكة الحديدية ، أن يقوم بنشوق وفتنة على وحدها إذا
لم يكن لها حلتنا

(٢) انظر هذا السكاتب من ٢٢٦

فكان تنفيذ هذه اللامى "الخيلة أن جد القوم فى الجرى على ميله بمسد المناصب المصرية الخطيرة إلى الأجانب - إلى الإنجليز على الأخص بطبيعة الحال - وهى السياسة التى انتهت كما رأينا عند ما وصفت الرقابة الأولى على المالية المصرية . وكان أم ما ترى إليه قبل الاحتلال إيطاء الأقرباء والأصدقاء . مهاد الراحة على حساب الحكومة المصرية . فلما جاء عهد اللورد كرومر اعتم إلى هذا الفرص عرض آخر هو حرمان الشعب المصرى من أن يكون له حظ فى إدارة البلاد ، وحصل هذه الإدارة عهد المستطاع إدارة بريطانية . فى سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩٠٦ ازداد عدد الموظفين المدنيين فى الحكومة المصرية من ٩١٣٤ موظف إلى ١٣٢٧٩ موظف ، وازداد من بين هؤلاء عدد الموظفين الأجانب من ٦٩٠ موظف إلى ١٢٥٢ موظف أى إلى نحو الصنف ، فى حين أن عدد الموظفين المصريين قد ازداد من ٨٤٤٤ موظف إلى ١٢٢٠٧ موظف أى بمادة نحو ٥٠ ٪ فقط . وكان فى سنة ١٨٩٦ من بين الموظفين الأجانب ٢٨٦ موظف وطلان فقط . فأصبح عدد للموظفين البريطانيين ٦٦٢ موظف^(١) فى سنة ١٩٠٦ وبما يزيد فى شاعة هذا لظلم فى التوزيع العددي للموظفين المصريين والأجانب أن أحقر الوظائف من نصيب جمهور المصريين ، وأن حل المناصب السنية من نصيب الأجانب . فالـ ١٣٠٠٠ موظف مصرى يشملون سماء البريد ، وعمال الكك الحديدية والتفراف ونحو ذلك ، فى حين أن المناصب الإدارية ذات المسئوية مستندة إلى الأوربيين وخاصة الإنجليز . ولتضرب لك مثلاً مصلحة السكة الحديد فى هذه المصلحة ٣٦ مراقباً يتقاضى الواحد منهم سنوياً ٦٠٠ جبه فأكثر من هؤلاء ٣٧ أوربياً و ٤ مصريين ليس غير . وبها ٩٣ مقتشاً يتراوح مرتب الواحد منهم فى الشهر ما بين ٢٦ جنياً و ٤٨ جنياً فى الشهر ، منهم ٧٢ أوربياً

و ١٩ مصرى وفيها ٢٧٦ مساعد مفتش يتراوح مرتب الواحد منهم في أشهر بين ١٦ جنيهاً و ٢٥ جنيهاً منهم ١٢٧ أوردى و ١٢٩ مصرى وفيها ٥٢٢٨ عامل سكة حديد يتقاضى كل منهم في الشهر أقل من ١٦ جنيهاً منهم ٥٢٣٠ مصرى وليس أكثر من ١٩٨ أجنبي؛ وقس على ذلك سائر المصالح . فاحل المناصب للأجانب وأحرها للمصريين؛ وما كان وسطاً روى في إسناده مسئولية ومرتبه ، فكلا عظمت المسئولية والمرتبه كان معظم المناصب للأجانب؛ وكلما قلت المسئولية والمرتبه كان معظم المناصب للمصريين

لا حاجة إلى أن نسط القول في مقدار التمرين الإدارى الذى عادت به على العقل المصرى هذه السنة النبعة في ملء مناصب الحكومة . إلب المصريين ما رخوا يرمون عقوبتهم بأن البريطانيين إنما قدموا بلادهم ليلذوم كيف يحكون أنفسهم بأنفسهم؛ ومع ذلك فإن عميدهم لا يدخر وسعاً في حرمان المصريين من الأعمال الإدارية . والحق أن المصريين من حيث توريح مناصب الحكومة يعانون كما يعانون في التعليم ، يعانون في بلادهم معاملة للتبذير ، يحرمون مناصب الخطيرة ذات المسئولية ويؤخرون بتنفيذ أوامر صادتهم الأجانب ويقومون بهذا الواجب الذى لا يمتنع وكرامتهم نظير سرات زهيدة يتفقدونها . ولقد ذكر اللورد كرومر نفسه مرة أن الوظائف الصغيرة والمرتبات الطعيفة التى هي من نصيب الموظفين تؤدي حتماً إلى الرشوة ، وأن الرجل لا يستطيع في مصر أن يعيش بمرتب شهرى قدره ستة جنيهات أو سبعة ، وأنه من الحق في هذه الحال أن يختلس أو يرتشى . وسلم اللورد كرومر في سنة ١٩٠٢ ليس قبل بأنه « لا يزال يوجد عدد كبير من الرشى الصغيرة لا سيما في المديريات »^(١) وإن ما قاله في

(١) مصر ، رقم ١ (١٩٠٢) ص ٤٠

(٢) مصر ، رقم ١ (١٩٠٢) ص ٢٥

سنة ١٨٩١ لا يزال صحيحاً حتى يومنا هذا قال : « إنني أشك في هل يعد بعض صغار الموظفين حتى وقتنا هذا ما يصدح عن تكثير دخلهم بطرق غير مشروعة »^(١) « مع أنها القارى كلمة « كل » محل كلمة « صم » واد كر أن حل صغار الموظفين مصريون سرف مقدار الفلة التي صلو إليها المصريون في عقر بلادهم

و يقابل طائفة الموظفين المصريين طائفة الموظفين الإنجليز الفرنسي الذين يملكون أنهم قوام الحياة المصرية . لقد رجا اللورد كرومر في تقريره الأخير^(٢) من الموظفين الإنجليز ألا تقترع مصالحهم لبحود المصريين الذين لا يستطيعون أن يقدروا ، ولن يقدروا ، معهم في صالح البلاد ، وأن لا ينفذ في أعصا دم ما يوجهه إليهم من وطنهم الذين لا يعرفون أعمالهم من اعتقادات وحجج باطلة ، بل عليهم أن يمسوا قدماً في القيام بواجبهم المقدس واتمين من صانعيهم بحسن الجراء . لا ريب أن هؤلاء الموظفين الإنجليز الذين يرجو منهم اللورد كرومر هذا الرجاء قد أسروا الصمك في أنفسهم من هذه النصيحة الأتوية ، وأهمهم لم يكونوا أقل تمسكاً بها منهم بالأسف الذي أظهره اللورد كرومر في نهاية وجائه لما لاحظته أخيراً في دوائر الموظفين الإنجليز من تناقص بين في السلف على المصريين — كأن هذه الظاهرة لم تهد قط في معنى ! تلك النصيحة وهذا الأسف قد رددتها منذ ذلك الحين السير ألين صومست من غير أدنى تغيير أو تبديل^(٣) . والواقع أن اللورد كرومر وحده الحاضر وموظفيها لا يصرون المصريين غير أشد ضرور الاحتقار في حين أنهم يملكون أنفسهم حكماً موقنين أبراراً ومنقذين أظهلاً

(١) مصر ، رقم ٢ (١٨٩١) من ١ فلون هذا ما جاء في مصر ، رقم ١٥ (١٨٨٥)

ص ٦٠

(٢) مصر ، رقم ١ (١٩٠٧) من ١٠٩ — ١٠٤

(٣) مصر ، رقم ١ (١٩١٠) من ٥٠ — ٥٩

وإن في حادثة دنشواي الشهيرة لسبباً على الروح القاتل على معاملة الحكام
البريطانيين المصريين . ولا بأس بأن نعيد على القارئ ذكر هذه القاحلة في
١٣ يونيو سنة ١٩٠٦ خرج خمسة صباط إنجليز إلى قرية دنشواي لصيد الحمام
كان الفلاحون فيما مضى يعارضون في هذا الصرب من الصيد ، إلا أنه في هذه
المرة قد نشأ عن تيران صادق الصباط أن شئت النار في حرم من الأحرار
وجرحت إحدى فلاحات القرية ، فحمل جمع من أهل القرية على الصباط ،
فدافع الصباط عن أنفسهم بمناذقهم فأصابوا أربعة فلاحين في أرجلهم . وكان
سلاح الفلاحين السعى ليس غير فأصابوا رأس صباط وكسروا دراع آخر . وأخيراً
أرسل أربعة الصباط رقيبهم الكابتن بل القى أصيب رأسه إلى لسكر القى
يقع على خمسة أميال من دنشواي ليرسل إليهم النخطة . ولكن المركان شديداً
فأصابت ضربه الشمس فسقط ومات في مساء اليوم عينه . وقد حوكم القرويون
أمام محكمة مخصوصه متهمين بتهمة القتل والاعتداء ، فشنق أربعة منهم بمحصر
إخوانهم المتهمين وأقرباتهم وسائر أهل القرية الذين أكرهوا على شهود المنظر ،
وحكم بالسجن المؤبد على اثنين أحدهما القروي القى جرحت امرأته ، وحكم على
واحد بالسجن خمس عشرة سنة ، وعلى ستة بالسجن سبع سنين ، وعلى ثلاثة
بالسجن سنة مع الأشغال الشاقة ، وعلى ستة آخرين بجلد كل منهم علناً خمسين
جلوة ^(١) . وهنا ينبغي أن نلاحظ أن إدانة الأربعة الذين أعدموا قد حكم بها
على الرغم مما قرره الدكتور بولان من أن حرج الكابتن بل قد نشأ من
سربات عينه بآلة غليظة ، وأن السبب المباشر لوقعة هو سرية الشمس . ثم
إنه لشدة تهيج الرأي العام في مصر وإحترقاً أطلق مسجونو دنشواي في أوائل
سنة ١٩٠٨

(١) مصر ، رقم ٢ و ١ (١٩٠٦)

ولقد طع من حراسة المستر فتدلى النى كان وقتئذ وكيل المتمد والقنصل
الحام^(١) أن قال عن المحاكمة في رسالته الى نصف احادته « إنها روعيت فيها
الكرامة والتفديد الشديد بالقانون ، فلم يكن فيها أدنى أثر للازدواج أو التفتش والانتقام ،
قول هذا مع أن المحاكمة تولتها محكمة مخصوصة ، وأن جميع الاجراءات لم
تستغرق أكثر من ثلاثة أيام ، وأنه لم يكن بين وقوع الاعتلاء وتنفيذ الأحكام
غير أسبوعين ، وأن المحكمة لم تتعاش أن تقول إن الصباط « كان يوسعهم أن
يصلوا المعتدين كما يصعدون الحام » وأن قرية دشواي حردت من العمدية
ووصفت تحت حكم شرطه أرسلت إليها من القاهرة ! ولقد علق الورد كرومر
على الحادثة وانحاز في المدركة التي شمع بها رسالة المستر فتدلى فقال : « يمكن
أن يقال بحق إن النظام القصصى (في مصر) قد يكون سابقاً على أفكار المصريين
ومستوى حضارتهم يبحو نصف قرن من الزمان »

ووقع منذ سنين كثيرة حادث يشبه هذه الحادثة بمقام الشبه ، وذلك أن
صايطين إنجليز بين كلاً يصطادان قريباً من الأهرام بجوار قرية كمره فأصابا
عرباً طعلاً صغيراً . فانتشب بينهما على أثر ذلك وبين أى القتل عراك اطلقت
يه بندقية أحد الصايطين قتلت الملاح النعس . فاحتشد الناس وجمعوا على
الصايطين . ومع أن الصايطين قد ارتكبا جريمة القتل فإنهما لم يؤخذا بحريتهما
وأحيل الدين جموا عليهما على محكمة مخصوصة محكم على اثني عشر منهم بالمعد
على سرائى من بنى قريتهم وبالسجن مع الأشغال الشاقة ستة أشهر . ذلك مطهر
العلل الإنجليزى عرب ، يزيد في عرابته أنه قبيل ذلك يومين كان طبيب
إيطالى يصطاد في حقل فتح بشرا فهجم عليه الملاحون ونازروه مندقته فاطلقت

(١) هذا الورد كرومر كان قد سافر الى إنجلترا

البندقية قننت الطيب ، ومع ذلك في هذه المرة ^(١) رثت ساحة الدلاحيين
 غنى عن البيان أن العدل لم يراع في هذه القضايا الثلاث ، وأن التعصب للوطنيين
 الإنجليز والسيادة الإنجليزية كان القالب في قضيتي دشواي وكفره ، وأنه كان
 رمى إلى أن يماقب « الوطنى » الواقع عقاباً يكون فيه « مردجرله ولأمثاله »
 فإذا اعتبرنا هذه الأمور لم تكن الشكرى من « تناقص » عطف الجليل
 « حديث من الوطنيين الإنجليز على الشعب الذى يحكمونه إلا تهكماً فادعاً » فإن
 سادة مصر البريطانيين لم يحتاج قلوبهم أدنى عطف على المصريين ، وبدلاً من
 أن يعدوهم للاستقلال ، قد سعى سعيًا حثيثاً إلى أشد الطرق قماء على كل ما فهم
 من علم وكرامه ورعة في أن يكونوا أصحاب الشأن في بلادهم

(١) حوشر : الصدر السابق الذكر ، ص ٢٩٢ - ٢٩٨

الباب الرابع

ثلاث سنين من عهد جديد

« لا شك في أنه ليس بدم محديد الاختلال البريطاني بمصر ما يمنحه من أن
يصير أسراً مؤيداً سوى حال لا يكون للحكومة الإنجليزية سلطان عليها . إن من
شأن الحكومة والجيوش البريطانية أنها متى دخلت بلاداً أجنبية تميل إلى نقص
حكمه الذاتي واستعداد أهله له . وإن ما علمناه عن أحدث ما جرى في مصر
يدل . . على أن المصالح البريطانية تأخذ حفرها من كل شيء يشه استقلال
مصر ومثل في عهد »

(من مقال المستر أودونيل ناله في مجلس العموم في عام ١٨٨٢)

الفصل الحادى والعشرون

سياسة اللين الممزوج بالشدة

الآن بلغ المرحلة الأخيرة من رحلتنا . فقد اسدأنا من عام ١٨٧٥ أى من أول ظهور ما يسمى « المأفة المصرية » ، ثم تتبعنا سلسلة الحوادث الطويلة التى أقصت إلى احتلال البريطانيين مصر ، ثم استعرضنا الآثار التى عادت بها الاحتلال المذكور على مصر منذ ابتدائه ، فعلنا فرب ليست أسباب الحكم البريطانى لمصر ولا نتائجها مما يسوع اعتداء إنجلترا على مصر . والآن وقد درج على ذلك الحكم ثلاثون سنة فإننا لا نرى إلا إنجلترا فى مصر أكثر من ملبيين صولبيين كما كانوا وقت اعتدائهم . غير أن المنز إدورد دبس قال عند ما اجتمعت اللاتق الإنجليزية للصربية^(١) من محادثة كلبه الصم : « إذا قدر لك أن يترصع مركزنا فى مصر لأم لا نستطيع أن نورد أمام محكمة دولية أى مسوع قانونى لملينا ، ملينا أن نكتب تاريخنا من حليد . إذا كنت ناعراً وكنت لا تريد الإفلاس فلا تسر فى عملك على مبادئ لمسية الأولى ذلك سدا لا تبعه إنجلترا وحدها الخ » . وهو قول إن لم يسر عن رأى الحكومة البريطانية للقر ، فإنه على الأقل يسر من عملها للقر من أول الأمر حتى يومنا هذا . يد أن القوم فى حلال السنوات الأولى من الاحتلال قد شعروا شعوراً قوياً بشذوذ هذا الاحتلال ومصادقته ، وأخذوا يحطرون الجمهور والبول الكبرى تأكيدات مفسوها أن مقدم الإنجليزية عمر قصير الأمد جداً . من ذلك أنه فى أثناء نشوب الحرب بين مصر وإنجلترا سرح للسرا علاستون عجياً عن سؤال أتى فى البرلمان

(١) « مجلس مصر » ، مجلة القرن التاسع عشر ، أغسطس عام ١٨٧٧

فقال لقد سألت السيد العاقل هل في نيتنا أن نحمل مصر احتلالاً غير محدود ؟ وقد أذهب في جوابه بعيداً فأقول إما سيات من شيء فلا شك في أناس نأت هذا الأمر ، إله منافع لنا حتى حكومة جلالة الملكة وآرائها مناقضة مطلقاً ، منافع لهم دعها التي أعطتها لأورما ، ويمكنني أن أقول إله منافع لأورما ، أورما نفسها ^(١) وبعد شهر من ذلك سرح اللورد حرنيل السير الإيطالي للبرال منبراً عند ما كان يجده في أشبع من أن الحكومة البريطانية تنوي بسط حمايتها على مصر فقال : « يمكنك أن تنق هذه السكر من دهلك » ^(٢) . وفي شهر نوفمبر من نفس السنة شبه الستر علا دستون ، وهو يجيب مرة أخرى عن سؤال ألقى بالبرلمان ، احتلال مصر باحتلال الدول الأربع فرنسا في عام ١٨١٥ ، وأعطى تأكيدات مضمونها أن الحكومة الإنجليزية ستحدد مدة الاحتلال بشروط تتفق عليها هي والمصعومة المصرية ^(٣) . وفي يناير من عام ١٨٨٣ أعاد اللورد حرنيل هذه التأكيدات في رسالة بعث بها للدول الكبرى وصرح بأنه « إذا كان مصر في الوقت الحاضر قوة بريطانية تحافظ على الأمن العام ، فإن حكومة جلالة الملكة ترغب في سحب هذه القوة بمجرد ما تسمح بذلك حال البلاد ، وبمجرد تقرير الوسائل التي تضمن المحافظة على سلطة الخديو » ^(٤) . وفي عام ١٨٨٤ قل السير إيفلن بيرنج مما كتبه إلى رئيسه « إله حكومة جلالة الملكة ، وذلك في رأيي منتهى الحكمة ، لا تريد أن تأخذ بزمام الحكم في مصر لا بصفة دأعة على شكل ضم البلاد إلى أملاكها ، ولا بصفة مؤقتة على شكل بسط حمايتها عليها » ^(٥)

(١) « مضابط البرلمان » المجلد ٢٧٢ طم ١٨٨٢ ص ١٢٩٠

(٢) مصر ، رقم ٢ (١٨٨٣) ص ٢

(٣) « مضابط البرلمان » المجلد ٢٧٤ ، ١٨٨٢ ص ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢

(٤) مصر ، رقم ٢ (١٨٨٣) ص ٢٤

(٥) مصر ، رقم ٢٣ (١٨٨٤) ص ٩

بحوالى الوقت المذكور أخير اللورد جرشل للسو ودمجنون السفير الفرنسي بأن «حكومة حلافة الملكة تريد أن تكون سحب الجنود في أوائل عام ١٨٨٨ شرط أن ترى القول إذ ذاك أنه لا يجشى من ذلك على الأمن والنظام»^(١). وفى عام ١٨٨٦ صرح اللورد سلبورى أنه يخلق بإعترا أن مريهودها للقدسة ومجلو من الأراضي المصرية^(٢). وأتكر السفير البريطانى بلونس ما قبل من أن إحتلوا تريد أن تجعل بقاءها بمصر مؤبداً ، وأكده للحكومة المصرية بأنه «لم يطرأ تغيير ما على سياسة هذه البلاد بالنسبة لمصر»^(٣)

هذه التصريحات وتلك الوعود يمكن أن تصاعف إلى ما لا نهاية له ؛ وإن الأثر الذى يخرج به الإنسان منها كلها هو أن الحكومة البريطانية نفسها لم تنكر في بداية الاحتلال على بيئة من الأمر ، هل يسمح لها بأن تبقى بمصر إلى ما شاء الله ، وهل بقاؤها بمصر إلى ما شاء الله يستحق أن يحرص عليه ؛ على أنه ينبغي ألا تنسى أنه في تلك الأيام كانت حال مصر للثانية حرجية للغاية ، ورءا كانت الحكومة البريطانية تعكروى وجوب الجلاء عن مصر ومن لم يستطع اللورد كرومر أن يصلح تلك الحال ولو كان ذلك الجلاء عكس ما تريد . وطلع من اللورد سلبورى أن أرسل إلى أستاذه في صيف عام ١٨٨٥ سفير مصرى حرمند ولف العصور المشهور بالحرب الرابع^(٤) الذى كان يعتقد فيها مدى السياسة

(١) مصر ، رقم ٢٣ (١٨٨٤) ص ١٣

(٢) ص ١٠٦ جلد حول ٩ نوفمبر عام ١٨٨٦

(٣) مصر ، رقم ٢ (١٨٨٧) ص ١١٠

(٤) الحرب الرابع لقب أطلق على فئة قليلة العدد من حزب المحافظين ، كانت تحتل القاعد الأملية في مجلس النواب . وكان زعيمها اللورد رولف تصورشل ، ومن أعضائها البارزى سير هيرى حرمند ولف وسير جون مورست وسير آرثر بيجون . وكانوا شديداً للبروزة لحكومة الأحرار في ذلك الوقت ، ومع الذين أنكروا حزب المحافظين على حكومة غلاستون . وكانت الأحزاب الإيمينية في ذلك الوقت هي : (١) حزب الأحرار ، (٢) حزب المحافظين ، (٣) حزب الأحرار المحافظين الذين كانوا يمارسونهم في لشغالهم لبريئة من إعترا برأيها

الرسمية النسبة في مصر ، أوصله ليضع اتفاقاً تنظم به السألة المصرية . وقد تم وضع هذا الاتفاق بعد ثلاثة أشهر من بلوغه الآسنة ؛ وكان مؤداه أن يرسل إلى مصر مندوبين ساميين أحدهما بريطاني والآخر تركي ليعتنا حال مصر من جميع وجوها ويصفا فيها تقرراً ، ثم تنظر « الحكومة » في إتمام اتفاق منظم للسألة حلاء الحدود البريطانية عن مصر في وقت ملائم ^(١) وقد ظهر أن ذلك دليل حسن على رغبة الحكومة البريطانية في حفظ عهودها . ولكن الثانية عشر شهراً التي أعقبت ذلك شهدت تحسناً عظيماً في حال مصر المالية كما شهدت روال ما كان يحتمل من صلاخ مصر لمجرد النحر عن إدارتها ، واستطاع الأورد كرومر في عام ١٨٨٦ أن يكتب فيما شهادته إدارة البلاد المالية من تقدم عظم ، وبلغ من حله أن أصاف إلى ما كتب العبارة الآتية : « إن السبل مع ذلك قد ابتدئ فيه فقط » وإن « استمراره موقوف على استبقاء ما للحكومة البريطانية من نفود عظيم يقوم الآن على وجود قوة بريطانية بمصر » ، ثم قال محذراً : « إن السبل في الجلاء قد تحفظ كل ما عمل حتى الآن » ^(٢) . وكانت هذه الكلمات خفيفة على الأسماع للغاية ، ولذلك صرحت الحكومة البريطانية على السبل بها ، صند ما أن أوان عقد الاتفاق القاصي بالجلاء عن مصر اقترحت الحكومة البريطانية أن تسحب الجيش البريطاني من مصر بعد ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاق ، مشترطه لنفسها حق بقاء جنودها بمصر إذا ما طرأ - بطر يبدد مصر من داخلها أو خارجها . وكان مما تقصد بالخطر الخارجى ألا قبل الاتفاق أية دولة من دول البحر الأبيض المتوسط ؛ وكانت القولة المقصودة بالذات من هذا القول هي

« آراء لورد رنكف وأتباعه في السألة المصرية ، ضد المعارضة الشديدة لكل ما عملته حكومة ذلك الوقت في بلاد الثورة المصرية في رأيه خطأ وإطالة سلطة الخديو جبرية » (الترجمان)

(١) مصر ، رجب ١ (١٨٨٦) ص ٣٧ - ٣٨

(٢) مصر ، رجب ١١ (١٨٨٧) ص ٧

وربما بطبيعة الحال . وهو حق ذلك — وهذا سبب أقوى — قد اشترطت أنه إذا ما حدث في مصر أي اضطراب في أي وقت بعد الجلاء ، أو حدث أي إحلال بتعهدات مصر الدولية ، فالحكومتين التركية والبريطانية أن تعودا إلى احتلال البلاد بمجرد ما ، فإن أثبت تركيا ذلك فالحكومة الإنجليزية أن تحتلها وحدها ^(١) . هذا أعرب عما يكون من شروط تشترط الجلاء عن بلاد سبق احتلالها بمير مسوخ قانوني . هو يعني كما لاحظ السلطان إبداء أن من الممكن لأية دولة أن تحتل بعض أقاليم الدولة الثمانية — كأن تحتل روسيا أرمينية وفرنسا الشام — ثم تفاوض في عقد اتفاق يقضى بالجلاء عنها ولكنه يعطيها حقاً رسمياً في دخول هذه الأقاليم مرة أخرى ^(٢) . وبطبيعة الحال قد أثارت هذه الفقرة من الاتفاق حق فرنسا ، وجعلتها تصرح بأنها ستحمل إنجلترا شريكة في ملك مصر ، وأنها مدلاً من أن تقضى على السيطرة البريطانية ، ستقر بكل سيطرة هذه السيطرة إلى ما شاء الله . وهذا صريح خارج من شروط الجلاء ، فإن إنجلترا مدلاً من أن تظل مالكة البلاد بوجه غير شرعي ستصبح ملكيتها الشرعية ، لأن مقولومة إرادتها يمكن أن تفسر بأنها خطر « داخل » يؤدي إلى احتلال البلاد

ومع أن ألمانيا وليفينيا كن حاضمت إلى النصح بعبول الاتفاق ، فإن فرنسا وروسيا بصحنا السلطان بأن يطلب مديد مدة حق العودة إلى الاحتلال لتتبعن خط ، فإذا لم يجب إلى ذلك فلا يوقع على الاتفاق . وقد بلغ من السير الفرنسي أن أصر السلطان أنه إذا لم يوقع على الاتفاق فإنه — أي السير — يمكنه أن يعطيه « اسم الحكومة الفرنسية » تأكيداً رسمياً سرعاً ما من جلالته يحمي ويمنع من كل ما قد يسبب عن عدم توقيع الاتفاق ^(٣) . ولا ندري أطلق السلطان على

(١) مصر ، رقم ٧ (١٨٨٧)

(٢) مصر ، رقم ٨ (١٨٨٧) ص ٥

(٣) كورنري « مركز مصر الدولي » ص ٢٢٥

هذه التأكيدات أهمية كبيرة أم لم يفعل ، ولعله كان كائى إنسان آخر عارفاً
بقيمتها . ومهما يكن من شئ ، فإنه أبى أن يترك لإنجلترا عن شئ من سيادة مصر
وبعد كثير من التلحُّر والتردد وعرض توقيع الاتفاق

ولا بد من لعل الإنجليز قد ساء لهم فشلهم في عقد اتفاق يزيلهم حقاً طائفاً طامعوا
فيه ، وإن استنفع هذا الاتفاق جلاءهم المزعومة عن الديار المصرية . ومع ذلك فقد
أصبح في وسعهم أن ينفذوا سابق تعهداتهم ، مطبقين أنه لولا عناد السلطان لأفعلوها .
وعلى ذلك يمكن اعتبار عام ١٨٨٧ عام تطور في موقف إنجلترا إزاء مسألة الخلافة
فهم إنه من حين لآخر كان القوم يكررون القول بأن إنجلترا ستصبح في يوم ما حاداً
للقاسم مصر . فالتر غلادستون الذى كان شديد التعطف على القوميات الصغرى
أيام كان في جانب المدرسة ، سرح في عام ١٨٩٦ في رسالة بعث بها إلى وطني
مصرى بأن « من الخلافة قد حل في يلم منذ سنوات مضت »^(١) ، ولكن هذه
التصريحات أحدثت ثقل وتندو شيئاً فشيئاً ، على حين أن القاهرة أصبحت مصدراً
لأشد ضغط يرمى إلى تأييد الاحتلال . من ذلك أن للسرد (والآن السير)
ألبن عورست المستشار للسالى قال في عام ١٨٩٠ من تقرير له عن المشروعات
للالية للزمع تنفيذها : « لابد لتنفيذ برنامج كهذا من شرط واحد . . . هو ألا
يتمنى حال مصر السياسة تغيير أساسى ، وصبرة أخرى يجب أن يغفل جيش
بريطاني محتلا البلاد ، وأن يظل نفوذ الحكومة البريطانية ، القائم إلى حد كبير

(١) وكان الخطاب قد أُرسل للسر غلادستون من يارتر للثالث المصرى مصطفى كامل
وهو مؤرخ ١٩ يناير سنة ١٨٩٦ . وقد قال فيه للتر غلادستون : « إننى أعطف على ما أقدم
أه شعورك بجمعة كوكب مصرى ، ولكننى لا حول لى ولا طول على الإطلاق . إن دأبى
لا يترك على عهد لم يغير وهو أنه يجب علينا أن نترك مصر بعد أن أدبنا العمل الذى من أجله
معنا إليها أيام متروكاً بالتر والفتنة تلك البلاد . ومبلغ على أن زمن الخلافة قد حل منذ
سنوات مضت » . لا شك في أن ما استغلته مصر من العرف والفتنة عظيم

على وجود جيش الاحتلال ، صاحب السيادة العليا ^(١) ، وقد ظلت هذه النعمة من ذلك الحين نعمة اللورد كرومر وأعدائه في تقاريرهم كلها تقريباً وفي عام ١٨٩٥ رى المستر فيليز ستيورت صاحباً الأبلق الذي رار مصر مرة أخرى ، يصرب على نعمة خير منها ، وبصرح بأنه « قد يحتاج إلى جيلين من الزمان في تثبيت دعائم الإصلاح التي تم وإعطائه صفة اللوام » لأنه « لو تركت البلاد وشأنها الآن لانسكست سريعاً ، وامتدت الشكاوى القذعة ، وعادت مساوى الهدد للناسى ، ونفت اللوروس الحديدة ، وكانت النهاية شرا من البداية » ^(٢) . فليس عجبا من الحكومة البريطانية وقد حدثها هذا التحذير « رجال على مسرح العمل » أن تصمم على اللقاء بمصر مدفوعة إلى ذلك بأتقى البواعث الخيرية وأحطتها من الشوائب على أن إنقاذ ذلك التصمم لم يكن دائما سهلا عليها ؛ ففى حين لاخر كل من القول الأخنية ، وعلى الأسس فرسا ، يدسرها مساق ومودها تذكيرا لطيفا ، ويسألها من مودة الخلا ، من مصر أعلن أم لم يمن ؟ من ذلك أنه عندما كانت الحكومة البريطانية تسمى فى عام ١٨٨٩ فى تحويل الدين المتار ، أنى لمسيو سبول وريبر حارحة فرسا أن يوافق على التحويل المذكور مالم سين إيجلرا ميعاد حلاله من مصر ؛ وقد أحابت الحكومة البريطانية أنها يسرها أن تجلر عن مصر لولا أن حال الأمور فى مصر مضطرة غير مستقرة ؛ فكان رد « ميسو سبول أن قال : « إذا فكيف تقترحين تحويل الدين إذا كانت الحال المالبسة مضطربة غير مستقرة ؟ » ^(٣) ، ولكن من حسن حظ إيجلرا أن ميسو سبول سقط سريعاً وأن

(١) مصر ، رقم ١ (١٨٦٠) ص ١ وقد بلغ من سرور اللورد سلبرى بمصولة على هذا الخبر الطيف من ريلام على مسرح العمل أن طير برلية إلى اللورد كرومر عبره فيها أن الرسالة وبلغتها سحر من على البرلمان (مصر ، رقم ١ (١٨٩٠) ص ٢٢

(٢) مصر ، رقم ٤ (١٨٩٥) ص ٢

(٣) فلاى ، « اللانسات الفرنسية الانجليزية مصر » ص ١١٥ - ١١٧

خطه المسبور ريبو عقل عن الاعتراض ووافق على نص فائدة الدين - ولم ينته
أمد الخلاف بين إنجلترا وفرنسا إلا في عام ١٩٠٤ إذ شهدت فرنسا في الاتفاق
الإنجليزي الفرنسي المشهور ألا تترك عمل بريطانيا العظمى في مصر « بأن تطالب
تجديد الاحتلال البريطاني أو غير ذلك من الأمور » ، وكان ذلك سببا مقابل
إطلاق سراحها في مراكش وإعلان الحكومة البريطانية أنها « لا تنوي تغيير
الحال الساسية في مصر » . على أن ذلك الاتفاق لم يكن مهيأ للدول الأخرى التي
اشتريكت في مؤتمر الاستانة في شيء ما . ولكن لما لم تر هذه الدول داعماً إلى
إثارة المسألة المصرية فإن إنجلترا من ذلك الحين بقيت لا يتعرض لها أحد . أما
عهودها فقد صدق عليها قول اللورد ملر ذات مرة « مثل التجربة البشرية العادية ،
بقطع النظر عما قد علم المثال والكمال ، على أن إنجاز التصريحات التي تنفذ أمة
شارعه في دخول الحرب ، غير قابل لأن يندرج استمراراً من نفس هذه الأمة ساعة
انتصارها » وتظهر أن « تعاليم المسيحية الأولى » غير قابلة كذلك للتطبيق في الرقاد
بالهوى والموتى

وكذلك وصلنا إلى حال مصر في الوقت الحاضر ، وهي الحال التي بقي علينا
أن نستعرضها استعراضاً . قد تكون هذه الحال بالذمة نفس الحال التي كانت وقت
إبرام الاتفاق الإنجليزي الفرنسي ، لولا ظهور عامل جديد غير وجه الأمر كل
التغيير ، وأصبح المحور الذي تدور عليه الحوادث منذ تم ذلك العمل الدبلوماسي ،
وبوجه أحسن مبدئياً في عام ١٩٠٧ من كان شغل منصب المستند البريطاني^(١)
هذا العامل الجديد هو قيام الحركة الوطنية ، وبسببها أصبح هوامسات الحركة
الوطنية القديمة ، التي مضى عليها ثلاثون عاماً ، أحد مما كانت ليسا وأكثر
أسباب قوة ، تصرفها كيف شامت

(١) يريد المؤلف تبيان الوجه الذي غورست مضمناً بريطانيا بمصر مكان اللورد كرومر
(الرجوع إلى ٢)

لعل أكثر ما في السنوات الأخيرة من حكم الورد كرومر نسبية وتعكس أن يحى. الورد ، نظراً لطول أمد الاحتلال وعدم تزعمه ، بحراة جديدة مؤداها أن المصريين أخذوا يقترون « الفوائد » التي حووها من الاحتلال ، وأنه من أجل ذلك لم تعد القوة أساس السيطرة البرعالية في مصر ، ولكن أصبح أساسها عاطلة ارباط خفنة بين المصريين والبريطانيي . إن القارى لذكر كيف كانت التمارير الرسمية والصحة عامة مجهود في حمل الناس على الاعتقاد بأن عرايا لا يمثل أهل البلاد ، وأنه مجرد غاص وطرأ على ملكة المشرى . حتى عام ١٨٨٣ كتب المستر فيليز استقورت ، عند ما جاء إلى مصر عموماً في سنة الورد دومري ، تقريراً مسهماً ليثبت فيه هذه القصة فقال : « إنهم (المصريون) يصرحون بأنهم . . . يرون أنه (عرايا) كان دجالاً ولا يوجد الآن أى عطف عليه ، إنهم يرجون إصلاحاً على أيدي الإنجليز ، ومستعدون للترحيب بهم في الصعيد والدلتا على السواء »^(١) ، فتعوى أن للمصريين يحصون الإنجليز رجع بذلك إلى أقدم أيام الاحتلال ، وإن كانت قد علل عنها كما رأينا منذ هزيمة إلى الاعتراف صراحة بأن نفوذ الإنجليز موقوف على جيش الاحتلال^(٢) ؛ على أن هذه الحرافة القديمة ، مرور الزمن وعدم ظهور من يحمل الإنجليز على الخلاء ، أحدثت تنعت شيئاً فشيئاً بتعهد الورد كرومر منه ؛ فقد كتب يقول في عام ١٨٩٢ بعد أن زال الخوف من إنشاء لجنة مالية دولية : « قلما نسمع أصوات جمهور أهل البلاد وآراؤهم الحقيقية ، ومع ذلك فإنى أعتقد أنهم يقترون الفوائد التي أصابوها في خلال السنوات الماضية ، وأهم قد لا يودون أن يروا أى تغيير عطل في النظام

(١) مصر ، رقم ٧ (١٨٨٣) ص ١٨

(٢) كان المستر بورتال حتى عام ١٨٨٧ لا يزال يشكو ويقول : « يبقى الأهل أب القلاح شاكر للإطراء الحاضر . عدم الزيادة في راحته . . . خطان الفلاح بعد الاحتلال (الإنجليز) فكرة ولجنة » (مصر ، رقم ٢ (١٨٨٨) ص ٨٢)

الحاضر»^(١)، وإن النقطة العجيبة التي مكنت اللورد كرومر من أن يلحظ ما قبل مياحه، أخذت تنمو عموماً في خلال السنوات التي أعقبت عام ١٨٩٢، حتى أصبحت في عام ١٩٠٤ على درجة عظيمة من النمو والتقدم، فقد كتب في ذلك العام بأسلوب متواضع شبه أن يكون حالاً من التأثير يقول: «إن الرابطة الوحيدة التي كانت فيما مضى تربط الحاكم بالحكوم في مصر، كانت من جهة صبرة عن الاعتماد على قوة فائقة ساحقة، ومن جهة أخرى عبارة عن الخوف الذي شأ عن سوء استعمال هذه القوة؛ وإن الفرض الأصلي الذي كان يجب علينا أن نجعله نصب أعيننا هو وجه أهم أن نستبدل رابطة أخرى بهذه الرابطة القديمة التي وُثقت في آخر الأمر حتى أصبحت ما كاد يكون في الواقع نادرة، لأنه من الخطأ الخفى أن نفلن انتشار الحركة الرأبفة مجرد عصيان عسكري ليس أكثر، هذه الرابطة المسندة يجب أن يكون معها عبارة عن رضا جمهور أهل البلد، ومضى معها آخر عبارة عن النمو التدرجي للثقة بنبات الحكام، ومضى ثالث عبارة عن إيجاد اعتقاد قوة الحكومة، وإن اختلقت هذه القوة في مظهرها من القوى السابقة عليها... إلى لا أتودد في أن أقول إن ما عمل في سبيل هذه الفاية في العشرين سنة الماضية قد أدى إلى الناية المنشودة»^(٢)

إن وصف الرابطة «الوحيدة» التي كانت تربط الحاكم بالحكوم في الأزمنة النادرة بأنها قوة ساحقة، وخوف هذه القوة الساحقة، لتريب من رحل ظل سنوات عدة يحكم بواسطة الحاكم العسكرية، ثم أتى قبل لوتماله عن مصر في قضية

(١) مصر، رقم ٢ (١٨٩٣) ص ٢٠

(٢) مصر، رقم ١ (١٩٠٤) ص ٦، وفي تلك الوقت كان اللورد كرومر يعتقد خطأً جدياً بأنه محبوب من الشعب المصري، وقال إنه اقترح شخصياً على ورنه الحرية أن تسب الملكية البريطانية من القاهرة

خطب أن نطالع في تقريره الأخيرين ما به إذ ذاك على دوس الوطنيين من
الاشتائم والسباب . فالوطنيون عده جهلاء مستأخرون ، وآلات يجرها مبهجون
لا ذم لهم ولا يثقلون صير أقله شبة ، وغير ذلك من هذا القبيل . ولكن
الاحتجاج استمر على الرغم من ذلك كله ، وسانمت صفوف الحركة الوطنية وانضمت
إليها الطبقة المتعلمة كلها شيئاً فشيئاً . وقد بذل كثير من الجهد في إيجاد وتشجيع
الحركات المناهضة للحركة الوطنية ، نفس حركات « المتدليين » الذين كانوا
لا يريدون غير الإصلاح وكانوا راضين ببقاء الاحتلال واشغال المستور انتظاراً
غير محمود ؛ ولكن هذا الجهد الكثير لم يأت بفائدة كبيرة بل حط في آخر
الأمر من سمعة الذين بدؤوه أو نأثروا به . ثم كانت خطوة الوداع التي ألقاها
الفرود كرومر خلال الأوراق القاهرة قبل رحيله الأخير عن مصر ، فكانت إعلاناً
رسمياً للحرب بينه وبين الوطنيين ^(١) . ولم يتردد الفرود كرومر في المطالبة التي
ألقاها في جيلده هول عند ما منح حرية مدينة لندن أن يطلب إلى أولى الأمر
اصطلاح القوة في قمع الحركة الوطنية ^(٢) . على أن دعاة الاحتلال قد سرى عنهم
عند ما استلم مصطفى كامل النار التي كانت تاكل قواه وتوفي في فبراير من
عام ١٩٠٨ . غير أن وفاته جاءت دليلاً على عظم انتشار النضال التي عمل على
نشرها عملاً رائعاً عجيباً ، فقد نشر للعريون في طول البلاد وعرضها بأن موته
كارثة وطنية ، وشيع حازنه إلى القبر حمون ألقا من جميع طبقات الأمة

(١) نصح بأن الحركة الوطنية « من أولها لآخرها دأمة مصطنعة » ووعده بأنه . وإن
أصبح بيداً من مصر ، لن يكف عن الحث على معادلتها بما لا ينفع لها « إنها لا تستحق غير
ليل » انظر من الخطبة في عدد ٦ مايو سنة ١٩٠٧ (خلاص « L'Egypte »)
(٢) قال : « أما أنا فلا أرى غير طريقة واحدة للفتنة على هذا المذبح والاضطراب الموجود
بمصر والفد ، هذه الطريقة هي أن نضل مشايخنا على التعليل بإحداث نمو أهل مدين القطرين ،
وأن نشد الرأى على المتطرفين إنما ما نعملوا حدود القانون » ، (اليس) ١٦ أكتوبر
سنة ١٩٠٧) -

مظهرين أعظم ما يكون من الحزن والأسى . وقد بهت الاحتلابون أنفسهم لا يثقوا الشعور القومي بهذا الشكل الرائع ، ولم يسمهم وهم في اعتناطهم القضاة إلا أن يمتروا رسوخ المبادئ التي حمت الأمة حول رجل كل أول من أقدم على الجهر بها مرة أخرى

ولقد غيرت الحال تغير السحر هذه اليتيمة المصرية النورية ، التي جاءت بعد وقعة قامت أكثر من ربع قرن من الزمان . فقد أدرك الدعاة البريطانيون فجأة أن قد ظهرت قوة جديدة حبة سيكون لهم معها شأن يوماً من الأيام . ولعل اللورد كرومر نفسه رأى أن مشكلة جديدة عويصة ظهرت ، وأنه لا يستطيع التصالح في مصلحتها إلا أن أصبح على حاح سفره الأخير من مصر . وسواء أكان هذا السر الأخير نعمة تدير قديم كما يقول البعض ، أو لأن حكومته الأحرار الجديدة كانت شديدة الرعة في تغيير السياسة قسماً لتسير الأحوال كما يقول آخرون ، فإن اللورد كرومر استقال من منصبه في صيف عام ١٩٠٧ بحجة اعتلال صحة ، وخلفه السير إلمن غورست

ليس من شك في أن الحاكم الجديد ، على الرغم من أنه كان احتلاباً محصاً أيام كان مستشاراً مالياً في عهد اللورد كرومر ، وأنه ظل كذلك حتى تقلد منصبه الجديد ، قد خرج إلى مصر مروداً بتطلبات تقضى بأن يهدف من ولاة الحكم الاستبدادي القديم ، ويسعى في القضاء على الحركة الوطنية بأبسط سياسة التسلط والتوقيف . فكان عليه أن يخطو خطوة نحو تحرير الإدارة والمجالس شبه التشريعية ليجتنب إليه ما في صفوف الوطنيين من العناصر الأكثر اعتدالاً . وكان عليه فوق كل شيء أن يرضى الخديو الذي ألقته سياسة اللورد كرومر الوحشية في أحضان مصطفى كامل باشا وحزبه ، حتى صرح بأنه يميل إلى الحياة الدستورية^(١)

(١) في حديث مع مرسل الطلعة الميروني يو (نظر الطلعة عدد ٢٤ مارس سنة ١٩٠٧)

ولقد نجح السير إيلن غورست في هذا الترسى نجاحاً عاجلاً ، ولكن الأمر الأول انتهى عليه على أن أمر توسيع استقلال مصر القاتى لم يكن حديثاً ، فبعد كثير من العمل والاستشارة وضع مشروع تكبير مجالس المديرية وتوسيع اختصاصها ، وهو عبارة عن فكرة قد عهده كرومر . ولقد ظهر أن مجالس المديرية الجديدة ، إذا استثنى ما لها من حق إنشاء المدارس الابتدائية تحت إشراف نظارة المعارف ، هي عين المجالس القديمة القاصرة التي أنشئت سنة ١٨٨٣ — أي أنها على أكثر تقدير مجالس استشارية ليس لها حق الاقتراح مع كونها حاصلة لسلطة المدير والوزارة ^(١) ولما قدم هذا المشروع إلى مجلس شورى القوانين لم يرفعه ، وإن كانت لحنه التي تولى درسه لم ترد في أن تحكم بأنه من الوجهة الإصلاحية يكاد يكون عديم الفائدة ^(٢) أما مجالس شورى القوانين هذه ، فقد خول حق جل جلالته طينة يحصرها الجمهور وراء جبال الصحافة ، كما حول حتى توجيه الأسئلة إلى النظارة ، ونقلت الأمة هذه المسألة الأسيرة بالتدور . لأن حتى سؤال النظارة أحبط بعدة قيود حردته من كل مرية ^(٣) . من هذه القيود وحجب

(١) انظر تقرير السير إيلن غورست عن سنة ١٩٠٩ (مصر ، رقم ١ (١٩١٠)

س ٢٧ — ٢٩

(٢) إننا أراد القارىء أن يعرف ما وجه من النقد إلى مجلس شورى القوانين فليطلع على تقرير الوفد المصري في سنة ١٩٠٨ س ٢٦ — ٣٩ يقول هذا التقرير : « لقد وجد أنه القانون لا يتضمن احتمالات أو رسم من الاحتمالات التي تنبأها القانون الشطلي في سنة ١٨٨٣ أي أن الأمة لم تحط إلى الأمام خطوة واحدة في هذه المسألة والمقرن سنة (

(٣) ٥ الانجيشن فلزب ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٩ انظر أيضاً أسبديت إسماعيل باشا المخطوطة للثورة في الصحيفة للكوكرة في عدى ٢٤ و ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ . ومما كان سبباً في إساءة أعضاء المجلس بصفة خاصة هو أن حق توجيه الأسئلة لم يكن قانوناً صدر به أمر ملك ولكنه أصلى على وجه سنة كتن في إعلانها بمطالبة بسيط . هذه « السنة » قد نجات بإختار ١٤ صوتاً على ١٧ صوتاً . ومما يمس ذكره أن المجلس يحتوي على ١٦ عضواً عييين و ١٤ عضواً منتخبين

تقديم السؤال قبل الجلسة بحسبة أيام ، وأن الناظر للسؤال ألا يجيب عن السؤال للوجه إليه ، وأن الأسئلة الإضافية غير مسموح بها ، وأنه ، وهذا أهم القيود ، لرئيس المجلس ، الذي تسيه الحكومة بطبيعة الحال والذي هو طوع مدهاناً لذلك ، أن يشرف على الأسئلة وأن رخصها أمام هذا كله لا يجب إذا قرر أعضاء مجلس شورى القوانين ، وهم من نعى المصريين ولا كنهم تداً ، ألا يسألوا هذه المنحة فلم يوجه بذلك أى سؤال إلى أى ناظر من الناظر

هذان الأسرار كانا يستندان كل محبة ذات المصلح الجديد الإصلاحية ؛ ولعلكم كان يدهياً أن يمثل في إعاز الشطر الأهم من برنامجه ألا وهو القضاء على الحركة الوطنية . وإن يكن لمدين الإصلاحين من مزية فريهما أنهما أياهما الرأي العام المصري من علقته ، حتى وواجهه التي كانت لا تزال ترجو أن الاحتلال البريطاني قد يعلم المصريين التأخرين معنى الاستقلال يوماً ما ثم قامت الثورة التركية فارداد هياج المصريين ، وقرر مجلس شورى القوانين في جلسته التي استندت في أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ أن يصم صوته إلى صوت الجمعية العمومية الذي أعلنه مند نمائة عشر شهراً ، فقرر بإجماع الآراء طلب الحكم الثباتي^(١) هالك أصبحت الحركة الوطنية أجراً مما كانت . ثم إن موت زعيمها

(١) وهذا هو نص القرار ما كله . « قررت الهيئة باعاق الآراء ما هو آت — أن يطلب من حكومة اجتاب العالي إعداد مشروع قانون يمنح الأمة حق الاشتراك الفعلي مع الحكومة في إدارة أمورها الداخلية وتدير شؤونها المحلية ، وأن يحكون رأياً حرياً في مبروعات الترانيم والمراغ التي تطلق على الأعمال ، وفي تحرير الضرائب والرسوم بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نفوس المملكتات القولة والاحتيازات التخصيصية والدير المسمى وأحكام قانون لجنة المصلحة ولا على كل ما يعلق بالأورباوج من المصالح والمقوق الراحة الاقلام ، ولا على وبركو الأستاذة ، ولا على كل ما يرتبط به الحكومة من الصهفات والاختاليات . » وقد استغرق مناقشة هذا القرار ثلاثة أشهر تحت اليد فيد غورسنه يكون متصبراً . « قد سماع وقت طويل في مناقشات عقبة مرمو بها الحكم الثباتي » . (مصر ، رقم ١٩٠٩)

الأكثر أخصى إلى كثير من الخلل في صفوفها ، كما أخصى إلى تفرق كثير من
كل من خود مصطلح كامل الشخص قد ألف بينهم ، ولكنها مع ذلك أخذت
تلع شيئاً قشياً معرة عن نفسها باحتجانات ومظاهرات لا يحصها العدد .
وبصحافة ما زالت تنشر وتعتقل حتى بلغت أقصى قري العلاحين . ثم إن ما
ه القوم من التمرض مع حق الحرية الجامعة الأزهرية الإسلامية المشهورة^(١) ،
وأدى إلى إصرار طلبها المائتين ١٢٠٠٠ عن غلق دورهم ، واستقالة شيخ هذه
الجامعة ، واستقالة من أعضه قوة من النواب دامت حرم المكان ، ثم إلى
حصوع الحكومة والحديد آخرة الأمر ، قول إن هذا أدى إلى أن انضم المجاورون
وعلماء الدين أنفسهم إلى صفوف الحركة الوطنية ، وإلى مظاهرات قامت في الطارق
مدعة بحكم الحديد الاستبدادي ، وحكم من يشد أزره من رجال الاحتلال
البريطاني

في هذه الحال من القتل والامتناع عزم السير والذين عورست على أن
يحفظ خطة قائمة يكون من وراثتها كم أمواله الصحافة الوطنية . لقد سبق أن
أشار^(٢) لستر عدلى ، عندما كتب إلى حكومته في أثر قضية دقشواي وأحكامها ،
إلى اللجنة « العيفة » التي قامت بها الصحف على « العدل » البريطاني - تلك
الجنة التي دلت في رأيه المستير على « إتفاق أموال طائلة » - وقال منذراً سره ،
العابيه « إذا ظلت الأمور على ما هي عليه . . فليس بعيداً أن ندعو الضرورة
إلى سن قانون جديد للطبوعات وإلى زيادة جيش الاحتلال زيادة كبيرة » .
وقد أمد الأمر الثاني على الفور ، أما الأمر الأول فترك إغفاده للسير والذين

(١) « التيس » ٢١ جابر سنة ١٩٠٩ على أن حير ما كتب في هذا الموضوع
على محمد بك فردي رئيس الحرب الوطني . وقد نشر هذا المقال في صحيفة « استيرك » التي
تصدر في الأسبوع عدد ٢٣ مارس سنة ١٩٠٩

(٢) صبر ، رقم ٣ (١٩-٦) من ١٢

عورست رسول التوفيق والسلام . على أن قانون المطبوعات الذي جاء به السير إلفين غورست لم يكن بالشئ الجديد ، فهو قانون صدر سنة ١٨٨١ في عهد المراقبة الثنائية وطلق مرة أو مرتين ، ثم لم يطبق بعد ذلك قط . وقد كتب مراسل التيسر الإسكتلري ^(١) فيه قال : « إن القانون شديد إلى درجة أنه شئ من نفسه بنفسه ، وهو أسخف من أن يتخذ ، ولعلك تتحمله الخس على السواء » . ولكن ما كان « أسخف من أن يتخذ » في عهد المراقبة الثنائية ، بل وفي عهد الورد كرهس ، لم يحسن كذلك في نظر السير إلفين غورست . ولعلك ست قانون المطبوعات القديم قرار وداري مؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٩٠٩ ، وهذا القانون ^(٢) أصبح متعباً على كل صاحب مطبعة وصاحب جريدة أن يحصل على رخصة من ناظر الماطية نظير صانه حسيمة ، فإذا لم يحصل ذلك عوقب بمقومات صارمة ، وقد بدأت بمصادرة ماله في أحوال معينة . وهذه الرخصة قد لا تعطى وقد تسحب على حسب الإرادة ، وقد تعطل الصحف بمجرد أمر يصدر من ناظر الماطية بعد إدارين أو بقرار من مجلس النظار بدون أي إبطاء . وأصبحت حياة الصحف من ذلك الحين حياة خوف وترقب دون أن يكون لها قناعات أو شبه ضمان من القانون . ثم إن السير إلفين غورست قال : ^(٣) إن قانون المطبوعات إنما قُسم بناء على طلب سابق من الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ، وهو صادق كل الصدق ، ولكن القى طلب لم يكن قانوناً يرمى إلى أهراض سياسية بل قانوناً يكافح السلب والتهب اللذين يأتيهما كثير من الصحف الأجنبية وراء ستار التهديد والوعيد

(١) التيسر ، ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١

(٢) « الإيجشن فلزت » ٣٠ مارس سنة ١٩٠٩ ، ص ١ ، رقم ١ (١٩٠٩)

ص ١ — ٢

(٣) ص ١ ، رقم ١ (١٩٠٩) ص ١

لنا مبالغين إذا قلنا إن هذا العمل الاستثنائي من السير إذن عودت
كان له من الأثر في إزدياد الهياج عنسما كان لثائق دشواي جنبها ولقد
عطل ووقف عدد عظيم من الصحف الوطنية ، وحكم على محرريها وسكنها
بالسجن^(١) ؛ ثم كثرت المظاهرات واشتد القلق العام شكل مخيف^(٢) ، وأدري
الشبان النطون للعمل ، فأعلنوا بصراحة في مؤتمر جنيف الذي عقد في سبتمبر
سنة ١٩٠٩ مراقبتهم الثامنة على رنائج الوطنيين المتطرفين .

(١) وأول جريمة ذهبت فريضة لقانون المطبوعات ، هي «البيع حريضة » ، قالوا ، « أرى
سلك الحزب الوطني ، وقد أرسل محررها الشيخ جاورش إلى أسبوس في الحال ، كذلك عطات
جريدة « العلم » الوطنية سنة شهرين ، وذلك بعد أسبوعين من انشاء جمهورها . وأتت
عدة حرائد أخرى . ولما خرج الشيخ جاورش من السجن في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٦ سار
معهم في التواريخ جمهور عظيم ، فلما رأوا الحديو فلما دعوا طالبين المستور . وقد حكم بعد
ذلك على الشيخ جاورش بالسجن ثلاثة أشهر ، لأنه كتب مقدمة لليونان شعر « مسيح »
فقط التفاني الشاعر الوطني . وكان « الزيد » الذي يصدره الشيخ علي يوسف هو الذي فصح
خطر البوليس إلى هذا المليون . وعلى ذكر الزيد أقول إنه كان مباحثي وطنيا مسيا واسطهده
الورد كرومر استلهاداً كل وسع الثاقبة . ثم أصبح من ذلك المليون مصفة لاحتالة . وقد سح
من دخول تركنا لأنه كما قال يصل على صدر دعوة الحديو في بلاد العرب

(٢) وفي هذه المظاهرات استخدم حائري بلشا حكيماز النامية حرا لليم الميلة لأول مرة
كوسيلة لتفريق الحشود . و « الماغا » خير منه لأنه كان قبل ذلك حابطاً مستجراً
على فرقة مطاق الاسكتسرة

الفصل الثاني والعشرون

الحركة النجعية والارهاب

قد كان إصدار قانون المطبوعات بمنزلة إعلان سريع من السيد المنعرج عودته لإفلاسه السياسي والدبلوماسي . وبدأ من ذلك الحين أن كل تظلمه ياتل إلى البادئ الدستورية أو وضع دستور قد انقضى أمره ، وأن لابد من الرجوع إلى السياسة القديمة سياسة القمع والشد . وكان قانون ٢ يولييه سنة ١٩٠٩ القامى بوضع بعض الأشخاص تحت رقابة البوليس دليلاً على الروح الجديد الذى فى جسم الوكالة البريطانية . فهذا القانون ^(١) السجى أصبح كل من يسموه مجرمًا ، أى كل شخص « اشترى منه الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك » مريضاً لأن يخال ، ولو لم تقب عليه جريمة ما ، إلى لجنة خاصة مؤلفة من المدير أو المحافظ ومن رئيس المحكمة الأهلية ورئيس النيابة الأهلية واثنين ينتخبان من بين عشرين شخصاً من الأعيان يمينهم بنظر الداخلية ، وأن تحكم عليه هذه اللجنة ، بعد مباح دفاعه أو دفاع محاميه وشهادة الشهود ، بأن يوضع فى محل إقامته تحت مراقبة البوليس لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ، وأن يقدم ضماناً مالياً أو شخصياً يكفل حسن سيره فى المستقبل ، بحيث إذا لم يقدمه تفر إلى جهات مصرية معينة يقضى فيها مدة المراقبة . وقد يطبق هذا القانون « التحوطى » عينه على الذين ارتكبوا جنائيات ثم برأتهم محاكم الجنائيات « لعدم كفاية الأدلة » . هذا القانون ، كما يرى كل قانونى لأول وهلة ، سطو على أشجع ما يكون من الخروج على مبادئ حرية المرد الأولية ، ومانع من المحاكمة للنظمة

(١) مصر ، رقم ٢ (١٩٠٩)

التي تقوم بها المحاكم النظامية في قضايا يستمر حتى الشرط الأساسي لثبوت الجريمة فيها معلوماً بالمرّة أو ظناً على أحسن تقدير ، ثم هو يحمل السلطة التنفيذية سيطره على حرية الأهلين تكاد تكون مطلقة من جميع القيود . ثم إنه اشترط سماع الشهود ودفاع المتهم ، ولكن ذلك الاشتراط يظهر مظهر السحرية والتهكم أمام ما يردونه من الحجج على صدق ما يقولون ، من أنه كثيراً ما تنفذ إدانة المجرمين في مصر لامتناع الجمهور عن أداء الشهادة ^(١) . فاشتراطهم هذا معناه أنه إن كان تمت شهود على الإطلاق فإنهم يكونون مجرد مبلّغين يتنصع بهم الاتهام وحده . تدل على صدق ذلك التجربة القصيرة التي اكتسبت من تطبيق القانون المذكور ، والسير إلهن غورست ^(٢) يقول : « لقد أدرك الشهود بوجه عام أن السلطات جادة في الأمر ، ولذلك أظهروا في أداء الشهادة شجاعة أديبة لا يستهان بها »

وفوق ذلك فإن القانون لا يمين معتد ما يقدمه الشخص « للشبه فيه » ضماناً لحسن سيره ، بل يترك تقدير ذلك برمته لحكمة المجلس وماظر الداخلية وقد نشأ عن ذلك أن أصبح معتقل الكفالة المملوكة يتراوح بين ١٠٠ حقه و ١٠٠٠ حقه بالنأ في بعض الأحيان ١٥٠٠ حقه . وعلى ذلك كان التقى واقعاً لا محالة ^(٣) في كل قضية تقريباً . وعلى أثر صدور القانون ألفت لجان خاصة في كل مديرية لوضع قوائم بأسماء الأشخاص المشبه فيهم ، وفي خلال ستة أشهر دون في هذه القوائم الاتهامية ١٢,٠٠٠ اسم . هذا العدد الهائل حصه ماظر الداخلية تدريجياً إلى ١٢٠٠ ثم إلى ٢٨٣ اسم . قبل ذلك وهو محض لاشك بأن

(١) مصر ، ولم ٢ (١٩٠٦) ص ٢

(٢) مصر ، رقم ٩ (١٩١٠) ص ٢٨

(٣) جواب السير لإدورد مرلي عن سؤال للسق مكارم في مجلس النواب في ٢ ديسمبر

الأمر قد أسرف فيه كثيراً . وما ولى آخر فبراير حتى كان قد وضع تحت مراقبة
اليونس ٢٨١ شخصاً ، ولم يقل عدد من تولى إلى الواسلة الماخلة^(١) عن
٢٧٢ شخصاً

لقد كان النرض من هذا القانون البديع عبارة اريد بالجرم . وذلك
بى السير إلهن غورست ورد فى تقريره الأخير^(٢) إحصاءات تمل على
ما اعتدى الجرائم من نقص واضح فيما بين أول سبتمبر سنة ١٩٠٩ و ٢٨ فبراير
سنة ١٩١٠ . ولكننا يتطالحنا شئ من الشك فى صحة هذه الأرقام لأن الاحسان ،
كما يستدل من قول السير إلهن غورست ، استغرقت ستة أشهر فى عمل ثوانم
للهمين ، وهذه الأشهر الستة عمل ما إلى آخر عام ١٩٠٩ : ثم إنه يلوح لنا أن من
الانتشار والسبق للأوان أن يستنبط من تجارب أشهر قلائل أن القانون « سيكون
له فى إصلاح الأمن العام أثر طبل الوقوع دائم البقاء »^(٣) على أن أمراً واحداً من
متنبون منه كل التنبيت ، هو أن هذا القانون قد أدخل على الإدارة المصرية
مبدأ من أمر الميادى ، وأنه لن يطول العهد حتى يطبق فى الأغراض السياسية .
ولسرى إذا كان هذا القانون قد وافق عليه أعضاء مجلس الشورى كما حصل

(١) مصر ، رقم ١ (١٩١٠) من ٢٥

(٢) مصر ، رقم ١ (١٩١٠) من ٢٥

(٣) مصر ، رقم ١ (١٩١٠) من ٢٦ . لقد أورد السير إلهن غورست فى دليل ٤
(س ٥٦ وما بعدها) بقم من تقرير للسنلو النضائى (السير ملكولم مكلريت) فى معرض
البتاع من القانون ولكنه حذف منها بعض عبارات حله . فى حنى هذه البيانات المخطوفة ،
كما قبل برقية لروتر مرسلة من القاهرة ومؤرخة ١٢ إبريل سنة ١٩١٠ ونشرت بيس
الصف اليومية ، يقول السير ملكولم : « يدل ذلك بقره من التقرير للسنلو بقانون الذى
الحديث أنه قد حدث من محسوس حشداً فى إحصائيات الجرائم فى الأشهر الأخيرة من عام
١٩٠٩ . وذلك القمى لا شك شعبة الاحتمال التى اتخذت بموجب هذا القانون . ولكن
إننا لردنا أن عرف إلى أى حد يحصل أن تنبىر هذه التنبية ، فذلك الآن مفرط الاشكال »
ولا شك أن ما يرد للسنلو النضائى مفرط الاشكال الآن بى السند اليسرى أنه يمكن
إعلانه الآن .

لأنهم من الملاك ، مسجين عن غفلة منهم بحرية الفرد على مدح الشهوات الدنيوية ،
فإذا عسى أن تقول عن أولئك الذين بشوا « ليطوا » للصريعين الاستقلال
والحقوق المدنية ، ثم هم يتذكرون هذا القانون ويعنفوه ؟

لقد فصلنا القول ببعض الشيء في هذا القانون لأنه صادق في الدلالة على
طرائق الحكم للتسعة في مصر ، ولأنه يكاد يكون من الحق أن لم يبلغ فيسودي
إلى عواقب وجيبة ^(١) . لقد حل هذا القانون محل الإصلاح التعليمي والاجتماعي
الذي به وحده يمكن قضم الجرائم شهراً دائماً مستمرا

وفي أثناء ذلك كانت فرائح السلطات الاحتلالية قد تمحصت عن مشروع
آخر عظيم أنيج له أن يدفع الجمهور إلى أقصى ما يكون من الهياج . ذلك مشروع
مد امتياز شركة قناة السويس . إن هذا الامتياز الذي منح في عام ١٨٥٦ ، كان
لا يزال باقياً لا نقضا ، مدته ستون سنة أخرى تنتهي في نوفمبر سنة ١٩٦٨ . ولكن

(١) يتحكم السير ملكولم ملكوت في تفرده بأعمال عظيم أنه في « اشهاد الحال التي
استوجبت تأليب اللجان الحاضرة بعد أن تعمل هذا اللجان سنة أخرى من الزمن » . وسبب
هذه الأمل المبكر القريب (قد جاء بعد المشروع في تنفيذ « القانون » بأشهر ثلاث) هو
ما ذكره في جل ساعة على حماره الآخرة من الخوف من أن يحل « الملاك » بين أعضاء
اللجان محل الوثائق التي ساد بينهم في حياة الأمر . تلك الخوف من ضرر شك نصيب كبير من
الصحة فإن عمل اللجان كان لا بد موحداً هياجاً عظيماً في نفوس طلبة الناس وشراً لروح الفرد
في نفوس الفلاحين . فلن أيتها القارئ ذلك القول عما قاله السير لهن غورست في صلب
تقريره (ص ٢٦) قد « في القانون من سكان القطر رضاء شاملاً » تصور رضاء سكان أي
قطر من الأقطار عن أن يروا امتدادهم وأثره فيهم عليهم ومما يقود إلى محكمة غير نظامية
تحكم عليهم بالنقل لغير ما دبت لاقترعوه ؟

(٢) قد أظهر السير ملكولم ملكوت أعظم ما يكون من الضغط على قانون الثاني ، وعلى
كل الروح التي تسود الإدارة المصرية الحاضرة ، وذلك حيث يقول : « في كل مجمع عرقي
يتمتع بنظام قانون أنجي لا يلمسه جمهور الناس ولا يقدرونه . . قد تنشأ بالتمديد سال من
الأمر لا يكون لها كمال البداية ورجلها فخره على مقاومتها » (مصر ، رام ١٩١٠)
ص ٦٠ . قد أدرك في أول الأمر نظام قانون أنجي لا يستطيع الأهليون أن يفهموه ، فلما
تلقوا ذلك النظام عبر الفهم عجزوا ماثل ؟

الحكومة المصرية أرادت انتهاز الفرصة وأخذ الميل على ما صده أن يعصون في المستقبل من عمانه ، فارتأت مد هذا الامتياز لأصحابه مدة أو بين سنة أخرى ، وذلك بشرط أن تدفع الشركة للحكومة ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه على أربعة أقساط سنوية ، وأن توافق هوق ذلك (أولاً) على أن تدفع للحكومة من صافي الإيراد نسبة مئوية معينة تزيد بالتدريج من ٤ ٪ إلى ١٢ ٪ فيما بين عامي ١٩٢١ و ١٩٦٨ (ثانياً) أن تدفع للحكومة ٥٠ ٪ مما يزيد الإيراد الصافي على ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فيما بين عامي ١٩٦٨ و ٢٠٠٨ شرط أن تدفع للحكومة عن ال ١٥ ٪ التي هي نصيبها من التحصيل بموجب الاتفاقية المصرية

قد يكون من الثمارة بمكان أن يحرص الحكومة المصرية - وهي بالطبع الوكالة البريطانية - على مفاوضة شركة قناة السويس في الوقت المناسب مع أنه كان لا يزال مافاً لانتها مدة الامتياز ستون سنة ، ثم ألا تكون هذه المفاوضة لشراء هذا الامتياز ، ولكن لما أسسه أو بين سنة أخرى . أن يصير هذا العمل القريب كما ذكرته الجرائد الشيعة بالرسمه ^(١) هو الخوف من أن مصر إذا آلت القصة إليها بعد ستين سنة قد تعمل ما عنته كلياً في مسألة قناة ميا ، فترفض تجديد الامتياز أو تشترط لتجديده شروطاً قنبلة . ومعنى ذلك أنه ما دامت مصر تديرها أيد أجنبية فيمضي أن تنتهز الفرصة لتسلبها حقها مدة أو بين سنة أخرى ونحن إذا صرفنا النظر عما في هذا الأمر من النش والتدليس فإننا نرى ما يوردوه تفسيراً لهذه الصبغة الشافة غير مقنع ، اللهم إلا إذا اعتبرنا زعماً لم يعم دلي محته دليل ما ، وهو أن إنجلترا عازمة على الاستطاب من مصر في وقت قريب جداً ألا إن السبب الحقيقي لهذا العمل من الحكومة المصرية يحم أن نبحث عنه في مكان آخر . ولن نكون محطتين إذا بحثنا عنه في احتياجات الدولة المصرية فقد

(١) « الإيميشن غلزي٢ » ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٩

سبق أن أشرنا إلى الاحتياطين الذين أنشأ سنة ١٨٨٨ لحفظ ما يتجمع من زيادات الليزانية^(١)؛ والآب يقول إنه يحتضى الاتفاق الإنجليزي الفرنسي في ١٩٠٤ قد ضم الاحتياطين أحدهم إلى الآخر ، وأثبت رقابة صندوق الدين لأن سرعة أداء الكورونات أصبحت أمراً موقوتاً في ظل الإدارة المالية البريطانية بهذه الطريقة اجمع الحكومة المصرية ملك مبلغ طائل من المال بلغ مجموعه ١٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه لا يتزعها فيه منازع . ويظن أنه في خلال السنوات التي تلت ذلك العهد قد دخل الاحتياطي ١٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه أخرى أمت من مجموع زيادات البرائة في السنوات المذكورة ، أي أنه في وقتنا هذا كان ينبغي أن يكون للحكومة المصرية مبلغ من المال يناهز ٢٦,٥٠٠,٠٠٠ جنيه . ولكن الواقع غير ذلك ، فإنه ليس في الاحتياطي بأجمعه ، كما تدل الحسابات الرسمية^(٢) ، غير ٦,٥٠٠,٠٠٠ جنيه تزيد قليلاً . فإين ذهبت منذ سنة ١٩٠٤ إلى ٢٥,٥٠٠,٠٠٠ جنيه الباقية ؟

ذلك سر شديد النقوض إن الحكومة عند عرضها الميراثية على مجلس شورى القوانين لا تذكر مقدار الأموال التي تنوي إيعاقها من الاحتياطي ، بل تشير إلى نتائج حسابات السنة المصرية في عمارات شديدة الإيجل . وكان ذلك منها موضع شكاة مستمرة لمجلس الشورى ؛ فقد طالب غير مرة ، ولكن بدون جدوى ، بياناً وافياً لما يتفق من المال الاحتياطي ، وأن يكون له حق النظر في كل باب من أبوابه والاقتراع عليه مقدماً^(٣) . والحق أن الحكومة أعتقت كل ذلك للمال

(١) انظر ص ٢٢٠ من هذا الكتاب

(٢) حصر ، رقم ١ (١٩١٠) ص ٩

(٣) وقد عقد مجلس شورى القوانين في ٢٩ وفبر ١٩٠٩ جلسة خاصة بموضوع تدبير المال الاحتياطي . في هذه الجلسة ألقى أحمد يحيى باشا خطبة فريدة في بابها أهمي فيها على سياسة الحكومة المالية (« الإيجبتن فلايت » ٣٠ نوفمبر ١٩٠٩)

ولا تزال تمنع غيره من الاحتياطي في مبلغ عمومية باعظة النفقة تشمل مكنتات لجيش الاحتلال ، وفي مقاولات خادعة ، وسكك حديدية ، وسدات أحنية انصبت قيمتها ، وفوق ذلك كله ، في السودان ^(١) . وعلى ذكر السودان نقول إنه قد أثبت أنه هاوية لا قرار لها . ذلك بأن هذا الإقليم المصري ، الذي تخلت عنه الحكومة رغم احتجاجات المصريين ، ثم « فتح ثانية » بفضل منابر الجنود المصرية ، لم تكف فيه بأن حول فعلاً إلى مستعمرة بريطانية ، سميت على سبيل التلطف في القول بالسودان الإمبريري المصري ، ولم يكف فيه بأن البريطانيين من ذلك الحين لم ينزلوا عن ترفته ، لحظه سوقاً للسائح البريطانية ومصدراً من مصادر القطن ، وكل ذلك أيها القاري بأموال مصرية ، حتى أنه في عشر السنوات التي آحرها سنة ١٩٠٨ أجمعت الخزانة المصرية في السودان ٤٣٠٠,٠٠٠ جنيه كما تقول الحكومة نفسها ^(٢) ، وإن كان مجلس شورى القوانين قد راض

(١) راجع الخطة المرائنة إلى ألفاها إسماعيل أبظه بإشادى جلسة مجلس الشورى التي انصبت في ٣ يناير سنة ١٩١٠ وقد أيد طبع هذه الخطة على هيئة نشرة بمدينة القاهرة . فذا عهد قريب جدا أمتى ٢٤٧,٠٠٠ جنيه في المسور (الكفري) و ٩١٢,٠٠٠ جنيه في الكك الجديدة و ٤٠٠,٠٠٠ جنيه في مكنت المود و ٨٥,٠٠٠ جنيه في ساكن لوطان السودان و ١١٥,٠٠٠ جنيه على هيئة إقامات و ٨٠,٠٠٠ جنيه أعبرت لشركة البواخر الخديوية . كل ذلك بدون ياتلت لمصلحة وعلاوة على ما عظم قد ضاع ، كما يقول السيد غوروست نفسه في سنة ١٩٠٨ يبلغ ١٨٠,٠٠٠ جنيه وفي سنة ١٩٠٩ يبلغ ٢٢٩,٠٠٠ جنيه (مصر رقم ١ (١٩٠٩) ص ١٥٠ ، رقم ١ (١٩١٠) ص ٩) وذلك في مضاريف في سندات الترسيل

(٢) (مصر ، رقم ١ (١٩١٠) ص ١٠) . ويتر القير (ابن غوروست ما أخفته الحكومة المصرية على التجربة السودانية من ضرائب جركية ورسوم ونحوها أموالاً مرغبة » من السودان وخارجة للإقامات التي أخرجها المالية المصرية . هذا أيها القاري كما لو قدمت الحكومة الألاقية وحلارها الضرائب الجركية المأسودة على بضائع استوردت من الجزائر البريطانية ثم أصدرت إلى روسيا على هيئة « أموال لارتبت » من روسيا . وما عدا ذلك فالمحكمة البريطانية عن الآن بصير بروسودان وتمنيها لا اقتصاداً على أن تحرم مصر هذا المصدر الذي هو من مصادر القطن ، ولكن لتضييعة وللمعنى على عبارة اللورد المصرة . وهذا أيضاً هو السبب في أن البريطانيين يطمون إنشاء خط حديدي فيا يربط أسوان ووادى حلفا =

الرقم المذكور لأنه غير دال على كل الحقيقة ، وكان رفضه إياد في قرار ضمنه عدم ثقته بالحكومة وتأييده ما تمسك به حطيه من أن ما أُنق في السودان لابد أن يبلغ ١٨,٧٠٠,٠٠٠ جنيه^(١)

لقد كان تناقص الاحتياطي من ناحية ، وحاجة السودان للتمتعة من ناحية أخرى ، هما اللذان أمليا على الحكومة المصرية فكرة كسب المال الخلال بالتخلي عن قناة السويس أربعين سنة أخرى ، ولكن في نظير ماذا ؟ أن لجنة الجمعية العمومية التي شكلت لنظر المشروع قد وجدت ، بعد أن بحثت الأرقام أشد ما يكون من البحث المفصل ، أن انقراضة للصيرية بأحسن ما يكون من الاعتدال في التقدير ستهدى إلى الشركة أكثر من ٢٤١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه خالصة لوجه الله تعالى^(٢) . تلك « مقابلة » مقرونة بالتشي والاعتكاف ، أو هي تكرار لما عمل إسماعيل من بيع الـ ١٧٦,٠٠٠ سهم بـ ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، مع أنها تساوى الآن ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه

فلا عجب إذا رأت الحكومة المصرية أن نحي نياً ذلك المشروع المالي الضخم عن الشعب المصري ، ولكن من حس خط الشعب المصري أن الوطنيين

— قد يصحكون واسطة لثقل المصالح عن طريق مصر إلى السودان وفاحل لإرتيقه . لا شك في أن البريطانيين يجهلون في تنبؤ مصادر السودان إضراراً بمصر وعلى حساب مصر . وموق ما تقدم من سيطرة إحتلوا على منابع النيل السودانية مستكنها من أن تعيش يديها على حيلة مصر نفسها

(١) راجع خطة يحي باشا المذكورة آنفاً وإلى ألقاها يجلس النوري . (« الإيجيس » ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٦)

(٢) تقرير مقدم من اللجنة المشكلة لنظر مشروع مد إميلاز شركة قناة السويس إلى هيئة الجمعية العمومية (القاهرة سنة ١٩١٠) وهو علوة عن نصرة رسمية في غاية الأهمية . ولا كان غير محتمل أن تفرجه الحكومة وتحمسه إلى مجلس البرلمان طراً لخصواته الخاصة فاني أخبره في قبل كتابي هذا (قد مرع السيد إدوارد غراي في مجلس السوم في ٥ يولييه سنة ١٩١٠) بأنها ستندفع مطردة وأنه لا يربطها تستحق الخطة الخطية التي تفتق في ترجيحها وطبها «)

مستمر في آخر الأمر على حكم الجمعية . وعلى ذلك أصدرت الجمعية العمومية -
 يومين دون تردد قراراً برفض المشروع وكان ذلك باتفاق ٦٦ صوتاً على صوت واحد
 ومها كانت الأمان أو المخاوف التي شعرت بها الحكومة المصرية والعهد
 البريطاني ، فإن هذه النتيجة انتصار باهر لحركة الوطنية ، بل هي في الواقع أول
 انتصار لها منذ ثورة سنة ١٨٨١ من أجل ذلك لم يكن أمام السير الذي
 عودت إلا أن يستطاع توقيعه مشروعاً كل . قطع النظر عن بواحيه السياسية
 مدعاة إلى صف الثقة بإدراجه المالية ومخلاط من جمع الوجوه ، ولو حدث في
 قطر آخر غير مصر أن وزيراً لرتأى مشروعاً كهذا لا يمكن المناصه عنه بحال ،
 لأقل ذلك الوزير من منصبه موصوماً برحمته الخزي والعار

وفي أثناء الهياج الذي سببه امتياز قناة السويس وقعت حادثة بحركة
 للعوالم مؤثرة في النفوس تأثيراً شديداً ، حادثة يمكن أن رجها وأساساً إلى
 ما أصاب السلطات الإنجليزية المصرية من التحول التام لإصدارها قانون الطرود
 وتلقاها مشروع قناة السويس ؛ تلك هي حادثة إطلاق شاب مصري كياوى
 الرصاص على رئيس النظار بطرس باشا غالى ، وذلك في ٢٠ فبراير ، في راحة النهار
 في مدينة القاهرة . ويمكن أن نعرف إلى أي حد كانت هذه النتيجة متوقعة
 ومستترة طيبة في تلك الظروف ، إذا عرفنا تلك الحقيقة الهامة وهي أن الصحافة
 الإنجليزية « الإيجشن غاريت » استهلت روايته الحادثة في عددها الذي صدر
 في اليوم التالي ليوم وقوعها قائلة : « وأخيراً فقد حدثت مصر حلو الهند » هو
 ذلك ، فجاء بعد قليل ورد فعل من نوع خاص يتعاقبان على نحو تعاقبهما في
 الهند فإن القتل السلس لا مناس من ظهوره دليلاً على اليأس وطريقة من
 طرق القتل والانتقام . ثم لقد حدثت مصر أخيراً حلو الهند ، ولكن بعد أن
 قيدت الصحافة ، ومنعت الاجتماعات ، وجرى فوق ذلك بمشروع فيه من الثقة

الشعور القوي ما فيه . ولعمرى لئن كان بطرس باشا أول من ذهب بحرية القتل
السياسي فذلك أيضاً طبعاً جداً

لقد كان لبطرس باشا سجل خدمة طويلة منذ سنة ١٨٧٥ ، أى منذ عهد
إسماعيل صديق القتل المقتول ، بصفة كركه كاتب سره ، إلى باب النظارة في
ذلك اليوم للشتم الذي احتلف فيه الرجل . وقد تقلب في المناصب الإدارية
المتعلقة من ذلك الحين ، وكان معيداً حداً للجنة الدولية في أعمالها السيئة القبيحة .
ثم صار فيما بعد ، أى في عهد الورد كروم ، مائلاً للداية فئاضلاً للمحارجية ،
وأخيراً معه السير ياقين عورست في سنة ١٩٠٧ رئيساً للنظار تنعذراً لسمامة
السي في ترمي المصريين . « إصلاحات رعيمة القبيحة » . وكان « الإصلاح »
للحفاظ في عهد التصيب هو أنه لما كان بطرس مصري الوفاً بخلاف من قدمه
في منصب الرياسة من الأرمن واليهود واجرا كسة ، فقد ظن أن تنصيبه سيكون
نهيبة للأمة المصرية من الوطنيين سروراً عظيماً وتمنهم على أن يقرروا ويهدأوا .
ولكن بطرس للأسف كان معروفاً بأنه آفة في يد الإنجليز ، وأنه ترأس فيما مضى
قضيته دشواي الأبدية المذكرى وباشراً بإجراماتها ، وإن بقي بأدهان الوطنيين
شيء من الشك في كيف يملك بطرس في منصبه الجديد فذلك الشك لم يلبث
أن تبدد بإعادة قانون للطبوعات تحت إشرافه ، وبالأحكام والاصطلاحات التي
تلت ذلك القانون ، وأخيراً بالاندفاع في مشروع امتياز قناة السويس . من أجل
ذلك كان بطرس في نظر الوطنيين مذنباً من جهتين ، من جهة أنه لم يوحّد فعلاً
لهذه النظم الرجسية ، ومن جهة أنه خائن لأمنه ، وعلى ذلك استعمال ما أريد أن
يكون أداة استمالة واستدراج إلى مشع لمساج حديد ، وكانت النتيجة أن اتهمى
شباب حي الرأس فاحتل حاة بطرس باشا

إن ما أعقب هذه الحادثة لتاريخ حديث العهد جداً . فقد قادت الحكومة

المصرية صوابها تماماً ، واندهشت ذات اليمين وذات الشمال ، تقض على الناس ، وتقتش البيوت ، ترمد استكشاف محميات ومؤامرات سرية خافها لها الروم والخيال . لذلك لم تبدأ محاكمة الورداني إلا بعد شهرين من وقوع الحادثة ، أى في ٢١ إبريل . ذلك التأجيل مكن الوطنيين من أن يجسموا أمرهم ويشرعو في حملة ترمي إلى ما فيه مصلحة نلتهم . ولقد كان من رأى كثير من الأمل ، الأحناب والمصريين أن وفاة بطرس لم تنشأ مباشرة عن رصاص مدس الورداني ولكن من العملية الحراسة التي عملت له بالمستشفى على أثر الحادثة ؛ وعلى ذلك أقبل الوطنيون يحتجون بأن الورداني لم يرتكب جريمة القتل الفعل ، وأنه لذلك لا يمكن أن يحكم عليه بالإعدام . وكان في هذا الرأي كثير من الوجهاء حتى أن المحكمة نفسها^(١) رأت من الضروري أن تعرض الأمر على لجنة طبية خاصة مؤلفة من طبيبين إنجليزيين وطبيب مصري . وقد انقسمت آراء هذه اللجنة فكان من رأى الطبيبين الإنجليزيين أن الجراح التي نشأت عن رصاص الورداني جراح قاتلة ، في حين أن الطبيب المصري قرر أنه لولا العملية التي لم تكن تمت حاجة إليها لظل بطرس يمشي على قيد الحياة . غير أن المحكمة أهدت برأى الطبيبين الإنجليزيين وحكمت على الورداني بالإعدام

وهنا نلاحظ حادثة من الحوادث التي تمتاز بها محاكمة الورداني لقد كان الدافع عن الورداني هو الملاوى ملك النوى كان مدعياً عمومياً في قضية دنشواي والتي جلبت ذلك على نفسه سخط الأمة المصرية بأسرها . وإنما لا يدري أكان عبء السخط العام أثقل من أن يحمّله أم أن ما جرى مد من الأمور كان أوسط له ، وسواء أكان هذا أم ذاك فسرعان ما غير موقعه ، وأبقى نفسه في غمرة الحركة

(١) وكان من بين أعضاء المحكمة المقر يود أحد قضاة محكمة دنشواي ، وقد اعترض الجميع على حضوره ولكن لم يفت إلى اعتراضاته

الوطنية ، وذهب جهداً إلى مؤتمر الشيعة للعربية الذي عقد بجنيف سنة ١٩٠٩ وأعلن ميوله السياسية . طما وقعت حادثة الورداني كان أول المدايعين عنه ، وبعد مرافقة طويقة انتقد فيها أحوال مصر السياسية انتقاداً مريراً ، التفت إلى السجين وهو في القفص ، ودعاه بحبر^(١)

وإلى القارئ حادثة رائعة أخرى تتعلق بالحكمة المذكورة . لقد رفض اللقي الأكبر لأسباب شرعية أنت يصدر القنوي الضرورية في المصادقة على الحكم بالإعدام ، فما كان من المصحف الإنجليزى للصربية للصربية إلا أن مسخ المستند الذي سيق فيه أسلوب الرقص ثمم أنه تقتضى الشريعة الإسلامية لا يحكم بثلوث على من قتل مسيحياً . وبعد أن شاعت في أوروبا تلك الصورة للسوخة ، وعملت عليها في إثارة الحفيظة الدينية في إنجلترا ، أرم السير إدورد غراي على إنظار المستند الأصلي^(٢) ، فإذا هو مستند عادي انتهت فيه أوضاع اصطلاحية ولا يشير مطلقاً إلى عصاة القتل . وهما كانت نزع المفتى السياسية فإن فتواه على كل حال تيهوهمت ، وأعلم الورداني سريراً اندعاً لخطوة وضعها الورد كرومر على أثر فضيحة دشواي . وقد منع الجمهور وسندوج المصحف من شهود تنفيذ الحكم منماً شديداً ، فكان من وراء ذلك أن أصبح الورداني معتبراً في مصر أول شهيد

(١) ولا يأس بأن تتبين من الألفاظ الخاتمة من مرافعة الملباوي بك ، تلك المرافعة التي طليت بسرعة وودعت من على الجمهور مسيح كثيرة على الرغم من أنها لبت في حجرة القضاة المصيرية . قال الملباوي بك : « وأقبل بال الموت حب البواصل ظلمت آت لا راد له إن لم يكن اليوم غداً » فذهب يا ولدي إلى فتاه الله ظلي الأعلى فتى لا يرتبط إلا سلكه المجرمة عن الظروف والزمان والمكان ، ادع مودعاً منا بالقنوت والبركة ، اذهب فقد يكون في موتك قضاء البصر علة لأهلك أكثر من حياتك ، ادع قان ظوب الساد إذا صلت وحشا عليك نرجة الله واسعة . نستودعك الله ، إلى اللقاء ، إلى اللقاء . » خاتمت هذا الكلام لسبب من جانب القضاة

(٢) رفا على سؤال أتي في مجلس المصوم في ٧ يولييه سنة ١٩١٠

وحتى ، واضطر البرليس إلى أن يجتهد بصفة خاصة في أن يبعد عن قهره جوعاً عطية تريد أن تحببه^(١)

ولقد وجد الاحتلال في مقتل طرس باشا ، وهو عمل يستحيل أن نسكّر صفته الإبراهيمية ، المحبة الضرورية لأن يترك الدبلوماسية جانباً ، ويظهر حمرة سيد البلاد الأجبي على نحو ما كان حصة منذ عهد طويل . ولقد أثير للمصر روزفلت ، أو طلب إليه ، أن يرفع صوته مؤدناً ذلك ، فكانت هذه الإجابة أو ذلك الطلب مؤثلاً مع الطريقة القديمة ، طريقة اصطناع الرأي العام بواسطة شهود يشهون أن يكونوا محايدين مستقلين . ثم حدث الصحافة الصفراء حقو المستر روزفلت^(٢) وأخيراً جاء السير إدورد غراي فألقى في البرلمان في ١٥ يونيو سنة ١٩١٠ تصريحاً خطيراً يطلق به « القوصاية » البريطانية على مصر ، وختم تصريحه بقوله : « إن سياسة حكومة جلالة الملك أن تحتفظ باحتلال مصر لأنها لا تستطيع دون عار يلحق أن تتخلى عن المسؤوليات التي نشأت حولنا هناك » وختاماً لهذا كله ، وإظهاراً لأثر من آثار الطال الحديثة ، أصدرت الحكومة المصرية في هذه الأيام بواسطة أمر عال ، ومن غير علم بحسب شورى القوانين ، ثلاثة قوانين سبق أن رفضها المجلس المذكور ، ثلاثة قوانين تكسب تصرف السلطة التنفيذية لسلطة صفة القانون^(٣) . أول هذه القوانين يقضى بإخراج الجنائيات والجمع التي تقع بواسطة المطبوعات من اختصاص قضاة التحقيق والمحاكم الجزئية ، ويجعلها ، كأنها جنائيات عادية لارتكبت ضد القانون ، على محاكم الجنائيات التي ليس بها محضون وليس لحكها استئناف . والقانون الثاني متعلق بنظام المدارس وهو يعاقب بغزوات

(١) « الإيجيشن غلوت » ١٠ أغسطس سنة ١٩١٠

(٢) وقد سلم السير إدورد غراي في خطبه التي ألقاها في مجلس العموم في ١٥ يونيو بأنه كان طرفاً ما سبقه للمستر روزفلت في خطبه بيجد هول في ٢١ مايو

(٣) « الإيجيشن غلوت » ٣٠ مايو و ٢ يوليو سنة ١٩١٠

مختلفة منها الطرد من المدرسة ، كل طالب يشترك في مظاهرات داخل مدرسته أو خارجها ، أو يكتب في الجرائد ، أو يمدح ما حار ، أو يقوم لما يعمل ما . والقانون الثالث ، وهو أهم القوانين الثلاثة ، يعاقب على جميع ما يقع من الاتفاقات « البنائية » بين شخصين فأكثر بالحبس مدداً مختلفة . « والاتفاق البنائي » يتضمن كل أنواع التآمر والجسبات السرية والتصميم على العمل بطريقة ضمنية . هذه القوانين الثلاثة تشبه أن تكون « قانون إرغلم » مديناً بمحرمة الإدارة الإيرلندية في أسوأ أيامها ، إنها عبارة عن حاتمة واحدة ثمان وعشرين سنة كاه إيهام بالحكم المستورى وقائمة عصر حديد هو عصر استقبال صريح غير مستور

وبعد فتك الحال ندهى قصتنا الطويلة ، ليس في وسع أى إنسان أن يغير عما تحمزه الأفكار ، ولكن قد لا يكون هناك شك في أن للاتفاق الإعلانية المصرية ، التى كانت في الماضي قلقة كدرة ، ستكون في المستقبل أقاتى وأشد كدراً . إن الأمة المصرية انتهت من رفاها الطويل كل الانداء ، وهى وإن كانت اليد القابضة عليها الآن قد تبطل أكثر إطباقاً وأشد كبحاً ، لن تكف عن المجاهدة والقتال في سبيل تحررها وخلاصها . ثم إن إنجلترا أقوى الفريقين ، ومن السهل عليها أن تقضى على كل أنواع المقاومة المنظمة ، ولكنها بهذا القضاء ستقذف بالبلاد في هوة القومى ، وتعمل على اضطناع القبائل والنجار ، وليت شعري ما عاقبة ذلك كله ؟ إلى قوى الامتداد بأن السابقة ستكون انسحاب الإنجليز من مصر . إن قوماً عددهم ١١,٠٠٠,٠٠٠ نسمة لا يمكن أن يعصى إلى ما شاء الله في حملهم على الخضوع رغم إرادتهم ، ثم إن أوروبا — وخصوصاً تركيا — لن تصم أن تثير مسألة احتلال مصر غير المشروع في أقرب لحظة ملائمة ، هذا إلى توافر أدلة القلق الذى أخذ الشعور به يوم حتى شمل الفرنسيين

الذين يرجع قوتهم إلى الأسلوب الذي تهدد به أحدث تطورات الاحتلال^(١)
مصلحتهم المائلة بحصر أما تركيا ودول أوروبا الوسطى صوابتها أظهر من أن تترك
شكاً في كيف تعمل إذا ما حانت الساعة لللائمة^(٢)

(١) وقد نشرت الـ «سيكل» في ٢ سبتمبر سنة ١٩١٠ مقالة رائعة بقلم مراسلهم
بحصر أكثر من عشرين عاماً وقد ألم الكاتب في مقاله هذه الآثار الاقتصادية الناشئة عن
بديار المال الأحياطي والاحراجات المالية للتصديق بالسودان ثم حتم المقالة بهذه العبارة : « يصبح
من ذلك أن لئالة الإنجليز المصرية ووليدها اللئالة السوفياتية أصبحتا مسألتين متولفتين
يجب أن تحسم إليهما الفصول اقتصادياً وحسباً مرصاً التي يمكن تقدير مصلحتها في
وادي النيل بـ ٥٠٠٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠٠٠ من المليمكنة » - وعندها قد كتب الـ «سيكل» إلى
المرء الكاتب لئلي لم يوقع غير أوائل حروف اسمه قالت إنها تمر الكاتب على ما ذهب إليه
في مقاله

(٢) وقد استلزم لئلي المرحوم الصدر الأعظم علي باشا أن يصرح في «الظان»
في عدد ٥ أكتوبر سنة ١٩٠٩ على لسان مراسل هذه المرحمة من الأستاذة بأن الحكومة
الثمانية ليس لها علاقة بالحرب الوطنية المصرية وأنها لا تريد أن تكون لها علاقة ما ، وذلك
لأنها ستحل مصر موجهة لمرصاً وقد أجاب على الفور محمد فريد بك رئيس الحرب بالذكور
عن ذلك الصريح جواباً رافضاً لمر في الـ «فوقل» في ٢ أكتوبر - قال فريد بك : « لقد
أدعيتني كاتب علي باشا - ومما زاد دحضاً أنه هو نفسه قد صرح في - ثم لي عندما لا يفي ،
صفة كرون رئيس الحزب الوطني ، مع وفد من الحرب قدم الأستاذة في شهر يولي من السنة
لثباته ليترك في الاحتفال بال دستور - بأن الحكومة الثمانية لا تنسى حصر أبداً ، وأنها
لا تعمل شيئاً يهدد استقلال الحال الحاضرة أو يجهلها أسوأ مما هي ، وقال : إن كل ما في الأمر
أن الحكومة ليست من القوة بحيث تستطيع فتح اللئالة المصرية ، ولكن من المؤكد أنها
ستفلسها إذا ما صارت قوة - قال ادعى صموئيل باشا إنكار كلامه عند قائلنا أقول إن الورقة
التي كنت على رأسه كان مؤلفاً من عشرة أعضاء كلهم على قيد الحياة - وبعد ذلك حصد
الحاكم كذاب قد أعطانيها أحد رؤسا رئيس مجلس الشيوخ ، وعملوا بها النازي وكيل مجلس
الشيوخ عند ما قابلنا في غياب الرئيس سمير باشا ، كما أعطانيها غير واحد من كبار الثمانيين .
وقد سأله صديق الدكتور عثمان بك غالب عن السلطان قبل ذلك ببيعة أسامح عن تطبيق
المستور على مصر وذلك في أثناء مقابلة سمح بها لوفد الأوب الذي أرسله حريتنا لهذا الغرض
إلى الأستاذة ، وفي اليوم التالي صرح عدد من سوان الثمانيين برغبتهم أن يزور السلطان القاهر
لمصري بصفة كونه جزءاً من الثورة الثمانية غير متصل بها »

وقد عرفت «طين» على باشا على عصره هذا تديماً حتى انظر في كسر الأسر
إلى تقدم استقلاله

لو أن أحرار الزمن الحاضر - والفرض الذى نحن بصدده قول لو أن
الحافظين أيضاً - قد أوتوا مشورا السياسة التى امتلأ بها مصر رعاياهم الأتقيين
لما انتظروا حتى تحمل الكارثة ، ولتحبوها بإجبارهم من نقاء أنفسهم تلك الرموز
التي ملأوا مرثطين بها مدى هذه النعمان والمشرين سنة . إن ماضي التاريخ
البريطاني كله لا يدل على أن إنجلترا تنصر شيئا سلبا هذا وكل ما يقدح من
المصريين من أنهم قوم متمصبون بكرهون الأجنبيات ويعتقون البريطانيين ومحو
ذلك ، ومن أنهم قد يرحلون الأوربيين من بلادهم خصمهم وقصيفهم ويسلمون
التمهلات التولية وفيها الدين المسمى ، ويصرون أيديهم على قناة السويس
ويقتلونها في وجه العالم كله ، كل ذلك قول لا قل له من الحقيقة وقد احتل
خاصة حماية للمصالح الطائفية للجماعات المختلفة التي تستغل الآن مصر لتفتتها الخاصة ،
بعض مصالح المولى والفاولين وسادة القطن اللانكشيريين والشان المتخرجين
في أكفورد وغيرها ، أوائل الذين يمدون في مصر بوظائف ، مهلة ومرئيات
مرعدة الحياة

ليس المصريون بأشد نصيباً من البريطانيين أنفسهم لو أن البريطانيين اقترى
على جنسهم ودينهم ما اقترأ أضرار الاحتلال في هذه الثلاثين سنة على المصريين .
ثم إن المصريين لا يصرون كرهاً لأوروبا برغم الأذى الجسيم الذي أصابهم به
بعض للرأيين والحكومات باسم أوروبا واسم الحضارة الأوربية . ألا إن بعض
المصريون شيئاً هم قوم مفرطون في التسامح أمام آثار حضارتنا « الأكلالة لحوم
الشر » وأمام من يثقلها وقد يكون مؤثراً في النص ، موجعاً طاساً ، أن
يشاهد الإنسان ما ينظر به المصريون إلى العلم والتفاهة الأوربيين (وفيها السلم
والثقافة الإنجليزية) من إعجاب سادج شديد ، على أن من يراهم مستندات
الأحزاب الوطنية المختلفة وراعيها ير مقدار ومن الأسس التي يقوم عليه

الاقتصاد بأن مصر ، إذا ما أصبحت حرة ، ستند تهيئتها الدولية التي لا تترك
ثقلية برغم الإثارة البريطانية الطويلة^(١) . أما قناة السويس فإن المصريين ، وإن
كلوا يدركون تمام الإدراك قيمتها الجسيمة من حيث هي ملك قومي ، شاعرون
في الوقت نفسه تمام الشعور بأهميتها الدولية ، ومستعدون دون تردد لأن يتخبر
عنها في مقابل حريتهم واستقلالهم^(٢)

فول مرة أخرى لو أن الذين يبدعون في الوقت الحاضر مصير هذه البلاد قد
أوتوا ولو مثقال ذرة من السياسة ، لأدركوا من عهد طويل حقيقة هذه الأمور
المختلفة المتعلقة بالمسألة المصرية ، ولعلموا وفق ما تقتضيه حكمة أمة عظمى
وتعالدها . ولستنا نحشى أن تكون هذه السياسة مما يقنع الحريين اللذين
يتقاسمان فيها بينهما القوة السياسية في إمعانها في الوقت الحاضر . ألا إن تحقق أمل
المصريين ، كأمل أكثر الشعوب الحاصلة لغيرها ، موقوف بحصة على المدبرين
أنفسهم ، وبخاصة على أوروبا ، وحصة على الديمقراطية الأحدث في النهج في جميع

(١) راجع القرار الذي أصدره مجلس شورى القوانين في أول ديسمبر سنة ١٩٠٨
والدكتور في حاشي من ٣٤٩ من هذا الكتاب . وتتولى الفترة الثالثة من ربيع الحرب
الوطني كما جرت العادة من قبل كامل ما تسمى خطته التي ألقاها بالاسكندرية في ٢٢ أكتوبر
سنة ١٩٠٢ « احترام المصالح الدولية والائتمانات المالية التي ارتبطت بها الحكومة المصرية »
لإعطاء القبول . وقبل مراقبة مالية كثراته الثلاثة ما دلت مصر مديونية لأوروبا ، وما دلت
أوروبا على طلب هذه المراقبة . وقد تكلم بهذا المعنى عنه محمد فريد بك الرئيس الحالي للحزب الوطني
في حديث له مع أحمد مختار « القطن » في ٦ يولييه سنة ١٩٠٨ فقال : « إن برنامجنا يصب
احترام الامتيازات والمصالحات »

(٢) وقد صرح محمد فريد بك في « مؤامره » عقد باريس في ١٣ يولييه سنة ١٩١٠
بأن « مصر تميل إلى أن تمنح محسى اختيارها حرية المرور من القناة عند انتهاء مدة الامتياز
الحالي إلا حقا غير أقل ما يمكن لمراقبة القناة وإدارتها . هذا إذا صلب أوروبا عند الآن سلام
من الضمان والاحتلال الأجنبي وطلب إلى إمعانها الاستعانة من وادي النيل . وأن مصر
تتبنى جميع ما يتبع من القناة في مقابل حريتها واستقلالها . هذا رأي الشخص أمربه على
لؤلؤة الذين تهتم حرية القناة ، وعلى بنى وطني الذين ليسوا بأقل منهم اهتماما بحرية بلادهم »
(« مجلة محمد فريد بك » من ٣٧ - ٣٨)

ساع الأرض . ولئن كان هذا الأمل يئسو الآن صعباً ، صعباً مع ذلك لا عطفة
متحقق رمزاً ما ، ويجتهد بجميع الرجال أولى النفوس الطيبة ، وجميع عشاق الحرية ،
الذين حملهم حكام هذه البلاد ميراثاً من القسوة والمار شملوه على كره منهم شديد
وتغير اطلاعهم التام ، لاشك في ذلك ، تقول يجتهد هؤلاء ، أن يكون حول هذا
الزمن عاجلاً وسلياً من الفس والكوارث أخلص رعايهم وأصدق أمانهم

تذیل

تقرير

مقدم من اللجنة المشكلة لنظر مشروع مذ امتياز شركة قناة السويس
إلى هيئة الجمعية العمومية

عقدت اللجنة أول جلسة لها في صبيحة يوم السبت ١٢ فبراير الماضي
وراجعت مشروع عقد الاتفاق الذي صار محصور بين مجلس مديري شركة القناة
وحساب الستر بول هنري المنشور المالي عن الحكومة المصرية
ثم طالمت مذكرة الحكومة للرقعة بهذا نص (١) للشبهة على نصوص
التعديلات ، التي قرر مجلس النظر بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ بإجماع الآراء رفض
داك المشروع إلا إذا أسكن بإدخال تلك التعديلات فيه ، وهي مرفقة ١٠
كذلك تحت تمة (٢)

وبما كانت هاتان الورقتان هما كل ما تقدمته الحكومة لتجميعه العمومية من
الاستندات الكفائية ، وما كان يجب عليها تقديمه إليها من الشروحات الشفهية
تأييد ذلك المشروع الخطير وليان ما تعتقده من المنافع والعوائد للملاد
وكانت اللجنة في حاجة كبرى للإلزام بكل ما تراه الحكومة من المزايا التي
تعود على الأمة من هذا الاتفاق سواء كان في المصير الحاضر أو في مستقبل الزمن ،
فقد قررت محابرة الحكومة بالتدابير من يوجب عنها لإعطائها ما يلزمها من
الإيضاحات والبيانات

وبجلسة يوم ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ حضر بالجنة سمادة أحمد حشمت باشا
ناظر المالية وجناب المسيو شارل دي روكاسيرا المستشار القضائي لنقابة المالية

وحناب المسيو لياندر جيسار روسان الكرنير لثالي لسادة فاخر المالة ، بصفتهم مندوبين عن الحكومة المصرية وأجابوا عن البيانات التي طلبتها اللجنة منهم .
إجابات جاء من جعلتها .

« بن الاقتار لثالي وضع مذكرة بين فيها مرابا المشروع للمالة »
ولما لم يكن قد سبق إرسال ترجمه تلك للمذكرة إلى اللجنة بصفة رسمية .
فقد طلبتها من المندوبين فوعدوا بإرسالها مع باقي الأوراق التي رأت اللجنة أنه .
لناقشة معهم لزوم الاطلاع عليها

وبعد ستة أيام ورد على اللجنة ترجمة المذكرة ومعلم تلك الأوراق فطلعت
اللجنة عليها ثم رأت ضرورة الاجتماع مع مندوبى الحكومة مرة أخرى ، وبعد
كان ذلك بجملة يوم الاثنين ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠

وسد أن درست اللجنة هذا المشروع ومحتته من كل دسوجه محسب
ما سمح لها به الوقت القصير بالنسبة لهذا المشروع الخطير ، وبعد المناقشات
التي دارت شأنه بينها وبين مندوبى الحكومة في أول وثاني اجتماع رأت ما يأتى

محصل عقد الاتفاق

يتلخص هذا المشروع مع التعديلات التي أدخلها عليه مجلس النظر في أن
الحكومة المصرية تعد لشركة القنال أجل الاعتبار الذى يتقضى في ١٧ نوفمبر
سنة ١٩٦٨ ، إلى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ أى أربعين عاماً وأربعة عشر يوماً .
تقسم أرباح القنال فيما مناصمة بين الحكومة والشركة

وفي مقابل ذلك تدعم الشركة للحكومة أربعة ملايين جنيه على أربعة أقساط
متساوية من ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ إلى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ ، وتتعهد كذلك

بأن تجعل للحكومة حصة في صافي الإيراد السنوي من سنة ١٩٢١ إلى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ على العصب الآتية :

- ٤ في المائة من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٠
- ٦ في المائة من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٤٠
- ٨ في المائة من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٥٠
- ١٠ في المائة من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٠
- ١٢ في المائة من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٨

ثم حدد نسبة حساب السنين الثلاثة سنة ١٩٦٨ لأجل تقدير حصة الحكومة في الأرباح ، لا يدخل في هذا الحساب إلا فائدة واستهلاك القروض التي تعقد بعد سنة ١٩١٠ للأعمال اللازمة لتحسين حالة القنال والموانئ الموصلة إليه ، والتي مستندى من سنة ١٩١١ ، وشروط أن يكون توزيع الفوائد والاستهلاك على أقساط مسوية متساوية عن كامل مدة هذه القروض ، وأن يكون حساب التحسين في المائة التي تخص الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز عن الباقي من رأس مال الشركة بعد رجوع القنال إلى الحكومة ، وأن يكون للحكومة المصرية ثلاثة أعضاء على الأكثر في مجلس إدارة الشركة من ابتداء سنة ١٩٦٩ .
وقد ديل هذا العقد بشرط ختامى ، هو أن العقد لا يكون نهائياً إلا بعد تصديق الجمعية العمومية لشركة القنال عليه

شكل العقد

هذا هو محصل المشروع ، وهو يسمح للحجة بأن تفهم لأول وهلة أن الحكومة هي التي تعرض على الشركة مد الامتياز لأن الشركة هي التي تطالب ذلك ، لأنه قد جاء في المادة ١١ منه أنه لا يعتبر نهائياً ولا نافذ المبرور إلا بعد تصديق جمعية المساهمين عليه ، بمعنى أن جمعة المساهمين ، أو سفارة أخرى شركة

القتال هي التي لها في النهاية الحق في قبول القصد أو رفضه ، والحكومة المصرية هي
المرجحة فيه أو العارضة له

وهذا باق كل الصفاة ما جاء بمذكرة جناب المستشار لئال ومذكرة الحكومة .
من أن الشركة هي المارضة للمشروع وهي التي حلت مد الامتياز
على أنه كان في الإمكان التصادي من هذا الفهم إذا كانت اللجنة قد
تحققت من أن الحكومة وثقت تمام الثقة من قبول جمعية المساهمين لهذا القصد
حصلاً عن التعديلات التي أدخلتها على نصوصه

ولكن قد تبين للجنة أنه لا يوجد عند الحكومة أمل صحيح في قبول جمعية
المساهمين لأصل القصد ولا لتعديلات التي أدخلت عليه ، بليل ما جاء بمذكرة
جناب المستشار المالي بخصوص القصد إذا قال « وقد صادف هذا المشروع
معارضة شديدة من مساهمي الشركة لأنه في صالح الحكومة أكثر مما هو في
صالح المساهمين . وعن لا يدري إذا كان سيحوز قبولهم أم لا »

وبلليل ما ورد على الحكومة رسمياً بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩١٠ من
المرس دارميرج رئيس الشركة مد كان موجوداً عصر عند ما ألقته الحكومة
بخصوص التعديلات التي قررت إدخالها على القصد الأصلي لإمكان قبوله إذا قال
« إنه يحسب أن شركة القفال لا تقبل هذه التعديلات » . وقد قرر ذلك مبدوء
الحكومة بملحة اللجنة المسقطة بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩١٠

وإذا كان جناب المستشار قال ما قلناه عن أصل القصد قبل التعديلات التي
تقدمها الحكومة بالإجماع وبحضور جماعه ، فلا بد وأن يكون قد قطع سد تلك
التعديلات بأن ذلك القصد لا يجوز قبول المساهمين مطلقاً

وعلى الرغم مما ذكره فإن اللجنة يمكنها أن توافق بين هذه الوقائع وبين
ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالي ومذكرة الحكومة من أن الشركة هي التي

طلبت مدامتيار القتال ، ونصير اللجنة حيثشأن مديرى الشركة عرضوا على ختاب
المستشار المالى مشروع اتفاق مشكوكا فى قيومه من اساهمين ، فاستشار قبله على
علاقته ، وعرضه على الحكومة طالباً التصديق على مدته ، فرفضت الحكومة
ذلك المشروع بالإجماع بحضور جناب المستشار واقترح عليه تعديلات جديدة
لم يفلها أحد سد

ونشاء على هذا الاعتبار يمكن القول بأنه لا يوجد عقد ولا اتفاق ابتدائى
حتى ولا شبه اتفاق بين الطرفين يستحق التثبت به أو الاهتمام بأمره أو يستوجب
عقد اللجنة الموسومة لأخذ رأيها به

هذا فعلاً عما أحاط بهذا المشروع من الزيب والظنون سبب طريقة
المخاطبات التى دارت بشأنه بين الحكومة وبين مديرى الشركة الذين وضعوا
الشركة ، قارة فى موضع العارض للمشروع ، وتارة أخرى فى مركز القابل له .
وطوراً يتظاهرون بالامتناع عن قبول أى تعديل عليه ، ومذاهب المخاطبات فيه
حتى تفصح الحكومة ، وطوراً آخر بعدم الاهتمام بأمره والتعفف من عدم قوته .
وهكذا من التصرفات التى نادتها الشركة والحكومة ، حتى ذهبت الظنون فى
سبب اهتمام الحكومة بالمشروع كل مذهب ، وحامت حول فوائده كثير من
الشكوك والأوهام

وفوق هذا وذاك فإن اللجنة كانت تظن أن تحمل الحكومة خميتها الموسومة
الرأى الأخير فى اتفاق مثل هذا ، سواء كانت الحكومة هى العارضة كما نأخذ من
حال العقد ، أو هى المروص عليها كما تنهيد نصريجاتها الرسمية
ومع ما ذكر فإن اللجنة وصحت المشروع فى موضع الساية والاهتمام وبخسته
من كل وجهه بما وصل إليه حد استطاعتها ووقتها ، وهى تعرض الآن على اللجنة
الموسومة نتيجة بحثها ورأياها لتقرر فيه ما تراه

هل للسياسة دخل في المشروع ؟

استحضت اللجنة أن تبدأ في درس المشروع بالبحث فيما إذا كان ماليا فقط ، أو أن السياسة دخلت فيه كما هو الشأن في جميع الأعمال المالية المماثلة لهذا العمل الخطير قرأت أن كل الطواهر تدل على أن المشروع مالى قبل كل شيء ، وقد صرر هذا الرأي ويؤمن فكرة من يذهب إلى أن السياسة دخلت في هذا العمل ، المعاهدة المبرمة في الاستانة بين الدول الحامية لحداثة القتال في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، فإن هذه المعاهدة نصت بزيادة القتال في مدة الامتياز و بعده وسدت باب المطامع والمقاصد السياسية المختلفة التي تقوم حول القصة

هل للجبهة تعديل المشروع ؟

بحثت اللجنة كذلك فيما إذا كان من حقوق الجمعية العمومية أن تعطى رأيا في هذا المشروع بقوله أو رفضه فقط ، أو أنه يجوز لها أن تدخل تعديلا على التعديلات التي قررها مجلس النظار

و بعد المناقشة في هذا الموضوع رأت اللجنة أنه لا يسوغ للجمعية العمومية أن تبحث في أى تعديل ، وأنه ليس لها إلا أن تعطى رأيا إما بقوله مع التعديلات التي أدخلتها الحكومة على بعض بنودها ، وإما برفضه

وهذا لأن ما جاء بخطبة الجباب العالي التذكري مطلقا ببيان النرض الذي من أجله دعى أعضاء الجمعية العمومية لهذا الاجتماع ، يكفى لأن يكون حكما قاطعا في هذا البحث وهذا نصه :

« فانقرض إذن من اجتماعكم إنما هو البحث فيما إذا كان من مصلحتنا مد أجل الامتياز إلى أربعين سنة ، على شرط اقتسام الأرباح في هذه السنة بين الحكومة والشركة صاحبة »

وكفنا ما جاء بالخطاب المشار إليه مختصاً بالتعديلات التي أدخلتها الحكومة على المقدم الأعلى وهذا نصه

« وقد قرر هذه اللجنة بعد بحث دقيق أشخاص من ذوي الخبرة الواسعة في الشؤون المالية ، وهم يرون أنه إذا حصلت المراقبة على التعديلات المذكورة تكون الفائدة التي تنجمها مغيرة موجبة تمام الرصد ، وأن ذلك غاية ما يصح طلبه من الشركة »

ولا شك في أن هذا التصريح السام لا يدع شكاً في إمكان التعديل أو بحواله .

ومع كل هذا وهذا فإن اللجنة تذهب إلى أنه موزعاً للجمعية التعديل لكان اشتمالاً له صريحاً من النص ، لأنه ليس من الحكمة ولا من الصواب أن نضيع الجمعية أو قائماً في وضع تعديل على تعديلات ، عمت الحكومة رسمياً من الطرف الذي يتأخذ معها بأنه لا أمل له في قبولها ، وأنه يحش من رفضها ، لا سيما إذا كانت تلك التعديلات ولادة على مروج اتفاق جاء الكلام فيه سابقاً لأوانه بمشورات من السنين ، ولما لم يستطع واصفوه أن يتبدروا بحجة مقنعة ولا برهان قاطع

لهذه الاعتبارات رأيت اللجنة أنه ليس لها ، ولا من الصالح ، ولا من الصواب ، أن تبحث في هذا المشروع باعتبار أنه يجوز لها تعديله ، أو أنه قابل للتعديل

قبول المشروع أو رفضه

لم يبق بعد ذلك غير البحث في قبول المشروع أو رفضه لا ريب في أن قبول المشروع أو رفضه يتوقف كلياً على تقدير النافع

والمصارف الحاضرة والمستقبل التي يحتمل أن تعود على مصر في حالة القبول أو الرفض
ليكون رأيها مبنياً على أساس ثابت وصحيح

سبب طلب مد الامتياز

يجدر بالجنة أن تشير في هذا المقام إلى ما ظهر لها من البواعث والتوائد التي
يمكن أن تكون سبباً للشركة على السعي في مد أجل امتيازها قبل انتهائه بنحو
ستين سنة

يظهر من مرسوم الاتفاق ، ومن الظروف التي أحاطت به ، ومن أقوال مندوبي
الحكومة بجلسة اللجنة ، أن شركة القنال ترى نفسها في حاجة إلى توسيع وتصحيح
القنال لتسهيل المرور فيه على المراكب الصالحة التي بدبت في هذه السنين الأخيرة ،
والتي يحتمل سؤرها في مستقبل الزمان . ولا بد لثل هذه الأعمال من قروض إذا
ودعت أقساطها على السنين الباقية من مدة الامتياز أثرت في الأرباح التي توزع
سنوياً على المساهمين ، بخلاف ما لو قسّمت تلك القروض على مائة عام ، فإنه
لا يكون لها تأثير محسوس على ربح السهم

لذلك كان من مصلحة الشركة ومن أم واجباتها أمام مساهميها أن تسعى في
مد أجل امتيازها من الآن بما كان سابقاً لأوانه ، لتستفيد — أولاً : من نتائج
أعمال التوسيع والتصحيح — وثانياً . من تقييد القروض التي تعدها لهذه الغاية
على ٩٩ سنة بدلاً من ٥٩ سنة — وثالثاً : من ارتفاع أسعار أسهمها أكثر مما
وصلت إليه إلى الآن ، لأن الارشاع يبيع عادة على حوامل أهمها زيادة الأرباح
وطول مدة الانتفاع بها ، وهذان الساملان هما اللذان ينضمهما بمصداق هذا الاتفاق .
وتستند فوق هذا وهذا تلك القائمة الكبرى ، وهي نصف أرباح القنال مد
كل وسائل التحسين مدة أربعين عاماً فوق مدة امتيازها

هذه هي البواعث التي يظهر أنها تحمل الشركة على السعي في مد أجل

الامتياز من الآن - ولا بعد أن يريد طبع الشركة في تحقيق هذه الأمان الظروف السياسية الحالية التي قربت ما بين فرنسا وإنجلترا بعد الاتفاق الودادي الذي تم في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ والذي لا تضمن الشركة بالضرورة بقاء مرمياً طويلاً وخصوصاً إذا لوحظ من مطالعة التقارير السنوية لشركة القنال أن الحركة التي كانت تقوم عادة من أساطيل السفن في إنجلترا ضد الشركة قد حسب لمحتها، وتعلقت حديثها عن ذي قبل بعد الاتفاق الودادي المذكور

وإن مثل هذه الأسباب لا يقلل منها من مبرر الشروع أب يستتبعه فرصة بالنسبة لمصر، وأن مركز الشركة فيه معرض للخطر أو لخطر النقل ليس حجباً من هذا القبيل أولى بها أن تستمر عرماً من الهارة التجارية، وخصوصاً بعد أن ظهر أن سهم تلك الشركة أحدث ترتفع وتحمص من وقت ظهور هذا الشروع بحسب الأدوار التي قلب فيها كما يتبد ذلك البيان الآتي -

فرك فرك

كان ثمن السهم الأصلي في شهر سبتمبر سنة ١٩٠٩ يتراوح بين ٤٧٥٠ و ٤٨٦٦ بالنقد و ٤٨٦٠ و ٤٩٢٥ لأجل

ولما دافع خبر مشروع الامتداد في شهر أكتوبر ارتفع السهم إلى :

٤٩٩٥ بالنقد أي بزيادة ٢٥٠

و ٥٢٠٠ لأجل و ٢٧٥

بذلك أمدت الأمة رغبتها بمرض المشروع على الجمعية في
المبومة وقررت الحكومة ذلك خط السعر إلى ١٠٠٠
٤٩٥٠ نقداً
و ٥٠٤٠ لأجل

وكذلك أسهم التأسيس كانت في شهر سبتمبر تسوى ٢١٦٥

وفي شهر أكتوبر تسوى ٢٢٤٧

وفي شهر نوفمبر تسوى ٢٢١٥

وقد ارضت الألمان ثانية لما اعتقد حاملو الأسهم بأن أمل الاستعداد
لم ينقطع بعد .
(تراجع جريدة الشركة معها ونقراطات ردثر العمومية المتعلقة بالخطوة في
تلك التواريخ)

تقدير منافع الحكومة

نم لأجل البحث في تقدير منافع الحكومة لابد من أن تتعد اللجنة مذكرة
حناب المستشار المالي قاعلة لأبحاثها لأنها هي مستند الحكومة الوحيد ، وخصوصاً
بعد أن جهر مندوبو الحكومة بحجسه اللحية بأن هذه المذكرة تشتمل على مزايا
للشروع المالية ، وأن الحكومة تعتمد عليها وتقول على كل ما جاء فيها وبالمذكرة
الإضافية الملحقة بها

لهذا ولأن المذكرة المشار إليها هي الأساس لحساب اللزارة بين ما تستفيد
مصريوما تستفيد الشركة من هذا المشروع ، كان أهم ما في هذا الموضوع مناقشة
ما اشتملت عليه المذكرة من العمليات الحسابية والفروض الاحتمالية

العملية الحسابية

بحسب اللجنة فيما إذا كان مبلغ أرمه للملايين التي تعرضه الشركة والحاصل
التي تسهلت بتخصيصها للحكومة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٨ مكافئ نصف
أرباح القنال من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ أم لا حتى لا يوجد محل للخبز ويتم
التبادل في الأخذ والسطاء بين الطرفين . ولأجل ذلك يجب تقدير دخل القنال
في هذه الفترة حتى يظهر مقدار نصف الأرباح التي تأخذها الشركة بصفة مقابل
لما تدفعه الآن من فوائد الركة

ليس من الممكن الحكم بوجه قطعي على مقدار دخل القناة بعد حشرين عاماً فضلاً عن ستين ، أي بعد سنة ١٩٦٨ وهو للمستقبل البعيد . ولكن ذلك لا يمنع من تقدير الدخل على وجه القياس والتقدير ، وليس لهذه الحالة غير طريقة واحدة وهي اتحاد الإيراد الخالي قاصداً تصاف إليها زيادة مطردة من الإيراد سنوياً بنسبة متوسط الزيادة في المصافي للحصول على حساب إيراد القنل في المستقبل بوجه التحسين . ولا سيما أن هذه الطريقة عيها هي التي استخدمها جناب المستشار المالي وظهرت له منها فائدة الشروع

بفتح جناب المستشار حياه على دخل القناة في سنة ٩٠٩ للمصافية وحدها ولا ترى اللجنة بأساً من أن نحاري حياه ، ونخذ هي أيضاً دخل هذه السنة أساساً لحسابها

ذكر جنابه أن إيراد السنة المذكورة هو ١٢٠ مليوناً من الفرنكات . ومصرفاتها ٤٧ مليوناً قسماً على سنوات ٩٠٨ ، فيكون صافي الأرباح هو ٧٣ مليوناً من الفرنكات ، وقد أقر مندوبو الحكومة هذه التقديرات بجلستي اللجنة المنعدين في ١٤ و ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ ولم يصححوها

مع أن الحقيقة هي أن مجموع إيرادات سنة ٩٠٩ — ١٢٤ مليوناً من الفرنكات منها ٩٨ و ٦١٦ و ١٢٠ مليوناً من رسوم المرور كما هو واضح بمجريدة الشركة الصادرة بمدينة باريس بتاريخ ٢ يناير سنة ٩١٠ . والباقي هو من أنواع الإيرادات الأخرى باعتبار متوسط مثلها في سنتي ١٩٠٧ و ١٩٠٨ . وعلى ذلك لا يكون أساس الحساب لمبلغ الإيراد ١٢٠ مليوناً بل ١٢٤ مليوناً من الفرنكات وبناء على ما ذكر مع ما فيه من الغلط ، كان من اللازم أن يصير جناب المستشار صافي الأرباح ٧٧ مليوناً من الفرنكات لا ٧٣ مليوناً كما جاء بمذكرته الأخيرة ولا ٧٠ مليوناً كما جاء بمذكرته الأولى

أما المبلغ المقرر للمصروفات ، وهو ٤٧ مليوناً الفى خصمه المستشار من الإيرادات باعتبار مصروفات سنة ١٩٠٨ ، فلا يكون لمعظمه وجود بعد سنة ١٩٦٨ ، أى حينما يرجع القبال للحكومة المصرية . لأن هذا المبلغ مخصص منه نحو ١٧ مليوناً لسداد أقساط ديون على الشركة تنقضى كلها قبل انتهاء مدة الامتياز الحالى . ومخصص منه كذلك نحو ١١ مليوناً قيمة فوائد واستهلاك سهام رأس المال ومبلغ نحو ستة ملايين للاحتياطى القانونى ، ولحاصل استهلاك الموجودات . فيكون الباقى بعد ذلك من مبلغ المصروفات هو ١٣ مليوناً فقط وهو قيمة للمصروفات العمومية بجميع أنواعها فيها مصاريف المرور والحفظ والصيانة والإدارة العمومية بأوروبا ومصر وإذلات الماء الحارة والأرامى المشتركة والأرامى المخصصة . ونظراً إلى أن مصروفات هذه الشركة لا تريد نسبة زيادة الإيرادات فن القول أن يتبر مبلغ ١٣ مليوناً هو الأساس للمصروفات السنوية من سنة ١٩٠٩ مصافاً إليه مبلغ اثنى عشر مليوناً من الفريكات لما يحتمل زيادته من المصاريف وغيرها من الآن إلى سنة ١٩٦٨

وليس هذا الترمس مما استدعى الاستغراب ، لأننا إذا رجعنا إلى معنى الشركة وحدنا أن المصروفات فى سنة ١٨٧٠ كانت ٨ ملايين من الفريكات فلم تبلغ فى سنة ١٩٠٨ إلا ١٣ مليوناً ، أى أنها زادت بحسب ملايين فقط فى نحو أربعين سنة . وقامساً على ذلك لا يكون من البالغة فى القول أن تقدر ٢٥ مليوناً من الفريكات للمصروفات من كل سنة بعد سنة ١٩٦٨ . قال المسيو شارل دو وكيل الشركة حالاً فى كتابه المسمى « برزخ وقيل السويس » للطبوع فى سنة ١٩٠٩ : « إنه من حسن حظ هذه الشركة أنها ليست كباقي الشركات التى تزيد طاقاتها نسبة الزيادة فى إيراداتها كشرركات السكك الحديدية وغيرها . ولكنها شركة استثنائية من ههذه الوجهة ، فقد رأينا إيراداتها تزيد زيادة فاحشة

ومصروفاتها سداد تكون هي بينها » اهـ

على ذلك يكون أقرب الفروض إلى الدليل أن يحمل أساس الإيراد من الآن مبلغ ١٢٤ مليوناً ، ومقتدر للمصروفات السنوية سد سنة ١٩٦٨ - ٢٥ مليوناً من الترميمات

هذا فضلاً عن أن يراد القضاة هو محل الزيادة في المستقبل كما يؤكده الحال . فإن إيراد اللدة من أول يناير إلى ١٠ مارس من هذه السنة بلغ ٣٦,١٢٠,٠٠٠ وبقائه من هذه اللدة في سنة ١٩٠٩ مبلغ ٢٣ مليوناً وبقائه عنها في سنة ١٩٠٨ مبلغ ٢٠ مليوناً كما هو وورد مجريدة الشركة الصادرة في ١٢ مارس سنة ١٩١٠ ؛ فتكون زيادة الإيراد في هذه اللدة فقط عن مثلها في العام الماضي ثلاثة ملايين من الترميمات . وليس هذه الزيادة مجرد صدقة ولا تآخية عن ظروف خاصة فإنه سجل حساب الزيادة للطردة عن جمع اللدة الماضية من الامتياز الحالي وحين أن متوسط الزيادة السنوية ثلاثة ملايين من الترميمات . وأنه لا مانع يمنع من اطراف مثل هذه الزيادة في المستقبل حتى سنة ٢٠٠٨ للاعتبارات العامة التي ستجيء في هذا التقرير

وقد رأيت اللجنة أن تصح لحسابها فروصاً ثلاثة . أولها أن الزيادة للطردة للإيراد ستكون ثلاثة ملايين مركات من الآن إلى سنة ٢٠٠٨ قياساً على الماضي والثاني أن يكون مبلغ الزيادة هو مليونان فقط من الآن إلى سنة ٢٠٠٨ ، كما هو المقول وكما ذكره جناب المستشار المالي في مذكرته الأولى . والثالث هو الفرض التحكي الذي ذكره جناب المستشار المالي في مذكرته الثانية ، وهو أن الزيادة المطردة تكون مليونين عن اللدة الأولى ، أي من الآن إلى سنة ١٩٦٨ ، ومليوناً واحداً عن اللدة الثانية أي من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ باضطراراً للمصروفات في كل فرض من الفروض ٢٥ مليوناً من لدة الثانية ؛ ليتبين الفرق بين ما تأجله الشركة وبين ما تطلبه في كل فرض من الفروض الثلاثة

الفرص الأول باعتبار أن الزيادة السنوية المطردة ٣ مليون مارك من سنة ١٩١٠ إلى سنة ٢٠٠٨	الفرص الثاني باعتبار الزيادة مليون مارك في كل سنة من سنة ١٩١٠ إلى سنة ٢٠٠٨	الفرص الثالث باعتبار الزيادة مليون مارك في السنة من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٦٨ ثم مليون من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨
جنيهات مصرية ٥٥٩,٣٣٧,٠٠٠ ٣٨,٥٧٥,٠٠٠	جنيهات مصرية ٤٣٦,٦٦٩,٠٠٠ ٣٨,٥٧٥,٠٠٠	جنيهات مصرية ٤٠٥,٠٣٧,٠٠٠ ٣٨,٥٧٥,٠٠٠
٥٢٠,٧٦٢,٠٠٠	٣٩٨,٠٩٤,٠٠٠	٣٦٦,٤٦٢,٠٠٠
٢٦٠,٣٨١,٠٠٠	١٩٩,٠٤٧,٠٠٠	١٨٣,٢٣١,٠٠٠
١٣٣,٨٠٠,٠٠٠	١١٩,٦٤٠,٠٠٠	١١٣,٦٤٠,٠٠٠
١٢٦,٥٨١,٠٠٠	٨٢,٤٠٧,٠٠٠	٦٦,٥٩١,٠٠٠
١١٤,٤٣٦,٠٠٠	٧٤,١٩١,٠٠٠	٦٤,٠٠٣,٠٠٠
٣٤١,٠١٧,٠٠٠	١٥٦,٥٩٨,٠٠٠	١٣٠,٥٩٨,٠٠٠

يتبين من هذا أن زيادة ما تأخذه الشركة عما تعطيه يكون مبلغ ١٣٠,٥٩٨,٠٠٠ جنيه على فرض أن الزيادة في مدة الامتياز مليونان وفي مدة الامتداد مابون وهي الطريقة الوسط التي نال عنها جاب المستشار المالي إنها الطريقة المصونة وهي التي تدور عليها اللجنة في حسابها

وقد يرد على هذه النتيجة اعتراض وهو :

أن هذه الحصة قد استند فيها من المصروفات المبروسة حاصل الاحتياطي القانوني ، وحاصل استهلاك الموجودات ، وحاصل استهلاك الدينون ، وحاصل استهلاك السهام . وهذه الحواصل لازمة في المدة الجديدة متى استمرت الشركة تستغل القناة أربعين سنة أخرى . ولكن هذا الاعراض مدفوع بأن المبالغ التي حددت للاحتياطي القانوني باقية على حالها ، وستبقى إلى نهاية مدة الامتداد الجديدة ولا حاجة لإبدائها ، فضلاً عن أن نظامات الشركة لا تسمح بزيادتها عن أكثر مما وصلت إليه الآن . وكذلك حاصل استهلاك الموجودات فإن مقدار ما وضع فيه من عهد تأسيس الشركة إلى سنة ١٩٠٨ هو مبلغ ٥٠ مليوناً ، من التبريكات ، والباقي منه لغاية سنة ١٩٠٨ نحو ٤٩ مليوناً من التبريكات ، فكأنه هو أيضاً بلى على حاله ، وكل ذلك حسب وارد حسابات الشركة

أما استهلاك الدينون فإنه يختص بهذا العقد لا يكلف الحكومة المصرية من سنة ١٩٢١ إلا مقدار ما يصيبها في القروض التي تعقد بعد سنة ١٩١٠ وتستعمل في الأعمال اللازمة لتحسين الحال من سنة ١٩١١ . والمتقرر أن هذه القروض لن تكون بالغة لدرجة أن أقساط استهلاكها بعد سنة ١٩٦٨ يكون لها تأثير يذكر في حاصل المصروفات

أولاً — لأن هذه القروض ستسقط على أقساط متساوية في جميع المدة أي من يوم عندها إلى تمام استهلاكها ، والمساهمون الذين يقررون تلك القروض

لا يقبلون أن تتحمل مصلحتهم هذه الأقساط مع أقساط الديون الحالية التي يبلغ قسطها السنوي الآن نحو ١٧ مليوناً من الفرنكات إلا إذا كانت لا تؤثر في أرباحهم تأثيراً يذكر

ثانياً — إن جميع ما اقترعته الشركة من الديون التي صرفت في أعمال توسيع القنال ونحوه إلى أول العام للأحق لا تتجاوز ١٢٩ مليوناً من الفرنكات . وهذه الأعمال قد أصبح القنال بها في الحالة الملائمة نحو مئتي في وقت إنشائه

ثالثاً — إن الشركة أصدرت في ٩ يونيو سنة ١٩٠٩ قرضاً يبلغ ٥٠ مليوناً لمدة ٥٣ سنة وجاء في التقارير التي قدمها مجلس الإدارة لجمعية المساهمين خلاصة هذه السلفة أن عهد المبلغ كاف لتوسيع القنال توسيعاً عظيماً يسمح لسفینتين من أعظم السفن المروفة إلى الآن أن عمراً من القنال مدون نهرين . رابع عصر الجمعية العمومية للشركة سنة ١٩٠٧ . على هذه الاعتبارات ونظراً إلى أن مندوبي الحكومة لم يتطلبوا إضافة اللجنة رغماً عن إلمامها عن قيمة المبالغ المتظر اقتراضها ولو على وجه التقريب لإشفاقها على أعمال التوسيع من سنة ١٩١١ ، يمكن تقدير القرض المحتمل لتوسيع الموهوم عمارة مئتين من الفرنكات . ولا شك في أن قسط مثل هذا المبلغ بعد سنة ١٩٦٨ يمكن دفعه بسهولة من الأرباح عشر مليوناً فرنكاً التي قدرت اللجنة احتمال زيادتها على المصروفات الحالية . وما ذكر ينصح أن الحصة السالفة الذكر معبوضة من حيث كونها قرضاً مقبولاً ومبياً على أساس صحيح من الوجهة المالية

وعلى الرغم من هذا التساهل الذي استعملته اللجنة لصالح الشركة في هذه القروض المتقدمة قبل النتيجة قد جاءت دالة على النقص الفاحش الذي يتحمل أسرارها الحبل المستقبل من غير فائدة عظيمة للجيل الحاضر ، ولا ضرورة مالية يتوفر دفعها إلا بهذه الرمية

قد يقال إن لدى الحكومة ضرورات مالية تلحقها بالمخاطرة لقبول تحمل هذه الخسائر الفادحة ، ومع أن مثل هذا القول لا يصادف قبولاً وخصوصاً بعد ما سألت اللجنة مندوبى الحكومة من هذه النقطة فأجابوها في جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ بأن « الحكومة لم تكن مضطرة في الوقت الخاسر للأموال » ، ثم قالوا جواباً على سؤال آخر « لا يوجد اضطراب بالمعنى الذى تقصده اللجنة ، أى لا يوجد اضطراب شديد للمال »

على أنه سواء كان لدى الحكومة اضطراب للمال أو لم يكن فإن اللجنة ترى أن هذا المشروع صفقة خاسرة ولا يجوز المخاطرة بأموال الأمة في التعاقد به

الاعتبارات التى يردون بها المشروع

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى أن هناك اعتبارات أخرى تبرز البحث في هذا الاتفاق قبل الأوان ، وكلها تنحصر في مخاوف يظن أنها مخنطة الوضوح وأنها تهدد مصر في مستقبل قناتها وخصوصاً عند ما تؤول إليها بعد نهاية الامتياز الخالى والظاهر أن هذه المخاوف هي أحد العوامل التى دفعت الحكومة إلى تبادل الخبرات مع الشركة في هذا المشروع واستعدادها لقبوله وتخصيصه والدفاع عنه وعلى الأنخص بعد أن تبين لها أنه يسود بموائد مالية على الحربنة المصرية من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٦٨

أما تلك المخاوف فهي :

- أولاً - تنقيص رسوم المرور إلى حصة فرسكات عن الطن الواحد بناء على تعهد حاصل من الشركة
- ثانياً - قصد الشركة إتقاص تلك الرسوم قبل نهاية مدة امتيازها إتماماً بصريح مصلحة الحكومة إذا لم تنفق الحكومة معها من الآن

ثالثاً - مناقشة قتال بنام قتال السويس

رأساً - ظهور اكتشافات علمية واختراع طرق جديدة للواصلات تنقص من أهمية قتال السويس

حاشياً - احتمال مطالبة الحكومة متى عاد لها القتال بتعويض الرسوم تخفيضاً كبيراً أو طلب جمل المرور من القتال مجاناً

ولما كانت هذه المخاوف يظهر في بادئ الأمر أنها تستحق الاحتار والتفكير بحثها اللجنة بحثاً دقيقاً ، وتبين لها في كل وجه منها ما يسمح لها بأن تحكم بأن هذه المخاوف جميعها وهمية ، ولا تستحق أدنى اهتمام ولا احتار . خصوصاً وأن معظمها سبق تهديد الشركة به فيجئته من منين ، وظهر لها فيه ما ظهر اللجنة الآن وجاهر جلال رئيس الشركة نتيجة أبحاثه فيه بمجلسة الجمعية العمومية التي اجتمعت بمدينة باريس في ٣٠ يولييه سنة ١٩٠٨ حيث قال عن مناقشة قتال بنام أو قتال آخر سواء ، وعن ظهور طرق جديدة للواصلات ، وعن إنتهاء الرسوم ما يأتي :

« ما حاشى في المستقبل ، لم يعد محل قد كرى هذه الحكاية حكاية قتال ثان ، فقد ذهب به الزمان ، وإن سكة حديد سبيريا ، وسكة حديد بغداد لا يمكنهما إلا أن تسرعاً في حركة التجارة ؛ فلذا فصلا سبيلهما مع الركاب من الحقق أن التجار يصلون دائماً نقل بضائعهم عن طريق البحر وإن قتال بنام لن يتحقق قبل عشرين سنين . ومع ذلك فإن الطريق الأقرب والأفضل بين الغرب والشرق سيكون دائماً طريق قتال السويس . ولقد رأيت النتيجة وهما يكن من الأمر فأرأى حكم لي قل وإنما لننتظر اليوم الذي يمكننا من أن يكون لدينا ما يزيد به ما يوزع على الأسهم . وهذه الزيادة لابد أن تجيء . فإن الصين تبتدى الآن في أن تفتح أبوابها للتجارة ، وإن فيها من عدد السكان ما يزيد على سكان

أوروبا أجمع ، ولا شك في أن حاجة هؤلاء السكان تزيد شيئاً فشيئاً تبعاً للسالك
التي تجوس خلال تلك الأقطار » اهـ

ثم قال فيما يخص باحتمال إقاص الرسوم ما يأتي :

« وإن إقاص الرسوم ليس من شأنه أن يبعثنا . إنكم لتعلمون حق العلم أن
ذلك لا يكون إلا مد أن يزيد ما يورع من الأرباح على الأسهم وإنكم لتدرون
أن إقاص الرسم خمسين سنتاً في سنة ٩٠٣ قد عوض في سنة واحدة . وإنكم
لتدرون أيضاً أن إقاص الرسم ٧٥ سنتاً في سنة ٩٠٦ قد عوض في أقل من
عشرين ، ترون من ذلك أن إقاص الرسم لا يبعثنا بشيء » اهـ
ومع أنه فيما سرد ذكره تمام الكفاية عن أي رد تقدمه اللجنة لرفع هذه
الأوجه الثلاثة ، إلا أنها ترى من واجباتها أن تشرح الجمعية كل ما ظهر لها ضد
هذه المخاوف عند بحثها فيها لتكون الجمعية على بينة منها

احتمال إقاص رسم المرور اتعهد الشركة باتفاقية لوندرو

حاه في مذكرة حباب للمستشار المالي ما يأتي :

« ولكن سر مرور كل من يعمل إلى التفتان بسبب ما تعهدت به الشركة
في هذا العدد »

ثم جاء مندوب الحكومة وأكثوا بجماعة اللجنة المنعقدة في ١٤ فبراير سنة
٩١٠ حصول هذا العهد

طلبت اللجنة من مندوب الحكومة أن يرسلوا لها هذه الاتفاقية لتطلع على
مضمونها فتمشوا لها بترجمة مختصرة عقدت في لوندرو في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣
بمركز شركة بنسبولار أيد أور يتال حضرها أرباب السفن ومندوب من شركة
القناة وقرر فيها جهة مواد سها إقاص رسم المرور في القناة

ولم يعضوا إليها ببس الاتفاقية ولا بشئ يستدل به عليها . ولما لم تكف اللجنة بهذا المحصر الذي لا يبرح الشركة بأدنى نهيد إلا إذا صدق عليه من جانبها العمومية ، فقد أعادت الاستعلام عن ذلك من مدوئ الحكومة بجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ فأجابوا بأنه لا يوجد غير هذا المحصر

سألت اللجنة عما إذا كانت اللجنة العمومية لمساهمي الشركة قامت الفصل بخصوص هذا المحصر فأجابوا بما يأتي
« تم قبلت الفصل به ونقده صلاً »

يستنتج مما ذكر أن الحكومة كانت ولا تزال تقول وتصر على أن هناك اتفاقاً مع شركة القناة صدقت عليه جميعها العمومية وأحدثت في تنفيذ . ولكن الحقيقة غير ذلك لأن اللجنة عثرت أثناء أبحاثها على أن لجنة العمومية للمساهمين للسنقة في ٢٩ ماو سنة ١٨٨٤ لم تصادق على محصر الجلسة المذكورة ولم تعتبره اتفاقاً بل قالت عنه ما يأتي نصه :

« إنه لم يعمل عقد ولا اتفاق ولا تمهد بل كل منهم هناك إنما هو في الحقيقة بروجرام لا يمكن تطبيق أى مادة من موادنا في الاستدلال إلا بقرار يصدر لذلك من جمعية الساهمين » اهـ

وفصلاً عن هذا قبل الشركة وزعت أرباحاً من سنة ١٩٠٤ على مساهميها باعتبار السهم ٢٨ و ٢ في المائة كما يزيد ما جاء بالذكرة الملحقة بذكره جناب للشار المال . مع أن محصر جلسة سنة ١٨٨٣ البادى ذكره يقضى بأنه لا يجوز للشركة أن توزع أرباحاً أكثر من ٢٥ في المائة ، وأن كل ما زاد عن ذلك يستعمل في تعريب الرسوم إلى أن يصل الرسم عن الطن الواحد خمسة مرسكات فهل بعد ذلك التصريح الرسمي وبعد هذا الإيضاح يمكن أن يقال بأن شركة

القتل مرتبطة بالخاصية التي تنزىل سمر المرور إلى حصة فرككات عن كل
طن واحد

على أننا لو جازينا الحكومة وقدرنا بأن الشركة مرتبطة بهذا المصير لما الذي
يحصل لو أنقصت الشركة الرسوم تدريجياً ؟

يمكننا أن نقول وتؤيد بالبراهين السديدة أن إقصاء الرسم تدريجياً لا يؤثر
مطلقاً على زيادة الأرباح - مدليل أن الرسم قد قص في مدة الأربعين سنة الماضية
٤١ في المائة من قيمته أي أنه أصبح الآن ثمانية فرككات إلا رسماً بعد أن كان
١٣ فرككا ، ومع هذا قد رادت الإيرادات زيادة هائلة لا تقل سنوياً عن ثلاثة
ملايين فركك في المتوسط كما سبق القول

كان الرسم في سنة ١٨٧٤ - ١٣ فرككا عن كل طن ، وكلف الإيراد
١٤٥ و ٧٢٦ و ٢٦ فرككا ، فلما أنقص الرسم تدريجياً إلى أن صار ثمانية
فرككات إلا رسماً عن كل طن زاد الإيراد إلى حصة أصغره ، فصار في سنة
١٩٠٩ ١٢٤ مليون فركك

ومع ذلك فإن زيادة الإيراد لا تتعلق بقيمة رسم المرور فقط بل تتعلق أيضاً
بتقدير البضائع التي تمر من القناة سنوياً

إذاً يكون إيراد القناة مرتبطاً سلباً مع ما كين أحدهما قوى ينتج زيادة
مطرقة في كل عام ، وهو البضائع التي تمر من القناة ، وتقدم الملاحة التجارية بين
الشرق والغرب ، والآخر ضعيف ، وهو ميل شركات الملاحة المعضدة من القبول
إلى تقييد رسم المرور

فأما الملاحة التجارية بين الشرق والغرب ، فإن قدسها واسع إلى سبعين
مليون : أولها تقدم الأنظار الشرقية في الحركة الاقتصادية بزيادة المحاصيل

التخلفه وتشعب طرق المواصلات في أمثلها . والثاني توجهه عناية واهتمام الدول
للمدنة إلى تقوية بحريتها التجارية

أما الأقطار الشرقية فلا يزال أغلبها في سلب تقدمه الاقتصادي ، ولا يزال
استغلالها في طوقه ؛ فإن المهنات المحصورة ما بين السويس وكفتقا أغلبها تفتح
لتجارة الآن خصوصاً ملكة الصين التي هي أوسع مساحة وأكثر سكاناً ولا تزال
فيها الحركة الاقتصادية والمعاملة مع الغرب في انحطاطها . ومن الخلق أنها سائرة
إلى الأمام بديل أن مجموع تجارتها الخارجية يريد زيادة محسوسة ، فإنه كل سنة
١٨٩٩ على نحو صفيه في سنة ١٨٩١ ، ومن وقت معاهدة (تسكين) الإنجليز
الصينية ، أي من سنة ١٨٤٢ إلى الآن — قد ضمت للتجارة عمان وثلاثون مدينة
صينية ، ولا شك في أن سببها غيرها إلى أن تفتح جميع المملكة الصينية
الكبرى للتاجر الأجنبية

هذا فيما يتعلق بالتقدم المتظر للأقطار الشرقية في حركتها الاقتصادية
القانية

أما الدول الأوروبية فإنها تهتم كثيراً بتقوية بحريتها التجارية وإلغاء علاقاتها
اللاية في الشرق . فإن ألمانيا قد تقدمت من ثلاثين عاماً في هذا السبل تفعلاً
عظيماً كان يرأسه للتجارة الإنجليزية التي كانت منفردة بأسواق العالم ، وكذلك
إنجلترا وروسيا وجميع الدول الأوروبية تتنافس على تقوية بحريتها التجارية
في الشرق

كل ذلك يدل على أن مصادر التاجر التي ستمر من قناة السويس سيرداد
في السنوات الآتية زيادة كبرى لا يؤثر عليها إقصاء الرسوم بل بالعكس متوالي
الزيادة في الإيراد كلما أقصى الرسم في المستقبل كما كان الحال في الماضي
فإن لكل إيراد حداً لا بد من أن يقف عنده متى وصل إليه ، ولكن

إيراد قنل السويس لا يزال في دور الطولية ، ولا ينتظر أن يبلغ حده إلا بعد
زمن طويل ما دام العالم في تقدم وارتقاء .

نقص الشركة إلتصاص الرسم

قال جناب المستشار اللالى في مذكرة : « إن تنقيص الرسم موكل للشركة
وحدها فإذا أقصت السعر في آخر مدة الامتياز يستحيل على الحكومة المصرية
أن ترضه بعد »

والحق ترى أن أساس كل عمل تجارى هو التبادل في النفعة أى أن
ما يسطى يكون مساوياً بقدر الإمكان لما يؤخذ . فإذا كان قبل التعاقد مع
شركة القناة بالشروط المروحة علينا الآن فذلك لأنها ترى في مد الأجل الآن
حظاً واحداً وفى الشروط عبئاً فاحشاً . وإن اللجنة لا تسبب مطلقاً أن يأتى يوم
تعلق فيه الشركة العوائد التى تعود عليها من التعاقد مع الحكومة المصرية مديراً
صحيحاً غير تقديرها المطالب

ولكننا نستبعد كل المد أن شركة دولة كبرى كشركة القناة تعمل عملاً
يصر بمصالح مساهمها قبل أن يصر بمصلحة المصريين ، وهو تخفيض سعر المرور
تخفيضاً عاتلاً رغبة في التكاية بمصر أو انتقاماً منها ، لأنه غير كونها لم تقبل أن
تتبادل معها معاملة كلها عن ضرر . ومع ذلك فإن اللجنة ترى أن اليوم الذى
يشترع فيه جناب المستشار اللالى أن الشركة تصل على الاتمام من الحكومة
للمصرية بإلتصاص رسم المرور ، هو اليوم الذى فيه تستند كل الاعتقاد بأن الشركة
تكون أكثر استئثاراً واستئثاراً لقبول مطالب الحكومة المصرية والاتفاق معها
على شروط ترحمها حفظاً لمصالح مساهمها التى تكون محددة في ذلك الحين
أكثر من مصالح المصريين ، بديل منها من الآن إلى هذا الاتفاق . إذ ليس

من الصهل أهدأ على شركة القنال أن تترك يوماً هذا الكثر العظيم وتحرم مساهميه
من خيراها الفزيرة بها تكلفت من مشاق الساعي و باهظ النفقات
لذلك لا ترى اللجنة عملاً مطلقاً لما تطالب به جناب المستشار في هذا الموضوع

جعل المرور عباناً

جاء في مذكرة جناب المستشار :

« إن الحكومة المصرية لا تقدر على المعارضة في طلب تنقيص رسم المرور
عند عودة القناة إليها أو في طلب جعله عباناً »

لا نعلم أن الدول الأوروبية تعرضت قبل الآن لتحرير قناة صناعية من رسوم
المرور ، بل كل ما فعلت في الماضي أنها تعرضت للبوغزات والأنهر الطبيعية التي
من شأنها أن تكون عامة لمرور جميع الناحر . ولم تصكن لتحرير تلك الممرات
الطبيعية عصباً بل حررها في مقابل سويصاف مالية دفعها . فانه لما استعب
بواحر الولايات للتعلمة عن دفع رسوم المرور في ممرات المنغارة الثلاثة دعت
هذه الأخيرة الدول للمعارضة فيما إذ كان من الممكن جعل السوتة والبلت الكبير
والبلت الصغير ممرات حرة في مقابل تمويص تدفعه لها ، فاتفقت بناء على ذلك
على عقد اجتماع دولي في مدينة كومهاج ، وبعد المداولة قرر المجتمعون اتفاقية
مارس سنة ١٨٥٧ التي نتج عنها جعل هذه الممرات حرة وعباناً وقررت الدول
لها سبيلاً كاملاً وضمتة تمويصاً

وكذلك لما أرادت الدول أن تحرر الملاحة في نهر الاسكو من الرسوم دفعت
للسلكة الهولندية تعويصاً مالياً كافياً لذلك بمقتضى معاهدة سنة ١٨٦٣
هنا ما حصل في الأنهر والبوغزات الطبيعية التي شقها يد القدرة لتكون
صاحة للجميع بخلاف قناة السويس الصناعية الخاطئة من كل جانب بمك مصر

والتي ساعد المصريون في إنشائها عشرات الألوف من العمال والملايين من الشركات . فقلت لا ترى البينة محلاً للخوف من هذه الجهة ومع ذلك فإن مصر قبل اسهام الامتياز المالي لا تعلم حيثئذ وجود عشرات من الشركات الدولية الأوربية والأمريكية التي تطلب الرمح في أى مكان وتتفق معها على استغلال القصة بشروط عادة لا عين فيها ، فيكون لمصر منها مساعد دولي قوى لا يقل عن قوة الشركة المالبة ور بما كان أعظم قوة لها فإذا خالفت الدول منها في عدم التعرض لفنونات الصنعيه ، وتعرضت لتحرير قنال السويس من الرسم ، ولم تعهد الحكومة طريقاً لمصنع ذلك ، فإن تحرير القناة من الرسم لن يكون معبراً مقابل ؛ بل إن الدول على كل حال ستعرض على مصر بعض الخسائر التي خسرتها في القنال

خطر اختراع طرق جديدة للمواصلات

لا ريب في أن قناة السويس هي أقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب وليس من المتصور أن يماضيه طريق الرجاء الصالح ؛ لأن الفرق العظيم بين الزمن اللازم لقطع الطريقين يسقط هذه التكررة هما كانت الظروف للمستقبل وهذه مقارنة مأخوذة من الجدول الزمني للبحرية الفرنسية

تقطع سفن البضائع ذات السرعة المعتادة المسافة من مرسيليا إلى هونغ كونغ في ٧٥ ٢ يوماً عن طريق الرجاء الصالح و ٤٧ يوماً عن طريق القنال ومن مرسيليا إلى بمباي في ٦٢ ١/٢ من الطريق الأول و ٣٧ يوماً عن طريق القنال

ومن مرسيليا إلى كولومبو في ٦١ يوماً عن الطريق القديم و ٢٩ ١/٢ عن طريق السويس

ومن مرسيليا إلى تناف في جزيرة مدعشر في ٤٧½ من الطريق الأول ،
و ٣٠½ عن الطريق الثاني

كذلك ليس من المتظر أن يزاحم قتال بناما قناة السويس مراحة جديده
كما ذكر البرسي دلميرج ، وكما يؤخذ من الأوصاع الجغرافية لثناين
وكا أن قناة السويس لن تراحم بطريق الرجاء الصالح ولا بطريق بناما فانها
لن تراحم كذلك بالسكك الحديدية ، كسكة حديد سيبيريا ، أو سكة حديد بنناد
فان التاجر الكبرى التى تنقل من أوربا إلى آسيا وبالعكس لا تنقل مطلقاً فى
السكك الحديدية ما دام فى الوجود طريق بحرى يختصر يمكن نقلها فيه ، نظراً لفرق
المائل فى كلمة شعبها وتفرقتها مراراً إذا قلت بطريق البحر ، فضلاً عما فى الطريق
البحرى من وسائل الحفظ والصيانة

والواقع يؤيد ذلك لأنه لا مصلحة لقطار فى أن يحملوا بضائعهم فى البحر من
شور أوربا المختلفة إلى شطوط آسيا الصغرى ، ثم يفرغونها ، ثم يحملونها فى السكة
الحديد ، ويغضون عليها أضعاف الأجرة البحرية ، ثم يفرغونها مرة أخرى على
ضفاف الخليج الفارسى ليشحوها مرة ثالثة فى سفن تحملها إلى سواحل إفريقيا
الشرقية ، أو شور آسيا ذاتها وقاصيها مع أنهم لا يستفيدون لقاء تحمل هذه
لشقات اقتصادى من الوقت ولا من المال . وقد جاء فى كتاب المسيو شارل
روكيل الشركة مخصوص هذه المسألة ما بأتى :

« إنى أشك فى أن إنشاء السكة الحديدية فى آسيا الصغرى يعود بمصر
حقى على قتال السويس (ولا يمكننى أن أكرر ما قلته عن سكة حديد سيبيريا)
إن هذه السكك مستنقح الأقطار الشاسعة فى آسيا الصغرى لحاصل الغرب بربها
وتسليه كذلك محصولاتها . ولكن التجارة مستمر (فى علاقتها مع الشرق
الأمين) تفصل الطريق البحرى للسويس عن طريق آسيا الصغرى والخليج

الفارسي الذي هو طريق نصفه بحري ونصفه بري ، وعلى ذلك يمكننا أن نحكم من الآن أنه لن يكون لسكة حديد ضلاد أو أي سكة أخرى نشأ بين آسيا الصغرى والخليج الفارسي تأثير ما على مركز القناة البحرية

بقيت فكرة أخرى متممة للاختراعات التي رأى جناب المستشار لال لها مؤيدة للشروع ، وهي احتمال ظهور اكتشافات علمية الأمر الذي يتضمن من أهمية القناة في تجارة العالم

إن هذه الفكرة ليست مستحيلة عقلا بل هي تدخل في حيز الإمكان العام ولكن هذه الاكتشافات والاختراعات مجبوبة بطبيعتها إلى الآن ، وإن احتمال أمور مبهمة غير معينة لا توجد لها بشائر تدل عليها ، حتى ولا في حيز الأبحاث العلمية ، لا يمكن أن يعتبر أساساً لتقدير الأشياء الموجودة بالفعل . فليس يوجد من الآلات الصالحة لنقل البضائع الكثيرة إلا طريق السكة الحديدية وطريق البحر . وقد ثبت أن طريق السويس هو أقرب هذه الطرق وأقلها نفقة ، ولم يبق إلا طريق الهواء ، وهو مهما تقدم لا يسلكه إلا للاستطلاع أو التزحزح أو للسافر على الأكثر ، وليس صالحاً لحل الانتقال كما تدل على ذلك بواحد هذا الاختراع الحالية

على أت تقدم العالم يسير بنسبة واحدة في كل الأشياء ، فإذا قدمت الاختراعات الطبية إلى درجة يغشى منها على أكثر المرات موازنة لتجارة كقتال السويس مثلاً ، قدمت كذلك حركة التجارة وموادها حتى تشغل جميع طرق المرور

وإذا كان القتال يبدأ من أن ينافس بطرق أخرى ، فإنه من التأثير بالحوادث السياسية أبداً . لأنه من الوجهة السياسية منفق على حياته ، ولأن الحوادث السياسية لم يكن لها عليه من الأثر ما يحمل على الخوف من أمثلها في

السبيل . فقد اثبتت الحروب الكبرى سواء التي قامت في أوروبا أو آسيا
أفريقيا منذ افتتاح القتال ، وقامت الثورات الهائلة التي حدثت في العالم في
هذه الالة سيداً عن القنلة وعلى ضفافها نفسها فلم تؤثر مطلقاً على إراداتها ، بل
بالعكس كانت في إرصاد دائم ، ولو رجعت إلى الإحصاء لوجدنا أنه كلما اشتدت
ريح الحوادث واشتعلت نيران الحروب ، زاد إرصاد القنلة عن مثله في أوقات
السلم والصفاء

زادت إرادات القنلة في سنة ١٨٨٢ (وهي سنة الحوادث الممرية التي
كادت تسد فيها القنلة) تسع ملايين من الفرنكات عن السنة التي قبلها ،
وزادت في سنة ١٩٠٤ (سنة الحرب الروسية اليابانية) ١٣ مليوناً تقريباً عن
الالة التي قبلها

كل هذا البيان لا يدع محلاً للتظير والتشكوك عند الحكم على القنلة وتقدير
أمر مظلة لامل عليها دليل في ماضي القنلة ولا في حاضرها ولا يمكن استنتاجها
من أي طرف آخر

اليواحث الرغبة في قبول المشروع

بعد بحث الفروض الحساية والاعتبارات العامة التي تقدم ذكرها ، رأيت
اللجنة وجوب البحث في الآراء والأفكار التي أتت بها الحكومة في مذكرة
جناب المستشار المالي ولسان متدويعها في اللجنة لترعيب في قبول هذا المشروع
حتى لا يفوت الجمعية العمومية شيء مما قيل منه في موضوعه أو في حواشيه وليلم
بطريقة واضحة كيف تدرس الحكومة مشروعاتها التي تستأثر بإعناؤها عادة من
غير أن تسمح للأمة بمشاركتها فيها برأى قطبي
قال جناب المستشار :

« إن الحالة التي عليها القضاة الآن مضرّة بالنسبة لنا لأنها تعنى بأن الجيل الحاضر الذى يتحمل معظم ثقلات القضاة لا يستفيد منها شيئاً في حين أن الأجيال القادمة ربما تيجى منها سد مرور سنين علماء أو باحثاً طائفة من العدل ومن العبد لمصر اقتصادياً اشتراكها الآن والجيل القريب في أرباح القتال للتنقلة »
والجنة ترى أن من واجب الأفراد والجماعات بها أسرفوا أن يبحروا من حاسرهم شيئاً ينفع الأعداء في مستقبل الأيام القريية أو البعدة ما دام ذلك في الاستطاعة

إذا تقرر ذلك ، ورأينا شركة القتال تجري على هذا المبدأ بطلبها مد أحل لعتبارها أو بين سه قبل نهايته بثمانية وخمسين عاماً ، سعياً وراء مصلحتها ومصلحة أبناء مساهمها وأعضاءهم ، قطاراً لا يكون « من العدل ومن تفيد اقتصادياً لمصر » أن تدخر أرباح القضاة لأنائها وأعضائها الذين هم أبناء الأجيال الآتية لا لتتركهم في محبوحة السعادة لئلاية ولكن لتعرض عليهم بعض العروض عن ذلك السبب الثقيل من الدين الأهلية والأمير به التي يتركها لم الجيل الحاضر والذي يليه ، وقد تبلغ قيمة تلك الدين مئات الملايين من الجنيهات ، ولتعرض عليهم جرماً ما تصرفت فيه الحكومة في هذا العصر من ثروتها المالية والعقلية التي ماعتها للشركات ولنغيرها وأنفقت أثمانها

يقولون إن الحالة الحاضرة مصرّة بالنسبة لنا نظراً لحرماننا من أرباح القتال التي منتمت بها الأجيال القادمة ويراد بهذا القول أن فبيع لأنفسنا .
أولاً - الاعتداء على حقوق الأبناء والأحفاد في هذه القضاة بمد أن أخضعت الحكومة ما كان للأمة فيها من الحقوق والسهم بأسعار يقدرونها بحره من عشرة من أسرارها الحاضرة

ثانياً - أن تصرف تصرف الميراث الذين يستدينون مبالغ يصرفونها في

غير حاجاتهم فوالده فادحة لا يتعامل بها غير المضطر أو السفيه
ثالثاً - أن نزاحم الأجيال الآتية (مقابل تمويل لا يذكر) في نصيبها
من ثروة ربما كانت تلك الأجيال أقدر منا على التصرف فيها بصورة أو بسطة
أنفع للبلاد مما نستطيع أن نتصرف به نحن الآن؛ مادام لا يوجد لهذه الجملة العمومية
ولا هيئة مجلس شورى القوانين رأى قطعي في الشؤون للصحة فضلاً عن
صرف الأموال الطائلة التي تريد في كل سنة جدد سداد أقساط الديون العمومية
وسداد كل ما قضت به المعاهدات الدولية

ولا شك في أن كل سبب من هذه الأسباب للتقدم ينحصر من أن تتأثر بما
يقال ويحتم علينا أن لا تتبع إلا طريق الحق والصواب
وقال حبيب المستشار :

« إن العملية المشروعة لا تدور في نظر الأجيال القادمة إلا إذا كانت المبالغ
التحصلة منها تستعمل في مشاريع تعود على البلاد بالنفع والتكسب فتخرج البلاد
من ذلك ربحاً في المائة يساوي على الأقل سعر خصم الأرباح المستغلة »
والحجة توافق جناح على صحة هذه الفكرة من الوجهة النظرية ، ولكنها مع
الأسف لا توافق على صحتها من الوجهة العملية . وذلك قياساً على الماضي الذي دل
على أن الحكومة وجد لديها في فرص متعددة أموال طائلة فلم تفكر عند
صرفها في مثل هذه المشاريع التي أشار إليها جانب المستشار . ومع ذلك فإن تلك
المشاريع التي ستصرف فيها المبالغ التحصيلية من هذا المشروع ، إما أن تكون
مشاريع كاليه أو حاسيه . فإن كانت كاليه كان من سوء التصرف أن يبيع ما تلك
وما ينتظر منه ربح عظيم يساعد أحوالنا الآتية على تحصيل نتائج التصرفات الحاسية ،
لتقوم بأعمال كاليه يمكن تأجيلها إلى الوقت الذي تصبح تلك الأعمال فيه حاسية ،
أو إلى أن يتيسر المال اللازم لها من طريق آخر أفضل أو أقل ضرراً من هذا

الطريق . وأما إذا كانت تلك الشاريع حاجية ، فلا تقدم الحكومة ما لا يقوم مقام الأموال التي ستأخذها من هذا المشروع ، بأن تقدم تلك الشاريع على غيرها من المشروعات السكالية المحضة التي ينفق عليها سنويا مئتين من الألوف بل الملايين من الجنيهات رعماً عن معلومة مجلس شورى القوانين الذي يسير من رعبات الأمة كد السكك الحديدية في محافل إفريقيا ، وهي التي أخذ لها من الأموال الاحتياطية في المشهور الأجرة مبلغ ٦٥٤ ألف جنيه رعماً عما أبداه مجلس شورى القوانين من المارضات الشللية والآراء السديدة ، وكأقامه ثكنات جيش الاحتلال بالمصحة ، وهي التي أخذ لها من المال الاحتياطي كذلك أربعائة ألف جنيه مصري في العام الماضي لأعمالها الابتدائية فقط ، وغير ذلك كالحسائر العادية التي نتجت من المصرية بمشري أسهم غير مصريه ، ولا مصروفة من الأموال الاحتياطية ، وكالأعمال الأخرى التي هي فوق الشؤون السكالية الملوحة بها صفحات الميزانية العمومية المشتملة على مبالغ تتراوح بين ١٥ و ١٧ مليوناً من الجنيهات في كل عام ، وليس للأمة في صرفها رأي قطعي ولا شورى مقبول مهما كان مقبولا ولقد هطن جناب المستشار إلى الشعور العام (الذي لا يجهله) وهو تألم الأمة المصرية من صرف أموالها التي هي في حاجة لها في مثل تلك الرجوه السكالية دون صرفها في شؤونها الحاجية كالنظيم والأمن والقضاء ووسائل نظام الري والعرف والسكك الحديدية المحروم منها الآن كثير من جهات القطر الداخلية واستهلاك الدين السرموي الذي ازدادت قيمته مما كانت عليه في سنة ١٨٨٢ . وحتى يجابه أن هذا التألم يدفع الأمة لمقاومة هذا المشروع بثقل ما قابله به من عدم الاستحسان والاشتمار ، وأنه لا يشجع الحسب العمومي على التصديق عليه ، فاحتاط لذلك وجاء بما يطمئن المواطنين ويهدئ النفوس من هذا القليل ، فقال ما نصه : « إن الأرباح التي تعود على مصر من هذه العملية يجب أن لا تنفق

في حاجات الزبانية العمومية وإنما يجب أن تصرف على أعمال تنم البلاد كالري
والسكك الحديدية وغير ذلك ، وعلى استهلاك الدين العمومي »^١
ولكن هنا القول ليس من شأنه أن يدفع الخوف الذي تأصل في النفوس
من تصرف الحكومة في مال الأمة من غير رقيب عليها
وليس هنا محل إقامة الدليل على ذلك بذكر تفصيل الوجوه التي أنشئ فيها
سظم المال الاحتياطي الذي كان متحصلاً وسحب من صندوق الدين عقب اتفاقية
٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ، ولا يذكر الطريقة التي سطى بها المقاولات والمشتريات
في جميع مصالح الحكومة . إن نظرة واحدة في كيفية تحضير هذا المشروع
الطروح بين أيدينا تكفي لمعرفة الطريقة التي تسلكها الحكومة في تدبير أعمالنا
نالية ، لأن هذا للمشروع الخطير الذي نؤمسه حسن الطالع في يد الجمعية العمومية
يجب أن يعتبر ، عند من لا يعرف حقيقة إدارة أمورنا وأموالنا ، كقياس نابت
للأعمال التي أجرتها الحكومة في الماضي والتي مستجربها في المستقبل ما صحت
على حالتها الحاضرة تعمل في المصالح العامة مصنّعة بدون أن تشرك الأمة بها
رأى قلمي فيها

كيفية تحضير المشروع وبحثه

جاء بمذكرة جناب المستشار السلي وعذكرة الحكومة للشعبة على نصوص
تدبيلها أنه حصلت مخابرات طويلة مع الشركة حال تحضير هذا الاتفاق مرأت
الجنة أن من صالح المشروع مراجعة تلك المخابرات لتعرف أهم النقط الأساسية
التي دارت عليها وإجابت الشركة عما حق تتحقق كما تحققته الحكومة من علم
إمكان الوصول إلى منافع أكثر وحتى تكون على يقين من أنه ليس في الإمكان
أحسن مما كان

طلبت اللجنة من مندوبي الحكومة بجملة ١٤ صراير سنة ١٩١٠ إسالتها
علماً بمصون تلك المخبرات أو تمكينها من الاطلاع عليها ، فأجابوها على الفور
بما يأتي :

« لم يكن هناك مخبرات تحريرية يمكن عرضها على اللجنة » ، فكان هذا
الجواب موجهاً لاندعاش اللجنة واستفراها التحضير مشروع خطير دقيق كهذا
مدون حصول مخبرات كتابية نشأه مطلقاً حتى ولو بمصفة مذكرات مع تكرار
القول بمذكرة حجاب المستشار ومذكرة الحكومة بمحصل مخبرات طويلة انتهت
بتحضير هذا المشروع ولما لم يتحقق أمل اللجنة في وجود أثر للمخبرات
والمفاوضات الأولى لدى الحكومة رأت أن نكتفي عن تلك المخبرات بالاطلاع
على الرسائل التي ذكرها المستشار السالي في آخر مذكرة المؤرخه ٢١ أكتوبر
سنة ١٩٠٩ إذ قال :

« وهناك مسائل دقيقة تختص بالانفاقية الجديدة لا محل الآن للاشارة إليها
في نص الاتفاقية وسيتم الاتفاق عليها بتبادل الرسائل مع الشركة وستعرض صود
هذه الرسائل قريباً على مجلس النظار » اهـ

طلبت اللجنة في جلستها الثالثة في يوم ٢٨ صراير سنة ١٩١٠ من حصرات
مندوبي الحكومة أن يهروها عن تلك للسائل وعما يكون قد سمع فيها ، فأجاب
سعادة فاخر السالية بما يأتي حروباً :

« لا رسائل ولا مسائل قدمت لمجلس النظار ولا أعلم خلاف مسألة الأربعة
والآربعين يوماً ثم مسألة الأراضي التي سيعطها البحر ومع ذلك فالكلام كان
فيها شعبياً »

ولما بنست اللجنة من علم وجود آثار للمخبرات ولا الرسائل التي فبودلت
بين الشركة والحكومة أرادت أن نكتفي بالاطلاع على تقرير الخبراء الذين أشير

إليهم في حطة الجلب العالي يرم اختراع الجمعية العمومية بالسارة الآتية :
« إن قبة اللالغ التي ستدعها الشركة للحكومة مقابل هذا الامتداد قد
قدرها بعد البحث الدقيق أشخاص من ذوي الخبرة الواسعة في الشؤون المالية »
فطلبت اللجنة من مندوبي الحكومة بحاضر أعمال أولئك الخبراء وتقرر
لتقشير كما استنارت الحكومة بما جاء بها فأجابوها بما يأتي مرفيا بمجلة ١٤ فبراير
سنة ١٩١٠ :

« لم يكن هناك تقارير تحريرية . والخبراء هم من موظفي الحكومة قاموا
بعمل الحسابات اللازمة التي أقيمت نظارة للمالية بموائد للشروع . ومن هؤلاء
الخبراء لاسيو روسان الموجود الآن ، ولسيو كريج الموظف بمصلحة للساحة »
فأرادت اللجنة حينئذ أن تعرف القواعد الحماية التي منيت عنها أعمال
المتشار وأولئك الخبراء للإيلام بها ، ولمرفة مقدارها من الصواب ، فسلت
مندوبي الحكومة عن تلك القواعد فأجابوها بما يأتي : « لا يوجد قواعد وهذه
اقتراصات » ، فسألهم اللجنة عن الأقيسة التي صادروا عليها في العمليات الحماية
فأجابوا بما نصه :

« لا يوجد عندنا حساب يقين وهذه العمليات كلها اقتراصات »
ولما جلب رجاء اللجنة في أن نجد عند الحكومة محاربات كتابية أو أثر
لرسائل الموعود بتقديمها لمجلس النظار ، أو تقارير الخبراء التي أشارت إليهم
الحكومة في حطة الجلب العالي ، أو أساس صحيح للمروض الاحتمالي ؛ أرادت
اللجنة أن تعرف كيف حصلت إذا المحاربات في هذا للشروع وكيف سارت
الحكومة في بحث ودروسه حتى صار تحضيره ، وبناء على أي شيء . فبني حساب
المتشار طلبه في مذكرته في مجلس النظار بأن يصدق على مبدأ هذا الاتفاق ،
إذ قال :

« إننى أحرص للشروع على مجلس النظار ولئلا تفتت شديدة فى أنه بعد درسه يصلى عليه المجلس فى مده » اهـ

فسألت اللجنة مندوبى الحكومة عن الأدوار التى تدل على فيها درس هذا المشروع فأجابوا بما نصه :

« الأدوار التى مر بها المشروع هى كالآتى :

« عرضت للشركة مشروع الاتفاق على الحكومة ، ثم تناقش فيه مجلس النظار وأدخل هذه التعديلات عليه وقرر عرضه على الجمعية العمومية ، وبعد هذا القرار قد صار بمضاء الأمر النبلى القامى بقصد الجمعية من الجانب العالى » اهـ
يتضح مما ذكر علم عرض هذا المشروع انطوى على خبراء اختصاصيين من أكابر الخبراء بأوروبا لفحصه ودرسه وإدخال رأيهم فيه كما فعلت الحكومة فى مشروع لائحة العائلات الملكية الذى يبق بين يلى الحكومة تحت البحث والدرس مدة أربع سنوات ، ثم استعصرت له من إنجلترا خيرين شهيدين هما المستر ويات والمستر ريدن ثم عرضه بعد ذلك على شركة إنكليزية أخرى بسندوه مختصة بمثل هذه الأعمال

ويتضح فوق هذا أن الذين سمهم الحكومة فى خطبة الجانب النبلى الخديوى « بالأشخاص دوى الخبرة الواسعة فى الشؤون المالية » ، واقسمت نظارة المالية بأنهم هم من مرمم موظفيها يشغلون بها وظائف غير الوظائف التى يشغلها عادة دور الخبرة الواسعة فى الشؤون المالية ، كمراقب حسابات الحكومة ، أو مدبر حسابات نظارة المالية وما أشبه ذلك من الوظائف المالية الرئيسية

وإن من البحث أن يلاحظ أن هذا المشروع غير محتاج إلى رأى الخبراء بدعى أنه مبنى على قواعد حسنة قوية ، نظراً لما كان فيه على الأقل من إلزام الحكومة بمحاشات المستعظمين بعد انتهاء الامتياز ، ورفض الحكومة لذلك وهو

الأمس الذي يحتاج إلى خبراء لأجل تقدير ما فيه من النافع في حالة القول والمصار
في حالة الرقص

هذه الوقائع الثلاثة بأقوال الحكومة نفسها لا طريق القس أو الاستنتاج
قد أحدثت اللجنة ودلتها على أن الحكومة كان في وسعها أن تهتم بدرس هذا
المشروع أكثر مما اهتمت به . وأنها لم تعد السبابة التي كان يستعقها والتي
تسببها عادة لأي مشروع آخر أقل من هذا المشروع قيمة وأهمية وقد راد دعش
اللجنة ما كانت تصادفه في إجابات مندوبي الحكومة من الإلهام تارة ، ووف
علم إطلاقها على الواقع تارة أخرى . مثال الإلهام في الجواب ما يأتي :

سألت اللجنة مندوبي الحكومة السؤال الآتي : هل مبلغ أربعة ملايين
جنيه الذي ستدفعه الشركة للحكومة ، مستحق قسماً فوائده نحصل لدادها أقطاً
سنوية تدفعها من إيرد القنال فتؤثر حسنة في حصص الحكومة السنوية ، أو أن
الشركة ستدفع هذا المبلغ من ماله الاحتياطي ولا تأخذ ماله من إيرادات الشركة
فأجابوها بعد أربعة أيام بما يأتي :

(يحتمل أنه للحصول على أربعة ملايين حته نتجى الشركة لقد فرض
وقد روعى هذا الاحتمال عند تقرير شروط الامتاق ، وانصح أن ما تدفعه الشركة
من فوائد واستهلاك سيؤثر موعاً ما في هذه الحالة على حصة الحكومة في أرباح
اللدة التي تبندى من سنة ١٩٢١ وتنتهى في سنة ١٩٢٨ وعلى كل حال لترقر
أن مطلوب القرض المدحود لا يدخل في حساب تقدير حصة الحكومة فهذا
الشرط يحصل للشركة وسماً في طلب امتيازات يكون بمادة له)

من الفترة الأولى من هذا الجواب يستفاد بدون أدنى صعوبة أن الحكومة
لم تعرف إلى الآن ما إذا كانت الشركة ستعرض مبلغ أربعة ملايين جنيه ونحوه
مصلحة تؤثر أقطاً في الأجزاء التي ستخصص للحكومة سنوياً من سنة ١٩٢١ ،

وأنها مستدقة من الاحتاطي القانوني أو الاحتاطي المصوحى
ومن الفقرة الثانية يؤخذ أن باب طلب الامتيازات في هذا العقد لا يزال
مفتوحاً في وجه الشركة حتى ولو بعد خروج المشروع من بين يدي الجمعية
العامة كما هو صريح العبارة الأخيرة
ولو كان الأمر قاصراً على ذلك لمكان ، ولكن الحكومة ترى أن للشركة
وجهاً في طلب هذا الامتياز ولا بد أن يكون عندها استعداد للاتفاق معها عليه
أما عدم إطلاق معنى تلك الإجابات على الواقع أحياناً ، فيؤيده حادثة مر
ذكرها في هذا التقرير ، وهي قول الحكومة بأن الشركة تسهتت بتحصيص رسم
للرور كما ارداد دخل القنال وذلك بمقتضى اتفاقية صلت عليها الجمعية العمومية
للشركة ، وكلما ماقتتها اللجنة في هذا القول ارداد تمسكاً به وإصراراً عليه على
أن الحقيقة هي أن الشركة لم ترسب بهذه الاتفاقية ولم تصادق عليها كما هو البيان ،
هذا فضلاً عن الإحالات الأخرى التي أصبحت قلة اللجنة بالمسائل الحسابية
التي اشتملت عليها للذكرة الأولى والثانية ، إذ قال مندوبو الحكومة عند
مأسألتهم للجنة عن سبب الفروق في الحساب بين الدكرتين النوه عنها في بعض
المسائل الحسابية ما يأتي :

(إن ما ذكره بالدكرة الثانية هو المعلوم والأكثر احتمالاً) اه
ومدعى أن معنى هذا القول هو أن ما ذكره بالدكرة الأولى الرسمية غير
مقبول وأنه بعد الاحتمال مند أن قيل فيها إن كل ما اشتملت عليه من العمليات
الحسابية والفروض الاحتمالية مبني على حكم العقل والتدقيق ، هذا فضلاً عن أنه
لم يمحى بين للدكرة الأولى والثانية أكثر من عشرين يوماً ، واللجنة لا تدري
ما القى كان يقال عن للدكرة الثانية لو محى عليها عشرين يوماً أو أربعين

النتيجة

والنتيجة أن اللجنة كانت تمنى أن تقدم الحكومة السنية الجمعية العمومية مشروعاً محضراً مبجوتاً حتى البحث مشفوعاً بما يشرحه ويؤيده من البيانات والمستندات، متوفرة فيه شرائط الحكمة والروية، مسموفاً فيه مصلحة البلاد في حاضرها ومستقبلها القريب بما يصل إليه حد الاستطاعة والإمكان، وراحته نكث للمصلحة على غيرها أو معادلة لها على الأقل فتجبل الجمعية بمها بمعرفة أو مراعاة لجنة من أعضائها طرأت فليها أو كثيرة، ثم تخرج بكل انتهاج وانشراح لهواقفة على ذلك المشروع، أو تعديله تعديلاً طبعياً إن كان المشروع قابلاً للتعديل، وكان جازماً لها عمله

ثم بصرف أعضاء الجمعية إلى بلادهم من التمر والشالية إلى الحدود الجنوبية وامين أليه الشكر والتله على حكومتهم بلدها وسعها بالخير أمتها، وسهرها على مصالح بلادها، فتزداد ثقته الأهالي ومحبتهم الخالصة لرجال حكومتهم العاملين، فإن ذلك أقصى ما تمناه الجمعية، وما ترى أن الهيثمين ملطاً كتم والحكومة في حاجة قصوى إليه دائماً وخصوصاً في مثل الظروف الحاضرة

ولكن ما ينبغي تصننه الجمعية وقد قدمت لها الحكومة مشروعاً عامها حائراً نوصع بسرعة لم تعهد في الحكومة من قبل، وباختصار كل يبرده جناب المستشار بأنه جاء بدافع الضرورة كما جاء بمذكرة جنابه الصادرة في ١٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩، غير مبجوت حتى البحث مولاً مرفوقاً بإيضاحات ومستندات تؤيده، لدرجة أن مذكرة جناب المستشار للسالي، التي هي أول وآخر مستندات الحكومة في بيان وإثبات منافع هذا المشروع، لم تكن متأسرة فيها عند ما طلبتها اللجنة منها بل اضطرت أن تنتظر ستة أيام حتى وصلتها بعض المستندات التي كانت طلبتها

اللجنة من مندوبى الحكومة ، فضلاً عن هذه السرعة وعن حطوة المشروع فإنه جاء سابقاً لأوانه بمشرات من السنين ، ومعلوم أن السرعة فى العمل والحكم على المستقبل البعيد جداً كلاهما يترتب عليه خطأ والى بعد من سجل الحقيقة وعصمة الصواب مما كان للوضع بسيطاً ، فكيف يكون الأمر والمشروع هو امتداد امتياز قناة السويس أربعين عاماً قبل انتهاء أجل امتيازها بنحو ستين عاماً ؟

لا ريب فى أن الخطأ حينئذ يكون حسيماً ، والسرور الذى يترتب عليه حالاً واستقبالاً يكون أحسن ، لذلك لم يسمع اللجنة أن تسكن عن الجمعية طريقة تصوير المشروع وبجته كما سبق ذكره ، وأهم ما رأته فيه كما يأتى سائاً :

أولاً — إن مشروع عقد الاتفاق لمعرض على الجمعية غير مقبول لا من شركة القناة ولا من الحكومة المصرية ، وكان يجب أن لا يقدم للجمعية العمومية إلا بعد الإقرار عليه من جمعية مساهمى الشركة ما دامت الحكومة ليست هى الملوحة للمشروع كما تقول

ثانياً — إنه ليس للجمعية العمومية ولا من المصلحة تعديل المشروع كما سبق البيان * .

ثالثاً — إنه قد ظهر بالحساب أن فى هذا المشروع غبناً فاحشاً على مصر تقدره اللجنة بنحو ١٣٠,٥٩٨,٠٠٠ مليوناً من الجنيهات أصلاً وقائدة على قاعدة حساب جناب المستشار

رابعاً — إنه لا حقيقة للمخاوف التى تتوقها الحكومة إذا لم تحقق مع الشركة على مد أجل امتيازها . ثم إن كان بعض هذه المخاوف محلاً للتخوف فغضه يمكن قبل وقوعه خصوصاً متى لوحظ أن الشركة كلما مرت سنة من مدة امتيازها كانت أقرب إلى التساهل فى شروط التعاقد مع الحكومة ، لأنها لن تجد إلا

مصر التعاقد معها على بقاء وجودها ، أما مصر فاتها نجد كثيراً من الشركات
الدولية تتعاقد معها على إدارة القنال واستغلاله

خامساً - إنه لا توجد أدنى ضرورة مالية ملجئة إلى التعاقد بالتبن المباشر
سياً وأن التعاقد واقع على مستقبل بعيد ، لا بد في الحكم عليه من الخطأ العظيم
الذي لا يقبل الجيل الحاضر ولا يرضى أن يتحمل مسئوليته أمام الأجيال المستتقة
إلا إذا كانت الفائدة مضمونة وواضحة وضوحاً لا ريب فيه

سادساً - إن فكرة استمادة الجيل الحاضر من أرباح القناة كان يمكن أن
يقال عنها إنها فكرة صالحة حقيقة لو اقترنت بما يأتي :

أولاً - أن لا يوجد مطلقاً خبن في التعاقد عليها

ثانياً - أن يستعمل للتقابل في أعمال مشرة تبرز هذا التعاقد أمام الأجيال
المستتقة وأن يكون للأمة من السلطة على أموالها ما يكفل ما لتحقيق هذا الشرط
كفاءة صلبة

أما والتبن في المصلحة فالحش ، والحكومة لم تسمح إلى الآن بإعطاء الأمة
حق الاشتراك معها برأى قطعي في تدير شتوب للآلية والمصلحة المصلحة خصوصاً
وأن العقد حاصل على زمان أبدي من أن يكون الحكم عليه صحيحاً ، فهو ما يبق
لأوانه من كل الوجوه وغير مقبول

فتاء على هذه الأسباب

قررت اللجنة بالإجماع رفض هذا المشروع والجمعية الرأي الأخير

دليل

- اخلق البراءة من الأجرة : يقترحه للسور مرسية
 من ٢٠٨ وتوفيه الدول الكبرى بما
 عمن إنجلترا من ٢١٥
 الاتفاق الإنجليزى الفرنسى سنة ١٩٠٤ :
 مواد الخاصة بحصر من ٣٤٢
 اتفاق لندن مارس سنة ١٨٨٥ - من ٢٥٩ -
 ٢٦٠
 الأراسى الزراعية : ملكيتها وكيفية توزيعها
 على الأقاليم من ٢٩٥ - ٢٩٨
 الأراسى الصحراوية : ٨١ ، ١١٤
 الاحكام على السور : إنشاء من ٢٧٠ -
 ٢٧١ وحامسها ، نظام وحده فى الوقت
 الحاضر من ٢٥٨ ، ٣٠٩ وفى التذييل
 من ٤٠٦
 اسبوار : للسور اسوار وورير بخرجية فرنسا
 يطلب سلا ، الإنجليز من حصر من ٣٤١
 استاذ : القائد استاذ التتميل البريطانى
 التام فى العاصمة يقوم بالخدمة بحيث
 يحصل ووزارة الخارجية البريطانية
 من ١١ وما يليها
 استورب : المستر ويليز استورب الضور
 بالبراق ، وصفه على التلاحين من ١١٧ -
 ١١٨ ، ٢٤٥ ، ٢٧٧ ، ٢٩٢ ،
 ٢٩٦ - ملاحظته فى الجلاء عن حصر
 من ٢٤٩ ، وآيه فى اصناف المصريين
 يجيب الإنجليز من ٣١٣
 إسكندرية : فئة الاسكندرية من ١٩٨ ،
 يد المصير والمحافظة فيها من ١٩٩
 ٢٠١ ، أثر الفتنة فى إنجلترا من ٢٠٢ -
 ٢٠٣ ، ضرب الإسكندرية من ٢٢٠
 الأمر السياسى لضرب الإسكندرية فى
- إنجلترا من ٢٢٠ - ٢٢١ بموجب
 المصير فيها من ٢٤٧
 إسكوت - مسكره : السور كلين وكيل
 نظارة الأشغال السورية ، وآيه فى
 قديم الضرائب من ٢٥٣ ، وآيه فى
 السخرة من ٢٢٨ ، ٢٧٩
 إسبيل بلتا حفيو حصر : نظامه من ٢٠٥
 ١ - ٢ - حصره على شيازه من تركيا
 ٢ - التنازل إلى حطة القنابة وعنده
 قرضا فاحشاً لا يرد ، طلبه إلى
 الحكومة البريطانية أن ترسل كتاباً
 بتاريخ ١١ ، قوله إرسال لجنة مالية
 من ١٢ ، رتبته ٥ لإشاد برطال ،
 من ١٦ ، وضعه إنشاء بنك للرقابة
 المالية من ١٩ ، احتجاجة على حزم
 الحكومة البريطانية على حصر تحرير
 المتر كيف من ٢١ ، إخذه حصر
 القرار من ٢٢ ، إعلانه إنلانه
 من ٢٢ ، إنشاء صندوق الدين المصرى
 من ٢٤ ، قتل نادر ماله من ٢٢ ،
 قوله مشروع عوشى وجوير من ٢٢
 حصر حصر فى حصره ٢٤ - ٢٧ ،
 ٢ - ٢ - إخذه وقوله لجنة تحقيق
 دولية من ٢٠١ ، طلبه تأجيل الكورون
 من ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، عرضة التزول من
 جزء من أملاكه الخاصة من ٢٠٦ قوله
 تأليف وزارة أوريسية من ٢٠٧ ،
 مصادرة لجنة أملاكه من ٢٠٧ ، يده
 فى الهجوم على القطار من ٢٢ وحامسها
 رتبته تحمل قيمة أعمال الوزارة
 من ٢٤ - ٢٥ ، تحريره تحويل مجلس

بذل الشجرة : من ٢٦٤
البرلمان المصري : انظر مجلس شورى النواب
برايث جون رايت الصور بالبرلمان : يغفل
من الوزارة احتشاشاً على سر
الإسكندرية من ٢٢١
يسرك : البرييس يسرك منتظر الإمبراطورية
الألمانية ، تحله لخدمة الجيشين
من ١٠٠ - ١٠١ ، إنظره التراج
بين إنجلترا وفرنسا من ٢١٠ ، رصه
أن يهدد بل إنقرا بطومس رسمي
وقضيه ليلغا على مرور مصر
من ٢٢٤ - ٢٢٤
طرس على يثنا : رئيس نظام مصر - قتل
الورداني ليلة من ٢٦٢
لمرسون ، وزير خزانة بريطانيا : موافق
الياسي حيال مصر هاس ١
للتسوية والسكران تحت تمهيد بطله
لقد الكتاب ، توسطه من البحر
أوكلند كلفن ومراي هاش من ١١٥ ،
توسطه بين الوطنين والبرادير
عالت من ١٥٨ - ١٦٣ ، حبه الأدلة
عن فتاة الإسكندرية من ٢٠٩ ، قلمه
السري لا حلال إنقرا مصر في
حوامش من ٢٣ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٨٧ ،
٩٠ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٣٦ ،
١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٧٤ ،
١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٩٠ ، ١٩٨ ،
١٩٩ ، ٢٠٩ ، ٢١٨ ، ٢١٩
بنير : السيو بنير مقوم مرشاي صندوق
الدين : من ٥١ ، بين ناظر آكلانشال
السومية ٦٨ ، يد مصر وعاء للإسكندرية
من الشجرة تلو قطع البله من ٨٢
٨٣ بين مراداً علماً من ١٠٨ ،
يشعبه السيو مرشيه من ١٧٦
(٢٧)

محمد علي بك بالبرلمان من ٨٤ ، ٨٤
آخر مقروعة للنالية من ٨٢ ، ٨٧
عنه المورارة الأوروبية من ٩١ ، حله
وولائه من ٩٠٧ - ٩٠٣ ، أغلامه
من ١٠٢ - ١٠٤ ، يه في الوزارة
الجركية من ١٧٩
إسماعيل صديق : ناظر لالة (القنن) بخارم
مفروع غوشن ويومر من ٣٠
٢٩ يخط إسماعيل باشا من ٢١ - ٢٢
إيت البحر حورم الصور بالبرلمان ، رأيه في
قدرة مصر على أداء ديونها من ٢٢ - ٢٤
إيت البحر حورم صديق إيتنا في الأسطة ،
يطلب أن يكون لإسماعيل حق الاقتراض
من المخرج من ٧
إنقرا : الرأي العام في إنجلترا : موافقها الأول
حيال مصر من ٥ - ٦ ، تغير موقفها
بعد الحرب الفرنسية البروسية من ٧ ،
شرافها أسمهم فتاة السويس من ٨ ، ٩
وغيرها في وسط حاشيتها على مصر من ١٥ ،
بمنها في مسألة الخايف من ٥٦ - ٥٧ ،
وعنها في الاقتراض من مصر من ٩٥ ،
٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ،
في مصر من ٩٨ ، موقفها حال الثورة
للمصرية من ١٣٧ - ١٣٤ ، ١٣٦ ،
موقفها البدائي بعد طرده الإسكندرية
من ٢٢٠ - ٢٢١ ، موقفها حيال مصر
في الوقت الحاضر من ٢٤٩
أونري : السيو أونري التصل الفرنسي العام
في القاهرة ساجاً ، ترسله قرناً لينايس
للتركيف من ١٦ ، يهيء بالاشتراك
مع السيو بسيرة مصر وعاء ملها من ١٨
الأورميون في مصر : سوء استغلالهم
الامتيازات من ٦٤ ، ١٢٣
البدل العسكري : من ٢٦١ ، ٢٦٧

- يورتل : السيو يورتل نائب القنصل العام ،
تقريره من حرب الفلاحين من ١٩٩٤
حاشي تقريره لزمنه الخوازم من ١٩١٢
يشجع على عبادة المصريين من ١٩٢٤
برنج - البحر برنج - انظر كرومر
تركيا : نخرج على استغاثة إسماعيل من ٤٠
إللاها من ٩ - ١٠ ، خطها إسماعيل
من ١٠٣ ، إلناؤها لزمان سنة ١٨٧٢
من ١٠٨ ، لوسالها منقوشين إلى مصر
من ١٩٢٧ ، اضطرارها إلى استدعائها
من ١٩٤٨ ، احتياجها إلى لوسال
لذكره للثورة من ١٩٤٩ ، احتياجها
على لوسال الأساطيل إلى الإسكندرية
من ١٩٥٠ ، لوسالها دوريش باشا إلى
مصر من ١٩٦٧ ، تقصيا عنها من الوثائق
الأوربي من ٢٠٩ ، طلب إليها أن ترسل
جنوداً إلى مصر ٢١٤ - ٢١٥ ،
نزلها للمسكرة للثورة من ٢٢٥ ،
وشك أن ترسل جنودها إلى مصر
من ٢٢٦ ، اضطرارها إلى أن تطلب
أن عراياا تترك من ٢٢٨ ، إنقاذها في
أمور أخرى من ٢٢٩ ، ملبوسها
لإيجتها في حقه اتفاق حرب من ٢٢٩
إيجتها تهرأ بها ٢٣٠ - ٢٣١ ،
حلاوتها إيجتها في الجلاء عن مصر
من ٢٣٨ - ٢٤٠ ، مرفها لباراء مصر
في الوقت الحاضر حاش ٢٦٨
تركوا : السيو تركوا القنصل الفرنسي العام
في القاهرة ، مقاومته أعمال السيو فرانك
لاسل للوجبة ضد الوطنين واستدعاه
من ١٠٧
تبرشل : لوره رملوتش : برنج مسألة فتنة
الإسكندرية على البرلمان من ٢٠٩
الصفحة : قانون التبعية من ١٩١٩ - ١٩٢٩
- العلم : العلم في عهد إسماعيل من ٢٢ - ٢٣ ،
٢٩٦ - ٢٩٧ ، إسماعيل العلم في
عهد الملك البريطاني من ٢١٦
وما بعدها ، العلم في الوقت الحاضر
من ٢١٢ - ٢٢٠ ، انقلا العلم
وسيلة لنبوة المصريين من ٢٢٠
وما بعدها
العلم الكبير : مرفقة العلم الكبير من ٢٣٥
توبق ماشا حديو مصر : بين رئيساً المجلس
النظار من ٢٦ ، علق أياه على مرش
مصر من ١٠٢ ، يأتي أن يوقع
معروض الدستور من ١٠٧ ، يقابل
جيش الثورة من ١٢٢ ، بعد إيجدار
الدستور من ١٢٣ ، مرفقه بالبرلمان
الحديد من ١٥٦ ، حلاوته مجلس
النواب في تأليب وزارة وشك
من ١٦٥ ، توقيه القانون الأساسي
من ١٦٦ ، رفضه لإقرار الأحكام
المصادرة على أعضاء الوزارة المرسكة
من ١٨٠ ، عصمتها لحكم على المأمورين
من ١٨٣ ، تراجم النظار من ١٨٤ ،
رأيه في : إرادة الأمة ، من ١٩٢ ،
ثورة الأمة عليه ، من ١٩٧ ، يده
في فتنة الإسكندرية من ١٩٩ - ٢٠٠
فتنة قيل شرف الإسكندرية من
٢٢٠ ، فراوه إلى أمير البحر سيمور
من ٢٢٧ ، إعلانه عصيان عرايا من
٢٢٢ ، علم المجلس الوطني من ٢٢٢
القبس : آراء القيس وسياستها صف
٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، وحاش ١٦
وصحة ١٩ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ،
٢٧ ، وحاش ٢٩ ، ٣١ ، وصحة
٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ،
٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣

من ١٤٩ ، بين إلى المحافظة على
استقلال مصر الثاني من ١٤٧ ،
مصر مع النفس المرفيقتن الإسكندرية
من ١٤٩ ، يكر فكرة تأليب وزارة
مشاية لإيجير في مصر من ١٤٩ ،
يوافق على الاشتراك مع فرنسا في
الحمل من ١٥٠ ، يوافق على صورة
للبحرنة البحرية كما وصفا عطا
من ١٥٢ ، يتم على لوسال فكرة
للشركة من ١٥٩ ، يؤكد أنه حسن
النية فيما قبل من ١٥٩ ، سوء طين
البرلمان المصري من ١٦١ —
١٦٧ ، يجم أذنه عن مطاع محمد
المير لإدورد مالك من ١٦٤ ، يترقب
سلطة أوروبا من ١٧٤ ، يدعو القول
إلى تبادل الرأي في المسألة المصرية
من ١٧٥ ، يترح لوسال مستشارين
تعيين إلى مصر من ١٧٥ ، موافق
حيال المؤامرة البحرية من ١٨١ ،
يقترح التوفيق بين الحديرو والظفر
من ١٨٢ ، يبعد القراحة القاسي
يتمهل تركيا من ١٨٩ ، يلق على
عرب مسئولية حفظ النظام من ١٨٩ ،
يعد باتحاد الوسائل التي تحفظ النظام
السام من ١٩٠ ، يوافق على طلب
عزل الوزارة الوخيشة من ١٩٤ ،
يصعد بالاعمال مصر من ١٩٥ ،
يقترح لوسال حدود تركية من ١٩٦ ،
يدعو الباب العالي إلى التمسك في الأمر
من ١٩٦ ، يأمر الرافقين بمقاطعة
الوزارة الوخيشة طعن من ٢٠٥ ،
لا يهرب بورايرة رافع وعماي ،
من ٢٠٥ ، يطلب لوسال حدود
تركية إلى مصر من ٢٠٦ ، حديده

٥٧ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ،
وملشها ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، وملشها ،
٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، وملشها ، ٧١ ،
٧٢ ، ٧٣ ، وملشها ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ،
٧٦ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤ ،
٨٥ ، ٨٦ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ ،
٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٧ ،
وملشها ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ،
١٠٦ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٣ ،
١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢٧ ،
١٢٨ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ،
وملشها ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ،
١٧١ ، ١٧٩ ، ٣٥٠

ثورة سنة ١٨٨١ : من ١٣٢ ، ١٣٣ ، أرمحا
في أوروبا من ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ،
الجامع الأوصي - ثورة على توفيق من ١٩٧
إسراف طعنه من ٣٥٠
الجرائم - فردياد الجرائم في عهد الإدارة
البريطانية من ٣١٤ ، أسباب هذه
الزيادة من ٣١٣ — ٣١٦ وملشها
المنفعة الأسيرة ، من قانون التي الإديري
لجارية الجرائم ٣٠٣ — ٣٥٤ ، أثر
هذا القانون من ٣٥٥ — ٣٥٦ ،
وملشها

بريقل : القورد بريقل وزير خارجية إنجلترا :
يصل إلى تمهل تركيا في مصر من ١٣٨ ،
يخص فرنسا على أن تتقدم خطة المسألة
بإرادة الثورة المصرية من ١٣٨ ، يقترح
أن تتمهل تركيا في مصر من ١٣٨ ،
يسبب القراحة من ١٣٨ ، يرخص
فكرة الرقابة على الجيش من ١٤٧ ، يلق
فكرة احتلال مصر من ١٤٧ ، يارض
في تمهل الباب العالي من ١٤٧ ،
يرسل سفناً حربية إلى الإسكندرية

جيسى : المترجمين رئيس مصلحة الساحة
يطلب تعقيب الضرائك الأوربية
من ٢٥٣ ، يصرف يستهل السنة في
حابة الضرائك من ٢٥٧

جيز : السيد جيز وزير خارجية روسيا
انظر روسيا

الحركة الوطنية ، جيلوها من ٧٨ ، استجابتها
قوتها من ٧٩ — ٨٠ ، قبلها على
الوردة الأوربية من ٩٩ ، تعدي
إسماعيل لها من ٩٩ ، غمها حول
مراي من ١٣٠ ، اعتدالها من ١٤٥ —
١٤٨ ، أثر الفكرة الشريكة في لم
شمتها من ١٥٧ — ١٥٩ ، مناصرتها
الوردة الوطنية من ١٩٢ ، مقاومتها
تدخل تركيا من ١٩٧ ، إميلها على
ه مصطنع كامل بلتها من ٢٤٦
٢٤٧ ، أملاها في الوقت الحاضر
من ٢٥٧ — ٢٥٨

حين كامل : الأمير حين كامل عم المديو
الحالي ، وصفه بؤس الثلاثين من ٢١٩
وحلمش ٢٠٦

الحكومة البريطانية : تشجع إسماعيل على
الانقراض من ٦ — ٧ ، غراؤها أسمهم
قوة السرب من ٧ ، رسل حة مالة
إلى مصر من ٩٩ ، مخضع لياحة حلة
السفلات من ٢٦ — ٢٧ ، تطاهر
الورد غوشين من ٣٠ ، تأي تأجيل
الكويون من ٥٥ ، تطلب إعادة
الوزارة الأوربية من ٩٤ ، توافق على
إعادة لراقتين الطين من ٩٥ ، تنزع
إسماعيل من ١٠٢ ، تقضى على اللوعر
الأوربي من ٢١٦ ، ضد بلعلا ، عن
مصر من ٢٢٦ — ٢٢٨ ، واتهمه ،
انظر أيضاً غرين ، فزديلي ، برنغل

مع الأمير لوانوف حلمش ٢١٠ ، يأمر
أمير البحر ميور جبر الإيكتيرة
من ٢١٧ ، يرسل ثلثات أخرى إلى
أمير البحر ميور يدعو فيها إلى الاشتراك
مع الأسطول الفرنسي من ٢١٢ ، تصير
خبر الإيكتيرة للأوربيين من ٢١٨ ،
يصرح أن الحرب مع مصر أمر لا بد
منه من ٢٢٣ ، يطلب التصريح بأن
مهايا علم من ٢٢٦ ، يطلب ملود
رمبا وإيطاليا فرنسا من ٢٢٨ ،
يحب المسائل لمنع تركيا من الاشتراك
والصل من ٢٢٧ — ٢٢٩ ، يتعهد أن
يدعو أوروبا لمساعدة إنعقرا في إعادة
تنظيم مصر من ٢٢٩ ، يوافق على أن
ترك حل المسألة المصرية حلا نهائيا إلى
أوروبا من ٢٣٤ ، يساوم الحكومت
كلنوك على من الاتفاق من ٢٣٣ ،
يتكرر فكترة بسط الحانة حتى مصر
من ٢٣٦ ، يصرح حزمة على الانقصاب
من مصر سنة ١٨٨٨ من ٢٣٦ —
٢٣٧

مريجوري : السير ولم السير بالبرلي ، دفاعه
من الثورة الوطنية من ١٧٠ — ١٧١
الجمعية العمومية : نظلمها من ٢٣٦ — ٢٣٧ ،
طلما إعادة حكومة ياية من ٣١٥ ،
تحرر لجنها عن مشروع مد أجل إميلز
قوة السرب ورفضها المشروع في
ديل الكتاب

جوز : السيد جويد مثل حلة السناد
الفرنسية ، سفره إلى مصر مع لورد
غوشين من ٢٩

حوالعيد : السير جوليان الضو بالبرلمان :
احتجاجه على حلة السفلات من ٢٨ ،
دفاعه عن الاحتلال حلمش من ١٢٧

الحكومة العثمانية : انظر تركيا

الحكومة الفرنسية : سياسة التدخل السلمي
 من ١٨٠٠ ، ترسل لجنة ملبية إلى مصر
 من ١٨٠١ ، تصحح مشروع لإنشاء مصرف
 وطني من ١٨٠٢ ، ترسل مستشاراً إلى
 ملك مصر من ١٨٠٣ ، سياستها في السكك
 الحديدية من ١٨٠٤ - ١٨٠٥ ، انظر أيضاً
 فريسيه ، تحت

حليم : الأبح حليم عم لإسماعيل : بعد أدلة
 لإبراهيم إسماعيل من ١٨٠٥ ، بعده
 خزانة من ١٨١٠ - ١٨١١
 دلود بلشا : صهر توفيق : بين نظم الحرية
 من ١٨١٢ ، بأمر عاليا بمناذرة القاهرة
 إلى للسريه من ١٨١٢
 الخلف : خروج زواجه من ١٨١٦

سري : أول دور وزير الخارجية البريطانية :
 يقترح إرسال لجنة ملبية إلى مصر
 من ١٨١٢ ، بين التبرك كمال وقيماً لجنة
 من ١٨١٢ ، طرحه أمراء اللجنة من ١٨١٢
 تلبية للسكك كيف من ١٨١٣ - ١٨١٤ ،
 وضعه للوقت على المشروع الفرنسي
 من ١٨١٤ ، حقه إسماعيل على الأجل
 مشورة فرنسا من ١٨١٥ - ١٨١٦ ، وضعه
 الاشتراك مع السيو ثمانية من ١٨١٥ ،
 تهديده بخر تقرير لا تتركه السري
 من ١٨١٦ ، مقاطعة مشروع إسماعيل
 الأليسة من ١٨١٦ ، يقطع مع فرنسا
 من ١٨١٦

درويش بلشا : رئيس البنتا الذكية التي أرسلت
 إلى مصر ، وصوله إلى الإسكندرية
 من ١٨١٦ ، مقاومة الوطنيين من ١٨١٨ ،
 يتبل رشوة من المديو من ١٨١٨ ،
 يتار عليه بأن يخل عاليا رمية لرماس
 من ١٨١٩ ، يرى أن جته قد أدت

المفروض المقصود منها من ١٨٠٠

فوزنيل : السيد درونيل رئيس الوزارة
 البريطانية ، شرائه أمهم ١٨٠١ السوي
 من ١٨٠٢ ، يخص على ثقة حصر للابة من
 ١٨٠٢ - ١٨٠٣

المستودع المصري : انظر القانون الأساسي
 دشواي : قطاع دشواي من ١٨٢٩ - ١٨٣١
 دلوب : مستشار للوفد في مصر ، نشاطه
 الإداري ١٨٢٢ ، واسع سياسة عمارة
 المصريين من ١٨٢٢ - ١٨٢٥

دومين : اللورد دومين السفير البريطاني في
 أكتانة ، رأي في ديون الفلاحين ،
 من ١٨١٨ - ١٨١٩ ، ورأي في الوطنيين
 البريطانيين في مصر من ١٨١٩ -
 ١٨٢٣ ، يعبر على حكومتهم باسم الترام
 بين إنجلترا والسلطان من ١٨١٩ ،
 صاحت في المؤتمر الأوروبي من ١٨١٩
 بلوسات مع الخلف يدلي صرف
 الإسكندرية من ١٨١٨ ، حديث علم
 بينه وبين متول أعمال الظارة الأتالية
 من ١٨٢١ ، إرساله إلى مصر من ١٨٢١
 تنظيم حكومة مصر ، من ١٨٢٧ -
 ١٨٢٨ ، توازنه في الخرة من ١٨٢٦ ،
 مقارره من السكرانج من ١٨٢١

ديسي : للسك إدورد ديسي ، خلفه من
 سياسة إنجلترا القديمة نحو مصر ،
 حاش من ١٨٢٦ ، انتقاده لإبراهيم إسماعيل
 حاش من ١٨٢٦ ، وضعه سلطة متابع
 القوي من ١٨٢٧ ، رأي في تطبيق
 تعليم للسكة الأولى على الأعمال
 السياسية من ١٨٢٣

ديكلز : اللورد ديكلز وزير خارجية فرنسا :
 يصرح على الحكومة البريطانية أن
 تشترك معها فرنسا في السكك الحديدية

١٨ زيارة الورد دري له من ٢٢
في ليس : فرديند دي ليس معنى "قاعة
السويس" : حصوله على امتياز لإنشاء
البنك من ٢ - ٤ : ترشده برئاسة لجنة
التحقيق الدولية من ٥٨ - ٥٩ : حله على
الاستقالة من منصبه من ٦٠
الدين المصري : في عهد إسماعيل من ٤ - ٦
للمشروع الفرنسي لإدارة الدين المصري
من ٢٤ : مشروع غوش وجوير
لإدارته من ٢٧ - ٢٨ : ترديد الدين
في أيام إسماعيل من ٤٠ - ٤١ : سر
الحكومة التي ربطت على الدين بعد خليفته
من ١١٩ : إضافة دين جديد له من
٢٥٨ : أسف البر مصرى حرمه ولف
على ملك الدين من ٢٦٩ - ٢٧٠ :
حويل الدين من ٢٧١
والت : كتاب سر إسماعيل ومنظم للوزارة
البركية : من ١٧٩
رافع باشا : ناظر المظفر : يوافق وولادة نعم
مراس من ٤ - ٧ : عزله الخديو من
٢٠٨
وتتبع : حصره وتبعه : يماعد على شرا
أسمهم فكان السويس من ٧ - ٨ : يوافق
حالة السمات الفرنسيين من ٢٥ - ٢٦
يقيم قرناً جدياً من ٢٩ : يأتي دفع
بقل الغرض من ٧٠ : يطالب إلى بمر
أن يبينه على إسماعيل من ١٠١ : يوافق
نظام مريض باشا المال من ١٠٢ : يسلم
بقل قرص سنة ١٨٢٨ من ١٠٩ -
١١٠ : إشاعة مرضه وشوة على مرابي
من ٢١٩
وثنى : رافق باشا ناظر الحرية : قتله لغيره
من ١٢٨ : مطالبة الخديو عزله من
١٢٩ : يوافق على خلع مرابي من

١٢٩ : طرده من منصبه من ١٢٩ :
اشتراكه في الوزارة البركية من
١٧٩ : حله من مصر من ١٧٩
رج : البارون دي روج العمل الفرنسي العلم :
أعيازه إلى جانب الوطنيين واستدعاه
إلى فرنسا من ١٣٠ - ١٣١
روزلت : السرت : روزلت الرئيس السابق
للولايات المتحدة : خطبه عن مصر في
جده حوله من ٢٦٦
روزل : السر روزل مدير مصلحة المصريين :
يطس على الناظر الوطنيين ويصدمهم
للمخاليين من ١٦٩ : قوله عن إنشاء
الكرج من ٢٨٥
روسا : مصر على أن يكون قبول الأورمة
الكلية العليا من ٢٠٩ : تنسحب من
المؤخر الأوربي من ٢٢٤
روس : استرومين نائب الأحكام في الجيش
المصري سابقاً : حصة مرانياً ملكاً من
٤٦ : مذكورة عن الضراب المروعة
على الفلاحين من ٥٩ : مطرقة للجر
يرجع له من ٥٩ : يله إلى تأجيل دفع
الكويون من ٥٥ : يسهل من
منصبه من ٩٤
وياس باشا : ناظر المظفر : جون عضواً في لجنة
المعدين الدولية من ٥٨ : يوافق
الوزارة في عهد تومين من ١٠٥ :
يسل الصحف الوطنية وبنق الوطنيين
من ١١٠ : يضطهد الضباط
والمتوربين من ١٢٩ : سلوطة
وتوليدهم حكامه من ١٢٢ - ١٢٣
تعيينه ناظراً للسلطة من ٢٢٧ : أمره
بإنشاء الكرج من ٢٨٥
لري : في عهد إسماعيل من ٢٤ - ٢٥ :
٢٠٧ : تحووه في عهد الرافة

الأورمية ٢٠٣-٢٠٤، وعلقتها،
 حفرة وما حدث فيه من الأخطار في عهد
 الحاكم البريطاني من ٣٠٧ - ٣١٠
 والمواش
 سانت جيمس : الميوني بلو على وزير خارجية
 فرنسا : يترج أن يوسط على مصر مسألة
 عسكرية إنجليزية مرسية من ١٢٦ ،
 يقاوم فكرة تدخل تركيا من ١٢٩ ،
 تكرر طلب المجلس بالاشتراك إنجلترا
 وفرنسا في عمل حربي في مصر من ١٢٩
 السيرة : استعملها في حفر قناة السويس
 من ٤٢ ، يدل السيرة التي اقترحه
 لفسيو بنير من ٨٢ ، الموافق على
 مشروع لفسيو بنير من ١١٠ ، يدل
 السيرة في عهد اللورد كرومر من ٢٦٩
 إنشاء السيرة على يد اللورد كرومر
 من ٢٧٤ ، ٢٧٥ - ٢٨١ ، يبرر
 السيرة رانيا في المرسى للمصري من ٢٧٨ ،
 استخدام السيرة في الوقت الحاضر
 من ٢٨١ ، ٢٨٢ - ٢٨٧ والمواش
 سعيد باشا والي مصر : مصر في عهد من ٣
 سليمي : اللورد سيني وشمس الوزارة
 البريطانية ، يطلب من الملكة في ١٩٠٢
 بعد بالجلد عن مصر ، ويرسل السير
 هيري كرومر وقت ليناوس في عهد
 اتلفق لجلد من ٢٢٧ - ٢٢٨
 سلطان تركيا : انظر تركيا
 سلطان ملك : رئيس مجلس النواب المصري
 تميم من ١٥٦ ، لمراتب عمالي للزعم
 له من ١٦٧ ، يدل على إسقاط الوزارة
 الوطنية من ١٩٠ ، يرض على مرابي
 بكتابة من السير لافورد ملكة أن يح
 القدر من ١٩١ ، يطلب لجلد الوزارة
 الوطنية للزعماء من ١٩٣ ، ومنه
 حال الجالس من ٢٥٢
 سمور : أمير البحر (لورد البحر) قائد
 الأسطول البريطاني في الإسكندرية :
 بني حكومتهم في الإسكندرية
 من ٢١٦ ، يزمه بنك القلاع من ٢١٧
 يرسل بلاغاها تاليا إلى حاكم الإسكندرية
 العسكري من ٢١٨ ، يطلق القتال
 على الإسكندرية من ٢٢٠
 سبيكس : للبر سبيكسز التتميل
 الفرنسي العلم في القاهرة من ١٩٦ ،
 ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ،
 ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢
 السودان الإنجليزي المصري : اتفاقية السودان
 من ٣٥٩ ، لمراتب موارد السودان
 على حساب مصر من ٣٥٩ ، وعلقتها
 شريف باشا : نظر النظر يؤلف أول دولة
 مشرلا من ٩٩ ، تناطه أوروبا من ٩٩
 يسمي مشروع الإصلاح من ١٠٢ ،
 يراد توبيخ من ١٠٥ ، يكتف بأليب
 ووزارة مسورة من ١٢٤ ، يارض
 الجيش من ١١١ ، يرضي لاثوت
 الانتطد الشراطي من ١٤٤ ، يضع
 من عتبه مصر وعا لفسيو من ١٤٥
 يراد بقاء على طلب مجلس النواب
 من ١٦٥ - ١٦٦ ، يرضي المجلس
 لوزارة محمود سامي ومراي من ١٧٢ ،
 يرضي للزعماء البركسية من ١٧٩ ،
 يرضي لظفر لظفر جد شرب
 الإسكندرية من ٢٢٢
 الصناعة الوطنية : عظم شأنها بعد ثورة
 جبر سنة ١٨٨١ من ١٢٦ ،
 وعلقتها ، قانون المطبوعات الصادر
 سنة ١٨٨١ من ٢٥٠ - ٢٥١ ،
 إنارة عفا قانون من ٢٥٢

الأورمية ٢٠٣-٢٠٤، وعلقتها،
 حفرة وما حدث فيه من الأخطار في عهد
 الحاكم البريطاني من ٣٠٧ - ٣١٠
 والمواش
 سانت جيمس : الميوني بلو على وزير خارجية
 فرنسا : يترج أن يوسط على مصر مسألة
 عسكرية إنجليزية مرسية من ١٢٦ ،
 يقاوم فكرة تدخل تركيا من ١٢٩ ،
 تكرر طلب المجلس بالاشتراك إنجلترا
 وفرنسا في عمل حربي في مصر من ١٢٩
 السيرة : استعملها في حفر قناة السويس
 من ٤٢ ، يدل السيرة التي اقترحه
 لفسيو بنير من ٨٢ ، الموافق على
 مشروع لفسيو بنير من ١١٠ ، يدل
 السيرة في عهد اللورد كرومر من ٢٦٩
 إنشاء السيرة على يد اللورد كرومر
 من ٢٧٤ ، ٢٧٥ - ٢٨١ ، يبرر
 السيرة رانيا في المرسى للمصري من ٢٧٨ ،
 استخدام السيرة في الوقت الحاضر
 من ٢٨١ ، ٢٨٢ - ٢٨٧ والمواش
 سعيد باشا والي مصر : مصر في عهد من ٣
 سليمي : اللورد سيني وشمس الوزارة
 البريطانية ، يطلب من الملكة في ١٩٠٢
 بعد بالجلد عن مصر ، ويرسل السير
 هيري كرومر وقت ليناوس في عهد
 اتلفق لجلد من ٢٢٧ - ٢٢٨
 سلطان تركيا : انظر تركيا
 سلطان ملك : رئيس مجلس النواب المصري
 تميم من ١٥٦ ، لمراتب عمالي للزعم
 له من ١٦٧ ، يدل على إسقاط الوزارة
 الوطنية من ١٩٠ ، يرض على مرابي
 بكتابة من السير لافورد ملكة أن يح
 القدر من ١٩١ ، يطلب لجلد الوزارة
 الوطنية للزعماء من ١٩٣ ، ومنه

يعرض عليه السير إدورد مال متدرة
انظر المصري من ١٩١ ، بعض أسرى
السلطان من ١٩٧ ، يمين ، كما
عسكراً مطلقاً بعد فتح الإسكندرية
من ٢٠٢ ، يرى على ترك مصر بالنال
من ٢١٩ ، يصير ظاهراً علناً لجيش
من ٢٢٢

على يوسف - الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد ،
ينقل عن الكتاب الوطني حاشي
من ٣٥٢

فرانز : السير إدورد ماري وزير خارجية
بريطانيا : يملن رغبته في بقاء الاحتلال
البريطاني بمصر من ٣٦٥

غلاستون : للتروا ، غلاستون : ينكر
فكرة احتلال مصر احتلالاً دائماً
من ٣٣٦ ، خطأ للـ مصطفى كامل
ماشاً الخاسر بالهلاء من مصر حاشي
من ٢٤٠

لوحات : السير ايون فميتا وزير خارجية فرنسا .
يبحث للسيو في سانت هيلين من ١٥٠ ،
يقترح تجديد الوطن من ١٥١ ،
يكتب للذكورة للشركة من ١٥٣ ،
يأبى أن يفسرها بما يختلف ومنها
من ١٥٩ ، يأبى أن يكون للبرلمان
المصري الرقابة على المالية من ١٦٣ ،
يتمهل من منصبه من ١٧٥

غوردون . المجلس الفيدرالي حور جوردون :
يخلص منه ٥٥ السلف من ٥٨

غورست : السير إلمر غورست مندب إنجلترا
في مصر : تحرير عن خط المدارس
المصرية في الوقت الحاضر من ٣١٩ -

٢٢٠ ، يطرح في الجلاء من مصر
من ٢٣٩ ، يختلف الجورد كروير في
مصر من ٢٤٧ ، يفرضي الخديو

وحاشيها ، عاكسة الصحفيين من ٢٥٢
صندوق الدين السوي : إنشائه من ٢٤ ،
حيدلان إنجلترا له من ٢٦ ، يمح
برقراش الحكومة المصرية من ٢٦٥ ،
يطلب السير حتى فوضه ولف إلقاء
من ٢٦٥ ، يحرم من الرقابة على المال
الاحتياطي من ٢٥٨

السلطان للسريون : يملون جلة من ٢٢ ،
يتمون على السير روبرت ولس وتوبلر
باشا من ٢٢ ، يطالبون بخطر الحرية
بريانية من نتائج من ١٢٨ ، يطلبون
عزل بخطر الحرية من ١٢٩ ، يتوهم
مراي أثناء الثورة من ١٣٧

عباس الثاني الخديو المال : يملن رغبته في
إيجاد نظام يائي من ٢٤٧ ، يرماء
السير إلمر غورست من ٢٤٧
عبد العزيز شلوبي : رئيس تحرير اللواء
لكن خط الخزن الوطني - يمح من أجل
حرية صحفية من ٢٥٢ ، وحاشيها

مراي باشا : قائد السلطان من ١٢٨ ، يأتى
عليه انظار من ١٢٩ ، حب الحب له
من ١٣٠ ، اضطهاده من ١٣١ ، يخلق
أمراً بعتادة القاهرة من ١٣٢ ، يهود
ثورة ٩ مجبر من ١٨٨١ من ١٣٢ ،
يتمهل على دستور مصر من ١٣٣ ،
هو التوابه لبحث في النظم الدستورية
من ١٤٤ ، يؤكد ملك إلى الاعتقال
من ١٤٣ - ١٤٤ ، يمين لرأى
هريف ماشا من ١٤٥ ، يمتج على
الذكورة للشركة من ١٥٨ ، يمين
بخطراً للحرية من ١٦٦ ، يتهو بأنه
أجير السلطان من ١٦٩ ، يأتى أمر عليه
السلطان المراككة من ١٧٩ ، يأبى أن
يتمهل تمة حفظ النظم العام من ١٩٠

من ٢٤٧ ، مبروغة الإصلاحية
 من ٢٤٨ — ٢٤٩ ، جيد قانون
 المطبوعات من ٢٥١ — ٢٥٢ ، مصر
 قانون التي الإداري من ٢٥٣ — ٢٥٥
 ندرجه الرجى من ٢٦٦ — ٢٦٧
 غوش ، الورد غوش أحد أعضاء وزارة
 الأركان قديما ورئيس مصرف مرهنيج
 وغوش ، بعد أول فرض مصر من ٤ ،
 مبروغة لإصلاح مالية مصر من ٢٨ —
 ٢٩ ، سفره إلى مصر من ٢٩ ، طلب
 تعيين لجنة تحقيق من ٣٠
 غوش وجوير : مبروغة إصلاح مالية
 مصر ، طاعة هذا المشروع من ٢٨ —
 ٢٩ ، تقديم المشروع إلى مجلس
 من ٣٠ ، على إكمال على قبوله
 من ٣٢ ، إحقاق المشروع من ٥٠ ،
 ما تحمله مصر بيه من ٦٨ — ٦٩ ،
 وإتمام قانون المسقية من ١١١ — ١١٢
 قمرورين : الورد قمرورين وكيل ودرله
 الخوجية للبرطانية : دفعه عن ذلك قانون
 الخاية من ٨٢
 فرد بك : محمد فرد بك رئيس المزمع القومي
 الآن ، حجة مع السيد الأعظم من
 لسالة المصرية حاسي من ٢٦٨ ، رايه
 في مسألة قناة السويس حاسي من ٢٧٠ ،
 فريسيه : للميردي فريسيه وزير خارجية
 فرنسا : خلفه عمدا في وزارة الخارجية
 من ١٧٢ ، ميل إلى ترك مصر وشأنها
 من ١٧٣ ، يأتي لومسك مستشارين
 فيين من ١٧٦ ، يستدعي فليبو بليو
 من ١٧٦ ، يجمع على تحمل تركميا
 من ١٨٥ ، مصر على وسوء استهبال
 للكباسة والمسد في مسألة للوزارة
 المركية من ١٨٥ ، يترح لومسك

مفتين خريجين إلى الإسكندرية
 من ١٨٧ ، يارتم في إرسال خرد
 تركية إلى مصر من ١٩٦ ، يترح ضد
 مؤتمر أوربي من ١٩٧ ، يرى وجوب
 الاتفاق مع مرابي من ٢٠٥ ، طلب
 أن يوقع الدول على اتفاق للبرية من
 الأثرة من ٢٠٨ ، يحصل اتفاق
 للتؤمر من ٢٠٨ ، يرفض الاشتراك
 في حرب الإسكندرية من ٢١٢ ،
 يرفض الاشتراك في الأعمال الحربية
 من ٢٢٧ ، يقطعه مجلس النواب
 الفرنسي من ٢٢٨
 قشاش : الورد قشاش النتمل البريطاني العلم
 في القضاة : برحب بقرط القشاش
 من ٢٢ ، مكتب إلى حكومته عن نتائج
 مشروع غوش وجوير الوحيدة
 من ٥٠ ، موافقه خيال الكويون
 من ٥٤ ، يبارز في عمله القضاة
 من ٧٣ ، يبرو محمد الضابط حاشي
 من ٧٤ ، طلب مساواة ، يحصل
 من ٧٥ ، ميل إلى إقراض ثمة الدين
 من ٨٠ ، حكمه على الإدارة الأوربية
 من ٨٨ ، استعطفه من ٨٩
 القلايون المصريون : حليم في عهد سعد باشا
 من ٩٣ ، الخراب الذي خلق بهم سبب
 مشروع غوش وجوير من ٩٧ —
 ٩٩ ، ٥٥ ، ٥٦ ، حليم في عهد
 الوزارة الأوربية من ٨١ — ٨٢ ،
 حليم في عهد الوزارة الثانية من ١١٥ —
 ١١٦ ، ١١٨ ، ١١٩ ،
 ٢٩٥ — ٢٩٦ ، غضب الثورات
 منهم ٢٦٠ — ٢٦١ ، ٢٩٣ —
 ٢٩٥ ، حليم في عهد الاحتلال البريطاني
 من ٢٩٦ — ٢٩٧ ، حليم في الوقت

الحاضر من ٣٠٠—٣٠٢

قانون : نائب الفصل العام ، تحرير من عاكة
أهل دنقلاي من ٣٣٠ — ٣٣٢ ،
يطلب من قانون الطيور من ٣٠٠
نصف : البحر البحر فصلت لفصلار الدل
لبر ، تحرير من يؤس الفلاحين
من ٢٠٢ ، احتراقه بالفلاس الخزانة
القصرية من ٢٥٧ ، تحرير من احتفاء
دون الفلاحين من ٢٩٩

قايه : للبر ثلثي الفصل العام لثالثه القرنة
سابقا ، ترجمه الحكومة الفرنسية إلى
حضر لنباس النبر رفرز ولبن من ٢٠
مفروعه لإصلاح للثالثه من ٢٠—٢١
الطن : وراعه من ٢ ، اتع طاق وراعه
من ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٥ ، ٣٠٤ ، ٣٠٤ ، ٣٠٤
حظر هذا التوسع من ٣٠٥ ، ٣٠٦ ،
عاش ٣٠٦ ، انحطاط محصوله من ٣٠٧
الاحتفاء على صناعة ٢٠٦

قائد الروي : فتح دي لبر احتلوا من ٣
اتساحها من ٤ ، ذراء الحكومة
البرطانية أسبها من ٧ ، سبق هذا
العمل من الوجهة المالية من ٨ ،
تحكم تاليون الثالث في التذاع التي ظم
بشأنها من ٤٤ ، مفروع عد أهل
استازها من ٢٥٦—٢٥٨، ٢٥٧—
٢٦٩ ، والتعديل ، ومن الجمعية
السومة للمفروع من ٢٦٦ ، موقف
الوطين حياله للمفروع من ٢٧٠
وهلديا

القانون الأساسي لسنة ١٨٨٢ : مفروعه
كما وضه هربفد باشا من ٤٤٥
١٨٦ ، رفض المجلس لهذا المفروع
من ١٦٠ ، مفروع المجلس هـ
من ١٦٦ ، توقيع المفروعه من ١٦٧

القانون بواسطة الإنجليز من ٢٣٦

قانون التي الإداري : من ٢٥٣ — ٢٥٦

الكرايج : إنشاء الكرايج في عهد الوزارة
الوطنية من ١٦٩ ، دستور القانون
دوقرين من الكرايج من ٢٨٤ ، حظر
وطني استغفله من ٢٨٥ ، استبرار
استغفله في عهد قانون كرومر من
٢٨٦ ، نزع عمالطي من ٢٨٨ — ٢٨٩

كرومر : لورد كرومر بين متبورا بريطانيا
في صندوق الدين من ١٧ ، يلرض
في إقتاس الضرائب الأرضية من ٥٩ ،
يترج إنقاء عنة تحقيق مائة من ٥٩
بين عضوا في اللجنة من ٥٨ ، بين
مراقبا لإنجليزيا طما من ١٠٨ ، ينفذ
ما كان براد إسماعيل لإصلاح نالاية
من ٩٠٩ ، رأي في الموظفين
البريطانيين من ١٧٧ ، بين متصدا
لإعتقرا في مصر من ٢٢٨ ، إشتد
ذكر نجاح إصلاحه من ٢٤٨ ،
عده في إعطاء الطبيب فرقة العمل
من ٢٤٩ ، يترج عند فرنس جديد
وأعداد وسائل أخرى من ٢٥٠ ،
يدين فتح الضرائب الأرضية من ٢٥٤ ،
يملول أنها مستعوق الذين من ٢٥٥ ،
برقي لالة الفلاحين من ٢٥٧ ، يلح
في تخفف الأعباء المالية من القرو
من ٢٥٩ ، يستولى على المال المنقص
لصاحب الضرائب من ٢٦١ — ٢٦٢ ،
يترج باستعمال القوة في جبال
الضرائب من ٢٦٣ ، يبيع أراضي
الوطين والمهارة النية من ٢٦٤ ،
يقرر بدل الإقتاء من الخدمة العسكرية
من ٢٦٤ — ٢٦٥ ، يصب بالمهاجرات
للطية من ٢٦٧ — ٢٦٨ ، يدي

عنصب الجلود المرفوعة من ٢٦٨ ، محلول
الاستحمام على الاستحمام من ٢٧٠ ،
بعد التوازن المال من ٢٧٢ ، ينقص ،
على الشجرة من ٢٧٤ وما بعدها ، بعد
القاء للشجرة (لنساء قضا من ٢٨٢ ،
يقين استهلاك فلك من ٢٨٢ ، تصح
منشور اللورد دوغرين من الكريماج
من ٢٨٤ ، ثم ينشر من منشور اللورد
دوغرين من ٢٨٦ ، قوله من الترجمة
للمال من ٢٩٤ ، تحرير من ديون
الملاحين من ٢٩٤ - ٢٩٦ ، دعواه
أنه مصلح دوا من ٢٩٧ ، وحاشيا ،
قوله من دستور الملاحين المال من ٢٩٩
- ٣٠٠ ، بيت الاعتصار على التوسع
في زراعة القطن من ٣٠٦ ، عهده
ازدياد الجرائم من ٣١٢ ، آرائه في
أسباب الجرائم ولابد لها من ٣١٤ -
٣١٥ ، ينقص كوسيرتات الأشجار
من ٣١٢ ، يقوم بحروم الحسنة
المصرية من ٣٢ - ٣٢٢ ، يتعرف
بوجود الرشوة والفساد من ٣٢٢ -
٣٢٨ ، وجاء اللورد كرومر الأخير
للرولين البريطانيين من ٣٢٨ ، إنكاره
بذاتهم أو الخيانة من ٣٣٦ ، بحسب
من «المجلة» في الجلاء من ٣٣٨ ،
خرافة شكر المصريين للإنجليز من ٣٤٤
- ٣٤٤ ، يعلن الحرب إلى الوطنيين
من ٣٤٥ - ٣٤٦ ، وحاشيا ، ينقل
من منصبه من ٣٤٧
كلارك : المستر كلارك كاتب سر الوكالة
البريطانية : وصفه خمس حل الملاحين
من ٣٩٢
كلبي : السير أوكاند كلبي المراتب البريطاني
النام : عينته في منصبه من ١٢٢ ،

ينشر على توبيق بلشا أن ينقل مرابا
رانيا بالرماس من ١٢٢ ، ينشر
باستخدام الأعيان في مبارزة الجيش
من ١٤٠ - ١٤١ ، الأكر المس
التي ينكرها في سنة من ١٤٢ -
١٤٤ ، يسلم في ريادة الجيش
من ١٤٥ ، مذكرة من السنة
البريطانية في مصر من ١٥٥ ، يصل
على ضم مصر إلى إنجلترا من ١٦٥ ،
يشهر بكم الوطنيين من ١٦٨
كلنوك : الكونت كلنوك وزير خارجية النمسا
والخير : لا يلزم في غزو إنجلترا مصر
من ٢٢٥ ، يطلب أن يتبع الزغر
للحرة الأسيرة من ٢٣٣
كوكن : السير كوككن القنصل البريطاني
في الإسكندرية وثالث القنصل السام
أحيانا ، يوسط بين توبيق وجيش
الثورة من ١٢٢ ، يحصل إلى طيه
تحريرات مجموعة من حل مصر
من ١٦٨ - ١٦٩ ، يرسل معروض
النظر البريطانيين في الإسكندرية
من ١٩٤ ، يخرج في سنة الإسكندرية
من ٢٠٠ ، تحرير من حال الملاحين
من ٢٤٥
كيت : السير اسيفن كيت رئيس الميناء
في إنجلترا مانغا ، يرسل إلى مصر
رئيسا للجنة المالية من ١٢ ، الفرغ
من سنة من ١٢ - ١٣ ، فشل الخطة
من ١٥ ، تحرير من طايه مصر
من ٢٠ - ٢١ ، وآه في مقبرة مصر
على لقاء ديونها من ٢٢ - ٢٣ ، رأي
في سبب مناصب مصر من ٣٨ ، رأي
في الوسائل التي يستعملها للقبول في
هذا الوقت من ٤٠ ، رأيها يجب أن

يخضع من العلاج من ٤٤ ، وحملته الأس
 العام في مصر من ٣١٢
 لاسل : السير مرابط لاسل الفصل البريطاني :
 من ٨٩ ، يكلف بأن يفتح على إسماعيل
 المتروكة عن العرض من ١٠٧ ، ملزمة
 الفرنسيين له من ١١٢
 لامي : السيد لامي ناظر مدرسة الحقوق
 الحديثة سابقاً : طرده من منصبه من
 ٣٧١ وعضوا
 لجنة التحقيق الدولية : بينتها إسلام من ٥٤
 أعضاء اللجنة من ٥٨ ، تحريرها الأول
 من ٦١ ، تليها إدارة إسماعيل من ٦١
 توصيات اللجنة من ٦٣ — ٦٤ ،
 تفتتح مقروحات أخرى ثورية من
 ٨٠ — ٨٢ ، تحريرها الثاني من
 ١١٧ — ١١٨ ، تأمر بمصادرة الأموال
 من ١٢٠
 لطفى : مر لطفى باشا محافظ الإسكندرية . نظم
 اللجنة من ١٩٩ ، شكواه من الوزارة
 الوطنية من ١٩٩ ، بين أسس اللجنة
 من ٢٠٠ ، برأس لجنة تحقيق اللجنة
 من ٢٠١
 مالك : السير إدوارد مالك القتميل البريطاني
 السلام في القاهرة . تعيينه في منصبه
 من ١٩٥ ، وأمه في قدم الفلاحين المالي
 من ١٩٥ ، يكتب تقريراً حسناً عن
 مرابي من ١٢٣ ، يفتتح ليرسال
 سفيكين حريجين لله الإسكندرية
 من ١٢٤ ، يرسل تقاريره مبروعة
 من ملوك مرابي من ١٥٧ ، يفتتح من
 تقصير الخديو على مطالبة المجلس من
 ١٥١ ، بين برهانه الخديو عن المجلس
 من ١٥٦ ، رأي في أثر الذكر للثورة
 من ١٥٨ ، يحاول تحليل أهمية الذكر

للثورة من ١٥٨ ، بين ثرواته إحصاء
 الروابط بين عناصر الحركة الوطنية
 من ١٥٨ ، يقدم على صانع قوسه
 صنعت التوثيق من ١٦١ ، رأيها
 قد تؤدي إليه وفاة البرلمان على المبرانية
 من ١٦٢ ، سعيه في إقناع البرلمان
 من ١٦٢ — ١٦٣ ، بين شفه في
 أعضائهم أعضائهم من ١٦٥ ، يعم
 البرلمان من أن يكون له حق تحرير
 المبرانية من ١٦٤ ، ينصر الأقباس
 من يد مرابي في الأزمة من ١٦٧ —
 ١٦٨ ، يرى أن تحصل تحكما
 من ١٧١ ، يفتح بأ سيب مرابي
 للثبوت من ١٧٩ ، يفتتح في تكوين
 الزامية المركبة من ١٨١ — ١٨٢
 تحريرها عن سلامة الخديو والأوربيين
 من ١٨٤ ، لا تأخذ من تصفية حياة
 الأوربيين لأسماء السياسة من ١٨٩
 يطلبه منك الوزارة الوطنية ونبي مرابي
 من ١٩١ ، رأي في نتائج عودة الوزارة
 الوطنية إلى مناصبها من ١٩٤ ، يفتتح
 من وقوع نزاع بين المجلس والمجلسين
 من ١٩٩ ، قتله من ٢٠٣ ، انقذه
 إلى من أمير البحر ميمور من ٢١٩
 المالية للسرة : في عهد إسماعيل من ٢٠٤ ،
 ٢٠٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٤ ،
 ٢٠٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٤ ،
 الخرابه للملك في عهد إسماعيل من
 ٢٨ — ٢٩ ، المالية حسب مقروغ
 غوش ووجور من ٤٨ — ٥٠ ،
 ٦٢ — ٦٣ ، في عهد الوزراء الأوربيين
 من ٦٨ — ٧٠ ، ٨٣ ، ٨٣ ، ٨٣ ،
 ١٠٧ — ١٠٨ ، عهد المراقبة الثانية
 من ١١٩ — ١٢٠ ، ١٢٠ — ١٢١

الإنجليزية : يفتتح عن خلق إسماعيل

من ١٠٢

الملاوي بك : الذي السوي في قضية وندواي :

يخلف عن الورداني من ٣٦٤ - ٣٦٥

الورداني : إبراهيم الورداني : يفتل بطرس باشا

من ٣٦٢ ، محاكته من ٣٦٤ -

٣٦٥ ، مدح طباوي بك له من ٣٦٥ ،

الورداني من تشييد الوطنية من ٣٦٥

- ٣٦٦

الوزارة الأوربية : اقتراح تأييدها من ٦٤ ،

تأييدها بالنقل من ٦٧ - ٦٨ ، إدارتها

شئون البلاد من ٦٨ - ٧٢ ، أثرها

في الرأي المصري العام ٧٢ - ٧٣ ،

علاقتها بإسماعيل من ٧٤ - ٧٥ ،

إعادة تأييدها من ٧٦ ، إسماعيل يزلها

من ٩١ ، انظر أيضا ولسن

وزارة سامي ومباي : تأييدها من ٩٦ ،

مخبروها الإسلامي من ٩٦ ، حماية

الإنجليز لها من ٩٦ - ٩٧ ،

نزعها مع الحديوي من ٩٨ ، تشييدها

الطاعة للحديوي من ٩٩ ، يرض عليها

البريد ورد سالتة أن تسفل من ٩٩ ،

استقلالها وأثر منه الاستقالة في الجمهور

من ٩٩ - ٩٩ ، رجوعها إلى

مناصبها ٩٩ ، استقالته وقولية

وزارة راجب ومباي من ٩٩

وزارة نوبل وولسن : انظر الوزارة الأوربية

الوزارة الوطنية : انظر وزارة سامي ومباي

ولسن : لورد ولسلي قائد الحملة المصرية :

من ٩٩ ، وعلمها

ولسن : السير رتروز ولسن النائب العام بقلم

الدين الأكلي الإنجليزي سابقا ، بين

مستشارا ماليا لمصر من ٩٩ ، يستمر

التركي في باريس من ٩٩ ، يلح

بالاستقالة من ٩٩ ، يصدر : انطلق

البرادة من الأثر : من ٩٩ ، يدعو

القول أن تتهدد بالآتدم على عمل

انفرادي من ٩٩ ، يصدر مة كرت

إجرامية من ٩٩ ، لوقف الملاحق

من ٩٩

مؤتمر لندن : عقد البحث في مالية مصر

من ٩٩ - ٩٩

موزوروس باشا : سفر تركيا في لندن : يفتل

تأكيدها من الحكومة البريطانية عن

نائبها الطبية من ٩٩ ، حديثه مع

اللورد جرجل بخصوص المنصورة

من ٩٩ - ٩٩

تأليفون الثالث : إمبراطور فرنسا ، يفتل به

إسماعيل من ٩٩ ، جزاؤه في النزاع الذي

علم بشأن قتلة السويس من ٩٩

نواي : المركيز دي نواي سفير فرنسا في

الاستانة ، ترسل إليه تليدات تخص

بأنه عن من إحتلال تركيا من ٩٩ ،

رأيه في قيام الأسطول الإنجليزي

أو الفرنسي بعمل انفرادي من ٩٩ ،

مخبروه الماسي بتدخل تركيا من ٩٩

نوبل باشا : غطر النظار في مصر ، سمعته

من ٩٩ ، هجوم الضباط المصريين عليه

من ٩٩ ، سقوطه من ٩٩ ، عودته إلى

رئاسة الوزارة من ٩٩ ، رأيه في

تخفيض الضرائب من ٩٩ ، رأيه في

انضداد الشرة من ٩٩ ، رأيه في

اضطلال سلطة متابع القري من ٩٩

نورث بروك : لورد نورث بروك المنسوب

السامي في مصر ، رأيه في حاله الفلاحين

من ٩٩ ، جنته من ٩٩ ، انقراضه

لثالثه من ٩٩

نورث كوث : السير استافورد ، وزير المالية

في إنشاء مراجعة مالية من ٢٠ ، فشله	والت : السير هنري دويتو الضو بالبرلمان
من ٢٦ ، بين بانكر المالية من ٦٣ ،	الإيجليزي : يطلب إلغاء صندوق الدين
يتأمر مع مصرف وتشيله من ٦٩ ،	من ٢٦٥ ، يقرح إقراض الدين من
يقتد فرصاً جديداً من ٦٩ ، بحاجة	٢٦٩ — ٢٧٠ ، بين الفارضة في
الضباط من ٧٧ ، يقرر إعلان إفلاس	الجلاد من ٣٤٨ — ٣٥٠
مصر من ٩٠ ، يوزله إسماعيل من ٩١ ،	ولكوكي : السير وليام ولكوكي المهندس :
يحمل ألمانيا على التدخل في شئون مصر	عنه لأغلاط المهندسين الإيجليزي في مصر
من ١٠٠	عامش ٣٠٤

